



المشروع القومي للترجمة

المجلد الثاني

جوردون مارشال

موسوعة علم الاجتماع

ترجمة: أحمد زايد . محمد محي الدين . محمود عبد الرشيد
عدلي السمري . هناء الجوهري

مراجعة وتقديم وشارك في الترجمة

محمد الجوهري

251


أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الأزبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومى للترجمة

جوردون مارشال

موسوعة علم الاجتماع

المجلد الثانى

ترجمة

محمد الجوهرى | أحمد زايد
محمد محيى الدين | محمود عبد الرشيد
عدلى السمرى | هناء الجوهرى

مراجعة وتقديم
محمد الجوهرى

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

تليجرام

مكتبة

غواص

في بحر الكتب



هذه ترجمة كاملة لكتاب:

The Oxford Dictionary of

SOCIOLOGY

edited by Gordon Marshall, Oxford, New York, Oxford University Press, Second Edition , 1998.


جروب باحثون
غواص في بحر الكتب

فهرس المحتويات

(*) يشمل المجلد الأول من هذه الموسوعة، والصادر عن المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، المداخل الواردة تحت الأحرف من الألف حتى الجيم. وتحت الطبع الآن المجلد الثالث -والأخير- من هذه الموسوعة ويغطى بقية الحروف من الكاف حتى الياء. (المحرر)

حرف ح

حاجات **Wants**

انظر : **حاجة**

حاجات اجتماعية **Social Needs**

انظر : **فرض التكامل**

حاجة **Need**

الحاجة شئ يعد ضروريا، وبخاصة من أجل بقاء فرد أو تنظيم أو أى شئ آخر. ويشيع استخدام المفهوم بدرجة كبيرة فى العلوم الاجتماعية، مع التركيز خاصة على ما يسمى بالحاجات الإنسانية. وعادة ما تتم المقابلة بين الحاجات والرغبات، حيث تشير الحاجات إلى تلك الأشياء الضرورية، فى حين أن الرغبات تشير إلى تلك التى تشتهيها النفس. وحيث أن المفهوم يفترض أن الحاجات لابد أن تشبع، فإنه عادة ما يستدعى فى لغة الخطاب والحوارات السياسية، وبخاصة لتدعيم المطالبة باتخاذ إجراءات عملية ووضعها موضع التنفيذ. ويحتل المفهوم مكانة مركزية فى المناقشات المتعلقة **بالفقر والحرمان والرفاهية** - وهو المصطلح الذى يشير إلى إشباع الحاجات الإنسانية. ولعله مما لايدعو إلى الاستغراب أن تحديد الحاجات عادة ما يكون محل خلافات حادة. وليس من العسير التوصل إلى اتفاق على قائمة للمتطلبات الأساسية اللازمة للبقاء - مثل الحاجات الفيزيولوجية والمادية للطعام والنوم والمأوى. ومع ذلك، فإن تحديد المستويات الضرورية الحاسمة من هذه المتطلبات يعد أمراً أكثر عسراً. فضلاً عن ذلك؛ فعلى الرغم من أن الأكاديميين وصناع القرار قد يتفقون على جوهر الحاجات الإنسانية الأساسية، فإن العديد منهم سيتنازعون فيما إذا كانت هذه الحاجات تغطى كافة الحاجات الإنسانية الأساسية. فسوف يرغب البعض أن يضمّن هذه الحاجات، حاجات نفسية واجتماعية مثل الحاجة إلى الحب والرعاية وإلى الرفاق، والحاجة إلى فرص التعليم وهكذا دواليك، باعتبارها متطلبات عامة. كما ذهب البعض أيضاً إلى القول بأن مثل هذه الحاجات يمكن أن ينظر إليها تدرجياً. وثمة خلاف أيضاً حول ما إذا كانت الحاجات يتعين تعريفها فى ضوء معايير مطلقة أم نسبية، وما إذا كان ينبغى أن تقوَّم موضوعياً أم ذاتياً، ثم الخلاف حول جدوى المفهوم ذاته بالفعل.

وقد استخدم علماء الاجتماع، وبخاصة أصحاب التوجه الوظيفى،

مفهوم الحاجة فى دراسة كيفية أداء المجتمع لوظائفه. وقد أفاض تالكوت **بارسونز** – على سبيل المثال – فى شرح المتطلبات الوظيفية **للنسق الاجتماعى** – أى الأشياء الضرورية لبقاء المجتمع – مثل التأييد الدافعى المناسب للنسق ذاته. وعلى ذات المنوال، يتحدث الماركسيون عن الحاجات الرأسمالية مشيرين غالبا إلى الحاجة إلى الإنتاج وإعادة الإنتاج والحاجة إلى إضفاء الشرعية. إلا أن نقاد المفهوم يشيرون إلى صعوبة تحديد حاجات المجتمع بأى قدر من الدقة وإلى الطابع **التكرارى** الذى يسم مثل هذا الجهد. انظر أيضا: **تدرج الحاجات**.

حالة Case

أى وحدة واحدة تختار للملاحظة أو التحليل بمعرفة الباحث. ففى دراسة لتقسيم الأعمال والمهام المنزلية – على سبيل المثال – يشمل ثمانين أسرة، تكون كل أسرة من هذه الأسر الثمانين عبارة عن حالة مستقلة. كذلك فى مسح بالعينة يكون كل فرد من المبحوثين الذين يتم سؤالهم أو مقابلتهم حالة متميزة. أما فى الدراسة التحليلية المقارنة بين أمم ومجتمعات، فإن الأمة تكون فى هذا الظرف هى الحالة. ونلاحظ فى **جداول التوافق** (المركبة) أن إجمالى عدد الحالات يرمز لها بحرف ن الانجليزى n ، كأن نقول إن $n = ١٣٥٠$.

حالة العمل، الحالة العملية Work Situation

انظر: **وضع طبقى**.

الحالة العملية Employment Status

يشير هذا المصطلح إلى المكانة القانونية للفرد وتصنيفه فى مجال **العمالة**، سواء كموظف أو كعامل لحسابه الخاص. ونلاحظ فى الممارسة أن معظم تصنيفات الحالة العملية فى **الإحصاءات الرسمية** تعمل على توسيع هذا التصنيف الثنائى البسيط وتحويله إلى تنميط أشمل من شأنه أن يحدد كبار أصحاب الأعمال، وصغار أصحاب الأعمال، والعاملين لحسابهم الخاص دون عاملين لديهم، والعاملين لدى الأسرة بدون أجر فى مزرعة الأسرة أو فى مشروع أسرى، والشركاء فى علاقة شراكة محددة قانونا، والمتدربين والمشرفين، ثم المستخدمين العاديين.

أما التمييز السوسيولوجى بين الرأسماليين أو **المنظمين** وبين العاملين الذين يبيعون قوة **عملهم المأجور** فإنه

غالبا ما يكون غائما وغير واضح في معظم تصنيفات الحالة العملية، إذ أن أصحاب العمل يصنفون وفقا لحالتهم القانونية الخاصة، كعاملين لحسابهم داخل شركاتهم الخاصة. وإن كانت هناك بعض الدول التي تتجاهل الوضع القانوني مفضلة عليها ما هو قائم في الواقع بالفعل. وتتنوع الممارسات لأن هذا المفهوم ليس معرّفا بشكل كامل من خلال الإطار الاقتصادي الذي يهيمن على **إحصاءات سوق العمل**.

حتمية **Determinism**

انظر مواد: **نزعة الرد الحيوى، مدرسة الثقافة والشخصية، الحتمية الاقتصادية، المذهب التاريخي، النزعة التاريخية، نظرية الوصم، البيولوجيا الاجتماعية، الحتمية التكنولوجية.**

حتمية اقتصادية

Economic Determinism

موقف فلسفي ونظري ارتبط في الغالب بالتأكيد الماركسي على أن جذور الظواهر الاجتماعية تكمن فيعلاقات الانتاج.

ففي رأى كارل **ماركس** أن **علاقات الإنتاج** تشكل **البناء التحتى** الذى تنهض عليه عناصر **البناء الفوقى** القانونية والسياسية. كما أن علاقات الإنتاج هذه هى التى تقوم ببناء وتأسيس العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، التى تنتج بدورها مختلف أشكال الوعى الاجتماعى. من هنا يقول ماركس: "إن نمط إنتاج الحياة المادية هو الذى يحدد عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بصفة عامة". (مقدمة كتاب ماركس، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى، الصادر عام ١٨٥٩)[١] وكانت هذه الفروض ومثيلاتها مصدرا لإثارة قدر كبير من الجدل حول طبيعة ودرجة الحتمية الاقتصادية. ففى أحد أطراف هذا الجدال يثار القول بأن كافة أشكال الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية يمكن تفسيرها من خلال علاقات الإنتاج، ومن ثم فإن الوعى الاجتماعى للفرد غالبا ما يكون محتوما بموقعه فى البناء الاقتصادى. غير أن مثل هذه النظرة تتحدى فكرة الإرادة الحرة والاستقلال الفردى، ومن ثم فقد أصبحت موضعا للنقد من تلك الناحية. فى مقابل ذلك هناك وجهة نظر بديلة ترى أن علاقات الانتاج يمكن رؤيتها بوصفها مجرد عامل مؤثر على تطور البناء الفوقى، لذلك فهى لا تمثل سوى مؤشرات عامة تقيس بشكل فضفاض التوافق بين البناء الفوقى والوعى الفردى.

وفى أعقاب وفاة ماركس أضفى فردريك **إنجلز** على هذه النقاط مزيدا من الدقة والإحكام، فأوضح أن العلاقات الاقتصادية لا تتمتع بأى تأثير حتمي مستقل، وإنما اعتبر أنها تمارس "تأثيرا حاسما". وأصبحت عبارات إنجلز محورا لكثير من الجدل داخل الماركسية ذاتها، كما كانت مصدرا لكثير من الانتقادات التى وجهها غير الماركسيين. وتمثل لب ذلك النقد فى الرغبة فى التأكيد على قوة الأفكار وقدرة وعى الأفراد المستقلين باعتبارها عوامل مؤثرة فى التغير الاجتماعى. انظر أيضا: لوى **ألتوسير**.

الحتمية التكنولوجية
Technological Determinism

نظرية فى **التغير الاجتماعى**، تتسم بأنها نظرية فى **التقدم** أو النمو **التطورى**، ترى أن الأسلوب الفنى للإنتاج يخضع لمنطق أو مسار خاص به. ويعد هذا الأسلوب الفنى – فى الواقع العملى – هو المحدد الرئيسى للنظم والعلاقات الاجتماعية. ولما كان واضحا أن الحتمية التكنولوجية – بمعناها الحرفى – تفتقر إلى الصدق، فإننا نجد أن أغلب تلك النظريات الحتمية تشير إلى وجود **هوة ثقافية** بين إدخال التكنولوجيا الجديدة، وظهور تأثيرها الاجتماعى بشكل كامل. ويجب عدم الخلط بين الحتمية التكنولوجية **والمادية التاريخية**، أو اعتبارهما شيئا واحدا.

الحتمية الزائدة المتخصصة
Over - Determine, Over - Determination

صك هذين المصطلحين سيجموند **فرويد** للإشارة إلى الحتميات المتعددة، ومن ثم التفسيرات المتعددة، للأحلام. ثم استخدم المفهوم بعد ذلك بمعرفة لوى **ألتوسير** فى كتابه: إلى ماركس، الذى صدر عام ١٩٦٦[٢]، وذلك للإشارة إلى العلية التاريخية المتعددة. وقد قابل ألتوسير بين هذا التصور للعلية وفكرة **هيجل** عن التناقض البسيط. وذهب بعد ذلك إلى القول بأن الثورات تحدث عندما تتضافر العوامل : "وحدة الانفجار".

الحجز (فى سجن أو مستشفى)
Incarceration

العملية التى يكون بمقتضاها الفرد رهن الاحتجاز داخل مؤسسات الحجز المختلفة مثل: السجن، أو مستشفى للأمراض العقلية، أو مركز للأحداث المنحرفين، أو غيرها من مؤسسات الرعاية المختلفة التى تعزل

النزيل عن المجتمع الأوسع. انظر أيضا: **التخليص من الحجز، اكتساب الطابع المؤسسى (التشكل النظامى)**.

الحداثة Modernism

الحداثة هى المصطلح الأوسع انتشارا لوصف التغيرات الكاسحة التى وقعت، خاصة فى الفنون والآداب، فى الفترة الواقعة بين أواخر القرن التاسع عشر واشتعال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فلا يوجد خط تاريخى يفصل فصلا واضحا بين الحداثة وما قبلها، ومع أن مصطلح **ما بعد الحداثة** أخذ يستخدم باضطراد لوصف التغيرات التى تمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن هناك بعض المفكرين الذين يرون أن الحداثة ما زالت قائمة ومستمرة، كما يوجد آخرون يذهبون إلى القول بأن الحداثة أخذت فى الأفول قبل الحرب العالمية الثانية بكثير. وقد عرف عالم **السيميولوجيا** الفرنسى رولان بارت الحداثة بأنها عبارة عن تجميع الرؤى العالمية المستمدة من تطور الطبقات، والتكنولوجيا، وأساليب الاتصال الجديدة التى كانت تؤلف مجتمعة قوة الدفع فى منتصف القرن التاسع عشر، بينما اعتبرت الروائية والكاتبة البريطانية فرجينيا ولف أن الحداثة كانت بمثابة فرصة تاريخية للتغيير فى العلاقات الإنسانية وفى الشخصية الإنسانية.

ومع أنه لا يوجد قدر كبير من الاتفاق حول التاريخ المحدد لبداية الحداثة، ولا حول سماتها المميزة، إلا أن الحداثة توصف - من ناحية الأسلوب - بأنها كانت عبارة عن حركة تجاه التجويد، والتأنق، والانكفاء على الذات (تأمل الذات)، والاستعراض الفنى، وتشكك الانسان فى ذاته، وكرد فعل تجاه واقعية العصر الفيكتورى. ويعد فريدريك **نيتشه** واحدا من أوائل الحداثيين بسبب الرأى الذى أعلنه وأكد فيه "إنه لا يوجد فنان يمكن أن يتحمل الواقع"، ودعوته إلى أن هدف الفن يتعين أن يكون تحققه الذاتى، وأن الفن هو الذى يصنع الحياة. وكانت تأكيداته على أهمية الفرد وعلى دراما وعى الفنان عظيمة التأثير والأهمية - من نواح مختلفة - بالنسبة لتطور الحداثة. وبنفس تلك الأهمية كانت آراء سيجموند **فرويد** عن اللاوعى، والأهمية التى عزاها إلى الجنس فى حياة الانسان.

وقد انبثقت من الحداثة -عموما- عدة حركات فنية وأدبية، كانت كلها - وإن بدرجات متفاوتة - عامل تقويض للقوى الواقعية والرومانسية، وقوة دفع نحو التجريد، ونذكر من تلك الحركات

الجديدة: الانطباعية*، وما بعد والرمزية، والتصويرية******، الانطباعية**، والتعبيرية***، والحركة الدوامية*******، والتكعيبية****، والمستقبلية*****، والدادية******** والسيريالية. واتسمت

---

* الانطباعية Impressionism أو التأثيرية حركة ثورية حديثة فرنسية المنشأ، في التصوير، والموسيقى، والأدب تقول بأن مهمة الفنان الحقيقية هى نقل "انطباعات" بصره أو عقله إلى الجمهور وليس تصوير الواقع الموضوعي.

** ما بعد الانطباعية مصطلح يشوبه شئ من الإبهام، وكان يطلق على الحركة الفنية التى كانت رد فعل للانطباعية والانطباعية المحدثة. وكانت تهدف إما إلى العودة إلى المفهوم "الشكلى" أو العناية الفائقة بالموضوع بحيث يغدو أكثر ذاتية.

*** التعبيرية Expressionism مذهب فى الفن يسعى لا إلى تصوير الحقيقة الموضوعية، بل إلى تصوير المشاعر التى تثيرها الأشياء والأحداث في نفس الفنان. ولذلك تنزع تكويناته الفنية وأشكاله التعبيرية نحو التهويل والمبالغة. وترتبط التعبيرية فى الفن المعاصر ارتباطا وثيقا بالحركات الفنية الألمانية في القرن العشرين.

**** التكعيبية Cubism هناك فى بادئ الأمر التكعيبية التحليلية وبدأ هذا الاتجاه سيزان حين أخذ يجزئ الأجسام إلى أشكال هندسية مكتملة ثم يعيد تجميعها. ثم عمد بيكاسو وبراك إلى إعادة صياغة هذه الأشكال معتمدين على الخيال والرؤية الخاصة للفنان (التكعيبية التركيبية). ويرى التكعيبيون عموما أن التصوير بأسلوب عصر النهضة الساكن لا يواكب حركية العصر الحديث، ومن شأنه أن يؤدى إلى تزييف الحقائق. ولذلك يتجهون إلى استحداث مجال فراغي جديد تبدو فيه الأشياء من زوايا رؤية متعددة فى نفس الوقت، سواء كانت كاملة أم مجزأة، معتمة أم شفافة، كما اقتحمت التكعيبية أعماق الأشياء وأخذت تصورها كما لوكانت تتطلع إليها من الخارج، من تحته ومن فوقه ومن حوله.

***** المستقبلية Futurism حركة في الفن والموسيقى والأدب نشأت فى إيطاليا حوالى عام ١٩١٠ وتميزت بالدعوة إلى اطراح التقاليد ومحاولة التعبير عن الطاقة الدينامية المميزة لحياتنا المعاصرة. وكان أول مظاهر هذا الاتجاه إقدام المصورين والمثالين على تصوير مكونات الآلات باعتبارها أسّ الحركة والطاقة . وما إن كان عام ١٩٣٠ حتى انعقدت الصلة بين هذا الاتجاه المستقبلى وحركة موسولينى الفاشية.

****** التصويرية Imagism مذهب شعرى حديث يدعو إلى التخلص من الأوزان وإلى التعبير عن الأفكار والانفعالات عن طريق الصور الواضحة العارية عن الغموض والرمزية

******* الحركة الدوامية Vorticism حركة فنية تجريدية معاصرة

******** الدادية Dadaism اتجاه فنى ينحو إلى إطراح القيم والأساليب الفنية المتعارف عليها، كان مبعثه خيبة الأمل التى عمت الرأى العام الأوربى أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها. وأحست مجموعة من الفنانين بالسخط تجاه هذه الحضارة التى أثمرت كل تلك الفظائع والشرور، ودعوا إلى زوالها وبزوغ عصر جديد. فهيحركة عدمية، تنكر أن يكون للمبادئ الخلقية أى أساس موضوعى، وترى ضرورة هدم كل الأحوال الاجتماعية، وأن الهدم مرغوب لذاته، وبمعزل عن أى برنامج إنشائى.

معظم التعريفات السابقة منقولة عن ثروت عكاشة، المعجم الموسوعى للمصطلحات الثقافية، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، ١٩٩٠ (المحرر)

الحداثة فى الموسيقى بالنزعة اللانغمية، وفى الشعر بالنظم الحر، وفى الرواية بتيار الوعى، على حين ارتبطت فى العمارة بالوظيفية. ولكن الحداثة لم تكن مجرد حركة مرتبطة بالفنون وحدها. وإنما كانت حركة فكرية ثقافية شاملة أثرت – وتأثرت – بالتغيرات التكنولوجية والسياسية والإيديولوجية وما طرأ من ظواهر وتطورات فى كل تلك المجالات خلال تلك الفترة. ونذكر من تلك التطورات والتغيرات: نظرية أينشتين فى النسبية، واكتشاف أشعة إكس، وبدايات الانتاج الضخم الكبير العدد للسيارات، وخاصة التطورات المدمرة فى دنيا الأسلحة ومعدات الحرب خلال الحرب العالمية الأولى، وهى كلها تطورات بلورت الملامح العامة للأزمة، والتفتت، والانكفاء على الذات التى طالت جميع مجالات الثقافة والمجتمع فى ذلك الوقت، ومازالت أصداؤها تتردد حتى فى أواخر القرن العشرين.

حدث مهم فى الحياة Life - Event

يتحدد هذا المفهوم فى سياق **تحليل تاريخ الحدث** أو **تحليل دورة العمر**، ويقصد به أى تغير بارز له أهميته فى الظروف الديموجرافية، أو التعليمية، أو ظروف العمل، أو الظروف الصحية أو غيرها من ظروف الشخص التى يمكن التعرف على تاريخ حدوثها بوضوح. من هنا يمكن أن يتم تحليل التتابع الزمنى لتلك الأحداث لتوفير معلومات عن العلاقات المتبادلة بين أحداث الحياة المختلفة.

ويمكن أن تشتمل الأحداث الرئيسية فى حياة الفرد على: الوصول إلى سن البلوغ، **والزواج**، وميلاد أى طفل جديد، وموت شريك الحياة الزوجية، او موت أحد الوالدين، أو أحد الإخوة، أو غيرهم من الأشخاص المهمين فى حياة الفرد، **والهجرة** إلى منطقة أخرى داخل البلد أو إلى بلد آخر، والإصابة بمرض خطير، وبداية العجز البدنى بسبب الشيخوخة. وقد يضيف البعض إلى تلك الأحداث الرئيسية تلك المتصلة **بالعمل**، كالالتحاق بوظيفة، أو استغناء عمله عنه أو البطالة، أو العودة إلى تحصيل المزيد من التعليم فى سن النضج، أو تغير مكان العمل أو المهنة. وإن كان البعض قد يعدون تلك الأحداث أحداثا ثانوية. فالأحداث المهمة فى الحياة تمثل نقط تحول بارزة فى حياة الشخص، وفى **الأدوار** والأنشطة التى يشجع على الاضطلاع بها، والجماعات التى يتفاعل معها، كما قد ترتبط بتغيرات فى الاتجاهات والقيم.

الحراسة (حراسة البوابة)* GeteKeeping

يضع البناء التدريجي **للتنظيمات الرسمية** بعض الأفراد أو الجماعات في مواقع حساسة تمكنهم من أن يراقبوا الوصول إلى السلع أو الخدمات أو المعلومات. وهم بذلك يتملكون **قوة** أكبر من سلطتهم الرسمية. ولقد درس علماء الاجتماع هذه الظاهرة في إطار ظروف عديدة. ويقدم اتجاه الإدارة **الحضرية** في دراسة المدن أحد الأمثلة على ذلك، وهو اسم أطلق على عدد من الدراسات في الستينات والسبعينات ادعت جميعاً أن المدراء الحضريين (مثل العاملين في التخطيط الحضري وموظفي الإدارة المحلية) يلعبون دورا حيويا كحراس لمراقبة الحصول على الموارد الحضرية (الإسكان، والأرض، وتصاريح البناء، ...الخ).

حراك إجتماعي Social Mobility

عملية انتقال – الأفراد عادة، وفي بعض الأحيان جماعات بأكملها – بين مواقع مختلفة في إطار نسق **للتدرج** الاجتماعي في أي مجتمع. ومن المألوف التمييز بين الحراك إلى أعلى والحراك إلى أسفل (أي الانتقال إما إلى مرتبة أعلى أو أدنى في سلم التميز، وكذا التمييز بين الحراك بين الأجيال والحراك الجيلي (داخل نفس الجيل)، أو الحراك المهني (يشير المصطلح الأول إلى الحراك انتقالا من وضع الأسرة الأصلية إلى الموقع الطبقي أو المكانة الخاصة بالفرد ذاته، أما الأخير فيشير إلى الحراك الذي يحدث للفرد خلال حياته العملية مثل الوظيفة الأولى للمبحوث مقارنة بوظيفته الحالية). وثمة تمييزات أخرى – من أهمها التفرقة بين الحراك البنائي وغير البنائي – تتسم بأنها ذات طابع أكثر استمرارية.

ولقد ركزت الدراسات الاجتماعية جل اهتمامها على الحراك بين الأجيال، وخاصة على دور الإنجاز التعليمي مقارنا بدور الخلفية الاجتماعية أو الخصائص **المكتسبة بالميراث كالعرق** – في تفسير أنماط الإنجاز المهني. وعلى الرغم من توفر

(*) انظر دراسة تاريخية مفصلة لمفهوم حارس البوابة الذي صاغه كورت ليفين في عام ١٩٤٧، ثم دخول هذا المصطلح إلى بحوث الاتصال الجماهيري على يد دافيد وايت D.M. White، وأخيرا بعض الدراسات الحديثة التي أفادت من هذا المفهوم وطورته، انظر محمد الجوهري وزملاؤه، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ٥٣ وما بعدها. (المحرر)

عدد كبير من دراسات الحالة حول تكوين جماعات **الصفوة** وطرق الالتحاق بها (انظر على سبيل المثال كتاب ستانورث وجيدنز، جماعات الصفوة والقوة فى المجتمع البريطانى، الصادر عام ١٩٧٤)[٣]، فإن الأداة البحثية الأكثر شيوعا فى بحوث الحراك هى **مسوح** العينات الكبيرة الحجم، كما أن أكثر موضوعات المقارنة هى المهن. وقد تصدى بعض علماء الاجتماع لدراسة الحراك الاجتماعى فى مجتمعات ما قبل الصناعة (انظر مثلا كتاب كيلبل، البحث التاريخى فى مجال الحراك الاجتماعى، المنشور عام ١٩٧٧)[٤] فضلاً عن آخرين فيما يتعلق بالبلدان النامية المعاصرة مثل الهند (انظر مؤلف بيتاى، الطائفة والطبقة والقوة، المنشور عام ١٩٦٥)[٥]على أن أغلب الدراسات قد تناولت بالبحث مجتمعات الغرب الصناعية الحديثة، وبدرجة أقل دول شرق أوربا الشيوعية سابقا.

وتعد دراسة الحراك الاجتماعى قضية ذات جذور سوسيولوجية وطيدة ترجع إلى كتابات كل من كارل **ماركس** وجون ستيوارت **ميل** فى منتصف القرن التاسع عشر، وإلى الإسهامات الأساسية لكل من فلفريدو **باريتو** (الذى طور نظرية "دورة الصفوات") وبيتريم **سوروكين** فى بدايات القرن العشرين.

وتتداخل الأدبيات الواسعة فى الموضوع الآن بطريقة لا فكاك منها مع المناقشات الواسعة حول قضايا التعليم، والنوع الاجتماعى، والثقافة، والقوة، والأساليب الإحصائية، ودور النظرية فى البحث الاجتماعى (وغير ذلك من القضايا).

والواقع أنه من الممكن أن نرجع العديد من الحوارات الكلاسيكية فى علم الاجتماع المعاصر إلى المعالجات المبكرة للحراك. فعلى سبيل المثال كتب سوروكين فى مؤلفه الحراك الاجتماعى (الذى صدر عام ١٩٢٧)[٦] يقول: "إن قنوات التدوير الرأسى توجد فى أى مجتمع متدرج، وهى ذات أهمية مماثلة لتلك التى تحتلها قنوات الدورة الدموية بالنسبة للجسد". وفى أطروحة سابقة على ما سوف يعرف فيما بعد باسم النظرية **الوظيفية** فى التدرج الاجتماعى، ذهب سوروكين إلى القول بأن هذه "السلالم" أو "المصاعد" تعد ضرورية للتوزيع الفعال للمواهب على المهن، وأن الفشل فى تحقيق ذلك يشجع على عدم الفعالية واللانظام. ومع ذلك، فإن سوروكين لم يذهب إلى القول بضرورة المكافأة الضخمة فى دفع الأفراد إلى تلقى تدريب للحصول

الوظيفي للمجتمع، كما ذهب إلى ذلك كل من كينجزلي ديفيز وويلبرت مور في أعمالهما التي نشراها بعد عقدين من الزمان من نشر سوروكين لكتاباته. بل إنه أكد على موقف أكثر إقناعا مؤداه أن المرشحين لمثل هذه المواقع سيكونون قادرين على استغلال أدوارهم المهنية المهمة لكن يحققوا امتيازات مادية وغير مادية. ولقد كان سوروكين مهتما على وجه الخصوص بدور النظم التعليمية في توزيع الناس على المواضع المهنية المختلفة. وكما لوكان يتوقع الانتقادات الراديكالية لعلم الاجتماع التربوى الجديد في السبعينيات، ذهب سوروكين إلى القول بأن المدارس تعمل بصفة أساسية باعتبارها "وكالات للاختبار والانتقاء والتوزيع"؛ بمعنى أن دورها يقتصر على تأهيل الأطفال لمواقع بعينها في **سوق العمل**، ولا تقوم بتطوير قدرات كل فرد أو تشجيعهم على تطوير مواهبهم.

وإزاء الاتساع الهائل المحتمل لنطاق هذا الميدان، فلعله من المناسب لأغراض التعلم الذاتي أن ننظر إلى الأدبيات المعاصرة حول الحراك الاجتماعي باعتبارها تمثل نزاعا بين مشروعين بحثيين مختلفين، حدد الموضوع ومازال يهيمن على ميدانه منذ عام ١٩٤٥ وحتى اليوم. فمن ناحية، يرى بعض الباحثين الحراك في إطار تدرج هرمي اجتماعي، يمكن في ظله ترتيب الأفراد وفقا لمستويات الدخل، أو الإنجاز التعليمي، أو الهيبة الاقتصادية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يضع آخرون الحراك في إطار البناء الطبقي، بحيث يشير المفهوم إلى موقع اجتماعي يتحدد من خلال العلاقات السائدة في أسواق العمل والوحدات الإنتاجية. ولقد كان الاتجاه الأول التدريجي والذى نبع في الأساس من الولايات المتحدة هو السائد خلال الخمسينيات والستينيات حيث بلغ ذروته فيما عرف باسم تراث **إحراز المكانة** في دراسات الحراك. ولقد تم تحدى هذا الاتجاه بصفة متصاعدة خلال السبعينيات والثمانينيات من قبل الباحثين الذين تربوا في ظل الكتابات الأوربية في التحليل الطبقي أو تأثروا بها.

ويرى اتجاه إحراز المكانة أن مجال الاهتمام الأساسي لدراسات الحراك يكمن في محاولة تحديد تلك الخصائص التي تسم الأفراد الذين ينتهون في المواقع الوظيفية المرغوبة بقدر أكبر من المواقع ذات الجاذبية

فى مدى اقتران المكانة المهنية الراهنة للأفراد بمكانة أسرهم الأصلية، عوضاً عن اقترانه بمتغيرات الإنجاز الفردى، مثل الإنجاز التعليمي. وإحدى مميزات هذا الاتجاه مقارنة بالاتجاهات السابقة، التى كانت تعتمد على مقارنة مهنة الأب بمهنة الإبن من خلال الجداول المركبة، هو أنه على الأقل قد فض الاشتباك بين بعض العمليات التى كانت تربط ما بين الأجيال. فعلى سبيل المثال، فحص الباحثون العلاقة بين تأثيرات تعليم الأب على الإنجاز المهنى للأبناء وأوضحوا أن هذه التأثيرات متميزة عن تأثيرات مهنة الأب على ذات المتغير. ولقد أكدت معظم الدراسات على أن تعليم الإبن هو الرابطة الأساسية بين الخلفية الأسرية والنجاح المهنى، ذاهبين إلى القول بأن حوالى نصف هذا الاقتران بين المتغيرين يرجع إلى أثر التعليم، وأن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر أكثر حظوة يتميزون بأنهم ذوى إنجاز تعليمى أفضل من ذلك الخاص بنظرائهم من الفقراء. ولقد وسع الباحثون فيما بعد من مجال اهتمام هذا الميدان البحثى بحيث تضمن بيانات عن الدخل، وانتهى معظمهم إلى القول بأن تأثير الخلفية الأسرية على الدخول مباشرة كلية من خلال الإنجاز التعليمى والمهنى.

ولقد استخدمت أغلب هذه الدراسات الأسلوب الإحصائى المعروف باسم **تحليل الانحدار** (وعلى وجه الخصوص **تحليل المسار**). **وتميزت أغلبيتها بالانصياع الضمنى** للنموذج الليبرالى **للمجتمعات الصناعية** باعتبارها مجتمعات تشهد درجة متزايدة من التجانس، وسيادة الطبقة الوسطى، وتنهض على نظام **الجدارة** وأنها مجتمعات مفتوحة. ولذلك، مالت عادة إلى القول بأن التحولات البنائية فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة (وبخاصة التوسع فى الوظائف الإدارية والمهنية والإدارية العليا) قد خلق مساحة "أكثر اتساعاً عند القمة"، ومن ثم أفضى إلى زيادة فرص الحراك إلى أعلى للأفراد من ذوى الأصول النابعة من الطبقة العاملة. وقد دعمت حالة السيولة الاجتماعية المتزايدة هذه بواسطة التحول التقدمى المتزايد من الاستناد على معايير المكانة الموروثة إلى معايير الإنجاز كعوامل أكثر أهمية فى تحديد إحراز المكانة. وقد أفضى هذا التحول باتجاه الانتقاء استنادا إلى نظام الجدارة المصحوب بسيادة درجة عالية من الحراك الاجتماعى إلى

تقويض احتمالات التشكل الطبقى، ومن ثم الصراع الطبقى فى المجتمعات الصناعية. ويعد مؤلف بيتر بلاو وأوتيس دانكن المعنون: البناء المهنى الأمريكى الصادر عام ١٩٦٧ (٧) بصفة عامة بمثابة النموذج الإرشادى لدراسة الحراك المهنى فى إطار مدرسة إحراز المكانة.

وقد وجه نموذج بلاو – دانكن عددا كبيرا من الدراسات التى استلهمته. وأيا ما كانت أوجه الشبه والاختلاف بينها، فإنها نهضت جميعاً على الادعاء بأنه من الممكن ترتيب المهن فى إطار نظام متدرج للمكانات يلقى قدرا كبيراً من الإجماع داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات وبعضها البعض. وقد صيغ هذا النظام التدرجى الاجتماعى مفاهيمياً فى بعض الدراسات بمعنى ضيق يشير إلى **الهيبة المهنية**. فى حين استخدم فى دراسات أخرى بمعنى أكثر عمومية بحيث اشتمل على جوانب أكثر اتساعاً **للمكانة الاجتماعية الاقتصادية**. وعوضاً عن المنازعة فى تفاصيل التدرج الهرمى المهنى، سعى التحليل الطبقى فى علم الاجتماع الأوربى بشكل متزايد إلى تحدى الافتراضات الأساسية لبرنامج بحوث إحراز المكانة، وعلى وجه التحديد القول بأنه يمكن النظر إلى الحراك الاجتماعى على أفضل وجه باعتباره مسألة تدرج هرمى للنجاح المهنى بين أفراد يتنافسون فيما بينهم.

وينطلق تراث التحليل الطبقى من إدعاء مختلف مؤداه أن الأفراد يولدون بانتماءات **طبقية** متمايزة، تميل عضويتها إلى الالتصاق بهم طوال حياتهم، كما أنها ذات تبعات واضحة بالنسبة لفرص الحياة، والقيم، والمعايير، وأساليب الحياة وأنماط الارتباطات الاجتماعية. ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن مقاييس المكانة الاجتماعية الاقتصادية التى تحتل مكانة القلب فى اتجاه إحراز المكانة تعانى من العديد من نقاط الضعف المنهجية التى لم يتم حلها. وأكثر نقاط الضعف هذه أهمية، هى أنه نظرا لأن هذه المقاييس تتكون من مؤشر مركب من الأحكام الشائعة حول الهيبة النسبية أو الوضع الاجتماعى للمهن المختلفة، فإنها ترتب مهنا ذات مواضع بنائية متباينة غاية التباين إلى جانب بعضها البعض كما لو كانت ذات مستويات متماثلة فى مكانتها الاجتماعية الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يحصل العامل اليدوى الماهر على نفس درجة الهيبة التى يتمتع بها

القائمون بالأعمال الكتابية أو أصحاب المحال الذين يعملون لحسابهم، أو أن يتم وضع المشرفين الإداريين في مستوى واحد مع المزارعين والمدرسين. بعبارة أخرى، فإن الفئات التركيبية للمقياس عادة ما تحتوى على مجموعات مهنية تخضع لقوى بنائية مختلفة: وتؤدى التغيرات القطاعية والتغيرات الأخرى في البناء المهني، إلى جعل بعض المهن تشهد نموا واتساعا، في حين تتعرض مهن أخرى للإنكماش، في الوقت الذى تترك مجموعة ثالثة من المهن على حالها. ويسهم هذا القدر من عدم التجانس في تعقيد فهمنا للحراك: فمن المستحيل أن نفرق بطريقة مناسبة بين التأثيرات البنائية المتعددة على الحراك وبين تلك التى تنبع من عوامل أخرى، وبالتالى يكون من المستحيل أيضا أن نعزل التأثيرات التدرجية لعوامل مثل الخلفية الأسرية والتحصيل التعليمى أو أية عوامل أخرى عن التأثيرات الأخرى ذات النوعية غير التدرجية (مثل التغيرات في التقسيم المهني للعمل، والنمو أو التدهور الصناعى أو القطاعى، والسياسات الحمائية الحكومية وغيرها).

ولقد هجر تراث التحليل الطبقى في بحوث الحراك الاجتماعى، الذى بدأ في السبعينيات، نموذج بلاو – دانكن لقياس الهيبة المهنية سعيا في إثر فئات طبقية متمايزة يشترك أعضاؤها في مواقع متشابهة في سوق العمل وفي الوحدات الانتاجية. وأكثر هذه الفئات الطبقية شيوعا في الاستخدام في أوربا تلك التى صاغها جون جولدثورب في دراسة جامعة أكسفورد حول الحراك خلال السبعينيات، حيث صاغ هيكلا طبقيا يحاول تجميع جماعات مهنية يشترك أعضاؤها في ذات "الموقف من السوق" و"الموقف من العمل" (وهى نظرية في الطبقات استمدها جولدثورب من عمله البحثى السابق مع ديفيد لوكوود حول العامل المترف خلال الستينيات. أما في الولايات المتحدة، فقد لفتت "النزعة البنائية الجديدة" التى سادت في السبعينيات انتباه عدد من دارسى الحراك الاجتماعى إلى أهمية تأثيرات سوق العمل على مسارات الحراك، وأفضت إلى ظهور عدد من الماركسيين الذين اعتمدوا أسلوب تحليل الانحدار (من أمثال إريك أولين رايت) الذين طوعوا الأدوات المنهجية لكل من بلاو ودانكن للموقف النظرى الذى يشير إلى أهمية الملكية، والسلطة، والاستقلالية الذاتية في مواقع العمل.

وقد أفضت هذه النظرية الجديدة إلى منهجيات ونتائج جديدة. فقد ذهب

المحللون الطبقيون إلى القول بأن الأساليب المنهجية **للتحليل اللوغاريتمي الخطي** تناسب بشكل أفضل تحليل بيانات الحراك، نظرا لأنها لا تتطلب بيانات تراتبية (ومن ثم فإنها لا تنهض على ادعاءات لم يتم التحقق منها) حول التدرج الهرمي للمكانة من ناحية، ولأنها تسمح للباحثين بتحليل مصفوفة مقننة للحراك (**جداول للتوافق** تزاوج في جداول مركبة ما بين الأصول الطبقية والغايات أو المقاصد الطبقية) بغرض تمييز المعدلات المطلقة أو الكلية للحراك (بما في ذلك التغير في الحراك الناجم عن التحولات في البناء المهني) عن التغيرات في السيولة الاجتماعية أو الانفتاح في البناء في حد ذاته (المعدلات النسبية). وعند تطبيق منظور التحليل الطبقي وباستخدام أسلوب النمذجة اللوغاريتمية الخطية على ذات البيانات الكبيرة الحجم التي استخدمتها بحوث إحراز المكانة، أشارت النتائج إلى أن الادعاءات الليبرالية السابقة التي نهضت عليها دراسات المكانة كانت متفائلة بشكل غير مبرر. فعلى الرغم من أن المستويات المطلقة للحراك في أغلب المجتمعات الصناعية قد ازدادت بالفعل بشكل كبير خلال ثلاثة أرباع القرن المنقضي، وذلك بالاتساق مع النمو في المهن الماهرة غير اليدوية، إلا أن فرص الحراك النسبي ظلت دون تغير يذكر إلى حد بعيد خلال الفترة ذاتها. فاتساع الفرص المتاحة على القمة لم يفض إلى مزيد من المساواة في الفرص المتاحة للوصول إليها، ذلك أن الزيادة النسبية في الوظائف المتاحة للطبقة الوسطى الجديدة قد تم شغلها بواسطة أبناء الطبقات ذات المواقع المتميزة في المجتمع. وكنتيجة لذلك، فقد ظل الاقتران بين الأصول الطبقية للفرد، والموقع الفعلي الذي ينتهي إليه ثابتا بدرجة تدعو إلى الدهشة عبر الأفواج المتعاقبة من المواليد، على الرغم من النمو الاقتصادي والإصلاح التعليمي، والسياسات الاجتماعية لإعادة توزيع الدخل.

وبحلول منتصف الثمانينيات صمم جولدثورب (بالاشتراك مع باحثين آخرين من السويد وألمانيا) مشروعا بحثيا حول "التحليل المقارن للحراك الاجتماعي في الدول الصناعية" لدراسة هذه المشكلة دراسة مقارنة مدققة. وقد أظهرت البيانات التي تمخض عنها هذا المشروع أن صورة الحراك في المجتمعات المتقدمة أكثر تعقيدا مما توحي به النظرية الليبرالية حول المجتمعات الصناعية أو التحليلات الماركسية للمجتمع

الرأسمالي. وتذهب أكثر النتائج أهمية في هذا الصدد إلي أنه عندما تم قياس الحراك في صورة معدلات مطلقة، فإن قدر ونمط الحراك قد أظهرا قدرا من كبيرا من التباين عبر المجتمعات المدروسة؛ وأن المعدلات النسبية للحراك(أو أنماط السيولة) تظهر درجة كبيرة من التشابه عبر المجتمعات، وأن التغيرات في السيولة الاجتماعية عبر الزمن تتخذ نمطاً متذبذبا لا يتخذ اتجاها محددا، ولكنها لا تظهر دلائل على الزيادة المطردة. باختصار، يمكن القول بأنه ليس هناك ما يشير إلى وجود تحلل طويل الأمد في البناء الطبقي، ولا زيادة في السيولة وبالتالي يمكن القول ضمنا أنه ليس هناك توجه متزايد نحو الجدارة.

وينازع كل من هذين البرنامجين البحثيين في مصداقية النتائج الأساسية التي يتوصل إليها كل منهما. وتمتلئ الدوريات العلمية المهتمة بالقضية بمناقشات حادة حول قضايا النظرية والمنهج. وأحيانا ما تؤدى هذه المناقشات إلى إيقاع غير المتخصصين في الحيرة وإرباكهم: ولقد وصف أحد المراقبين المتشككين هذا المجال البحثي بأنه "عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التى تبحث عن مشكلة". في حين ذهب آخرون إلى القول، ولأسباب مختلفة، بأن الحوار حول الحراك الاجتماعى ما زال يثير القضايا الأساسية للعلم – علم الاجتماع – ككل. فقد أشار أنصار النزعة النسوية على سبيل المثال إلى واقع أن أغلب دراسات الحراك تنهض على عينات من الذكور فقط، وقد أثار هذا مناقشات واسعة حول الوحدة الملائمة لتحليلات الحراك (الفرد أو الأسرة)، طبيعة ما يطلق عليه الأسر العابرة للطبقات (حيث يشغل الزوجان البالغان من كاسبى الأجور مواقع طبقية مختلفة ويطور كل منهما مساراً مختلفاً لحراكه)، والآثار المترتبة على **تقسيم العمل** المهنى وفقاً للنوع على دراسات الحراك. ويمكن العثور على أفضل عرض لهذه المناقشات وغيرها من المناقشات ذات العلاقة بالموضوع فى كتاب أنتونى هيث: الحراك الاجتماعى، المنشور عام ١٩٨١[٨].

ومع ذلك، فإن معظم الخلاف في هذا الميدان يغلب عليه الطابع البالغ التخصص ذي الطبيعة الفنية أكثر من كونه خلافا نظريا. وتدور أقدم موضوعات الجدل حول إمكانية التفرقة بين المصادر البنائية وغير البنائية للحراك. ولقد حاول بعض علماء الاجتماع فى دراساتهم المبكرة أن يميزوا بين الحراك البنائي (أو

الصافى) وبين الحراك الدورى أو (التبادلى)، حيث يشير أول المفهومين إلى كمية الحراك المتطلبة من قبل بنية الجدول ذاته (واقع أنه إذا ما كانت الإجماليات الفرعية تظهر أن توزيع الأبناء والآباء ثابتة، فإن الاختلافات بينهم تعنى أن بعض المستجيبين لابد وأن يتوزعوا على الخلايا غير القطرية فى الجدول). وتمثل نسبة المبحوثين الذين مروا بتجربة الحراك -نتيجة لبناء الجدول ذاته - قدر الحراك البنائى فى المجتمع. أما الحراك الدورى فقد عرف آنذاك ببساطة على أنه الفارق بين إجمالى عدد المبحوثين الذين مروا فعلا بتجربة الحراك وأولئك الذين يعدون وفقا للتعريف أنهم يشهدون حراكا بنائيا. ومع ذلك فإن كلا من هذين المفهومين ليس إلا أداة إحصائية غير ذات مضمون واقعى واضح، ومن ثم فإن هذه التفرقة المصطنعة إلى حد ما بين الحراك البنائى والدورى قد فتحت الطريق للخلاف حول مفهومى معدلات الحراك المطلق والنسبى. ففى أى جدولة لبيانات أصول الحراك ومقاصده، سيكون مجموع الأعمدة والصفوف الفرعية (كتوزيع الآباء بالمقارنة مع توزيع الأبناء على سبيل المثال) مختلفا، مفضياً إلى حالة من اللاتماثل الناجم جزئيا عن التغيرات فى البناء المهنى ذاته (مثلما هى الحال على سبيل المثال فى حالة التغيرات القطاعية من النوع المشار إليه آنفا). ويسمح استخدام الأساليب اللوغاريتمية الخطية (المستندة إلى **نسبة الفرق**) بحساب فرص الحراك النسبية التى تتيح (استبعاد) ذلك الجزء من الحراك الكلى الناتج عن التغيرات فى التوزيعات الفرعية للجدول. ويصر العديد من الباحثين المتخصصين فى دراسة الطبقات على أن هذا الأسلوب المنهجى يسمح لذلك بالتفرقة - بشكل دال وواضح - بين الحراك الناتج عن التغيرات فى شكل البناء الطبقى وذلك الذى يعكس التغيرات فى درجة انفتاح المجتمع. وبالمقابل، يؤكد النقادعلى أن مفهوم الحراك النسبى ليس أقل تضليلا من مفهومى الحراك البنائى والدورى، نظراً لأنه وبغض النظر عما إذا كان الحراك الاجتماعى ناتجا عن التحولات القطاعية وحدها أم لا، فإن الحراك المطلق أو الكلى أمر حقيقى واقع، حيث لا يمر المبحوثون بتجربة الظاهرة اللاتاريخية واللاسياقية "لفرص الحراك النسبى". كما يمثل هذا فى جانب منه موضوعاً للخلاف حول العلاقة بين الحراك المهنى والحراك الطبقى، ومن ثم فإنه يمثل حتما حوارا

حول جوهر تعريف مصطلح الطبقة الاجتماعية ذاته. انظر أيضا: **معامل بينيني**، وكذلك **المادة التالية**.

الحراك بالنضال والحراك الميسر

Contest and Sponsored Mobility

نمطان بديلان للصعود الاجتماعي الجيلي عن طريق التعليم. ففي ظل الحراك بالنضال يتاح للأفراد – داخل إطار أساسي من القواعد مدى واسع من السياسات أو الطرق التي يستطيعون انتهاجها من أجل الحصول على المؤهلات المرتبطة بالمكانة العالية. وفي ظل الحراك الميسر تكون البدائل في حدودها الدنيا، وتتحكم فيها إحدى جماعات الصفوة. لذلك يعد الحراك بالنضال أكثر **مساواة**، لأنه يتضمن منافسة مفتوحة، وفيه يؤخر الاختيار إلى أطول فترة ممكنة. أما في النمط الثاني فيتم اختيار المرشحين للحراك بصورة مبكرة "للصعود السريع"بواسطة جماعة **الصفوة**، أو ممثليها، وذلك في الوقت الذى يتم فيها استبعاد الآخرين. ويرجع الفضل إلى رالف تيند فى اقتراح هذه التفرقة بين نوعى الحراك فى بداية الستينيات، وهو الذى طرح رأيا مختلفا عليه، مؤداه أن الحراك بالنضال هو النمط السائد فى الولايات المتحدة، فى مقابل سيطرة الحراك الميسر فى بريطانيا، وبعض المجتمعات الأوربية الأخرى. انظر أيضا: **انغلاق**.

الحراك البنائى

Structural Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**.

حراك تبادلى

Exchange Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**

حراك جيلى

Intergenerational Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**

حراك دورى

Circulation Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**.

حراك السلك المهنى

Career Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**

الحراك الصافى

Net Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**

حراك غير بنائى

Non - Structural Mobility

انظر: الحراك الاجتماعى

حراك فى نفس الجيل

Intragenerational Mobility

انظر: الحراك الاجتماعى

الحراك المطلق

Absolute Mobility

انظر: الحراك الاجتماعى.

حراك مهنى

Occupational Mobility

كثيرا ما يشار إليه خطأ باسم **الحراك** الاجتماعى. ولكن المقصود به هو حركة الجماعة المهنية نفسها، أو حركة فرد معين مشتغل بمهنة من المهن، أو الخلوات المهنية (المواقع المهنية الخالية) من خلال نظام التدرج الطبقى للفضاء الاجتماعى. وتعد دراسات نظام **الطوائف** الهندوسى نموذجا للنوع الأول، أما علاقة الأب والإبن فى مجال الإنجاز المهنى فتمثل النوع الثانى، فى حين تقدم لنا دراسة هاريسون وايت: لسلاسل الخلوات فى الوظائف الكهنوتية مثالا للنوع الثالث.

وتفترض أغلب الدراسات **قياسا** ذا بعد واحد أو تدريجا (تراتبا) **للمهن** على أساس هيبة كل مهنة أو مكانتها، حيث يستخدم هذا التدريج أو التراتب بعد ذلك أساسا للحكم على الحراك الذى يحدث. وهكذا يشير الحراك "إلى أسفل" إلى فقدان الهيبة المهنية، بينما يعنى الحراك "إلى أعلى" زيادة تلك الهيبة. ومن الأمور المهمة التى يتعين الانتباه إليها التمييز بين الحراك داخل الجيل الواحد (مثل أنماط المسار المهنى)، والحراك بين الأجيال – أو الحراك الجيلى – (مثل حراك أبناء الطوائف – أو الطبقات المغلقة – أو الإنجاز فى التحول بين الأب والابن). وقد أخذت عديد من الدراسات القومية الآن التى تسترشد بالدراسات الكلاسيكية التى أجريت فى الولايات المتحدة وأوربا – أخذت تتناول ارتقاء مكانة الأبناء (خاصة الأولاد الذكور) عن مكانة آبائهم الأصلية، وترمز لها تلك الدراسات بجدول علاقة التحول بين الأب والابن. ويوضح لنا مثل هذا الجدول الهدف الذى بلغة المسار المهنى للأبناء بالنظر إلى أوضاع آبائهم فى مجال مهنى معين. كما يمكن أن يدلنا على العكس، وأعنى الأصول المهنية لآباء الأبناء الذين يشغلون اليوم مستوى مهنيا معينا. ويمثل تحليل مثل هذا الجدول لب كثير من الدراسات التقليدية للحراك المهنى، وإن كانت

النماذج البنائية، التي تربط بين الشبكة المعقدة للاعتماد بين المتغيرات التى تؤثر على الإنجاز والارتقاء المهنى، هى التى تمثل الآن الشكل المفضل للتحليل فى هذا الميدان.

انظر أيضا: **إحراز المكانة**.

الحراك الميسر

Sponsored Mobility

انظر: **الحراك بالنضال (بالجهد) والحراك الميسر**.

الحراك النسبى

Relative Mobility

انظر: **الحراك الاجتماعى**.

الحرب الشاملة Total War

شكل من أشكال الحرب يتسم به **المجتمع الصناعى** الحديث، يتضمن التعبئة القصوى لكافة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبلد معين لاستخدامها فى صراع مسلح، ينطوى فى العادة على تعريض السكان المدنيين واقتصاد البلاد لهجمات العدو. من هنا تختلف الحرب الشاملة عن الحرب الإقليمية أو الحرب المحلية، وكذلك عن الحرب النووية، وبطبيعة الحال عن الحرب التقليدية (انظر حول الموضوع كتاب شو، جدل الحرب: دراسة فى النظرية الاجتماعية للحرب الشاملة والسلام، وهو صادر عام ١٩٨٨).[٩]

حرب العصابات Guerrilla

مصطلح أسبانى يعنى "الحرب الصغيرة"، وهو ينطبق عالمياً على الحرب المحدودة أو غير النظامية، التى تستخدم ما يتاح لها من مزايا اجتماعية وسياسية وجغرافية ضد قوى متفوقة تقليديا. وغالبا ما ترتبط بمقاومة من قبل **الفلاحين**، فقد تطورت حرب العصابات كحركة ثورية مضادة للاستعمار فى فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، على أساس نظريات لحرب العصابات التى خاضها كل من ماوتسى تونج وتشى جيفارا. ولقد أضفى الكثيرون على الفكرة طابعا رومانسيا، وإن كانت قد حققت قدراً من النجاح العملى.

حركات اجتماعية

Social Movements

هى جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسى أو أكثر فى المجتمع. وأول من استخدم مفهوم الحركات الاجتماعية هو **سان سيمون** فى فرنسا أواخر القرن الثامن عشر

لوصف حركات التمرد الاجتماعى التى ظهرت هناك وفى مناطق أخرى، والتى مثلت قوى سياسية معارضة للوضع القائم. واليوم يستخدم المفهوم عادة للإشارة إلى الجماعات والتنظيمات التى تقع خارج الخط الأساسى للنظام السياسى. والحركات (التى يشار إليها اختصارا الآن بالحروف NSM وتفصيلاً New Social Movements الحركات الاجتماعية الجديدة) أصبحت في العقود الأخيرة من القرن العشرين مصدرا متزايد الأهمية للتغير السياسى. ويهتم علماء الاجتماع عادة بدراسة أصول هذه الحركات، ومصادر تجنيدها بالأعضاء الجدد، وأبعادها التنظيمية، وتأثيرها على المجتمع.

ويجب أن نميز بين الحركات الاجتماعية وبين **السلوك الجمعى**. فالحركات الاجتماعية تكون هادفة ومنظمة، فى حين يكون السلوك الجمعى ارتجاليا وغير محدد الهدف. ومن أمثلة الحركات الاجتماعية الحركات التى تدعم الحقوق المدنية أو حقوق الانسان، وحقوق اللواطيين (ممارسى الجنسية المثلية)، وأصحاب النزعة النقابية، وأنصار البيئة، وأصحاب النزعة النسوية. أما أمثلة السلوك الجمعى فمنها المظاهرات أو الشغب، والولع أو الهوس بالموضة وبعض السلوكيات الجماعية المخبولة، وحالات الذعر المفاجئة أو الهروب الجماعى، وحالات الإعجاب المفرط بفرد أو أفكار وبنية معينة، والانتشار السريع للإشاعات وحالات الوصم أو الانخداع الجماعية. وتعد الحركات الاجتماعية أحد العناصر أو الخصائص الأساسية **للديموقراطيات** المعاصرة، وقد تكون من المحفزات على الديموقراطية والتغير فى المجتمعات الديكتاتورية.

وللحركات الاجتماعية أهداف خاصة، وتنظيمات رسمية، ودرجة ما من الاستمرارية، وهى تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة فى المجتمع. ولكنها قد تنفذ بعمق إلى دوائر القوة السياسية باعتبارها **جماعات مصالح**. وقد تكون الحركات الاجتماعية ذات أهداف محدودة النطاق كالمطالبة بإباحة تعاطى الماريوانا(*)، أو واسعة النطاق مثل العمل على تحطيم **سيطرة** النظام الرأسمالى العالمي. وقد تكون تلك الحركات ثورية أو إصلاحية. ولكنها تتفق جميعا فى أنها تنظيم نشط لجماعة

(*) نوع من المخدرات المحظورة. (المحرر)

من المواطنين من أجل تغيير الوضع القائم بطريقة أو بأخرى. وتحت شعار حركة اجتماعية معينة (مثل حركة السلام مثلا) قد تعمل عدة تنظيمات فردية لحركات اجتماعية بطرق مستقلة نسبيا، قد تسبب أحيانا غموضا وصراعا داخل الحركة نفسها.

ومن التصنيفات المبكرة لأنواع الحركات الاجتماعية ذلك التصنيف الذى قدمه دافيد إبيرل: العقيدة البيوتية عند النافاهو، الصادر عام ١٩٦٦)[١٠]حيث يصنف الحركات الاجتماعية من خلال بعدين هما: وضع التغيير المستهدف (الأفراد أم المجتمع ككل) وكمية التغير المستهدفة (جزئيا أم كليا). والأنماط الأربعة المشتقة من هذا التصنيف هى: النمط التحويلى Transformative، والنمط الاصلاحى Reformative، والنمط الذى يهدف إلى الإنقاذ والتحرير Redemptive، والنمط التبديلى Alternative. وهذه الحركات حسب ترتيبها هى : الحركات التى تهدف إلى إعادة صياغة كاملة للمجتمع (ومنها الحركات التى يطلق عليها **الحركات الإحيائية**)، وتلك التى تحاول إصلاح جوانب محدودة من النظام القائم (مثل الجماعات الداعية إلى حظر الأسلحة النووية)، ثم الحركات التى تسعى إلى أن تستنقذ أعضاءها من حياة فاسدة، (كما فى حالة العديد من الجماعات الدينية الطائفية) وأخيرا تلك الحركات التى تستهدف تغيير خواص محددة فى أعضائها (ومنها حركة التخليص من الإدمان). والنمطان الأول والثانى يهدفان بهذا إلى تغيير (بعض أو كل أجزاء) المجتمع، بينما يهدف النمطان الثالث والرابع إلى تغيير سلوكيات أعضائها فقط.

ولما كانت هذه الحركات تتجسد بشكل لا يخفى على العيان، وتمثل تحديا للخط العام للمجتمع، فإن ذلك يجعلها موضع اهتمام كبير من علماء الاجتماع. وتنظر إحدى المدارس الفكرية فى علم الاجتماع للحركات الاجتماعية على أنها حالة خاصة من السلوك الجمعى، مؤكدة على خصائصها التعبيرية واللاعقلانية.

وهناك العديد من الدراسات التى ركزت على الإجابات على السؤال القائل: من هم المشاركون في الحركات الاجتماعية، ولماذا يشاركون؟ وهنا نلاحظ أيضا أن هذا الاتجاه يركز اهتمامه على العناصر الباثولوجية (المرضية) فى هذه الحركات على نحو ما نجد - على سبيل المثال - عند إريك هوفر فى كتابه: المؤمن الحقيقى (الصادر ١٩٥١)[١١]، وعند تيودور

أدورنو وزملائه فى كتاب: الشخصية التسلطية، (الصادر عام ١٩٥٠)[١٢].

وأدت موجة الحركات السلمية (التى لا تستخدم العنف) – والتى نشأ معظمها من الطبقة المتوسطة خلال عقدى الستينيات والسبعينيات – إلى ظهور تيار أكثر إيجابية من البحث والتحليل. كما زاد توجيه الاهتمام نحو الكشف عن الظروف الموضوعية والذاتية المرتبطة بأنشطة الحركات الاجتماعية. وقد ألقى العديد من المنظرين – مثل سيمور مارتن ليبست – اللوم على الظروف الاغترابية فى المجتمع الجماهيرى. أما الماركسيون والماركسيون المحدثون فقد ذهبوا إلى أن بعض الأشكال الجديدة من التقسيمات الطبقية والصراعات الطبقية تمثل الأسباب الكامنة وراء قيام الحركات الاجتماعية. بينما أكد آخرون على تأثير الحرمان النسبى وزيادة التطلعات كأسباب تفسر انضمام المواطنين لتلك الحركات. وقامت دراسات أخرى بتتبع مراحل تطور الحركات الاجتماعية، منذ بدء ظهورها فى صور شكاوى أو تعبيرات عن عدم الارتياح وحتى اكتمال تنظيمها كحركات اجتماعية. ولا تزال نظرية نيل سملسر عن : نظرية القيمة المضافة مثالا كلاسيكيا على هذا الاتجاه (انظر مؤلفه: نظرية السلوك الجمعى، الصادر عام ١٩٦٣)[١٣].

وفى رأيه أن هناك ستة محددات متتابعة تحكم تطور الحركات الاجتماعية، كل منها يضيق من نطاق النتائج المحتملة التالية له. وهذه المحددات هى: الأوضاع البنائية المهيئة (وهى الظروف الاجتماعية العامة الضرورية لحدوث الحركات الاجتماعية) ثم الخاصية البنائية أو الأسلوب البنائى (الإحساس بالظلم أو غياب العدالة أو الشعور بالضيق أو السخط) ثم نمو وانتشار اعتقاد عام (كالإيديولوجيا التى تقدم حلولا تصورية للمشكلات التى يستشعرها الناس) ثم العوامل المعجلة (أحداث تنبه إلى أفعال أو تطلقها) ثم تعبئة المشاركين للفعل (من خلال اعتناقهم دينا جديدا مثلا)، وأخيرا ممارسة الضبط الاجتماعى. وفى فترة السبعينيات، توفرت شواهد أكثر تفصيلا على ديناميات الحركات الاجتماعية من خلال التحليلات متعددة الأبعاد (انظر كتاب جير: لماذا يتمرد الناس أو يتظاهرون؟، الصادر عام ١٩٧٠)[١٤].

وقد ميز جين كوهين (فى كتابه: البحث الاجتماعى، الصادر عام ١٩٨٥)[١٥] مؤخرا تمييزا حاسما بين

اتجاهين مختلفين فى تفسير الحركات الاجتماعية. وتعد مجموعة نظريات "تعبئة الموارد" أكثر تأثيرا فى أمريكا الشمالية، فى حين تنتشر مجموعة نظريات "الوعي بالهوية أو الذاتية" فى أوربا الغربية. أما الأولى فتتضح عند ماير زولد وجون ماكارثى (فى كتابهما: ديناميات الحركات الاجتماعية، الصادر عام ١٩٧٩)[١٦]حيث تتم مناقشة الحركات الاجتماعية كتنظيمات، مع التركيز بصفة خاصة على حاجة هذه التنظيمات إلى تعبئة الموارد. وتبحث هذه النظريات فى نطاق الموارد التى يجب على الجماعات تعبئتها، وتدرس الطرق التى من خلالها يتم توزيع هذه الموارد، وتأخذ فى اعتبارها الأفعال التى قد تتخذها السلطات لتقليص هذه الموارد. ويتخذ مصطلح "موارد" عند أصحاب هذا الاتجاه مدى واسعا من المعانى يشمل الموارد الاقتصادية والإيديولوجيات، ولغة الخطاب المستخدم، والرموز. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى عوامل مثل القيادة، وشبكات الاتصال، والقدر المتاح من الأموال والوقت والنشاط التجارى أو العلاقات السياسية باعتبارها عوامل حيوية فى تفسير نمو ونجاح الحركات الاجتماعية أو فشلها. أما اتجاه الوعى بالهوية أو الذات فهو على النقيض من ذلك، إذ يرى أن الحركات الاجتماعية تمثل نمطا خاصا من الصراع الاجتماعى الذى يقع فى مكانة القلب من المجتمع الحديث والتغير الاجتماعى. وهكذا فإن مفهوم الحركة الاجتماعية – طبقا لما يراه عالم الاجتماع الفرنسى آلان تورين – يجب أن يكون من صميم اهتمامات علم الاجتماع (انظر كتابه: عودة الفاعل، الصادر عام ١٩٨٨)[١٧]. ويرى هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية إنما تمثل الجماعات الأساسية فى السياسات الاجتماعية الجديدة أو الحديثة (كما هو الحال فى الحركات النسائية والحركة الإيكولوجية) وأنها تعد مصادر للهويات السياسية الجديدة. ولا تكتفى طريقة تورين باعتبار الحركات الاجتماعية واحدة من أهم أشكال الفعل عند المواطنين، وإنما يطالب علماء الاجتماع أن يلتحموا بهذا الفعل، وألا يكتفوا فقط بدراسته وإنما يشجعون عليه أيضا. وبينما اقتنع عدد قليل من علماء الاجتماع الأمريكيين البريطانيين باتباع آراء تورين هذه فى هذا المجال الحساس، فإن معظم ما جاء بدراسات علم الاجتماع للحركات الاجتماعية تضمن **تحليلات موضوعية** للتنظيمات والعمليات السياسية.

الحركات الاجتماعية الجديدة
New Social Movements
انظر: المادة السابقة

الحركات الاجتماعية الحضرية
Urban Social Movements
هى تنظيمات يكونها سكان المدينة للاحتجاج على بعض التغيرات التى طرأت، أو المطالبة بإحداث بعض التغيرات فى البيئة الحضرية وفى الخدمات الحضرية. وقد استخدم هذا المصطلح فى الأصل بمعنى محدود بواسطة مانويل كاستلز للإشارة إلى تلك الحركات الحضرية التى أسهمت فى إحداث تغير اجتماعى ثورى واسع النطاق. انظر كذلك: **الحركات الاجتماعية**.

الحركات الإحيائية
Millenarianism
مصطلح يستخدم للإشارة إلى تلك الحركات الدينية التى تتنبأ بحلول الألفية والنهاية العنيفة المفاجئة للعالم كما نعرفه، أو بتعبير ذى صبغة رسمية، تتوقع خلاصا جماعيا كليا وشاملاً وشيك الحدوث لهذا العالم. ومن أمثلة هذه الحركات: الأخوة المسيحية*، والمذهب المورمونى، وحركة عودة المسيح فى اليوم السابع، ورجال المملكة الخامسة، وحركة رقصة الشبح لهنود أمريكا الشمالية، وشهود يهوه. وكما يتضح من الأمثلة المذكورة تعكس هذه الحركات تمايزا من حيث درجة الفعالية المتوقعة بين أعضائها، ومدى إمكانية اعتبارها حركات إنقاذ دينى أو ذات طابع كاريزمى، وكذلك من حيث البناء التنظيمي للحركة ككل.

وتوجد هذه الحركات الإحيائية فى كافة الأديان بما فى ذلك **المسيحية** والإسلام، ولكنها يمكن أن تنشأ أيضا خارج نطاق الديانات المنظمة. ولذلك، فإن الحركات الإحيائية يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة. ومع ذلك، فإنها عادة ما تنطوى على ثورات غاضبة، ورفض للوضع القائم، والافتراض بأن الألفية القادمة سوف تشهد تأسيس نظام اجتماعى جديد. وعادة ما ينهض هذا المجتمع الجديد على **المساواة** والعدل. وتنشأ هذه الحركات غالبا فى ظل الاستعمار ويمكن لها أن تكون ذات تداعيات خطيرة بالنسبة للنظام السياسى

(*) Christadelphianism طائفة مسيحية تنكر عقيدة التثليث وتتوقع عودة المسيح إلى الأرض مرة أخرى. (المحرر)

القائم. وليس هناك سوى فرصة ضئيلة للحلول الوسطى التوفيقية فى إطار هذه الحركات، ذلك أن أتباع حركات الإحياء لا يهابون الموت. فقد عرف عنهم، على سبيل المثال، مواجهتهم لبنادق الجيوش، وينبع ذلك من اعتقادهم بأن الألفية على وشك الانتهاء على أية حال. والغالب أن تتخذ معتقدات هذه الحركات موقفا مضادا من الانجاب، وتحرم العلاقات الجنسية، وزراعة المحاصيل، استنادا إلى أنه لن يكون هناك عام قادم. وهناك دائما توتر فى إطار حركات الإحياء ينبع من وجود رسالة دنيوية مختلفة غير ذات محتوى واقعى، وأخرى تنص على عودة المقدس لممارسة السياسة والحكم بالعدل. ومن المؤكد أن الألفية لا تأتى، الأمر الذى يفضى إلى إنهيار الحركة. وهى إما أن تختفى من الوجود، أو يتم انقاذ جزء من رسالتها واستدماجه، على نحو ما حدث فى المسيحية.

وأفضل النماذج المعروفة لحركات الإحياء الحديثة هى تلك المعروفة باسم طوائف الكارجو الموجودة فى ميلانيزيا. وعادة ما تعتقد هذه الطوائف بأن الأجداد أو الأبطال الثقافيين فى طريق عودتهم إلى هذا العالم، مستقلين سفينة سحرية لكى يخلقوا نظاما سرمديا تمت إعاقته بواسطة الأوربيين. وسوف تعود أيضا شحنة من السلع المادية الثمينة إلى ملاكها الحقيقيين الميلانيزيين، وهو ما سيفضى إلى عصر من السعادة والرخاء الشامل، حيث سيتم تحرير الشعوب المستعمرة من هيمنة الرجل الأبيض. وهناك فيض من التفسيرات حول أسباب نشوء هذه الحركات. ويذهب بيتر ورسلى فى كتابه: سوف ينطلق النفير (الصادر عام ١٩٥٧)[١٨] إلى القول بأن طوائف الكارجو الميلانيزية ليست حركات مجنونة غير رشيدة، ولكنها نتاج للإحباطات التى تسبب فيها **الاستعمار**. فهذه الحركات تعارض **الإمبريالية** معارضة جذرية وتستخدم المثل الدينية فى محاولة تفسير قوة المستعمرين. وتنبع هذه القوة الروحية من قدرة الأوربيين البيض على أن يعترضوا سبيل الثروات (الكارجو) الموجهة إلى السكان المحليين. وتنشأ حركات الإحياء كملجأ أخير للتعامل مع هذه القوة الاستعمارية عندما تفشل المقاومة السياسية فى التعامل معها. وتشمل التفسيرات البديلة تلك التى طورها كينيلم بوريدج فى كتابه المنشور عام ١٩٦٠ بعنوان "مامبو"[١٩]، والذى يذهب فيه إلى أن طوائف الكارجو تعبر عن جوانب أخلاقية وانفعالية أساسية فى المجتمع

الميلانيزى، وبيتر لورنس صاحب كتاب: الطريق ينتمى إلى الكارجو (الصادر عام ١٩٦٤)[٢٠]، والذى يقدم تفسيرا بنائيا تاريخيا يؤكد فيه على عدم التوافق ما بين المعايير الغربية والميلانيزية للمعاملة والتبادل.

ويمكن القول بشكل أكثر عمومية، أن النظريات العديدة حول الحركات الإحيائية ككل تنطوى على تفسيرات فى ضوء مفاهيم **الحرمان النسبي**، وهى تلك التى ترى هذه الحركات متجذرة فى الضغوط المقترنة بالتغير الاجتماعى السريع، فى حين تؤكد نظريات أخرى على العزلة الاجتماعية، والتصدع وفقدان المعايير المميز لموقف **الأنومي**. ويمكن للقارئ أن يجد عينة ممثلة لمثل هذه التفسيرات فى الكتاب الذى حررته سلفيا تراب، الأحلام بالألفية على مستوى الممارسة، والمنشور عام ١٩٦٢[٢١].

الحركات الأهلية (لحماية الثقافة القومية)

Nativistic Movements

انظر: **الديانات الجديدة، الحركات الدينية الجديدة، حركة إنقاذ ديني**.

حركة إحيائية

Revitalization Movement

انظر: **حركة انقاذ دينى، الديانات الجديدة.**

حركات إصلاحية

Reformative Movement

انظر: **الحركات الاجتماعية.**

حركة إنقاذ دينى

Messianic Movement

اشتق هذا المصطلح من المفهوم الدينى "المسيح المنتظر" الذى تعود أصوله إلى الكلمة العبرية "الممسوح بالزيت" (على سبيل التكريس – المحرر)، الذى أرسل إلى البشرية ليبدأ عصرا جديدا ويؤسس مملكة الله. وقد نظرت الكنيسة المسيحية فى عصورها المبكرة إلى يسوع باعتباره "المخلص". ويستخدم المصطلح فى إطار علم الاجتماع الدينى بصورة أكثر عمومية للإشارة إلى أى **حركة اجتماعية** تنهض على فكرة توقع وترقب وصول المسيح المنتظر، الذى سيخلص الناس من البؤس الذى يعيشون فيه. ولذلك فإن حركة الإنقاذ الدينى فى **العالم الثالث** عادة ما تقترن **بالحرمان**، كما تنطوى

معتقدات هذه الحركات على الأمل فى عالم أفضل. فضلا عن ذلك فإن حركات الإنقاذ الدينى عادة ما تستند إلى مركب من أنساق المعتقدات المسيحية وديانات السكان المحليين. حيث تمتزج الأطروحات المسيحية حول الخلاص برؤى السكان المحليين للعالم.

وثمة حوار واسع فى علم الاجتماع حول ما إذا كانت معتقدات حركات الإنقاذ غير رشيدة. ويذهب بعض الأنثروبولوجيين إلى القول بأن حركات الإنقاذ الدينى تعد بمثابة استجابة رشيدة لعالم يبدو فى نظر السكان المحليين مستعصيا على السيطرة وغير رشيد. فى حين يعتبرها أصحاب المنظور الماركسى نتاجا لاغتراب السكان المحليين، الذين تحطمت حياتهم الاجتماعية على يد استعمار الجنس الأبيض وقهره لهم. انظر أيضا: **حركة إحيائية، الديانات الجديدة.**

حركة بديلة

Alternative Movement

انظر : **الحركات الاجتماعية.**

الحركة البيئية الجماهيرية

Ecopopulism

يطلق هذا المصطلح أحيانا على حركة معاصرة تدعو إلى العدالة البيئية أو العدالة مع البيئة، كما يطلق أيضاعلى الحركة التى تبلورت خلال الثمانينيات (خاصة فى الولايات المتحدة) وحشدت فى صفوفها آلاف الجمعيات المحلية التى أصبحت بمثابة قاعدة كبيرة استطاعت أن تغطى أمريكا على المستوى القومى من أجل محاربة أساليب التخلص غير الملائمة من المخلفات الضارة للبيئة، واستخدام المبيدات، وغيرها من المواد السامة المدمرة للبيئة. ويطلق مناوئو هذه الحركة عليها اسم بنانا (أى الموز)، وذلك لأن كلمة موز تجمع – بالصدفة – الحروف الأولى لكلمات هذه الجملة: لاتبن شيئا على الاطلاق إلى جوار أى شئ فى أى مكان(*)

حركة تحرير

Redemptive Movement

انظر : **الحركات الاجتماعية.**

(*) BANANA = Build Absolutely Nothing Anywhere Near Anything.

حركة التصميم التنظيمى
Organizational Design Movement

تعرف أيضا باسم "مدرسة العلاقات الإنسانية الجديدة"، أو "علم النفس التنظيمى"، وتضم هذه الحركة مجموعة من الكتاب الذين حظيت كتاباتهم بتأثير واسع فى معاهد دراسة علوم الإدارة فى الولايات المتحدة وفى أوربا خلال ستينيات القرن العشرين. وكان من أبرز منظرى حركة التصميم التنظيمى دوجلاس ماك جريجور (انظر كتابه: الجانب الإنسانى للمشروع الاقتصادى، الذى صدر عام ١٩٦٠)[٢٢]، ورينسيس ليكرت (انظر مقاله: "أنماط جديدة من الإدارة" المنشورة فى كتاب فروم وديش (محرران) المعنون: الإدارة والدافعية، الصادر عام ١٩٧٠)[٢٣] وكريس أرجيريس (فى مقاله: "فهم السلوك الإنسانى فى التنظيمات" المنشور فى كتاب هير (محرر): النظرية الحديثة فى التنظيمات، عام ١٩٥٩)[٢٤] والشئ المشترك بين أولئك الكتاب اقتناعهم بأن التنظيمات الرسمية التقليدية (انظر مادة: **البناء الرسمى**) تجسد الافتراضات السيكلوجية (الارتدادية) لأولئك الذين قاموا بتصميمها، وأن تلك التنظيمات كثيرا ما تتسبب فى احداث آلام نفسية للأفراد الذين يعملون فيها، وأنه كان من الممكن تصميم أبنية تنظيمية أفضل حالا. وقد بنت كل من تلك الأفكار - بشكل فضفاض - على نظريات أبراهام **ماسلو**. وقد أكد ماك جريجور على أهمية تحقيق العامل لذاته. ودعا ليكرت إلى إعادة صياغة بناء السلطة التدرجى داخل التنظيمات بحيث تتحول إلى حلقات من الجماعات المترابطة المتعاونة. وهاجم أرجيريس مشاعر الاعتمادية والإحباط التى تخلقها قيود القيادة المتحكمة، ودعا بدلا منها إلى تلك النوعية من التصميمات المهنية التى تيسر **تحقيق الذات** عند المستخدمين. وقد أصبحت مثل تلك الأفكار أحد العناصر الرئيسية فى تغذية **حركة دراسة نوعية حياة العمل** التى ظهرت فيما بعد، هذا على الرغم من أن الجانب الأكبر من الشواهد الإمبيريقية التى اعتمدت عليها حركة التصميم التنظيمى مشكوك فيها، كما اعتمدت تلك البحوث على فرضية غير ممحصة مؤداها أن إحباط الحاجات العليا فى الترتيب التدرجى **للحاجات** الذى وضعه ماسلو من شأنه أن يؤدى إلى توليد اهتمام بالمال وحرص عليه لدى العاملين، وهو اهتمام يكون بطبيعته قصير النظر ومدمرا للتنظيم.

حركة تغيير جذرى (تحويل)
Transformative Movement
انظر: **الحركات الاجتماعية.**

حركة دراسة نوعية حياة العمل
Quality of Work Life Movement (QWL)

كانت تلك الحركة فى بداية أمرها تمثل شبكة - غير وثيقة - من الدارسين الأكاديميين، لم يزد عددهم عن بضع عشرة فى أوائل السبعينيات. ثم ازدهرت تلك الحركة خلال الثمانينيات ونمت، بحيث أصبحت تجمعا دوليا يضم عددا من مسئولى النقابات العمالية، ومديرى شئون الأفراد، والعلماء الاجتماعيين بصفة عامة. وكانت القضية الأساسية التى يجتمعون حولها أنه يتعين إعادة تصميم مهام العمل بحيث تستطيع أن تحقق رضاء العامل وتخلق الانسجام والتناغم فى مكان العمل. من هنا يقال إن أصحاب حركة دراسة نوعية حياة العمل قد نهلوا من التيارات الفكرية التى كانت تحبذ تلك الأمور وتدعو إليها مثل **الديموقراطية الصناعية**، ومشاركة العمال فى تصميم مهام العمل، وفكرة جماعات العمل المستقلة التى تعمل بدون إشراف منتظم عليها. وهناك أيضا من يرى أن ظاهرة دراسة نوعية حياة العمل ليست سوى صورة مطورة **لحركة العلاقات الإنسانية**. أما المتشككين فيها فيرون أنها لا تزيد عن كونها حيلة (جديدة تضاف إلى حيل سابقة) من جانب الإدارة للتدليل على أن الإدارة فى هذا الموقع إدارة تقدمية. انظر أيضا: **حركة التصميم التنظيمى.**

حركة العلاقات الإنسانية
Human Relations Movement

مدرسة فى علم الاجتماع الصناعى ظهرت فى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية، وانتشر تأثيرها إلى بريطانيا لفترة قصيرة فيما بعد الحرب. وتضم حركة العلاقات الإنسانية (وغالبا ما يشار إليها اختصارا بالحرفين HR) تراثا أكاديميا متنوعا فى مستواه بجانب مجموعة من الوصفات للمارسات الإدارية التى يفترض أن تبنى عليها. ولقد استمدت الأفكار فى كلا المكونين سندها من **تجارب (أو دراسات) هوثورن** التى أجريت فى شيكاغو منذ منتصف العشرينيات وحتى أوائل الأربعينيات، تحت رعاية شركة ويسترن اليكتريك، وبالاتصال بمدرسة هارفارد لإدارة الأعمال.

وتسعى حركة العلاقات الإنسانية - على المستوى الأكاديمى - إلى فهم

الأسباب المتعلقة بعدم رضا العمال عن العمل، والنضال النقابي، والصراع الصناعي، أو حتى حالة اللامعيارية داخل المجتمع المحلي ككل وتقديم حلول لهذه المشكلات.

ولأن حركة العلاقات الإنسانية وعلم الاجتماع الصناعي ظلا يمثلان في الحقيقة شيئا واحدا لفترة معينة، فقد ظل علم الاجتماع الصناعي حتى عهد قريب يدرس العوامل داخل المصنع بشكل مستقل. ومع ذلك فقد اشتهر منظرو العلاقات الإنسانية بالرغبة في التقليل من أهمية دور الدوافع الاقتصادية حتى داخل مكان العمل ذاته، والتأكيد في مقابل ذلك على منطق المشاعر الذي يحكم سلوك العمال. فالمشاعر وما ينحدر منها من معايير لجماعة العمل تخلق بناء غير رسمي داخل أي تنظيم يتقاطع مع أهداف ومواصفات البناء الرسمي للتنظيم، والذي يتم إملاؤه من خلال المنطق المقابل وهو منطق الإدارة الذي يهتم بالكفاءة.

ويحتوي هذا التحليل العام على مدى واسع من الاختلافات. فالأفكار الساذجة التي قدمها إلتون مايو، والتي تأسست على فهم فج لنظريات فلفريدو باريتو وإميل دوركايم، ، شاعت كقضايا نظرية رئيسية للحركة، وهي تؤكد أن المجتمعات الصناعية التي تقوم على نظام السوق تعاني من نقص في التعاطف والمشاعر الجمعية والتي وَصفها مايو (خطأ) على أنها ضرب من اللامعيارية. فالعمال يحاولون أن يعوضوا عن هذا بالحصول على قدر من الرضا الاجتماعي في مكان العمل. ولكن الأبنية الرسمية ونظم دفع الأجر التي أقيمت تحت شعار **الادارة العلمية** فشلت في أن تحقق هذه الحاجة، مع ظهور مقاومة للإشراف ولأهداف الإنتاجية.

ولقد اعتمد تحليل مايو على تفسير نتائج دراسات هوثورن والتي لم تتسق كلية مع دراسات روثلسبرجر وديكسون مؤلفا كتاب الإدراة والعامل (الصادر عام ١٩٤٩)[٢٥] وهو التقرير الرئيسي عن تجارب هوثورن ذاتها. ولقد تحدى كتاب عديدون مدى تطابق التفسير الذي قدمه هذان الباحثان مع النتائج الفعلية للتقرير.

ومما قاله هؤلاء النقاد على وجه الخصوص أن النتائج لا تؤيد أطروحة الكاتبين بأن العمال يولون للإثابات الاجتماعية في العمل اهتماما أكبر مما يولونه للإثابات الاقتصادية. وتكمن الأهمية الأساسية لكتاب الإدارة والعامل – اليوم – في أنه يعد أولا وثيقة تاريخية توضح رد الفعل ضد

المناحى السلوكية والاقتصادية التى تقدمها العلوم الاجتماعية لدراسة العامل الصناعي. كما أنه يعد ثانيا بمثابة تحذير من المزالق المنهجية التى تنتظر الباحث الميدانى غير الحذر، خاصة ذلك الذى يجرى بحوثه فى مجال الصناعة. ومن أشهر هذه المزالق ما سمى بتأثير هوثورن، ويقصد به أن تؤدى عملية إجراء البحث إلى ردود فعل لدى المبحوثين، ثم تسجل تلك الآثار بوصفها نتائج خاصة بالواقع الاجتماعي لمجتمع البحث.

ويمكن أن نلمس دقة منهجية أكبر فى الدراسات الإثنوجرافية التى أجراها لويد وارنر، وميلفل دالتون، ودونالد روى، ووليام فوت وايت. فقد طور هؤلاء الباحثون جميعا تعديلات معينة فى اتجاه العلاقات الإنسانية. فقد أجرى وارنر دراسة كلاسيكية على أحد الإضرابات الكبرى، الذى اشتعل بسبب تقليص العمالة وفقدان المهارة الذى ظهر من جراء التدهور الصناعى والكساد بين قوة العمل التى كانت حتى قيام الإضراب ساكنة هادئة. أما دالتون وروى فقد أجريا بحثا مؤثراً باستخدام الملاحظة بالمشاركة التى أوضحت كيف أن هذه الطريقة يمكن أن تكشف عن سلوك جماعات العمل الصناعى. ولقد أوضح بحث روى على وجه الخصوص أن تعامل العمال مع مخططات حوافز الأجور يعد تعاملا رشيداً، طالما أن ما يحصلون عليه من مخصصات يتم فى ضوء توقعات الدخل طويلة المدى. أما دراسات وايت فقد كانت الأولى التى اعترفت بتأثير التكنولوجيا وتنظيم العمل على السلوك الصناعى والإشباع الوظيفى.

ولم يجر من الأعمال السابقة بحياد علمى كامل إلا النذر اليسير. فغالبا ما اعترف كتاب العلاقات الإنسانية صراحة أنهم كانوا يسعون إلى الوصول إلى أساليب إدارية ناجعة لزيادة إنتاجية العامل. ولقد حظى هذا الجانب باهتمام فائق فى مرحلة معينة من تطور البحث، الأمر الذى جعل البعض يطلق على هذا المنحى اسم "سوسيولوجيا البقرة" – انطلاقا من القول بأن البقر الراضى هو الذى يعطى أكبر قدر من الحليب. لقد دُفعت الإدارة نحو إثراء خبرتها بالعمل من خلال توسيع فهمها لمشكلات العمال. ولقد كان مايو ينظر إلى الإرشاد العلاجى على أنه أحد الوسائل الأساسية لتعديل النزعة العدائية للعمال تجاه الخطط الادراية؛ أما الكتاب الآخرون فكانوا يرون أن الدواء الناجح يكمن فى الإشراف المركزى. وازداد ميل الذين يعملون داخل ذلك الميدان

من ميادين البحث بعد ذلك إلى تقديم وصفات لطرق المشاركة في الإدارة أو الاشراف الذاتي أي إشراف العمال على أنفسهم بأنفسهم، وذلك من أجل إشاعة قدر من **الديموقراطية الصناعية** ولإضفاء الطابع الإنساني على ظروف العمل (خاصة داخل المصانع).

ومع ذلك، فلم يرفض أي كاتب داخل حركة العلاقات الإنسانية فكرة أن الإدارة تشكل صفوة علمية مشروعة أو جماعة دائمة لتحقيق الضبط الفعال لقوة العمل. ولذلك وجهت الانتقادات في نهاية الأمر إلى الأساليب الإدارية النابعة من العلاقات الإنسانية بوصفها أساليب للتلاعب والسيطرة، وأنها مثال كلاسيكي للضبط الإداري أطلق عليه أحد الكتاب: الإدارة عن طريق الاستقلال المسئول. ويعتقد بعض المراقبين لنظرية الادارة أن **حركة نوعية حياة العمل** التي ظهرت منذ عهد قريب ليست سوى إنبعاث من حركة العلاقات الإنسانية. ويمكن أن يقال نفس الشئ على ذبول ما سمي **باكتساب الطابع الياباني** Japanization أو الأساليب الإدارية لما بعد **الفوردية** في الثمانينيات. والحقيقة أن حلقات النوعية اليابانية هي تطوير لوصفات حركة العلاقات الإنسانية تم إدخالها إلى الشركات اليابانية من الولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وتطورت هناك على نحو أنجح من البلد الأصلي الذي ظهرت فيه.

ويوجد تحليل ممتاز لمنحى العلاقات الإنسانية - أو بالأحرى تحليلان ممتازان - في الطبعتين المنفصلتين لكتاب ميشيل روز بعنوان السلوك الصناعي (صدرت الأولى عام ١٩٧٥ - والثانية عام ١٩٨٨)[٢٦]

الحركات العمالية

Labour Movement

مصطلح يستخدم بطريقة وصفية ليشمل جميع التنظيمات التي تمثل العمال الذين يبيعون جهدهم في سوق العمل. ويمكن تقسيم الحركة العمالية - لأغراض الدراسة والتحليل - إلى جناح صناعي، وجناح سياسي. ويتكون الجناح الصناعي من **النقابات العمالية** وغيرها من المنظمات الطوعية التي تسعى الى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية المحدودة: كرفع مستوى الأجور، أو زيادة **الديموقراطية الصناعية**، أو المطالبة بالتعليم الصناعي. أما الجناح السياسي فيشمل حزبا أو أكثر من **الأحزاب السياسية** التي تحاول التأثير على قوة **الدولة** أو التحكم فيها لصالح العمال. ونلاحظ من الناحية التاريخية

أن الحركات العمالية كانت مفتتة أشد التفتيت. وقد أثار ذلك مناقشات نظرية طويلة حاولت تحديد أسباب هذا التفتت، وهى مناقشات ترجع إلى التأثير العميق لكل من **الماركسية** و**الاشتراكية** داخل التنظيمات العمالية. وقد اتجهت تلك الأيديولوجيات إلى النظر إلى الحركات العمالية ككيان كلى واحد، باعتبارها تجسد الطبقة العاملة المنظمة أو **البروليتاريا**، الأمر الذى يعنى أن هناك وراء ذلك التعدد قوة دفع كامنة تدفع العناصر المختلفة نحو التوحد. ولكن حتى لو اتفقنا على أن الأمر كذلك، فسرعان ما يثور الخلاف حول الاستراتيجية الثورية التى يتعين تبنيها. فهناك من ناحية التوقعات **النقابية** بأن الطبقة العاملة سوف تستولى على السلطة السياسية عن طريق العمل (السياسى) الصناعى المنظم وحده. وهناك فى مقابل ذلك النظرة **اللينينية** التى ترى أن العمل النقابى يجب أن يفسح الطريق للنضال السياسى. أما دارسو الحركة العمالية الذين تبنوا وجهة نظر محافظة فقد تأثروا بوجهة نظر سليج بيرلمان، رائد دراسات العلاقات العمالية فى الولايات المتحدة. وكان بيرلمان قد تأثر تأثراً قوياً بنموذج الطبقة العاملة الأمريكية، **الأمر** الذى دفعه إلى القول بأن الحركات العمالية تجسد ما أسماه شيوعية الصدفة، التى تعبر عن قدر محدود من الولاءات المهنية والاجتماعية، ولا تجسد شيوعية المثقفين التى تسعى إلى توحيد الطبقة العاملة برمتها. ومن المؤكد أن السنوات الأخيرة قد شهدت توجيه مزيد من الاهتمام بالأبعاد التاريخية والثقافية والمؤسسية للحركات العمالية فى شتى المجتمعات الصناعية. (انظر مؤلف ريجينى (محرر): مستقبل الحركات العمالية الصادر عام ١٩٩٢).[٢٧]

حركة مضادة

Counter - Movement

هى استجابة منظمة **لحركة اجتماعية** معينة، تهدف إلى عرقلة أنشطة الحركة، ومقاومة التغيير، وطرح وجهات نظر بديلة. وقد تكون الحركات المضادة تعبيرا تلقائيا عن الشعور العام، أو جبهات للدفاع عن بعض جماعات المصلحة. فنجد على سبيل المثال أن **الحركة النسوية** قد أدت إلى ظهور الكثير من الحركات المضادة فى الولايات المتحدة، نذكر من بينها: الحركة المؤيدة للحق فى الحياة (معارضة الإجهاض)، والحركة المناوئة لمراجعة الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء. وهناك أمثلة أخرى

من الحركات المضادة منها: الحركات المعارضة للفاشية، وللعنصرية في بريطانيا، والحركات المحافظة المعارضة لتفكك الجمهوريات في الاتحاد السوفييتي السابق.

حركة نسائية

Women's Movement

يشير هذا المصطلح إلى تعبئة النساء حول مشروع تغيير وتحسين وضعهن في المجتمع. وكثيرا ما يستخدم بالتبادل مع مصطلح "حركة تحرير المرأة"، وذلك لوصف الموجة الثانية للحركة النسوية منذ سبعينيات القرن العشرين فصاعدا (أما الموجة الأولى فقد ظهرت في الحركة النسوية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي الحركة التي بلغت ذروتها في النضال من أجل نيل المرأة حق التصويت والانتخاب.

الحركة النسوية (النسائية)

Feminism

حركة اجتماعية ترجع بتاريخها إلى انجلترا في القرن الثامن عشر، حيث كانت تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق منح **الحقوق** للنساء. ثم أصبح المصطلح يشير في تسعينيات القرن الثامن عشر إلى مجموعة النساء والرجال الذين قادوا حملة الدعوة إلى منح المرأة حق الانتخاب، والحق في التعليم وممارسة المهن الفنية العليا. وبعد حصول المرأة على حق الانتخاب (عام١٩٢٠ في الولايات المتحدة وعام ١٩٢٨ في بريطانيا) بدا الصراع واضحاً داخل صفوف الحركة النسوية، بين الداعين إلى المساواة في الحقوق بين النساء والرجال في الحياة العامة، والاعتراف باختلاف الرجال عن النساء، وبين الداعين إلى تحسين أوضاع النساء في الميدان الخاص (الحياة الخاصة) للأسرة. وتختلف الموجة الثانية من الحركة النسوية - منذ العام ١٩٦٩ فصاعدا - في وجوه عديدة، وإن ظلت تنطوي على قاسم مشترك بينها جميعا، وظهرت حركات للدفاع عن المرأة في كل بلد تقريبا، وعلى نطاق عالمي من خلال العقد الذي كرسته الأمم المتحدة للمرأة ١٩٧٥ - ١٩٨٥.

ولقد أثرت الموجة الثانية من الحركة النسوية تأثيرا ملحوظا على علم الاجتماع. فهناك أعداد متزايدة من النساء يكتسبن اعترافاً بسبب أعمالهن الأكاديمية. ووجهت انتقادات نسوية للنظرية الاجتماعية التي تتمحور حول الرجال، مثل نظريات الجريمة، التي لم تستفد من حقيقة أن معظم المجرمين

من الذكور. ولقد حدث نمو هائل فى البحوث التى تناولت حياة المرأة. وربما يكون أكثر الأمور أهمية فى هذا الصدد تطوير نظريات حول اللامساواة بين الجنسين، باستخدام مفهومات مثل مفهوم **النوع** (الهوية الجنسية)، **ونظام سلطة الأب، والأدوار النوعية** (للرجال والنساء) (انظر مناقشة عامة لتأثيرات النظرية النسوية على علم الاجتماع فى كتاب: والاس (محرر)، الحركة النسوية ونظرية علم الاجتماع الصادر عام ١٩٨٩)[٢٨].

ولقد ظهر النقد النسوى لعلم الاجتماع "الذكورى" فى أعمال بعض علماء الاجتماع الأمريكيين، من أمثال جيسى برنارد Jessie Bernard وأليس روسى Alice Rossi. فقد اضطلع برنارد فى كثير من مؤلفاته بتشريح العلاقة بين الجنسين، بدءا من تناول هذا التحليل من منظور مهنى فى كتابه السيدات ذوات المهن الأكاديمية، الصادر عام ١٩٦٤[٢٩]، مرورا بالمدخل التفاعلى (بين الأفراد) الذى قدمه فى كتابه: مستقبل الزواج، الصادر عام ١٩٧٢[٣٠]، وحتى المدخل الكونى الذى قدمه فى كتابه: عالم الأنثى، الصادر عام ١٩٨٧[٣١]. أما روسى فقد تحدث علماء الاجتماع أن يأخذوا مأخذ الجد المكون البيولوجى فى السلوك الإنسانى، وانتقدت التفسيرات المحافظة حول وضع المرأة فى الأسرة والسياسة والعمل، خاصة فى مؤلفات مثل : السيدات الأكاديميات يتحركن، الصادر عام ١٩٧٣[٣٢]، والنوع ودورة الحياة، الصادر عام ١٩٨٥[٣٣]وأتباع الحركة النسوية فى المجال السياسى الصادر عام ١٩٨٢[٣٤]. وعلى نفس المنوال ساهمت آن آوكلى Ann Oakley فى ترويج البحث النسوى فى بريطانيا فى السبعينيات، من خلال بحث إمبيريقى حول العمل المنزلى (انظر كتابها: سوسيولوجيا العمل المنزلى، الصادر عام ١٩٧٤[٣٥]) وحول إنجاب الأطفال (انظركتابها: من البطولة إلى الأمومة، الصادر عام ١٩٧٩[٣٦]). انظر أيضا: **علم الإجرام النسوى، المنهجية النسوية، الأمومة.**

حرمان Deprivation

يعنى حرفيا الحرمان من شئ أو حالة التجريد من الشئ. وقد استخدم المصطلح بشكل فضفاض للإشارة إلى حالة عدم امتلاك شئ، سواء كان مملوكا للفرد من قبل أم لا، الأمر الذى يعنى ضمنا أن الشخص المحروم من حقه أن يتوقع الحصول عليه. أما الأشياء التى يمكن أن يحرم منها الفرد

فيختلف تحديدها بدقة، ولكن هناك بعض الاحتياجات الأساسية التى استأثرت بأكبر قدر من الاهتمام، كالحاجة إلى الطعام، والمسكن والتعليم والرعاية العاطفية (انظر على سبيل المثال مادة: **الحرمان من الأم**).

ومفهوم الحرمان - شأنه شأن النظرة المحدودة للفقر - يمكن النظر إليه بمعايير مطلقة أو محدودة. ويشير مفهوم الحرمان المطلق إلى غياب وسائل إشباع تلك الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء كالطعام، والملبس، والمأوى. أما مصطلح الحرمان النسبى فيشير إلى ذلك النوع من الحرمان الذى يستشعره الشخص عندما يقارن نفسه بالآخرين: أى أن الأشخاص المحرومين من شئ معين يقارنون أنفسهم بمن يملكون ذلك الشئ، ومن ثم يشعرون بالحرمان. معنى ذلك أن الحرمان النسبى لاينطوى فقط على المقارنة، ولكنه يتحدد فى العادة وفقا لأسس ذاتية. كما يرتبط المفهوم ارتباطا وثيقا بطبيعة **الجماعة المرجعية** المقارنة، أى الجماعة التى يقارن الفرد أو الجماعة نفسه بها، ولذلك يعد اختيار هذه الجماعة المرجعية أمراً حيوياً فى درجة الإحساس بالحرمان النسبى.

وقد طرح صموئيل ستوفر ومساعدوه مفهوم الحرمان النسبى فى دراستهم النفسية الاجتماعية الكلاسيكية المعنونة: الجندى الأمريكى المنشور عام ١٩٤٩[٣٧]، كما استخدمه أيضا روبرت ميرتون فى كتابه العمدة: النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى، الصادر عام ١٩٤٩[٣٨]، ثم استخدمه علماء الاجتماع على نطاق واسع إبان عقدى الخمسينيات والستينيات . فليس من الغريب - إذن- أن يعود الباحثون إلى استخدام هذا المفهوم من جديد فى دراسات الفقر، وفى الأطروحات التى دارت حول الحاجة إلى تعريفات نسبية للفقر. كما وظف رانسيمان W.G.Runciman هذا المفهوم فى دراسته الهامة عن الحرمان النسبى والعدالة الاجتماعية التى صدرت ١٩٦٦[٣٩]. فقد ركزت هذه الدراسة اهتمامها حول أشكال التفاوت وصور اللامساواة المقررة نظاميا ووعى الناس بها، كما اهتمت بالتساؤل حول تحديد أى أشكال التفاوت التى يتعين إدراكها ورفضها فى ضوء معايير **العدالة** الاجتماعية. أما فى وقتنا الحاضر فقد تم تسليط الضوء على الصلة بين أشكال عدم المساواة الاجتماعية وخبرة الحرمان النسبى باعتبارها الآلية التى تمكننا من تفسير الفروق العالمية فى

توقع أمد الحياة، على أساس أن تفاقم درجة عدم المساواة من شأنه أن يؤدى - عن طريق الحرمان النسبى - إلى خفض أمد الحياة المتوقع. لذا، فقد مال الحوار السوسيولوجى إلى التركيز على الخبرة الذاتية للحرمان النسبى. أما فى ميدان السياسة الاجتماعية فقد انصب الاهتمام على أشكال الحرمان المادية والثقافية التى يمكن تقديرها خارجياً. ومن القضايا المهمة المتصلة بالحرمان النسبى موضوع إلى أى مدى يتم انتقال الحرمان من جيل إلى الجيل التالى. وفى هذا السياق استخدمت فكرة **دورة الحرمان** للإشارة إلى انتقال الحرمان عبر الأجيال، وبشكل رئيسى من خلال أنماط السلوك، والقيم، والممارسات الأسرية. حيث تذهب هذه الفكرة إلى أهمية الأمراض الشخصية والعائلية - فى مقابل أشكال التفاوت البنائية - فى تفسير الحرمان، وهو الرأى الذى فجر قدرا كبيرا من الجدل والانتقادات (انظر مؤلف رتر دمادج، دورات الحرمان، الصادر عام ١٩٧٦[٤٠]وكتاب فيرج وميللر عن ديناميات الحرمان، الصادر عام ١٩٨٧)[٤١]. ويستخدم مصطلح الحرمان المتعدد حيث تغطى ألوان الحرمان مدى واسعا من الاحتياجات الاجتماعية. يمكن أن نجد عرضا مفيدا للتراث الهائل حول هذا المفهوم عند جوان جورنى وكاثلين تيرنى فى دراستهما المعنونة، الحرمان النسبى والحركات الاجتماعية: نظرة نقدية على حصاد عشرين عاما من النظرية والبحث"، المنشورة فى فصلية علم الاجتماع عام ١٩٨٢[٤٢].

الحرمان المتعدد

Multiple Deprivation

انظر: المادة السابقة.

الحرمان المطلق

Absolute Deprivation

انظر: الحرمان.

الحرمان من الأم

Maternal Deprivation

مصطلح صكه جون **بولباى** للإشارة إلى الافتقار إلى رعاية الأم الضرورية للصحة العقلية للفرد فيما بعد. وقد سعت الأبحاث اللاحقة إلى تحديد متطلبات رعاية الطفل - مثل الحب، والارتباط والاستثارة - والآثار المترتبة على الافتقار إلى هذه المتطلبات أو تقديمها بصورة مشوهة. ويرفض أنصار **الحركة النسوية** الفكرة بالنظر إلى دورها الإيديولوجى فى إخضاع المرأة أو قصر دورها على

الأمومة؛ في حين يهاجمها آخرون لافتقارها للدقة.

الحرمان الموروث
Transmitted Deprivation
انظر: **دورة الحرمان، والحرمان.**

الحرمان النسبى
Relative Deprivation
انظر: **الحرمان، الجماعة المرجعية.**

الحريات المدنية Civil Rights
انظر: **حقوق مدنية.**

حزب الكتائب (الفاشستى، فرانكو أسبانيا) Falangism
انظر : **الكتائبية.**

حزم (برامج جاهزة) للكومبيوتر
Computer Packages
يمتلك علم الاجتماع الكمى اليوم مجموعات وفيرة من الحزم - البرامج الجاهزة - الإحصائية لمعالجة وتحليل مجموعات من البيانات الواسعة النطاق. ربما أكثر هذه البرامج استخداما برنامج **الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS**. غير أنه توفرت الآن حزم أحدث، وأكثر سهولة في الاستخدام (مثل مينيتاب Minitab) وقد أصبحت أكثر انتشارا، لأنها حزم أكثر قوة، وتنجز عمليات فنية متخصصة مثل **التحليل اللوغاريتمى الخطى المعقد**. ومن تلك البرامج البرنامج التفاعلى GLIM (النموذج الخطى المعمم)، الذى يمكن أن يناسب أيضا نماذج متعددة من **الانحدار**، والمجموعة الكبيرة من برامج **القياس المتعدد الأبعاد** (مثل MINISSA, و INDSCAL, M - D - SCAL وغيرها). وتحوى كثير من كتب مناهج البحث التى تصدر اليوم معلومات تفصيلية عن أصحاب تلك البرامج المتنافسة، والمصادر، وإمكانيات كل منها.

الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
SPSS
هى أشهر حزم برامج الكمبيوتر وأكثرها استخداما بين علماء الاجتماع الأكاديميين. وقد تم تطويرها فى الولايات المتحدة بواسطة بعض علماء الاجتماع من أجل تقديم عدد من التسهيلات، مثل الجدولة، و**التحليل المتعدد المتغيرات**، وجميع اختبارات الدلالة الاحصائية التى تناسب بيانات المسح بالعينة. وكانت الحزمة

الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS قد وضعت في الأصل لاستخدام الحاسبات الآلية الكبيرة، وحتى تاريخ تأليف هذا الكتاب (١٩٩٨) فإن أحدث نسخة من هذه الحزمة (واسمها SPSS - X) هي الوحيدة التي تصلح للاستخدام على مثل هذه الحاسبات الآلية الكبيرة. وإن كانت قد صدرت مؤخرا نسخة للاستخدام على الحاسبات الشخصية ماركة آي بي ام IBM-PC، وتعرف باسم (SPSS - PC+)، وقد اكتسبت شهرة واسعة تدريجيا. ونلاحظ أن الذين يقومون ببحوث السوق، ويحتاجون إلى نتائج من نوع التقارير، وكذلك الباحثين الذين يتعاملون مع إحصاءات **المسوح والتعداد** الضخمة التي تتم لصالح الحكومات يلجأون في العادة إلى لغات برامج وحزم أكثر كفاءة وأكثر قوة. وقد بدأ علماء الاجتماع يهجرون تدريجيا "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ويقبلون على حزم أقوى منها وأسهل في الاستخدام.(*) انظر كذلك: **حزم (برامج جاهزة) للكمبيوتر.**

الحساب (نظام العد العشرى)

Algorithm

في الأصل كلمة ذات معنى مرادف لكلمة تركيبة، بيد أنها، وتحت تأثير الحسابات الكومبيوترية، أصبحت تشير إلى الخطوات الإجرائية المتتالية الهادفة إلى حل مسألة، وعادة ما يكون ذلك مدعوما بإثبات رياضي. وفي علم الاجتماع، يستخدم المصطلح عادة بطريقة أقل تحديدا من ذلك ليصف الخطوات التي يجب اتباعها لبناء **متغير** جديد من مجموعة من المتغيرات الأخرى. ويمكن أن نضرب مثلاً جيداً على ذلك بالنظام العشري الذي استخدمه إريك أولين رايت Erik Olin Wright ليتوصل إلى صياغته لمفهوم الطبقة الاجتماعية من خلال مزاوجته بين مجمل الملكية ومسئوليات صناعة القرار وهو المفهوم الذي اعتقد أنه يمكن أن يميز بين المواقع الطبقية المختلفة. انظر في ذلك مؤلفه "الطبقات" الصادر عام ١٩٨٥.(٤٣)

حسن المطابقة Goodness of Fit

مصطلح إحصائي يستخدم ليوضح التطابق بين **توزيع** فعلي

(*) أنظر باللغة العربية، عبد الحميد عبد اللطيف، استخدام الحاسب الآلي في مجال العلوم الاجتماعية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠ (المحرر)

ونموذج أو توزيع رياضى افتراضى. ففى كثير من الاختبارات الإحصائية للدلالة يشكل التوزيع الافتراضى أو المتوقع نموذجاً يقوم على عدم وجود علاقة بين **المتغير التابع والمتغير المستقل**. وتعمل الاختبارات على قياس وتوضيح ما إذا كان هناك أى انحراف عن النموذج المتوقع يمكن تفسيره من خلال تباين عملية **المعاينة**، أم أن هذا الانحراف من الكبر بحيث يدل على وجود فرق حقيقى، يمكن تعميمه على مجتمع البحث الذين أخذت منهم العينة. انظر أيضاً: **اختبارات الدلالة**

حشد تعبيرى Expressive Crowd

انظر مادة : **حشود**.

حشد مركز Focused Crowd

انظر مادة : **حشود**.

حشد موزع (غير محدد)

Diffuse Crowd

انظر مادة: **حشود**.

الحشد الهادف

Instrumental Crowd

انظر : **المادة التالية**.

حشود Crowds

كانت الحشود موضع اهتمام بعض علماء النفس الاجتماعى الأوائل مثل جوستاف لوبون وجبرائيل تارد (الذى ذهب إلى أن أصول الحشود ترجع إلى كل من غرائز القطيع والمحاكاة الجماهيرية). أما اليوم فتمثل دراسات علم الاجتماع عن الحشود جزءا من دراسة **السلوك الجمعى**. تضم الحشود عادة أعدادا كبيرة من الأفراد، المتقاربين مكانيا بشدة، ويربط بينهم اهتمام مشترك. وقد يكون الحشد ذا هدف محدد - وواضح - يركز عليه أفراده، كمشاهدة سباق ما. وقد يكون الحشد تعبيريا حينما تستهدف الجماعة من ورائه إشباع حاجتها العاطفية أو التعبيرية، على نحو ما يحدث - على سبيل المثال - فى حالة تجمع راقص أو كارنفال (أو احتفال). وقد لايكون من اليسير دائما التمييز بين أنواع الحشود على هذا النحو، كما نجد مثلا فى تحليل حالات **الشغب**. فعلى حين يذهب البعض إلى أن حالات الشغب هى حالات تعبيرية أو عاطفية تماما، وأنها تمثل انفجارا عشوائيا لمشاعر الغضب والتدمير (على نحو لا يقدر العواقب)، يذهب البعض الآخر إلى أن حالات الشغب قد تكون وسيلة لتحقيق هدف، سواء كانت تمثل تعبيرا

عن موقف سياسى، أو سلوكا إجراميا أو تخريبيا.فمثل هذه التفرقة ليست دائما واضحة كل الوضوح. ويهتم آخرون - وهم ليسوا أقل غموضا من سابقيهم - بالاختلافات التى توجد بين حشود هادفة (أى التى تحدد لنفسها هدفا أو غاية محددة) وحشود غير محددة (غير يقينية، سهلة التأثر بالآخرين، تسيطر عليها الشائعات). ويقدم لنا رالف تيرنر ولويس كيليان فى كتاب: السلوك الجمعى (الصادر عام ١٩٥٧)[٤٤]مجموعة من الإيضاحات المهمة حول موضوع الحشود. انظر أيضا: **معايير جديدة (فجائية)**.

الحضرية Urbanism

يشير مفهوم الحضرية إلى أنماط الحياة الاجتماعية التى يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية. وهى تتضمن: مستوى عالى التخصص من **تقسيم العمل**، ونمو الذرائعية (انظر مادة: **الخبرة الذاتية للعمل**) فى العلاقات الاجتماعية، وضعف العلاقات القرابية، ونمو **المنظمات الطوعية**، والتعددية فى المعايير، **والتحول العلمانى**، وزيادة **الصراع الاجتماعى**، وتعاظم أهمية **وسائل الاتصال الجماهيرى**. وقد حاول لويس ويرث فى مقال مهم نشر عام ١٩٣٨ (عنوانه: "الحضرية كأسلوب حياة"، فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع)[٤٥] أن يرجع تلك النماذج الاجتماعية إلى ثلاث سمات عامة مميزة للمدينة هى : الحجم، والكثافة، وعدم التجانس الاجتماعى. وإن كانت البحوث التى أجريت بعد ذلك قد أوضحت فساد محاولات ربط السمات الاجتماعية والثقافية ربطا حتميا بالظروف الفيزيقية (الطبيعية). انظر أيضا: **علم الاجتماع الحضرى**.

الحفاظ على الحدود
Boundary Maintenance

الطرائق التى تحافظ بها المجتمعات (أو الأنساق الاجتماعية) على تمايزها عن بعضها البعض. وقد ذهب عدد من الدارسين إلى أنه من خلال دراسة هذه الأساليب التى تحاول بها المجتمعات أن تحدد هوية مناطقها الهامشية التى تتسم بعدم الوضوح - ومن هنا تتبع احتمالات خطورتها - يمكن التوصل إلى فهم أفضل لما يمثل قيمها الثقافية الأساسية.

حق الابن الأول Primogeniture

يقصد به التقاليد، أو المبدأ، أو القانون الذى يقضى بأن يؤول الحق فى

وراثة الملكية واللقب إلى الابن الأول. ومن الممكن أن يكون الأول فى خط الذكور أو الإناث، وذلك من الناحية النظرية، ولكن الأشيع أن يكون فى خط الذكور.

حقوق **Rights**

تسيدت فكرة الحقوق بطرق مختلفة على مر التاريخ. وان كان التصور الغربى المعاصر للحقوق يمكن إرجاعه إلى "وثيقة الماجنا كارتا" الإنجليزية*، مرورا "بإعلان الاستقلال والدستور" فى الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء بالإعلان الفرنسى "لحقوق الإنسان والمواطن".

وفى خضم يقظة الاهتمام الدولى بالمحارق النازية أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" الذى تضمن الحق فى الحياة والحرية والأمن، وأن ينظر إليه فى أى مكان باعتباره إنسانا أمام القانون، وحرية الحركة والتنقل، والحق فى أن تكون له جنسية، وحرية الفكر والضمير والاعتقاد، وحرية الارتباطات والتجمعات السلمية، وحرية المشاركة فى إدارة مجتمعه.

وفى مجال علم الاجتماع، ينظر عادة إلى الحقوق باعتبارها تتبع من مجتمعات بعينها، فهى إبداعات اجتماعية تلعب دورا هاما – ونضاليا – فى الحياة السياسية. ففيما يتعلق – على سبيل المثال – بسياسات "الحق فى الإجهاض" فى الولايات المتحدة الأمريكية يدافع أحد الأطراف عن الحق فى الحياة بينما يدافع الآخر عن الحق فى حرية الاختيار. ويثير مفهوم المواطنة أفكارا عن الحقوق بقدر ما يثيره عن الواجبات أو الالتزامات (انظر مؤلف تيرنر: المواطنة والرأسمالية، الصادر عام ١٩٨٦)[٤٦]. كما أن هناك أيضا تراثا هائلا عن حقوق **الملكية** (انظر على سبيل المثال كتاب مونزر: نظرية فى حقوق الملكية، الصادر عام ١٩٩٠)[٤٧] وانظر أيضا مدخلا عاما للموضوع فى كتاب مايكل فريدن: الحقوق، الصادر عام ١٩٩١[٤٨] وانظر أيضا: **الحقوق المدنية، والليبرالية.**

حقوق الإنسان **Human Rights**
انظر: المادة السابقة.

(*) تعنى حرفيا: الوثيقة العظمى، وهى وثيقة الحقوق التى ترجع إلى عام ١٢١٥م، حيث أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها. (المترجم)

حقوق الرفاهية Welfare Rights

انظر: **الرفاهية**.

حقوق مدنية Civil Rights

هى تلك **الحقوق** التى تعد حقا لكل الأفراد فى مجتمع ما، والتى يتم الاحتكام فيها إلى القانون، ولا يستطيع الأفراد أو الدولة إنكارها بصورة تعسفية. وينظر إلى تلك الحقوق - عادة - باعتبارها حماية للفرد من **الدولة**، وأنها ذات حدود واضحة، تتحدد فى ضوء علاقتها بحقوق الآخرين، أو بالصالح العام.

وعلى الرغم من أن تضمين فكرة الحقوق - بالنسبة للمواطنين - فى النظم والقواعد القانونية، عملية حديثة إلى حد كبير، إلا أننا نجد أنها قد اتخذت معنى جديدا فى القرن العشرين كثمرة "لحركات الحقوق المدنية". وجرت العادة أن يرجع المفكرون الشكل الحديث المميز للحقوق المدنية إلى "الحرب الأهلية الأمريكية"، بعد أن نال العبيد حقهم فى أن يكونوا أحرارا. وتكمن أيضا فى "تشريع الحقوق المدنية" فى أواخر القرن العشرين، مثل "قانون الحقوق المدنية" الذى صدر عام ١٩٦٤ فى الولايات المتحدة. وقد ناقش برجر تاريخ هذا التشريع فى كتابه: المساواة عن طريق التشريع، ١٩٧٨.[٤٩] انظر أيضا: **المواطنة**، **المجتمع المدنى**.

الحقيقة (الواقعة) Fact

لا يوجد تعارض عام بين استخدامات الناس فى الحياة اليومية واستخدامات علماء الاجتماع لمصطلح حقيقة. فكلا الاستخدامان يوحيان بأن أى تقرير صادق يمكن أن يوصف بأنه حقيقة. فنحن نتحدث عن حقائق عندما نقول على سبيل المثال أن القانون البريطانى يمنع القتل، أو أن روسيا تمتلك أسلحة نووية، أو أن الثروة فى أمريكا تتوزع توزيعاً غير عادل. ومع ذلك فإن هناك تراثا عريضا للعلوم الاجتماعية يتناول العلاقة بين الحقائق **والنظريات** أو التأويلات المؤسسة على حقائق. ولهذا السبب غالباً ما ينشأ التعارض بين تعميمات العلوم الاجتماعية. كما أن معظم علماء الاجتماع يسلمون، بأن كثيرا من **الحقائق الاجتماعية** المثيرة هى حقائق مشبعة بالنظرية؛ أى أنها تتضمن بعض الافتراضات عما يعد ذا دلالة فى المجتمع، وعن إمكانية صياغة هذه الافتراضات فى مفاهيم نظرية.

وتتصف الحقائق بأنها مؤقتة - أى أنها تعتبر صادقة إلى أن يثبت العكس. ويكون من الصعب وضع

بالرغم من أن الكثيرين يرون أن القابلية للتكذيب (أو للدحض) تعد معيارا مفيدا (لتحقيق هذا الفصل) فى العلوم الاجتماعية.

الحكم البرلمانى
Parliamentary Government

نظام الحكم الذى يسند سلطات صنع القرار العام إلى مجلس من النواب المنتخبين، هو البرلمان، الذى يتولى فى العادة إصدار القوانين والتشريعات المطلوبة على المستوى القومى، وإقرار ميزانية الحكومة والسياسة المالية عموما، وله سلطة إعلان الحرب على الدول الأخرى. أما القواعد الخاصة لعمل البرلمان فتختلف اختلافا بعيدا من مجتمع لآخر، من هذا القبيل: تواتر الانتخابات، وجود مجلسين أو مجلس واحد فقط، تحديد الأفراد الذين لهم حق الانتخاب، هل الانتخاب إلزامى أم اختيارى، كيفية تحويل الأصوات التى يتم الحصول عليها إلى عدد من الناخبين (كنظام القوائم أو النظام الفردى ..الخ - المحرر)، القواعد التى تحدد عدد الأحزاب السياسية أو النواب المستقلين، والعلاقة بين النواب المنتخبين ورئيس الدولة أو رئيس الحكومة. والسمة توازن صحيح بين سلطات الحكومة وقابليتها للمساءلة.

حكم التكنوقراط **Techocracy**

صفوة ثورية أو حكومية تتكون من الخبراء الفنيين، أو ترجع أصولها إليهم. انظر كذلك: **البورجوازية**.

حكم كبار السن **Gerontocracy**

صك هذا المصطلح علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى الثلاثينيات لوصف بعض المجتمعات فى أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعتمد نظام التدرج الطبقى الاجتماعى على **طبقات العمر** أو مراتب العمر، عندما تسند الأدوار العامة إلى فئة عمرية (ونوعية أيضا)، وهى أدوار ترتبط بصلاحيات ووظائف رئاسية يختص بها كبار السن. أما اليوم فيستخدم المصطلح بشكل أكثر عمومية لوصف المجتمعات حيث يسيطر كبار السن من الذكور على أعلى أدوار صناعة القرار وعلى الأدوار السياسية. وهو ظرف يعود أحيانا بعواقب سلبية، خاصة فى فترات التغير السريع أو عدم الاستقرار، حيث تشتد الحاجة إلى التغيير الإبداعى المجدد وإلى المرونة.

الحكم الموروث Patrimonialism

شكل من أشكال **السيطرة** السياسية، قام ماكس **فيبر** بوصفه فى كتابه الاقتصاد والمجتمع، الصادر عام ١٩٢٢(٥٠). وفى هذا النظام تنهض السلطة على القوة الشخصية والبيروقراطية التى تمارسها عائلة ملكية، فتكون بذلك تحكمية من الناحية الرسمية، وتخضع لسيطرة الحاكم مباشرة. ويعنى هذا المعيار الأخير أن السيطرة تتحقق بواسطة جهاز سياسى مكون من العبيد، أو المرتزقة، أو المجندين تجنيدا إلزاميا أو غيرهم من الجماعات (ولكن ليس طبقة أرستقراطية تقليدية من ملاك الأراضى) التى ليست لها قاعدة مستقلة من القوة. ومن خلال التحكم فى وسائل القوة بهذه الطريقة يكون بمقدور الحاكم الوارث لحكمه أن يعبر عن رضاه الشخصى على حساب القيود المفروضة تقليديا على ممارسة السلطة. وحينما تبلغ حريات وسلطات الحاكم بالوراثة مداها، نجد السلطة الموروثة تتحول إلى ما أسماه فيبر "السلطنة" Sultanism. وقد أشار إلى عدد من المجتمعات التقليدية الإفريقية والشرقية كنماذج لبيروقراطيات الحكم الموروث (وبين أن الامبراطورية الصينية تمثل نموذجا واضحا لها)، وأشار إلى أن تلك النظم تتسم بعدم الاستقرار النسبى، حيث أنها تشجع على حدوث انقلابات القصور بوصفها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن السخط. وفى رأى فيبر أن عدم وجود **الدولة** ذات الوضع القانونى الرشيد، وكذلك عدم وجود **البيروقراطية**، يمثل عقبة كأداء فى وجه تطور الرأسمالية (الغربية) الحديثة.

حلقة الكولا Kula Ring

دورة تبادل تتم فى جزر التروبرياند قام بتوثيقها ودراستها برونيسلاو **مالينوفسكى** فى كتابه "سكان الأرجوناوتس فى غرب المحيط الهادى"، الذى صدر عام ١٩٢٢(٥٠-١) وبمقتضى هذه الدورة يجهز سكان جزر التروبرياند قواربهم، ويقومون بزيارة الجزر الأخرى، حاملين معهم الهدايا والمنتجات التى ينتجونها محليا لمقايضتها. وعندما يصلون إلى إحدى الجزر يقدم الوافدون هداياهم، ويجرون عمليات المقايضة على سلعهم الأخرى، ويقيم أبناء الجزيرة الولائم لضيوفهم. ولكن هذه الرحلات ليست مجرد رحلات تجارية إذ أن سكان الجزر يسعون إلى أن يظفروا من شركائهم فى عملية تبادل الكولا بالأساور المصنوعة من الأصداف البيضاء

المصنوعة من الأصداف الحمراء (واسمها المحلى Souvalva). وتحمل أصداف الكولا من جزيرة إلى أخرى في جولة تتخذ شكل الحلقة، حيث تتجه الأساور في ناحية، وتتجه العقود إلى الناحية الأخرى، في دورة دائمة من عمليات التبادل يطلق عليها اسم الكولا.

والأشياء التي يتم تبادلها في حلقة الكولا ليست لها قيمة مادية (نقدية)، ولا يمكن تحويلها إلى سلع استهلاكية. وإنما هي تقتنى للعرض فقط ولاكتساب الهيبة، تشبه في ذلك - حسب رأى مالينوفسكي - التاج الملكى البريطاني، أو كأس الفوز في دورى رياضى الذى يحتفظ به الفريق الفائز إلى أن يحين أوان التصفية النهائية مرة أخرى فى العام التالى. وتحتل تلك الأصداف قيمة عالية جدا في نفوس الرجال الذين يسعون إلى الحصول عليها من شركائهم في حلقة الكولا طوال حياتهم، حيث تقول العبارة المتداولة محليا: "إذا دخلت حلقة الكولا مرة، بقيت دائما فيها". وكل من يشارك فى حلقة الكولا يتلقى كل سلع الكولا فى مرحلة ما من مراحل التبادل المستمر .ويحتفظ بها لفترة ثم يبادلها مع غيره. فالأصداف يتم تبادلها بشكل رسمى دون أى مساومات أو إعطاء الهدية وتقديم الهدية المقابلة إلى حجم الثقة الموجودة فى نفس مقدم الهدية، بأن شريكه فى التبادل سوف يرد ماعليه. ويمارس الرجال طقوسا سحرية ليضمنوا حسن نية الطرف الآخر وتعاطفه بما يعنى عودة الأصداف مرة أخرى، على أساس أن هيبة الرجل تعتمد على ما يحوزه من أصداف.

وقد وجه مالينوفسكى اللوم والتأنيب إلى الكتاب الذين أشاروا إلى أن أصداف الكولا هى النقود فى ذلك المجتمع. ورأى أن الصواب هو فهمها كعملية تبادل هدايا فى إطار أخلاقى. ومن هنا استخدم مالينوفسكى الكولا ليؤكد قضية عامة هى أن الاقتصاد مترسخ فى العلاقات الاجتماعية. فحلقة الكولا تصهر فى سبيكة واحدة عددا كبيرا من الجزر واقتصادياتها. كما أكد على الطبيعة السياسية للكولا. فهى تمنح الرجال مكانة داخلية، وتدعم الاستقرار السياسى بين الجزر المشاركة فى حلقة الكولا بالحفاظ على السلام بينهم، ذلك أن سكان جزر التروبرياند يتحفظون أشد التحفظ فى مهاجمة سكان الجزر الذين يشاركونهم حلقة الكولا. وفى رأى مالينوفسكى أن التفاعلات الكثيرة التى تتم فى نطاق

الكولا (الهيبة، والنفوذ السياسى، والتجارة، وتقديم الهدايا) تكوّن جميعها "كيانا عضويا كليا". من هنا تمثل دراسة مالينوفسكى للكولا نموذجا أساسيا لتوضيح المنهج **الوظيفى** فى الأنثروبولوجيا. انظر أيضا: **نظرية التبادل، علاقة تهادى (تبادل هدايا).**

حملة أخلاقية Moral Crusade

حركة اجتماعية تتبنى قضية رمزية أو أخلاقية مثل معارضة شرب الكحوليات أو الدعارة. وتعد دراسة جوزيف جسفيلد حول حركة الدعوة إلى الامتناع عن تناول المشروبات الكحولية المعنونة: الحملة الرمزية، والمنشورة عام ١٩٦٣[٥١]، ودراسة لويس زوركر وزملاؤه بعنوان: مواطنون يدعون لحسن الخلق، الصادرة عام ١٩٧٦[٥٢]، تعد من بين التحليلات الكلاسيكية فى علم الاجتماع. ويمثل المصطلح جزءا من نظرية أعم وأشمل قدمها هوارد بيكر هى نظرية **المشروع الأخلاقى**، والتى عرضها فى مؤلفه: أغراب. انظر أيضا: **ذعر أخلاقى.**

حى الأعمال المركزى Central Business District (CBD)

انظر: **نظرية المناطق المتحدة المركز.**

حياد قيمى Value Neutrality

انظر: **القيمة**

حيل دفاعية

Defence Mechanisms

يشير هذا المصطلح إلى الآليات السيكولوجية غير الواعية، التى وصفها بدقة سيجموند **فرويد** حين ذهب إلى أن الذات تستعين بهذه الحيل لكى تحمى الفرد من الدوافع الغريزية غير المقبولة التى يجب إخفاؤها وراء الوعى. وأشهر تلك الحيل هى القمع **والإسقاط،** فى حين يشتمل البعض الآخر من هذه الحيل الدفاعية على النكوص، **وتكوين رد الفعل،** والتشرب، **والإزاحة.** وعلى الرغم من تعرض هذه المفاهيم للنقد على نطاق واسع، إلا أنها قد استطاعت أن تنفذ إلى داخل التفسيرات النفسية اليومية. انظر أيضا: **تحليل نفسى.**

حــرف خ

الخبرة الذاتية للعمل Subjective Experience of Work

إلـــى جـــانب الإيديولوجيـــات المستقرة نسبيا والتـى تشكل **أخلاقيات العمل**، نجد علم الاجتماع يولى اهتمامه إلى الطريقة أو الطرق التى يشعر بها الأفراد والجماعات تجاه العمل الذى يمارسونه. وهـى تشـمل : التوجهـات إزاء العمـل، والاتجاهـات المرتبطـة بـالعمل، والدوافـع للعمـل، و**الإشـباع الوظيفى**. وعلـى الرغم من أن العمل يتسم بدرجة عالية من التقسيم النوعـى، إلا أننا نجده يمارس كعمل منزلى، كما يمارس كعمل صناعي. وقد ظل العمـل المنزلى خارج دائرة انتبـاه البـاحثين حتـى وقـت متـأخر، ونجـد أن تلـك الموضوعات كانت تكاد تقتصر بالكامل علـى الخبرة الذاتيـة للعمـل المدفـوع الأجر فقط*.

ولـم تتطـور دراسـة توجهـات العمل إلا مؤخرا فقط، وارتبطت بشـكل خاص بالبحوث التى أجراها فى أواخـر الستينيات وطوال السبعينيات جون جولد ثورب ودافيد لوكوود وزملاؤهما وتلاميذهما. ولا شك أنـه من المنطقـى أن تحتل تلك البحوث مكانة ذات أولوية خاصـة، لكونها تركـز الاهتمـام علـى القيم، والأهداف، والتوقعات والعواطف التـى يجلبهـا العمـال معهم إلـى مجـال العمل. ويميز جولد ثورب ولوكوود فى كتابهمـا العامل المترف، الذى صـدر عام ١٩٦٨[٥٣]، ثلاثـة أنواع نموذجيـة من التوجه نحو العمل.

• فهنـاك أولا العـاملون ذوو **التوجــه النفعى للعمل** الذين ينظرون إلى العمل كوسيلة لبلوغ غاية معينة (ربما الحاجة إلـى الحصـول علـى دخـل)، وهـؤلاء يتبنـون موقفا يقـوم علـى تقديـر الربـح والخسـارة تجـاه التنظيـم الـذى يعملـون فيه. وهم لا يحملون خبراتهم فى العمل وعلاقاتهم فى مجـال العمـل معهـم إلـى مجالات حياتهم الأخرى.

•فى مقابل ذلك نجد النظـرة التضامنيـة للعمل التى تتميز بالاندمـاج فـى العمـل كغاية فى ذاته، وتتسم بدرجة عالية من الإشـباع الوظيفـى، وتوحـد قـوى مـع

(*) وبديهى أن هذا الحكم العام يصدق – من بـاب أولـى – علـى البحوث المصرية فى مجال علم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع العمل، بل كنا نلاحظ إغفالا يكاد يكون تامـا للعمل المنزلى، والأعمال غير المدفوعة الأجر عموما، من جانب الإحصاءات الرسمية وبيانات التعداد. وقد بدأ مؤخرا تدارك هذا التقصير، ويرجع الفضل فى لفت الانتباه إلى العمل المنزلى للمرأة – وهو أكثر أنواع العمل المنزلى التى تم تجاهلها فى المـاضـى – يرجع إلى بحث المرأة الكبير الذى نفذ تحت إشراف علياء شكرى لحساب منظمة العمل الدوليـة، انظـر عليـاء شكرى، المـرأة فـى الريـف والحضـر، دارالمعرفـة الجامعيـة، الاسكندرية، طبعات متعددة. (المحرر).

جماعة العمل (في مواجهة صاحب العمل). كما تتميز تلك النظرة بأن صاحبها يحمل العلاقات والولاءات التي تتكون داخل "الجماعة المهنية" إلى خارج مجال العمل.

•وهناك أخيرا التوجه البيروقراطي للعمل الذي يفهم العمل بوصفه خدمة للتنظيم، في مقابل أجر مضمون يتزايد بمرور الوقت. ويجسد هذا التوجه علاقة ثقة بين صاحب العمل والمستخدم، كما أن صاحبه يسعى إلى الارتقاء في المكانة كهدف أساسي من أهداف حياته. وينقل صاحب هذا التوجه صورته عن نفسه وطموحاته الاجتماعية التي تتكون داخل مجال العمل إلى دائرة العلاقات والأنشطة خارج ميدان العمل. وتعد محاولة مايكل بوراوي في كتابه المعنون "الرضا في مجال الصناعة"، الصادر عام ١٩٧٩[٥٤]، تعد محاولة فذة ومثيرة للجدل لربط التراث المنشور عن التوجهات للعمل بالرأي الماركسي في **عملية العمل**.

ولا شك أن الخبرات الماضية للفرد تلعب دورا مهما في تكوين التوجه للعمل. فالعمال الذين يقل حظهم من المهارات، أو يعانون من التحيز ضدهم أو يكونوا موصومين تقل فرصهم لاختيار نوع العمل، هذا إذا كان بوسعهم الاختيار اصلا. وطبيعي أن توجههم للعمل سوف يكون بمثابة حلقة مفرغة: فتواضع كم الضمان الوظيفي، وانخفاض الأجر، وسوء الأعمال المتاحة، كل ذلك من شأنه أن يكون لديه نظرة قدرية (انظر: **الجبرية**)، تكون هي نفسها غير مواتية لبناء أي وضع أو موقف يتم فيه الارتباط والتوحد بصاحب عمل معين يمكن أن يمتد لفترة طويلة.

ولكن حيث يتاح للعمال فرصة الاختيار الحقيقي نجد أن التوجهات للعمل سوف تؤثر على نوعية قوة العمل التي تنجذب إلى أنواع معينة من الوظائف. ونلاحظ أن نتائج البحوث تؤكد التوقعات البادهة التي ترى أن العمال يوازنون بين مزايا العمل وعيوبه تبعا لأولوياتهم وتصوراتهم الشخصية، على نحو ما يحدث عندما يفضلون - مثلا - بيئة العمل في المؤسسة الصغيرة الحجم، رغم انخفاض مستويات الأجور والمزايا الأخرى المتنوعة في مثل تلك المؤسسات. ومن الأمثلة الأخرى التي تدلل على أهمية التوجه للعمل الاختيار المخلص والتطوعي لبعض مهن رعاية الآخرين وخدمتهم (كمهنة التمريض) والمعروفة بانخفاض مستويات الأجور فيها، وذلك بسبب الإشباع المعنوي

الداخلى الذى يتحقق لهم من وراء ذلك* فى مقابل ذلك نجد العمال ذوى التوجهات النفعية للعمل يتقبلون عامدين الضجر الذى يرتبط بالأعمال الرتيبة المملة للفرد (كالعمل على خطوط التجميع) بسبب ارتفاع أجورها، وكذلك بسبب ما تتيحه لهم من وقت فراغ وفير وقدرة على إشباع رغباتهم فى الاستهلاك. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن مثل هذه القيم - عند نقلها إلى مجال العمل - سوف تتأثر بنظام الإشباع الاجتماعى داخل سوق العمل. وتثور مشكلات منهجية هائلة عند محاولة تمييز التوجهات للعمل وفصلها عن مجمل التصورات والمفاهيم الذاتية المرتبطة بالعمل أو المهنة.

وقد ظلت الاتجاهات إزاء العمل موضعا لاهتمام الباحثين منذ أمد بعيد، ولعل ذلك يرجع فى الأساس إلى اهتمام علم الاجتماع الصناعى بالعوامل الفعالة من داخل المصنع نفسه. وقد حاولت بعض الدراسات - وان لم يحالفها النجاح التام - أن توضح أن الاتجاهات تختلف تبعا لبعض العوامل مثل : نوع المهنة، حجم المؤسسة، وأسلوب الادارة. وقد اعتمد جانب كبير من تلك البحوث على قياس الاتجاهات، واجتهدت أن تقنن وتقيس الأبعاد الشائعة التى تكمن وراء مجمل تصورات العمال عن وظائفهم، والتى يمكن أن تستخدم للمقارنة بين جماعات مختلفة، أو للمقابلة بين الاتجاهات المميزة لبعض المواقف. ومن الدراسات المعروفة من هذا النوع تلك التى قدمها روبرت بلونر وحاول فيها أن يفكك مفهوم **الاغتراب** (وهو فى استخدامه الماركسى الأصلى ليس اتجاها على الإطلاق)، ويحلله إلى عدد من المكونات التفصيلية كالعزلة وفقدان المعنى، وذلك لكى يوضح أن تلك الاتجاهات تختلف تبعا لمستوى **التكنولوجيا**. وقد تعرض هذا العمل لقدر هائل من النقد، أولا لما يعنيه ضمنا من أن حب العمل أو كرهه يرجع إلى طبيعة العمل نفسه، وليس إلى عقل العامل. كما انتقد هذا البحث بسبب الافتراض الذى نهض عليه ومؤداه أن عملية القياس (انظر: **مقياس**) يمكن أن تقيس - بطريقة صادقة - كافة العوامل المركبة التى

(*) من الواضح أن هذا الوصف المثالى لدوافع اختيار مهنة كالتمريض ربما كان ينطبق على بلادنا فى مراحل قديمة من تاريخها، أو يتحقق فى ظل ظروف قاسية معينة (كالحروب مثلا)، ولكنه لايصدق على اختيارات الغالبية لأبناء تلك المهنة فى العصر الحاضر وفى ظل الظروف العادية، لأسباب لا تخفى على فطنة القارئ. (المحرر)

تشكل الخبرة الذاتية للعمل الصناعى. وقد عمل التراث الضخم المنشور عن توجهات العمل – بسبب ما انطوى عليه من أخطاء – على توليد نقد بناء أدى إلى إنعاش بحوث **الاتجاهات**. كما أسهم هذا التراث فى الاتجاه إلى التوسع فى استخدام الإثنوجرافيا فى ميدان سوسيولوجيا العمل.

ومعروف أن دراسات الدافعية للعمل، التى نمت وتعددت منذ **حركة العلاقات الإنسانية**، تميل إلى أن تعكس اهتمام الإدارة باكتشاف ما يدور فى عقول العمال، ومن ثم يضمن قدرا أكبر من الإخلاص للعمل الذى يؤدونه. وكان من العوامل الرئيسية التى نشطت تلك البحوث ما هو معروف من فشل نظم الحوافز التى اتبعت فى دفع الأجور، وما اتضح من أن العمال يبدو فى الظاهر أنهم يتصرفون بشكل غير رشيد، حيث يخفضون مستوى إنتاجهم إلى ما دون المستوى الذى يستطيعون تحقيقه، أى أنهم يعزفون – نظريا – عن تعظيم دخولهم فى المدى القصير. واتضح أن الدافعية تتمثل – فى أغلب الحالات – فيما هو أكثر من المنفعة القصيرة الأمد، وأنها تتأثر – من بين ما تتأثر – باستجابة الإدارة للعمال الذين يكسبون أعلى من معدل الأجر بسبب الحوافز التشجيعية على الانتاج.

كما نلاحظ أن الإشباع الوظيفى كان كذلك من المصطلحات التى ارتبطت بشكل أساسى باهتمام الادارة بضمان مستوى مرتفع من الإنتاجية، وقوة عاملة مخلصة لعملها. ذلك أن فكرة الإشباع تثير طائفة من المشكلات المنهجية الملحة. فعدم رضاء الفرد (أى عدم إحساسه بالإشباع) عن عمله يمكن أن يفتح الطريق أمامه إلى الفشل الشخصى فى كثير من المجتمعات الغربية. وقد خلصت الدراسات الأولى – التى كانت تفتقر نوعا ما إلى الدقة والإحكام – إلى أن النسبة الأكبر من العمال يزعمون أنهم راضون عن أعمالهم. ولكن عندما نفكك مفهوم الإشباع الوظيفى إلى مكوناته، فسوف يبدو لنا جليا أن المعايير التى نستخدمها فى الحكم على الإشباع تتباين تباينا شديدا. ويمكن هنا الإشارة إلى التمييز الشهير بين عناصر الإشباع الوظيفى الخارجية الظاهرة (وفى مقدمتها الأجور وعدد ساعات العمل، وظروف بيئة العمل)، وعناصر الاشباع الوظيفى الداخلية أو التعبيرية أو التى ترتبط بها مثل: فرص الإبداع فى العمل، قوة العلاقات الاجتماعية، فرص الترقى، والحراك الاجتماعى.

وعلى وجه الإجمال تميل الدراسات المنشورة إلى القول بأن

عناصر الإشباع الداخلية تتحقق بشكل أوضح فى إطار الأعمال المهنية المتخصصة وأعمال أبناء الطبقة الوسطى التى تتطلب مستوى من التعليم والتدريب، وتوفر لصاحبها فى نفس الوقت عوائد خارجية مجزية. على الناحية الأخرى نجد أن الوظائف الصناعية الوفيرة العدد، المتواضعة الأجر، المتاحة للعمال ذوى المستوى المنخفض من المهارة، لا تحقق إلا مستوى منخفضا من الإشباع الوظيفى الداخلى. انظر كذلك : **العمل المنزلى، علم الاجتماع الصناعى، التمييز بين التوجه تبعا للعمل والتوجه تبعا للوقت.**

الخدمة الاجتماعية Social Work

المصطلح الذى يطلق على مختلف الطرق المنظمة لتحقيق الرعاية والرفاهية الاجتماعية من خلال الوقاية أو تخفيف المعاناة. وخلال أواخر القرن التاسع عشر كانت الخدمة الاجتماعية عملية تطوعية إلى حد كبير (وتمثلت بوضوح فى الأنشطة الخيرية لنساء الطبقة الوسطى)، وكانت تهدف فى المقام الأول إلى التخفيف من حدة الفقر المادى. ومنذ الحرب العالمية الثانية، تزايد اتجاه ممارسة الخدمة الاجتماعية نحو الاحتراف، إلى أن أصبحت الآن ذات نطاق أوسع كثيرا بحيث تغطى جوانب عاطفية وعقلية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادى.

وتعانى الخدمة الاجتماعية المعاصرة من عدم وضوح الحدود والفوارق بينها وبين مختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى التى توجد اليوم فى **دولة الرفاهية**. ففى بريطانيا – على سبيل المثال – لا يوجد لدى الأخصائيين الاجتماعيين أى التزام قانونى (أو موارد علمية) للتعامل مع مسائل مثل **البطالة**، والإسكان، والفقر، فهى جميعا تقع فى إطار مسئولية خدمات اجتماعية أخرى. أما ما يتوقع منهم من ممارسات فهو نطاق واسع من المشكلات التى تضر بنوعية الحياة الداخلية، ومنها على سبيل المثال: المشكلات والأزمات المرتبطة بحالات التبنى، وتربية الصغار ورعاية الكبار، وتسوية الخلافات الزوجية، والاعتداء البدنى والجنسى، وعلاقات الناس بعضهم بالبعض الآخر عموما.

وهناك عدة نماذج لممارسة الخدمة الاجتماعية. فنموذج "حل المشكلات" يشتمل على محاولات الأخصائى الاجتماعى دعم وتقوية الموارد العاطفية والتنظيمية للعميل بحيث يستطيع التعامل مع ما يواجهه من صعوبات. أما العمليات العلاجية

النفسية المختلفة فهى تركز على الحاجة إلى التشخيص النفسى الاجتماعى قبل تقديم العلاج النفسى الاجتماعى. ونظرا للطبيعة الحتمية والميكانيكية لرؤية هذين الاتجاهيين فى الممارسة، فإن أصحاب الاتجاه الوظيفى يؤكدون على دور الاخصائى الاجتماعى فى مساعدة (وليس علاج) العميل، من خلال تأسيس علاقة دعم ايجابية ملائمة معه. وهناك نماذج واتجاهات أخرى تركز على تعديل السلوك، أو التدخل المهنى فى حالات الأزمات، أو التمركز المؤقت حول أداء المهمة. ولكن الممارسة على المستوى الواقعى تميل إلى أن تتميز بالطابع البراجماتى الانتقائى أكثر من التزامها بتطبيق نموذج أو طريقة بعينها. ومن التأثيرات القوية الحديثة على الخدمة الاجتماعية، تأثير النظرية النسوية والممارسات التى تتصدى لمواجهة القهر فى شتى المجالات. ومن المراجعات الجيدة الحديثة للخدمة الاجتماعية ما كتبه مالكولم باين تحت عنوان: النظرية الحديثة فى الخدمة الاجتماعية والصادر عام ١٩٩١)[٥٥]فى بريطانيا، وما كتبه هيفرنان مع آخرين تحت عنوان: الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية (صدرت الطبعة الثانية عام ١٩٩٢)[٥٦]فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وليس من الغريب أن يلاحظ الكثيرون من خارج تخصص الخدمة الاجتماعية الاهتمام الواضح بالتناول العلاجى النفسى الدورى لممارسة الخدمة الاجتماعية. كما تعرضت ممارسة الخدمة الاجتماعية، بسبب طابعها الأخلاقى الملازم لها، لجدل طويل - متكرر - لفت خلاله البعض الانتباه إلى كون الخدمة الاجتماعية أداة سياسية فى الأساس، تهدف إما إلى دعم **العدالة الاجتماعية** أو تعويقها.

خدمة الجماعة Group Work

انظر: المادة التالية.

خدمة الفرد Casework

أقدم مناهج الخدمة الاجتماعية وأكثرها شيوعا، وقد وضعت أسسها فى الأصل أوكتافيا هيل Octavia Hill فى منظمة لندن للبر (١٨٦٩)، غير أن أول تأصيل نظرى لها يرجع الفضل فيه إلى مارى ريتشموند فى كتابها: التشخيص الاجتماعى، الصادر عام ١٩١٧[٥٧]. وإذ تؤكد خدمة الفرد على مواجهة احتياجات الفرد وحل مشكلات الشخصية نلمس تشابهها العام واللصيق مع **التحليل النفسى**، كما تنهض على تقاليد نظرية مختلفة. وهى أحد الطرق الأساسية للخدمة

الاجتماعية. والطريقتان الأخريان هما خدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع. وتقوم أولاهما على انخراط الأخصائي الاجتماعي في أنشطة ومواقف جماعات صغيرة من العملاء الذين يواجهون صعوبات مشتركة أو متشابهة، في حين أن الثانية تضع الأخصائي الاجتماعي في إطار الجيرة ليلعب دوره كمصدر دعم ومعبئ للعناصر النشطة محليا.

خريطة العلاقات الاجتماعية

Sociogram

انظر: شبكة اجتماعية، القياس الاجتماعي.

الخصخصة Privatization

هي نقل المسئوليات من الدولة إلى القطاع الخاص في الاقتصاد. (انظر: سافاس، خصخصة القطاع العام، الصادر عام ١٩٨٢)[٥٨] وتتخذ الخصخصة أشكالا عديدة، تتباين تبعا لطبيعة المستويات التي يجري نقلها، ولمن يتم نقلها. فقد تشمل الخصخصة النقل العلني الصريح لملكية الثروة والأصول الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية العامة أو ملكية العقارات السكنية التي تملكها المحليات. كذلك يمكن أن تشمل الخصخصة التقليل التدريجي – وربما غير المعلن صراحة – لما تقدمه الدولة من مساعدات، وإعانات، وصور التدخل. وقد كان الالتزام بالخصخصة يمثل الشعار الذي كانت ترفعه كل الحكومات المحافظة في بريطانيا وغيرها من أقطار أوربا الغربية خلال ثمانينيات القرن العشرين. انظر دراسة حالة متميزة عند تيموتاي بارنيكوف وزملاؤه، الميل إلى الخصخصة والسياسة الحضرية في بريطانيا والولايات المتحدة، الصادر عام ١٩٨٩.[٥٩] وعلى العموم أخذت برامج الخصخصة في الانتشار والنشاط بعد سقوط النظم **الشيوعية** في مجتمعات أوربا الشرقية التي كانت نظم اشتراكية الدولة في الماضي. ومن المهم أن ننبه إلى ضرورة عدم الخلط بين مصطلح الخصخصة والمفهوم السوسيولوجي الواضح: **الميل إلى الشأن الخاص.**

الخصوبة، معدلات الخصوبة

Fertility, Fertility Rates

المستوى الفعلي لإنجاب الأطفال لفرد أو لعدد من السكان. وتوجد طرق عديدة لقياس خصوبة السكان. ومن أبسط الطرق **معدل المواليد** الخام، الذي يربط بين عدد المواليد الأحياء في سنة محددة وحجم السكان الكلي في نفس السنة.

ومن المقاييس الاكثر تعقيدا تلك التى تربط بين عدد المواليد الذين تنجبهم على امتداد العام فئة معينة من السكان، هم عادة النساء فى سن الإنجاب، وذلك لتكوين مؤشر جيد للخصوبة الحقيقية. وقد تتكون هذه الفئة السكانية من النساء اللائى فى سن الحمل (من سن ١٥ إلى ٤٤)، أو النساء فى فئات عمرية محددة (معدلات الخصوبة للفئات العمرية). ويمكن أن ترتبط معدلات الخصوبة مع **معدلات الوفيات** للتوصل إلى معدل عام للزيادة السكانية.

ويطلق على المقاييس التى تربط خصوبة بالسكان (سواء ككل أو فئة معينة فقط) فى سنة محددة، يطلق عليها المعدلات الدورية. ومن المقاييس ذات القيمة للتعرف على اتجاهات الخصوبة ما يطلق عليه **معدلات الفوج**.وتقيس هذه المعدلات المواليد منسوبة إلى عدد النساء اللائى ولدن فى سنة معينة (أفواج الولادة) أو اللائى تزوجن فى سن معينة (أفواج الزواج). ويمكن لمعدلات خصوبة الفوج أن تكشف عن التنوع فى توقيتات الحمل بين المجموعات المتشابهة، وتوضح ما إذا كانت التغيرات فى المقاييس الدورية راجعة لى تغيرات فى تباعد الفترات بين كل مولود أو إلى التغيرات فى الحجم الكلى للاسرة (هذا بالرغم من ان الارقام النهائية لايمكن الحصول عليها إلا بعد فترة طويلة إلى حد ما).

ويلاحظ من الناحية التاريخية أنه قد حدث انخفاض طويل المدى فى مستويات الخصوبة فى المجتمعات الصناعية، وهو انخفاض يرتبط بالتطور الاقتصادى وإعادة الهيكلة، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، والتغيرات فى خدمات الرفاهية والقيمة الاقتصادية والاجتماعية للأطفال والوضع الاجتماعى المتغير للمرأة.

الخصوبة البيولوجية Fecundity

هى القدرة البيولوجية على تكاثر الأفراد أو السكان. ويقابل الخصوبة البيولوجية (القدرة على الإنجاب) فى علم السكان مفهوم **الخصوبة** الذى يشير إلى الإنجاب الفعلى للأطفال. والمنبتون هم أولئك الذين أعقموا حاليا (لا يقدرون على الإنجاب)، بالرغم من أنهم ربما كانوا قادرين على الإنجاب فى الماضى.

خضوع (إذعان)، أنماط الخضوع
Compliance, Types of Compliance

حدد عالم اجتماع التنظيم أميتاى إتزيونى ثلاث وسائل تستطيع

التنظيمات (انظر: **نظرية التنظيم**) من خلالها إخضاع أعضائها، هي في جوهرها ثلاثة أنماط من القوة يمكن على أساسها تصنيف التنظيمات. فقوة القهر التي تعتمد على وسائل فيزيقية، تقوم على الاستخدام الفعلي أو المحتمل للقوة البدنية لتحقيق الإذعان للأوامر. أما القوة المكافئة أو النفعية، فتعتمد على الوسائل المادية من خلال تقديم المال، أو غيره من أشكال المكافأة أو الإثابة الأخرى، التي يرغبها الأفراد، ويستطيع التنظيم أن يتحكم فيها. وأخيرا القوة المعيارية التي تستخدم وسائل رمزية لتحقيق الولاء من خلال استخدام بعض الرموز كالهيبة أو العواطف أو المشاعر. وبالنسبة لنماذج تلك الأساليب تستخدم مؤسسة السجن النوع الأول من الوسائل، وتستخدم تنظيمات العمل النوع الثاني من الوسائل، على حين تستخدم النوع الثالث المؤسسات الجامعية.

ويذهب إتزيوني أيضا إلى أن مشاركة الأعضاء الثلاثة يمكن تحديدها في تنظيمات: الاغترابي، والعملي (المحسوب)، والأخلاقي، تغطي نطاق المشاعر التي تتراوح من السلبية إلى الإيجابية بين المشاركين. ولا يتفق ذلك مع أنماط الخضوع التي تقوم على أساس واحد. ولكن عندما يتم تصنيف كل نمط وفقا لتلك العناصر الثلاثة، فإنها تقدم لنا عندئذ تسعة أنماط من علاقات الخضوع تتضمن ست خلايا، لا يتوافق فيها نسق القوة المسيطرة مع مشاركة الأعضاء، الأمر الذي يسبب ضغطا دافعا نحو التوافق في بعد أو آخر. وهكذا وعلى سبيل المثال، فإن الجامعات التي تعتمد على القوة الرمزية، لا تستطيع أن تمارس وظيفتها بفعالية عندما تصبح المشاركة العملية (المحسوبة) هي المعيار السائد بين أعضاء هيئة التدريس. (انظر مؤلف إتزيوني: التحليل المقارن للتنظيمات المركبة، الصادر عام ١٩٦١[٦٠]).

خط أفضل مطابقة

Line of Best Fit

انظر مادة: **انحدار (إحصائي)**.

خط الفقر **Poverty Line**

المقصود هنا "الخط" الذي يعين الحدود بين الفقراء وغير الفقراء، وعلى أساس ذلك يتسنى تحديد أعداد الفقراء. وهناك خلافات كثيرة حول كيفية تحديد هذا الخط أو تعيينه. وفي بريطانيا يقوم أشهر تعريف للفقر على تعيين هذا الخط على أساس تلقي الشخص (أو الأسرة) معونات لدعم

دخلها (أو ما يعرف بمساعدات "الضمان الاجتماعى")، والتى كانت تتمثل فى الماضى فى تقديم مساعدات نقدية لدعم حياة الأسرة. وعلى هذا الأساس يعد الأفراد والأسر الذين يتلقون تلك المساعدات ممن يعانون من الفقر.

خطأ (فى المعاينة وفى غير المعاينة)
Error

هناك مصادر عديدة لعدم الدقة أو الخطأ فى إجراء المسح. فهناك الخطأ المقترن بعملية **المعاينة** والذى يتمثل فى التحيز فى إجراءات اختيار العينة، هذا بالإضافة إلى الخطأ المقترن بالمعاينة العشوائية. ولا يمكن قياس تحيز عدم الاستجابة وتحليله إلا بعد الفراغ من عملية إجراء المقابلات مع المبحوثين. كما أن هناك مجالات للخطأ أقل وضوحا وأقل قابلية للقياس فىعملية **المقابلة** ذاتها، وفى عمليتى **الترميز** وتصنيف الإجابات اللتين تليها. كما أن **تحيز القائمين بالمقابلة** يمكن أن يؤثر فى بعض المقابلات، وذلك عندما يقع هؤلاء أحيانا فى بعض الأخطاء، من قبيل إغفال قسم بأكمله من الاستبيان. أما أخطاء الترميز فتظهر عند إعداد البيانات للتحليل. وهى تتمثل فى أخطاء فى تثقيب البطاقات، أو الضغط على زر (مفتاح الآلة) خطأ عند ترميز إحدى الإجابات، والخطأ فى عملية التصنيف، مثلما يحدث فى حالة عدم القدرة على قراءة توصيف الوظيفة أو قراءتها بشكل خاطئ. كما أن مراجعات التحرير والاتساق بعد إعداد البيانات يمكن أن يمثل بعض أخطاء الترميز، ولكنه لا يفسرها كلها. ذلك أن المسوح تتطلب الاهتمام الصارم بكل التفاصيل فى كل خطوة من عملية تقليل الأخطاء إلى حدها الأدنى. ذلك أن الأخطاء مهما صغرت وقل شأنها فى أى مرحلة يمكن أن تتصاعد وتتفاقم بحيث تمثل قدرا ملحوظا من الخطأ الكلى فى نهاية الأمر.

خطأ القياس
Measurement Error

انظر: ترميز، وكذلك المادة السابقة.

خطأ المعاينة Sampling Error

الهدف الأساسى من أى إجراءات للمعاينة هو الحصول على عينة تستطيع – رغم حدود الحجم – أن تعيد إنتاج خصائص تقترب قدر الإمكان من خصائص المجتمع الذى ندرسه، وبالذات الخصائص التى يهتم

بها موضوع الدراسة. وهناك من الناحية العملية نوعان من الخطأ يمكن أن ينتجا من أى إجراء نستخدمه فى سحب العينة، الأول: هو تحيز المعاينة والذى يمكن أن يترتب على طريقة اختيار العينة، والثانى هو خطأ المعاينة العشوائية والذى قد يظهر فى العينة المختارة نتيجة الاختلافات فى الفرص أمام أفراد مجتمع الدراسة الذين اختيروا ضمن العينة أو خارجها. أما الخطأ الكلى للمعاينة فى العينة التى تم سحبها واستجواب مفرداتها فيتكون من مجموع الخطأين السابقين. والاختلاف الأساسى بين الاثنين هو أن خطأ المعاينة العشوائية قد يقل كلما زاد حجم العينة، على حين أن تحيز المعاينة لا يمكن تقليله بهذه الطريقة. وقد يظل هذا التحيز سمة مستمرة، مالم يتم اتخاذ خطوات أخرى لتحسين طريقة اختيار العينة. ومن المصادر الهامة للتحيز فى المعاينة: إطار العينة (قائمة أفراد مجتمع الدراسة الكلى التى يتم منها سحب العينة) إذا كان لا يشمل كافة مفردات المجتمع المقصود شموله بالدراسة. وعلى سبيل المثال فقد تكون هناك فروق منتظمة بين أولئك الذين يسجلون أنفسهم فى جداول الانتخاب أو لايسجلون، أو بين من لديهم أرقام تليفونات، وبين غيرهم، بحيث تكون قوائم من هذا النوع غير شاملة لكل الأفراد البالغين من مجتمع الدراسة. كما أن هناك مصدرا آخر للتحيز هو المعاينة العشوائية التى لا تكون من الناحية العملية عشوائية تماما، لأن القوائم والسجلات المستخدمة كإطار للمعاينة لا تكون مجمعة معا بطريقة عشوائية وإنما قد تكون مرتبة بنظام معين لا يعرفه الباحث الذى يسحب العينة.

وبعد الانتهاء من مقابلة المبحوثين، قد يتم اكتشاف تحيز فى نتائج المسح من النوع المترتب على رفض الاستجابة. والتقاء خطأ المعاينة مع تحيز رفض الاستجابة يحددان معا مدى تمثيل بيانات المسح التى تم جمعها فى الدراسة.

خطأ المعاينة العشوائية
Random Sampling Error

انظر: المادة السابقة.

خطأ الهالة (أثر الانبهار)
Halo Effect

يشير هذا المصطلح إلى تحيز شائع، فيما يتصل بالانطباع الذى يكونه الناس عن الآخرين، حيث يتم تعميم الخصائص فى الغالب. فالأفراد الذين يتسمون بالرقة واللطف يفترض أنهم يمتلكون كل الخصائص اللطيفة.

ويمكن أن يؤدى ذلك إلى أحكام مضللة: إذ نجد على سبيل المثال أن الأفراد الأذكياء يمكن أن يفترض بشكل زائف أن يحيطوا علما بكل شئ.

الخلاف المنهجى Methodenstreit

انظر: **العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، الاتجاهات الفردية فى مقابل الاتجاهات التعميمية.**

خلية، مدخل الخلية

Cell, Cell Entry

انظر: **جدول التوافق.**

خليط ألفاظ Word Salad

من أكثر أعراض مرض **الشيزوفرينيا (الفصام)** انتشارا، وهو عبارة عن اضطراب فى استخدام اللغة. فبدلا من أن يختار مرضى الفصام الكلمات التى تيسر تحقيق التواصل مع الآخرين، نجدهم يربطون بين الكلمات التى يستخدمونها بالطريقة التى تحلو لهم، أو يستخدمون بعض أساليب الربط بين الكلمات بعيدة عن سياق الحديث. ومن الممكن أن يولد هذا الاتجاه اضطرابا لغويا من النوع الخفيف، أو يؤدى – فى صورته المتطرفة – إلى تحويل حديث مريض الفصام إلى خليط ألفاظ، تصبح فيه الرابطة بين الكلمات المستخدمة غير مفهومة للسامع، الأمر الذى يحول دون تحقيق الاتصال.

خُميس Quintiles

القيم التى تتضح عند كل نقطة من نقط التقسيم (الفرز) الأربعة عندما نكون بصدد تقسيم **التوزيع التكرارى** إلى خمسة أقسام.

الخوف من الجنسية المثلية

Homophobia

مصطلح صكه جورج فاينبرج فى كتابه بعنوان المجتمع والجنسية المثلية الصحية (الصادر عام ١٩٧٢)[٦١] ليشير إلى الخوف النفسى من الجنسية المثلية. ولقد استخدم تقنيات قياسية لقياس هذه الحالة، وقدم عددا من الدراسات تشير إلى خصائص الشخصية التى تخاف من الجنسية المثلية، مقتفيا أثر أدورنو فى مفهومه عن "الشخصية التسلطية". ومع ذلك فإن المفهوم ما يزال محدودا، حيث أنه يركز على الخصائص السيكولوجية، ويميل إلى إهمال المصدر البنائى الأوسع لتابو الجنسية المثلية.

الخيال السوسيولوجى

Sociological Imagination

انظر: **تشارلز رايت ميلز.**

حـــرف د

دائرة كوزنتس Kuznets Cycle
انظر: دورة العمل.

الداروينية، الداروينية الاجتماعية Darwinism, Social Darwinism

هى الإيمان بنظرية التطور عبر طريق الانتخاب الطبيعى، التى يرجع الفضل الأول فى تطويرها إلى كل من تشارلز داروين وألفريد والاس، كل بشكل مستقل عن الآخر، حظيت فيما بعد بانتشار واسع من خلال عملين كبيرين لداروين حول التطور هما: أصل الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعى (الذى نشر عام ١٨٥٩)[٦٢]، وأصل الإنسان (الصادر عام ١٨٧١).[٦٣] وتفترض الصيغة الأساسية لهذه النظرية أنه لما كانت أعداد سكان مجتمع ما ثابتة ومستقرة، مع أن عملية التكاثر تتم بمعدل أعلى من معدل الإحلال، فإن ذلك يعنى أن هناك آلية انتقائية منظمة تتدخل فى هذه العملية، وهى العملية التى تفضى إلى فناء بعض الأفراد، بينما يكتب البقاء للبعض الآخر. وهذه الآلية هى التى تعرف باسم "الانتخاب الطبيعى"، حيث أن أولئك الأفراد الذين يتوافقون مع بيئتهم بشكل أفضل هم الذين سيبقون أحياء، بينما يموت الأفراد الأقل تكيفا مع بيئتهم. وعلى مدار السنين تفضى هذه العملية إلى تكوين الأنواع. ولم ينقض أكثر من ثلاثين عاما إلا وكان قد تم التعرف على هذه الآلية الفعلية للوراثة، وهى **الجين (المورث)** الفردى، وأصبح جزءا رئيسيا داخل النظرية القائمة لتدشن بذلك الداروينية الحديثة.

وكانت نظرية داروين ووالاس تشكل وقت كتابتها أحد الروافد المهمة فى الخطاب الذى كان سائدا آنذاك حول التطور بشكل عام، والذى كان يشمل **النزعة التطورية** لدى هربرت **سبنسر**. وقد تحمس كثير من دارسى المجتمع المتأثرين بهربرت سبنسر لتبنى نظرية داروين "العلمية" فى كتاباتهم. بل إن هربرت سبنسر نفسه هو الذى صك مصطلح البقاء للأصلح (وهو المفهوم الذى ينسب خطأ إلى داروين) ليفسر به عملية التطور التاريخى للمجتمعات. ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حركة فكرية سعت إلى دمج مفاهيم ونظريات البقاء للأصلح فى النظرية الاجتماعية. لذا كان **علم تحسين النسل** أشهر حركات الداروينية الاجتماعية وضوحا. وفى بعض صورها الأكثر تطرفا كتب بعض أعضاء جميعة

مختلفة إلى التعقيم الإجبارى لبعض الجماعات السكانية الفرعية أو عزلها فى معسكرات خاصة، وتدعوا فى الوقت نفسه إلى الإنجاب الانتقائى بالنسبة لبقية السكان، من أجل تحسين النوعية الوراثية للسكان برمتهم. أما فى وقتنا الحالى فقد أصبحت نظرية داروين محلا للمراجعة والخلاف. إذ يؤمن بعض العلماء اليوم أن العملية البطيئة للانتخاب الطبيعى كما شرحها داروين، ليست كافية لتفسير تكوين الأنواع، التى ينبغى أن تنشأ - كما زعموا - عن بعض العمليات التى تحدث بشكل أكثر سرعة. ومع ذلك مازالت الغالبية العظمى من علماء البيولوجيا والوراثة تلتزم بفكر الداروينية الجديدة. انظر أيضا: لودفيج **جمبلوفيتش، الدراسات السوسيولوجية العسكرية (علم الاجتماع العسكرى).**

الداروينية الجديدة

Neo Darwinism

انظر: **المادة السابقة** وكذلك: **الموروث.**

دافع، دافعية Motive, Motivation

انظر: **تفسير، التحليل النفسى، معجم الدوافع، لغة الدوافع.**

Achievement Motivation

تعرف دافعية الإنجاز بأنها الحاجة للأداء الجيد أو السعى الحثيث للنجاح، كما تتبدى فى مواصلة الجهد فى مواجهة الصعاب، ومن هنا تعد الدافعية للإنجاز أحد الدوافع الإنسانية المحورية. ولقد قام عالم النفس دافيد ماكليلاند - فى مؤلفه مجتمع الإنجاز المنشور عام ١٩٦١[٦٤]- بقياس دافعية الإنجاز من خلال تحليل الاستجابات الوصفية للمبحوثين، وإن كانت فرضيته التى حاول أن يربط فيها بين الدافعية للإنجاز والنمو الاقتصادى قد أثارت قدرا من الخلاف. وقد شاع لفترة ما - خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن - الاعتقاد عند البعض أن فقدان الدافعية يمثل تفسيرا لافتقار بلدان العالم الثالث للنمو الاقتصادى، وبخاصة لدى بعض مفكرى **نظرية التحديث** الأمريكيين. وقد لقيت هذه الأطروحة انتقادات عديدة من قبل أصحاب **نظرية التبعية** مثل أندر جوندر فرانك فى مؤلفه: أمريكا اللاتينية: تخلف أم ثورة، الصادر عام ١٩٦٩. [٦٥]انظر أيضا: **أخلاقيات العمل.**

الدال فى مقابل المدلول عليه
Signifier Versus Signified Distinction

انظر: **ما بعد البنيوية، سوسير (فردينـان دى)، علـم العلامـات أو السيميولوجيا.**

الدخل الأصلى Original Income

انظر: **توزيع الدخل.**

الدخل الشخصى
Personal Income

انظر: **توزيع الدخل.**

الدخل القابل للتصرف فيه (أو الممكـن التصرف فيه)
Disposable Income

انظر: **توزيع الدخل.**

الدخل المتروك لتقدير الشخص
Discretionary Income

انظر: **توزيع الدخل.**

الدراسات الاجتماعية للإيدز
Sociological Studies of Aids

ترمز كلمة الإيدز الإنجليزية إلى الحـروف الأولـى لاسـم المـرض: أعراض نقص المناعة المكتسبة، وهو – كما يستدل من الاسم – مجموعة من الأعراض والإصابات المعقدة والقاتلة فـى النهايـة والراجعـة إلـى تدمير أحـد الفيروسـات (المسـمى HIV) لجهـاز المناعة عند الإنسان. وبعد إصابة الفرد بفيروس الإيدز بحوالى ثلاثة أشهر تبدأ فترة تعرض المريض بشدة لأنواع من الإصابات والعدوى، والتى تدل على استجابة الجسم للإصابة بـالفيروس، وهـى التـى يعتمـد عليهـا فـى إجـراء الاختبـارات الأساسية لتحديـد الحالـة. وقد يعيـش المصـاب بعد ذلـك سنوات حياة شـبه خاليـة مـن أعـراض هـذا المـرض، إلـى أن يستسلم الجسـد فـى النهاية للموت تحت وطأة الإصابة بأحد الأمـراض التـى تعـد نـادرة أو غـير عادية، خاصة مرض الالتهاب الرئـوى المصحـوب بتكيسـات علـى القصبـة الهوائيـة (PCP)، ومـرض السـرقوم (وهـو نـوع من الأورام الخبيثـة التـى تصيب الأوعية الدموية الدقيقـة (KS). واتضـح أن الطـرق الرئيسـية لنقـل العـدوى بـالإيدز تتمثـل فـى سـوائل الجسم، خاصة الدم (كما قد يحـدث فـى حالة نقل الدم، أو تعاطى المخدرات فى الوريـد، والنقـل المباشـر من الأم إلـى الجنيـن)، والسـائل المنـوى وذلـك فـى حالات الاتصال الجنسى الكامل (سواء فـى الممارسـات الجنسـية العاديـة أو الشـاذة). وقـد حـددت منظمـة الصحـة

يصحب كل منها نمط معين من أنماط الاصابة بالعدوى:

• المنطقة الأولى في آسيا وهي التي يوجد فيها اليوم أكبر عدد من الإصابات بالإيدز

•المنطقة الثانية قارة أفريقيا، حيث اكتشف المرض لأول مرة، وحيث تتم الإصابة أساسا عن طريق الاتصال الجنسي العادى (بين رجل وامرأة)

•المنطقة الثالثة هي الدول الغربية الصناعية حيث بدأ فيها المرض بشكل وبائي خلال الثمانينيات، وكانت العدوى تنتقل بالأساس عن طريق الاتصال الجنسي الشاذ، وتعاطي عدة أفراد للمخدرات بالحقن بنفس الحقنة.

وفي عام ١٩٩٦ قدر عدد الذين أصيبوا بفيروس المرض بحوالي ثلاثين مليونا، وأن هناك عشرة ملايين مصابا على قيد الحياة في ذلك التاريخ.

وقد أسهم علم الاجتماع بعدة طرق في فهم الإصابة بالإيدز، والتحكم في انتشار المرض. ولعبت الدراسات التي أجريت للشبكات الجنسية ودورها في نقل المرض، دورا حاسما في اكتشاف فيروس HIV في عام ١٩٨٢. كما أفاد علم الاجتماع الدراسات القومية الضخمة التي تناولت السلوك الجنسي وسلوك تعاطي KABP (وتشمل الحروف الأولى لكلمات: المعرفة، والاتجاهات، والسلوك، والممارسات)، والبحوث الكيفية التي أجريت بطريقة إبداعية بهدف ملاحظة – ومراقبة – مظاهر السلوك والأنشطة التي تنطوى على احتمالات كبيرة للإصابة بعدوى الإيدز، ودوائر انتشار تلك المظاهر السلوكية وإيقاع حدوثها. وفي هذا السياق تم تطوير نظريات المخاطرة من الاعتماد في الماضي على نموذج المعتقدات الصحية إلى الجوانب البيئية والاستراتيجية ودراسة الاستجابات الجماعية وردود فعل المجتمع.

ولما كانت الأنشطة التي ترتبط بعدوى الإيدز تتسم في أغلب المجتمعات بأنها أنشطة غير شرعية أو خاصة بممارسات بعض الجماعات الهامشية، لذلك أسهمت دراسات علم الاجتماع لهوية النوع، ومفهوم الانحراف، والهوية الجنسية في توجيه الدراسات والبحوث الوبائية على هذا المرض. وتم ابتكار بعض الأساليب للتعرف على بعض الفئات الخفية (المستترة) أو التي يصعب الوصول إليها أو التعامل معها، كمتعاطي المخدرات بالحقن، والرجال الذين ليس معروفا عنهم أنهم شواذ ولكنهم

يمارسون الجنس (خفية) مع الرجال. وتم ذلك عن طريق تطوير بعض المنهجيات وأساليب البحث المعروفة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا و تكييفها لتحقيق هذه الأغراض. فاستخدمت - على سبيل المثال - المذكرات (أو اليوميات) الجنسية التي يدونها الشخص بنفسه لنفسه، وذلك للحصول على معلومات شديدة الخصوصية وبأقل قدر ممكن من التفاعل مع المبحوثين.

وتتمثل اليوم المصادر الرئيسية للدراسة السوسيولوجية للإيدز في المؤتمر السنوى: الجوانب الاجتماعية للإيدز، والمجلد الذى يصدر بأعمال كل دورة من دورات المؤتمر، والكتاب الدورى الذى يصدر مرة كل عامين عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للإيدز ويحرره مان J. Mann وزملاؤه، ويحمل عنوان: الإيدز في العالم.[٦٦]

الدراسات الاجتماعية للحياة اليومية

Sociologies of Every Day Life

يقصد بها فروع علم الاجتماع التي تهتم ببحث تنظيم ومعنى الحياة اليومية، وفي الغالب (ولكن ليس دائما) يساوى البعض بينها وبين الدراسة الاجتماعية للوحدات الصغرى (الميكروسوسيولوجيا) وكذلك بالدراسة الكيفية لخبرات وتجارب الحياة اليومية بأنوعها المتعددة: كسلوك المارة في الشارع، والنوم، والمحادثات التليفونية، وخبرات العمل، والكلام، والتعامل مع الوقت. ويمثل مؤلف جاك دوجلاس: فهم الحياة اليومية، الصادر عام ١٩٧٠[٦٧] عرضا مبكرا لهذا الميدان. كما قدمت باتريشيا أدلر وزملاؤها في مقالهم: "علم اجتماع الحياة اليومية" المنشور في حولية علم الاجتماع عام ١٩٨٧[٦٨] عرضا أقل حماسا، ولكنه أكثر حداثة للميدان.

وعلى هذا فإن الدراسات الاجتماعية للحياة اليومية تغطى نطاقا نظريا عريضا. وقد ذهب أندرو ويجرت - على سبيل المثال - في كتابه: علم اجتماع الحياة اليومية، الصادر عام ١٩٨١،[٦٩] إلى أن هناك أربع رؤى - أو منظورات - أساسية ذات تأثير خاص على هذا الميدان البحثى:

- •منظور إرفنج جوفمان عن الفن المسرحى الذى يستعير صورة المسرح لتحليل كيف يقدم الناس أنفسهم في الحياة اليومية.
- •منظور هارولد جارفنيكل في **الإثنوميثودولوجيا** الذى يركز على

الاجراءات التى يتبعها الناس فى تجميع (إعادة تركيب) حياتهم اليومية.

•منظور **الفينومينولوجيا** عند الفريد شوتز، وتوماس لوكمان وغيرهما التى وفرت أساسا فلسفيا لتحليل وتركيب وعى الحياة اليومية.

•وأخيرا منظور **النظرية النقدية** لهنرى ليفيفر الذى يدرس تناقضات الحياة اليومية التى يعتقد أنه يتم قمعها فى ظل النظام الرأسمالى. والمنظور الأخير هو الوحيد من بينها الذى لم يتبن الإطر المرجعى لعلم اجتماع الوحدات الصغرى.

الدراسات الاجتماعية للهجرة (سوسيولوجيا الهجرة)

Sociological Studies of Migration

تنطوى الهجرة- بدرجات متفاوتة - على فكرة الانتقال الدائم للأفراد أو الجماعات عبر حدود رمزية أو سياسية للإقامة فى مناطق سكنية أو مجتمعات محلية جديدة. وتتسم الدراسات السوسيولوجية للهجرة بالتنوع، وعادة ما تشكل جزءاً من دراسة مشكلات أوسع مثل البحوث فى مجال **القرابة**، أو **الشبكات الاجتماعية** أو **التنمية الاقتصادية**. والمألوف فى هذه البحوث التمييز بين عوامل الطرد وعوامل الجذب فى تحليل الهجرة. وعادة ما ينظر إلى عوامل الطرد (كمعدلات البطالة المرتفعة فى منطقة المنشأ على سبيل المثال) على أنها تولد هجرات ذات طابع محافظ وتهدف إلى تعظيم الإحساس بالأمن، فى حين أن عوامل الجذب التى تكون نتاجا للتوسع الاقتصادى فى البلد أو الإقليم المستقل تعمل على تشجيع الهجرة وركوب المغامرة وتعظيم الدخل. كما يتم التمييز بين الهجرة الخارجية – تلك التى تحدث بين البلدان – والهجرة الداخلية التى تتم بين الأقاليم فى البلد الواحد.

وتتوفر أدبيات كثيرة حول الهجرة الريفية – الحضرية فى البلدان النامية، وقد أكدت هذه الأدبيات على أهمية الأسرة والأصدقاء فى منطقة المقصد كمتغير مفسر لمعدلات الهجرة من مناطق منشأ بعينها (انظر على سبيل المثال مقال بنرجى: "الهجرة الريفية – الحضرية والروابط الأسرية"، المنشور فى مجلة جامعة اكسفورد للاقتصاد والإحصاء، عام ١٩٨١).[٧٠] وكثيراً ما استثمر أصحاب العمل شبكات العلاقات القرابية فى استجلاب العمالة غير الماهرة ونقلها من منطقة إلى أخرى أو بين البلدان وبعضها البعض (هناك مناقشة ضافية

لهذا الموضوع فى مؤلف جريكو: "شئون أسرية"، الصادر عام ١٩٨٧).[٧١]

وهناك معالجات أخرى فى الأدبيات السوسيولوجية الرئيسية الأخرى للعلاقة بين الاستراتيجيات القرابية لاستجلاب العمالة والهجرة فى ميادين دراسات العمالة والعلاقات الإثنية. وقد عنيت دراسات السلوك المرتبط بالبحث عن وظيفة بدراسة وتحليل ممارسات مثل الاستخدام المتتالى والهجرات المتتابعة، حيث تفضى الهجرة الناجحة لأحد أعضاء الأسرة إلى خلق سلسلة من الفرص لكافة أعضاء الشبكة القرابية، مثلما تشير دراسة جارى مورمينو للهجرات الإيطالية فى أوائل القرن العشرين إلى مدينة تامبا (بولاية فلوريدا) إلى أن نواة مجتمع المهاجرين الإيطاليين نبعت من ثلاث قرى فقط فى جنوب غرب صقلية ومجتمع محلى واحد فى باليرمو (انظر مقالة: "لقد عملنا بجد وراعينا أقاربنا"، المنشور فى مجلة "تاريخ العمل"، عام ١٩٨٢)[٧٢]وعادة ما تتسم هذه الأدبيات بأنها ذات بعد إثنى، يبدو واضحاً أيضاً فى دراسة تامارا هارافن لهجرات الأيرلنديين، والإيطاليين، والكنديين ذوى الأصول الفرنسية إلى المدن الصناعية فى نيو إنجلاند – شمال شرق الولايات المتحدة – خلال الفترة ذاتها (انظر مقالها: "عمال مدينة مانشستر – نيوهامبشير، فى الفترة ١٩١٢ – ١٩٢٢، المنشور فى مجلة تاريخ العمل، عام ١٩٧٥)[٧٣].

يقدم ستيفان كاستل وجوديولا كوزاك وجهة نظر أقل تفاؤلا لطبيعة ونتائج الهجرة الإثنية فى عملهما المثير للخلاف وأطروحتهما التى خضعت لنقاش موسع، القائلة بأن الهجرات الواسعة لقوة العمل الأجنبية إلى الدول الأوربية الصناعية المتقدمة فى فترات الرواج التى سادت فى أعقاب الحرب الثانية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات قد حققت هدفين أساسيين هما: تفتيت الطبقة العاملة المحلية، وخلق **جيش احتياطى** جديد من العمال (انظر كتابهما: العمال المهاجرون والبناء الطبقى فى أوربا الغربية، الصادر عام ١٩٧٣) [٧٤]. وذهب آخرون إلى القول بأن مثل هؤلاء المهاجرين يشكلون جزءاً من **الطبقة الدنيا**، حيث أنه يتم التمييز ضدهم فى أسواق العمل والاستخدام والإسكان، ولذلك فإنه لا يمكن تمثلهم فى إطار البناء الطبقى المحلى. وثمة تفسير ماركسى بعينه يذهب إلى أن العمالة المهاجرة (فى بريطانيا وغيرها من البلاد) تمثل جزءاً عرقياً من الطبقة

العاملة، وأن تفسير ذلك لايمكن أن يختزل ببساطة إلى مجرد وجود عجز فى العمالة تعمل على سده قوة العمل المهاجرة. (هناك عرض لهذه التفسيرات المختلفة للهجرة فى كتاب ميلز: "العنصرية والعمالة المهاجرة، الصادر عام ١٩٨٢)[٧٥]

ولقد كان من الشائع الاعتقاد بأن الهجرة تنطوى على الافتراق عن الأقارب، وهى أطروحة تتسق مع الرؤية الوظيفية القائلة بانهيار **الأسرة** الممتدة في البلدان الصناعية الحضرية، على الرغم من أنه من المقبول الآن القول بأن العلاقة بين الأسرة، والعمالة، والهجرة أكثر تعقيداً، كما أنها ذات خصوصية تاريخية أكثر مما كان يعتقد فيما سبق. ولقد أشار كل من كونراد آرنسبرج وسولون كيمبول منذ الأربعينيات فى كتابهما: الأسرة والمجتمع المحلى فى أيرلندا[٧٦]، أشارا إلى أن الانتشار الجغرافى لم يفض إلى تحطيم الروابط الإلزامية والمشاعر الأسرية، بحيث أن الفلاحين الأيرلنديين الذين هاجروا إلى المدن الأمريكية مازالوا يرسلون نقودا إلى ذويهم فى مواطنهم الأصلية. انظر أيضا: **تجزؤ سوق العمل.**

الدراسات الثقافية

Cultural Studies

ميدان جديد سريع النمو من ميادين البحث الأكاديمى، يدرس فى بعض الأحيان كتخصص مستقل فى بعض الجامعات والمعاهد العليا. وهو يقع على تخوم عدد من العلوم الاجتماعية (خاصة علم الاجتماع) والانسانية (خاصة الأدب وعلومه بشكل ظاهر). ويهتم هذا الميدان أساسا بدراسة طبيعة الثقافة الجماهيرية ومنتجات الصناعات الثقافية. من هنا يندرج تحت هذا الميدان عدد من المجالات والموضوعات، نذكر منها على سبيل المثال: **الثقافة الجماهيرية**، ودراسة **الاتصال**، والمجتمع الاستهلاكي (انظر مادة: **الدراسة الاجتماعية للاستهلاك**)، ووسائل الاتصال الجماهيرى، **ووقت الفراغ**، **ما بعد الحداثة**، وبعض جوانب نظرية الأدب ونظرية علم الاجتماع التى تتصل بتكوين **الهوية وبالإيديولوجيا**. ومن المفكرين الذين يمكن أن تعد كتاباتهم الأكثرتمثيلا وأهمية لهذا الاتجاه (وإن كانوا هم أنفسهم قد يرفضون إطلاق هذا الاسم على بحوثهم وكتاباتهم) نذكر: يورجن هابرماس، وستيوارت هال، وبيير بورديو، وجان بودريار، وجان فرانسوا ليوتار.

وإذا نظرنا إلى الدراسات الثقافية كميدان بحثي فقد يجد البعض أنها تفتقر إلى نواة وبؤرة تتسم بالتميز والتماسك، والتي تبرر جعلها علما مستقلا. فقد استعار هذا الميدان على مر الأعوام كثيرا من موضوعات اهتمامه والعديد من توجهاته النظرية بحرية وبكثرة من علوم وميادين بحثية أخرى. وقد ذهب بعض النقاد مؤخرا إلى القول بأن ميدان الدراسات الثقافية بات يمارس تأثيرا ضارا على التدريس والبحث في كل من علم الاجتماع، وعلم السياسة، والتاريخ الاجتماعي. حيث أنه أخذ يشجع المشتغلين بهذه العلوم على تجاهل إجراء بحوث إمبيريقية منظمة، وفضلوا على ذلك نوعا من الكتابة الاجتماعية الخالية من البيانات إلى حد كبير (على الأقل في بعض الحالات المتطرفة) حيث تفتقر الحجج والآراء إلى الدعم المستمد من بيانات إمبيريقية، وتنهض بالأساس على التأمل النظرى، وإذا لجأت بشكل متقطع إلى عرض بيانات، فإنها تكون مستمدة من الملاحظات الإمبيريقية العارضة. وبذلك تقلل تلك الدراسات من أهمية ملاحظة **البناء** الاجتماعى في **الحياة اليومية**. في مقابل ذلك يذهب المدافعون عن الدراسات الثقافية إلى أنها قد زودت علم الاجتماع بدفقة حياة جديدة، أولا من خلال أنها كشفت مدى شغف علم الاجتماع - قبل ذلك - بالمفاهيم الميتة (المحتضرة) المتصلة بعالم الانتاج، والمشتقة من التراث السوسيولوجي للقرن التاسع عشر. كما أحيته من خلال توجيه الباحثين إلى الانشغال بالاهتمامات الحقيقية للناس العاديين في المجتمعات المتقدمة في أواخر القرن العشرين.

ومن الواضح أن علم الاجتماع البريطاني (ولكن بدرجة أقل الأمريكي) قد شهد تحولا مهما وبارزا نحو الدراسات الثقافية في أوائل التسعينيات. ومن الأمور التي يتعين ملاحظتها وتعليق الحكم عليها الآن ما إذا كان هذا التحول يعكس تغييرا بعيد المدى في الاتجاه نحو مزيد من **الفردية** في المجتمعات المتقدمة، أما أنها لم تكن أكثر من جزء من مزاج **استبطان** عام (ولكنه مؤقت) ساد في نهاية الألفية الثانية في بلاد الحضارة الغربية. يمكن أن نجد عرضا عاما طيبا للقضايا الأساسية والحوارات الرئيسية في هذا الميدان في الكتاب الذي نشرته دار بوليتي للنشر بعنوان: قراءات في نظرية الثقافة في عام ١٩٩٣.[٢٧] انظر أيضا: **الدراسة الاجتماعية للاستهلاك**، **علم الاجتماع المعرفي**.

دراسات الزمن والحركة
Time - and - Motion Studies
انظر: الإدارة العلمية.

دراسات السحاقيات والشواذ
Lesbian and Gay Studies
أحد ميادين البحث الذى يشترك فيه عدد من التخصصات ويتناول بالدراسة المصابين بالجنسية المثلية من النساء (السحاقيات) والرجال (الشواذ). ومع أنه يمكن تتبع الموجة الأولى من تلك البحوث إلى أواخر القرن التاسع عشر (خاصة فى البحوث التى أجراها ماجنوس هيرشفيلد)، إلا أن الإسهامات الأساسية فى هذا الميدان بدأت تظهر فى السبعينيات، فى فجر ازدهار **الحركة الاجتماعية** للسحاقيات والشواذ. وبحلول التسعينيات تأسست برامج دراسية، ومعاهد، وأقيمت مؤتمرات وأنشئت دور نشر تخصصت فى هذا الميدان. وقد سيطرت بحوث علم الاجتماع على البحوث التى أجريت على السحاقيات والشواذ، وخاصة تلك المتأثرة بأفكار ميشيل فوكو، **وبالحركة النسائية**. انظر أيضا: **الجنسية الغيرية، الخوف من الجنسية المثلية، الجنسية المثلية.**

دراسات سكانية
Population Studies
انظر: الديموجرافيا.

الدراسات السوسيولوجية العسكرية (أو علم الاجتماع العسكرى)
Sociological Studies of Military and Militarism
من الأمور المستقر عليها أن علماء الاجتماع كانوا يميلون إلى إهمال القضايا والموضوعات العسكرية. والواقع أن هذا حكم مضلل إلى حد ما، ذلك أنه ليس هناك فقط العديد من الدراسات التى اتخذت من الجيش موضوعاً لها، ولكن الأمر الأهم أنه من العسير أن نتبين الجوانب ذات الطابع السوسيولوجي المتميز فى العسكرية أو الحرب، هذا إذا كان هناك مثل هذه الجوانب أصلاً. فالتهديد بالفناء الكونى الذى كان ماثلاً فى فترة الحرب الباردة بين القوى العظمى المعادية، يبدو موضوعا يتجاوز حدود الاهتمام السوسيولوجى وحده.

وعلى أية حال، يقدم كتاب كيرت لانج المعنون: المؤسسات العسكرية وسوسيولوجيا الحرب (الصادر عام ١٩٧٢)[٢٨] عرضاً مبكراً للتراث المنشور حول الموضوع، فضلاً عن

ببليوجرافيا شارحة لأكثر من ألف وثلاثمائة موضوع حول العنف المنظم. وتشير هذه الموضوعات إلى أن الدراسات العسكرية يمكن تصنيفها بسهولة إلى ثلاث فئات:-

الأولى، هناك فيض من البحوث حول انخراط الجيش في السياسة فيكل من البلدان المتقدمة والنامية. ويعد تحليل تشارلز رايت ميلز **للمركب العسكري الصناعي** الأمريكي خلال فترة الحرب الباردة نموذجا جيداً للفئة الأولى من الدراسات. وفي إطار المساهمات المهمة لتوسيع نطاق هذا التقليد البحثي إبان الثمانينيات، بدأ عدد من المنظرين الاجتماعيين ذوي الحيثية (مثل أنتوني جيدنز) والمتخصصين في الدراسة التاريخية والمقارنة (مثل مايكل مان) البحث في العلاقة بين التغيرات العسكرية من ناحية، والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيديولوجية، من ناحية أخرى، التي لقيت عادة قدرا أكبر من الاهتمام البحثي. بعبارة أكثر تحديدا، إن تأصل النزعة العسكرية (أي، الميل إلى البحث عن حلول عسكرية للمشكلات السياسية والصراعات) في بعض أجزاء العالم النامي، قد تم بحثها بصورة شاملة في بعض الأعمال، مثل كتاب جونسون : دور الجيش في البلدان المتخلفة (الصادر عام ١٩٦٢)[٧٩]، الذي يحدد في آن واحد بعض الأشكال المتعددة التي يمكن بها للعسكرية أن تتدخل في السياسة (الحكم المباشر، التأثير غير المباشر، التحالفات الاستراتيجية)، كما يقدم قائمة طويلة من العوامل التي تدفع إلى التدخل العسكري في الحكم في مجتمعات بعينها مثل (القوة النسبية للقوات المسلحة، والمأزق السياسي، والفساد الإداري وما إلى ذلك)، ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أن هناك قدرا ضئيلاً من الاتفاق، أو ربما عدم اتفاق حول تحديد أي هذه العوامل هو الأكثر أهمية.

ثانيا: يمكننا الإشارة إلى الاهتمام الذي أولته النظريات السوسيولوجية مثل **الداروينية الاجتماعية والنزعة التطورية** لموضوع الحرب والعنف، مثلما هي الحال عند المنظر الاجتماعي البولندي لودفيج جمبلوفيتش (عاش من ١٨٣٨ حتى ١٩٠٩)، والنمساوي جوستاف راتسينهوفر (عاش من ١٨٤٢ حتى ١٩٠٤)، اللذان وسعا من نطاق نظرياتهما حول أصول الصراع بين الجماعات الاجتماعية لتشتمل على الصراع العسكري بين الدول. وقد أرجع جمبلوفيتش العنف إلى الكراهية المفترضة التي لا يمكن غض الطرف

عدم وجود رابطة دم مشترك فيما بينها. وقد افترض بناءا على ذلك أن الحروب بين الدول تعبر عن الرغبة الملحة فى الغزو الذى ينبع من الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية على حساب الجماعات الأخرى. أما راتسينهوفر (وقد كان ضابطا برتبة فريق ورئيسا للمحكمة العسكرية العليا بالنمسا)، فقد طور تنميطه **للمصالح** التى ادعى بأنها متأصلة فى **الطبيعة الانسانية** وحاكمة للحياة الاجتماعية، والتى تتلخص فى الرغبة فى التناسل وتأكيد الذات الفيزيقية والذات الفردية (تأكيد الذات)، والجماعية (رفاهية الجماعة) والرغبة فى التسامى (الدين). ومن شأن هذه المصالح أن تولد الصراع بين الجماعات (بسبب التوجه الإنسانى الداخلى للانصياع إلى الدوافع الأولية وإلى الكراهية)، والتى تشكل فى ذات الوقت أساس النظام الاجتماعى، حيث أن الصراع من أجل البقاء سرعان ما يتخذ شكلاً منظماً تنخرط فيه الجماعة، ثم يفضى فى النهاية إلى ظهور الدول القومية المتنافسة.

وهناك أخيراً عدد كبير من الدراسات التى تناولت جوانب مختلفة فى ذلك دراسة صاموبل ستوفر وآخرون المعنونة : الجندى الأمريكى (المنشور عام ١٩٤٩)[٨٠]، وصامويل فاينر: الفارس (المنشور عام ١٩٦٢)[٨١]، وموريس جانوفيتز: الجندى المحترف (عام ١٩٦٠)[٨٢]. وقد تناولت العديد من هذه الدراسات ظواهر اجتماعية ذات طبيعة نظرية وموضوعية أكثر عمومية وأهمية (مثل خبرة **الحرمان النسبى** التى درسها ستوفر وزملاؤه). وما من شك فى أن مؤلف جانوفيتز: علم الاجتماع والمؤسسة العسكرية، الطبعة الثالثة، (عام ١٩٧٤)[٨٣] يمثل أفضل عرض لأدبيات علم الاجتماع العسكرى، وربما ما زال يعد أفضل مقدمة لهذا الميدان من ميادين علم الاجتماع. كما يمكن للقارئ أن يجد عرضاً جيدا وحديثا لهذا الميدان فى كتاب مارتن شو وكولين كرايتون (محرران) بعنوان: سوسيولوجيا الحرب والسلام (الصادر عام ١٩٨٨)،[٨٤] انظر أيضا: **الإمبريالية**.

دراسات المجتمع المحلى
Community Studies

أدى غموض مصطلح **المجتمع**

المحلى إلى أنه بات من المستحيل التوصل إلى تعريف سوسيولوجى شامل متماسك يمكن أن يسهم فى توجيه الدراسة الإمبيريقية للمجتمعات المحلية وتعيين حدودها والقيود التى تخضع لها. ولكنا نجد - من الناحية العملية - أن معظم دراسات المجتمع المحلى التى أعلنت عن نفسها انصب اهتمامها على دراسة أنماط التفاعل الاجتماعى فى مناطق محدودة نسبيا جغرافيا، مثل القرى، والأحياء الحضرية. واهتمت تلك الدراسات بأثر التغيرات الراجعة إلى عوامل خارجية. ويستخدم بعض علماء الاجتماع دراسات المجتمع المحلى كوسيلة لدراسة العمليات والأبنية الاجتماعية الكبرى على مستوى محدود يمكن التحكم فيه، مثل موضوعات الطبقة أو أبنية القوة. واهتم علماء آخرون بدراسة تأثير التقارب المكانى للأفراد فى مكان محدد على أنماط التفاعل الاجتماعى. وقد اعتمدت تلك الدراسات على طائفة عريضة من أدوات البحث، كان على رأسها أداة الملاحظة المشاركة، واستخدام الإخباريين الأساسيين، وأساليب الأنثروبولوجيا الاجتماعية. وما زال مؤلف كولين بيل وهوارد نيوباى المعنون : دراسات المجتمع المحلى، الصادر عام ١٩٧٢[٨٥] يمثل أفضل عرض للتراث الخصب المتنوع حول هذا الموضوع.

من هنا لا نستغرب قوة الروابط التى نشأت بين دراسات المجتمع المحلى من ناحية، ودراسات علم الاجتماع الريفى والحضرى من ناحية أخرى. فنجد - على سبيل المثال - مفاهيم المجتمع المحلى متضمنة فى مفهوم **المتصل الشعبى الحضرى** عند روبرت ريدفيلد، وفى بحوث **الإيكولوجيا الحضرية** التى أجرتها مدرسة شيكاغو، كما نجد - فى المقابل - أن كثيرا من دراسات المجتمع المحلى الكلاسيكية قد استرشدت بمثل هذه المفاهيم النظرية. ومع ذلك فقد ثارت كثير من الشكوك حول ادعاء دراسات المجتمع المحلى أنها كانت بمثابة دراسات حالة العمليات الاجتماعية الكبرى. وقد دفعت تلك المشكلات أحد النقاد أن يصف دراسات المجتمع المحلى - ظلما - بأنها البديل السوسيولوجى المتواضع للروايات.

وقد بذلت محاولات عديدة لإعادة التفكير فى محتوى وأهداف دراسات المجتمع المحلى من خلال التخلى عن النغمة المعيارية التى كثيرا ما حمل بها مفهوم المجتمع المحلى (على الرغم من أن الفيلسوف ريموند بلانت قد ذهب أيضا إلى المفهوم كان محلا للخلاف بصورة أساسية، ومن ثم

الوصفى والبعد التقويمى). وتقترح مارجريت ستاسي في مقالتها: "خرافة دراسات المجتمع المحلى"، (المنشورة فى المجلة البريطانية لعلم الاجتماع، المجلد ٢٠، عام ١٩٦٩)[٨٦] التخلى عن المفهوم كلية، وإعادة صياغة الميدان المهتم تقليديا بدراسات المجتمع المحلى بحيث يضطلع بدراسة تلك المجموعات من المؤسسات الاجتماعية المحلية ذات الروابط المتبادلة، أو الأنساق الاجتماعية المحلية. هذه الأنساق الاجتماعية لا يمكن – مع ذلك – فهمها بمعزل عن الأبنية والعمليات الاجتماعية ذات التأثير الفعال الواسع النطاق.

وقد ظهرت مقالة ستاسى فى الوقت الذى كان **علم الاجتماع الحضرى** – بصفة خاصة – يبتعد فيه بقوة عما يبدو أنه علم اجتماع الوحدات الصغرى لدراسات المجتمع المحلى، مركزا اهتمامه على فهم كيف أسهمت العمليات الاجتماعية الكبرى في تشكيل أنواع الأماكن التى كانت هدفا للعديد من تلك الدراسات. ولهذا السبب بقى تأثيرها محدودا. غير أن الحياة عادت تدب مرة أخرى فى الاهتمام بالدراسات المحلية (كما يطلق عليها اليوم) على يد علماء الاجتماع الحضرى. ويمكن معقدة، ولكنها ترجع فى الغالب إلى أثر البحوث الجغرافية، التى أبرزت أهمية عنصر الموقع فى تنوع الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإفادة من ذلك فى تفسير تغير أنماط المواقع الصناعية. إلى جانب هذا يشهد علم الاجتماع اليوم اهتماما عاما بالجوانب المكانية للتنظيم الاجتماعى، يمكن أن نلمسه بصورة ملحوظة فى نظرية أنتونى جيدنز عن **الصياغة البنائية**، التى تتبنى مفهوم "الموقع"، وتعرفه بأنه المواضع المادية المرتبطة بالتفاعلات النموذجية التى تجعل من الكيانات الجمعية أنساقا اجتماعية. من بين هذه المواقع، تلك التى تتضمن – فى أشكال تتباين فى مدى تعقدها – أنماط النسق الاجتماعى المحلى الذى أشارت إليه ستاسى فى مقالاتها المشار إليها. انظر أيضا: **قوة المجتمع المحلى**.

دراسات ميزانية الوقت
Time - budget Studies

الدراسات المسحية وغير المسحية التى تطلب من المبحوثين تدوين يوميات لاستخدام الوقت، يحددون فيها تفصيلا أنواع الأنشطة التى أدوها فى كل ساعة

من ساعات اليوم على مدى فترة زمنية محددة، قد تمتد إلى أسبوع أو شهر(*). للوقوف على عرض للطريقة وعلى نماذج لتطبيقها راجع يوناتان جرشني وجراهام توماس: تغيير المواعيد، الصادر عام ١٩٨٤.(٨٧)

دراسات هوثورن
Hawthorne Studies

التجارب التي حركت إلتون **مايو** وآخرين لتطوير **حركة العلاقات الانسانية**. فمنذ العام ١٩٢٤ بدأت شركة ويسترن إليكترك في شيكاغو، متأثرة بنظريات **الإدارة العلمية**، في قياس تأثير ظروف العمل المختلفة (مثل مستويات الضوء ونظم دفع الأجور وعدد ساعات العمل) على المنتج النهائي. واستخلص الباحثان فرتز روثلسبرجر ووليام ديكسون، أن التباين في الانتاج لا يرجع إلى الظروف الفيزيقية المتغيرة أو الحوافز المادية، وإنما يرجع إلى عملية إجراء التجارب في حد ذاتها. فقد أدت المعاملة الخاصة التي حصل عليها من شارك في التجارب إلي اقناع العمال أن **الإدارة** توليهم اهتماما خاصا. وأدى ذلك إلى ارتفاع الروح المعنوية، كما أدى إلى زيادة **الانتاجية**. ويستخدم مصطلح "تأثير هوثورن" الآن استخداما واسعا ليشير إلى مؤثرات تعديل السلوك لمن يخضع للبحث الاجتماعي، بصرف النظر عن سياق البحث. ويمكن القول بشكل أكثر عمومية أن الباحثين قد توصلوا إلى أن نظام الإشراف يؤثر تأثيراً كبيراً على إنتاجية العامل.

ولقد أوضحت بحوث لاحقة اسخدمت اداة الملاحظة المستترة لممارسات العمل، أوضحت كيف أن إيقاع العمل وتنظيمه يتم تضبيطهما من خلال **معايير** اجتماعية غير رسمية والتنظيم غير الرسمي الذى ينشأ بين العمال. ولقد أدت هذه الدراسات بمايو إلى القول بأن العمال لا يتأثرون بالعوامل الاقتصادية فى الأساس، وإنما بأساليب الإدارة وتنظيم العمل غير الرسمي.

(*) استخدم منهج دراسة استخدام الوقت، وجداول النشاط للوحدة المعيشية فى مصر لأول مرة في البحث الدولي الذى أشرفت علياء شكرى على الجزء المصرى منه، والذى نفذ تحت إشراف منظمة العمل الدولية بجنيف، ومثل الجانب المصرى مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة. ونشر تقرير الدراسة فى علياء شكرى وآخرون، المرأة فى الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨. وقد وظفت تلك الأداة للوصول إلى تحديد دقيق للإسهام الحقيقي للمرأة فى أداء الأعمال المختلفة في الريف والحضر. وقد تبنت هذا المنهج، واستخدمت نفس الأداة بحوث أخرى عديدة بعد ذلك. (المحرر)

حساسية الإدارة "للعلاقات الإنسانية" فى عملية الانتاج والتحكم فى هذه العلاقات. ولقد أشار النقاد إلى بعض أوجه القصور المنهجية فى تجارب هوثورن وشككوا فى النتيجة الأساسية المستخلصة منها – وهى أن العوامل الاقتصادية أقل أهمية فى تحديد الإنتاجية من درجة الرضا النفسى الذى يحققه العمل لصاحبه. وتوجد أفضل المناقشات لدراسات هوثورن فى كتاب جون مادج: أصول علم الاجتماع العلمي، الصادر عام ١٩٦٣.[٨٨] انظر أيضا: **تأثيرات الباحث القائم بالتجربة.**

الدراسة الاجتماعية للاستهلاك

Sociology of Consumption

أحد فروع علم الاجتماع الذى ما يزال غير محدد النطاق، وعلى درجة عالية من التنوع، وإن كان قد شهد خلال ثمانينيات القرن العشرين تطورا كبيرا متلاحقا. ومحور الاهتمام الأساسى فى الدراسة الاجتماعية للاستهلاك هو الثقافة المادية (خاصة الثقافة الجماهيرية) فى المجتمعات **الرأسمالية** المتقدمة. وتقدم لنا المقالات التى جمعها بير أوتنس فى كتابه: الدراسة الاجتماعية للاستهلاك، للتنوع فى هذا الفرع.

يذهب المشتغلون بالدراسة الاجتماعية للاستهلاك إلى أن هذا الفرع من المعرفة يطرح مجالا بديلا للبحث يمكن أن يحل محل كثير من البحوث المعروفة فى تراث **علم الاجتماع الحضرى**، كما أنه يمدنا بمدخل جديد لدراسة وتحليل **اللامساواة** الاجتماعية، والانتماءات السياسية، كما يمثل (أحيانا) أساسا لثورة شاملة فى الفكر الاجتماعى. وكانت شكواهم العامة فى هذا الصدد أن علم الاجتماع سيطرت عليه اهتمامات علماء النظرية الكلاسيكية الموروثة من القرن التاسع عشر والمتمثلة فى موضوعات **الاغتراب، والبيروقراطية، والطبقة** الاجتماعية، **وتقسيم العمل**، وبعض الملامح والعناصر الأخرى للرأسمالية الصناعية المبكرة، وجميعها تركز اهتمامها على **الانتاج** كمصدر للمعنى الاجتماعى، وكأساس **للنظام الاجتماعى**، أو **الصراع**. وفى المقابل يرى أنصار الدراسة الاجتماعية للاستهلاك، أنه عندما نأخذ بصورة جدية ظاهرة الاستهلاك الجماهيرى التى عرفتها الرأسمالية المتأخرة، فسوف نتبين (وننقل فيما يلى من النقد

الذى وجهة مورهاوس) أنه لن يصبح بوسع الباحثين العمل باستخدام مقولة الاغتراب القائمة على العمل المدفوع الأجر السائد فى كافة مناحى الحياة المعاصرة، كما لن يمكنهم تمييز المصنع، أو المكتب، أو المحل، أو المنجم، باعتبار كل منها المحل الأساسي الحاسم فى الخبرة الإنسانية، وفهم الذات، بالرغم من أن ذلك هو ما يحدث دائما فى كثير من عمليات التنظير السوسيولوجى وفى أغلب الفكر النظرى الماركسى (انظر مقال مورهاوس، السيارات الأمريكية وأحلام العمال، المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٨٣)[٩٠]. وباختصار يمكن القول أن علماء الاجتماع قد قدموا دراسات أكثر مما ينبغى عن معنى العمل فى شركة فورد، ودراسات أقل مما ينبغى عن معنى ملكية أو قيادة أو اقتناء سيارة فورد بمواصفات خاصة.

وقد شجعت محاولة الوعى الذاتى هذه تحدى بعض الافتراضات الأساسية فى علم الاجتماع، شجعت على إجراء دراسات عن موضوعات متنوعة كتلك التى تناولت : وقت الفراغ، والموضة، والتسويق المتميز، والسياحة، والصناعات التقليدية. ويلاحظ أن كثيرا من هذه الدراسات جاءت أقل أصالة مما كانت تدعى، لأنها كانت بمثابة صدى واستجابة لمقولات مثل **تقديس السلع، والمادية، والتفاوت البنائى**، واللامساواة، **والميل إلى الشأن الخاص**، والفردية، وجميعها مما كان مألوفا لعلماء النظرية الكلاسيكيين أنفسهم. ويميل تفسير الدلالة الرمزية للمنتجات الثقافية (مثل السيارات) إلى الاعتماد بقوة على كتابات الاتجاه **البنيوى، ومابعد البنيوية**، مثل رولان بارت وكلود ليفى شتراوس، وجان بودريار.

وتتمثل النواة الأساسية التى توحد ذلك التراث المتنوع فى الاقتناع العام بأن الاستهلاك يسهم فى تشكيل العلاقات الاجتماعية والمعانى الاجتماعية على نحو لا يقل أصالة عن الانتاج. أو كما عبر عن ذلك دانبيل ميللر عندما قال: إن الدراسة الاجتماعية للاستهلاك "تحول الموضوع من كونه رمزا للتغريب، وقيمة سعرية إلى منتج مشحون ببعض الدلالات الخاصة التى تلازمه" (انظر: ميللر، الثقافة المادية والاستهلاك الجماهيرى، الصادر عام ١٩٨٧).[٩١]

وقد اتجهت المناقشات فى بريطانيا - وبصورة أقل فى بعض البلاد الأوربية الأخرى - إلى التركيز على زعم معين مؤداه أن هناك هوة

المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بين أغلبية الناس الذين يحصلون على احتياجاتهم الاستهلاكية بشرائها من السوق، وبين الأقلية التى ظلت معتمدة (ولكنها قاصرة بشكل متزايد) على إعانة الدولة. ويعتقد أن هذه الهوة قد تكون بنفس درجة أهمية (وربما أكثر أهمية) من التقسيمات السابقة مثل الطبقة الاجتماعية، ويقال كذلك أنها تؤثر على الاتجاهات السياسية، وفرص الحياة المادية، والهويات الثقافية بنفس الطريقة. وقد رد النقاد على ذلك بالتأكيد على أن وضع الفرد فى دنيا الاستهلاك مازال يتأثر تأثرا حاسما بوضعه فى **سوق العمل**، ومن ثم يمكن اختزاله إلى التقسيمات التقليدية المرتبطة بالانتاج. وقد أثار هذا بدوره إدعاء مضادا بأن تدخل الدولة فى توفير بعض السلع والخدمات كالإسكان، والتعليم، والصحة، والنقل يطرح بعدا من أبعاد اللامساواة، لا يتأثر بصورة مباشرة بعلاقات الانتاج. ومع ذلك يمكن القول أنه حتى لو كان الأمر كذلك، فإن الاعتماد على مساعدات الدولة يمثل – فى حد ذاته – مظهرا من مظاهر ضعف سوق العمل. كما ذهب النقاد أيضا إلى أن عالم الاستهلاك، بعد فصله عن علاقات اللامساواة الاجتماعية. وتبدو الحجة المضادة أقوى ما تكون فى مجال الإسكان، حيث أن نمو العمل الحر، والارتفاع على المدى الطويل فى قيمة الملكية قد شجع على إدراك القيمة الحقيقية لرأس المال، وخاصة من خلال بيع المساكن الموروثة من الجيل السابق. ومع ذلك فإن هذا الزعم لا يمكن تعميمه على سائر مجالات الاستهلاك الأخرى. انظر أيضا: **البرجزة، الاقتصاد غير الرسمى، طبقة الأعيان – الطبقة المترفة، ثقافة شعبية (جماهيرية).**

الدراسة الاجتماعية للإسكان، سوسيولوجيا الإسكان Sociological Studies of Housing

لا يوجد تعريف واحد محدد لسوسيولوجيا الإسكان، ولايمكن أن يوجد. فطبيعة الإسكان كواقع مادى فيزيقى، وتوزيعه المكانى، وشروط شغله (الفيزيقية والقانونية والمالية) تتأثر **بالأبنية** والعمليات الاجتماعية. كما أن هذه الملامح للإسكان لها آثار اجتماعية. ومن ثم فإن الإسكان يمكن أن ينظر إليه على أنه مفهوم اجتماعى، وعلى أنه عامل اجتماعى فى ذات الوقت. وتنظر نسبة كبيرة من البحوث

السوسيولوجية فى الإسكان إليه فى ضوء واحد أو أكثر من هذه السياقات. ويمكن على الأقل أن نحدد خمسة مجالات للدراسة: أولا: تأثير **الثقافة** والأقسام الاجتماعية (مثل الطبقة والنوع ...الخ) على تصميم المساكن. ثانيا: كيف يتأثر توزيع الجماعات الاجتماعية على الأماكن السكنية بالأبنية والعمليات الاجتماعية، كما فى دراسات **الإيكولوجيا الحضرية** على سبيل المثال. ثالثا: كيف تؤثر الطبيعة الفيزيقية للإسكان والعلاقات المكانية بين الوحدات السكنية على أنماط التفاعل على المستوى الميكرو (المحدود)، أى بين الأسر المختلفة، وداخل الأسرة الواحدة. رابعا: محددات الحصول على سكن فى المجتمعات المختلفة (الاشتراكية والرأسمالية والمتخلفة)، وكيف تختلف هذه الأنماط زمنيا وعبر القوميات المختلفة، وما دلالة صور توفير الإسكان بالنسبة للعمليات الاجتماعية الأوسع (على سبيل المثال دور المساكن العشوائية فى ظهور **الاقتصاديات غير الرسمية**، والعمليات السياسية والحركات الاجتماعية فى مدن **العالم الثالث**). وأخيرا دور الإسكان فى ظهور الانقسامات الاجتماعية أو صور التضامن الاجتماعى أو المحافظة عليها، بما فى ذلك (على سبيل المثال) الدراسات حول العلاقة بين الإسكان والطبقة، أو الرابطة المحلية، أو المكانة، أو النوع، أو العرق أو صور الاستهلاك. انظر: **قطاعات الاستهلاك؛ مستوى الإسكان**.

الدراسة الاجتماعية للأعراق، سوسيولوجيا العنصر (العرق)

Sociology of Race

يرى علماء الاجتماع أن كتابة لفظة "عرق" بين علامتى تنصيص الآن تعد طريقة مفيدة للإشارة إلى أن تصنيف الأفراد والجماعات على هذا النحو لم يعد يستند إلى أى تمييز بيولوجى مقبول بين التكوين الجينى للأعراق المختلفة. فمن الواضح أن التقسيم العنصرى أو العرقى كثيرا ما يعتمد (ولكن ليس دائما) على الاختلافات الظاهرة، مثل الاختلافات فى ملامح الوجه، ولون الجلد، وغيرها. ولكن هذه الاختلافات لا ترتبط أو تقترن باختلافات مناظرة فى الجينات (أى المكونات الوراثية). كما أنه لا يوجد رأى علمى متفق عليه يقر بأن هناك اختلافات ثابتة فى **الذكاء** ونمط **الشخصية** وغيرها بين الجماعات السكانية التى تصنف على أساس تلك الاختلافات الشكلية. وتهتم

سوسيولوجيا العرق، أو الدراسة الاجتماعية للأعراق اهتماما واسعا بفحص الأسباب والنتائج المترتبة على التقسيم الاجتماعى للجماعات الاجتماعية طبقا لما يسمى بالأعراق بغض النظر عن إضفاء شرعية على هذا التقسيم بإرجاعه إلى العوامل المذكورة أعلاه، أم دونها (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لما يسمى معاداة السامية).

وعلى أية حال فإن أحد ملامح تعريف "العرق" باعتباره مكونا اجتماعيا يتمثل فى أنه هو الذى يحدد المدى الذى يمكن معه لقطاع معين من السكان أن يكون بالفعل جماعة إثنية (سلالية) متميزة، أى تقاسم خصائص معينة نتيجة الأصول التاريخية المشتركة، وأنماط التفاعل الاجتماعى الشديد التقارب، والشعور بالهوية المشتركة. وقد أدت التطورات التى طرأت خلال عقد الستينيات، مثل حركة القوة السوداء فى أمريكا الستينيات، ونمو الحركات السياسية الثقافية للأقليات العرقية (خاصة بين الشباب) إلى تنشيط البحث السوسيولوجى فى طبيعة وأشكال **الإثنية**. وتعد هذه المسألة، شأنها شأن بقية المسائل فى ميدان سوسيولوجيا العرق، مثيرة للجدل والخلاف الكبيرين. حيث يرى بعض علماء الاجتماع أن مثل هذه الدراسات، وخاصة عندما تتضمن البحث فيما يطلق عليه (من باب التمركز حول الذات العرقية) **الثقافات الفرعية** المنحرفة، قد تؤدى إلى ترسيخ وتأكيد الاتجاهات العنصرية و**التمييز** العنصرى لدى أغلبية السكان. ومن الأخطاء المرتبطة بذلك أيضا أن يتم دون تدقيق **وصم** أو إضفاء **صورة نمطية** على أقلية عرقية على اعتبار أنها أقلية إثنية (أى جماعة ذات نمط حياة وثقافة مشتركة) وهى ليست كذلك.

وعندما تتم دراسة الأقليات الإثنية بمعزل عن المجتمع الأوسع، يكون هناك ميل لرؤية الأبعاد المميزة لأسلوب معيشتها، باعتبارها امتداد بسيط لتراث التاريخ الماضى لتلك الأقليات، ومن ثم تفشل هذه الدراسات فى التعرف على الطرق التى تتشكل وتتغير بمقتضاها، والتى قد ترجع إلى موقعها الحالى فى مجتمعاتها القائمة على التقسيم العنصرى. وبصفة عامة فإن مثل هذه البحوث تبالغ فى تصوير مدى انعزالية تلك الأقليات فى بناءات اجتماعية مغلقة نسبيا على أساس عرقى، ومعزولة عن الغالبية فى المجتمع.

إن موقع الجماعات المحددة على أساس عرقي في نظام التدرج الاجتماعي للمجتمع الواسع، يعد من المسائل المثيرة للكثير من الجدل. ويعكس بروز هذه المسألة في جزء منه الظروف التاريخية التي نشأ في ظلها ذلك الفرع من علم الاجتماع، ومنها تراث الرق واستمرار هجرة الأقليات من الملونين إلى الولايات المتحدة، وتاريخ حقبة **الاستعمار** وهجرات الأقليات مؤخراً من دول العالم الثالث إلى أوربا. وهناك العديد من الاتجاهات المتباينة في هذا الخصوص (لمراجعة ذلك انظر مؤلف مايلز: العنصرية، الصادر عام ١٩٨٩)[٩٢].

والنظريات الوظيفية التي تطورت في معظمها في الولايات المتحدة منذ زمن الحرب العالمية الأولى على يد روبرت **بارك** وغيره، تفترض أن هناك تمثلاً تدريجياً للأقليات المصنفة على أساس عرقي داخل نظام **التدرج** الخاص بالأغلبية في المجتمع المضيف، وبالتالي استعادة **التوازن الاجتماعي** الذي اختل بوصول تلك الأقليات. فالتعصب والتمييز من الظواهر المؤقتة التي تحدث في تلك المرحلة الصعبة من إعادة التكيف. ويتم التأكيد من خلال وجهة النظر هذه على حاجة تلك الأقليات إلى التخلي عن قيمها وأساليب معيشتها الوافدة وقبولها لغيرها الذي يفترض أنه يميز المجتمع المضيف. ولكن هذه النظرية واجهت نقداً شديداً لكونها تفترض افتراضاً متحيزاً (انظر : **التمركز حول السلالة**) بأن التمثل هو (أو يجب أن يكون) حصيلة المواجهة بين المجتمع المضيف والأقليات المهاجرة، إذ أن ذلك التصور يتجاهل إمكانية استمرار الصراع، أو حدوث شكل من التعددية العرقية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهذه النظرية قد استخفت بالشواهد الإمبيريقية التي تدل على استمرار تواجد التعصب والتمييز العنصريين.

وهناك اتجاه آخر أكثر دقة وإحكاماً من ذلك، يتجلى بوضوح في أعمال جون ركس J.Rex، الذي يبني على مقدمات استمدها من فيبر. فما يطلق عليه جون ركس "مواقف العلاقات العرقية" يتضمن نمطاً خاصاً من **الصراع** داخل الجماعات، وينتهي إلى أن الجماعات المصنفة على أساس عرقي تصبح ذات موضع مميز في النظام العام للتدرج الاجتماعي. ففي دراسة إمبيريقية في المملكة المتحدة، استخدم جون ركس مفهوماً فيبرياً عن "الطبقة" في تحليل الاختلافات في **فرص الحياة** بين البيض والسود،

وانتهى إلى أن "العرق" والتمييز العرقى يترتب عليه أن يصبح السود فى قاع المجتمع، وخارج البناء الطبقى للبيض. وإلى أن يخلق هذا الوضع أشكالا محددة من الوعى والفعل السياسى تظل عملية وضع السود ضمن الطبقة الدنيا قائمة ومستمرة.

وقد قدمت النظريات الماركسية المبكرة (انظر على وجه الخصوص مؤلف كوكس: الطبقة، والطبقة المغلقة والعرق، الصادر عام ١٩٤٨)[٩٣]ربطاً أكثر بساطة بين الطبقة والعرق، حيث رأت أن العرقية والعنصرية تمثل إيديولوجيا الطبقة الحاكمة التى نمت فى ظل الرأسمالية من أجل تقسيم – وبالتالى السيطرة على – كل من العمال السود والبيض الذين يشتركون فى هوية طبقية أساسية. وقد وجهت انتقادات شديدة إلى هذه النظرية على أساس أنها غير دقيقة تاريخيا، وغير صالحة وظيفيا، فى شرحها لأصول العنصرية أو العرقية على أساس ما تؤديه من وظائف فى ظل الرأسمالية. وبناء على ذلك فقد ظهرت عدة اتجاهات تعرف بالماركسية الجديدة وما بعد الماركسية. وتسعى هذه الاتجاهات (التى غالباً ما يحتدم التناقض بينها) إلى تقديم تفسير أقل حتمية للعلاقات بين العرق والطبقة والرأسمالية. وعلى سبيل المثال نجد روبرت مايلز (فى مؤلفه: العنصرية والعمل المهاجر، الصادر عام ١٩٨٢)[٩٤] يحلل تكوين ما يسمى بالشرائح الطبقية العنصرية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

وهناك نطاق واسع من البحث السوسيولوجى المتأصل إمبيريقيا والمنفصل عن هذا الجدل النظرى (على الرغم من أنه ينبثق عنه ويساهم فيه) والذى أجرى أفضله على أيدى علماء الاجتماع الأمريكيين. وتشتمل هذه البحوث على دراسة نظم المعتقدات العرقية وطبيعة وحدود التمييز العنصرى، وسياسات العرقية، وتأثير سياسات الدولة على الأقليات المحددة على أسس عنصرية، وتوزيع وتركز وعزل الأقليات السكانية خاصة فى ميدان الإسكان **وأسواق العمل**. ومن أمثلة هذه البحوث نذكر دراسة لى ربنوتر الممتازة (رغم إثارتها لمزيد من الجدل) عن الأسر السوداء فى إطار مشروع فيدرالى للإسكان (خلف أسوار الجيتو، الصادر عام ١٩٧٠)[٩٥]. وكذلك دراسة هوارد شومان وآخرين عن مسح الاتجاهات العنصرية فى أمريكا، الصادر عام ١٩٨٥[٩٦]، والسود والمدن البيضاء، الصادر عام ١٩٧٣[٩٧]، وكذلك دراسة إدا كاتزنيلسون لمقارنة ردود الأفعال

السياسية تجاه هجرة السود إلى المدن الشمالية فى الولايات المتحدة وإلى المملكة المتحدة.

الدراسة الاجتماعية للبغاء
Sociological Studies of Prostitution

لعل تقديم خدمات الاتصال الجنسى فى مقابل أجر مالى قد اتخذ شكلا مؤسسيا فى صورة البغاء فى كل مجتمع عرف العملة. وكان يتمثل على الدوام تقريبا فى صورة بغاء النساء مع الرجال، وإن كان البغاء بين الذكور أيضا، خاصة للعملاء الرجال، ليس بالأمر النادر هو الآخر.

وقد اقترح كينجزلى دافيز نظرية وظيفية ترى أن البغاء يمثل صمام أمان، إذ يساعد فى الحفاظ على احترام الزواج. ومن المؤكد أن البغاء قد ازدهر خلال العصر الفيكتورى الذى كان يسوده جو من الأخلاق الجنسية الصارمة. ولكن المتخصصين فى الدراسات النسوية قد أوضحوا أن البغاء لا يمثل صمام الأمان هذا للنساء، بل هو يتحكم فيهن بوصم النساء غير المحتشمات بأنهن بغايا. كما أن البغاء فى العصر الفيكتورى قد ارتبط بازدواج المعايير الأخلاقية، التى كانت أكثر تسامحا مع الرجال منها مع النساء. وتوضح دراسات علم الاجتماع للبغايا أن دوافعهن تكون اقتصادية فى الأساس، ويبدو من الأرجح أن عدد البغايا يتزايد عندما تقل فرص النساء فى الحصول على عمل. ويمكن القول أن الهجرات الدولية للبغايا تتجه فى كل الأحوال تقريبا من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية. وهناك دراسات قليلة أجريت على عملاء البغايا، وإن كانت إحدى الدراسات النرويجية قد اكتشفت أن غالبية المترددين على البغايا هم من الناس العاديين، وإن كان هناك بعض الرجال غير المتزوجين الذين يعانون من صعوبات مع النساء ويترددون كثيرا على البغايا.

والبغاء فى بريطانيا مسموح به قانونا، ولكن المحظور تحرش البغايا بالرجال علنا، وتحرش الرجال بالبغى، وإدارة بيوت الدعارة، وجلب النساء لأغراض الزنا، ومعيشة الرجل على الدخل غير المشروع (اللاأخلاقى) للبغى. وأكثر صور عمل البغايا شيوعا فى انجلترا التجول فى الشوارع، أو كبغى تليفون (تطلب بالتليفون) تعلن عن رقم تليفونها، أو من خلال ممارسة بعض الأعمال المشروعة كمضيفة فى ناد (ليلى)، أو كمرافقة، أو كأخصائية تدليك. وتتولى الدولة فى بعض الأحيان تنظيم ممارسة البغاء، حيث يطلب من

البغايا أن يسجلن أنفسهن (وكثيرا ما يطلب منهن إجراء اختبارات طبية دورية)، أو تقصر ممارسة البغاء على بعض المناطق أو الأحياء المحددة، أو داخل بعض المواخير المسجلة. انظر حول الموضوع كتاب أليجرا تايلور، البغاء، الصادر عام ١٩٩١.[٩٨]

الدراسة الاجتماعية للتدريب، علم اجتماع التدريب

Sociology of Training

يعني التدريب الإعداد لتولى **دور** معين أو أداء عمل معين عن طريق التوجيه المباشر. ويقابل علماء الاجتماع الأكاديميون عادة بين التدريب والتعليم. وإن كان يتعين التمييز سوسيولوجيا بين التدريب **والتعليم المدرسى** من ناحية المفاهيم، ويترك علماء الاجتماع لأصحاب التخصصات الأخرى تناول المزايا التربوية لكل منهما. ويتم التدريب كنوع من الإعداد للالتحاق بالعمل، كما قد يتم أثناء العمل، أو يتم للتدريب على ممارسة الأعمال المنزلية. ومع أن العمل فى المؤسسات الصناعية الضخمة يتم بشكل رسمى منظم داخل ورش تدريبية خاصة، كما بات يتواجد بشكل متزايد داخل المدارس نفسها، إلا أن كل ذلك يعد – مع هذا – تدريبا فى الأساس وذلك طالما كان كم **المنهج المدرسى** ونوعيته يتشكل ويتحدد وفقا للمعايير التجارية ومعايير سوق العمل، وليس وفقا للاعتبارات التربوية العامة التى تحكم إدارة المعرفة داخل المدارس. إن العلاقة بين التعليم المدرسى والتدريب علاقة متغيرة بشكل هائل داخل المجتمعات الصناعية وفيما بينها، وهى موضوع لعديد من البحوث المقارنة المهمة، حيث ينظر إليها – على سبيل المثال – كعنصر مهم من عناصر **النمو الاقتصادى** والاستخدام الفعال **لرأس المال البشرى**. كما يحظى التدريب بأهمية فائقة بين موضوعات اهتمام علم الاجتماع بصفة عامة. ومن جوانب التدريب التى يهتم بدراستها علم الاجتماع: الجدل المتعلق بموضوع **المهارة**، و**عملية العمل**، و**سوق العمل**، والعلاقة بين **الخبرة الذاتية للعمل** و**الوعى الطبقى** (أو غياب الوعى الطبقى)، و**النقابات**، والحركة النقابية (وكلها من الموضوعات التى تضمها هذه الموسوعة). ويعرض مؤلف داقيد لى وزملاؤه والمعنون: التخطيط للشباب، والمنشور عام ١٩٩٠[٩٩]، للمناقشات النظرية المتصلة

بالتدريب، فضلا عن دراسة حالة بارعة. انظر كذلك : **علم الاجتماع التربوى، النزعة المهنية.**

الدراسة الاجتماعية للجسد

Sociology of Body

نشأ هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع تحت تأثير كتابات ميشيل **فوكو**، الذى أكد أن علم الاجتماع قد أهمل الجسد. ويقوم أصحاب هذا التخصص الحديث نسبيا بدراسة البشر وتحليلهم بوصفهم أشخاصا متجسدين فى أجسام، وليسوا مجرد فاعلين ذوى قيم واتجاهات. وهم يسعون وراء الكشف عن المعانى الثقافية المتباينة المرتبطة بالأجساد والأساليب التى يتم من خلالها ضبطها وتنظيمها وإعادة انتاجها، مركزين بصفة خاصة على اعتلال الصحة، والأمراض، والسلوك الجنسى. ويعد كتاب برايان تيرنر: الجسد والمجتمع، المنشور عام ١٩٨٤[١٠٠] أفضل مقدمة فى هذا الموضوع. ولقد تطورت الدراسة الاجتماعية للجسد لتصبح مجالا واسعا من مجالات البحث السوسيولوجى المعاصر. وأصبحت تشتمل على موضوعات متعددة مثل العلاج الجنسى، والرقص الحديث، ورياضة كمال الأجسام، والتعامل مع الأطفال، واستخدام الطعام، وصورة السحاقيات واللواطيين. وترتبط هذه الأطروحات الخاصة عادة بالقضايا المحورية للنظرية الاجتماعية كتلك المتعلقة بالضبط والنظام والإيديولوجيا. وقد قدم المتخصصون فى الدارسة الاجتماعية للجسد إسهامات فى مجالات دراسة المرض وعلم الاجتماع الطبى أيضا. ويمكن إلقاء الضوء على مجال هذا الفرع التخصصى الذى تتزايد شعبيته من خلال تعدد الموضوعات التى عالجها كل من سو سكوت ودافيد مورجان فى كتابهما الذى حرراه عام ١٩٩٣ بعنوان: شئون جسدية[١٠١]. انظر أيضا: **الدراسة الاجتماعية للطعام، النوع، قضية العلاقة بين الوراثة والبيئة.**

الدراسة الاجتماعية للجنس

Sociological Studies of Sex

لم تكن دراسة الجنس تمثل اهتماما رئيسيا فى علم الاجتماع حتى وقت قريب. فلم يبدو أن أحدا من الأعلام الكبار فى علم الاجتماع قد أولى أى اهتمام لهذا الموضوع باعتباره ميدانا للتحليل أو التنظير. هذا فى الوقت الذى وجدنا فيه عددا من العلوم الأخرى – غير علم الاجتماع – تجعل من هذا الموضوع بؤرة

اهتمامها. ومن أصحاب تلك العلوم استعار علماء الاجتماع بعض المواد العلمية ذات الصلة بالموضوع.

وهناك ثلاثة أصول تبدو ذات أهمية خاصة في هذا السياق. أولها تراث علم البيولوجيا الطبية، والذى بلغ ذروته في الجهود المعملية في معامل الجنس عند جونسون وماستر. أما الأصل الثاني فيتمثل في التحليل النفسي، حيث اشتملت بعض كتاباته على بعد سوسيولوجي، خاصة عند دراسة الروابط بين الدوافع الجنسية والكبت والنظام الاجتماعي. وهكذا نجد أعمال كل من فيلهلم رايش وهربرت ماركوز ونورمان براون - الذين يوصفون بشكل غير دقيق على أنهم الفرويديون اليساريون - تعتبر موضوع الجنس أساسياً في قيام النظام الاجتماعي. أما الأصل أو المصدر الثالث فهو من المسح الاجتماعي المرتبط باسم كينزى*. فهنا تم إجراء عدد من المسوح الواسعة النطاق لجمع معلومات عن السلوك الجنسي للناس، أو من يفعل ماذا، مع من، وأين، ومتى. وقد كان هذا المصدر ذا أهمية خاصة لعلم الاجتماع، حيث أمكن من خلال استخدام تقنيات المسح الاجتماعي تقدير حجم انتشار ومدى تواتر السلوكيات الجنسية بأنواعها المختلفة. كما تم فحص ارتباطاتها بالطبقة، والإقليم، والعمر، والنوع. وتطرقت تلك البحوث إلى دراسة أنماط التحول في السلوك الجنسي خلال الجزء الأخير من القرن العشرين. وقد تمت مناقشة وتحليل هذه الأصول الثلاثة لدراسة الحياة الجنسية والسلوك الجنسي بطريقة ذكية في كتاب بول روبنسون: تحديث الجنس، الصادر عام ١٩٧٦[١٠٢]، وكتاب جانيس إرفين: اضطرابات الرغبة، الصادر عام ١٩٩٠[١٠٣].

وظل علم الاجتماع يعتمد في أغلب الحالات على هذه الأصول غير السوسيولوجية حتى الستينيات، حيث

(*) تعتمد تقارير كينزى على مقابلات مكثفة مع عينة تزيد عن ١٢٠٠٠ مبحوث، وهي تلخص أنماط السلوك الجنسي لكل من الذكور والإناث في الولايات المتحدة، مع ربطها ببعض العوامل مثل: العمر، والتعليم، والمهنة، والدين، والحالة الزواجية. وقد أعدت بيانات إحصائية عن مختلف أنماط السلوك غير المألوف تتميز بقدر عال من الدقة والإحكام. انظر عرضا مفصلا لتقارير كينزى في تيودور كابلو، البحث الاجتماعي. الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٢٧٢- ٢٨٧. (المحرر)

وموقف خاص به من هذا الموضوع. ويمكن أن يجد القارئ إسهاما رئيسيا في هذا الإطار خلال كتابات جون جاجنون ووليام سيمون (السلوك الجنسي، الصادر عام ١٩٧٣)(١٠٤)، وفي الدراسات المشابهة التي ساهمت في ظهور منظور جديد في تحليل الجنس، وهو المنظور الذي يوصف بأنه ذو نظرة تفسيرية بنائية للجنس. فقد كان كل من جاجنون وسيمون يعمل في مؤسسة كينزى من منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، ولكنهما أصبحا من خلال مشاركتهما في المسوح (وخاصة تلك التي أجريت على المتهمين بالإيذاء الجنسي، والممارسة الجنسية المثلية) أكثر إدراكاً ورفضاً للآراء البيولوجية والسلوكية، وتلك غير القائمة على أساس نظري في دراسة الجنس، وهي التوجهات التي كانت سائدة آنذاك في الدراسة العلمية للجنس. وفي محاولة لبناء عناصر لنظرية سوسيولوجية في تفسير السلوك الجنسي، ذهبا إلى أن علم البيولوجيا لم يعد أكثر أهمية في ميدان الجنس من أي فرع آخر، وأن فكرة الدوافع الجنسية القوية قد تكون مجرد أسطورة، وأن الجنس بالنسبة للبشر التباين الاجتماعية الثقافية. وقد نادى كل من جاجنون وسيمون بالابتعاد عن اللغة المتأثرة بالمفاهيم البيولوجية، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى لغة تنظر إلى مسألة الجنس كمسألة رمزية قابلة للوصف.

الدراسة الاجتماعية للزمن
Sociological Study of Time

يمثل الزمن أحد سمات التنظيم الأساسية للحياة الاجتماعية، ومن ثم أصبح يجسد أحد موضوعات الدراسة المتزايدة الأهمية لدى العلماء الاجتماعيين. (انظر على سبيل المثال: مؤلف زروبافل، الإيقاعات الخفية: دور الجداول والتقاويم في الحياة الاجتماعية، الصادر عام ١٩٨١، (١٠٥)وكذلك كتاب آدم، الزمن والنظرية الاجتماعية، الصادر عام ١٩٩٠(١٠٦)

ومن المفيد على مستوى النظرة العامة التمييز بين الزمن المادى (الذى يتمثل في دنيا البيولوجيا وفي البيئة، كمنازل القمر، والمد والجزر، وميلاد الأجسام ووفاتها) من ناحية، والزمن الاجتماعى من ناحية أخرى. والزمن الاجتماعى هذا هو الموضوع الذى يختص به العلماء الاجتماعيون، وهو

يشمل الاهتمام بطبيعة الأنشطة الإنسانية التى تنتظم حول إضفاء معنى على الزمن، وتكوين تلك الأنشطة، وآثارها. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا الاهتمام بتنظيم الأسابيع، والتقاويم، والعقود (العقد = عشر سنوات)، والاحتفال بالمناسبات المختلفة، ودراسة الدورات اليومية للأنشطة التى تشمل وضع جداول المواعيد، وجداول خطوط المواصلات المنتظمة، والتنظيم البيوجرافى (المتصل بسير الحياة) للزمن إلى مراحل الحياة المختلفة، وتغيير **المكانة**، و**السلك المهنى**.

وفى بعض الأحيان تميز النظرية الاجتماعية بين فكرة الصيرورة (أو المصير) Duree، أى التدفق الشخصى المستمر لتجارب الفرد وخبراته، والعصر La longue duree أى التاريخ العام - الذى يكاد يكون غير محدود زمنيا - لشعب من الشعوب، أو للناس جميعا، فى علاقتهم بالبيئة التى يعيشون فيها فى مدى زمنى ممتد. ويقود المفهوم الأول - أى فكرة الصيرورة - إلى اهتمام علم النفس الاجتماعى بالزمن، على نحو ما يتضح فى أعمال ويليام **جيمس**. أما المفهوم الثانى - أى فكرة العصر - فيشجع الاهتمام التاريخى بالأنساق الزمنية، كما يتجلى فى أعمال فرديناند **برودل**. فالعصر هو الفترة الزمنية الطويلة التى تشكل الخلفية العامة والحاسمة للإطار الكلى للحياة الاجتماعية، وغالبا ما ينتظم وفقا لنمط تنظيمى معين، كالدين مثلا (على نحو ما نقول : "العصر المسيحى") أو السياسة (كأن نقول : العصر الحديث، أو الرأسمالية). انظر كذلك : **التغير**، **التطورية (النزعة التطورية)**، **دورة الحياة**، **تاريخ الحياة**، **التقدم**، **التمييز بين التوجه تبعا للعمل والتوجه تبعا للوقت**.

الدراسة الاجتماعية للشيخوخة

Sociology of Ageing

تنطوى العملية الفسيولوجية المؤدية إلى التقدم فى العمر على أبعاد اجتماعية وثقافية هامة على حالة تعد فى العادة حتمية ولا يمكن تجنبها من الوجهة البيولوجية. ويعد العمر مقولة ثقافية يختلف معناها ودلالتها من عصر لعصر ومن ثقافة لأخرى. ولم يكن موضوع الدراسة الاجتماعية للشيخوخة يظهر فى الكتب الدراسية لعلم الاجتماع حتى وقت قريب. فالعمر كان ينظر إليه، كما كان ينظر إلى النوع أو الجنس، كمرحلة "طبيعية"، أو كمشكلة تنتمى إلى مجال السياسة الاجتماعية.

على عكس ذلك نجد أن ثقافة الشباب لقيت قدرا كبيرا من اهتمام علماء الاجتماع[*].

وفى الرأسمالية الغربية، ينص نظام العمل المأجور على تحديد سن ثابت للتقاعد عن المساهمة فى الانتاج الخارجى (خارج نطاق المنزل)، وهكذا يتم تصنيف كبار السن باعتبارهم غير منتجين، ومن ثم فإنهم يمثلون عبئا. أما من حيث الأولويات البحثية، فإن علم الشيخوخة، ونموذجه الطبى للهرم، قد مارس تأثيراً واسعاً. وقد ركزت البحوث الاجتماعية عن الشيخوخة فى بريطانيا على عزلة كبار السن أو ظروف معيشتهم فى بيوت المسنين الحكومية. وأثارت التغيرات الديموجرافية – طول العمر وانخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة النصيب النسبى للسكان فوق سن الخامسة والستين فى الغرب – أثارت ذعراً أخلاقياً واهتماماً جديداً بكبار السن باعتبارهم مجموعة سكانية ذات إمكانات استهلاكية وسياسية.

وقد فندت البحوث الصورة النمطية وادعاء عدم التجانس بين فئة كبار السن. فالطبقة والعرق، والنوع فضلاً عن الثقافة تواجه تأثير العوامل البيولوجية وتتصدى لها. فعلى سبيل المثال، لا يعد كبر السن معوقاً للذكور الذين يحوزون قوة سياسية لها اعتبارها سواء فى الدول الشيوعية أو الرأسمالية. ولقد انتقدت اثيل شاناس فى العديد من المقالات التى تناولت العلاقات الاجتماعية لكبار السن ما أطلق عليه النزعة الوظيفية المتواطئة التى تصبغ معظم الكتابات حول الشيخوخة والحياة الأسرية للمسنين. وهو التقليد الذى يضفى طابعاً من الشرعية على التعصب ضد كبار السن باستبعادهم من **سوق العمل والأدوار** الاجتماعية الأخرى المهمة. وبالمقابل، توضح بحوث شاناس أن الشيخوخة

(*) يصدق ذلك الحكم –فيما يتصل بدراسات الشيخوخة –على علم الاجتماع العربى عموما. ولعل ذلك يرجع إلي أن نسبة كبار السن في المجتمعات العربية كانت ضئيلة نسبيا حتي عهد قريب ،ولكنها بدأت تتزايد بإيقاع سريع خلال العقود القليله الماضية ،مما أصبح يبرراهتمام علم الاجتماع بدراسات الشيخوخة. انظر حول الموضوع باللغة العربية: عزت حجازى ،المسنون في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة المسنون فى مصر. الواقع والمستقبل. القاهرة، أكتوبر١٩٩٨ وكذلك سائر البحوث التى قدمت فى تلك الندوة التى نظمتها وزارة الشئون الاجتماعية المصرية. وانظر أيضا محمد الجوهرى، احتياجات كبار السن فى الوطن العربى ومواجهتها بالاستفادة من التجارب العالمية، ورقة مقدمة إلى اجتماع منسقى اللجان الوطنية العربية للمسنين الذى نظمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية المصرية، القاهرة، مايو ١٩٩٩. (المحرر)

هى عملية حرمان تؤدى إلى ما أطلق عليه نوع من "الإعالة المؤسسة بنائيا" (انظر كتاب شاناس وآخرون، كبار السن فى ثلاثة مجتمعات صناعية، الصادر عام ١٩٦٨[١٠٧]، وكتاب شاناس وم.ب سيسمان (محرران)، المعنون: الأسرة والبيروقراطية وكبار السن، الصادر عام ١٩٧٧[١٠٨]

وثمة اهتمام بحثى متعاظم فى هذا الميدان، ليس فقط فيما يختص بالخبرة الفعلية والدراسات الوصفية لكبار السن، لكن أيضا بالمعايير الخاصة لصياغة أو تحديد فئة كبار السن عبر الثقافات والعصور. (انظر على سبيل المثال مقال رايلى "الخطاب الرئاسى للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع"، عن موضوع "حول دلالة العمر فى علم الاجتماع"، والمنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٨٧[١٠٩].

الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض
Sociology of Health and Illness.

مجال من مجالات علم الاجتماع يهتم بالأبعاد الاجتماعية للصحة والمرض، وهو يغطى ثلاثة ميادين رئيسية هى : تحديد مفهومات الصحة والمرض، دراسة قياس الصحة والمرض وتوزيعها الاجتماعى، وتفسير أنماط الصحة والمرض. ويمثل توضيح مفهومى الصحة والمرض نقطة البداية للمناقشة السوسيولوجية للميدان، مع التركيز على التنوع الثقافى لحدود كل من الصحة والمرض، والكشف عن الطبيعة المتعددة الأوجه لهذه المفهومات، والطابع التقويمى لها. فالصحة المعتلة تشير إلى حالة جسمانية أو عقلية غير مرغوب فيها، وذلك لتبرير التدخل لتحسين أو علاج هذه الحالة – وهو تصور حلله تالكوت بارسونز باستفاضة فى مناقشته الشهيرة الواسعة التأثير للمرض **كدور** اجتماعى تلعب فيه عمليات التنظيم الاجتماعى والضبط الاجتماعى دورا هاما.

أما قياس أنماط الصحة والمرض فهو مهمة ليست باليسيرة، حتى وإن تم الاتفاق على التعريفات. ويستخدم الباحثون مصدرين رئيسيين عند قياس الصحة المعتلة – **الاحصاءات الرسمية** ومسوح **المجتمع المحلى**.

وتقدم الاحصاءات الرسمية بيانات عن الأشخاص الذين يكون لهم اتصال ما بالخدمات الصحية – وهو ما يسمى بالحالات التى "تم علاجها". وهذا يعنى أنه بالرغم من أن البيانات يسهل الحصول عليها، إلا أنها تكون معيبة بسبب سلوك المرضى، أى برغبة الناس فى استخدام الخدمات الصحية،

وإمكانيه وصولهم لهذه الخدمات، وتصوراتهم عن أمراضهم، وغيرها من السلوكيات.

وتتغلب مسوح المجتمع المحلى على هذه المشكلة عن طريق مسح كل السكان بشكل مستقل عن مواقف تقديم الخدمات الصحية. ومع ذلك فإن هذه المسوح غالبا ما تعتمد على مقاييس يدلى فيها الأفراد بمعلومات عن أنفسهم وذلك لقياس الحالة المرضية، كما أن العلاقة بين هذه المقاييس والمدلول الإكلينيكى للأمراض ما تزال علاقة إشكالية. ولعله من غير المستغرب أن تستخدم إحصاءات **الوفيات** غالبا كمقياس بديل **لإحصاءات الأمراض** على أساس أن السن الذى يموت فيه الإنسان - خاصة فى المجتمعات المتقدمة حيث يموت كثير من الناس بسبب ظروف التحلل الجسمانى - يعد مؤشرا على صحتهم أثناء حياتهم. وإذا أخذنا فى اعتبارنا أوجه القصور التى تعانى منها هذه المقاييس المختلفة، يكون من الضرورى أن نعتمد، كلما أمكن، على حجم كبير من البيانات عند تحليل التوزيع الاجتماعى للأمراض.

ومهما كانت الصعوبات التى تعانى منها المقاييس، فمما لاشك فيه أن ثمة اختلافات كبيرة فى أنماط الصحة والمرض بين المجتمعات المختلفة، وعبر الزمن، وداخل كل مجتمع على حدة. ومن الناحية التاريخية، شهدت المجتمعات الصناعية إنخفاضا طويل الأمد فى الوفيات، وكذلك فإن متوسط الأعمار المتوقعة فى المجتمعات المتقدمة أعلى من نظيرتها فى المجتمعات النامية. كذلك يرتبط المرض والوفيات بالسن والنوع. فالصغار وكبار السن يكونون أكثر عرضة للمرض والموت، كما أن النساء يعشن فى معظم المجتمعات أطول من الرجال، هذا على الرغم من أن النساء يصبن بالأمراض أكثر من الرجال، على نحو ما تدلنا عليه بعض المؤشرات. وتوجد اختلافات جوهرية أيضا باختلاف الطبقة الاجتماعية والانتماء الإثنى داخل المجتمع. من هذا -على سبيل المثال - ما توصل إليه التقرير المعنون: مظاهر اللامساواة فى الصحة: التقرير الأسود الذى ألفه تاونسند ودافيدسون، ونشر عام ١٩٨٢[١١٠] اللذان وجدا أن معدل الوفيات بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٠ سنة فى بريطانيا تزيد بمقدار مرتين ونصف بالنسبة للأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة رقم (٥) بالقياس إلى أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة رقم (١)، ولا توجد دلائل على انخفاض هذه الفروق.

والحق أن تفسير هذه الأنماط من الصحة والمرض، أو توزيع نوع معين

من الأمراض، أبعد ما يكون عن السهولة. ومن المألوف بين العامة والمشتغلين بالمهن الطبية التركيز على السلوكيات المتعلقة بالصحة، خاصة تناول المشروبات الكحولية، والتدخين، ونظم التغذية الخاصة، والتمرينات الرياضية، كما أن أهمية هذه السلوكيات تتدعم بشكل واضح. ومع ذلك يحاول علماء الاجتماع عموما أن يذهبوا إلى أبعد من هذه السلوكيات الفردية، وذلك لفهم الصحة والمرض فى ضوء الخصائص العامة للمجتمع. فبينما يوجه التركيز على السلوكيات المتصلة بالصحة اهتمامنا إلى العوامل الثقافية المحددة لأنماط الاستهلاك وإلى الموارد المادية التى تسمح (أو لا تسمح) بأنماط محددة من الاستهلاك، فقد كان هناك كذلك اهتمام ملحوظ بتأثير العمليات الانتاجية على الصحة والمرض، ليس فقط عبر ظواهر مثل التلوث الصناعى والبيئى، أو حوادث العمل، ولكن عبر الأمراض المرتبطة بالمشقة (أو الضغوط الحياتية).

وبالرغم من أن الشواهد تسمح فى الغالب لتأويلات مختلفة، إلا أنه من الواضح كل الوضوح أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا حيويا فى تخليق الصحة أو المرض. ويوجد عرض جيد لهذا الميدان فى المصدر التالى: مارجريت ستيسى، علم اجتماع الصحة والمرض، مدخل دراسى، الصادر عام ١٩٨٨[١١١]. انظر أيضا: **دور المريض**.

الدراسة الاجتماعية للطعام

Sociological Study of Food

ميدان من ميادين علم الاجتماع يعتبر، مع استثناءات قليلة (مثل دراسة نوربرت **الياس Elias** حول آداب المائدة)، من مجالات الاهتمام الحديثة كل الحداثة، هذا بالرغم من وجود الاهتمام الأكثر استقرارا وانتشارا بدراسة **الطقوس** المحيطة بالطعام فى أعمال علماء **الأنثروبولوجيا الاجتماعية** (وتمثل دراسات كلود **ليفى شتراوس** خاصة دراسته بعنوان النيئ والمطبوخ الصادرة عام ١٩٧٠ مثالا ملحوظا على هذا الاهتمام)(*). ولا شك

(*) تمثل عادات الطعام وآداب المائدة موضوعا مهما لدى دارسى علم الفولكلور فى مختلف البلاد الأوروبية. وقد شهد هذا المجال الفرعى نهضة واضحة منذ الستينيات، منذ بدأ الحديث عن الطعام الصحي وعادات الغذاء يمثل موضوع اهتمام جماهيرى لدى شعوب مجتمعات الرفاهية. وقد نشرت علياء شكرى عددا من الدراسات النظرية، ودليلا للجمع الميدانى، كما أجرت عدة بحوث ميدانية لجمع مادة عن الموضوع، ومن أبرز مؤلفاتها: دراسة عادات الطعام وآداب المائدة فى الوطن العربى، ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد الشعبية، الدوحة، ١٩٨٥، والجزء الرابع من دليل العمل الميدانى لجامعي التراث الشعبى (عن عادات الطعام وآداب المائدة)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣. (المحرر)

ينبع من الاهتمام بتفاصيل الحياة اليومية التي تعد سمة من سمات الدراسات **الإثنوجرافية**. فالتحريمات والوصفات المتصلة بالطعام تقدم وسيلة مفيدة لدراسة الفروق الثقافية. فبدون الاهتمام بوصف التفاصيل الكاملة للسلوك اليومي، والتي يؤخذ أغلبها على أنه مسلمات، فإن الأفكار والممارسات حول الطعام لم تحتل حتى عهد قريب سوى أهمية طفيفة بالنسبة لعلماء الاجتماع، اللهم إلا في سياق دراسات الفقر والحرمان أو دراسات الزراعة والصناعة.

ولقد نبع الاهتمام السوسيولوجي المتزايد بالطعام من الأهمية الاجتماعية والثقاية المتنامية للطعام في مجتمعات الوفرة الصناعية، وكانعكاس لهذه الأهمية. فبينما يمكن النظر في الغالب إلي عمليات إعداد الطعام واستهلاكه على أنها تسد **حاجة** بيولوجية، فإنه ينظر إليها الآن على أن لها دلالة اجتماعية وثقافية. فعمليات إعداد الطعام واستهلاكه تعد من ناحية ذات دلالة هامة بالنسبة لصحة الفرد الجسدية، مع اعتبار النظام الغذائي (الرجيم) مفتاحاً للسلوك الصحي، وأصبح لدينا الآن عدد كبير من من الطعام والنظام الغذائي. كما حدثت زيادة هائلة في مظاهر الاضطرابات الغذائية مثل حالة فقدان الشهية إلى الطعام وحالة الشره في تناوله، والتي تظهر بين النساء أكثر من الرجال، وتعد في جانب منها انعكاساً للأهمية الكبرى التي تخلعها الثقافة على النظام الغذائي والجسد. ومن ناحية أخرى ينظر إلى عمليات إعداد الطعام واستهلاكه في المنزل بوصفها جوانب مهمة في **تقسيم العمل القائم على النوع** وفي توزيع الموارد. وبالإضافة إلى ذلك فإن استهلاك الطعام في الميدان العام لم يعد نشاطاً اجتماعيا ترفيهيا فحسب، وإنما باتت له أهمية في المحافظة على شبكات العلاقات الاجتماعية المحيطة بالعمل المأجور والمرتبط به.

ومن هنا فمن المتوقع أن يتوسع وينمو ميدان الدراسة الاجتماعية للطعام خلال السنوات المقبلة. وتقدم دراسة جاك جودي: الطهي والمطبخ والطبقة، الصادر عام ١٩٨٢[١١٢]، ودراسة ستيفن مينيل: كل آداب الطعام، الصادرة عام ١٩٨٥[١١٣] انطباعات جيدة – ولكنها متباينة – عن

هذا الميدان للدراسة*.

الدراسة الاجتماعية للعمل المنزلى
Sociology of Housework

كان علماء الاجتماع حتى وقت قريب نسبياً يدرسون المرأة كمستخدم يعمل بأجر خارج المنزل، أو كأم وزوجة، ولكنهم لم يأخذوا فى اعتبارهم العمل المنزلى (والذى يضم أنشطة متنوعة كالتنظيف والطهى وما شابه ذلك، ورعاية الأطفال والمحافظة على العائلة) كعمل يتشابه مع أى نوع آخر من العمل. ولم يحدث إلا بدءا من الستينيات والسبعينيات أن أجريت بحوث علمية منضبطة طبقت على العمل المنزلى الأدوات التحليلية لعلم **الاجتماع الصناعى والعمل**. ومن الأمثلة على الدراسات المبكرة فى هذا المجال كتاب هيلين لوباتا بعنوان: العمل المنزلى كمهنة، الصادر عام ١٩٧١[١١٤].

ومنذ ذلك الحين أثارت دراسات مثل دراسة آن أوكلى بعنوان: علم اجتماع العمل المنزلى، الصادرة عام ١٩٧٤[١١٥]، موضوعات تتصل بمدى رضا أو عدم رضا الزوجات عن المهام المنزلية المختلفة، والأعمال الروتينية للمحافظة على مستويات من النظافة والنظام؛ ونظرة المرأة التى تؤدى مثل هذه الأعمال إلى ذاتها، ورتابة وتجزؤ وإيقاع الأنشطة التى تؤدى على امتداد اليوم (ظروف العمل)؛ والتفاعل الاجتماعى بين الزوجات، والإثابة الذاتية (الإشباع الوظيفى) بالنسبة للعمل المنزلى، وأوجه الشبه والاختلاف بين الطبقات فيما يتصل بكل ذلك.

ولقد عبرت غالبية النساء اللائى تناولتهن هذه الدراسات عن عدم رضائهن عن عمل المنزل، خاصة عندما يمثل جانباً من جوانب كون المرأة تعمل كربة بيت، وهو عمل يبغضنه أشد البغض. فالزوجات ربات البيوت يكون أسبوع عملهن طويلاً، وهن يدركن أدوارهن على أنها ذات هيبة اجتماعية منخفضة؛ ولا يرضين

(*) من الدراسات المصرية، فضلا عما ذكرناه من بحوث علياء شكرى، انظر سميح شعلان، العادات والتقاليد المرتبطة بالخبز كمؤشر لتحديد المناطق الثقافية، رسالة دكتوراه بإشراف علياء شكرى أجيزت من المعهد العالى للفنون الشعبية، أكاديمية الفنون، القاهرة، ١٩٩٧.وكذلك نجوى عبد المنعم، ديناميات تغير التراث الشعبى فى المجتمع المصرى، دراسة لعادات الطعام وآداب المائدة، إشراف علياء شكرى، رسالة دكتوراه أجيزت من قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٨. (المحرر)

الرضا عن العمل الماجور من قبل. ومن الناحية الأخرى، فإن هذه المشاعر السلبية حول العمل المنزلى (انخفاض مستوى الإشباع الوظيفى) – على الأقل طبقا لما ذهبت إليه أوكلى – تتناقض مع توجه إيجابى (أو درجة عالية من التوحد) مع دور ربة المنزل ذاته. وترجع هذه المفارقة الظاهرة إلى أن النساء يضعن توجههن نحو دور ربة المنزل داخل سياق نظرة عامة للأدوار النسوية والرجولية، يتحدد داخلها مكان كل نوع منهما بوضوح وعلى نحو مختلف عن الآخر، والتى تصبح بمقتضاها **الأنوثة** مناظرة للعمل كربة منزل(*). انظر أيضا: **تقسيم العمل المنزلى**.

الدراسة الاجتماعية للعواطف

Sociology of Emotion

على الرغم من أن اهتمام علم الاجتماع بالعواطف كان معروفا فى الكثير من الكتابات المبكرة فى علم الاجتماع (حيث نجده على سبيل المثال الدراسة الاجتماعية للعواطف لم تظهر كمجال فرعى متميز داخل علم الاجتماع إلا إبان عقد السبعينيات، وكان ذلك يمثل فى جانب منه استجابة واعية من جانب علم الاجتماع الذى أصبح (من وجهة نظر البعض) يولى اهتماما واضحا ومباشرا بالجوانب **المعرفية** و العقلانية (انظر: **الرشد**). وهكذا أصبح علم الاجتماع يدرس عواطف كالحياء، والكبرياء، والحب، والكراهية، والرهبة، والدهشة، والملل، والحزن، ويطرح أسئلة عن كيفية تأثير الثقافة على تنميط مثل هذه العواطف، والإحساس بها، واكتسابها، وتحولها، والتحكم فيها فى الحياة اليومية، وتبريرها وإضفاء الشرعية عليها من خلال تفسيرات معينة. فهذا الميدان – فى أوسع تعريف له – يتناول بالدراسة العلاقات بين المشاعر من ناحية، والثقافات، والأبنية، والتفاعلات (انظر مادة: **نظرية الفعل**) من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس فقد تبلورت فى هذا المجال ثلاثة نماذج للتحليل.

(*) كانت بحوث المرأة (بإشراف علياء شكرى) والتى سلفت الإشارة إليها هى التى لفتت أنظار الباحثين لأول مرة (١٩٨٥) إلى الإسهام الاقتصادى الذى تقدمه المرأة لأسرتها بأدائها للأعمال المنزلية. واسترشدت بذلك عدة دراسات ورسائل علمية منها: أمانى حامد ابراهيم، العمل غير المأجور لربة البيت ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة، رسالة ماجستير بإشراف علياء شكرى أجيزت من قسم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٥. (المحرر)

يرى النموذج الأول (أو العضوى) أن المشاعر تتخلق وتحدث داخل الشخص، ويتم الإحساس بها جسدياً، ثم يتم تفسيرها بعد ذلك. أما النموذج الثانى التحليلى (أو التركيبى) فيؤكد أن المشاعر تتأسس اجتماعياً، وأنها لا تعبر عن حالات داخلية، وإنما هى عبارة عن معان ثقافية يتم إضفاؤها على الأحاسيس، حيث نجد أن الإحساس الواحد يمكن أن نضفى عليه معان مختلفة. (فالألم، والحب، والغضب على سبيل المثال، ليست أحاسيس عامة، بل تضفى عليها معان مختلفة فى الثقافات المختلفة، ويتم الإحساس بها فى الغالب بأساليب تختلف من ثقافة لأخرى). أما النموذج التحليلى الثالث والأخير، فهو ذلك الذى يتبناه التفاعليون الذين يفسرون المشاعر باعتبارها ثمرة من ثمرات التفاعل بين البيئة والجسد.

وهناك عملان رائدان فى هذا المجال يستعرضان أنواع البحوث التى أجريت حول هذا الموضوع. فتضطلع دراسة آرلى هوخشيلد بعنوان : القلب المدرب، الصادر عام ١٩٨٣(١١٦) ببحث مضيفات الطيران فى الولايات المتحدة، حيث تلقى الضوء على الأساليب التى تمارسها صاحبات هذه المهنة الخاصة فى بيع العواطف (إذ تعد هذه المهنة بمثابة **عمل عاطفى مأجور**) التى تكون محكومة **بقوانين الإحساس (الشعور)**. وقد ذهب توماس شيف إلى أن "الحياء أو الخجل هو العاطفة الاجتماعية الأولية"، وحاول فى بحثه أن يدرس وجود هذه العواطف فى كل زمان ومكان والتأثير المتصاعد لكل من الحياء أو الغضب الذى يحدثانه فى ثنايا التفاعل الاجتماعى (انظر مؤلفه: علم اجتماع الوحدات الصغرى، الصادر عام ١٩٩٠)(١١٧). وانظر أيضاً عرضاً عاماً لهذا الميدان وللموضوعات ذات الأهمية الخاصة التى جرى بحثها قدمه كيمبر (محرر) بشكل واضح ودقيق فى مؤلفه: الأجندة البحثية فى الدراسة الاجتماعية للعواطف، الصادرعام ١٩٩٠.(١١٨)

الدراسة الاجتماعية للقمار

Sociology of Gambling

يعنى القمار، بالمعنى الحرفى، الدخول فى لعبة حظ من أجل الكسب، دون اعتبار للمهارة. أما فى الواقع فإن المصطلح يستخدم على نحو أوسع من ذلك. ولقد خضعت الصور المختلفة للقمار لتاريخ مختلط من التسامح أو المنع. وكان الكتاب المقدس قد وصف اليانصيب بأنه تدخل فى إرادة الله فى صنع قرارات بعينها. أما الآن فيستخدم

وللحكومات، وللقائمين عليها (بطبيعة الحال). ومن الناحية التاريخية، فقد كانت هناك فترات كان يصعب فيها التمييز بين القمار، ومشروع المضاربة، والتأمين، مع ما يرتبط بكل منها من قيود (انظر على سبيل المثال : برنر وبرنر، المقامرة والمضاربة: عرض نظرى وتاريخي ومستقبلى لبعض القرارات الإنسانية، الصادر عام ١٩٩٠)[١١٩].

وتعترف معظم الدول الآن بشعبية المراهنات القانونية، كما يحدث على سبيل المثال فى المنافسات الرياضية المختلفة مثل بعض أنواع السباق، أو ألعاب الحظ (كما هو الحال فى لعبة الروليت) أو الألعاب الاستراتيجية (كما هو الحال فى لعبة البوكر) أو خليط من هذا وذاك.

وفى الأحوال التى يمنع فيها القمار، يمكن أن تتطور اقتصاديات غير رسمية وإجرامية تدور حول القمار. وينتشر على إثر ذلك كل من التربح الإجرامى والفساد السياسى. ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أن القمار المسموح به قانوناً لا يمنع الصور غير القانونية من النمو والازدهار. وعندما يتم تجريم القمار فإن جريمته غالباً ما جريمة فى حق المجتمع).

وترتبط محاولات وضع ضوابط تحظر ألعاب القمار فى مجتمعات أوربا الغربية بمبادئ البروتستانتية و **أخلاقيات العمل** الرأسمالية: فالفضائل المتعلقة بالنمو الصحيح، والنظام، والتدبر، والحساب الرشيد يتم قلبها جميعاً عن طريق لذة المغامرة، والتى ترتبط بالإيمان بالحظ، وصناعة القرار بناء على الخرافة وحدها. وإذا ما سمح للقمار بالانتشار فإن هذه القيم سوف تقوض القواعد الأساسية لروح الرأسمالية الصناعية (الحديثة). ولا شك أن هذه المقابلة تتخذ طابعاً مثالياً و مصطنعاً: فالواقع أن النجاح فى **الرأسمالية** الحديثة يمكن أن يعتمد على المخاطرة، وعلى عدم التنبؤ العدوانى البارد، كما أنه ينطوى على بعض الحظ (والمثال على ذلك: المنظم الذى يراهن على مستقبل السوق). وعلى العكس من ذلك يرى ديفيد داونز وزملاؤه (فى كتابهم بعنوان: القمار، مهنة وترويح، دراسة فى ثلاثة مجالات، الصادر عام ١٩٧٦)[١٢٠]، أن معظم المقامرين ليسو طائشين، فهم يستخدمون أى مكسب أفضل استخدام، كما أنهم يوازنون إنفاقهم بكثير من العناية.

وتميل تفسيرات دوافع المغامرة إلى المزج بين العناصر السوسيولوجية والسيكلوجية، هذا بالرغم من أن نظريات **التحليل النفسي** يمكن أن تركز أيضاً على السمات الشخصية العصابية والاندفاعية. وقد ذهب البعض إلى أن القمار يمثل نوعاً من غريزة القتال التى يمكن التعبير عنها بأشكال مقبولة فى المجتمعات المتحضرة الحديثة، من خلال وسيط هو الألعاب. ولم توجد فى البحوث سوى أدلة طفيفة على أن المغامرين الصغار يختلفون جوهريا عن غير المقامرين - وإن اتضح أن أسلوب حياتهم قد يكون أكثر علمانية. ويمثل القمار بالنسبة للاعبين غير المندفعين - واحداً من إغراءين أساسيين أو كليهما، وهما التسلية وفرصة كسب المال. (انظر مؤلف نيومان: القمار، المخاطرة والمكسب، الصادر عام ١٩٧٢)[١٢١]

الدراسة الاجتماعية للمعرفة العلمية

Sociology of Science

انظر : **سوسيولوجيا المعرفة العلمية**.

الدراسة الاجتماعية لوسائل الاتصال الجماهيرى

Sociology of Mass Media

الوسيط هو أحد **وسائل الاتصال** مثل: المطبوعات أو المذياع أو التليفزيون. وتعرف وسائل الاتصال الجماهيرى على أنها منظمات كبيرة الحجم تستخدم واحدا أو أكثر من هذه الوسائط التكنولوجية للاتصال بأعداد كبيرة من الناس (الاتصال الجماهيرى). ونظراً لاعتمادها على التجديدات فى صناعتى الإلكترونيات والكيماويات، فقد مثلت الفترة ما بين عامى ١٨٦٠ و ١٩٣٠ المرحلة التى تشكلت فيها وسائل الاتصال الجماهيرى. فقد شهدت تلك الفترة تطور وانتشار التصوير الفوتوغرافى، والتصوير السينمائى، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والفونوغراف، والتليفون، والراديو، والتليفزيون. وقد شكلت هذه التكنولوجيات الجديدة جزءاً من التحولات الأوسع نطاقاً فى **الثقافة الشعبية** خلال هذه الفترة، وعكست الاستثمار المتزايد في مجال صناعات قضاء وقت الفراغ الناشئة وما يرتبط بها من اهتمامات تتعلق بالتعامل مع جماهير المتابعين.

مؤلفه "صفوة القوة" المنشور عام ١٩٥٦[١٢٢] تتمتع وسائل الإعلام بسمتين اجتماعيتين: الأولى، أن عددا محدودا من الناس يمكنهم أن يتصلوا بعدد هائل من الناس الآخرين، والثانية، أن المتلقين لا يملكون وسيلة فعالة للرد عليهم. وعلى ذلك فإن الاتصال الجماهيرى -فى حقيقته- عملية أحادية الاتجاه. وتتسم منظمات الاتصال الجماهيرى بأنها منظمات **بيروقراطية**. وباستثناء الحالات التى تكون فيها كافة وسائل الإعلام خاضعة لهيمنة الدولة، فهى تتصف بأنها ذات مسئولية مؤسسية فى طبيعتها. ويخضع الإنتاج الإعلامى فى كل مكان لتوجيه الدولة، بيد أن المحاذير المفروضة تتباين بين حد التوجيه الاستشارى المحدود (مثل منع الإعلان عن السجائر أو منع العرى فى التليفزيون) إلى حد أكثر هى الحال فى **المجتمعات الشمولية**.

وتهيمن وسائل الاتصال الجماهيرى على الحياة الفكرية للمجتمعات الحديثة، ولذلك فإنها تحتل مكانة هامة بين اهتمامات علماء الاجتماع. ولقد تركزت بؤرة الاهتمام - منذ الدراسات المبكرة فى الثلاثينات - فى تأمل القوة الكامنة فى تكنولوجيات الاتصال الجديدة، وبخاصة الراديو والتليفزيون. ولقد كان استخدام أدولف هتلر الناجح للراديو فى الدعاية بمثابة درس موضوعى للأخطار التى يمكن أن تترتب عليها. كما أضاف مفهوم **المجتمع الجماهيرى** مزيداً من القوة على فكرة جورج أورويل(*) القائلة بأن وسائل الاتصال الإلكترونية قد تفضى إلى السيطرة على العقل، حيث تهيمن صفوة ضئيلة العدد من الإعلاميين (القائمين بالاتصال) على الجماهير السلبية(**)

(*) الإشارة هنا إلى رواية جورج أورويل الشهيرة ١٩٨٤. (المترجم)

(**) تمثل دراسة القائمين بالاتصال ميدانا مهما من ميادين البحث في علم الاجتماع الإعلامي، وقد تصدت باحثة مصرية لدراسة هذا الموضوع فى مصر، أنظر ألفت حسن أغا، القائمون بالاتصال. دراسة لاتجاهاتهم نحو دور الاتصال الجماهيرى فى المجتمع، رسالة لنيل الدكتوراه تحت إشراف محمد الجوهرى، أجيزت من قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٠. ويمكن للقارئ أن يجد عرضا لجانب مهم من هذه الرسالة فى فاطمة القلينى وزملائها، الإعلام والمجتمع، دراسات فى علم الاجتماع الإعلامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ص ١٦٧-٢٣٤ (المحرر).

ولقد مالت الدراسات المبكرة التى أجراها كل من هارولد لاسويل وبول لازارسفلد وغيرهما إلى توضيح أن وسائل الاتصال تمارس تأثيرا مباشرا وقويا بالفعل، وهو ما أطلق عليه تعبير نموذج التأثير "بالحقن تحت الجلد". غير أن المزيد من البحوث المكثفة كشفت عن أن عملية الاتصال الجماهيرى تتم من خلال عدد من الطرق المعقدة وأن تأثيراتها على جمهور المتلقين تعتمد على عوامل مثل : الطبقة، والإطار الاجتماعى، والقيم، والمعتقدات، والحالة الوجدانية، بل وعلى توقيت التعرض لها خلال اليوم أيضا(*).

وقد نمت البحوث فى مجال الاتصال نموا كبيرا منذ الستينيات، وركز معظمها على التليفزيون باعتباره الوسيط الأكثر شيوعا (يقدم كتاب د.ماكويل، نظرية الاتصال الجماهيرى، المنشور عام ١٩٨٣[١٢٣] مدخلا ممتازا للميدان وعرضاً لقضاياه واتجاهاته). ويمكن التمييز بين أربعة مجالات رئيسية للبحث: الأول دراسات المضمون الاتصالى، والتى تهتم بالنوعية الثقافية للمنتج الإعلامى، أو بتحيزات وتأثيرات بعينها، مثل **الصور النمطية**، أو تدعيم العنف والسلوك المعادى اجتماعيا وبخاصة فى البرامج التى يبثها التليفزيون للأطفال. والثانى أنماط الملكية والسيطرة واضطراد اندماج أعداد أكبر وأكبر من وسائل الاتصال فى هيئة **مؤسسات** أضخم حجما وأقل عددا، وملكية وسائل إعلام متنوعة والنمو المضطرد فى الطابع التجارى للبرامج. والثالث التأثيرات **الإيديولوجية** للإعلام فى نشر نمط كلى عام للحياة والتفكير. وأخيرا، تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على السياسات الديموقراطية من خلال تحديد قائمة أولويات العمل السياسى، وتشويه الأنباء واختزالها، وصرف اهتمام عموم الناس عن المشكلات الاجتماعية واستخدام الإعلان التليفزيونى كسلاح فى الحملات السياسية.

وقد ذهب بعض النقاد إلى القول بأن هناك تأثير أكثر جذرية للتليفزيون. فمنذ أن ظهرت أوائل الصحف فى بدايات القرن السابع

(*) أنظر عرضاً شاملاً ومفصلاً لميدان بحوث الاتصال والإعلام من وجهة نظر علم الاجتماع، مع بعض الدراسات النظرية والميدانية فى الكتاب التالى :- محمد الجوهرى وزملاؤه، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢. وأنظر كذلك كتاب :- فاطمة القلينى وزملائها، الإعلام والمجتمع، دراسات فى علم الاجتماع الإعلامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

وتراجع الأمية وانتشار التعليم.ولقد ذهب نيل بوستمان في كتابه "تسلية حتى الموت" الصادر عام ١٩٨٥ (١٢٤) - هو وآخرين -إلى القول بأن الإعلام الإلكتروني والمرني قد أفضى إلى انتكاس الاتجاه نحو تراجع الأمية وانتشار التعليم، وأنه بات يعمل على تدمير أسس التعليم التقليدي.

ولقد مثل التنظيم القومي للصحافة والإعلام (الراديو والتليفزيون) أحد الملامح المميزة لوسائل الإعلام على مدار هذا القرن. ومع ذلك، فقد ذهب بعض الكتاب إلى القول بأن هذا التنظيم لوسائل الاتصال الجماهيري قد تم تحديه بصفة متزايدة منذ الستينيات خاصة. ويتبدى ذلك بأجلى صوره في حالة التليفزيون - أكثر وسائط الاتصال الجماهيري أهمية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا وأمريكا وأجزاء كبيرة من آسيا - حيث يذهبون إلى أننا نحيا الآن في مرحلة انتقالية. ويوصف هذا في بريطانيا بأنه يمثل انتقالا من عصر هيمن عليه مفهوم الخدمة الإذاعية العامة (الحكومية) التي اتسمت بندرة محطات الإرسال، وكانت تقدم بمثابة من تكنولوجيات الاتصال (بما في ذلك محطات الإرسال الأرضية) إلى عصر جديد لشركات الاتصالات الكونية، والتكنولوجيات الجديدة، وجموع المتلقين الأكثر تشتتا وتنوعا، على خلاف الطابع الجماهيري الذي كان يسم المرحلة السابقة. ولقد كانت السياسة الحكومية في بريطانيا ذات أهمية مركزية (بالنسبة لهذه العملية). فلقد أدى اهتمام الليبراليين الجدد بفتح أسواق الإعلام لقدر أكبر من المنافسة إلى تحدي فكرة الإذاعة كخدمة عامة، تقدم للناس سلعة اجتماعية. ولقد صاحب ذلك تحول عن النظر إلى جمهور الراديو والتليفزيون باعتبارهم مواطنين إلى النظر إليهم كمستهلكين تقدم أمامهم مجموعة من البدائل للاختيار بينها. ولقد أتاح فتح الأسواق الإعلامية بصفة أساسية فرصا جديدة لظهور منظمات إعلامية كونية (عالمية) مثل : تايم وارنر، وسوني، ونيوزكوربوريشن (شركة الأنباء). ولقد حرصت هذه الشركات على فصل أسواق الإرسال المرئي والمسموع عن مجال الثقافة القومية. وهكذا تخلقت قنوات جديدة (متخصصة في الرياضة أو الأخبار

أو الأفلام) لتقديم الخدمة الجديدة، وتم نقلها عبر نظم توصيل جديدة (الأقمار الصناعيـة، وخطـوط الكـابلات، وخطـوط التليفـون) ومموليـة بواسـطة أشكال جديدة للسداد (الاشتراك عن فـترة معينـة، أو الدفـع مقـابل المشاهدة).

ولا يكمن وراء هذه التطـورات التكامل المتزايد لقطاع الإعلام فقط، وإنما يكمن وراءها أيضا التقارب ما بيـن الترفيـه وصناعـة المعلومـات وصناعة الاتصال عـن بعد. والدافع وراء عملية التقارب هذه هو الاهتمام بجنـى ثمـار التفـاعل مـع وسـائل الإعلام. ويذهـب بـول دى جـاى إلـى أن هنـاك أربعـة أبعـاد لهـذه العمليـة (انظـر: بـول دى جـاى (محـررا)، ثقافات الإنتاج / إنتاج الثقافة الصـادر عـام ١٩٩٧) (١٢٥). ويهتـم أول هـذه التفـاعلات وهـو "تفـاعلات البـرامج"، بالعرض المتزامن وتدعيم المؤدى أو الكاتب عبر عدد من وسـائل الإعـلام والمنتجات الترفيهيـة ووسـائل قضـاء وقت الفراغ. ويعنـى هـذا فـى الواقـع الربط بطريقـة بالغـة التنظيـم بيـن أشكال مستقلة ومتباينة مثل: التسـجيل الصوتى، والصور الساكنة المطبوعـة فى الكتب والمجلات، والتـى شيرت، والإعلانـات، والفيلـم، والـبرامج التليفزيونية، وأجهزة الفيديو المنزلية، وألعاب الكومبيوتر. أما الشكل الثـانى من أشكال التفاعل فيشير إلى التكـامل بيـن الـبرامج والمكونـات الماديـة للحاسـب. ويمثـل قـرار مجموعـة شركات سونى للصناعات الكهربائيـة شـراء شـركة سـى بـى إس CBS للتسـجيلات وأعمـال فنانيهـا الحـاليين والسابقين (البرامج) مثـالا علـى هـذه الظـاهرة. أمـا الشـكل الثـالث للتفـاعل فيتعلـق بالتقـارب بيـن الأشـكال التـى كانت متمايزة فيما سبق من المكونات الماديـة للحاسـبات والـذى نتـج عـن النظـم الجديـدة للمشـغلات الدقيقـة والتكنولوجيـا الرقميـة. ويتيـح هـذا النظام – المعروف لدى العامـة باسم "الوسائط المتعددة" – أن تتخذ الصور السـاكنة والمتحركـة والصـوت والنصـوص المكتوبـة، تتخـذ شـكلاً رقمياً موحداً. وأخـيراً، فـإن الأشـكال التفاعلية الجديدة للاتصـال لـم تصبـح ممكنـة إلا مـن خـلال تكنولوجيـات التوزيـع الجديـدة. ويتمثـل التطويـر الرئيسى – الحاسم – فى هذا المجـال فـى خطـوط الأليـاف الضوئيـة التـى يمكنها أن تنقـل المنتجـات والخدمـات الإعلامية كالأفلام أو العمليات البنكية بأنواعها. وهـى بذلك تضـع الأسـاس لما يطلق عليه طريق المعلومات فائق السرعة.

بالآثار الاجتماعية والثقافية لإعادة تشكل الخريطة الإعلامية حول قضايا الديموقراطية، والحصول على المعلومات، وخلق مجالات عامة جديدة. ومن المؤكد أن تطورات مثل الدفع مقابل المشاهدة والاشتراك تعد بمثابة وسيلة جديدة لتحقيق مساهمة المستهلكين فى صياغة البرامج، فى حين أن الأشكال الأكثر تطورا للتفاعل المرتبطة بالفيديو، والتحويل الرقمى، وشبكة **الإنترنت** تسمح للمستهلكين أن ينظموا مشاركتهم بطرقهم الخاصة، من خلال خبرات إعلامية خاصة. كما يمكن النظر إلى شبكة الإنترنت باعتبارها تتيح إمكانيات إيجابية لجماعات كانت تعد فيما سبق هامشية بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيرى لكى تنظم نفسها وتصوغ مجالا للاتصال وبلورة الهوية.

أما على المسار السلبى، فإن النقاد قد أشاروا إلى زيادة الهوة بين ما يطلق عليه "الغنى المعلوماتى" و "الفقر المعلوماتى" فى عالم الاتصال الجديد. ولعل الوصول إلى هذه التكنولوجيات الجديدة يلعب الدور الحاسم فى التأثير على هذه القضية إلى حد بعيد، ويرتبط بامتلاك تلك الاجتماعى، حيث يحال بين جماعات بعينها وبين فرصها فى التعبير عن نفسها من خلال هذه الوسائل الجديدة للتعبير. والأمر المثير هنا حقا هو التركز الهائل للملكية عبر إنتاج وإعادة إنتاج وتوزيع وسائل الاتصال. وبهذا المعنى، فإنه على الرغم من أن وسائل الاتصال الجديدة قد تعكس قدراً أكبر من التنوع الاجتماعى والثقافى فيما يتعلق بمجالات إنتاجها، إلا أن ذلك لا ينعكس فى التكوين الاجتماعى لشركات الاتصالات والإعلام ذاتها.

الدراسة الاجتماعية لوقت الفراغ
Sociological Studies of Leisure

يعنى وقت الفراغ عموما الابتعاد عن الأنشطة الروتينية المعتادة **كالعمل**، والانغماس بدلا من ذلك فى أنشطة ممتعة تحتل مكانة عزيزة فى نفس الفرد. وقد يكون النشاط الذى يمارس فى وقت الفراغ منتجا أو غير منتج (انظر: **الانتاجية**)، ولكنه لا يشمل المسئوليات الاجتماعية التى ترتبط **بالأدوار** الاجتماعية الأخرى للفرد. وممارسة الألعاب بأنواعها تعد نموذجا بارزا لأنشطة وقت الفراغ، وإن كان

من بينها أيضا أنشطة أخرى تستهلك جهدا بدنيا شاقا يبذل فى تجديد السيارات القديمة أو صنع الآلات البخارية.

وهناك اتجاهان رئيسيان فى الدراسات الاجتماعية لوقت الفراغ. الاتجاه الأول، وقد أطلق عليه اسم الاتجاه الصورى، ويشمل الدراسات الإمبيريقية لبعض المشكلات المنفصلة نسبيا، نذكر من أهمها ثلاث: كيف تتغير أنشطة وقت الفراغ عبر مراحل **دورة الحياة**، على نحو ما يبدو فى دراسة رابوبورت ورابوبورت: وقت الفراغ ودورة حياة الأسرة، الصادرة عام ١٩٧٥[١٢٦]. ومشكلة كيفية التداخل والتفاعل بين مجالى العمل ووقت الفراغ، وقد تناولتها دراسة ستانلى باركر المعنونة: وقت الفراغ والعمل، التى نشرت عام ١٩٨٣[١٢٧] وحدد فيها علاقات التداخل التى تتجلى فى "الامتداد" (حيث يتشابه وقت العمل ووقت الفراغ)، وفى "التعارض" (حيث يتحولان إلى قطبين متميزين)، وفى"الحياد" (حيث يتميز كل منهما عن الآخر، ولكنهما لا يتعارضان). والمجال الثالث هو البحوث التى تناولت أنماطا معينة من وقت الفراغ كالتردد على السينما، أو حضور مباريات كرة القدم، أو الرقص.

فى مقابل ذلك هناك اتجاه ذو طابع نظرى وتاريخي أوضح، يطرح أسئلة عن الطبيعة المتغيرة لوقت الفراغ ودوره المتنوع فى إحداث **التغير** الاجتماعى. ومن أبرز وجهات النظر فى هذا الاتجاه الوجهة ذات الانتماء الوظيفى، والوجهة ذات الانتماء الماركسى. وتتجلى النظرة الوظيفية – التى تعرضت للمزيد من النقد – فى "منطق الصناعية" الذى نجده عن كلارك كير وزملائه فى كتابهم: الصناعية والإنسان الصناعى، الصادر عام ١٩٦٠.[١٢٨] فقد روج طوال الستينيات لفكرة أن هناك حركة حتمية تجاه "مجتمع وقت الفراغ". فى مقابل هذه النظرة ذهب الماركسيون الجدد إلى اضفاء الطابع التجارى على وقت الفراغ، وتحويل وقت الفراغ إلى منتج **للسوق**. وقد تبنت بحوث **النظرية النقدية** لمدرسة فرانكفورت نظرة تشاؤمية إلى ظهور "صناعة الثقافة" فى ميدان الترويح الجماهيرى التجارى (كالسينما الجماهيرية، والرياضة، والتلفزيون، والمجلات الهزلية وغيرها)، وهى أنشطة يمكن أن تستغل الأفراد، وتعمل فى نفس الوقت على خلق نوع من التجانس فى الثقافة. غير أن الماركسيين الجدد لم يكونوا جميعا بمثل هذا التشاؤم، فنجد

الثقافية، على سبيل المثال، يذهبون إلى أن الجانب الأكبر من تلك الثقافة تستخدمه الأجنحة الطبقية كأداة رمزية لمقاومة الدمج في الإيديولوجيا المسيطرة (انظر: **قضية الإيديولوجيا المسيطرة**). انظر على سبيل المثال مؤلف هول وزملائه، المقاومة بالطقوس، الصادر عام ١٩٧٦.(١٢٩)

ورغم كل تلك المناقشات والمجادلات فإن وقت الفراغ نادرا ما كان من بين الاهتمامات الأساسية لبحوث علماء الاجتماع. ولكن بدأت أوائل التسعينيات تشهد تزايد الاهتمام السوسيولوجي بوسائل الاتصال الجماهيري، والرياضة، والدراسات الثقافية، والنزعة الاستهلاكية الطاغية. ومن ثم يمكن القول بأن دراسات وقت الفراغ -عموما- سوف تحتل مكانة بارزة في بحوث علم الاجتماع في المستقبل(*). انظر على سبيل المثال: كتاب روجيك، الرأسمالية ونظرية وقت الفراغ، الصادر عام ١٩٨٥.(١٣٠)

دراسة استطلاعية Pilot Study

أى اختبار محدود للأداة البحثية (كالاستبيان، أو التجربة، أو دليل الميداني الرئيسي، كما يستعان بها في اختبار جدوى تصميم البحث. لذلك تختلف الدراسات الاستطلاعية من حيث الحجم ومن حيث طبيعتها. فأدلة المقابلة التي تستخدم في **المسوح** الضخمة يمكن تجربتها على عينة فرعية كبيرة نسبيا ممثلة لمجتمع البحث، يمكن أن يبلغ حجمها خمسمائة مفردة. أما أساليب إجراء المقابلات المتعمقة - من ناحية أخرى - فقد يكفي تجربتها على عدد قليل من المعارف والأصدقاء. ويحرص المتخصصون في الدراسات السوسيولوجية الكمية ومؤسسات إجراء بحوث المسوح الاجتماعية على الحصول من الباحثين الذين أجروا المقابلات على ملخص لخبراتهم في الدراسة الاستطلاعية وعلى استخلاص المعلومات المفيدة منهم، وذلك بهدف التعرف على المشكلات التي واجهت تنفيذ البحث وعمليات التحليل، وتصحيح أسبابها، ويشمل ذلك (على سبيل المثال) الأسئلة الغامضة أو الملتبسة، والإيحاء إلى المبحوثين أو التأثير عليهم من خلال **الاستبيان**، والإجابات التي لايمكن **ترميزها**، والموضوعات أو العناصر التي لا يبدو

(*) من المؤلفات العربية السوسيولوجية النادرة في هذا الميدان كتاب محمد على محمد، وقت الفراغ في المجتمع الحديث، الكتاب ٤٦ في سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨١. (المحرر)

فيها أى اختلاف أو تباين بين إجابات المبحوثين (انظر مادة : **التباين الإحصائى**). وإذا اتضح أن المشكلات جوهرية وذات شأن فقد يستدعى الأمر إجراء دراسة استطلاعية أخرى للتأكد من أن التعديلات التى أجريت على التصميم الأصلى للبحث قد حققت المطلوب منها.

دراسة التاريخ النفسى

Psychohistory

الدراسة التى تستخدم **التحليل النفسى** فى دراسة الشخصيات التاريخية، أو فى دراسة **رؤى العالم** فى فترة تاريخية معينة، وذلك استنادا إلى محاولة ربط نظرية سيجموند **فرويد** فى النمو النفسى على الظروف والنظم الاجتماعية السائدة، أو على بعض **الأحداث المهمة فى حياة** بعض الأفراد بالذات. ومن أبرز ممارسى هذا النوع من الدراسات أخصائى التحليل النفسى الأمريكى إريك اريكسون الذى يمثل مؤلفاه الطفولة والمجتمع (الصادر عام ١٩٥٠)[١٣١]، وتاريخ الحياة واللحظة التاريخية (الصادر عام ١٩٧٥)[١٣٢] نموذجا معبرا عن هذه الدراسات. وقد تم تحليل حياة ومؤلفات ماكس فيبر بهذه الطريقة فى الكتاب الذى نشره أرتور ميتسمان بعنوان: القفص الحديدى، عام ١٩٦٩.[١٣٣]

دراسة تتبعية **Panel Study**

دراسة تزودنا ببيانات طولية (تتبعية) عن جماعة من الأفراد، أو مجموعة من الأسر، أو أصحاب الأعمال، أو أى وحدة اجتماعية أخرى. ويطلق على المبحوثين هنا اسم "جمهور البحث" The Panel، الذين تجمع الدراسة معلومات عنهم على امتداد عدة شهور، أو سنوات، أو عشرات السنين. ومن أشهر أنواع الدراسات التتبعية الأفواج العمرية (الأفراد المتقاربين فى العمر)، والجماعات ذات الخبرات المشتركة المحددة زمنيا، مثل أبناء الدفعة الواحدة فى الجامعة، أو مجموعة الأفراد ذوى الطفل الواحد، أو المهاجرين إلى بلد آخر فى سنة معينة أو عدة سنوات معينة. وهناك نوع آخر من المبحوثين يتمثل فى العينة المقطعية (انظر: **التحليل المقطعى**) القومية، والتى قد تكون مكونة من الأسر، أو أصحاب العمل، الذين تتم مقابلتهم (لجمع المعلومات منهم) على فترات منتظمة لمدة بضع سنوات. ولأن البيانات التى يتم جمعها تعبر عن نفس الوحدات الاجتماعية، فإن التغير هنا يتم قياسه بشكل أكثر صدقا مما يتم فى الدراسات المقطعية المنتظمة. كما أن أحجام العينات يمكن تخفيضها فى ضوء تلك

مفردة)، مع المحافظة على صفتها التمثيلية على المستوى القومى، طالما ظلت حالات عدم الاستجابة وتآكل العينة داخل الحدود المعقولة. أما عن المشكلات الأساسية للدراسات التتبعية فسوف نجد أن العينات التى تختار فى البداية تتآكل بسبب الموت، أو الهجرة، أو ملل المبحوثين من الدراسة، وغير ذلك من الأسباب. ومن المشكلات الأخرى أن أفراد العينة يتحولون إلى خبراء متمرسين فى إجراء المقابلات، الأمر الذى يؤدى إلى **تحيز** استجابات المبحوثين. فقد يقررون – مثلا – أنه "لم يطرأ أى تغيير" منذ تاريخ المقابلة الأخيرة، وذلك لكى يتجنبوا توجيه أسئلة مفصلة لهم عن التغيرات التى حدثت فعلا.

ويتم جمع بيانات تلك الدراسات عادة عن طريق **المسوح** التى تستخدم أسلوب المقابلة مع جمهور البحث، وكذلك مع غيرهم من الإخباريين (كالوالدين، أو الأطباء)، ومع زوجاتهم أو أزواجهم، أو غيرهم من أفراد أسر المبحوثين. ويمكن استئذان المبحوثين لجمع معلومات عنهم من السجلات الإدارية، كالمعلومات التى يستقيها الباحث من السجلات التعليمية أو الطبية، والتى تكون عادة أكثر دقة من إضافة عنصر التتبع أحيانا إلى المسوح المقطعية المنتظمة (الدورية)، وتمثل **التصميمات الدورية للعينة** هجينا من الدراسة التتبعية والمسح الدورى.

ولأن الدراسات التتبعية توفر بيانات طولية (تتبعية) فإنها تتيح إمكانيات دراسة العلاقات بين **تواريخ الحياة** الفردية، وآثار **الفوج**، والآثار الزمنية الراجعة إلى **التغير الاجتماعى**. لهذا تم تطوير عدد من أساليب البحث الخاصة لتحليل مثل هذه البيانات. انظر على سبيل المثال مؤلف كولمان، تحليل البيانات الطولية (التتبعية)، الصادر عام ١٩٨٢.(١٣٤)

دراسة الحالة، منهج دراسة الحالة Case- Study, Case - Study Method

تصميم بحثى يتخذ كموضوع له حالة واحدة، أو عددا من الأمثلة المختارة من وحدة اجتماعية معينة – كالمجتمعات المحلية، أو الجماعات الاجتماعية، أو أصحاب العمل، أو الوقائع، أو تواريخ الحياة، أو الأسر، أو فرق العمل، أو الأدوار، أو العلاقات– ويستخدم مناهج متعددة لدراستها. وتعد معايير اختيار الحالة أو الحالات التى ستدرس، ذات أهمية

محوريـة للتصميـم البحثـي ودقتـه النظرية. وتشتمل دراسات الحالة على تقارير وصفية حول أمثلة نمطيـة أو إرشادية، أو شاذة، ووصف للممارسات الجيدة فى البحوث التطبيقية، وتقويم السياسات بعد تنفيذها فى مؤسسة ما؛ وتلك الدراسات التى تركز على الحالات المتطرفة أو الاستراتيجية، والاختبار الصارم **لفرض** محدد بدقة من خلال الاختيار الدقيق لحالات متناقضة، ودراسات التجارب الطبيعية. وتتحدد الأدوات المنهجية المستخدمة فى جمع المعلومات جزئياً بقدر اليسر الذى تتيحه الأداة، ومدى تقبل موضوع الدراسة من قبل المبحوثين. وقد استخدمت **الملاحظة المشاركة وغير المشاركة، والمقابلات غير المقننة** مع إخباريين أساسيين، وتحليل الأدلة الوثائقية (بما فى ذلك **الوثائق الشخصية**)، والمعلومات المستقاة من السجلات الإدارية، **وتحليل مضمون** الوثائق الهامة الصادرة عن المبحوثين، وتحليل الوقائع الهامة التى حدثت خلال الفترة موضع البحث، **ومسوح العينة**، استخدمت جميعها بدرجات متفاوتة فى بحوث دراسات الحالة. وليس هناك صيغة مقننة لوصف الأدوات المنهجية المستخدمة، وأنواع البيانات التى يتم جمعها، والنتائج التى يتم التوصل إليها من دراسات الحالة، ولكن استخدام أساليب التحليل الكمى أقل شيوعا مقارنة بما يكون الأمر عليه فى التقارير المستندة إلي المسوح.

انظر أيضا، **تاريخ الحالة، ودراسات المجتمع المحلى.**

دراسة ضحايا الجرائم

Victimology

دراسة ضحايا **الجريمة**، بما فى ذلك أنماط الاعتداء الذى وقع، ومكان وقوع الجريمة، وسمات كل من المجرم والضحية والعلاقة بينهما، وما إلى ذلك من عناصر. وقد حفز إلى طرق هذا المجال الزيادة الكبيرة فى الدراسات المسحية التى أجريت على ضحايا الجرائم والتى وفرت مادة غزيرة عن وقوع بعض الجرائم بشكل خفى غير معلن. ومن الموضوعات الأساسية فى بحوث دراسة ضحايا الجرائم والتى نجدها تتردد دائما – ولكنها محل خلاف فى بعض الأحيان – فكرة أن بعض الأفراد يكونون أكثر تعرضا من غيرهم للوقوع ضحايا للجرائم، وأن بعض الأفراد يسهمون – جزئيا – فى وقوع الجرائم عليهم أو "يحفزون إليها" (يغرون المجرمين بذلك)، من ذلك عندما ترتدى بعض الفتيات ملابس مثيرة أو يتواجدن فى بعض الأماكن

غير الآمنة. وقد تصدى لتفنيد هذه الفكرة الأخيرة بالذات **علم الإجرام النسوى** ملقيا الضوء على دلالاتها. وقد أنشئت جمعيات دعم ضحايا الجرائم للدعوة إلى تقديم الخدمات وتبنى السياسات المناسبة لرعايتهم.

دراسة طولية

Longitudinlal Study

انظر: **تاريخ الحياة، دراسة تتبعية.**

دراسة المستقبل، علم المستقبل

Futurology

إن محاولة التنبؤ بالمستقبل عن طريق بناء نظريات للتاريخ؛ محاولة قديمة قدم الفلسفة ذاتها. ولكن الممارسة المنهجية لعلم المستقبل – أى إسقاط الاتجاهات الإحصائية على المستقبل من أجل التوصل إلى سيناريوهات واقعية للمستقبل – ترجع إلى الخمسينيات، وهي تمثل مشروعا علميا اجتماعيا متميزا. فقد مالت التنبؤات المبكرة كالتى قدمها هيرمان كان Kahn وأنطونى وينر فى كتابهما: العام ٢٠٠٠ (الصادر عام ١٩٦٧)[١٣٥] إلى التفاؤل واليوتوبية.

وتغير هذا الوضع مع ظهور تقرير نادى روما بعنوان: حدود النمو (الصادر عام ١٩٧٢)[١٣٦]. وقد مال علم المستقبل فى الثمانينيات والتسعينيات إلى التشاؤم، ووصل أحيانا إلى حد الإنذار بسوء العاقبة، إذ كان يركز على الاتجاهات السلبية فى ميادين السكان والبيئة والنظام الاجتماعى العام. ومع ذلك فثمة تنبؤات إيجابية يمكن أن نصادفها فى كتب مثل كتاب النهضة الأمريكية الذى نشره مارتن سيترون وأوين ديفز عام ١٩٨٩[١٣٧].

وتعتمد معظم التنبؤات على بلورة الاتجاهات والأنماط التاريخية، ثم إسقاطها على المستقبل. وتركز أبسط عمليات التنبؤ على مؤشر واحد للتغير، كالسكان أو التكنولوجيا. ويمكن أن تقدم هذه إجابات محددة نوعا عن المستقبل: كالقول بأن سكان العالم سوف يتزايدون يقينا بمقدار بليون نسمة فى العقد القادم، وأن التكنولوجيا سوف تصبح بالقطع أكثر تخصصا ودقة، وهكذا. وهناك مؤشرات أخرى كالأداء الاقتصادى، أو تعاطى المخدرات، أو الجريمة، أو المعتقد الدينى، أو الاتجاهات الاجتماعية يكون من الصعب التنبؤ بها. ويمكن لأنساق النماذج المعقدة أن تأخذ فى اعتبارها كثيرا من المتغيرات، ولكنها تقدم مسارات للتغير المتوقع تكون من

الكثرة بحيث تصبح فائدتها محدودة. ويعد علم المستقبل بعامة نوعا من التدريب التخيلي المثير، ولكن أساسه العلمي محدود للغاية، ويكاد يكون معدوما، وسجله في تقديم التنبؤات الفاشلة يكاد يكون كاملا.

الدراسة الموضوعية الشاملة

Conjuncture

استخدم هذا المصطلح الماركسيون البنائيون للإشارة إلى الحالة الملموسة للعلاقات الاقتصادية السياسية، خاصة العلاقات الطبقية في مجتمع بعينه، وفي فترة تاريخية محددة (كما في الدراسة الموضوعية الشاملة لفترة تاريخية محددة).

دراسة الوحدات المحلية

Locality Studies

انظر : دراسات المجتمع المحلي.

دلالة قيمية Value Relevance

انظر: القيمة.

الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية DSM III

توجز هذه الحروف والأرقام الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية الثالث الذى أصدره الاتحاد الأمريكي للطب النفسي عام ١٩٨٠، وقد تم تنقيح هذه النسخة مجددا فيعام ١٩٨٥. كان الدليل الأصلي قد ظهر لأول مرة في عام ١٩٥٢، ثم صدرت نسخة منقحة منه في عام ١٩٦٨. ويحدد هذا الدليل التشخيصي معايير محددة لكل مرض بهدف تمكين الطبيب من التشخيص الدقيق لما يعرض له من حالات.

دوائر كوندراتيف

Kondratieff Cycles

انظر : دورة العمل.

دوائر الموجة الطويلة

Long - Wave Cycles

انظر: دورة العمل.

الدوافع (الموروثة والمكتسبة)

Innate and Aquired Drives

يشير هذا المصطلح إلى القوى المحركة الموجهة نحو **هدف** أو غاية بعينها. ويمكن النظر إلى الدوافع باعتبارها قوى داخلية (فزيولوجية) أو مكتسبة (متعلمة). ففي الحالة الأولى يستخدم المصطلح أحيانا كبديل لمصطلح الغريزة، رغم أن مفهوم الدافع أقل ميلا إلى التنميط المسبق

الدافع يعد ترجمة افضل لمصطلح سيجموند فرويد الألمانى دافع Trieb من مصطلح غريزة. انظر أيضاً مادة: **الحاجة**.

دور، دور اجتماعى، نظرية الدور

Role, Social Role, Role Theory

مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية فى النظرية الاجتماعية. فهو يحدد لنا طبيعية التوقعات الاجتماعية المرتبطة **بمكانات** أو أوضاع اجتماعية معينة، ويحلل تفاصيل تلك التوقعات. وقد حظيت نظرية الدور بشهرة خاصة خلال الفترة حول منتصف القرن العشرين، ولكن بعد ما تعرضت له من نقد متصل أصبح ينظر إليها على أنها ناقصة ومعيبة، ومن ثم سقطت من الاستخدام فعلا. ومع ذلك فما زال مفهوم الدور يمثل أداة أساسية للفهم فى علم الاجتماع.

وهناك اتجاهان مختلفان داخل نظرية الدور. أحدهما تطور فى إطار الأنثروبولوجيا الاجتماعية لرالف **لنتون**، ويولى أهمية بنائية للأدوار القائمة داخل النظام الاجتماعى. وهنا تصبح الأدوار مجموعة مترابطة مؤسسياً من الحقوق والواجبات **بارسونز المعروف لدور المريض** مثالا واضحاً على هذا الاتجاه. أما الاتجاه الثانى – فهو فى نزعته العامة – يميل إلى علم النفس الاجتماعى، ويركز على العمليات النشطة المتضمنة فى صنع الأدوار، وتولى الأدوار، وممارستها. وهذا الاتجاه جزء من تراث **التفاعلية الرمزية والمنظور المسرحى**، وهذا الأخير يحلل الحياة الاجتماعية مجازياً على طريقة الدراما والمسرح.

ويحدد التفسير البنائى للأدوار المكانات فى المجتمع، مثل مكانة المعلم مثلاً، ثم يحاول وصف المجموعة المعيارية من الحقوق والواجبات المرتبطة بالنمط المثالى لهذا الوضع. وهذه التوقعات ذات الأساس الاجتماعى هى التى تكون الدور. وأى شخص يمكن أن يكون له عدد من المكانات (كأن يكون على سبيل المثال أباً أو معلماً أو لاعب جولف)، وهذه تشكل مركب مكانة، حيث يكون لكل مكانة دورها الخاص بها. وكل دور له عدد من الأنماط المختلفة، ولكل دور مجموعة من التوقعات، ولذا فإن المعلم على سبيل المثال قد يكون لديه تلاميذ وزملاء ورؤساء وأولياء أمور كشركاء فى الدور، وكل واحد من هؤلاء لديه

توقعاته المختلفة إلى حد ما من سلوك هذا المعلم. ومجموع هذه التوقعات لهؤلاء الشركاء تمثل مركب الدور. وحينما تتعارض هذه التوقعات، وهو ما يحدث بين الحين والآخر، فإن علماء الاجتماع يتحدثون هنا عما يسموه صراع الدور أو توترات الدور. وترى النظرية الاجتماعية الخاصة بتالكوت بارسونز أن أنماط الدور هذه تتحدد من خلال ما يطلق عليه "متغيرات النمط" أو الاختيارات بين زوجين من المعايير البديلة. وهذه النظرية مفيدة كأسلوب تجريبي استكشافي في رسم خريطة لتنظيم المجتمعات على أساس الأنماط المعيارية، ولكنها كنظرية تميل إلى الإغراق في تبسيط التوقعات المعيارية بافتراضها أن هناك قدراً من الإجماع والوفاق في المجتمع يفوق الحقيقة، وتجسيد **النسق الاجتماعي** (أي اعتباره شيئاً مادياً، مع كونه ذا طبيعة مجردة). ويحتوي ما كتبه رالف دارندورف تحت عنوان: الإنسان في علم الاجتماع، الصادر عام ١٩٦٨[١٣٨] عرضاً لصيغة مدققة لهذا الاتجاه، استطاعت أن تثير جدلاً واسعاً في أيامها، ولكن انطفأت أهميتها الآن تماماً.

أما الاتجاه الثاني الذي يقف في مواجهة الاتجاه السابق، وهو الخاص بعلم النفس الاجتماعي فيركز بقدر أكبر على الجوانب الديناميكية لممارسة الأدوار بالفعل. فهو يدرس التفاعلات التي يمارس الناس خلالها أدوارهم، بدلاً من أن يصف - شأن الاتجاه الآخر - مكان هذه الأدوار في البناء الاجتماعي. فهنا يكون التركيز على الطرق التي من خلالها يصل الناس إلى الاضطلاع بأدوار الآخرين (تولي الأدوار)، ويقومون بتشكيل أدوارهم الخاصة (صنع الأدوار)، ويتنبأون باستجابات الآخرين لأدوارهم (توقع استجابات الغير = القولبة)، وأخيراً ممارسة أدوارهم الخاصة (أداء الأدوار). وفي بعض أجزاء هذه النظرية (وعلى سبيل المثال الجزء الذي يقدمه ايرفنج **جوفمان**) يتم التركيز على الطرق التي تمارس الأدوار من خلالها: فأحياناً قد يحب الناس أدوارهم ويتوافقون معها كلية "تقبل الدور" ويؤدونها بكل تفاصيلها المحببة إليهم. وفي أحيان أخرى قد يمارسون أدوارهم بلا حماس أو حب "مسافة الدور" موضحين لكل من يراهم أنهم أكبر بكثير من هذا الدور البسيط الذي يؤدونه. أو أنهم قد يمارسون أدوارهم بطريقة ساخرة(*)، من أجل أن يسيطروا على نتائج الموقف (التحكم

(*) المقصود أن ممارس هذا السلوك يؤمن بأن السلوك البشري تهيمن عليه المصالح الذاتية وحدها، ويعبر صاحبه عن موقفه هذا عادة بالسخرية والتهكم. (المحرر).

يظل الاهتمام موجها إلى ديناميات ممارسة الأدوار، حيث لا تكون الأدوار مجرد توقعات ثابتة، وإنما هي نتائج ومخرجات متجددة باستمرار. وربما كان أكثر التحليلات في هذا الاتجاه إفادة لنظرية الدور، ذلك الذى قدمه جوفمان فى كتابه: تصوير الذات فى الحياة اليومية، الصادر عام ١٩٥٩(١٣٩). وكذلك كتابه: المواجهات، الصادر عام ١٩٦١(١٤٠).

ومن المؤكد أن نظرية الدور ليست حكراً على علماء الاجتماع وحدهم. ففكرة تحليل الحياة الاجتماعية باستعارة التصور المسرحى من الأفكار الواضحة فى المسرح الإغريقى وفى إعلان شكسبير: إنما الدنيا مسرح كبير(*)، وكذلك فى الأفكار المعاصرة عن الرؤية المسرحية للحياة. ولازالت كتابات ستانفورد لايمان ومارفن سكوت عن "دراما الحقيقة الاجتماعية:"، الصادر عام ١٩٧٥(١٤١)، ولويس زورشر عن "الأدوار الاجتماعية"، الصادر عام ١٩٨٣(١٤٢) تمثل مداخل جيدة لفهم هذا الميدان.

الأدوار المميزة لكل من الزوج والزوجة والناتجة عن **تقسيم العمل** فى الأسرة. وقد لاحظت اليزابيث بوت فى دراستها الكلاسيكية عن الأسرة وشبكة العلاقات الاجتماعية، الصادرة عام ١٩٥٧(١٤٣)، أنه كان من المعتاد أن يضطلع أحد الزوجين بالمسئولية عن دعم الأسرة ماليا، بينما يتحمل الآخر مسئولية المهام المنزلية المتضمنة فى إدارة البيت وتربية الصغار. ولكن كان هناك تباين ملحوظ فى درجة الفصل بين تلك الأدوار الزواجية فى المجتمعات المتخلفة. ورغم أن اليزابيث بوت لم تنظر إلى الأدوار الزواجية على أنها تتحدد على أسس طبيعية، فإن **الأدوار الزواجية المشتركة** تميل إلى الارتباط بزيجات الطبقة الوسطى. ويؤكد كل من مايكل يونج وبيتر ويلموت فى دراستهما المبكرة عن : الأسرة ونسق القرابة فى شرق لندن، الصادرة عام ١٩٥٧(١٤٤)، وكذلك فى كتابهما الأخير عن الأسرة المتماثلة، الصادر عام ١٩٧٣(١٤٥)، أنه يلاحظ – حتى داخل الطبقة العاملة – حدوث تحول نحو الأدوار الزواجية

(*) وهى العبارة التى اشتهرت عربياً فى صرخة بصوت الفنان يوسف وهبى.(المحرر)

المشتركة مع قبول زواج الصحبة Companionable Marriage الآن باعتباره النموذج المثالى. ومع أن الدراسات الإمبيريقية الأحدث تشير الآن إلى أن التقسيم التقليدى للعمل أصبح أقل حدة، فإن صور عدم المساواة لا تزال واضحة. فدراسات توزيع الوقت(*) تكشف عن تغير محدود للغاية فيما يتعلق بمسئولية أداء الأعمال المنزلية الروتينية، على الرغم من أن الأزواج قد أصبحوا يساعدون فى المنزل أكثر قليلاً عن ذى قبل. وعلى أية حال فإنه حتى حينما تمارس الزوجات عملاً ثابتاً طول الوقت خارج المنزل، فإن مشاركة الزوج الكاملة لها فى الأعمال المنزلية مازالت من الأمور غير المعتادة، ولا تزال حالات زواج النساء العاملات من أزواج لا يعملون وإنما يؤدون الأعمال المنزلية فقط (أى رب بيت!) من النوادر التى لا يعتد بها. كما أن الشواهد على أن الفروق بين الزوجين فى القوة والسيطرة مازالت قليلة متفرقة. وتشير الدراسات الخاصة بالإدراة المالية المنزلية إلى أن دفع مصاريف البيت إلى الزوجات من الأمور الشائعة، مع استمرار عدد كبير منهن لا يعرفن إجمالي دخل أزواجهن. انظر أيضا مواد: **تقسيم العمل المنزلى، علم الاجتماع العائلى، نظام توزيع الموارد داخل الأسرة، الأدوار الزواجية المشتركة، الأدوار الزواجية المنفصلة.**

دور المريض **Sick Role**

هو مفهوم روج له تالكوت **بارسونز**، الذى ذهب (فى كتابه: النسق الاجتماعى، الصادر عام ١٩٥١)(١٤٦) إلى أنه بينما تنطوى حالة المرض على خلل وظيفى فى أداء الجسم، فإن كون الشخص مريضاً - أى تعريفه وقبوله على أنه مريض - يمثل **دوراً** اجتماعياً محكوماً بتوقعات اجتماعية معينة، حدد بارسونز منها أربعة هى: أولا، التحلل من مسئوليات الدور الاجتماعى العادى، وقد يأخذ هذا التحلل صورة شرعية أو قانونية بواسطة سلطة معينة تتمثل فى الغالب فى ممارس طبى.

(*) استخدم هذه الأداة مؤخرا عدد من الباحثين المصريين نذكر منهم فوزى عبد الرحمن اسماعيل، الأبعاد المؤثرة فى تقسيم العمل الزراعى في مصر، محاولة منهجية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه إشراف علياء شكرى، كلية بنات عين شمس، ١٩٨٩. وكذلك أمانى حامد ابراهيم، العمل غير المأجور لربة البيت ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة، رسالة ماجستير بإشراف علياء شكرى أيضا ومن نفس القسم، ١٩٩٥. (المحرر)

وثانيا: التحلل من المسئولية لكونه مريضا، وذلك يعنى أن كونه مريضا يوجب أن ينال رعاية آخرين. وثالثا: بما أن المرض أمر غير مرغوب فيه، فإنه يتوجب على المريض أن يرغب فى تحسين صحته. ورابعا: أن يبحث عن مساعدة طبية جيدة، وأن يتعاون من أجل تحسين حالته.

ويلفت هذا المفهوم الاهتمام إلى القواعد الاجتماعية المرتبطة بالمرض، وإلى الميكانزمات التى تضمن امتثال الأشخاص المرضى للمساعدة من أجل استرداد صحتهم، والتأكيد على أن المرضى فعلاً هم الذين يعفون فقط من المسئوليات الاجتماعية العادية. ويقدم هذا المفهوم أيضا طريقة لتحليل العوامل الدافعية المرتبطة بالمرض. والحقيقة أن بارسونز رأى أنه بسبب تلك المكونات أو العناصر الدافعية (وقد كان متأثرا هنا بنظرية فرويد) يمكن اعتبار المرض شكلا خاصا من أشكال **الانحراف** المفيدة وظيفيا للنسق الاجتماعى، والتى تتمثل فى توجيه الميول الانحرافية بعيدا عن تكوين الجماعة وتماسكها، والتطبيق الناجح للشرعية.

وقد شكك النقاد فى عمومية ما حدده بارسونز من توقعات تحكم دور المرض، وفى مدى الدافعية التى رأى بارسونز أنها تؤدى إلى المرض، وفى مدى ملاءمة نموذجه لحالات المرض طويلة الأمد، وفى تركيزه على مايراه وظيفة لهذا الدور تخدم المجتمع. وعلى أية حال فقد أصبح مفهوم دور المريض ذا أهمية مركزية فى الفكر السوسيولوجى الخاص بالصحة والمرض، ومن الصعب بالتالى أن نتجاهل أو نقلل من قيمة هذا المفهوم.

دورة تجارية Trade Cycle

ميل مستوى النشاط التجارى – الذى دللت عليه البحوث – إلى التذبذب خلال فترة زمنية قصيرة، يشهد فيها ذلك النشاط نقاط صعود ونقاط هبوط فى سياق اتجاه نمو تصاعدى على المدى الطويل. وتمثل التذبذبات الدورية القصيرة الأمد والطويلة الأمد فى عالم الاقتصاد عاملا رئيسيا فى حدوث البطالة، كما كانت موضوعا لتفسيرات متعارضة – بشكل حاد – فى علم الاقتصاد. انظر كذلك : **دورة العمل**.

دورة الحرمان Cycle of Deprivation

نظرية انتشرت فى السبعينيات تفسر استمرارية الفقر، وأشكال أخرى من الحرمان الاجتماعى/ الاقتصادى عبر الأجيال. تفترض هذه النظرية أن المظاهر المرضية (الباثولوجية)

الأسرية تمثل الآلية الأساسية في توارث **الحرمان** الاجتماعي عبر الأجيال، وأن ذلك يفسر استمرارية المسكن السيئ، وانخفاض مستوى التعليم، والبطالة بين الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة. وجوهر هذا الرأي أن الحرمان والاعتماد على المعونات – وإن لم يكن خطأ الفقراء تماما – ولكنه بالتأكيد لا يرجع إلى أسباب بنائية خطيرة. وهكذا نجد أن مثل هذا التفسير يشترك إلى حد بعيد مع المقولة المبكرة لثقافة الفقر (انظر : **قدرية، جبر**)، وإن كان أقل تركيزا على المظاهر المرضية (الباثولوجية) لدى الفرد والمجتمع المحلي. وقد أسهمت البحوث الإمبيريقية المكثفة في هز مصداقية هذه النظرية إلى حد كبير. (انظر مؤلف رتر ومادج المعنون: دورات الحرمان، الصادر عام ١٩٧٦)[١٤٧].

دورة الحياة **Life - Cycle**

مصطلح استعاري يستخدم على نطاق واسع للتعبير عن انتقال الفرد خلال مراحل الحياة المتتابعة، منذ الميلاد وحتى الموت، مرورا بمرحلة الطفولة، **والمراهقة**، وحياة النضج، والشيخوخة، وتعني ضمنا العودة مرة أخرى إلى الطفولة في الشيخوخة. ويعد هذا المصطلح – بشكل فضفاض – مرادفا لمصطلحي **دورة العمر** ومراحل الحياة.

وتحدد بعض المجتمعات تلك المراحل عموما بعضوية إحدى مراتب العمر أو **طبقات العمر**. أما في المجتمعات الغربية فيحدد القانون بعض نقاط التحول مثل سن النضج الجنسي، أو سن الرشد القانوني، أو سن نهاية التعليم الإلزامي.أما مراحل دورة الحياة فيتم تحديدها بشكل فضفاض على نحو يسمح بقدر من الاختيارات الفردية، كتحديد سن الزواج مثلا. ولهذا السبب نادرا ما تستخدم الدراسات العلمية السن وحده لتحديد مراحل دورة الحياة، والاتجاه الأوسع انتشارا هو استخدام الحالة الزواجية، ووجود أطفال في سن التعليم، أو أطفال دون سن التعليم يعيشون مع المبحوث. أما بالنسبة للرجال فإن مرحلة الشباب تتحدد عادة على نحو مختلف، خاصة في تحليلات **سوق العمل**: فهؤلاء رجال في صدر الشباب الذي يتحدد عادة بالمرحلة العمرية من ٢٥ إلى ٥٥ سنة (وأحيانا يتحدد من ٢٥ إلى ٥٠ عاما)، وهي المرحلة التي تكون فيها مستويات **العمالة** في ذروتها. ويحدد علماء السكان عدد جماعات دورة الحياة بعدد أقل مما يحدده علماء الاجتماع: ففي رأي الديموجرافيين هناك جماعتان من

السكان المعالين هما: الأطفال دون سن الخامسة عشرة والشيوخ فوق سن الخامسة والستين (أو فوق سن الستين)، وهؤلاء يعولهم من النواحي المالية وغير المالية السكان في سن العمل أو الذين يسمون السكان النشطون اقتصاديا.

ويستخدم مصطلح مرحلة دورة الحياة عادة فى تحليلات أنماط العمالة، والاحتياجات الإسكانية وأنماط الإسكان المفضل، وأنماط العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المحلى وفى الأسرة النووية، ودراسات الفقر، وأنواع الهجرة. ولكن بالرغم من أن المصطلح مازال يستخدم على نطاق واسع، إلا أنه فقد بريقه فى الكتابات الديموجرافية الاجتماعية الحديثة بسبب نكهته المعيارية. انظر أيضا: **حدث (مهم) فى الحياة.**

دورة الصفوة

Circulation of Elites

انظر: **نظرية الصفوة.**

دورة العمر Life - Course

تعبير يدل على انتقال الفرد عبر مراحل حياته، يتم تحليلها كسلسلة متتابعة من **أحداث الحياة** المهمة التى تشمل : الميلاد، والزواج، والأبوة (أو الأمومة)، والطلاق، والتقاعد. وقد حل مصطلح دورة العمر فى كثير من الدراسات الديموجرافية الاجتماعية الحديثة محل مصطلح **دورة الحياة** فى تحليل التتابع الزمنى لتلك الأحداث لأن مصطلح دورة العمر يحمل دلالات معيارية أقل من مصطلح دورة الحياة. انظر أيضا: **تحليل تاريخ الحدث.**

دورة العمل Business Cycle

تنطوى الدورات الاقتصادية المتكررة على فترة من النمو فوق المتوسط (مرحلة التوسع)، تتبعها مرحلة من معدل النمو دون المتوسط (الركود)، ثم ثالثة من النمو السلبى (الكساد). ويفترض الاقتصاديون المحدثون بعامة أن دورة العمل تستمر لحوالى خمس سنوات، بيد أنه ليس هناك إجماع فيما يتعلق بتحديد أسبابها، على الرغم من أن البعض ذهب إلى القول بأن التذبذبات تتسم بالعشوائية ولا تتخذ نمطا موحداً. وقد حدد الاقتصادى الأمريكى المتخصص بالتنمية – والروسى المولد – سيمون كوزنتس Kuznets، دورة اقتصادية أكثر طولاً (تعرف باسم: "دورة كوزنتس")، التى تستمر لمدة تتراوح من خمسة عشر إلى عشرين عاماً. وهناك ما يطلق عليه "دورات

كوندراتيف" Kondratieff (نسبة إلى الاقتصادى الروسى الذى طور الفكرة فى عشرينيات هذا القرن) والقائلة بوجود دورات تتكون من "موجات طويلة" من الرواج والركود تستمر فى المتوسط نصف قرن أو نحو ذلك، وتنتج هذه الدورات عن المكتشفات التكنولوجية والصناعية الرئيسية مثل اكتشاف الطاقة البخارية.

دوركايم، إميل (عاش من ١٨٥٨ حتى ١٩١٧) Emile Durkheim

أكثر علماء الاجتماع الفرنسيين شهرة، وقد اعتبر منذ زمن بعيد بمثابة الأب المؤسس للمدرسة **الوظيفية**، وحديثاً وجه إليه مديح وتقدير من قبل عُمد **البنيوية** و**علم اللغة الاجتماعى** الرئيسيين (انظر: **تحليل المحادثة**) وأنصار **مابعد الحداثة**، الذين وجد جميعهم فى كتابات دوركايم أفكاراً ورؤى يسهل استيعابها فى أطرهم النظرية.

ولد دوركايم لوالدين يهوديين (كان والده حاخاما) وتلقى تعليمه فى المدرسة العليا حيث درس الفلسفة. وبعد أن عمل مدرساً للفلسفة فى المدارس الثانوية فى الأقاليم لمدة خمس سنوات، عين فى وظيفة محاضر فى العلوم الاجتماعية والتربية بجامعة بوردو عام ١٨٨٧. وبعد مرور عشر سنوات أسهم دوركايم فى إنشاء حولية علم الاجتماع، التى أضحت خلال فترة قصيرة أرفع الدوريات السوسيولوجية مكانة فى فرنسا ومركز إشعاع المدرسة الدوركايمية ذات التأثير فى الفكر الاجتماعى. ولقد ظل دوركايم ينشر بصفة منتظمة فى هذه الدورية حتى وفاته المبكرة نسبياً فى سن التاسعة والخمسين نتيجة لأزمة قلبية.

وعلى الرغم من الحياة المهنية اللامعة لدوركايم كمعلم وباحث، ونشره لسلسلة من الكتابات الخلافية التى حدد فيها مناهج وموضوع العلم الجديد المسمى بعلم الاجتماع، فقد استغرق الأمر خمسة عشر عاما قبل أن يعرض عليه أن يتبوء كرسى أستاذية علم الاجتماع فى جامعة باريس. وقد ذهب البعض فى تفسير ذلك إلى أن دوركايم كان ضحية العداء للسامية الذى كان يسم الحياة الثقافية الفرنسية آنذاك. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا أن إصراره المتحيز على الفكرة القائلة بأن علم الاجتماع هو أهم العلوم الاجتماعية قاطبة قد أكسبه الكثير من الأعداء فى المؤسسة التعليمية، حيث حفلت حياته المهنية بالكثير من الخلافات الحادة مع أولئك الذين رفضوا رؤيته لعلم الاجتماع.

دوركايم الأساسية إلى اللغة الإنجليزية بعد وفاته، ومن عجب أنها ما تزال تطبع في ترجمتها إلى الآن. نشر دوركايم مؤلفه: قواعد المنهج في علم الاجتماع (١٨٩٥)[١٤٨]، في أعقاب إجازة أطروحته المثيرة للخلاف مباشرة والمعنونة: تقسيم العمل الاجتماعي (نشرت عام ١٨٩٣)[١٤٩] التي كتبها خلال معاناته – من شظف العيش إبان سنوات عمله كمدرس بالتعليم الثانوي. وقد أكد دوركايم في كتاب قواعد المنهج على أن علم الاجتماع يتميز كعلم بطابعه الإمبيريقي القائم على الملاحظة لا التجريد النظري، وبدراسة الظواهر الاجتماعية لا الظواهر النفسية، وأنه يطور تفسيرات وظيفية وسببية في الآن معاً. ولقد طبق دوركايم هذه المبادئ في دراسته المعقدة المتعددة الأبعاد حول الانتحار (التي صدرت عام ١٨٩٧)[١٥٠]، والتي حاول فيها أن يوضح أن أكثر الأفعال فردية تتحدد في النهاية اجتماعياً، وأن معدل الانتحار هو لذلك ظاهرة اجتماعية. وهو يقدم تفسيراً سببياً تقف فيه النتائج (حالات الانتحار) شاهداً على التيارات الاجتماعية الكامنة وراءها. وقد أفضت اهتماماته التي لازمته طوال حياته تتبدى، على سبيل المثال، في تصويره للتضامن الآلي والتضامن العضوي في رسالته للدكتوراه) أفضت به بصورة تكاد تكون حتمية إلى الكتابة عن الدين. ويعد الاستخلاص القائل بأن الأفراد "الجمعيين" يعبدون المجتمع، والتي عبر عنها في أكثر صورها وضوحاً في كتاب: الأشكال الأولية للحياة الدينية (الصادر عام ١٩١٢)[١٥١]، بمثابة شاهد بليغ على عمله. وقد نشر له عدد من الأعمال الأساسية حول الاشتراكية والأخلاق والتربية بعد وفاته.

ومن اللافت للانتباه في جميع هذه الأعمال عمق الرؤية التي اتسم بها دوركايم في بحثه الذي لا يكل عن الأسس الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع الصناعي الناشئ. وما يزال دوركايم موضعاً لتقريظ المعقبين من اليمين واليسار السياسي. ولقد فقد تصنيفه كمفكر محافظ ، عن حق، مصداقيته منذ زمن طويل، وذلك في ضوء إسهامه في نظرية تكافؤ الفرص التي تتبدى على سبيل المثال في كتاباته عن التربية.

وفي ترجمته الدقيقة لسيرة حياة دوركايم (إميل دوركايم: حياته وأعماله، الذي صدر عام ١٩٧٣)[١٥٢] يحدد ستيفن لوكاس المفاهيم والثنائيات

والقضايا الأساسية التى تميز التراث الدوركايمى. وتقف مفاهيم مثل **الوعى الجمعى، والتصورات الجمعية والظواهر الاجتماعية** شاهداً على تميز علم الاجتماع عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى (وعلى وجه الخصوص علم النفس).

وتعد هذه المفاهيم مناسبة لموضوع التفسير السوسيولوجى، أى الظواهر الجمعية غير القابلة للاختزال إلى المستوى الفردى أو المستوى النفسى. فضلاً عن ذلك، فإن المشكلة الرئيسية لعلم الاجتماع تكمن فى تفسير العلاقة بين الفرد والمجتمع، مع الأخذ فى الاعتبار أن كلا منهما يمثل مستوى تحليليا متميزاً عن الآخر. فعلاقات الارتباط التى يوجدها الأفراد فيما بينهم لها خصائصها المتميزة وواقعيتها التى يمكن تفسيرها بواسطة ظواهر اجتماعية تقع عند هذا المستوى فقط. ولقد دفعت معارضته القوية **للفردية** المنهجية إلى التشيع للنزعة الكلية التى أفضت أحياناً إلى تشيئ المجتمع ذاته (وهو اتهام يوجه للوظيفيين اللاحقين أيضا الذين نظروا إلى المجتمع بطريقة كلية مشابهة). وهناك بعض الثنائيات الأخرى التى نبعت من هذه المزاوجة الأساسية بين الفرد والمجتمع. فنجده على سبيل المثال، فى معرض تمييزه ما بين **المقدس والعلمانى** يرى أن المقدس هو من خلق الجماعة، فى حين يعبر العلمانى عن الحياة الخاصة والفردية. ولذلك كان يعد المقدس أخلاقيا، فى حين يرى الأخير حسياً.

ولقد كان دروكايم يرى أن رسالته تتمثل فى خلق علم اجتماع ذى موضوع ومنهجية، ونماذج تفسير خاصة به. وهو بهذا يواصل مسيرة كل من **كونت وسان سيمون**. كذلك يشبههما دوركايم فى الاهتمام بما يمكن أن نطلق عليه تعبير الهندسة الاجتماعية، التى نبعت من اعتقاده بأن علم الاجتماع يمكنه - بل يجب عليه - أن يتدخل علمياً عندما لا تفرز التطورات الاجتماعية نظاماً قائماً بذاته. ولقد قرأ دوركايم واستوعب أعمال معاصريه، بما فى ذلك أعمال كارل ماركس، وربما يفسر هذا لماذا وصفت أفكاره بأوصاف مختلفة، منها أنها **مثالية وواقعية ووضعية وتطورية**. والحقيقة فإن اهتماماته الفكرية والشخصية قد حولت هذه الرؤى إلى مزيج جديد من المفاهيم المميزة لدوركايم. وتقدم لنا ترجمة لوكاس لدوركايم تقويما متعاطفا معه. وبالمقارنة نجد ريمون آرون يخضع كافة أعمال دوركايم لنقد عميق متأمل، ولكنه شديد القسوة، وذلك فى المجلد

الثانى من مؤلفه المعنون: تيارات أساسية فى الفكر الاجتماعى، (الصادر عام ١٩٦٧)[١٥٣]. انظر أيضا، **اللامعيارية؛ تقسيم العمل؛ كثافة دينامية (متغيرة)؛ الجبرية أو القدرية؛ تضخم؛ علم الاجتماع القانونى؛ مجتمع أخلاقى؛ المماثلة العضوية أو البيولوجية، علم الاجتماع الدينى؛ شعيرة، النظام الاجتماعى؛ تضامن اجتماعى؛ الانتحار؛ تصنيف.**

الدولة State, The State

الدولة هى مجموعة متميزة من **النظم** التى تملك سلطة إصدار القوانين التى تحكم **المجتمع**. فهى، بتعبير ماكس فيبر، "تحتكر القوة المشروعة" داخل حدود إقليم معين. ولهذا تضم الدولة نظما ومؤسسات مثل القوات المسلحة، وجهاز الخدمة المدنية أو **البيروقراطية** الحكومية، والسلطة التشريعية، والمجالس المحلية والقومية التى تضم أعضاء منتخبين (كالبرلمانات على سبيل المثال). معنى ذلك أن الدولة ليست كيانا موحدا. وإنما هى مجموعة من النظم والمؤسسات التى تصف الإقليم، ومؤشرات الصراعات السياسية التى تنشأ بين المصالح المختلفة حول استخدام الموارد وتوجيه السياسة العامة. فكثيرا ما تنشب صراعات حول السياسة والموارد بين السياسيين المنتخبين والموظفين العموميين غير المنتخبين، أو بين السياسيين فى مختلف أنحاء الدولة. من هنا يكون من الصعب التعرف على **مصالح** الدولة، طالما أن مختلف أجهزة الدولة يمكن أن يكون لكل منها مصالح متباينة، وتبدى انحيازات متباينة فى الصراعات المختلفة.

ومن الأمور الصعبة أيضا تعيين حدود الدولة. فالآراء الإدارية القديمة تنظر إلى الدولة كمجموعة محددة تحديدا واضحا من النظم والمؤسسات ذات القوى الرسمية. وهناك مفكرون آخرون، بمن فيهم المفكرون النظريون الماركسيون - مثل أنطونيو **جرامشى** ولوى **ألتوسير** - يرفضون التمييز بين الدولة والمجتمع و**المجتمع المدنى**، ويرون أن الدولة ماثلة فى كثير من أجزاء المجتمع المدنى. ويذهب ألتوسير - على سبيل المثال - إلى أن مؤسسات المجتمع المدنى، كالكنائس، والمدارس، بل والنقابات تمثل جزءا من **الأجهزة الحكومية الإيديولوجية**. من هنا نقول إنه من الصعب فعلا تعيين حدود الدولة. فكثير من أجزاء المجتمع المدنى لديها قنوات رسمية نظامية مع الدولة، وهى تلعب بالفعل

دورا فى تطوير السياسة العامة. كما أن الدولة تمول عددا من الجماعات الموجودة فى المجتمع، والتى تعتمد – رغم استقلالها الأساسى – على دعم الدولة لها. يضاف إلى ذلك أن حدود الدولة دائمة التغير باستمرار، مثلا بفعل **الخصخصة** (أى نقل المسئوليات من القطاع الحكومى العام إلى القطاع الخاص)، وبسبب إنشاء هيئات تنظيمية جديدة. وكثيرا ما تكون طبيعة تلك المؤسسات شبه المستقلة غامضة بعض الشئ، فليس من الواضح ما إذا كانت تمثل جزءا من الدولة، أو من المجتمع المدنى.

ومن القضايا الأخرى المهمة المرتبطة بالدولة قضية طبيعة **قوة** الدولة. فالدولة كمجموعة من النظم والمؤسسات لا تستطيع أن تتصرف. إنما الذى يتصرف هم الفاعلون الأفراد داخل الدولة الذين يتولون صنع القرارات وتنفيذ السياسات. ومن شأن ذلك أن يثير القضية المهمة، التى كانت محلا لجدل كبير فى الفترة الأخيرة، والخاصة باستقلال الدولة. **فالتعدديون** بصفة عامة يرون أن الدولة تعمل لصالح الجماعات القائمة فى المجتمع. ومن ثم فإن أفعال الدولة تمثل ردود أفعال للضغوط الصادرة من الجماعات. ويذهب بعض التعدديين إلى أن الدولة تمثل ساحة للصراعات بين **جماعات الضغط**، وتتحدد سياسة الدولة على أساس النتيجة التى تنتهى إليها هذه الصراعات. وفى رأى فريق آخر أن الدولة تكون فى الواقع أسيرة لجماعات الضغط هذه. بينما يذهب فريق ثالث إلى أن الدولة تحدد الصالح القومى من خلال التوفيق بين طلبات جماعات المصالح المختلفة.

أما النظريات الماركسية فترى أن دور الدول الحديثة يتحدد على أساس وضعها فى داخل المجتمعات الرأسمالية. فيذهب نيكوس **بولانتراس**، على سبيل المثال (فى كتابه: القوة السياسية والطبقات الاجتماعية، الصادر عام ١٩٦٨)[١٥٤] إلى أن الدول الرأسمالية تحكم فى المدى الطويل لتحقيق المصالح السياسية لرأس المال. ويثير هذا الرأى كيف تترجم هذه المصالح المفترضة لرأس المال إلى أفعال للدولة. أما الذرائعيون (مثل ميليباند فى كتابه: الدولة فى المجتمع الرأسمالى، الصادر عام ١٩٦٩)[١٥٥]فيذهبون إلى أن الدولة تخضع لسيطرة **الصفوة** التى تنتمى إلى نفس الإطار الاجتماعى الذى تنتمى إليه الطبقة الرأسمالية. ولذلك يتبنى موظفو الدولة نفس مصالح أصحاب رأس المال، ويرتبطون بها عن طريق

شبكة كاملة من الروابط الاجتماعية والسياسية. ومن ثم تأتمر أفعال الدولة إلى حد ما بأمر الطبقة الرأسمالية. أما بولانتراس، على خلاف ذلك، فيذهب إلى أن السؤال عن من يتحكم في الدولة ليس له أى معنى ولا أهمية. فالدول الرأسمالية تعمل لصالح الطبقة الرأسمالية ولحسابها، وليس لأن موظفي الدولة (العموميين) يخططون لذلك عن وعي، ولكن لأن مختلف أجزاء جهاز الدولة منظمة على نحو يضع مصالح رأس المال في المدى الطويل في المقدمة وفي موقع السيطرة دائما.

ويمكن القول بأن الاتجاهين الماركسي والتعددي يريان أن الدولة تستجيب لأنشطة الجماعات القائمة في المجتمع، سواء كانت تلك الجماعات طبقات أو جماعات ضغط. وإن كانت هناك كتابات أخرى (مثل مؤلفات اريك نوردلنجر وثيدا سكوكبول) تذهب إلى أن ممثلي الدولة الفاعلين مستقلون إلى حد بعيد. وذلك بمعنى أن موظفي الدولة تكون لهم مصالحهم الخاصة التي يستطيعون أن يخدموها، وأنهم يفعلون ذلك فعلا بشكل مستقل عن مختلف الجماعات في المجتمع (وربما من خلال الصراع معها في بعض الأحيان). وبما أن الدولة الحديثة تتحكم في وسائل العنف، وأن مختلف جماعات المجتمع المدني تعتمد على الدولة في تحقيق أى أهداف سياسية يؤمنون بها، فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتميز باللاتماثل، ويستطيع موظفو الدولة (إلى حد ما) أن يفرضوا أهدافهم المفضلة على سائر المواطنين.

وقد حدد مايكل مان Mann في كتاباته عن الأصول الاجتماعية للقوة نمطين من استقلال الدولة. الأول هو القوة الاستبدادية، حيث تكون قوة الدولة مستمدة من القهر، ومن ثم تكون تلك القوة محدودة بحدود الإقليم الذى يستطيع الحاكم أن يبسط قوته عليه قهرا. ومع ذلك نجد قوة الدولة في المجتمعات المعاصرة تمثل جزءا من البناء الأساسي للمجتمع نفسه. وفي تلك المجتمعات تعمل الدولة على زيادة قوتها عن طريق تعديل علاقتها الإدراية مع الجماعات المختلفة في المجتمع، وذلك لكي تتمكن من تطوير قدراتها على التدخل في مجالات السياسة المختلفة. وفهم القوة بهذا الشكل كبناء أساسي يجعل ثنائية التمركز حول الدولة في مقابل التمركز حول المجتمع ثنائية مغرقة في التبسيط. فالفاعلون المؤثرون في جهاز الدولة لهم مصالحهم الخاصة، ولكن

تلك المصالح تتكون وتنمو من خلال العلاقة مع مختلف الجماعات فى المجتمع. بل أكثر من هذا، لكى يتسنى لممثلى الدولة تطوير وسائل التدخل، فإنه يتعين عليهم الاعتماد على حلفاء لهم فى المجتمع. وقوة القهر لا يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة لقوة الدولة، ولذلك يضطر ممثلو الدولة إلى قبول الحلول الوسطى وعمل تنازلات معينة.

ولا بد لأى تعريف للدولة أن يسلم بتعقيدها. فحدودها ليست محددة تحديدا واضحا كل الوضوح، بل هى كذلك عرضة للتغير المستمر. وهى مركز للعديد من الصراعات الداخلية، التى لا تنشب بين المنظمات وبعضها البعض فقط، وإنما تثور داخل المنظمات نفسها. وليس هناك مصلحة واحدة وحيدة للدولة، وإنما الدولة لها مصالح متعددة داخل مختلف أجزاء تلك الدولة. وهذه المصالح ليست متمركزة حول الدولة فقط، ولا متمركزة حول المجتمع فقط، وإنما هى تتكون وتنمو من خلال التفاوض بين الجماعات المختلفة فى المجتمع المدنى وبين مختلف ممثلى الدولة. ويقدم روجر كينج فى كتابه: الدولة فى المجتمع الحديث الصادر عام ١٩٨٦[١٥٦] مدخلا ممتازا للتعرف على هذه القضايا ودراستها.

وهناك أيضا دراسات عديدة عن موضوع تكون الدولة ونشأتها. ويدور السؤال هنا حول التعرف على العمليات التى بمقتضاها تنشأ الدولة. فهل يمكن تفسير نشأة الدولة من خلال مصالح وصراعات الطبقات الاجتماعية، أم أن هناك فاعلين آخرين غير طبقيين؟ وهل الأنسب أن ننظر إلى نشأة الدولة فى ضوء الديناميات والصراعات الداخلية فى بلد معين، أم أن هناك ديناميات دولية تؤثر فى ذلك، مثل الصراعات الحربية أو السيطرة الاقتصادية؟ وهل يمكننا أن نتبين أى نمط تاريخى واضح لنشأة الدول الرأسمالية؟ وهل ارتبطت نشأة الدولة القومية فى الغرب بظهور الرأسمالية؟ هذه الموضوعات وغيرها من المسائل المرتبطة بها نجدها مدروسة فى مقال بوب يسوب: "النظريات الحديثة للدولة الرأسمالية" المنشور فى مجلة كمبردج للاقتصاد (١٩٧٧)[١٥٧]، وفى كتاب جيانفرانكو بوجى: تطور الدولة الحديثة، الصادر عام ١٩٧٨[١٥٨]، وكتاب تشارلز تيلى، نشأة الدول القومية فى أوربا الغربية، الصادر عام ١٩٧٥[١٥٩]. انظر كذلك: **المركب الصناعى العسكرى، صفوة القوة.**

الدولة الرشيدة Rational State

انظر: **استبداد.**

دولة الرفاهية Welfare State

مصطلح ظهر خلال أربعينيات القرن العشرين لوصف تلك الظروف التى تضطلع فيها الدولة بمسئولية رئيسية عن توفير الرفاهية عن طريق نظم التأمين الاجتماعى، وتقديم الخدمات والمساعدات التى تشبع احتياجات الناس الأساسية فى مجالات: الإسكان، والصحة، والتعليم، ورفع مستوى الدخل. وقد حدث مؤخرا أن أدت عوامل **الأزمة المالية**، وآثار **مذهب الحرية والأفكار الأخرى لليمين الجديد** إلى حمل الحكومات الديموقراطية الغربية على تخفيض مخصصات الرفاهية الحكومية بشكل مؤثر. (انظر كوزنز، ضبط الرفاهية الاجتماعية، الصادر عام ١٩٨٧)[١٦٠]

دى بوفوار، سيمون (عاشت من ١٩٠٨ حتى ١٩٨٦)

Simone De Beauvoir

فيلسوفة وروائية ولدت وعاشت فى باريس. تخرجت فى المدرسة العليا لأبناء الصفوة: يرجع الفضل فى شهرتها فى المقام الأول إلى مؤلفها: الجنس الثانى، الذى صدر فى مجلدين عام ١٩٤٩[١٦١]والذى نقل إلى اللغة الإنجليزية بترجمة ضعيفة ومقتضبة. ويحوى هذا العمل تحليلا شاملا لقضية المرأة وتبعيتها للرجل، استوعبت فيه الجوانب البيولوجية، والتاريخية، والإثنوجرافية. حيث ذهبت إلى أن "شخصية المرأة قد صنعت ولم تولد بها". وأكدت أن الأدب وأنساق المعتقدات قد كشفا عن أن المرأة كان ينظر إليها دائما بوصفها "الآخر" بالنسبة للرجل. كما خلصت دى بوفوار إلى أن المرأة تمثل دائما الطبيعة، على حين أن الرجل يمثل الثقافة.

ورأت أن تلك الأفكار إنما هى مزاعم ترجع أحيانا إلى بعض الفروض الإيديولوجية التى تتسم بالمركزية الأوربية، ولكنها تكتسى قناع العموميات. ويمكن القول أن الجانب الأكبر من الأوصاف التى قدمتها دى بوفوار لأوضاع المرأة كانت فى الحقيقة تفاصيل واضحة من خبرتها المباشرة وملاحظاتها على المجتمع الباريسى فى أواسط القرن العشرين، وهو الأمر الذى أضفى أصالة على مؤلفها. وكان هذا الكتاب موحيا ومثيرا لاهتمام آلاف من القارئات، وكان بمثابة استجابة لمشاعر القلق التى سادت فى فترة ما بعد الحرب، حينما اختفت قضية تبعية المرأة. فمنذ تعاظم الاهتمام الحديث بالرؤى ووجهات

النظـر النسوية فـى عديـد مـن التخصصات، لم تظهـر إلا قلـة من الدراسات المتعـددة التخصصات كتلك التى قدمتها دى بوفوار.

كما قامت دى بوفـوار بتـأليف الروايات كـان أولهـا روايـة "جـاءت لتبقى" (التى صدرت عـام ١٩٤٣)[١٦٢] و "اليوسفى" (صدرت عام ١٩٥٤)[١٦٣] وقد منحت جائزة جونكور. وكفيلسوفة **وجودية** تناولت بـالتحليل عـددا مـن المشـكلات الأخلاقيـة والسياسـية فـى مقالاتهـا ومسـرحياتها. كمـا تركـت لنـا دى بوفوار عدداً من الكتب التى تناولت سيرتها الذاتية، نذكـر منهـا علـى سبيل المثـال: "ذكريـات الإبنـة المطيعـة" (صـدرت عـام ١٩٥٨)[١٦٤]و "ربيـع العمـر"، الـذى صـدر عـام ١٩٦٠،[١٦٥]ووصف لحياة أمها وموتها فى كتاب: "موت سهل جدا"، الصـادر عام ١٩٦٤،[١٦٦]وحكايات أخـرى عـن رفيق عمرها جان بول سارتر، التـى صدرت فى كتاب عنوانه "وداعا"، عـام ١٩٨١.[١٦٧]

دى سوسير، فردينان

انظر: **سوسير، فردينان دى**.

الديانـات الجديـدة، الحركـات الدينيـة الجديدة New Religions, New Religious Movements (NRM's)

يشير هذا المفهوم إلـى ظـاهرتين دينيتين مختلفتيـن. الأولـى، هـى وجـود حركات دينية جديدة للسكان المحليين والشـعوب القبليـة فـى **العـالم الثـالث** النابعة من التفاعل بين الديانات المحلية **والمسـيحية**، وبدرجـة أقـل كنتـائج للتفاعل مع **الهندوسـية والبوذيـة**. وقـد أطلق على هذه الحركات أسماء عدة : **حركات إنقـاذ دينـى**، الحركـات الأهليـة (لحمايـة الثقافـة المحليـة) ، وحركـات إحيائية. وينظـر الأنثروبولوجيون إلـى هـذه الحركـات باعتبارهـا اسـتجابات أو محاولات للتوافق من قبل شـعوب تكـاد تكـون عـاجزة عـن مواجهـة عمليـات الاقتلاع الاجتماعى التى يتعرضون لها بشـكل مباشـر أو غـيـر مباشـر نتيجـة **للاسـتعمار**. والغـالب أن تسـتعير تلـك الحركـات الدينيـة اللاهـوت الأصولـى للمسيحية في عصورها الأولى من أجل التعبير عن الاحتجاج الرمزى العميق.

ثانيا: هناك حركات دينيـة جديـدة فى المجتمعات الصناعيـة المتقدمـة فـى الغرب، التى عادة مـا تقترن بحركـات الشباب والثقافة المضـادة. وتكون هـذه

الحركات ذات نزعة توفيقية فى الغالب، تستعير عناصر من تقاليد دينية وفلسفية متعددة ومختلفة. ويدعى علماء الاجتماع أن مثل هذه الحركات تشبع حاجات سيكولوجية واجتماعية عند الشباب الباحثين عن معنى للحياة يمكنهم أن يجدوه فى التراث الدينى الرسمى. ومن أمثلة هذه الحركات مذهب الضوء الإلهى، وهارى كريشنا، وكنيسة التوحيد، وحركة الطب العلمى.

ويزخر التراث المنشور بالعديد من التنميطات للظاهرة الثانية. فعلى سبيل المثال، طور روى ويليس فى مؤلفه: الأشكال الأولية للحياة الدينية الجديدة، (الصادر عام ١٩٨٤)[١٦٨]، تفرقة ثلاثية ميز فيها بين أنماط رافضة للعالم، وأخرى مؤكدة، وثالثة مسايرة للعالم. ويمثل أول هذه الأنماط محاولة الهروب من الطابع اللاشخصى، والمادى، والبيروقراطى والنزعة الفردية للحياة الحديثة. ويشار فى هذا الصدد إلى الجمعية الدولية للوعى بكريشنا، وأبناء الله، وكنيسة التوحيد (المتأملون) كأمثلة على هذا النمط. وبالمقارنة، فإن حركات مثل حركة الطب العلمى، والتأمل المتسامى، وحركة سوكا جاكيا اليابانية تدعى أنها تمنح ممارسيها قدراً أكبر من النجاح فى مضمار التقدم المادى الفردى، والصحة النفسية، والقبول الاجتماعى. ولذلك فإنها حركات مؤكدة متقبلة لهذا العالم ومافيه. ونجد أخيراً أن ديانات التجديد ذات التوجه المساير للعالم تكون ضعيفة الدلالة سواء بالنسبة للسلوك الفردى أو بالنسبة لرفض العالم الدنيوى الأوسع، ذلك أن هدفها الرئيسى يتمثل فى استثارة الخبرات الفردية والروحية. وتحرص حركات مثل حركة الإحياء الكاريزمية الجديدة، ومذهب العنصرة (المسيحى/ اليهودى)(*) الجديد على أن توجه رعاياها إلى أن يعيشوا هذه الحياة (أياً كانت الكيفية التى نحياها بها) وذلك بطريقة دينية متحمسة.

ومع ذلك فإن تنميط ويليس لا يعد سوى تنميط واحد فقط من بين العديد من التنميطات الممكنة للحركات الدينية الجديدة. ويمكن التعرف على بعض الأفكار التصنيفية البديلة والأدبيات العديدة المتعلقة بهذا

(*) فى المسيحية الأحد السابع بعد عيد الفصح (ذكرى نزول الروح القدس على الحواريين). وفى اليهودية اليوم الخمسين بعد عيد الفصح اليهودى. المغنى الكبير. مكتبة لبنان، بيروت. ص ٦٩٠. (المترجم).

الموضوع عموماً من مطالعة المقال التوثيقي المطول لتوماس روبنس المعنون: الطوائف ومغيرو الديانة والكاريزما، المنشور بمجلة علم الاجتماع المعاصر (عام ١٩٨٨)(١٦٩)
انظر أيضاً: **تحول علماني.**

ديكارت، رينيه (عاش من عام ١٥٩٦ حتى ١٦٥٠) Descartes, Rene

يعد الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت مع كل من إيمانويل **كانط** ويفيد **هيوم** أحد الرواد المؤسسين للفلسفة الغربية الحديثة. كما قدم ديكارت إسهامات مهمة في مجال الرياضيات وعلم الميكانيكا. وكانت أشهر مؤلفات ديكارت دراسته المعنونة: مقال حول المنهج والتأملات، بالإضافة إلى مؤلفيه الآخرين اللذان استخدم فيهما منهجه في الشك المنهجي من أجل الوصول إلى بعض الأسس غير المشكوك فيها التي يمكن فيها استنباط بعض المعارف اليقينية. وقد اكتشف ديكارت أن بوسعه أن يشك في كل شئ، فيما عدا الشك نفسه، وأنه يفكر على هذا النحو لكي يستطيع أن يستمر في الوجود. وإن كان الوجود الذي يؤكده على هذا النحو ليس مقصوداً به وجوده الجسماني، وإنما وجود الذات كشئ مفكر. وقد سعى ديكارت إلى التماس البرهان على وجود الله ليستعيد ثقته في وجود الأجسام المادية في الصورة التي تتحدد فيها بوجودها المكاني. وتعرف تلك النظرة الميتافيزيقية للعالم على أنه مكون من أجسام مادية، من ناحية، وأرواح أو عقول مفكرة، من ناحية أخرى، تعرف بالرؤية الثنائية. وقد واجه ديكارت نفسه، ثم الفلاسفة العقليين الذين جاءوا بعده ويؤمنون بالثنائية، واجهوا جميعاً صعوبة كبرى في تقديم تفسير متماسك للعلاقة الخاصة بين العقل والجسم، والتي تمثل قوام الشخصية الإنسانية.

وقد انتشر تأثير ثنائية العقل والجسم انتشاراً واسعاً في كافة العلوم الاجتماعية المعاصرة (من هؤلاء مثلا تمييز ماكس **فيبر** بين السلوك والفعل ذي المعنى). ويمثل فشل علم الاجتماع – الذي يزداد إشكالية– في تقديم معالجة ملائمة للتجسيد البشري أو القضايا الإيكولوجية، يمثل أحد البقايا التي نجمت عن تلك الثنائية. ويلاحظ أن **التحليل النفسي** والمداخل **البنائية** المعاصرة في العلوم الاجتماعية التي تستهدف إقصاء الذات البشرية عن مكانتها المركزية غالباً ما تنطلق من الرفض الواضح لفرضيته عن "شفافية" الذات لمن يتأملها. ونجد في النهاية أن ديكارت يتعرض الآن كثيرا للنقد لأنه

كان يدعو إلى النظر إلى الحيوانات بوصفهم آلات معقدة غير واعية، ومن ثم يستبعد - فى زعمهم - الحيوانات من الاهتمام المعنوى المباشر، وأنه بذلك يدعم الفجوة - التى لا يمكن الدفاع عنها أو تبريرها - بين الطبيعة الإنسانية والطبيعة الحيوانية. انظر: **ميتافيزيقا.**

ديكتاتورية البروليتاريا
Dictatorship of Proletariat

انظر : **لينين.**

ديلثى، فيلهلم (عاش من ١٨٣٣ حتى ١٩١١) Wilhelm Dilthey

فيلسوف ألمانى كان من أعظم رواد التراث التفسيرى فى علم الاجتماع، حيث تمثل الشغل الشاغل لديلثى فى إرساء أساس راسخ - يتسم بالكفاءة - للمعرفة فى العلوم الإنسانية أو التاريخية. وكان يرى أن عالم التاريخ الإنسانى والثقافة الإنسانية يتكون من "صور التعبير" عن الخبرة الإنسانية فى الحياة (أى الخبرات المعاشة) التى يتعين فهمها وتأويلها بطرق تختلف تمام الاختلاف عن مناهج العلوم الطبيعية وطرائقها، وغير قابلة للاختزال إلى تلك المناهج العلمية الطبيعية. وقد تخلى عن رأى كان أبداه فى بادئ الأمر يؤمن بأن علم النفس يمكن أن يلعب دور العلم التأسيسى للعلوم الإنسانية، وتبنى عوضا عنه اتجاها تأويليا (هرمنيوطيقيا) (انظر مادة: **تفسير، تأويل**) فى فهم النظم، والديانات، والمنشآت وغير ذلك من ظواهر تتعدد بتعدد الخبرات الإنسانية المعاشة. انظر أيضا: **العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، الاتجاهات الفردية فى مقابل الاتجاهات التعميمية.**

الديموجرافيا Demography

هو علم دراسة السكان من حيث نموهم، وتناقص أعدادهم الراجع إلى أنماط **الهجرة، والخصوبة، والوفيات** المتغيرة، وإلى الخصائص الرئيسية كنسبة **النوع**، ومعدل الإعالة، والبناء العمرى. لذا يتم أحيانا تقسيم ميدان هذا العلم - من باب الإيضاح - إلى "علم السكان الرسمى" المعنى بالتحليل الإحصائى الرسمى للمؤشرات والديناميات السكانية. والقسم الثانى هو "الدراسات السكانية" الذى يمثل البحث الشامل لأسباب ونتائج الأبنية السكانية والتغير الذى يطرأ عليها. وفى هذا المجال الأخير نلاحظ أن الاهتمامات التى تشغل بال العديد من علماء السكان تتداخل مع اهتمامات علماء الاجتماع، ليس هذا فحسب، بل إن جانبا كبيرا من التحليل الديموجرافى فى علم الاجتماع

يشكل مكونا أساسيا في وصف وتفسير المجتمعات الإنسانية.

ويقوم المنهج الديموجرافي على تحليل قواعد البيانات للإحصاءات الرسمية المستمدة من سجلات المواليد، والوفيات، والزواج، وإحصاءات التعداد السكاني. ذلك أن الهدف الأخير الذى يسعى إليه الديموجرافيون يتمثل فى التوصل إلى عمل الاسقاطات السكانية، التي لا تستهدف مجرد التنبؤ بحجم السكان خلال العقود القادمة، وإنما تسعى علاوة على ذلك إلي التنبؤ بالبناء العمرى الذى يمكن أن يمثل أمرا حيويا للسياسات الاجتماعية وسياسة سوق العمل. فعلى سبيل المثال، إذا كان السكان المعالين (سواء الأطفال دون سن التعليم المدرسى أو كبار السن ممن تجاوزوا سن المعاش) يزيدون بالنسبة إلى عدد السكان فى سن العمل الذين يعولون بقية السكان ماليا، فسيكون لتلك الأرقام دلالتها المهمة بالنسبة لفرض الضرائب، والتأمينات الاجتماعية، والسياسة المالية. ومن هنا فإن انخفضت الأعداد المطلقة للسكان فى سن العمل فإن السياسة الحكومية فى هذه الحالة سوف تشجع نسبيا أكبر من السكان (خاصة النساء) على الالتحاق بالعمل. وهكذا تقدم الإحصاءات والتحليلات الديموجرافية خلفية أساسية للفهم فى الكثير من الدراسات الأخرى. ولعله لهذا السبب كانت تعدادات السكان تمثل النمط الأول الذى تم تطويره من البحوث الاجتماعية المنظمة.

ومع ذلك فإن تحليلات **الإحصاءات الحيوية** تعانى من بعض أنواع القصور والمشكلات. فهى لا تستطيع على وجه الخصوص توفير معلومات عن الدوافع، أو أنساق القيم، أو الأغراض والأهداف والتفضيلات التى تكمن وراء ما يطرأ من تغير على **معدلات المواليد** الذى يعد عاملا رئيسيا من عوامل النمو السكاني. وقد شهدت السنوات الأخيرة جهودا منسقة لتطوير وتنفيذ مسوح بطريقة المقابلة تتناول توجهات وسلوك الخصوبة. وتغطى تلك المسوح قضايا مختلفة مثل عدد الأطفال الذى تفضل الأسرة إنجابه، وتأثيرات دخل الأسرة (الوحدة المعيشية) وعمل المرأة على خصوبتها، والاتجاهات نحو وسائل منع الحمل، واستخدامها، وجميعها عوامل تؤثر فى توقيت الولادات وتحديد الفترات الزمنية بين كل منها. وقد وضع المسح العالمى للخصوبة الذى أجرى خلال سبعينيات القرن العشرين معايير لجمع البيانات وتحليلها لإظهار أهميتها من أجل التوصل إلى تحقيق

إضافة مهمة إلى رصيد عالم السكان من مصادر البيانات وأساليب تحليلها. انظر أيضا: **المادتين التاليين.**

الديموجرافيا الاجتماعية

Social Demography

هو ميدان دراسي يهتم بتحليل كيفية ارتباط العوامل الاجتماعية والثقافية بالخصائص السكانية، وينصب اهتمامه الرئيسي على تأثير العوامل الاجتماعية الثقافية على الملامح الديموجرافية فى المجتمع، مثل أنماط الزواج والإنجاب، والتركيب العمرى للسكان، ومتوسطات الأعمار المتوقعة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك تسعى الديموجرافيا الاجتماعية كذلك إلى تقديم تفسيرات للنتائج الاجتماعية المترتبة على التغيرات الديموجرافية. وحيث أن الخصائص الديموجرافية لجماعة ما أو مجتمع معين تعد فى ذاتها ظواهر اجتماعية، ونتاجا مباشرا لأحداث اجتماعية (وبيولوجية أيضا) مثل وقائع الميلاد والوفاة، فإن الدراسة الديموجرافية لأى جماعة بشرية أو مجتمع تعد على نحو ما شكلا من أشكال الديموجرافيا الاجتماعية. وعلى أى حال فإنه على الرغم من أن **الديموجرافيا** نفسها تهتم فى المقام الأول بتحديد وقياس الخصائص السكانية والارتباطات بين المتغيرات الديموجرافية، فإن الديموجرافيا الاجتماعية تسعى إلى فهم وتفسير تلك الأنماط الديموجرافية. وهى تعتمد فى إنجازها هذا الهدف على الخبراء من علم الاجتماع وعلم السكان فى نفس الوقت.

والمتغيرات الرئيسية الثلاثة المؤثرة فى التغير السكانى هى : الخصوبة، والوفيات، والهجرة، وهى متغيرات ترتبط فى ذاتها بعوامل مثل سن الزواج ومعدلاته، ومدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ومستويات وأنماط انتشار الأمراض، والهجرة الريفية الحضرية ... وغيرها. وجميع هذه العوامل تنال اهتماما من علماء الديموجرافيا الاجتماعية الذين يسعون إلى فهم هذه العمليات فى ضوء مجموعة من العوامل الاجتماعية – ذات الطبيعة المعيارية – مثل مستويات وتوزيع الدخول، ومستويات التعليم، وأوضاع المرأة، والدين، والتنمية الاقتصادية. وعادة ما يتم دراسة الارتباطات المحتملة بين المتغيرات باستخدام طرق **المسح الاجتماعى** والأساليب المنهجية لدراسة **الارتباطات**. ولعله مما يدعو إلى الأسف أن المهتمين بالتنظير فى هذا الميدان يبدون أقل تطورا، حيث

يتقيدون بنماذج بسيطة، ولا يولون اهتماما كافيا لمسألة **المعنى**. ففيما عدا استثناءات محدودة – ولكن مهمة – لا يوجد اهتمام مناسب بالطريقة التى تؤثر بها **الثقافة** فى تشكيل أفكار الأفراد ومعتقداتهم. كما يقل استخدام الأساليب **الإثنوجرافية**. ونتيجة لهذه النظرة الضيقة، فإن الديموجرافيا الاجتماعية، شأنها شأن الديموجرافيا نفسها، تظل فى عزلة نسبية بعيداً عن الخط الأساسى لعلم الاجتماع.

الديموجرافيا التاريخية

Historical Demography

دراسة حجم وبناء السكان فى الماضى والعلاقة التاريخية بين التغيرات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية. وتمثل عملية قياس الخصائص الديموجرافية للسكان قبل معرفة **التعدادات** السكانية والتسجيل الحيوى على مستوى قومى، تمثل تحديا رئيسيا لبحوث الديموجرافيا التاريخية، إذ أن البيانات المتاحة غالبا ما تكون جزئية ومبعثرة. ويكون من الضرورى فى هذه الحالة الاعتماد على عدد من المصادر مثل التسجيلات الكنسية، وإعلانات الوفيات، والوصايا، وشواهد القبور، والسجلات العسكرية، وقوائم الملكية، وما شابه ذلك، فى محاولة مضنية لإعادة بناء الصورة الديموجرافية لفترة من الفترات.

وترجع محاولات قياس الخصائص الديموجرافية للسكان فى الماضى إلى النصف الثانى من القرن العشرين. ومع ذلك فإن الديموجرافيا التاريخية ظهرت كفرع مستقل من **الديموجرافيا** فى فترة ما بعد الحرب، وارتبطت بتطوير أساليب بحثية جديدة لدراسة السكان من الناحية التاريخية، خاصة منهج إعادة تركيب الأسرة الذى قدمه فى الخمسينيات لويس هنرى الذى ينتمى إلى معهد الدراسات الديموجرافية الفرنسى. واستخدم هنرى السجلات الكنسية، أولا بالنسبة للطبقة البورجوازية فى جنيف، وثانيا بالنسبة للفلاحين فى كرولاى فى نورماندى، وذلك لإعادة بناء الخبرات الديموجرافية للأسر فى هذه المجتمعات. ويتضمن المنحى الذى قدمه لإعادة تركيب الأسرة البدء من زوجين وتتبع المعلومات حول إنجابهما، وحول والديهما، وزواجهما، وعدد مرات الحمل، وعدد مرات الوفيات، وهو إجراء يتكرر بالنسبة لكل أسرة.

ولقد استخدم ريجلى هذا الأسلوب فى المملكة المتحدة لدراسة الأسرة فى منطقة كولاتين فى ديفون

مستخدما السجلات الكنسية التى تغطى الفترة من عام ١٥٣٨ حتى ١٨٣٧. ولقد ذهب فى مقاله الذى ترك تأثيراً كبيراً بعنوان: "الحدود المفروضة على الأسرة في انجلترا فى عصر ما قبل الصناعة" والمنشورة فى مجلة التاريخ الانجليزى عام ١٩٦٦[١٧٠]، إلى أن ضبط النسل كان منتشراً فى تلك الفترة، وأن الأسرة كانت قادرة على أن تستجيب للضغوط الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تأجيل الإنجاب وتقليل حجم الأسرة. ولقد كون بالاشتراك مع بيتر لاسلت جماعة كمبردج لدراسة تاريخ السكان والبناء الاجتماعى، والتى عملت منذ عام ١٩٦٤ كنقطة إرتكاز للديموجرافيا التاريخية فى بريطانيا. ولقد أدى الانتاج العلمى الذى خرج من جماعات كتلك إلى تحدى الآراء المستقرة حول **الأسرة** وحياة **العائلة** فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولقد وضعت بحوث لاسلت على وجه الخصوص معايير جديدة وعلى درجة عالية من الاتقان لاستخدام المادة التاريخية الكمية فى تحليل الأسرة الغربية (انظر بحوثه التالية: العالم الذى فقدناه، والذى نشر عام ١٩٦٥، والعائلة والأسرة فى الزمن الماضى، ونشر عام ١٩٧٢، وحياة الأسرة والحب المحرم فى العصور الغابرة، الذى نشر عام ١٩٧٧).[١٧١] ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أن إعادة اكتشافه للأسرة النووية بوصفها الشكل المعيارى للأسرة فى انجلترا قبل الصناعية قد عارضه نقاد عديدون (من علماء الاجتماع والمؤرخين على حد سواء) الذين ذهبوا إلى أن وجود العائلات الصغيرة كوحدة لتنظيم الإقامة، والأسر الصغيرة (أى النووية) كإطار لمعنى الحياة اليومية قد لاتحمل بالضرورة نفس المعنى. انظر أيضاً: **الديموجرافيا الاجتماعية**.

ديموقراطية **Democracy**

كثرت النظم السياسية والإيديولوجيات التى تدعى تميزها بالديموقراطية، إلى الحد الذى أفقد هذه الكلمة معناها إلى حد كبير فى الاستخدام اليومى لها. إذ استخدمت الكلمة لإسباغ الشرعية على كل نوع من أنواع ترتيبات القوة السياسية تقريبا.

أما أصول وجذور الديموقراطية كفكرة وكممارسة فتعود إلى مرحلة الدولة – المدينة التى عرفها الإغريق خلال القرن الخامس قبل الميلاد. ففى ذلك الوقت كانت الديموقراطية تعنى ببساطة "حكم المواطنين" (الشعب)،

وكانت منظمة بحيث تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية التي سوف يكون لها تأثير عليهم جميعاً. وكان هذا الحق يمارس - آنذاك - في الاجتماعات واللقاءات الجماهيرية، وهو شكل من الممارسة قريب مما نطلق عليه اليوم "الديموقراطية المباشرة"، ولكن من المهم مع ذلك، أن نتذكر ثلاثة أمور ونحن نتحدث عن تلك الديموقراطية اليونانية القديمة: أولها، أنها ديموقراطية استبعدت المرأة من إطارها، وقطاعاً كبيراً يتمثل في طبقة العبيد. وثانيها أن الشعب كان يعمل ويتصرف ككيان جمعي أو اجتماعي، وليس كأفراد منعزلين عن بعضهم البعض. وثالثها أن هذا النوع من صنع القرار بهذا الشكل الجمعي لم يكن لينجح إلا طالما ظل مجموع المواطنين صغير الحجم نسبياً ومتجانساً. لذلك ذهب كيرك باتريك سيل في كتابه "المقياس البشرى"، الصادر عام ١٩٨٠[١٧٢] -استناداً إلى الدراسات الإمبيريقية لروبرت دال- ذهب إلى القول بأنه من الصعوبة بمكان تطبيق الديموقراطية الحقيقية في جماعة يزيد عدد أفرادها عن ١٠,٠٠٠، ومن المستحيل تحقيقها بالنسبة لجماعة من السكان يزيد عددها عن ٥٠,٠٠٠، بينما معظم الأوربيين الغربيين والأمريكيين يعيشون في بلدات ومدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن الأرقام سالفة الذكر. والحقيقة أن العصر الكلاسيكي للديموقراطية الإغريقية لم يستمر لأكثر من مائتي عام تقريباً، وفي نطاق مدن - دول، لم يزد عدد سكان الواحدة منها من المواطنين المتميزين عن بضعة آلاف قليلة، وأنها سرعان ما انهارت بفعل الغزو والحرب. ولم تتح قط لها فرصة الاستمرار لمدد طويلة والبقاء في وجه النمو السكاني.

أما الديموقراطيات المعاصرة فتختلف كلها أشد الاختلاف عن النموذج الإغريقي القديم. فنمط الديموقراطية الذى ظهر في انجلترا في القرن السابع عشر، والذى أضحى تدريجياً نموذجاً للعالم أجمع، حيث كان من نوع الديموقراطية النيابية. ففي هذا النمط من الديموقراطية كان المواطنون ينتخبون الساسة الذين يعدون بأن يمثلوا مصالح هؤلاء المواطنين فيما يدور من مناقشات وما يتخذ من قرارات، وهي التي تتم عادة في منبر قومي مركزى كالبرلمان أو الكونجرس، وهكذا يصبح البرلمان، نظرياً على الأقل، بمثابة الصورة المصغرة للشعب.

أما في الممارسة الواقعية فنجد الساسة في البلاد الديموقراطية ينتمون في العادة للأحزاب التي ترسم السياسة أو البرامج العامة، وليسوا مجرد مستجيبين للقضايا الأساسية التي يطرحها المواطنون واحدة تلو الأخرى. وهكذا تصبح الأحزاب بحق مراكز مستقلة للقوة. وقد دلتنا خبرات القرن العشرين أن رؤى المواطنين ووجهات نظرهم تجد أفضل تمثيل لها عن طريق الأحزاب الصغيرة التي تتوالد بشكل دائم، كما هو الحال في إيطاليا واسرائيل. ولكن الحكم يتحقق بشكل أفضل حيثما يكون هناك حزبان فقط، أو ثلاثة أحزاب على الأكثر، كما هو الحال في بريطانيا أو الولايات المتحدة. وتلك واحدة من المفارقات العديدة للديموقراطية التي لفتت اهتمام علماء الاجتماع والسياسة.

وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من النظم ذات الحزب الواحد في العالم، والتي تدعي الديموقراطية على أساس أنها تمثل الإرادة الجمعية للجماهير، إلا أنه من المتفق عليه عموماً أن التنافس الحقيقي بين الأحزاب والتمثيل الحقيقي للمصالح المختلفة يعد شرطاً ضرورياً ولازماً للديموقراطية. ومن الشروط الضرورية الأخرى للديموقراطية: الانتخابات النزيهة الحرة، والاختيار الحقيقي بين المرشحين وبين السياسات المطروحة، وتمتع البرلمان بقوة حقيقية، والفصل بين السلطات، وتوفر **الحقوق المدنية** للمواطنين كافة، وسيادة حكم القانون. أما بعد هذا فهناك مجال لاحد له من عدم الاتفاق حول المعنى الحقيقي لأي من تلك الشروط أو بالنسبة لها جميعاً، وحول تحديد أى تلك الشروط هو الكفيل باستمرار الديموقراطية محور اهتمام الجدل العام والأكاديمي المفعم بالقوة والحيوية. وفي هذا الصدد تناول الباحثون بالدراسة طبيعية **الدولة** ككيان اجتماعي، وعملية **التنشئة السياسية** **والسلوك الانتخابي**، والمشاركة السياسية، والعلاقات بين الديموقراطية والنظم الاقتصادية، والتلاعب باتجاهات الرأى العام.

ولكن الخط الرئيسي لبحوث الديموقراطية ظل منصباً على دراسة واقع الديموقراطية ذاتها، أى كيف تتوزع القوة بالفعل على النطاق الأوسع، وما هو الدور الطبيعي الذى يضطلع به المواطنون. وفي هذا الصدد ذهب روبرت دال في كتابه "تمهيد في النظرية الديموقراطية"، الصادر عام ١٩٥٦[١٧٣]، ذهب إلى القول بأن الدول الصناعية الحديثة لم تكن نظماً ديموقراطية بقدر ما كانت نظما متعددة

الحكم، أى كانت ائتلافات ديموقراطية قوية متغيرة بين جماعات المصالح. وقد أذكت تلك الأفكار عشرين عاما من البحوث والتحليلات المكثفة التى قدمها مختلف الباحثين. وفى نفس العام نشر تشارلز رايت **ميلز** كتابه "صفوة القوة"(١٧٤) دفع فيه الانتقادات الموجهة للديموقراطية خطوات إلى الأمام، حيث ادعى أن الممارسات السياسية الديموقراطية فى الولايات المتحدة قد طمست بفعل **صفوة القوة** التى تتكون من رؤساء كبرى شركات الأعمال، والقادة العسكريين، وممن أسماهم ميلز "المديرون السياسيون" (أى الفرع التنفيذى من الحكومة). وهكذا تم ترويض المواطنين وانتزعت منهم كل قوة فى ظل المجتمع الجماهيرى.

أما النظريات المقابلة لديموقراطية الصفوة والطبقة الحاكمة فتتمثل فى التراث المحافظ الذى ظل منذ أفلاطون وحتى بيرك يرتاب فى الديموقراطية باعتبارها نظاما خطيرا وقاصرا، يمكن أن يفضى بسهولة إلى حكم الدهماء. وقد جاءت أصول الديموقراطية الشعبية فى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ لتؤكد هذا الرأى وتدعمه.

أما فى الديموقراطيات الحديثة، فلا يوجد إجماع كبير حول المدى الذى يمكن أن تبلغه قوة صوت الشعب أو يتعين أن تبلغه فى ظل الديموقراطية الدستورية. فالساسة يتجاهلون عادة جماعات الأغلبية الضخمة المؤثرة فى الرأى العام مثلما نجد على سبيل المثال فى تجاهل الساسة فى الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبة الأغلبية بعقوبة الإعدام أو بتوازن للموازنة العامة، كما أنهم يتجاهلون مسألة معارضة الأغلبية للاندماج والتكامل التام فى المجموعة الأوربية، ومعارضتها لسياسة خصخصة الرعاية الصحية فى بريطانيا.

فالديموقراطية تختلط بصعوبة بنظام السلطة الأبوية التقليدى، ورأسمالية المؤسسات (المشروعات) العالمية، وبدولة **الرفاهية**. والحقيقة أن تعقد عملية صنع القرار السياسى والاقتصادى اليوم يمثل عائقا هائلا أمام المشاركة الشعبية الحقيقية. ولعل التقدم المستقبلى للأساليب الإلكترونية الجديدة فى توفير المعلومات واختبار الرأى العام قد جعل الديموقراطية أقرب إلى أصولها التشاركية الأولى.

وقد قدم جاك لايفلى تمهيدا مفيدا للتراث الضخم الدائر حول هذه القضايا فى مؤلفه "الديموقراطية" الذى صدر عام ١٩٧٥(١٧٥). هذا بالإضافة إلى الكتاب الذى حرره جريم دنكان

بعنوان: "النظرية والممارسة الديموقراطية" الذى صدر عام ١٩٨٣(١٧٦)انظر أيضا: **بيروقراطية، الديموقراطية الصناعية.**

ديموقراطية ائتلافية

Associational Democracy

انظر : المادة السابقة.

الديموقراطية الصناعية

Industrial Democracy

نموذج مثالي يعنى أن حقوق **المواطنة** المرتبطة بالعمل يجب أن تكفل للعمال حق المشاركة الجزئية أو الكلية فى تسيير التنظيم الصناعى أو التجارى. وهذا المصطلح، مثله مثل غيره من المصطلحات المشابهة، يحمل الكثير من النغمات الإيديولوجية. فقد تعنى الديموقراطية الصناعية عند البعض تحكم العمال فى الصناعة، وربما يتم الربط بين هذا التحكم وبين ملكية **وسائل الانتاج**، كما هو الحال فى المؤسسات التعاونية الانتاجية. ويعنى هذا المصطلح عند البعض الآخر تعيين ممثلين عن العمال أو **للنقابة العمالية** فى مجلس إدارة الشركة أو داخل أقسامها المتعددة. وتأخذ الديموقراطية الصناعية عند فريق ثالث، شكل "مشاركة العمال"، كما هو الحالة فى المساومة الجماعية، حيث تمثل النقابة العمالية نوعاً من أنواع المعارضة الدائمة للإدارة. ففى هذا النموذج يقدم رجال الإدارة المقترحات ويقوم العمال أو النقابات الممثلة لهم، بردود الأفعال أو الاعتراض فى حالة الضرورة، ثم تسفر المفاوضات عن اتفاقات وتسويات جماعية مرضية للجانبين إلى حد ما. أما المدخل الرابع فلا يركز على المشاركة فى القوة، بل يعوّل كثيرا على التفاوض والاتصال: فالمديرون يحتفظون بالمسئولية الكاملة عن القرارات، لكنهم يلجأون إلى بعض الترتيبات لاستثارة ممثلى العمال قبل إدخال أى تغيرات. ولا شك أن مثل هذه المداخل، الخاصة بالديموقراطية الصناعية، التى تحتوى على أبنية ذات طابع تمثيلي للعمال، عادة ما توصف بأنها أمثلة للديموقراطية غير المباشرة. أما عندما يعبر العمال عن أنفسهم كأفراد ودون وسطاء، عندئذ يمكن القول أننا بصدد الديموقراطية المباشرة. والمثال على ذلك هو جماعة العمل المستقلة داخل المصنع أو الشركة، التى تخول صلاحيات اتخاذ القرارات المرتبطة بالتخطيط وتنظيم العمل داخلها بشكل مستقل عن الإدارة العليا، لكن مثل هذه الجماعة تكون صغيرة بالقدر الذى يتيح لكل أعضائها أن

يشارك مشاركة مباشرة فى التأثير على قرارات الجماعة.

ويلاحظ أن الديموقراطية الصناعية لا تتحدى فقط الأبنية التسلطية والبيروقراطية المميزة للمشروعات **الرأسمالية**، وإنما تتحدى كذلك الاتجاهات المركزية للاقتصاديات المخططة داخل الأنظمة **الاشتراكية**. ويرى البعض أن عدم وجود المشاركة يؤدى إلى استمرار وجود **اغتراب** العمال. لكن بعض النقاد يرون أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تستخدم كأداة للتلاعب من أجل التحكم فى مجهود العمال أو لإضعاف تنظيم النقابة العمالية ووحدتها. وتوضح الأمثلة الواقعية أن درجة القوة أو التفويض الممنوح للعمال يبدو حاسماً فى هذا الصدد. لكن المتشككين يرون أن سيطرة الحزب قد استمرت فى ظل الإدارة الذاتية للعمال داخل نموذج اشتراكية الدولة غير المركزية كما عرفتها يوغوسلافيا. ونال البديل الآخر الخاص بالتعاونيات التى ينشئها العمال اهتماما أكبر، ويبرز فى هذا الصدد تجربة Mondragon فى أسبانيا. أما فى ألمانيا فقد تم إدخال نظام من **المشاركة (فى الإدارة)**نتيجة للضغط الذى مارسته الحركة العمالية لإيجاد طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية، وقد أثر ذلك فى سياسات العمل داخل معظم أقطار الجماعة الأوربية. ويعد نظام المشاركة فى الأرباح والمشاركة فى الملكية أمثلة للنظم التى تتيحها الإدارة للمشاركة، والتى تشمل أيضا جماعات العمل التى تسير نفسها ذاتيا، وأساليب القيادة الجماعية التى تعبر عن أفكار **حركة العلاقات الإنسانية**، وجماعات الجودة التى اعتمدت على استلهام الخبرة اليابانية.

ديموقراطية مباشرة

Direct Democracy

انظر: المادة التالية.

ديموقراطية المشاركة

Participatory Democracy

نسخة القرن العشرين من النموذج الإغريقى المثالى للحكم بواسطة الناس (الشعب). **وديموقراطية المشاركة** هى ديموقراطية مباشرة، بمعنى أن جميع المواطنين يشاركون بشكل إيجابى فى جميع القرارات المهمة. ويلاحظ أن حركات الشباب والحركات الطلابية خلال عقد الستينيات فى أوربا وأمريكا قد تبنت الديموقراطية المباشرة بكل حماس. ويعنى ذلك فى الواقع أن تتم كل

المناقشات وتتخذ كل القرارات فى اجتماعات مباشرة تجمع كافة أعضاء الجماعة. كما لعبت الديموقراطية المباشرة دورا فائق الأهمية فى حركة اليسار الجديد الأمريكية، وفى الحركات الطلابية فى كل من بريطانيا وفرنسا، والحركات النسائية المبكرة، وحركات مناهضة التسلح النووى والدعوة إلى السلام خلال عقدى الستينيات والسبعينيات. كما كانت سمة من سمات الحركات المحلية والبيئية التى ظلت حتى الثمانينيات والتسعينيات. والحقيقة أن الصعوبة التى تعانى منها ديموقراطية المشاركة صعوبة عملية، لأنها تعقد عملية صنع القرار وتبطئ منها. ولكن نقطة القوة فيها أنها تربط الأفراد بالجماعة من خلال مشاركتهم الإيجابية فى كل القرارات. وهناك اتفاق عام على أن ديموقراطية المشاركة لايمكن أن تكون فعالة إلا فى الجماعات التى تقل عن خمسمائة عضو نشط.

الدين **Religion**

الدين مجموعة من المعتقدات والرموز والممارسات (**كالشعائر** مثلاً) التى تنهض على فكرة المقدس، والتى توحد بين المؤمنين بهذه المعتقدات فى مجتمع دينى اجتماعى. و"المقدس" تقابل "العلمانى أو الدنيوى"، لأن الأولى تتضمن مشاعر الخشية والرهبة. ويعرف علماء الاجتماع الدين بالإشارة الى المقدس وليس على أساس الإيمان بإله أو آلهة، لأن ذلك يجعل المقارنة ممكنة من الناحية الاجتماعية. فهناك بعض المذاهب من العقيدة **البوذية** مثلاً لا تتضمن الإيمان بإله. كذلك يوضع الدين فى مقابلة مع **السحر**، لأن الثانى ينظر إليه باعتباره ممارسة فردية وغائية (تستهدف تحقيق أغراض معينة).

انظر أيضاً: **الدين الخفى، والديانات الجديدة، والعلمانية.**

الدين الخاص **Private Religion**

إذا استخدمنا اللغة المستخدمة تقليديا فى علم الاجتماع فيمكن القول أن الدين نشاط عام يشتمل على بعض الممارسات العامة (الجمعية) : كالعبادات والطقوس الدينية المختلفة، وبعض المعتقدات المشتركة بين الناس. ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الدين فى المجتمع الحديث، الذى يشهد عملية **التحول العلمانى**، لا يمكن أن يبقى ويستمر إلا كمجموعة أكثر خصوصية من المعتقدات أو المشاعر. وقد ذهب ماكس فيبر، فى مقاله المعنون: "العلم كمهنة" إلى أن الدين لن

يستطيع الاستمرار إلا فى "المواقف الإنسانية الخاصة، وبرقة فائقة". وفى بعض الأحيان يستخدم المفهوم كمعادل لمفهوم **الدين الخفى**.

الدين الخفى Invisible Religion

يعنى هذا المفهوم، الذى يرتبط بتوماس لوكمان (انظر كتابه: الدين الخفى، الصادر عام١٩٦٣)[١٧٧]، أن **الدين** لايزال يمثل سمة مهمة من سمات المجتمع الحديث، لكنه - أى الدين - بحاجة إلى تعريف أكثر اتساعا، لا يقتصر على أشكال السلوك الظاهرة (كالذهاب إلى دار العبادة). فالدين يحتوى على خلق المعنى، الذى يتحول إلى موضوع داخل **الثقافة**، ويتجاوز الخبرة المباشرة. انظر أيضا: **تحول علمانى**.

دين مدنى - قضية الدين المدنى Civil Religion, Civil Religion Thesis

شهدت ستينيات القرن العشرين اتجاه عدد من علماء الاجتماع (من بينهم تالكوت بارسونز، وإدوارد شيلز، وروبرت بيلاه) إلى التمييز بين الدين المدنى والدين الرسمى (المؤسسى) الذى يمارس داخل دور العبادة. وكانت حجتهم فى ذلك أن بعض المجتمعات - مثل المجتمع الأمريكى الحديث - تنسب بعض السمات **المقدسة** إلى الترتيبات المؤسسية والأحداث التاريخية الخاصة بها. وهكذا يقال - بالنسبة لحالة الولايات المتحدة - أن الهجرة الكثيفة التى وفدت إليها من أوربا كانت تماثل خروج اليهود (من مصر فى العصور القديمة)، وأن الحرب الأهلية كانت بمثابة إعادة ميلاد من خلال إراقة الدماء، والتكفير عن الخطايا القديمة. ومن هنا تشبه القضية المحورية فى الدين المدنى الأمريكى النظر إلى الأمريكيين بوصفهم شعب الله المختار الجديد (انظر على سبيل المثال مقال: بيلاه: "الدين المدنى فى أمريكا"، فى كتاب ماكلوجلان وبيلاه، (مشرفان على التحرير) الدين فى أمريكا، الصادر عام ١٩٦٨)[١٧٨]. وبالمثل ذهب كل من إدوارد شيلز ومايكل يونج فى واحد من أكثر المقالات شهرة - وأكثرها عرضة للنقد أيضا - عن الحكم الملكى فى بريطانيا، إلى اعتبار **الشعائر** (**أو الطقوس**) التى تبدو فى الظاهر علمانية والمصاحبة للتتويج تتخذ سمة دينية (انظر مقالهما: معنى التتويج، المنشور عام ١٩٥٣).[١٧٩]إن الفكرة الأساسية الكامنة وراء هذه التصورات، وغيرها من تصورات الدين المدنى، هى أنه فى

البلاد الصناعية المتقدمة، التى تتجه نحو العلمانية بصورة متزايدة من ناحية الدين الرسمى، والديانات المدنية (مثل الاحتفال **بالدولة**، أو **المجتمع المدنى**) تمارس نفس **الوظائف** المتعلقة برسم وتحديد القيم الكلية للمجتمع، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وتنظيم التعبير العاطفى. وبكلمات أخرى فإن الديانات المدنية تطرح "المعادل الوظيفى" أو "البديل الوظيفى" للديانات الرسمية (المؤسسية)، حيث أنها تشبع نفس الاحتياجات داخل **النسق الاجتماعى**. وقد اتهمت وجهتا النظر (حول الدين المدنى بصفة خاصة، والبدائل الوظيفية بصفة عامة) بأنهما تتسمان **بالتطورية (المذهب التطورى)**، **والغائية**، **والتكرارية** (تكرار المعانى)، وافتقارهما إلى الشواهد الإمبيريقية، وهى الاتهامات التى توجه إلى الوظيفية المعيارية ككل. انظر أيضا: **تحول علمانى**.

ديناميات الجماعة

Group Dynamics

يعد علم الاجتماع كله – بمعنى معين – علم دراسة ديناميات الجماعة، ولكن المصطلح يطلق عادة على بناء جماعات الوجه للوجه الصغيرة والعمليات التى تتم داخلها. ويسيطر علماء النفس سيطرة كبيرة على المجال، ولكن إسهاماتهم قد تم دمجها فى علم الاجتماع فى خلال أعمال تالكوت **بارسونز** وعالم النفس الاجتماعى الأمريكى روبرت بيلز (انظر كتاب : الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل، الصادر عام ١٩٥٥،[١٨٠] وكتاب : أوراق عمل فى نظرية الفعل الاجتماعى، الصادر عام ١٩٥٣)[١٨١] ومن منشورات بيلز المتصلة بهذا الموضوع أيضا: "تحليل عملية التفاعل: منهج لدراسة الجماعات الصغيرة (الصادر عام ١٩٥٠)[١٨٢] ونظام للملاحظة المتعددة المستويات للجماعات (الصادر عام ١٩٧٩)[١٨٣]

الديناميات المنزلية

Household Dynamics

يشير المفهوم إلى كل من التغيرات فى **العائلة** (تغير تركيب العائلة مثلا) وأسباب وأنماط هذه التغيرات فى ضوء العلاقات بين أعضاء الأسرة. وإذا ما حاولت البحوث أن تفسر الأسباب التى تدفع الشباب إلى مغادرة الأسرة الوالدية ووقت هذه المغادرة، فإنها تكون – جزئيا على الأقل – بحوثا فى ديناميات العائلة.

الديناميكا الاجتماعية والاستاتيكا الاجتماعية Social Dynamics and Social Statics

انظر: أوجست كونت

ديوى، جون (عاش من عام ١٨٥٩ حتى ١٩٥٢) Dewey, John

عاش عمرا يقترب من قرن كامل كان فيه واحدا من أبرز الفلاسفة في أمريكا، كما كان صاحب الفضل في تطوير وتدقيق الفلسفة البراجماتية. وبعد أن رفض أغلب الفلسفة الماهيوية (الجوهرية) والأوربية الكلاسيكية، أكد على أهمية ربط النظريات بالمشاركة الفعالة في العالم، وبمنهجية حل المشكلات العملية (أى الذرائعية). ولقد كانت أعماله تجسيدا لمدخل حل المشكلات الأمريكي الشمالي والتي أصبحت ذات تأثير بالغ في نظريات التعليم التقدمية. من ذلك مثلا تأكيد ديوى في كتابه: الديموقراطية والتربية، الصادر عام ١٩١٦[١٨٤] على أهمية التعليم المتمركز حول الطفل، حيث تعد خبرات الأطفال ذات قيمة فائقة في توصيف المشكلات وتحديدها، وأن الاستمرار المتأمل لتلك الخبرات يتيح للطفل أن يتحكم بدرجة متزايدة في حياته.

الذات، الأنا **Self, The Self**

هناك اتفـاق فـى معظـم الأحـوال علـى أن مصطلـح "الـذات" فـى علـم الاجتماع مستمد من فلسفات كل من تشارلز هورتون **كولى**، ووليام **جيمس**، وجـورج هربـرت **ميـد**، وأن هـذا المصطلـح يمثـل أسـاس النظريـة **التفاعلية الرمزية**. وهو يوضح القدرة التأملية والاسترجاعية للبشر علـى أن ينظروا لأنفسهم كأشياء أو موضوعـات يخضعونها لتفكيرهم. فالذات علـى حد رأى ميـد هـى التـى تجعـل المجتمـع البشرى المتميز ممكنـا (انظـر كتابـه: العقل والأنـا والمجتمع، الصادر عـام ١٩٣٤)[١٨٥] ويميز هذا الكتـاب بيـن مرحلتيـن فىعمليـة تكويـن الـذات: إحداهما يُعبر عنها بضمير المتكلم "I" فى اللغـة الإنجليزيـة، وهـى تعبر عـن الجـانب التلقـائى الداخلـى الذاتـى والخـلاق، والثانيـة يُعبر عنهـا بضمير الملكيـة "me"، وتعنـى مجموعـة الاتجاهـات المنظمـة عن الـذات لـدى الآخريـن، وذات الصلـة بـالمجتمع الواسع. والمرحلـة الثانيـة هـذه هـى الأكـثر اجتماعيـة والأكـثر تحديـدا، ويطلق على هـذا الجـانب غالبـا مفهوم الـذات The Self Concept – أى كيـف يـرى النـاس أنفسـهم فـى عيـون الآخرين – وهو الجـانب الأكـثر قابليـة للدراسـة. وتنمـو الـذات مـن خـلال **الاتصـالات والرمـوز**، حيـث يصبـح الطفل تدريجيا قادرا على تقمص أدوار الآخرين. وتوضح مناقشات ميد أن هذا النمو يتم خلال مراحل أنشطة اللعب والمباريـات ومـا يطلـق عليـه الآخـر العام. ويشير مفهوم "الآخـر العـام" إلـى مجموعة الاتجاهـات المنظمـة الخاصـة بالمجتمع ككل – وليس فردا بعينـه – والتـى تمكـن النـاس مـن اسـتدماج الإحساس بقيم المجتمع فى تصورهم أو مفهومهم عن الذات.

ومـن بين أحدث الكتابات عـن "الذات" تعد كتابات موريس روزنـبرج الأكثر أهميـة وتشـويقا، خصوصـا فـى علاقاتها بدراسة ثقافات الشباب (انظـر على سبيل المثـال الكتـاب الـذى شـارك فى تأليفه عن: تقدير الذات عنـد السود والبيض الصادر عام ١٩٧٢)[١٨٦]وفـى كتابـه: فهـم الـذات، الصـادر عـام ١٩٧٩،[١٨٧]يحـاول روزنـبرج التمييـز بين مجموعة عناصر فى تحليل "مفهوم الذات" هى: المحتوى والبنـاء والأبعـاد والحدود. ويعرف "مفهوم الـذات" بأنـه: "مجموع أفكار ومشاعر الفرد عن نفسه كموضـوع للتـأمل. أمـا المحتـوى فيتضمـن الكيانـات الاجتماعيـة

(الجماعات والمكانات) المعروف اجتماعيا أنه ينتمي إليها كأن يكون أسودا أو أنثى أو غير ذلك، كما يتضمن النزعات (أو الاستعدادات للاستجابة انطلاقا من كونه أسودا أو أنثى أوغيرها من السمات الأخرى التى يرى المرء أنه يتسم بها)، والعلاقة بين الكيانات الاجتماعية والنزعات أو الاستعدادات الداخلية هي التى تمثل بناء الذات. كما أن الاتجاهات والمشاعر التى يمتلكها المرء عن نفسه تأخذ سلسلة من الأبعاد (تشمل من بين ما تشمل: الوضوح، والانساق، والاستقرار). كما يميز روزنبرج أيضا بين ما يطلق عليه الذات الموجودة The extant self (وهى صورتنا عما نحن عليه) والذات المرغوبة The desired self (وهى ما نود أن نكون عليه) والذات المعلنة The presenting self (وهى الطريقة التى نقدم بها أنفسنا فى موقف ما). وأخيرا يشير مفهوم الحدود بالنسبة للذات إلى ما يطلق عليه امتدادات الذات، والتى يدخل ضمنها مثلا خجل المرء من أصوله المتواضعة، وفخره بما لديه من ملابس تساير الموضة.

ويستخدم مفهوم الذات أيضا فى مجالات العلاج والإرشاد وعلم النفس، ولكن بطرق مختلفة إلى حد ما، حيث ينظر إلى الذات باعتبارها حاجة داخلية أو إمكانية كامنة. ويعرض علماء النفس الاجتماعى عادة مجموعة من المصطلحات المرتبطة بالذات والمشتقة منها، مثل مفهوم الوعى الذاتى (الذى يركز نحو الداخل على الذات) ومفهوم تصور الذات (أى وجهة نظر المرء فى ذاته الحقيقية)، وكشف الذات (أى كشف المرء عن نفسه الحقيقية للآخرين)، والانطباعات الذهنية عن الذات (أى الانطباعات العارضة عن الذات التى تتغير خلال المواقف)، وإدراك الذات (أى العمليات التى من خلالها يفكر الأفراد فى أنفسهم ويتعرفون عليها). انظر أيضا: **جوفمان**، إرفنج، **والهوية**، **وماسلو**، أبراهام، **وتحقيق الذات**.

ذات غيرمتمركزة

Decentered Self

انظر: لوى **ألتوسير**، ورينيه **ديكارت**، **والبنيوية**.

الذاتية **Subjectivity**

المنظور الواعى بالذات لدى الشخص أو **الموضوع**. وهى على النقيض من **الموضوعية** على طول الخط، ومن هنا تستخدم للتحقير من جانب العلماء الاجتماعيين ذوى التوجه **الوضعى**.

ولكنها تعد، على العكس من هذا، ذات أهمية محورية داخل اتجاهات التفسير. وقد اهتمت النظريات البنيوية، والماركسية، والتحليل النفسي بتفسير عملية تكوين الذات. انظر كذلك: **التفسير، المعنى.**

الذرائعية Instrumentalism

انظر: **الخبرة الذاتية للعمل.**

(مذهب) الذرية، المذهب الذرى Atomism

موقف فلسفي يرى أن العالم مكون من عناصر ذرية منفصلة، ويختزل المعرفة إلى ملاحظة العناصر المتناهية فى الصغر غير القابلة للإنقسام مثل الكائنات الإنسانية – ولكن ليس البنى الاجتماعية أو النظم الاجتماعية. والمذهب الذرى – فى صورته الخالصة – يقول بأن العناصر الأساسية لا تتمتع بقوة علية : فالعلاقة بين هذه العناصر خارجية وعرضية. ومع ذلك فإن رؤية المذهب الذرى للمجتمع يمكن مزجها مع التفسير **الطوعى** للظواهر الاجتماعية.

ذعر أخلاقى Moral Panic

عملية استثارة الاهتمام الاجتماعي بقضية ما، تكون عادة ثمرة لعمل أو نشاط المنظمين الأخلاقيين (انظر : **المشروع الأخلاقى**) ووسائل الإعلام. وقد استخدم المفهوم – بأقوى صوره المعروفة – ستانلى كوهن فى كتابه: الشياطين الشعبية والذعر الأخلاقى، المنشور عام ١٩٧١[١٨٨]، للإشارة إلى القلق الذى أثارته أنماط التزين والخلاعة بين الشباب فى انجلترا فى منتصف الستينيات، وإن كان المصطلح قد بدأ يستخدم من ذلك الحين فى تحليل ردود الأفعال المجتمعية تجاه العديد من المشكلات المجتمعية الأخرى، بما فى ذلك المشاغبات فى مباريات كرة القدم، وأعمال البلطجة وإساءة معاملة الأطفال، ومرض الإيدز، والعديد من أنشطة **الثقافة الفرعية** للمراهقين. انظر أيضاً: **نظرية الوصم.**

ذكاء، اختبار الذكاء Intelligence, Intelligence Test.

مجال من المجلات السجالية بين دعاة أولوية البيئية فى مقابل مشايعى أولوية الوراثة، وعادة ما ينظر البعض إلى الذكاء بوصفه مرادفاً لمعدل الذكاء (IQ)، وهو المفهوم الذى ابتكره ألفريد بينية أوائل القرن العشرين فى فرنسا بهدف التعرف على تلاميذ المدارس الذين يحتاجون إلى رعاية تربوية

خاصة. وتطورت الاختبارات الخاصة بمعدل الذكاء بعد ذلك فىالولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت بمثابة مقياس موحد يقيس الذكاء النظرى للفرد. وتم تقنين هذا المقياس حول الرقم ١٠٠، ويتم حسابه لدى الرجال والنساء بشكل منفصل.

ويرى كثير من دعاة اختبارات الذكاء أن بطارية اختبارات الذكاء العادية مصممة بهدف قياس الذكاء الذى ينتقل بموجب عوامل الوراثة، وغير القابل، من ثم، للتعديل الطفرى. لكن بعض النقاد يذهبون إلى القول بأن هذه الاختبارات لا تهدف بالأساس إلى تقديم مقياس محدد للذكاء، غير القابل للتعديل، وأن القول بوجود مقياس ثابت لا يستند إلى أساس ولا يمكن تبريره منطقياً استناداً إلى مفهوم الذكاء المرتبط بالثقافة. وعلى الرغم من تعدد الجهود والمحاولات التى أنفقت فى هذا الجدل، فإنه لم يصل إلى نتائج مقنعة فى أى الاتجاهين، وظلت التقديرات الخاصة بإمكانية توريث الذكاء تتراوح بين صفر، ٨٠٪. وانبنت غالبية هذه التقديرات على دراسات خاصة بأفراد نشأوا فى بيئات مختلفة تتشابه خصائصهم الوراثية أو تتماثل (خاصة بين الأشقاء والتوائم). وفى هذا السياق ادعى البعض أنه يمكن عزل عوامل الوراثة عن عوامل البيئة، الأمر الذى يسمح بتقدير التأثيرات الخاصة لكل منهما على حدة. والواقع أن تحقيق ذلك أمر على جانب كبير من الصعوبة، الأمر الذى أدى إلى توجيه انتقادات عديدة إلى هذه الدراسات تركزت على الصعوبات التى تحول دون تحديد العوامل المرتبطة بالبيئة تحديداً مستقلاً بشكل يمكننا من الوصول إلى مثل هذه التقديرات.

وانتشرت على أوسع نطاق اتهامات مؤداها أن السير سيريل بيرت، وهو واحد من أشهر الذين ساهموا فى هذا النقاش خلال سنوات منتصف القرن العشرين، قد زور نتائجه التى تؤكد أن المكون الوراثى هو المسئول عن النسبة العظمى من التنوع (تتراوح حول ٨٠٪) فى تقديرات معدل الذكاء. ويسير على هذا الدرب، من المعاصرين، هانز أيزنك، عالم النفس الذى يؤكد على ارتفاع المكون الوراثى لمعدل الذكاء، وليون كامين، عالم الوراثة البشرية الذى يرى أن الجدل (حول قضايا الوراثة والبيئة) لم ينته بعد، كما أنه يحتوى فى الوقت نفسه على جوانب من سوء الفهم للأسباب التى سلفت الإشارة إليها. (انظر مؤلف أيزنك وكامين المعنون: الذكاء: معركة حول العقل، الصادر

عام ١٩٨١)[١٨٩]. ويقدم آرثر جينسن تحليلاً أثار جدلا حاميا في مقال عنوانه: إلى أى مدى يمكن أن نزيد معدل الذكاء والتحصيل الدراسى؟ المنشور في المجلة التربوية لجامعة هارفارد عام ١٩٦٩[١٩٠]، يقدم رأياً مؤداه أن العوامل الوراثية هي التي تستطيع تفسير الذكاء إلى حد بعيد، وأن فقر الأمريكان السود لا يكفي لتفسير الاختلافات المرتبطة بأدائهم لاختبار الذكاء بالمقارنة بالبيض. وذهب النقاد إلى أن البيانات التي حصلها جينسن غير صحيحة، وأن إجراءات تنفيذ دراسته ليس لها مسوغ علمي. لكن الشئ المؤكد، والذى لايمكن إنكاره، أن الاختبارات الخاصة بمعدل الذكاء قد تعرضت على طول تاريخها لسوء الاستخدام إلى حد بعيد، في محاولة لإثبات نقص وضعة "أجناس" بعينها، وذلك من خلال استخدام معايير للتقييم لها خصوصيتها من الناحية الثقافية. وليس من الواضح تماماً ما إذا كانت الاختبارات الحديثة قد استطاعت تجنب هذا التحيز. ولهذا السبب فمن اللغو أن نعول على نتائج هذه الاختبارات في كونها تمدنا بمؤشر للمستوى الثابت أو الوراثى للذكاء العام، يمكن الاعتماد عليه. انظر أيضا: **الداروينية الاجتماعية، علم تحسين النسل، الوراثة.**

ذهان، مرض عقلى **Psychosis**

نوع من المرض النفسى الحاد الذى كثيرا ما يعد مقابلا **للعصاب**. يتسم الذهان باضطراب التفكير، أو المشاعر أو الإدراك، على نحو ما يحدث في الضلالات أو الهلوسات. ويعتقد أن المصاب بالذهان يفقد الصلة مع الواقع. ويرجع الذهان العضوى إلى أسباب جسمية معروفة، أما الذهان الوظيفى فليس كذلك، وإن كان كثيرا ما يفترض أن له هو الآخر أسبابا جسمية. وهناك نوعان رئيسيان من الذهان هما: **الشيزوفرينيا (الفصام) والاكتئاب الجنونى**.

ذوو القربى

Cognate, Cognatic

هم الأقارب الذين ينتسبون إلى سلف مشترك يمكن تتبع خط الانتماء إليه بشكل ثنائى، سواء في خط الذكور أو في خط الإناث، أى أن الانحدار القرابى ليس في خط واحد. انظر أيضا: **جماعات النسب (الأصل)**.

رابطة، ارتباط Association
انظر: **معاملات الارتباط، المنظمات الطوعية (الاختيارية).**

رابطة قرابية Consanguinity
الرابطة القرابية هى علاقة قرابية تقوم على الانحدار من سلف واحد مشترك (ذكر أو أنثى)، وقد لاتكون بالضرورة علاقة دموية. وأوضح علماء الأنثروبولوجيا أن هذه العلاقات المتخيلة قد تماثل فى الأهمية الروابط البيولوجية الفعلية عند تتبع رابطة القرابة (كما هو الحال فى العشائر غالبا). ويرى **رادكليف براون** أن مصطلح **القرابة** أفضل من مصطلح الرابطة القرابية، لأنه لا يتضمن وجود رابطة دم.

رابطة المال Cash Nexus
اختزال كل العلاقات الإنسانية (فى ظل **الرأسمالية**)، وبخاصة علاقات الإنتاج إلى التبادل النقدى. ويتردد هذا المصطلح بصفة دائمة فى كتابات كارل **ماركس** وما يزال يستخدم فى الأغلب من قبل الماركسيين. انظر أيضا: **رأس المال.**

رابطة نفعية Instrumental Tie
انظر: **روابط تعبيرية وروابط نفعية.**

راتزنهوفر، جوستاف (عاش من ١٨٤٢ حتى ١٩٠٤)
Ratzenhofer, Gustav
انظر: الدراسات **السوسيولوجية العسكرية (علم الاجتماع العسكرى).**

رادكليف براون، الفريد ريجنالد (عاش من ١٨٨١ حتى عام ١٩٥٥)
Radcliffe - Brown, Alfred Reginald
يعد رادكليف براون واحدا من أكثر الشخصيات تأثيرا بين مؤسسى **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، من خلال تدريسه فى جامعات انجلترا، وأمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا واستراليا. وقد اشتهر براون بالتدريس أكثر من شهرته بدراساته الميدانية، ومع ذلك فقد كان أول من يتخصص فى الأنثروبولوجيا كطالب فى المرحلة الجامعية الأولى بجامعة كمبردج، كما كان أول من يشغل كرسى أستاذية الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى كيب تاون، وسيدنى، وأكسفورد، وشيكاغو.

ويدين رادكليف براون فى اتجاهه النظرى كثيراً للعلامة إميل **دوركايم** فى تأكيده على أهمية البناء فى المجتمع **والوظائف** الخاصة بمختلف النظم الاجتماعية. وأدى هذا إلى كثير من **النقد** لاتجاهه باعتباره شديد الجمود والآلية. وعلي أى حال فقد كان براون معلماً ممتازاً، وقد ظهر تأثيره من خلال عدد التلاميذ الذين تأثروا به، أكثر مما ظهر من خلال الأعمال التى نشرها المحدودة العدد نسبيا. وقد فضل أن ينشر دراسات ليعرف فيها ما أطلق عليه "علم الاجتماع المقارن"، المنوط به أن يضع القواعد التى تحكم العلاقات الاجتماعية البشرية. وربما كان أوسع أعماله انتشاراً كتاب: البناء والوظيفة فى المجتمع البدائى، الصادر عام ١٩٥٢[١٩١]، وهو من الكلاسيكيات المعترف بها فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، والتى أوضحت بجلاء العديد من المفاهيم التى تستخدم الآن فى هذا العلم.

رأس المال **Capital**

يعد علم الاقتصاد الحديث رأس المال واحداً من عوامل الانتاج الأربعة، والأخرى هى : الأرض، والعمل، والمشروع. ولقد كان اكتشاف واقع أن رأس المال ليس مجرد مبلغ من النقود، ولكن أحد الإنجازات العظيمة **للإقتصاد السياسى** فى أوائل عهده، حيث أكد علم الاقتصاد السياسى على أن نمو ثروات الأمم رهن بنمو قواها الانتاجية. ويتكون رأس المال من الأدوات والآلات والمصانع وأى مواد أو معدات أخرى من صنع الإنسان لا تستخدم فى الاستهلاك المباشر، وتساهم فى العمل المنتج أو تعظمه. ومنذ آدم **سميث** أصبح من المعتاد التمييز بين رأس المال **الدائر** ورأس المال الثابت. ويستخدم الأول فى شراء السلع، وبصفة أساسية المواد الخام وجهد العمل، وفى إعادة بيعها كمنتجات بغرض الربح. أما رأس المال الثابت، مثل الأدوات والآلات، فإنه ينتج ربحاً دون أن يعرف مزيداً من الدوران.

وفى رأى كارل ماركس، أن عملية تراكم رأس المال تمثل الديناميكية المميزة لنمط الانتاج الرأسمالى، أو النظام الرأسمالى الحديث. وتعتمد هذه العملية على **استغلال** العمال من خلال انتزاع فائض القيمة (انظر: **نظرية قيمة العمل**). وقد طوّر ماركس فى مؤلفه رأس المال (الذى نشر عام ١٨٦٧)، نقداً للاقتصاد السياسى، حيث ذهب إلى أنه برغم أن هذه العملية تبدو وكأنها علاقة بين أشياء (سلع)، إلا أنها فى الواقع علاقة بين كائنات بشرية.

فضلاً عن ذلك، فإن عملية التراكم تنطوى على منطق سيفضى إلى تركز رأس المال فى أيد قليلة، وسيكون ذلك مصحوباً بتعاظم الانتقال إلى صفوف البروليتاريا (انظر مادة : **بلسترة، التحول إلى البروليتاريا**) وازدياد بؤس غالبية قوة العمل.

وما يزال علماء الاقتصاد والاجتماع الأكاديمى الرسمى يعتبرون عملية تكوين رأس المال وتراكمه عملية ضرورية لأى شكلٍ من أشكال **التصنيع**. كما يلاحظ فضلاً عن ذلك، أنه لما كان تطور **الرأسمالية** قد سار فى مسارات مختلفة إلى حد ما عن تلك التى توقعها ماركس، فقد أصبح لزاماً علينا، بما فى ذلك الماركسيين، أن نميز بين وظائف متعددة لرأس المال، وعلى وجه الخصوص بين ملكية رأس المال والسيطرة الإدارية. وثمة فكرة مرتبطة بذلك وهى تلك القائلة بوجود مكونات مختلفة لرأس المال مثل رأس المال المالى فى مقابل رأس المال الصناعى. انظر أيضاً: **مؤسسة؛ رأس المال الثقافى، نظرية قيمة العمل، الثورة الإدارية.**

رأس المال الاجتماعى

Social Capital

صك هذا المصطلح عالم الاجتماع الأمريكى جيمس **كولمان**، واستخدمه لوصف أنواع العلاقات بين الأفراد فى إطار الأسرة والمجتمع المحلى، والتى يعتقد أنها تمارس تأثيرا قويا على مستويات التحصيل الدراسى (انظر مؤلف جيمس كولمان وتوماس هوفر المعنون: المدارس الثانوية الحكومية والخاصة : دراسة لتأثير المجتمعات المحلية، الصادر عام ١٩٨٧)[١٩٢] ويناظر هذا المصطلح مصطلحى رأس المال المادى ورأس المال البشرى المستخدمان فى علم الاقتصاد. وقد ذهب كولمان وهوفر إلى أن أوجه القصور فى رأس المال الاجتماعى، كتلك التى تنجم عن غياب أحد الأبوين فى الأسرة، أو انخفاض درجة اهتمام الوالدين بالطفل أو بأنشطة الأسرة، وكذلك انخفاض مستويات تفاعل البالغين فى الأسرة، خاصة الوالدين، مع شئون المجتمع المحلى، إن أوجه القصور تلك إنما تكون وخيمة العواقب على نمو الطفل فى **مرحلة المراهقة**.

ويرى كولمان أن "رأس المال الاجتماعى الخاص بنمو أحد الشباب يتمثل فى أداء المجتمع المحلى لوظائفه أداء جيدا، وفى العلاقات الاجتماعية الحقيقية بين الوالدين، وفى التحديد والخصوصية الذى يتجلى فى بناء تلك

العلاقـات، وفـى علاقـات الوالديـن بمؤسسات المجتمع المحلى. كذلك تمثـل مجموعـة المعـايير التـى تتكـون فـى المجتمعات المحلية ذات الدرجة العاليـة من الخصوصية جزءا مـن رأس المـال الاجتماعى هذا". فالشبكات الاجتماعيـة المغلقة هى التى تخلق الأداء الوظيفـى الناجح للمجتمعات المحلية والجماعات، وهى التـى تغرس بيـن الصغـار الذين يعيشون فيها أشياء معينة مثل: الامتثال للمعـايير التـــى تفرضهـا المدرسـة، والاهتمـام بـالأمور الأكاديميـة، والبعـد عن الانحراف. أما غياب التفاعل بين الوالدين والأطفال، وكذلك بين الوالديـن وبقيـة الكبـار فـى المجتمع يكون مـن العوامـل المسئولة عـن وجـود شـبكات العلاقـات (الاجتماعيـة) المفتوحـــة، ونقـص الاتصـال، وضعـف الإيمـان بالمعايير وبالضوابط الأسرية وتنفيذها. وكـل ذلـك مـن شـأنه أن يقلـل مـن احتمالات وامكانيات تكوين **رأس المال البشرى** ويزيـد من احتمـالات السلوك المنحرف.

وقـد ذهب البعض إلى أن تلـك الآراء تمثل تحـولا مهمـا فـى تفكيـر كولمـان حـول موضـوع التنشـئة الأكاديميـة عما كـان قـد قـال بـه فـى أعمـال سابقة. فقد اتجه كولمـان فـى مؤلفـه الكلاسـيكى المعنـون: مجتمـع المراهقين، الصـادر عـام ١٩٦١[١٩٣] إلـى تـأكيد أهميـة **المراهقـة** والانجـاز الدراسـى **لثقافات الشباب** فـى داخـل المـدارس، علـى حيـن أن مفهـوم رأس المال الاجتماعى يبرز تـأثير المجـالات خـارج المدرسـة، أى الأسـرة أساسـا وعمليـة تفاعلها مـع المجتمـع المحلـى الـذى تعيش فـى وسـطه. غير أنـه قـد اتضح – فى كتابات أخـرى – أنـه من الممكن المزاوجة بيـن كـلا التفسيرين، أى قبـول فكـرة أن رأس المـال الاجتماعى (أى نقص مراقبة الوالديـن، وقـرار الاسـتقرار فـى حـى معيـن، وتكوين علاقات مع بعض آباء التلاميذ الآخرين، وليس معهم جميعـا، وكذلـك مع بعض مؤسسـات المجتمـع المحلـى، وليس معها كلها) قبول فكرة أنـه يؤثـر بشكل غير مباشر على اختيار الأطفـال لجماعـات الرفـاق التـى ينتمـون إليهـا. وبذلـك يكـون رأس المـال الاجتمـاعى محـددا غير مباشـر **للثقافـة الفرعيـة** التى ينتمى إليها الصغار، سـواء داخـل المدرسة أو فى المجتمع المحلى.

رأس المال الثابت Fixed Capital

انظر : رأس المال.

رأس المال الثقافى

Cultural Capital

يذهـب بيير بورديـو فـى كتابـه إعـادة الإنتـاج الثقافى وإعـادة الانتـاج

الاجتماعي (الصادر عام ١٩٧٣)[١٩٤] إلى أن الآباء فى أسر الطبقة الوسطى يزودون أبناءهم برأس مال ثقافي يتمثل فى كفاءات لغوية وثقافية متنوعة. وتتطلب المدارس (التى يتحكم الأغنياء فى محتوى المواد التى تعلم فيها) توافر تلك الكفاءات للنجاح فى التحصيل الدراسى، ولكنها تفشل فى تعليم تلك الكفاءات لأطفال أسر الطبقة العاملة. وهكذا نجد أن عمليات التقويم الدراسى التى تبدو محايدة فى الظاهر تعمل فى الواقع على إضفاء المشروعية على اللامساواة الاقتصادية، من خلال ترجمة الكفاءات الاجتماعية الثقافية إلى بناء هرمى متدرج من الإنجاز الدراسى، الذى يبدو محصلة لعدم المساواة فى القدرات الطبيعية.

رأس المال الدائر

Circulating Capital

انظر: **رأس المال.**

رأسمالى، الطبقة الرأسمالية

Capitalist, Capitalist Class

انظر: **بورجوازية.**

رأسمالية Capitalism

نظام للعمل المأجور وإنتاج السلع للسوق، والتبادل، والربح، وليس إنتاجها إستجابة للحاجة المباشرة للمنتجين. وهناك العديد من الأمثلة على وجود الرأسمالية فى الأزمنة قبل الحديثة، ولكن عمليات التبادل الرأسمالى الحقة كان يحد منها فى العادة عراقيل سياسية ودينية. إن ما أثار إعجاب دارسى الحداثة هو الهيمنة الضخمة وغير المنظمة للمشروع الرأسمالى (وما يصاحبه من الشبكات النقدية وشبكات الأسواق) عبر الحدود السياسية والثقافية. ويلاحظ أن الرأسمالية كانت هى الدافع الرئيسى وإن لم يكن الوحيد - وراء **التصنيع** ولا ينبغى أن يتم الخلط بينها وبينه.

وتشتق مجموعة الخصائص المحددة للرأسمالية حتى الآن إلى حد بعيد من الكتابات الرائدة لكل من كارل **ماركس** وماكس **فيبر**. وقد اعتبر ماركس علاقات الإنتاج الرأسمالية أكثر السمات المميزة لها جوهرية. وسعيا فى أثر آدم **سميث** ميز ماركس بين القيمة الاستعمالية الكامنة فى السلعة وقيمتها التبادلية فى **السوق**. وينشأ رأس المال نتيجة لشراء سلع (هى المواد الخام، والماكينات، والعمل) ومزجها لتصبح سلعة جديدة ذات قيمة أعلى من تلك التى اشتريت بها السلع الأصلية. ويتحقق هذا من خلال استخدام قوة العمل والتى تحولت ذاتها

إلى سلعة في ظل الرأسمالية. ويرى ماركس، أن قوة العمل تستخدم استخداماً استغلالياً: فقيمتها التبادلية – كما تنعكس في الأجر – تكون أقل من القيمة التي تنتجها للرأسمالي. ويطلق على الفارق بين هاتين القيمتين فائض القيمة، الذي يحتفظ به الرأسمالي لنفسه ويضيفه إلى أصل رأس المال. وتتكرر هذه الدورة إلى ما لانهاية، وتمثل الأساس الذي ينهض عليه صراع الطبقات. ولكن ربط ماركس بين الرأسمالية والاستغلال ينهض على الأطروحة القائلة بأن العمل هو أصل كل قيمة، ومن ثم أصل الربح. ويرفض هذه الأطروحة علم الاقتصاد الأكاديمي الرسمي وحتى بعض الماركسيين.

وقد أدرك فيبر أهمية العمل المأجور، ولكنه اعتبر التبادل في الأسواق هو السمة المميزة للرأسمالية. وهكذا، فإن الرأسمالية في الغرب الحديث تعني عادة الرشد الحذر، وتراكم الثروة من خلال الاشباع المؤجل، والانفصال بين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتشتمل النظم الأخرى الهامة بالنسبة للرأسمالية على: الملكية الخاصة، العمل الحر قانوناً، شبكة لأسواق المواد الأولية، نتاج العمل، ونظام نقدي متطور. ويذهب نقاد فيبر إلى القول بأنه، على عكس ماركس، أخفق في تحديد الآليات الأساسية التي تمزج هذه الملامح النظامية في كل وظيفي واحد.

ولم يعد مفهوم الرأسمالية يحظى اليوم بقيمة تحليلية كبيرة، وذلك نتيجة الطول البالغ للمدى الزمني التاريخي الذي يمكن أن يطبق عليه المفهوم. فليس بوسعنا أن نصف الاستبصارات التي يمكن أن نحصل عليها من وصف فترة أواسط العصر الفيكتوري وبريطانيا في أواخر القرن العشرين بأنها رأسمالية. وينطبق ذات الشئ على النطاق الجغرافي والثقافي المتسع الذي ينسحب عليه المفهوم، إذ من الأمور الواضحة كل الوضوح أنه ليس من المفيد أن نفسر الواقع الراهن لمجتمعات معاصرة بينها اختلافات بينة مثل اليابان واستراليا والسويد، ببساطة في ضوء أنها جميعا تتبنى نظاماً رأسماليا في الإنتاج. ويمكن التوصل إلى قدر أكبر من الدقة من خلال تحديد أنماط للرأسمالية استنادا إلى عوامل كمية أو كيفية.

وتهدف التصنيفات الكيفية إلى توضيح واقع أن رأس المال يمكن أن يتراكم بأساليب متعددة ومختلفة. وهكذا فإن الرأسمالية التجارية، وهي نظام للتجارة من أجل الربح في سلع عادة ما

تنتج بواسطة أساليب إنتاج غير رأسمالية. أما الرأسمالية الزراعية فيمكن التمثيل لها بأنشطة الطبقة الأرستقراطية البريطانية المتوسطة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد حولت الثورة الزراعية التى أنجزوها نظام الإنتاج المعاشى (الكفاف) إلى إنتاج المحصولات النقدية للسوق، حيث أمكن تحقيق فائض نتيجة لإصلاح النظام الزراعى وميكنته. أما الرأسمالية الصناعية، فهى الشكل الكلاسيكى أو النمط الثابت للرأسمالية. وهى تقوم على الصناعة من خلال نظام المصنع، وما يصاحبه من تقسيم دقيق للعمل فى إطار كل عملية من عمليات العمل على حدة، وبين كل عملية وأخرى، وإنشاء أماكن مخصصة للعمل ومصانع وتقليص مهارة العامل اليدوى التقليدية، ونظام روتينى لمهام العمل. وتخضع الرأسمالية المالية أو البنكية عملية الإنتاج الرأسمالى لدورة النقود والأصول النقدية، ومن ثم لتراكم الربح النقدى فى حد ذاته. وهى تفترض مسبقاً وجود نظام بنكى فائق التطور، وسوق متكافئ، وملكية مؤسسية للثروة من خلال ملكية الأسهم. وكما أشار ثورشتاين فيبلن، فإن المنشآت الصناعية والأراضى والمنشآت تصبح بأكملها موضوعا للربح والخسارة نتيجة للمضاربة عليها. أما رأسمالية الدولة فتتجسد حيث يكون من الضرورى أن تقوم الحكومة إما بإنشاء أو إدارة المشروعات من أجل البدء فى التصنيع والتطور نحو الرأسمالية. وحتى فى الاقتصادات المسماة رسمياً بالشيوعية، أو فى دول العالم النامى، فإن مشروعات الدولة تجد نفسها أسيرة لضغوط التجارة والتمويل الدوليين، أو العوائق الإدارية لأساليب الإنتاج الرأسمالى.

أما التصنيفات الكمية فتهدف إلى إلقاء الضوء على التباينات الشاسعة فى حجم التراكم الرأسمالى وفى تركز القوة الاقتصادية لرأس المال. فالتراكم الصغير يتمثل فى شبكة من المنتجين أو الحرفيين الأفراد الذين يوجدون عادة فى المراحل الأولى من التاريخ الرأسمالى، وان يكن من غير الشائع فى العالم المعاصر (وبخاصة فى الدول النامية). ويعنى هذا رسميا أن مالك رأس المال هو – فى ذات الوقت – العامل المنتج، ويعد النظام من الناحية الشكلية لا طبقيا. أما رأسمالية المشروع الصغير فتنشأ حين يجعل التراكم الرأسمالى من الممكن وجود تقسيم للعمل بين الملاك والمستخدمين. وتتكون طبقة رجال الأعمال

الاستثمارية المميزة لهذه المرحلة عادة، من الناحية النظرية، من أفراد يملكون كامل مشروعاتهم أو جانبا كبيراً منها ويديرونها في ذات الوقت. أما الرأسمالية المؤسسية أو الاحتكارية فهي الملكية المباشرة للأسهم، ومحدودية المسئولية الفردية، وتركز رأس المال في شركات احتكارية (لواحد أو لقلة من الأفراد)، لشركات قابضة مملوكة من خلال البنوك وبيوت التمويل، وتتسم الملكية فيها بطابعها اللاشخصي. وهي ترتبط بنمو **المؤسسات** وتقسيم العمل، الذى يفترض أنه ينهض على ملكية الأسهم بين الملاك والمديرين.

ورغم طول العهد بالرأسمالية، فإنه عادة ما يدعى أن الأنتاج السلعي الصغير والتبادل غير المنظم يعدان من الظواهر المناوئة للنظام الاجتماعي، ويتخذ ذلك أكثر صوره تطرفا في تنبؤ ماركس (غير المتحقق) القائل بأن العلاقات **الطبقية** العدائية للرأسمالية سوف تفضى فى النهاية إلى الانقلاب السياسي عليها من خلال الثورة العنيفة. بيد أن النقاد المحافظين أيضاً، قد ذهبوا إلى أن السلوك الحذر الرشيد الذى يشجع عليه السوق الرأسمالي سوف يؤدى إلى الفوضى من خلال انهيار التقاليد الأخلاقية. وعلى الرغم من وجهات النظر هذه، فإن عدم الاستقرار لايبدو كأحد السمات الجوهرية للنظام الرأسمالي، ويبدو أن السبب في ذلك يكمن في خصوصية الثقافات المتنوعة التى ترعرعت في ظلها علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ويقدم كتاب توم بوتومور "نظريات الرأسمالية الحديثة"، الصادر عام ١٩٨٥[١٩٥]، تمهيداً ممتازاً لهذا الموضوع المتشعب. وللاطلاع على تحليل مفصل ومثير للوضع المالي الدولي يمكن مراجعة مؤلف سوزان سترانج "رأسمالية الكازينو (الملهى)"، المنشور عام ١٩٨٦[١٩٦]، وتشير ملاحظات سترانج إلى أن العديد من النماذج السوسيولوجية لعمليات التبادل الرأسمالي تبدو في الواقع وكأنها انتقائية، إذ تشير فى الأساس إلى رأسمالية المشروعات أو الرأسمالية المؤسسية الصناعية، في حين أنها تغض الطرف عن أنشطة المضاربة العديدة التى ترتبط بالأسواق النقدية والسلعية الحديثة. انظر أيضاً: **منظم، نظرية قيمة العمل.**

الرأسمالية الاحتكارية

Monopoly Capitalism

انظر: المادة السابقة.

الرأسمالية التجارية
Marcantile Capitalism
انظر: الرأسمالية.

رأسمالية تنظيم المشروعات
Enterpreneurial Capitalism
انظر: الرأسمالية.

رأسمالية الدولة
State Capitalism
تسمية تطلق على ثلاثة أشكال مختلفة – على الأقل – من التنظيم الاقتصادى: اضطلاع الدولة، داخل مجتمع رأسمالى، بإدارة قطاعات اقتصادية رئيسية (ويعرف هذا الشكل أيضا باسم Etatisme). والشكل الثانى هو الحفاظ الضرورى على قطاع رأسمالى داخل مجتمع فى طريقه إلى التحول نحو **الاشتراكية** (كما فعل لينين فى أوائل العشرينيات). والشكل الثالث هو الرأى القائل بأن الاتحاد السوفيتى لم يكن مجتمعا اشتراكيا، وإنما كان شكلا آخر من **الرأسمالية**، وذلك نتيجة لسيطرة البيروقراطية على النظام الإنتاجي من خلال ملكية الدولة (وهى فكرة قدمها نقاد الماركسية فى الاتحاد السوفيتى منذ أوائل الثلاثينيات). انظر كذلك مادة: **الشيوعية**.

رأسمالية الدولة الاحتكارية
State Monopoly Capitalism
انظر : الشيوعية

الرأسمالية الزراعية
Agrarian Capitalism
انظر: الرأسمالية.

الرأسمالية الصناعية
Industrial Capitalism
انظر : الرأسمالية.

الرأسمالية العسكرية
Military Capitalism
انظر: **المركب العسكرى الصناعى**.

الرأسمالية المالية
Financial Capitalism
انظر: الرأسمالية.

رأسمالية المؤسسات (المشروعات)
Corporate Capitalism
انظر: الرأسمالية.

رأسمالية مفككة
Disorganized Capitalism
مصطلح استخدمه علماء الاجتماع السياسى أمثال جون أورى،

وسكوت لاش، وكلاوس أوفه، لوصف عملية التشظي والانقسام التي تعترى الجماعات الاجتماعية الاقتصادية في مجالات الاقتصاد، و**الدولة**، و**المجتمع المدني**، للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة. (انظر، على سبيل المثال، دراسة سكوت لاش وجون أورى المعنونة: نهاية الرأسمالية المنظمة، المنشورة عام ١٩٨٧)[١٩٧]. ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى أن التفاعل المنظم **لرأس المال** (داخل المؤسسات) والعمل (داخل النقابات العمالية) قد تحطم، وأن ذلك يرجع بالأساس إلى عملية إعادة هيكلة الاقتصاد والكساد. وتؤكد هذه النظرة أن التغيرات التي طرأت على البناء المهنى، وانتهاء حالة **العمالة** الكاملة، وتزايد الفروق بين العاملين و**العاطلين**، فضلاً عن تعاظم ونمو **صناعات الخدمات**، ونمو حجم القطاع غير الرسمى (انظر: **نظريات القطاع غير الرسمى**)، كل تلك التغيرات كانت لها آثار بعيدة الدلالة على العمليات السياسية فى الديموقراطيات الليبرالية. وقد ترتب على هذا أن ظهرت مشكلات متشابكة مع تلك التطورات فى الدولة شملت إخفاق **مجتمع المؤسسات** فى تحقيق أهدافه، كما شملت كذلك صعوبات فى التعامل مع المطالب السياسية، والصراعات على التوزيع، و**العلاقات الطبقية**. ونتيجة لذلك، تقوضت الافتراضات الديموقراطية الليبرالية المتعلقة بالمشاركة السياسية والتمثيل النيابى. وأخيرا كان لتفكك التنظيم الاقتصادى والسياسى آثاره على طبيعة المجتمع المدنى، خاصة من خلال التشجيع الظاهر لنمو ثقافة **ما بعد حداثية** ترتبط بوجود جماعات المصالح الخاصة المفتتة، وليس بالطبقات الاجتماعية.

راونترى، بنجامين (عاش من عام ١٨٧١ حتى ١٩٥٤) Rowntree, Benjamin Seebohm

هو مدير ورئيس لشركة راونترى لتصنيع الشيكولاته فى مدينة يورك (فى الفترة من ١٩٢٣ حتى ١٩٤١)، كما كان إلى جانب ذلك مصلحاً اجتماعياً، ومحباً للأعمال الخيرية، وباحثاً اجتماعياً له اهتمامات قوية بالإدارة العمالية والصناعية، وبمسألة **الفقر**. وهو من المعروفين جيداً لدى علماء الاجتماع لدراساته الإمبيريقية المفصلة عن الفقر فى مدينة يورك.

وترجع نزعته الإصلاحية فى كثير منها إلى أصوله المنتمية إلى جماعة الكويكرز أو الصحابيين، وإلى

التأثير القوى لأفكار والده عليه. وقد التحق راونترى بأسرة رجال الأعمال منذ سن الثامنة عشر، ثم أصبح أول مدير لشئون العمال بالشركة، حيث نفذ عددا من الاجراءات الإصلاحية منها: تحديد يوم العمل بثماني ساعات في اليوم (١٨٩٦م) ونظام للمعاشات (١٩٠٦) وتحديد أيام العمل بخمسة أيام فى الأسبوع (٤٤ ساعة) وتشكيل مجالس للعمل (١٩١٩) وإنشاء قسم نفسى بالشركة (١٩٢٢) ونظام المشاركة فى الأرباح فى السنة التالية لها. وقد اعتمدت هذه التغيرات على اهتمامات راونترى باحتياجات العمال، فقد كان يؤمن أن توفير الرعاية لهم يمكن أن يزيد من الكفاءة الصناعية. وهذه فلسفة فى الإدارة العلمية طرحت فى عدة كتب منها: الاحتياجات الإنسانية للعمال، الصادر عام ١٩١٨[١٩٨].

وقد قرر راونترى - متأثراً فى ذلك بدراسات تشالز **بوث** عن الفقر فى لندن - أن يتحقق من حجم الفقر فى مدينة يورك، حيث نفذ أول مسح له عن الفقر فى عامى ١٨٩٨/١٨٩٧ نشرها تحت عنوان "الفقر: دراسة فى حياة مدينة" صدر عام ١٩٠١[١٩٩]. وقد تبنى راونترى تعريفا للفقر يرتبط بمفهوم الكفاف، فى محاولة لقياس الموارد الضرورية للإبقاء على كفاءة أداء الجسم لوظائفه. وقد ميز بين الفقر الأولى (حيث لا تكفى الموارد المتاحة للحفاظ على تلك الكفاءة الجسمية) والفقر الثانوى (حيث تكون الموارد كافية، ولكنها تصرف فى أوجه أخرى)، وهو تمييز أدرك راونترى بعد ذلك أنه يثير مشكلات. وقد أوضحت الدراسة الأولى أن حوالى ١٥٪ من المبحوثين يقعون فى دائرة الفقر الأولىَ، ولكن دراساته اللاحقة التى أجريت فى سنة ١٩٣٦، ثم فى سنة ١٩٥٠ طبقت مقاييس معدلة إلى حد ما، وأظهرت أن هناك بعض الانخفاض فى حجم الفقر.

الرأى العام Public Opinion

مفهوم غير محدد تحديدا دقيقا، يستخدم بعدة طرق، ولكن الأرجح أن يشير - بوجه عام - إلى موافقة أو عدم موافقة قطاع معين من المجتمع عن بعض المواقف أو السلوكيات العامة، ويتم قياسها فى العادة عن طريق **استطلاعات الرأى**. معنى ذلك أنه يعد مرادفا لما "تردده الاستطلاعات" عن أمور : الأخلاق، أو أنواع السلع الاستهلاكية المفضلة، أو السياسة، أو غير ذلك من موضوعات. وأكثر المجموعات التى أجريت

دراسات لاستطلاع رأيها على هذا النحو البالغون فى سن العمل (ويختلف تحديد هذا السن، فأحيانا يبدأ بالسادسة عشر أو الثامنة عشر أو العشرين عاما وحتى الستين أو الخامسة والستين أو أكثر)، وكافة البالغين الذين تجاوزت أعمارهم سن التعليم الإلزامى، بمن فيهم المتقاعدون وكبار السن (ويعرفون عمريا فى العادة بأنهم كل من بلغ السادسة عشر أو الثامنة عشر عاما فما فوق).

رايش، فيلهلم (عاش من عام ١٨٩٧ حتى ١٩٥٧) **Reich,Wilhelm**

مفكر ماركسى مثير للجدل ينتمى للفرويدية المحدثة، ركزت بحوثه على أهمية الجسم الإنسانى وخاصة وظائف الإشباع الجنسى، وميكانيزمات الكبت الموجودة فى الأسر **المتسلطة** والتى تؤدى إلى خلق درع لحماية الشخصية وإلى خلق نمط **شخصية** شديدة الامتثال، ودور المجتمع فى تكوين هذا الامتثال وهذا التزمت الأخلاقى. (انظر على سبيل المثال مؤلفه: السيكولوجيا الجماهيرية للفاشية، الصادر عام ١٩٤٢)[٢٠٠]وكتابه: الثورة الجنسية الذى صدر عام ١٩٧٢.[٢٠١] وقد سبق رايش العديد من أفكار مدرسة فرانكفورت (انظر: **النظرية النقدية**) عن **المجتمع الجماهيرى**، كما أصبح المرشد الروحى لحركة الثقافة المضادة الداعية إلى الحب المتحرر. ولكنه مات مطرودا فى الولايات المتحدة باعتباره شخصا مهووسا.

رب الأسرة **Head of Household**

يشير هذا المفهوم عادة إلى الذكر الذى له سلطة إشرافية فى أى **عائلة**، فى دور الزوج أو ربما دور الأب (أيضا أحيانا)، ولكن فى غياب رب الأسرة فإن الدور يسند إلى صاحب الدخل الرئيسى. ولقد وجه كثير من النقد إلى تصور أن رب الأسرة يكون ذكرا دائما – وظهر هذا النقد على وجه خاص فى المجتمعات الصناعية – وذلك بسبب استناده ضمنا إلى افتراض سيطرة الذكر. إذ نجد – على سبيل المثال – أن التراث الخاص بالطبقة الاجتماعية قد عرف جدلا طويلا حول وحدة التحليل الملائمة، وهو جدل تم حله من خلال اتخاذ الأسرة (وحدة المعيشة) ككل وتصنيفها فى ضوء المستوى الطبقي لرب الأسرة (الذى عادة ما يكون ذكرا).

الربح **Profit**

انظر: **رأس المال**، **المنظم** **نظرية قيمة العمل**.

الرثاء الميتافيزيقى
Metaphysical Pathos

حالة المزاج التشاؤمى الكامنة التى تعبر عنها العديد من تحليلات التنظيمات الاجتماعية الكبيرة والبيروقراطية فى العالم الحديث. فوفقاً لهذا المنظور، يسود إحساس بالقدرية وانحسار الحرية عبر عنه باقتدار ماكس فيبر فى صورة "القفص الحديدى للبيروقراطية" "والتحرر الوهمى للعالم".

رجال الدين **Clergy**

مصطلح يستخدم بشكل خاص للإشارة إلى القادة الدينين الرسميين، وهو مشتق من كلمة خادم الدين، ورجل الدين فى النظام الكهنوتى (أسقف / مطران، أو قسيس، أو شماس). وفى التراث المسيحى فإن رسامة الكاهن تعنى خلق مكانة، ولكن ليس من الضرورى أن تعنى تلك الرسامة إسناد دور أو مهنة. غير أن الرسامة أصبحت فى العصر الحديث تعكس وضعا مهنيا، وإن كنا نجد عند مقارنة المكانة المهنية لرجل الدين بالمهن الأخرى أنها تحظى بهيبة مرتفعة ودخل منخفض.

الرجولة **Masculinity**

الخصائص المميزة والمناسبة لجنس الذكور. وعلى الرغم من أن بعض أصحاب النزعة النسوية سوف يذهبون إلى أن معظم انتاج علم الاجتماع قد تم بواسطة الرجال، وعن الرجال، وللرجال، فإن مشكلة تحليل الرجال والرجولة كقضايا لها استقلاليتها الخاصة كانت ما تزال مهملة نسبيا إلى حين – وهذا من المفارقات – حلول الموجة الثانية من الحركة النسوية ذاتها. وهكذا نجد، على سبيل المثال، أن دراسات الانحراف (مثل دراسة أ. كوهين، الأولاد المنحرفون الصادر عام ١٩٥٥)[٢٠٢] أو عن الطبقات الاجتماعية (مثل دراسة ج. هـ. جولد ثورب، وآخرون بعنوان العامل المترف فى البناء الطبقى (الصادر عام ١٩٦٩)[٢٠٣]، كانتا بالفعل دراسات عن الصبية الذكور وعن الرجال، بيد أنهما لم تتخذا من قضية النوع موضوعاً لاهتمامهما. لقد أهملت قضية الرجولة إلى حد بعيد، في حين اعتبر متغير النوع متغيرا مسلما به سلفا.

ومع ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات الواضحة. فقد أوضحت دراسة مارجريت ميد المقارنة الأسس

الثقافية لكل من الرجولة والأنوثة ونسبيتهما (وهى نتيجة اعترض عليها فيما بعد ورفضها نقاد ميد). وبالمثل، فقد وصف **بارسونز** - من منظور الوظيفية ونظرية **الدور - الأدوار النوعية** للرجال والنساء باعتبارها أداتية وتعبيرية على التوالى. وقد ذهب بارسونز وزملاؤه إلى القول بأن هذه الأدوار يستدمجها (يتشربها) الأطفال الصغار بما يفضى إلى تقسيم دقيق للعمل فى عالم الكبار، حيث يتكامل الرجال والنساء جيدا فى إطار النسق الاجتماعى، ومن ثم يتمكن النسق من أداء وظيفته بيسر. وفى علم النفس أيضا، تم تطوير فكرة دور الذكر مصحوبة عادة بالرأى القائل بأن القدر الغالب من الرجولة يمثل آلية دفاعية ضد أزمة **الهوية**، بحيث يعمل كقناع يغطى على هشاشة الرجال فى الحقيقة (انظر على سبيل المثال كتاب بليك، خرافة الرجولة، الصادر عام ١٩٨١)[٢٠٤].

إلا أن الرجولة لم تصبح مجالاً للبحث الجدى إلا خلال السبعينيات ويرجع الفضل فى ذلك إلى حد كبير **للحركات النسائية**، التى ذهب مؤيدوها إلى أن مشكلة **نظام سلطة الأب** هى فى الحقيقة "مشكلة رجال". وقد أجرت ميرا كومارفسكى Komarovsky دراسات رائدة حول الأدوار النوعية والرجولة، حيث بحثت فى الدلالة الوظيفية والتناقضات الثقافية للأدوار النوعية (انظر على سبيل المثال مؤلفها: زواج ذوى الياقات الزرقاء (١٩٦٤)[٢٠٥]، ومشكلات الرجولة (١٩٧٦)[٢٠٦]. وقد ترتب على ذلك، مع تطور حركة الرجال، أن بدأت دراسات الرجولة تظهر إلى حيز الوجود بأعداد متعاظمة. وقد حاول أندرو طولسون فى كتابه "حدود الرجولة" المنشور عام ١٩٧٦ [٢٠٧] حاول أن يوضح أن الرجولة يجب أن توضع فى إطار اجتماعى أوسع يشتمل على الطبقة، والتعليم والعمل والعمر. فالرجولة مثلها مثل الأنوثة، أبعد ما تكون عن أن تكون نتاجا ثقافيا موحداً، بل إنها تتخذ أبعادا متعددة. وقد احتلت ضرورة النظر إلى الرجولة ليس كصفة جوهرية، بل كنتاج لقوى ثقافية وتاريخية مكانة مركزية ذات أهمية متعاظمة. وبحلول عقد الثمانينيات، أصبحت دراسات الرجولة فرعا بحثيا تخصصيا راسخا متخما بشقاقاته الداخلية والحوارات النظرية، والتأكيدات المتباينة والسياسات المختلفة (انظر على سبيل المثال، مقال كاريجان وآخرون، نحو نظرية جديدة فى الرجولة؛ المنشور فى كتاب: النظرية

والمجتمع الصادر عام ١٩٨٥ [٢٠٨]؛ أو كتاب بريتان، الرجولة والقوة الصادر عام (١٩٨٩).[٢٠٩]

وعلى حين استمر بعض علماء الاجتماع فى استخدام وتطوير النظرية التقليدية فى الدور، نجد علماء آخرين يستندون إلى أعمال باحثين من أصحاب النزعة النسوية ودراسات الجنسية المثلية والسحاقيات، وأشاروا إلى أهمية مفاهيم السلطة الأبوية، ونزعة الجنسية الغيرية والقوة فى تحليل الرجولة. ونجد فى عمل روبرت كونيل، على سبيل المثال، تأكيداً متزايداً، ليس على الرجولة فى حد ذاتها، ولكن على العلاقات النوعية المنظمة إلى حد بعيد من خلال القوة (انظر كتابة: النوع والقوة الصادر عام ١٩٨٧).[٢١٠]

وفى عام ١٩٩٠، عرض كينيث كلاتربو فى كتابه: منظورات معاصرة حول الرجولة، الصادر عام (١٩٩٠)[٢١١]، لمجمل ميدان البحث، وذهب إلى أن هناك عددا متمايزاً من المواقف النظرية المتداولة فى ميدان دراسات الرجولة فى علم الاجتماع. ويمثل أول هذه المواقف استمرارية للخط الفكرى المحافظ الذى يرى فى الرجولة قضية ذات عمومية، غير قابلة للتغير، ذات أصول بيولوجية إلى حد كبير. وبالمقابل، اتبع أصحاب المواقف المؤيدة للنسوية بصفة عامة، التحليلات التى أرستها النظرية النسوية فى صيغتيها الليبرالية والراديكالية. وهناك ثالثا أنصار حركة حقوق الرجال، الذين يذهبون إلى أن الرجال أيضا كانوا من ضحايا نظام السلطة الأبوية **والانحياز الجنسى للرجل**. رابعا، فثمة موقف جديد أخذ يتبلور يذهب إلى الحاجة إلى أن يستعيد الرجال جذورهم الروحية، وهو رأى يمثله كتاب روبرت بلى بعنوان: جون الحديدى، الصادر عام ١٩٩١[٢١٢]. وأخيرا، هناك عدد من الأطروحات التى ربطت ما بين دراسة الرجال والطبقة والعرق، وقضايا المثليين الجنسيين. انظر أيضاً مادة: **مدرسة الثقافة والشخصية**.

الرحل والترحال

Nomads, Nomadism

مصطلحان يستخدمان للإشارة إلى الجماعات التى ترتحل من مكان إلى آخر، دون أن يكون لها مستقر دائم، ويعد البدو مثلاً عليهم. ويميز الأنثروبولوجيون بين نمطين رئيسيين من البدو استنادا إلى اعتمادهم على **الصيد والإلتقاط** أو **الرعى** على التوالى. وتختلف درجة استقلال

جماعات الصيد والالتقاط والرعاة عن الجماعات المستقرة الأخرى، وهو ما يكشف عنه الواقع الإمبيريقى. وفى **نموذجهم المثالى** تتسم الجماعات الرحالة بالاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية. وثم مجموعة ثالثة من الرحالة مستبعدة من التنميطات الكلاسيكية وهى الغجر، الذين يتسمون باعتمادهم المتبادل الدائم على اقتصاد آخر، يقومون فى إطاره بتقديم خدمات وسلع ذات طابع عرضى. وقد تكون هناك جماعات شبه بدوية كما هى الحال فى جماعات اللاب المعاصرة. انظر مؤلف جوديث أوكلى، الرحالة – الغجر (الصادر عام ١٩٨٣)(٢١٣)

رد فعل المجتمع

Societal Reaction

يشير رد فعل المجتمع فى **نظرية الوصم المفسرة للانحراف** – إلى كافة الهيئات الرسمية وغير الرسمية **للضبط الاجتماعى** – بما فيها القانون والإعلام، والشرطة، والأسرة – والتى تؤثر من خلال مواقفها من المنحرف تأثيراً كبيراً على حجم الانحراف الذى يحدث ونوعه. وحسب رأى إدوين ليمرت (فى كتابه: الباثولوجيا الاجتماعية، الصادر عام ١٩٥١)(٢١٤) فإن الضبط الاجتماعى – على خلاف ما يفترض فيه أنه يقلل الانحراف – قد يولد قدرا من الانحراف أو يثبته أو يوسع نطاقه. انظر أيضا: **تضخيم الانحراف، الانحراف الأولى والانحراف الثانوى.**

الرد (المنطقى)، الاختزال

Reductionism

فى أقصى صور استخدامه عمومية، يصف مصطلح الرد المنطقى أى استراتيجية فكرية لرد أو اختزال طائفة من الظواهر المتباينة إلى بعض المبادئ التفسيرية الأساسية أو الأولية. وعلى سبيل المثال فإن الأشكال الاختزالية **للمادية** كما تستخدم فى العلوم الطبيعية، حاولت شرح وتفسير الخصائص والقوى المميزة للكائنات الحية فى ضوء مفاهيم وقوانين الكيمياء. ومحاولة تفسير أنماط الاختلاف بين البشر فى درجات الذكاء المقاسة، أو الفروق الاجتماعية بين الرجال والنساء على أساس الاختلافات الجينية (التكوينية) أو الفسيولوجية، من المحاولات التى تعرضت دائما للنقد من قبل علماء الاجتماع، باعتبارها أمثلة على الاختزال (أو الرد المنطقى) إلى أصول **بيولوجية** بشكل مضلل. وفى **الماركسية** التى يفترض فيها أن العلاقات تحدد بشكل كلى الحياة الاجتماعية والسياسية شاع نقدها

باعتبارها نوعاً من الاختزال أو الرد المنطقي إلى أصول اقتصادية. وقد يكون من المفيد أن نميز بين الرد المنطقي الذي يكون الهدف فيه هو اختزال القوانين الخاصة بالعلوم السطحية إلى أساس علم أكثر أساسية، وبين الاختزال أو الرد المستند إلى الدلالات اللفظية الذي تحدد فيه لغة فرع ما من العلوم بردها إلى لغة فرع آخر، وبين الاختزال أو الرد التفسيري الذي يكون الهدف فيه توضيح كيف أن ظواهر علم معين يمكن تفسيرها باعتبارها نتائج ميكانزمات معروفة داخل نطاق فرع علمي آخر.

الرشد، فعل رشيد

Rationality, Rational Action

انظر : **نظرية الفعل، الرشد المقيد، النظرية النقدية، الإثنوميثودولوجيا (منهجية الجماعة)، نظرية التبادل، الرشد الشكلي (الرسمي)، التفسير، السحر، السحر الضار، الفلسفة الظاهراتية، الترشيد، ماكس فيبر.**

الرشد الشكلي

Formal Rationality

يشير المصطلح، كما عرفه ماكس **فيبر** في تفسيره للفعل الاقتصادي وفعل السوق، إلى مدى ما يبلغه الحساب الكمي اللاشخصي (أي تقويم حجم المخاطرة) والذي يمكن أن يظهر في عملية توفير الحاجات وينطبق عليها. وتكون النقود هي الوسيلة الفضلى لضمان عملية الحساب هذه في إطار نظام مؤسسي بعينه. ويستوعب المفهوم على نحو أفضل إذا ميزناه (وميزنا سياقه) عما يعرف بالرشد العيني، والذي يتضمن توفير الحاجات طبقا لبعض القيم المطلقة، كقيمة المكانة، أو المساواة، أو العدالة الاجتماعية أو أي عدد غير محدد من مقاييس القيم التي من خلالها نحكم على عائد الفعل الاقتصادي. وإذا سلمنا بوجود بعض الشروط العينية المحددة – مثل الشكلية القانونية، والإدارة البيروقراطية، والعمل الحر، ونظام حقوق الملكية – فإن الرشد الشكلي يشير إلى عملية حساب الوسائل والإجراءات، بينما يشير الرشد العيني إلى القيمة التي تضفيها على الغايات والنتائج. ويلاحظ أن هذين المعنيين للرشد يوجدان في حالة توتر مستمر، طالما أن الفعل الاجتماعي يوجه دائما لتحقيق غايات ومعتقدات والتزام قيمي.

الرشد الفعلي (العيني)

Substantive Rationality

انظر : المادة السابقة.

الرشد المقيد

Bounded Rationaliy

طبقات لمسلمات التبادل الرشيد المقترنة بنظرية **التنظيم** عند هربرت سيمون (انظر كتابه المعنون : نماذج الرشد المقيد، الصادر عام ١٩٨٢)[٢١٥]؛ هناك حدود معرفية لقدرة الناس على السعي في إثر سلوك رشيد هادف كليا. فبدلا من السعي نحو الحل الأمثل، يختار الفاعلون **اختيارا رشيدا**، أى أنهم يقبلون "بحلول مرضية" بدرجة كافية تقع في إطار ما يطلق عليه "المنطقة غير الفارقة".

الرشد الوظيفى

Functional Rationality

مصطلح ظهر في أعمال ماكس **فيبر** واستخدمه يورجن هابرماس فى تطويره للنظرية الاجتماعية لتالكوت بارسونز. وهو يشير إلى رشد النسق الاجتماعى، الناتج عن التباين وإعادة التكامل عبر وسائل النقود والقوة، والتى تغزو الآن الرشد المتعلق بعالم الحياة الزاخر بالتفاعلات الشخصية. انظر أيضا: **النظرية النقدية**، تالكوت **بارسونز**.

الرعاة، الرعى

Pastoralists, Pastoralism

شكل بدوى أو شبه بدوى من اقتصاد الكفاف يعتمد بشكل أساسى على رعى قطعان الحيوانات الأليفة. ويطلق اسم البدو الرحل على تلك الجماعات التى تتنقل موسميا وراء المرعى. ويوجد البدو الرعاة فى معظم مناطق العالم، بما فى ذلك المناطق الجنوبية من أوربا. وقد تعرض الكثيرون منهم لضغوط لتوطينهم إجباريا.

رعاية غير رسمية

Informal Care

هى تلك الرعاية التى توجه إلى الأشخاص المعالين، مثل المرضى وكبار السن، خارج إطار العمل المهنى المتخصص والمنظم، ومدفوع الأجر. وتزايدت الأهمية النسبية للرعاية غير الرسمية مع تبنى سياسات **رعاية المجتمع المحلى** التى تعول تعويلا كبيرا على الرعاية التى تقدمها الأسرة، والأقارب، والأصدقاء، والمرأة فى أغلب الأحوال.

رعاية المجتمع المحلى

Community Care

مصطلح غير دقيق، أسئ استخدامه كثيرا، يتضمن مجموعة متباينة من السياسات المتعلقة بالمحتاجين - وبصفة خاصة أولئك

الذين يعانون من الحاجة بشكل مزمن بسبب التقدم فى العمر، أو الأمراض العقلية، أو الإعاقة البدنية أو العقلية – كما تشمل رعايتهم فى المجتمع المحلى بطريقة أو بأخرى.ويتم تعريف المجتمع المحلى هنا – فى أشمل معانيه وأكثرها عمومية – عن طريق النفى، باعتباره ليس المؤسسة النظامية، أى أنه ليس المؤسسة الضخمة الطويلة العهد كالملجأ أو إصلاحية الأحداث. فهذا المصطلح يعنى ضمنا أنه يعبر عن نوع من المقابلة بين السياسات المؤسسية القديمة التى كانت تشجع عزل الناس عن المجتمع المحلى (أى عن الحياة اليومية العادية) وبين السياسات الجديدة التى تهتم برعاية الأفراد ودمجهم فى حياة المجتمع المحلى وتكاملهم معها بقدر الإمكان. ويرتبط هذا التعارض الأساسى بصورتين نمطيتين متقابلتين، تمثل إحداهما المؤسسة البيروقراطية الضخمة، المنعزلة، التى تتسم بالطابع اللا شخصى والقسوة وتسلب الآخرين قوتهم، وتمثل الأخرى **المجتمع المحلى** العطوف الذى يمد الآخرين بالسند والدعم، ويثريهم ويرعاهم (بكل ما يملكه من مقومات الحب). وهذه الرؤية ذات الصورتين المتقابلتين هى التى تضفى على فكرة رعاية المجتع المحلى تلك القوة الرمزية القوية، وتفسر القبول الفورى للسياسات التى ترتبط باسمه، ويحول الاهتمام – للأسف – عن أى فحص دقيق لتلك الرعاية التى يقدمها المجتمع المحلى، لو أنه يقدم رعاية فعلا.

ويلاحظ أن الطابع الحقيقى لما تقدمه برامج رعاية المجتمع المحلى تختلف بصورة كبيرة، وتتغير بمرور الوقت. ولذلك فإن المعرفة التفصيلية لترتيبات وسياسات الخدمات المقدمة هى وحدها التى تمكننا من أن نحدد طبيعتها بكل دقة. إذ نجد أن الاستخدام المبكر لرعاية المجتمع المحلى فى ثلاثينيات القرن العشرين كان يشير إلى رعاية الشواذ عقليا بإيداعهم داخل مؤسسات. فالنموذج هنا – وفى غيرها من الحالات – هو تقديم بديل للرعاية المؤسسية التى كانت الحكومة تتولى تمويلها وإدارتها. ثم حدث بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما أصبحت رعاية المجتمع المحلى تحظى بالقبول الواسع النطاق كهدف للسياسات الاجتماعية، كانت ما تزال تشير إلى الخدمات التى تقدمها الحكومة، وتشمل توفير المساكن المتوسطة، والدور الصغير لإقامة المحتاجين الذين يعانون من مشكلات مزمنة، وتخصيص وحدات داخل المستشفيات الحكومية لمن يعانون من

مشكلات صحية حادة. لذلك لا نستغرب أن تصبح العقبة الأساسية في تنفيذ هذه السياسة هي رأس المال المطلوب استثماره في ظل انخفاض المخصصات المالية للإنفاق على خدمات دولة الرفاهية. وقد أوضحت الدراسات أن تنفيذ سياسات رعاية المجتمع المحلى فى بريطانيا كانت تتم ببطء لتلك الأسباب.

وفى الولايات المتحدة انتشرت رعاية المجتمع المحلى بسرعة أكبر. وعلى الرغم من وجود بعض الخدمات الجديدة التى تمولها الدولة، مثل مراكز المجتمع المحلى للصحة العقلية (التى تهتم فى أدائها لرسالتها بالحالات الملحة أساسا)، فإنها لم تكن تقبل إقامة الأفراد الذين يعانون من مشكلات مزمنة ويحولون إلى المؤسسات الخاصة، مثل دور الرعاية التمريضية ودور الإيواء. ولهذا سارت عمليات التوسع فى تقديم رعاية المجتمع المحلى جنبا إلى جنب مع خصخصة مؤسسات وخدمات الرعاية، وقد تزايد هذا الاتجاه فى سبعينيات القرن العشرين بسبب تخفيض دعم الحكومة الاتحادية لمؤسسات وبرامج الرعاية، على نحو ما حدث بالنسبة لمراكز المجتمع المحلى للصحة العقلية.

وظهر نمط مماثل فى بريطانيا منذ منتصف السبعينيات، عززته **الأزمات المالية** التى كانت تعانى منها الدولة، وتوافق مع خفض الإنفاق الحكومى. وأصبحت رعاية المجتمع المحلى تعنى – وبصورة مضطردة – الرعاية الخاصة، سواء تلك التى تقدمها جماعات خيرية أو تجارية، أو تقدمها الأسرة، أو الأصدقاء. فكان معنى هذا التحول أن ضغوط خفض الإنفاق الحكومى قد عملت على تعجيل تنفيذ تلك السياسات لا تعويقها أو تقليصها. كما أكد ذلك التحول أن خفض الإنفاق على الخدمات الحكومية، جعل كثيرا من الأفراد يتعرضون للإهمال والتهميش (بدلا من الاستمتاع برعاية ومساندة المجتمع المحلى)، أو يمرون بتجربة عملية التحول المؤسسى (أى وجود الشخص فى مؤسسة غير مؤسسته الطبيعية)، أو يتم إخراجهم من مؤسسة (كبيرة الحجم) لينتهى بهم الأمر فى مؤسسة أخرى (وإن تكن أصغر حجما). وهناك دراسات توثق بشكل دقيق الفشل الذريع لرعاية المجتمع المحلى فى أوربا والولايات المتحدة، أو بأقصى تقدير نجاحها المحدود هنا وهناك.

رغبات **Desires**

انظر: حاجة.

رفاهية، علم اجتماع الرفاهية

Welfare, Sociology of Welfare.

الرفاهية هي الحالة التي تسير فيها أحوال الإنسان بشكل طيب. وقد نشأ هذا المصطلح في الأساس عندما رؤى أنه يتعين القيام ببعض الإجراءات لزيادة رفاهية الفرد أو المجتمع، أي أنه نشأ عندما ظهر تخوف من احتمال افتقاد الرفاهية. من هنا نلاحظ أن هذا المصطلح يستخدم في المجال السياسي أساسا، كما نلاحظ أنه يرتبط بمفهوم **الحاجات**، على اعتبار أن إشباع الحاجات من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الرفاهية: فسياسات الرفاهية – إذن – هي سياسات تستهدف تلبية احتياجات الفرد أو احتياجات الجماعة. وليست الحاجات المقصودة هي تلك اللازمة للبقاء فقط، وإنما يقصد بها تلك اللازمة لتوفير حياة معقولة أو ملائمة داخل المجتمع. فهي لا تشمل فقط حدا أدنى من الدخل الذي يكفي لتوفير الطعام والكساء، وإنما يوفر إلى جانب ذلك مستوى ملائما من السكن، والتعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل (ولو أن القائمة قد لاتشمل كل تلك الحاجات بالضرورة في جميع الأحوال). وتتفاوت المجتمعات فيما بينها تفاوتا واضحا من حيث كيفية تلبية تلك الحاجات ومدى إشباعها. ومعروف أن دور **الدولة** في إشباع حاجات الرفاهية في المجتمعات الصناعية المتقدمة قد تعاظم خلال القرن العشرين. ثم حدث خلال العقد الأخير من القرن العشرين أو نحو ذلك قدر من تخفيض نفقات الرفاهية التي تقدمها الدولة في عدد من المجتمعات الغربية، في نفس الوقت الذي تزايد فيه الاتجاه إلى **خصخصة** خدمات الرفاهية، ودعم الهيئات الخاصة التي تقدم الخدمة وفقا لقدرة المستفيد على الدفع، وليس تبعا لمدى حاجته.

ولما كانت قضايا الرفاهية ترتبط أوثق الارتباط بالسياسة، وجدنا دائما اتجاها لتضمينها ميدان **السياسة الاجتماعية**، وليس ميدان علم الاجتماع. ومع ذلك فقد كان هناك من الكتاب من يعارض هذا الرأى، مثل بيتر تاونسند، الذى ذهب إلى أن ميدان السياسة الاجتماعية – الذى يشمل سياسات الرفاهية– يقع في صميم علم الاجتماع. ويحظى هذا الرأى بدعم قوى من المناقشات الطويلة التي تركزت حول الفكر النظرى للماركسية

فيما يتصل برؤية الماركسية لقضية: إلى أى مدى تعد دولة الرفاهية وسياسات الرفاهية مفيدة وداعمة **للرأسمالية**. فهل تؤدى تلك السياسات إلى التخفيف من آثار التجاوزات العنيفة للرأسمالية، بحيث تجعل النظام الرأسمالى أكثر قبولا؟ أم أن تلك السياسات تمثل ثمرة من ثمرات نضال العمال الناجح للحصول على حقوقهم وتأمين مصالحهم؟ (ويمكن للقارئ أن يجد معالجة - مازالت مثيرة - لتلك القضايا فى مؤلف بايفن وكلوارد: تنظيم الفقراء: وظائف الرفاهية العامة، الصادر عام ١٩٧١)[٢١٦]. وقد أثمرت تلك المناقشات، من بين ثمار أخرى عديدة، كما هائلا من البحوث والدراسات القيمة التى سعت إلى تحديد هوية الفئات التى تتلقى مزايا الرفاهية التى تقدمها الدولة. وقد أوضحت تلك الدراسات كيف أن الطبقات الوسطى، فى معظم المجتمعات، تحظى ببعض مزايا الرفاهية المقدمة من الدولة أكثر مما تستحق كالتعليم مثلا (وإن كان ذلك لايعنى أن رفاهية الدولة أقل ميلا إلى المساواة من الرفاهية الخاصة). كما بينت تلك البحوث إلى أى مدى تعتمد المرأة ماليا على المعونات التى تقدمها برامج الرفاهية.

كذلك نجد أن وجهة النظر التى ترى أن دراسة الرفاهية تمثل جزءا أصيلا من ميدان علم الاجتماع قد دعمتها بحوث عدد من الكتاب، نذكر منهم توماس **مارشال**، الذى ربط قضايا الرفاهية بقضايا **المواطنة**، ومن ثم بالتيار الرئيسى لعلم الاجتماع. ويرى مارشال أن حقوق الرفاهية تمثل المجموعة الثالثة والأخيرة من **الحقوق** التى حصل عليها أفراد المجتمع الإنسانى. وتأتى فى مقدمة تلك الحقوق الحقوق المدنية، كحق الاجتماع، وحق التنظيم، وحق التعبير. تأتى بعد ذلك مجموعة الحقوق السياسية، مثل حق التصويت والسعى إلى نيل المناصب السياسية. وفى النهاية تأتى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق فى الرفاهية والأمن الاجتماعى. وقد اعترض بعض العلماء على تصور مارشال التقدمى الخطى لعملية اكتساب تلك الحقوق. وإن كان من الواضح أن صياغته لمجموعات الحقوق كانت لها قيمتها السياسية، وذلك بشرط وجود قدرة على النضال من أجل التغيير السياسى. فإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا الرأى يؤكد بشكل خاص على أن مزايا الرفاهية يجب أن تمنح على أساس الاستحقاق القانونى وفقا لمبدأ العمومية والشمول، وليس على أساس السلطة

التقديرية. ولعله ليس مما يثير الدهشة ما حدث مؤخرا من تخفيض في مخصصات الرفاهية الحكومية، وذلك تبعا للتغيرات السياسية المهمة التي جرت، مثل تغير أنماط الهجرة، الأمر الذي أدى إلى التركيز مجددا على قضية المواطنة، مما يعني بدوره التأكيد مرة أخرى على أهمية موضوع الرفاهية داخل التيار الرئيسي لعلم الاجتماع، وبث الحيوية في المناقشات الدائرة حول الموضوع.

ويمكن ان يجد القارئ عرضا للقضايا النظرية المتصلة بالموضوع في كتاب أنتوني فوردر وزملائه: نظريات الرفاهية، الصادر عام ١٩٨٤[٢١٧] وهناك عرض للمادة المتاحة حول الموضوع في كتاب جون ديكسون: الرفاهية الاجتماعية في بلاد الأسواق المتقدمة، الصادر عام ١٩٨٩[٢١٨].

الرق **Slavery**

يشير مصطلح الرق إلى أشكال متنوعة من تقييد أو إلغاء الحرية، مثل **عبودية الأرض** أو عمل التابع لمولاه. وعلى أية حال فإن المفهوم يرتبط عادة بعبودية الامتلاك، حيث يكون فيها الفرد المستعبد مثل أي شيء مملوك يمكن بيعه أو شراؤه، ولايتمتع بمكانته كادمي. وعبودية الامتلاك بهذا تتميز عن أشكال الرق الأخرى بحكم خاصية الامتلاك هذه. والرقيق لا يحصلون على أجر مقابل أعمالهم أو خدماتهم (حتى في الحالات التي يمكنهم أن يتكسبوا ويمارسوا العمليات الاقتصادية). وهكذا يمكن النظر إليهم كأدوات للانتاج.

ويعرف التاريخ القديم والحديث عمليات استرقاق أو استعباد لأناس بسبب هزيمتهم في أوقات الحرب. وفي العهود الرأسمالية المبكرة في العصر الحديث تم استخدام عبودية الامتلاك كنظام فعال (أو بالأحرى نظام أرخص) لتشغيل الأيدي العاملة لدى أصحاب المزارع وملاك العبيد في الأمريكتين في الفترة ما بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر، حيث كانت تجارة الرقيق تتولى توفير العمالة اللازمة.

وما كان نظام رقيق **المزارع** ليوجد لولا قيام نظام قانوني مقنن له آليات تفرض وجوده واستمراره. كذلك وجدت أنظمة الرقيق حديثا في شركات استخراج المعادن والانتاج الصناعي. وقد كان العبد في نظام رق المزارع يعتبر ملكية خاصة لسيده، في حين أنه في حالة استرقاق شعوب بأكملها المترتبة على الغزو في الحروب، كان

العبيد يصبحون ملكية لكل المجتمع. ويكمن الفرق هنا في أن نظام رق المزراع قد وجد في مجتمعات اتضحت فيها ملامح الدولة ككيان سياسي، في حين أن رقيق الحروب وجدوا قبل أن تعرف المجتمعات فكرة الدولة بوضوح.

وهناك تراث هائل يسجل تاريخ الرق. انظر على سبيل المثال: فوكس جينوفيز: عار الرأسمالية التجارية، الصادر عام ١٩٨٣[٢١٩] أما المعالجات السوسيولوجية والأنثروبولوجية فتجدها عن روبرت أبزوج وستيفين مايزلتش: منظورات جديدة للعرق والرق في أمريكا، الصادر عام ١٩٦٨، [٢٢٠] وكلود مياسو وأليد دازنوا: أنثروبولوجيا الرق، الصادر عام ١٩٩١[٢٢١] انظر أيضا: **كومبادرازجو، وعلاقة الولى والتابع.**

الرق المملوك Chattel Slafery

انظر: **المادة السابقة.**

رقابة على التسلح Arms Control

انظر: **نزع السلاح.**

رمز Symbol

الرمز – في أوسع معانيه – أى فعل أو شئ يمثل شيئا آخر. أما الرمز بالمعنى الخاص فيقصد به أصغر وحدات المعنى في المجالات الدلالية **للشعائر**، أو الاحلام، أو **الخرافة**. والرمز في **التحليل النفسي** فعل أو موضوع يمثل رغبة مكبوتة غير واعية. والرموز يمكن أن ترمز عادة إلى أشياء كثيرة، أى أنها – إذا ما استخدمنا عبارة تيرنر (انظر كتابه: غابة الرموز، الصادر عام ١٩٦٧)[٢٢٢]**رموز متعددة الأصوات.** ويلاحظ أن الصلة بين الرمز والمرموز له ليست تحكمية دائما، على نحو ما يجرى بالنسبة للعلامة، وإنما قد يدفع إليه نوع من الارتباط بين السمات (كاستخدام التاج رمزا للملكية).

ويرجع الفضل في إجراء الكثير من البحوث عن الرموز والرمزية إلى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية لا إلى علماء الاجتماع. وقد استخدمت – مثلا – الأنثروبولوجية البريطانية مارى دوجلاس في كتابها: الطهارة والخطر، الصادر عام ١٩٦٦[٢٢٣] نماذج ثقافية مقارنة، شملت الهندوسية، والعهد القديم (التوراة)، والمعتقدات الغربية عن الصحة وحفظها، لكي توضح من خلالها أن القذارة ترمز للشئ غير الملائم في نظام التصنيف الذى يتبناه المجتمع. وقد ذهب كليفورد جيرتز، عالم الأنثروبولوجيا الثقافية

الأمريكي، والمدافع البارز عن الأنثروبولوجيا الرمزية إلى أن السلوك الإنساني رمزى فى الأساس، ومن ثم فهو محمّل **بالمعنى** بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين. والمهمة الأساسية للباحث الإثنوجرافى هى فهم "شبكات الدلالة" التى نسجها الناس بأنفسهم. لذلك يرى جيرتز أن الأنثروبولوجيا (وكذلك ضمنا: علم الاجتماع) ليست علما تجريبيا، يسعى وراء الكشف عن قوانين عامة، وإنما هى علم تفسيرى يبحث عن المعنى. وتعد دراسة كليفورد جيرتز المعنونة: "اللعب العميق: ملاحظات حول مصارعة الديكة فى جزيرة بالي"، المنشورة فى مجلة ديدالوس، عام ١٩٧٢[٢٢٤]نموذجا كلاسيكيا لأسلوبه فى التحليل الرمزى. انظر كذلك: **سوسير، فريدنان دى، علم العلامات.**

الرموز اللغوية المتأنقة والمحدودة

Elaborated and Restricted Speech Codes

صاغ هذا المفهوم باسيل برنستين أحد كبار المتخصصين فى علم الاجتماع التربوى، وحاول أن يميز من خلاله بين ما يعرف باسم اللغة الرسمية التى يستخدمها أطفال الطبقة الوسطى واللغة الدارجة (العامة) التى يستخدمها أبناء الطبقة العاملة (انظر كتابه: الطبقة، والرموز، والضبط، الصادر فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٧).[٢٢٥]وذهب برنستين إلى أن تلك الرموز اللغوية ترتبط بالفروق الطبقية فى مجالات التنظيم العائلى، و**القوة**، والضبط. وتتخذ الرموز المتأنقة الخاصة بالطبقة الوسطى، تتخذ طابعها المؤسسى وتلقن فى المدراس. ونتيجة ذلك حدوث "تخلف ثقافى مفروض" عند أبناء الطبقة العاملة. وظهر أن البحوث التى أجراها برنستين فى كلية التربية بجامعة لندن تؤيد هذه الأفكار، ولكن نتائج البحوث التى استهدفت تكرار بحوث برنستين، والتى أجراها باحثون آخرون فى بريطانيا وفى الولايات المتحدة، جاءت مثيرة للالتباس، وغير قاطعة. كما وجه النقد إلى استخدامه لبعض المصطلحات كالطبقة والرمز. ومع أن بعض تلك الانتقادات كانت غير منصفة، إلا أن مصطلحاته وصفت بأنها غامضة وتنطوى على ازدراء للطبقة العاملة.

وكان برنستين من أوائل علماء الاجتماع الذين وضعوا مشكلة المعرفة فى قلب دراسة العملية التربوية. وقد تبنى هذا الاتجاه علم الاجتماع التربوى "الجديد" الذى ظهر فى أوائل السبعينيات. وتتم مناقشة أعماله – عادة

– علـى مرحلتيـن، وإن كـانت كـل جوانبها مبطنة بالاهتمامات التى تعكس تـأثير إميـل **دوركـايم**، خاصـة تلـك المتعلقـة بـالرموز الاجتماعيـة، والتصنيف، والعمليات المعرفية. وقـد أسهمت دراساته الأولـى عـن الطبقـة الاجتماعية والرموز اللغويـة إسـهاما بارزا فى قيام علم اجتمـاع **اللغة**. أمـا المرحلـة المتـأخرة من بحوثـه فتنصب على دراسـة عمليات تصنيف وتـأطير المعرفة التربوية. ويشير التصنيف إلـى تنـوع وتبـاين الحـدود فـى مضمـون المنهج المدرسى (بيـن الموضوعـات المدرسية علـى سـبيل المثـال). أمـا التـأطير فيـدل علـى درجـة الانفتـاح النسـبى للعلاقـات بيـن المدرسـين والتلاميذ. وقد قـادت تلك الاهتمامـات برنستين إلـى نقـد الفلسفات التربويـة للتعليم التقدمـى بسبب صلتهـا – غيـر البادية للعيان – بأسـاليب تنشـئة أطفـال الطبقة الوسـطى، وليس أطفـال الطبقـة العمالية.

رموز متعددة الأصوات

Multi - Vocal Symbols

هى تلـك **الرموز** التـى يمكـن أن تقبل أكثر مـن تفسير واحـد، ومـن ثـم مكـن أن تصبـح مصـدرا محتمـلا لصراع، حيث تسعى كـل جماعـة إلـى فـرض التعريـف الـذى تتبنـاه لـلرمز باعتباره معيارا لصحة التفسير.

روابط تعبيرية وروابط نفعية

Expressive Ties and Instrumental Ties

يسـتخدم هـذا التميـيز أحيانـا لوصف وتشخيص العلاقات الاجتماعية التـى تعـد غاية فـى ذاتهـا فـى مقـابل العلاقـات التى تكـون موجهـة لتحقيـق هـدف معيـن. ومثـال ذلـك الروابـط التعبيريـة التـى تفـرض علـى المـرء التزاما تجاه شخص آخر بدافـع القرابـة أو مشاعر الحب. أمـا الروابط النفعيـة فتنطوى على علاقة تعاون فحسب لكى يحقق المـرء من ورائهـا هدفـا مباشـرا ومحـدودا (كالعلاقـة بيـن الطبيـب والمريض).

الرواسب (باريتو) **Residues**

انظر: **نظرية الصفوة**

روتينية الكاريزما

Routinization of Charisma

انظر: **كاريزما**.

روح الرأسمالية

Spirit of Capitalism

انظر : **الأخلاق البروتستانتية**.

روح العصر **Zeitgeist**

مصطلح ألمانى يعنى الروح Geist المميزة لفترة تاريخية Zeit معينة. ونلاحظ أن فلاسفة القرن الثامن عشر، مثل فولتير على سبيل المثال، قد تملكتهم فكرة "روح العصر" هذه، ولكنها لم تبلغ أكمل صورها إلا على يد **هيجل**. ويذهب هيجل إلى أن الفلسفات والأعمال الفنية لا تستطيع أن تتجاوز روح العصر الذى أنتجت فيه أو تتسامى عليها. فتعبيرها يتسم دائما بالرمزية وعدم الكمال، ولكن تقدم الروح البشرية لن يتحقق إلا ببلوغ مستوى –قل أو كثر– من القدرة على النفاذ إلى الروح المطلقة، أو الحقيقة ذاتها، التى تتجاوز حدود أى عصر بعينه. ولكن مصطلح روح العصر أصبح يستخدم اليوم على نحو فضفاض لوصف الخصائص الثقافية لأى عصر، كأن يقال "روح الستينيات" أو "العصر الرومانسى"، ولم يعد يحمل المدلول المذهبى التاريخى (انظر **المذهب التاريخى**) المعروف به فى فلسفة هيجل.

روز، أرنولد (عاش من عام ١٩١٨ حتى ١٩٦٨) **Rose, Arnold M.**

عالم اجتماع أمريكى ينتمى بشكل ما إلى **التفاعلية الرمزية**، تبنى موقفا وسطاً بين المدخل الإنسانى **لمدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع**، والموقف **الوضعى** الخاص بمانفورد **كون** وأتباعه فى جامعة أيوا. ويذهب روز إلى أن المنظور التفاعلى يتسق مع عدد من الأساليب البحثية بما فيها **الملاحظة المشاركة والمسح الاجتماعى**. وتتجلى هذه التعددية النظرية والمنهجية بوضوح فى مجموعة المقالات المنتشرة على نطاق واسع، والمنشورة فى كتاب تحت عنوان: السلوك الإنسانى والعمليات الاجتماعية، الصادر عام ١٩٦٢[٢٢٦]. وقد تولى روز تحرير هذا الكتاب، ومن بين من ساهموا فى كتابة فصوله: هوارد بيكر، ورالف تيرنر، وهربرت بلومر، وروبرت ديوبن، وهربرت جانز، ومانفورد كون..... وجميعهم يعدون من أصحاب الاتجاه التفاعلى فى دراسة المجتمع.

روسو، جان – جاك (عاش من ١٧١٢ حتى ١٧٧٨)

Rousseau, Jean - Jacques

فيلسوف اجتماعى ومعلم لحركة التنوير الفرنسية مختلف عليه، تركزت كتاباته حول تطوير نظرية **العقد الاجتماعى**، وهى نظرية ترى أن **الطبيعة البشرية** منطلقة فى الأساس، ولكنها كبلت بالقيود فيما بعد، وله كذلك

مكانة روسو كأحد المنظرين الاجتماعيين الأوائل، على موقف القارئ من التناقضات العديدة الكامنة فى أعماله. فهو يؤكد فى مواضع عديدة على أننا يجب أن نتجنب البحث العلمى حيث أنه أفسد الفطرة الطيبة، ومع ذلك قدم هو نفسه دراسات منظمة عن عدم المساواة الاجتماعية. كما أصر على أن الطبيعة والمجتمع فى تناقض غير قابل للتسوية، ومع ذلك قدم نظرية عن الدولة تفترض مسبقاً قدرة الأفراد على التوفيق بين اهتماماتهم واهتمامات الآخرين، وقدرتهم على التوحد مع الإدارة العامة كما تتجسد فى السلطة الحاكمة. وربما كان كتابه الرئيسى هو "العقد الاجتماعى" الصادر عام ١٧٦٢(٢٢٧)، على الرغم من أن التصور المطروح فيه عن الحكومة الشرعية كان أكثر تأثيراً فى الفلسفة السياسية منه فى علم الاجتماع.

Weltanshauung

مصطلح ألمانى يشير إلى رؤى العالم أو فلسفات الحياة الخاصة بمختلف الجماعات داخل المجتمع. فيقال على سبيل المثال أن الأشخاص الذين يظلون متعطلين عن العمل لفترة طويلة تتكون لديهم نظرة قدرية إلى الحياة، وأن أبناء الطبقة الوسطى يتسمون بتوجه فردى فى الحياة عموماً، على حين أن أبناء الطبقة العاملة يتمسكون ببعض المعتقدات والاتجاهات التى تؤكد على الجماعية والمشاركة. وقد طرح علماء الاجتماع مجموعة من الأسئلة الطريفة حول هذا الموضوع[*] من ذلك مثلاً: هل تتمسك بعض الجماعات الاجتماعية فعلاً ببعض رؤى العالم المحددة؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يحدث أن يتبنى الأفراد تصورات معينة عن المجتمع، وماهى العلاقة بين عضوية الجماعة وتصورات الفرد الذاتية التى يكونها عن تلك الجماعة؟ والمشكلة الرئيسية

(*) قدم أحمد أبو زيد إسهاما مصريا عربيا بارزا فى دراسة رؤى العالم عند المصريين من خلال بحث جماعى ضخم، انظر أحمد أبوزيد (مشرف) رؤى العالم، عدد خاص من المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ٢٧، عدد١، يناير ١٩٩٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. (المحرر)

التى تواجه علماء الاجتماع الذين يتناولون مثل هذه الموضوعات تتمثل فى تعريف ووصف رؤية العالم نفسها. فما هى المعتقدات والقيم التى يعتقد أنها تشكل رؤية العالم؟ وهل يتعين علينا أن نتوقع تمسك الناس برؤى متسقة للعالم، وذلك بالنظر إلى أن البحوث التى أجريت - مثلا - عن موضوع **تصور الناس عن الطبقة** تدلنا على أن اتجاهات وقيم غالبية الناس تتسم بالغموض وعدم التحدد أو بعدم الاتساق، وأنها نادرا ما تشكل كيانا كليا متماسكا؟ من هنا يمكن القول بوجه عام أن استخدام هذا المصطلح يشير فى العادة إلى قدر معين من عدم الدقة فى النظر، وأنه يكاد يدل فى جميع الأحوال على أن البيانات الملائمة للحالة موضوع الدراسة مازالت غير متوفرة.

ريدفيلد، روبرت (عاش من ١٨٩٧ حتى ١٩٥٨) Robert Redfield

عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى الذى نشر فى عام ١٩٣٠ دراسته المعنوية (تبوزتلان: الحياة فى قرية مكسيكية)[٢٢٨]، والتى تقدم تصورا نمطيا مثاليا **للمجتمع الشعبى**. وقد رأى ريدفيلد بالتالى أن انتشار الحضارة القائمة على النمط الحضرى تؤدى إلى تحول المجتمعات الشعبيه. كما ذهب إلى أنه يمكن تحديد مكانة الوحدات العمرانية أو القرى الصغيرة على **المتصل الشعبى الحضرى** طبقا للخصائص الاجتماعية الثقافية لسكانها.

ويرى ريد فيلد أن المجتمعات الشعبية هى مجتمعات صغيرة ومعزولة وأمية ومتجانسة اجتماعيا. فهناك قرابة وتضامن جماعى قوى، وثقافة عامة تستمد جذورها من التقاليد والعقائد، كما أن السلوك فيها يتسم بأنه ذو طابع شخصي تلقائى وليس موضوعيا أو مرتبطا بقانون، كما أنه لا يوجد فى تلك المجتمعات إلا حياة فكرية محدودة. أما المجتمعات الحضرية فتتميز بخصائص عكس تلك الخصائص، حيث تقل فيها العزلة، وتفتقد التجانس الاجتماعى، ويظهر فيها التفكك الاجتماعى، والعلمانية، والفردية.

وتتضمن **الأنماط المثالية** عند ريد فيلد تمييزا بين مجتمعات ما قبل التصنيع والمجتمعات الحضرية الصناعية، وهو التمييز الذى سبق أن أقامه آخرون (مثل فرديناند **تونيز** وإميل **دوركايم**). وقد أحدث مؤلف ريدفيلد تأثيرا عظيما فى **علم الاجتماع الريفى** ودراسات المجتمعات المحلية الصغيرة. وعلى أية حال فقد نشر

يتضمن إعادة دراسة لمجتمع تيبوزتلان شرح فيه مظاهر الحياة فى تلك القرية، وخاصـــة المظـــاهر الاقتصاديـــة والديموجرافيـة والسياسـية التـى أغفلهـا ريدفيلـد. وقـد قوضـت نتـائج لويـس الاعتبارات التى أكد عليها ريدفيلد عـن المجتمعات الشعبية، والتى نزع ريدفيلد خلالها إلى الخلـط فـى تفسير الصـراع والفقـر والتفكك، وتقديـم نمـط مثـالى للمجتمعات البدائية. وقـد رفـض لويس أيضـــا تصنيـــف المجتمعـــات أو المستوطنات البشرية والكامن فى اتجاه وليس له مـا يدعمـه فـى التـاريخ. وقـد أثبتت الدراسات التـى أجريـت فيـا بعـد عـن المجتمعـات المحليـة الحضريـة أن هذا النمط المثالى وأن مفهوم المتصـل الشعبى الحضرى يتسـمان بنفس القدر من الأخطاء والقصور.

ريكـرت، هينـريش (عـاش مـن ١٨٦٣ حتى ١٩٣٦) Rickert, Heinrich

انظـر: **العلوم الإنسـانية والعلـوم الطبيعية.**

حــرف ز

زراعة أحادية **Monoculture**

انظـر: **محصـول نقـدى، انتـاج محصول نقدى.**

زنانكى، فلوريان (عاش من ١٨٨٢ – حتى ١٩٥٩)

Znaniecki, Florian

ولد فى بولنده التى كانت واقعة فى ذلك الوقت تحت الاحتلال الألمانى، وكـان مـن أوائـل علمـاء الاجتمـاع البولنديين الذيـن شـاركوا فـى إنشـاء المعهد البولندى لعلم الاجتماع، والمجلة البولندية لعلـم الاجتمـاع. وفـى عـام ١٩١٤ اشترك مع وليام إيزاك **تومـاس** فـى وضـع كتـاب الفلاح البولنـدى فـى أوربا وأمريكا،[٢٢٩] وهى الدراسة التـى كانت رائدة فى استخدام بعض المنـاهج والأدوات الجديـدة (كـالمذكرات الشـخصية، وتواريـخ الحيـاة، والخطابـات). كمـا كـانت رائـدة فـى استخدام المعامل الإنسانى الذى يأخذ فى الاعتبار دائما معانى المشاركين فى التفاعل الاجتماعى، وكذلـك رادت هذه الدراسـة البدايـات الأولـى للوصـف المنظم للمجتمع(*). وقد طـور زنـانيكى تلـك المنـاهج والأدوات فـى كتبـه التـى نشرها بعد ذلك، مثـل: الواقـع الثقـافى، الصـادر عـام ١٩١٩[٢٣٠]، والعلاقـات الاجتماعيـة والأدوار الاجتماعيـة، الصادر عام ١٩٦٥.[٢٣١]

زواج **Marriage**

يعد الزواج فى صورته التقليدية، علاقة قانونية بين رجل وامرأة بـالغين، تترتب عليهـا حقوق وواجبات معينـة. إلا أن الـزواج فـى المجتمعـات الحديثـة أحيانـا مـا يفسر بطريقـة أكثر ليبراليـة بحيث أن عبارة "يعيشان معا كما لوكانا زوجيـن" تشـير إلـى أنــه لا معنـى – لاعتبارات عدة – لأن نستبعد المعيشـة

(*) تناولت دراسة توماس وزنانيكي – عن الفلاح البولندى – المهاجرين البولنديين إلى أمريكـا بالدراسة، فدرست المجتمع الذى قدموا منه فـى بولنـدا، والمجتمـع الأمريكـى البولنـدى الذى ذهبوا إليه، وذلك اعتمادا على كمية ضخمة تم جمعها من الخطابـات وغيرهـا مـن الوثـائق. واتضح من الدراسة أن اتجاهات وقيم كلا المجتمعين كانتا فى حالة تغير سريع متصل، وكان الاتجاه العام لهذا التغير هو الابتعاد عن التضامن الأسرى الذى كان يسود المجتمع التقليـدى، والاتجاه نحو نوع من الفردية التى لم تكن قد عرفت التنظيم أو التحديد بعد. انظـر عرضـا نقديا مفصلا لهذا العمل الذى احتل مكانة مهمة فى تـاريخ البحـث الاجتمـاعى فـى : تيـودور كـابلو، البحـث الاجتمـاعى. الأسس النظريـة والخـبرات الميدانيـة، ترجمـة وتقديـم محمـد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ص ٢١٩ – ٢٢٤. (المحرر)

المشتركة من مفهوم الزواج. وينبغي أن نلاحظ، مع ذلك، أنه حتى هذا التعريف الأكثر ليبرالية، عادة ما يستبعد الأزواج من ممارسي الجنسية المثلية. وعلى الرغم من تزايد تقبل الناس (في الغرب - المترجم) للمعيشة المشتركة، وأنه يمثل الآن المقدمة الطبيعية للزواج، مع ذلك فإن الناس مازالوا يفرقون بين المعيشة المشتركة من ناحية، وبين اتباع الطقوس الدينية للزفاف والزواج من ناحية أخرى.

وقد اهتمت البحوث الأحدث - في كل من بريطانيا وأمريكا - بالمخاوف المتعاظمة من تراجع نظام الزواج. وتنبع هذه المخاوف من مصدرين: الأول مصدره القلق من تزايد معدلات انهيار العلاقة الزوجية، وما يستتبعه من حدوث الطلاق، والثاني مصدره أن الزواج قد أصبح "موضة قديمة"، بحيث أصبحنا نجد المزيد من الناس الذين يتعايشون معا، بل وينشئون أطفالهم بدون الدخول في علاقة زوجية. ومن المؤكد أن معدلات الطلاق في ارتفاع، وإذا ما استمرت معدلات الطلاق السائدة في بريطانيا الآن في الزيادة، فإن واحدة من كل ثلاث زيجات سوف تنتهي بالطلاق. وفي السنوات الأخيرة، ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول، كما انخفضت نسبة اولئك الذين يتزوجون وهم دون سن العشرين انخفاضا ملحوظا، مع ازدياد نسبة أولئك الذين لم يتزوجوا مطلقا، وإن كانت نسبتهم ما تزال تمثل أقلية صغيرة. وفي ذات الوقت، تتزايد معدلات المعيشة المشتركة، بحيث أنه أصبح من المألوف الآن أن يتعايش الرجل والمرأة معا قبل أن يتزوجوا. إلى جانب ذلك نلاحظ زيادة مضطردة في أعداد الأطفال الذين يتم الحمل فيهم، وولادتهم خارج إطار العلاقة الزوجية. ومن المعقول أن يستنتج الفرد، عند تأمل هذه الإحصاءات، أن مستقبل الزواج يدعو للتشاؤم، بيد أن الزواج مايزال هو الشكل المفضل للحياة بالنسبة للغالبية الغالبة من السكان البالغين. وحتى بين أولئك الذين يتعرضون للفشل في زيجتهم الأولى، فإن أغلبيتهم على درجة من التفاؤل التي تسمح لهم بالزواج للمرة الثانية.

لماذا يتزوج الناس؟ في المجتمعات الغربية تكون الجوانب العاطفية هي الأساس في الزواج، حيث تسود -ما أطلق عليه لورانس ستون- **النزعة الفردية العاطفية** (انظر كتابه: العائلة والجنس والزواج في انجلترا من عام ١٥٠٠ حتى ١٨٠٠، الصادر عام ١٩٧٧).[٢٣٢] ويتأثر اختيار الشريك في

الأساس بالرغبة فى الدخول فى علاقة توفر الإشباع العاطفى والحب، على الرغم من أنه كما يلاحظ بيتر برجر "أن سهم كيوبيد يبدو كما لوكان موجها بشدة عبر قنوات الطبقة والدخل، والتعليم والخلفية الدينية والعرقية المحددة تحديدا دقيقا (انظر كتابه: دعوة إلى علم الاجتماع، الصادر عام ١٩٦٣)[٢٣٣]فهناك ميل قوى بين الناس الذين تتشابه خلفياتهم الاجتماعية إلى الزواج من بعضهم البعض (التناغم الزواجى)؛ ولكن ليس هناك فهما واضحا لأسباب حدوث ذلك، أو ما إذا كانت درجة الصرامة فى اختيار شريك الحياة تختلف بين الجماعات الاجتماعية المختلة. ومن المثير أن بعض البحوث الأمريكية الحديثة قد أشارت إلى أنه كلما ارتفع المستوى الطبقى، كلما كان قدر التناغم الزواجى أقل (انظر مؤلف هوايت المعنون: المواعدة والمعايشة والزواج، الصادر عام ١٩٩٠).[٢٣٤] وتشير ذات الدراسة إلى أن التناغم الزواجى يعد متغيرا فقيرا، من حيث قدرته على التنبؤ بما إذا كان الزواج سيكون ذا مستقبل ناجح أم لا.

وقد شغل الاهتمام بنجاح الزواج، والتكيف الزواجى حيزا متعاظما فى البحوث الحديثة. فكما ذهب دافيد مورجان (فى مؤلفه المعنون: الأسرة، الصادر عام ١٩٨٥)[٢٣٥]، إن الزواج أصبح يقوم الآن على "التداوى"، بحيث أصبح المعالجون ومستشارو الزواج يقفون على أهبة الاستعداد لمعالجة المشكلات الزواجية وتحسين نوعية الزواج. ويطرح هذا تساؤلا حول الكيفية التى ينبغى بها أن نقيس النجاح الزواجى. ومن الواضح أن استقرار الزواج ليس مؤشرا كافيا، ذلك أن بعض الأزواج قد يستمرون فى العيش معا على الرغم من أنهم يكونون فى أشد التعاسة، فى حين أن آخرين يطلقون، مع أن البعض كان يحسدهما على علاقتهما ببعضهما البعض. وقد تم تطوير العديد من قوائم قياس نوعية العلاقة الزواجية، كما اكتشف مؤخرا أن نوعية الزواج والمشكلات الزواجية أمران مستقلان عن بعضهما البعض. إذ نجد على سبيل المثال أن الصراعات والمشاحنات قد تكون علامات على الاهتمام والالتزام بالعلاقة فى بعض الحالات الزواجية.

ومن الجلى أن الزيجات تواجه مشكلات مختلفة باختلاف مراحل **دورة الحياة**، كما أن بناء **أسرة**، وبخاصة للوالدين ذوى الأطفال الصغار، يرتبط بالمعاناة المرتفعة من الضغوط الزواجية. ويبدو أن الزيجات الثانية

عرضة لقدر أكبر من مخاطر الانهيار من الزيجات الأولى، وبخاصة عندما يكون لدى أحد الطرفين أو كليهما أطفال من زواجهما الأول. وقد يرجع هذا جزئيا إلى أن الزواج الثانى عادة ما يكون مؤسسة غير مكتملة، بمعنى أن التوقعات والمعايير المجتمعية مازالت تعكس التصورات التقليدية التى تتوقع استمرار الزواج حتى نهاية العمر. وكما أشار أنتونى جيدنز، فإن مصطلحات مثل "زيجات منهارة" أو "أسر مفككة" تجسد النموذج المثالى التقليدى، فضلا عن أنها تنطوى على وصمة سلبية، وبخاصة فيما يتعلق بأولئك الأطفال الذين ينفصل والداهما عن بعضهما أو يطلقان.

ويتعاظم تركيز البحوث على العلاقات المتبادلة بين العمل وحياة الأسرة، بما فى ذلك الزواج. ويحتل بؤرة البحث فى هذا المجال الكيفية التى يؤثر بها عمل المرأة فى العلاقة الزواجية. وقد اكتشف الباحثون الأمريكيون باستخدام مسوح طولية (ممتدة عبر فترات زمنية) أن النساء اللواتى يسهمن بالنصيب الأكبر من دخل الأسرة يكن أكثر عرضة للطلاق، من أولئك اللواتى يكون نصيبهن من المساهمة فى دخل الأسرة أقل من ذلك الخاص بأزواجهن، أو ممن يكن ربات بيوت. وربما يرجع ذلك إلى أن الزوجات اللواتى يكن أقل اعتمادا من الناحية المالية على أزواجهن، يصبحن أقل رغبة فى التسامح تجاه تقبل موقفهن التابع، ويمتلكن من الموارد ما يمكنهن من هجرة الحياة الزوجية. وثمة سؤال آخر هام يدور حول ما إذا كان خروج المرأة للعمل قد أفضى إلى تعظيم المساواة بين الزوجين. ويذهب بعض الباحثين فى مجال الأسرة إلى رسم صورة وردية عما آلت إليه الأسرة من تناغم، فىحين أن آخرين مازالو يظهرون قدرا من التشكك، مؤكدين أن التقسيم التقليدى للعمل داخل المنزل ما يزال قائما، حتى عندما تشغل النساء وظيفة كل الوقت.

وقد ادعى جيسى برنادر (فى مؤلفه: مستقبل الزواج، الصادر عام ١٩٧٢)[٢٣٦] أنه ليس هناك زواج واحد بل هناك زواجان – ذلك الخاص بالزوجة وذلك الخاص بالزوج. وقد اتفقت الدراسات بصفة عامة فى استخلاص نتيجة مؤداها أن الزواج أكثر نفعا للرجل من المرأة، حيث تكون الصحة النفسية للرجال المتزوجين أفضل، كما أنهم يظهرون قدرا أقل من المعاناة من الضغط العصبى من النساء المتزوجات. وقد حث بعض أنصار الحركة النسوية –

اللائى يرون فى الزواج نظاما قاهرا – النساء على أن يضربن عن الزواج. ومع ذلك، فإن عدم المساواة التى ينطوى عليها الزواج، تعد بمثابة انعكاس لعدم المساواة بين النوعين الموجودة فى المجتمع. وفى هذا الصدد يكتب كريس هاريس قائلا: "من المتوقع أنه مهما كان عظم قدر المساواة الرسمية بين الزوجين، فإن إحساس الزوجات بعدم المساواة فى الزواج سوف يظل قائما طالما أنهن لا يمكنهن، أيا ما كانت أسباب ذلك، مشاركة الرجال فى سوق العمل على قدم المساواة" (انظر كتابه: الأسرة والمجتمع الصناعى، الصادر عام ١٩٨٣)[٢٣٧] ويذهب برنارد إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يقترح أن تحويل ربة المنزل إلى عائل للأسرة يقوض أركان أى علاقة زوجية. ونجد أن الزيجات التى تجمع زوجين عاملين هى التى تبذر بذور التغير. ومع ذلك فرغم ندرة الإحصاءات، يبدو الزواج كما لوكان نظاما مقاوما للتغير، وربما تصبح المكاسب لكل من الزوج والزوجة أكثر توازنا تدريجيا. انظر أيضا: **دور زواجى، تقسيم العمل المنزلى، زواج السلك المهنى الثنائى، الأسر المتماثلة، نظام توزيع الموارد داخل الأسرة.**

زواج (البديل) **Connubium**

هو نظام للزواج التبادلى، قد يوجد على سبيل المثال بين عشيرتين أو قبيلتين، حيث يجب على رجال الجماعة الأولى أن يتزوجوا من نساء الجماعة الأخرى (والعكس بالعكس). وهناك تفسيرات عديدة لمثل هذا النوع من ترتيبات الزواج، كذلك التفسير الذى يربط هذا النظام بمبدأ **تحريم الزنا بالمحارم**، أو كأساس لتكوين تحالفات سياسية، أو كمحاولة لتعيين الحدود الرمزية للجماعات المختلفة.

زواج أحادى **Monogamy**

نظام يتزوج فيه رجل واحد بامرأة واحدة. وعندما يقع الطلاق بين طرفى العلاقة الزوجية ويتزوج كل منهما بشركاء آخرين، فإذا تكرر أحيانا حدوث هذا النمط من الزواج أكثر من مرة، فإنه يطلق عليه تعبير "الزواج الأحادى المتتابع" أو "الزواج التعددى المتتابع".

زواج أحادى متتابع
Serial Monogamy

انظر: **المادة السابقة.**

زواج الإخوة من امرأة واحدة
Fraternal Polyandry

انظر: **تعدد الأزواج.**

زواج اغترابى (من خارج الجماعه)

Exogamy

انظر: **زواج داخلى.**

الزواج بالاتفاق

Consensual Union

شكل من المعاشرة بين رجل وامرأة يعيشان معا كزوجين، ولكن علاقتهما غير مصدق عليها رسميا وفقا للقوانين السائدة، وفقا للدين المتبع فى ذلك المجتع. والأبناء من هذا الزواج يعدون غير شرعيين فى نظر القانون. وفى بعض بلدان **العالم الثالث** لا تعترف الدولة بأنواع الزواج العرفى، وتسجل **فى الإحصاءات الرسمية** كحالات زواج بالاتفاق. انظر أيضا: زواج.

الزواج التعددى (الأزواج أو الزوجات)

Polygamy

يعنى هذا المصطلح حرفيا جمع الفرد فى الزواج بأكثر من قرين من الجنس الآخر فى نفس العلاقة الزوجية، إلا أنه يبدو - مع ذلك - أن بعض الكتاب يميلون إلى إطلاقه على اقتران الرجل الواحد بزوجتين أو عدة زوجات. ولكن هذا المعنى الأخير له مصطلح مستقل هو: **تعدد الزوجات.**

زواج الجماعه

Group Marriage

ربما ترجع فكرة زواج الجماعة إلى الملاحظات غير الدقيقة للمكتشفين فى القرن الثامن عشر (من أمثال كوك) للعادات الجنسية عند المجتمعات البولينيزية. فقد ذهب لويس هنرى **مورجان** إلى أن زواج الجماعة، الذى تكتسب فيه الحقوق الجنسية والإنجابية لمجوعة من النساء من جانب مجموعة من الرجال، هو الصورة الأصلية للأسرة. كما استخدم فريدريك **إنجلز** هذه الفكرة فى نظريته التطورية للأسرة وتطور الدولة.

زواج داخلى (إضواء)

Endogamy

هو الممارسات المرغوبة أو المرسومة للزواج من داخل جماعة قرابية محددة، قد تكون عشيرة، أوقبيلة، أو قرية، أو طبقة اجتماعية. وهو بذلك يمثل نقيض المبدأ الخاص بالزواج الاغترابى (من خارج الجماعة)، الذى يحبذ أو يفرض الزواج من خارج الجماعة القرابية، وهى الجماعة التى تتعين حدودها فى العادة بتطبيق مبدأ تحريم الزنا بالمحارم داخلها. وقد عبرت مارجريت ميد

أوضح تعبير عن مبدأ تحريم الزنا بالمحارم من خلال العبارة التي يتداولها أبناء شعب الأرابيش Arabesh وتقول : "أمك، وأختك، وخنازيرك، والبطاطس الخاصة بك التي كومتها لايجوز أن تأكل منها/ أما أمهات الآخرين ، وأخوات الآخرين، وخنازير الآخرين، وبطاطس الآخرين التي كوموها هي التي يجوز لك أن تأكل منها".

زواج السلك المهنى الثنائى
Two - Career Marriage
انظر :**أسر (أو زيجات) الزوجين العاملين**.

زواج السلك المهنى المزدوج
Dual Career Marriage
الزيجات التي يمارس فيها كل من الزوجين **سلكا مهنيا** (أي عملا ذا مستقبل مهني). ومثل هذه الزيجات مازالت نادرة نسبياً، ولا يمكن تعميم نتائج زيجات السلك المهني الثنائي (انظر: **زواج**) على كل أسر الزوجين العاملين (حيث **يعمل** كلا الزوجين رسميا، ولكن أحدهما فقط هو الذي يحظى بسلك مهني –أي عمل ذي مستقبل مهني، يكون هو الرجل عادة)، وهي الأسر التي أصبحت تمثل المعيار الآن. غير أن الدراسات الإمبيريقية قد أوضحت أن النساء ذوات المستقبل المهني وكذلك النساء اللاتي يشغلن وظائف متواضعة يعملن في الغالب وردية مزدوجة، يتحملن مسئوليات البيت والعمل في نفس الوقت. انظر: **تقسيم العمل المنزلي**.

زهد، تنسك
Asceticism, This Worldly
انظر: **الأخلاق البروتستانتية**.

زيمل، جورج (عاش من ١٨٥٨ حتى ١٩١٨) Georg Simmel

يعتبر جورج زيمل بصفة عام أكثر المغمورين من مؤسسي علم الاجتماع المعاصر (وإن كان ذلك يصدق على بريطانيا أكثر مما يصدق على الولايات المتحدة). وقد نشر زيمل حوالى خمسة وعشرين كتاباً وأكثر من ثلاثمائة مقال خلال حياته. ولد زيمل يهودياً ثم اعتنق المسيحية فيما بعد، وقضى معظم حياته في برلين، ولم يحصل على وظيفة أستاذية كاملة إلا في جامعة ستراسبورج وقبل وفاته بأربع سنوات. ويعد تأخر اشتهار هذا العلامة الغزير الانتاج دلالة على طبيعته المستقلة المغايرة، وإشارة أيضا

إلى نوع من معاداة السامية من قبل بعض أقرانه.

ويكاد يكون من المستحيل تلخيص أعمال زيمل أو عرضها فى سياق منظم، بالإضافة إلى أنه هو نفسه كان ضد هذا الاتجاه. ويختلف نمط زيمل وتوجهه عن بقية علماء الاجتماع الكلاسيكيين، بسبب طبيعته التجزيئية والتفتيتية. فقد كتب زيمل مقالات مفيدة، وفقرات متفرقة عن أن الحياة الاجتماعية كانت غنية ومتميزة فى تفاصيلها عن دقائق النظام الاجتماعى، ولكنها فى عمومها لايضمها نظام أو نسق واحد، كما أنها لم تكتمل فى أغلب الأحيان. لقد كان مجال بحثه واسعا ومتنوعاً ما بين كتب عن كانط وجوته، ومروراً بدراسات فى الفن والثقافة، وحتى تحليلاته الرئيسية للدين، والنقود، والرأسمالية، والمسألة النوعية، والجماعات الاجتماعية، والحضرية، والأخلاق. وحتى الحب كان واحدا من بين موضوعاته العديدة التى كتب فيها. وقد كانت التفاصيل - وليست التعميمات المجردة - هى موضع الأولوية والأهمية فى أعمال زيمل، فقد رأى أنه على حين يتعذر فهم الكل فى صورته الكلية العامة، فإن دراسة أى جزء يمكن أن تقودنا إلى تفهم هذا الكل. وهكذا أشار فى كتابه: فلسفة النقود، المنشور عام ١٩٠٠[٢٣٨] إلى إمكانية أن نجد فى كل جزئية من تفاصيل الحياة المعنى الكامل لها فى صورته الكلية.

وفى رأى زيمل أن هناك ثلاثة أنواع من علم الاجتماع: علم الاجتماع العام وهو يهتم بالمنهج أو النظرة إلى الحياة التاريخية نظرة كلية بالقدر الذى تشكلت به اجتماعيا. ثم علم الاجتماع الصورى والذى يدرس الصور أو الأشكال المجتمعية ذاتها، أو أشكال التجمع والارتباط. ثم أخيراً علم الاجتماع الفلسفى والذى يعرفه زيمل بأنه إبستمولوجيا (نظرية المعرفة) العلوم الاجتماعية.

وقد أثرت أعمال زيمل تأثيراً واسعاً فى تطور علم الاجتماع فى أوائل عهده فى أمريكا الشمالية. ففى كتابه: تطور التفاعلية الرمزية، الصادر عام ١٩٧٩[٢٣٩]، يعتبر بول روك زيمل واحداً من أهم مؤسسى نظرية **التفاعلية الرمزية**. ومن المؤكد أن زيمل كان معلماً أو موجهاً مهماً لكل من روبرت بارك والأعضاء الآخرين فى **مدرسة شيكاغو**. ويمكن أن نجد بعض أفكار زيمل أيضاً فى النزعة الوظيفية عند روبرت ميرتون (وخاصة نظريته عن **الجماعة المرجعية** ونظرية **الدور**)، كما نجد أفكاره أيضا عند

لويس كوزر (وخاصة نظريته عن الصراع الاجتماعى). وفى الأونة الأخيرة أصبح ينظر إلى زيمل باعتباره من أهم علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين أسسوا الجدل حول الحداثة **وما بعد الحداثة**.

والحقيقة أن أى عمل من الأعمال العديدة التى نشرها دافيد فريسبى عن زيمل يعطينا انطباعا جيدا عن الأهمية السوسيولوجية لهذا الرجل وعن مدى الإهمال النسبى الذى تعرض له فى نفس الوقت. انظر على سبيل المثال كتابه بعنوان: جورج زيمل، الصادر عام ١٩٨٤[٢٤٠]. انظر أيضا: **(المدرسة) الصورية، وعلم الاجتماع الحضرى**.


٨٠٠

سارتر، جان بول (عاش من ١٩٠٥ حتى ١٩٨٠) Sartre, Jean - Paul

كاتب وفيلسوف فرنسي **وجودى** حاول تطوير نقد **إنساني** للأسس الفلسفية **للماركسية**. ومن أكثر أعماله المتاحة ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية كتابه: مشكلة المنهج، الصادر عام ١٩٥٧.(٢٤١) ولكن انظر أيضا كتابه الوجود والعدم، الصادر عام ١٩٤٣،(٢٤٢) وكتاب نقد العقل الديالكتيكى، الصادر عام ١٩٦٠(٢٤٣)

سان سيمون، كلود هنرى دى روفروى كونت دى (عاش من ١٧٦٠ حتى ١٨٢٥)
Saint - Simon, Claude - Henri de Rouvroy, Comte de

واحد من أكثر الأرستقراطيين الفرنسيين تميزا، عاش خلال فترة تاريخية مشهودة. وقد أنقذه تعاطفه الجمهورى الليبرالى القوى من المقصلة خلال الثورة الفرنسية، وقام بعد استعادة البوربون لأوضاعهم، بتطوير منظومة من الأفكار عن **التقدم** الاجتماعى. أطلق على تلك المنظومة : الإيديولوجيا المميزة للتصنيع، فكل فرد يجب أن يعمل وأن يكافأ بناء على الكفاءة والجدارة، وأن كل التقدم يعتمد على العلم، وأن مجتمع المستقبل سيعمه السلام والرخاء وسيسير على أسس علمية مباشرة. وقد جمع سان سيمون حوله مجموعة من التلاميذ المتحمسين الذين كانوا يعدون راديكاليين، بل وحتى اشتراكيين، على الرغم من أن مذهبه الفكرى لم يحوى الكثير مما يطلق عليه اشتراكى فى وقتنا الحالى. وقد عمل أوجست **كونت** مع سان سيمون طوال الفترة من ١٨١٧ حتى ١٨٢٤ حيث تنازعا وانفصلا. وكان تأثير سان سيمون على نظريات كونت الشاب ملحوظا. انظر كتاب روبرت كارلسلى، التاج المعروض، الصادر عام ١٩٨٧.(٢٤٤)

سبنسر، هربرت (١٨٢٠ - ١٩٠٣)
Spencer, Herbert

هو نبى الداروينية الاجتماعية طوال العصر الفيكتورى، حقق شهرة واسعة فى عصره، ولقى إعجابا خاصا فى الولايات المتحدة. ولقد أصبحت كثير من أفكاره جزءا من تراث الثقافة الغربية، أو على الأقل جزءا من تحيزاتها التقليدية. ومع ذلك فقلة قليلة من الناس هى التى تقرأ أعماله اليوم أو حتى تتذكر اسمه.

ولد سبنسر لأبوين فى منطقة ميدلاند بانجلترا، حيث عمل لفترة من الوقت مهندسا فى السكك الحديدية ورساما هندسيا. ثم هجر هذا العمل بعد فترة، وانتقل إلى العمل الصحفى، وبدأ يؤلف بانتظام مجموعة من الكتب، التى بنت سمعته فى العلوم الاجتماعية. وقائمة مؤلفاته طويلة بشكل لافت، ويبرز من بينها: الاستاتيكا الاجتماعية، الصادر عام١٨٥١[٢٤٥]، والمبادئ الأولى، الذى صدر عام ١٨٦٢[٢٤٦]، ودراسة علم الاجتماع، وصدر عام ١٨٧٣[٢٤٧]. أما المبادئ الأولى لعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع الوصفى فقد صدرا فى مجلدات خلال الفترة من سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى تسعينياته. (لكى تحصل على وصف كامل لتلك المؤلفات يناقش سبنسر فى إطار الخلفية الاجتماعية لعصره، ارجع إلى مؤلف بيل بعنوان هربرت سبنسر، الصادر عام ١٩٧١[٢٤٨]).

لقد كان سبنسر بحق نبى علم الاجتماع خلال أواخر العصر الفيكتورى. وهو، على خلاف ماركس، لم يكن يرى فى الثورة الصناعية سوى **التقدم**. وكان سبنسر يفسر **المجتمع** ككائن حى ينمو باضطراد، وكلما ازداد تركيبا، كلما زادت قدرته على أن يفهم بوعى ذاتى آليات تحقيق نجاحه وأن يتحكم فيها. وأهم تلك الآليات التنافس الحاد للحصول على الموارد، وهى التى سماها سبنسر "البقاء للأصلح" (وبذلك سبق بعدة سنوات فكرة تشارلز داروين عن "الانتخاب الطبيعى"). وكان سبنسر يؤمن أن تطبيق هذا المبدأ دون أى قيد أو تدخل سوف يؤدى فى النهاية إلى تحقيق صالح المجتمع على أفضل نحو. وقد تبنى الناس أفكاره بحماس كبير فى أمريكا، وكان من أبرزهم ويليام جراهام **سمنر**. وظلت تعد حتى اليوم الأساس الذى نهضت عليه نظريات **التحرر والاقتصاد الحر** على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى.

الستالينية Stalinism

مصطلح يطلق بصفة عامة على الملامح والسمات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التى فرضت على روسيا بعد عام ١٩٢٩، وحتى أول محاولة للقضاء على الستالينية التى قام بها خروشوف فى عام ١٩٥٦. وقد بدأت ذروة الستالينية فى عام ١٩٣٤ بمحاكمات التطهير التى أعقبت اغتيال كيروف. ومن ملامحها نذكر: الإرهاب البدنى، ومعسكرات الاعتقال أو معسكرات العمل، والنفى، ونقل الجماعات السكانية قسرا من مكان

لآخر، والإبادة، والتجويع، والانهيار الكامل للصلات الاجتماعية القائمة على الثقة. ومن أبرز سمات الستالينية التجميع الإجبارى لحوالى مائة مليون فلاح، كانوا يعملون قسرا فى المزارع الجماعية، وهى السياسة التى يتجلى أثرها واضحا الآن فى نقص الغذاء بشكل حاد، وفقر المناطق الريفية فى الاتحاد السوفيتى السابق. وقد شهدت عمليات **التصنيع** الإجبارى والخطتان الخمسيتان الأوليان فرض نظام قاس للعمل، حيث أصبحت مداخن المصانع تمثل العلامة المميزة للتقدم **الاشتراكى**. وقد تجاهل ذلك كله نظام **الاقتصاد المركزى** الذى أصاب بعلله كلا من العمال والمديرين على السواء.

ومن الناحية الإيديولوجية كان النظام القائم يعتمد على المادية الجدلية فى أكثر صورها ميكانيكية، كما بدت فى مؤلفات كل من ماركس، وإنجلز، ولينين وستالين. يضاف إلى ذلك أن كتابات الثلاثة الأوائل استخدمت لدعم **عبادة الفرد** التى وجهت إلى شخص ستالين. كذلك عملت **الواقعية** الاشتراكية على الحد من نمو الفنون والثقافة. ولقد أصبح محل شك الآن، ما إذا كانت الستالينية هى صاحبة الفضل فعلا فى حماية الاتحاد السوفيتى واستمراره بعد الغزو النازى فى عام ١٩٤١. حيث اتضح أن ستالين كان واهما بشكل خطير فى تقدير نوايا حليفه فى اتفاقية مولوتوف ريبنتروب، ولكن الأخطر أن الآثار التدميرية لعمليات التطهير المتوالية (فى الجيش خصوصا) قد تركت الجيش بلا قيادات يعتد بها.

إن الستالينية لم تكن إنجازا شخصيا لإنسان بمفرده. وإنما ترجع جذورها إلى استيلاء البلاشفة على السلطة، وإغلاق المجلس التشريعى فى عام ١٩١٨، بعد انتخابات لم تكن فى صالحهم. كما تمثلت نذرها الأولى فى الممارسات التى اتبعت أثناء الحرب، والشيوعية وما أعقبها من تمرد كرونشتات، والمؤتمر العاشر للحزب الذى عقد فى مارس ١٩٢١، وتحريم تكون أى أجنحة أو تكتلات داخل الحزب، واندحار المعارضة والقضاء عليها سواء من اليسار (ليون تروتسكى) أو من اليمين (نيكولاى بوخارين)، فجميع تلك المقدمات هى التى مهدت لسياسات ستالين التى اتبعت فيما بعد، وكانت بمثابة وسائل عملية لتنفيذها. أما الستالينية كمرحلة إرهابية فظلت مرتبطة بأسماء يزهوف، ويادوف، وبيريا، وجهاز الأمن، الذى عمل على إبعاد ستالين عن الأعمال الوحشية التى كانت تتم. وقد أتاح له

ذلك أن يأخذ صورة البطل الشعبى فى حرب الوطن، ويكون أبا لكل الشعوب (التى كانت تكون الاتحاد السوفيتى آنذاك)، ومفكرا استراتيجيا عظيما، ويتنصل من المسئولية عن عشرين مليون قتيلا فى الحرب العالمية الثانية، وعشرين مليون مثلهم كانوا ضحايا لأعمال الرعب والإرهاب. ولدى وفاة ستالين فى عام ١٩٥٣ كان المجتمع السوفيتى غارقا فى الشك، والفساد، والقصور، والهدر، محكوما بواسطة المخابرات السوفيتية KGB وحزب عاجز. ومع ذلك كان الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت قوة نووية عالمية رئيسية تحيط به مجموعة من الأمم المستعبدة. ولذلك ظل هذا الاحساس بوضع القوة العظمى عاملا على استمرار النظام الستالينى الجديد على الأقل حتى انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. انظر مادتى: **الجماعية**، **والماركسية**.

ستاوفر، صامويل (عاش من عام ١٩٠٠ حتى ١٩٦٠)

Stouffer, Samuel A.

عالم اجتماع أمريكى، ومتخصص فى مناهج البحث الكمية، عمل خلال الحرب العالمية الثانية فى قيادة البحوث الاجتماعية فى وزارة الدفاع الأمريكية. وقد أثمرت بحوثه هناك مؤلفه الأشهر "الجندى الأمريكى(*) الذى صدر عام ١٩٤٩)[٢٤٩]. ويزخر هذا العمل بإسهامات بارزة فى ميدان **علم النفس الاجتماعى**، ومنهجية **المسح الاجتماعى**، كما أسهم فى تطوير مفهوم **الحرمان النسبى**. انظر مادة: **الجماعة المرجعية**.

(*) بانتهاء الحرب العالمية الثانية قام فرع البحوث بمقابلة مايزيد عن خمسمائة ألف شخص بالاستعانة بأكثر من ٢٠٠ استبيان مختلف، وقام بإعداد عدة مئات من التقارير عن نتائجه لأغراض عسكرية متعددة. ومع ذلك لم تستغل مطلقا القيمة العملية لهذه البيانات الغزيرة. وقد عهد بهذه المهمة إلى لجنة خاصة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية برئاسة الجنرال أوسبورن، ونفذت تحت إشراف البروفسور ستاوفر بمنحة من مؤسسة كارنيجى فى السنوات الخمس التى أعقبت الحرب. وهكذا تحول فرع البحوث فى ظل نفس القيادة إلى فريق بحث علمى برعاية مدنية. وقد نشرت النتائج فى أربعة مجلدات تحت عنوان دراسات فى علم النفس الاجتماعى فى الحرب العالمية الثانية، والتى اشتهرت باسم الجندى الأمريكى من عنوان المجلدين الأولين. ورغم اعتماد الكتاب على علوم عدة، خاصة علم النفس وعلم النفس الاجتماعى، فإنه يعد سوسيولوجيا فى منهجه وفى طبيعة نتائجه. كما أن معظم التفسيرات والتحليلات التى تلت نشر هذا الكتاب ركزت على المضامين السوسيولوجية للبيانات لا على أهميتها النفسية أو التاريخية أو الإدارية. انظر عرضا مفصلا للكتاب فى تيودور كابلو، البحث الاجتماعى. الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ٢٦٦ - ٢٧٧. (المحرر)

Magic, Witchcraft and Sorcery

فـن ممارسـة السـحر، والرقـى والطقوس بغرض السيطرة على بعـض الأحـداث أو التحكـم فـي بعـض القـوى الطبيعية أو الروحية. ويمكن للسحر أن يكون طيبا، كمـا هـى فـى حالـة سـحر الحـب أو سـحر زورق الكـانو الـذى يمـارس فـى جـزر التروبريـاند قبـل الخروج في الرحلات البحرية الخطرة. كما يمكن أن يكون السـحر شـريراً فـى حالـة الشـعوذة أو السـحر الضـار. وينطوى السحر الضـار علـى استخدام قـوة السـحر بشـكل عمـدى لأغـراض ضـارة، وعـادة مـا يسـتعان فـى ذلـك بوسائل مصطنعة. أما الشعوذة فتنطوى على امتلاك قوى فوق طبيعية بالتحالف مع بعض الأرواح الشريرة؛ كمـا قـد تمـارس هـذه القـوة بطريقـة لا إراديـة. وعـادة مـا يلعـب السـحر، والشـعوذة، والسـحر الضـار دوره علـى المسـتوى الفردى، ويكـون ذلـك عـادة بالتعـارض مـع **الديانـات** المنظمـة. وتتعـامل المعتقدات السحرية مع الأزمات الفردية والأفعـال القدريـة التـى لا يمكـن للأخلاقيات الدينية أن تفسرها.

وقـد تعـثرت المحـاولات الأوليـة لتفسير المعتقـدات السـحرية فـى القـرن العلمية والنظريات النفسية المخلـة. فقد ذهب لوسيان **ليفـى بـرول** فـى مؤلفـه "العقليـة البدائيـة" المنشـور عـام ١٩٢٢[٢٥٠]؛ إلى القول بأن السحر يعـد شكلاً من أشكال التفكير قبـل المنطقـى، غير ملائـم ومتعـارض مـع أسـلوب التفكـير العلمـى الغربـى. وقد افـترض السـير جيمـس **فريـزر**، فـى مؤلفـه "الغصـن الذهبـى" المنشـور عـام ١٩٠٠[٢٥١]؛ فى تنميطته التطورية أن العقل الإنسانى يشهد تقدماً تطورياً من السحر إلى الدين إلى العلم. وقد شـارك برونيسـلاو **مالينوفسـكى** الاتجاهـات المبكرة لتفسير السـحر فـى العديد من تحيزاتها ضده، حيث فسره فـى مؤلفـه المعنـون السـحر والعلـم، والديـن، ومقـالات أخـرى المنشـور عـام ١٩٤٨،[٢٥٢] باعتبـاره فـى الأسـاس استجابة انفعالية لا معنى لها لقوى غير معلومـة ولايمكـن السـيطرة عليهـا. وهكذا، فـإن السـحر لا يـؤدى وظيفـة نفسية إلا فى ظل غياب المعرفة التقنيـة المناسبة.

وقـد نظـرت الاتجاهـات الأنثروبولوجيـة اللاحقـة إلـى السـحر باعتبـاره ينطـوى علـى منطـق ومعنـى رمزيين، وسعت إلى وضعه فـى إطـار الرؤيـة الكونيـة والعلاقـات الاجتماعيـة

نهض هذا الاتجاه استنادا إلى مؤلف **إيفانز – بريتشارد** الكلاسيكى المعنون "الشعوذة، والكهانة والسحر عند الأزاندى" الصادر عام ١٩٣٧[٢٥٣].

وقد كان هذا واحدا من المحاولات الأولى للدراسة المفصلة للمعتقدات والممارسات المرتبطة بالسحر والشعوذة والسحر الضار. فقد كانت قبائل الأزاندى التى تعيش فى جنوب السودان تستحضر السحر لتفسير أى سوء حظ قد يواجه الفرد. فكل حالات الوفاة تعتبر نتاجاً للشعوذة. ولا يطرح هذا الإطار التفسيرى الشعوذة باعتبارها سبباً لسوء الحظ. فالأزاندى يعرفون أن سوء الحظ جزء من الحياة: فالمنازل يأكلها النمل الأبيض وأنها تسقط نتيجة لذلك، وأن الناس يمرضون إذا ما شربوا ماءً ملوثا وهكذا. إلا أن الشعوذة تفسر لماذا حدث سوء الحظ لشخص بعينه فى هذا الوقت بالذات، أى أنها تجيب على السؤال الجوهرى؛ "لماذا أنا؟ ولماذا الآن؟"، (لماذا دمر النمل الأبيض منزلى، بدلاً من منزل آخر؟ ولماذا انهار المنزل بينما كنت بداخله وليس فى وقت آخر؟).

وعند الأزاندى تعتبر الشعوذة مجال ممارسة العامة الذين يستخدمون بالآخرين. والشعوذة خاصية فيزيقية توجد فى باطن الإنسان، وتسمح للساحر أن يخرج بالليل ويؤذي الآخرين. أما السحر الطيب فيعد أمرا أخلاقيا، ويستخدم الرقى، والمواد الطبية، والأعشاب كوسائل لمجابهة الشعوذة. ولا يمارس السحر الضار إلا بواسطة نبلاء الأزاندى فقط، ويعد أكثر قدرة على الفتك بالآخرين من الشعوذة. وعلى خلاف الشعوذة، فالمعرفة التقنية للسحر الضار غير مألوفة للناس، وهى تنطوى على الرقى والطقوس والعقاقير. فإذا ما كان سوء الحظ بالغ الشدة، فإنه يتم استدعاء كاهن ليحدد المتسبب فى سوء الطالع ويحاول إقناعه أن يلغى الرقى ويزيلها. وغالباً ما توجه الاتهامات عندما يكون من غير المحتمل أن يتلقى الشخص عقابا من محكمة شيخ القبيلة. وقد أوضح إيفانز بريتشارد إلى أى مدى ترتبط الاتهامات بالقضايا المحتقنة اجتماعيا فى التنظيم الاجتماعى للأزاندى. وبصفة عامة، فقد سار أنثروبولوجيون آخرون فى هدى هذا الاتجاه، حيث ذهبوا إلى القول بأن المعتقدات السحرية تلعب دورا وظيفيا فى الحفاظ على النظام الاجتماعى من خلال حل مواقف التوترات، والعدوان والحسد.

فالمعتقدات – على سبيل المثال – قد تلعب دوراً كآلية لتحقيق المساواة، حيث يتهم الأفراد الذين يمتلكون قدرا أكبر من اللازم من القوة أو الثروة عادة، بأنهم قد حققوا هذه المكاسب باستخدام الشعوذة. ومع ذلك، فقد ذهب باحثون آخرون إلى أن المعتقدات السحرية تولد التوترات، في ذات الوقت التي تعين على حلها.

وقد وضع بعض المحللين دراستهم للشعوذة في إطار الظاهرة الاستعمارية. فقد ذهب **كلايد كلوكهون** في مؤلفه سحر قبيلة النافاهو الصادر عام ١٩٤٤[٢٥٤]، إلى أن الأفكار السحرية لقبيلة النافاهو لعبت دورا لتنفيس التوتر والعدوان الذى خلقه عدوان الأغلبية البيضاء. وقد ذهبت ايرين سيلفربلات في كتابها " القمر والشمس والسحر" (الصادر عام ١٩٨٧)[٢٥٥]؛ إلى القول بأن الساحرات النساء يمثلن جزء لا يتجزأ من الحركة المضادة للاستعمار في جبال الأنديز.

وقد أشعلت الأفكار المتعلقة بالسحر والشعوذة حوارا طويلا وحادا لم يحل بعد حول رشد أو عدم رشد الشعوب غير الغربية، وقد اتسع نطاق هذا الحوار فشارك فيه فلاسفة وعلماء اجتماع فضلاً عن الأنثروبولوجيين (انظر على سبيل المثال ويلسون (محررا)، العقلانية، الصادر عام ١٩٧٠).[٢٥٦] وقد أصر ايفانز بريتشارد على القول بأن لدى شعب الأزاندى نموذجين متميزين لفهم العالم، أحدهما أسطورى، والآخر دنيوى أو إمبيريقى. ويستدعى كل منهما عند مستويات مختلفة من التفسير: حيث تستدعى الشعوذة لتفسير لماذا تحدث المآسى للناس، أما كيفية حدوث الوقائع ذاتها فتفسر بطريقة واقعية مثل تلك التى يعتقد الأوروبيون بأنها صادقة إمبيريقيا. والأزاندى فى رأى إيفانز بريتشارد منطقيون ولكنهم مخطئون. وعلى خلاف وجهة النظر هذه، يذهب أصحاب النزعة النسبية مثل بيتر وينش (فى مؤلفه فكرة العلوم الاجتماعية، الصادر عام ١٩٥٨)[٢٥٧] إلى أن كل مجتمع يصوغ فكرته الخاصة عن الواقع والرشد، وأن كافة هذه الصياغات صادقة بذات القدر. ولذلك، فإنه ينبغى على الأنثروبولوجيين، ألا يصدروا أحكاماً على المعتقدات الغربية مثل الشعوذة استناداً إلى رؤية العلم الغربى. وقد ناقش ماكس مارويك كثيرا من هذه القضايا وكذلك الدلالات السوسيولوجية لتلك القضايا فى مقاله المعنون "إلى أى مدى تعتبر الدائرة السحرية واقعية فى الفكر الإفريقى والغربى، المنشور فى مجلة إفريقيا، عام ١٩٧٣.[٢٥٨] انظر أيضاً: **النسبية الثقافية**.

السحر (الضار) **Sorcery**

انظر: **السحر، والشعوذة.**

السكان المعالون

Dependent Population

انظر مادة: **ديموجرافيا.**

سكنى الضواحي **Suburbanization**

تعنى سكنى الضواحى عملية توسع المدن أفقيا، عن طريق هجرة السكان والأنشطة الاقتصادية لمنطقة قلب المدينة المكتظة والخروج إلى المناطق المجاورة الأقل كثافة. ولا شك أن هناك بعض التطورات التي شجعت عملية سكنى الضواحى وساعدت عليها، مثل تطور تكنولوجيا النقل والمواصلات، كالسكك الحديدية وتطور أساليب إنشاء الطرق وتحسين نوعيتها.

ويمكن القول أن هناك تفسيرات متضاربة بعض الشئ لهذه العملية. إذ يذهب علماء الاقتصاد والجغرافيا إلى التأكيد على أهمية المنافسة في سوق العقارات الحضرية، الأمر الذى يدفع الأنشطة التى لم تعد تستطيع تحمل نفقات البقاء فى وسط المدينة إلى الخروج من المدينة. كما يؤكدون على أهمية تطورات السوق التى تجعل الشركات والمؤسسات تسعى إلى تفضيل الاستقرار فى الضواحى. أما الدراسات السوسيولوجية فقد أوضحت كيف أن الأفراد يميلون إلى الإقامة فى الضواحى من أجل تحسين نوعية حياتهم. وقد تطرق الماركسيون وغيرهم إلى دراسة الصلات بين سكنى الضواحى وتراكم رأس المال. ولاشك أن كل وصف من تلك الأوصاف قد أسهم فى فهم هذه الظاهرة الاجتماعية والجغرافية المركبة. انظر كذلك مواد: **الاستهلاك الجمعى، نظرية المناطق المتحدة المركز، نمط الحياة فى الضواحى، علم الاجتماع الحضرى.**

سلسلة نسب (علم الأنساب)

Genealogy

وسيلة هامة فى نظرية القرابة وجزء حيوى من التنظيم السياسى فى المجتمعات المؤسسة على القرابة. وسلسلة النسب هى وسيلة للتعرف على الروابط القرابية الحقيقية وكذلك المتخيلة أو الوهمية عبر الأجيال، وداخل كل جيل على حدة.

السلطة **Authority**

انظر: **الكاريزما (السلطة الملهمة)، السيطرة، الشرعية، القوة.**

سلع الرفاهية **Welfare Goods**

انظر: **سلعة عامة.**

سلعة جماعية Collective Good

انظر : المادة التالية.

سلعة عامة أو جماعية

Public Good, Collective Good

عرف بول ساموليسون السلعة العامة فى بادئ الأمر بأنها تلك السلع التى لا يتداخل فيها استهلاك الشخص "س" لها مع استهلاك الشخص "ص" لنفس السلعة (وذلك فى مقاله: "حقيقة نظرية الإنفاق العام"، المنشور فى : مجلة الاقتصاد والإحصاء، عام ١٩٥٤)[٢٥٩]. أما عزرا ميشان فيفضل وصف تلك السلع بأنها سلع جماعية (وذلك فى كتابه: مقدمة لعلم الاقتصاد المعيارى، الصادر عام ١٩٨١)[٢٦٠].

ويشير كلا المصطلحين إلى خدمات يتم الإنفاق عليها جماعيا، إما لأن **السوق** لايمكن أن يوفرها أو أن بعض الحكومات تقرر - مختارة - الإنفاق عليها من الموازنة العامة. وبعض تلك السلع والخدمات لايمكن تسعيرها بدقة، ومن ثم لا يستطيع القطاع الصناعى الخاص توفيرها بربحية معقولة. ويشير تعبير "استحالة الاستبعاد" إلى تلك الخدمات التى لايمكن حرمان أى شخص من الانتفاع بها، حتى ولو رفض أن يدفع مقابل هذا الانتفاع، مثل: إنارة الشارع. أما تعبير "استحالة الرفض" فيعنى أن الناس لا يستطيعون الامتناع عن استهلاك تلك السلعة، حتى ولو أرادوا ذلك، مثل خدمة "الحماية" التى توفرها لهم الحروب والدفاع القومى، حتى لدعاة السلام وأعداء الحرب. ويعنى تعبير "عدم التنافس فى الاستهلاك" أن الخدمة التى تقدم لشخص تقدم آليا إلى الآخرين دون تكلفة إضافية، كما نجد على سبيل المثال فى محطات الإذاعة، حيث لا يؤثر عدد المستمعين على تكلفة عملية النقل الإذاعى. وغالبا ما يوسع نطاق الحجج الداعية إلى توفير السلع الجماعية بحيث تمتد لتشمل توفير خدمات أخرى، كالتعليم مثلا، الذى يستفيد منه الأفراد، كما يفيد الاقتصاد والمجتمع برمته بنفس الدرجة.

ونجد فى المجتمعات ذات الموارد الطبيعية غير العادية التى تديرها الدولة لحسابها - كالدول البترولية الغنية مثلا - أن السلع العامة يتم تمويلها من عوائد المشروعات العامة والإيرادات البترولية. أما فى الغالبية العظمى من المجتمعات فيتم تمويل السلع العامة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مع احتمال وجود نوع من الجدل حول توزيع عبء تمويل تلك السلع تبعا لمستوى الاستخدام أو الاستفادة من كل سلعة،

أو الجدل حول تحديد أنواع السلع العامة التى يجب تمويلها وتوفيرها كسلع عامة، وتلك التى يتعين تقديمها مقابل رسوم وعرضها فى السوق. ومن الخدمات التى غالبا ما تعد سلعا عامة، وإن لم تكن كذلك تماما فى كل الأحوال، تذكر على سبيل المثال : الدفاع الوطنى، والأمن العام، والتعليم، والخدمات الصحية، وخدمات الإطفاء وخدمات الطوارئ الأخرى، وشبكات الاتصالات اللاسلكية، وشبكات الطرق، والسكك الحديدية، وخطوط الطيران، وخدمات النقل، والحفاظ على الآثار الوطنية وصيانتها، وتوفير مياه الشرب، ومرافق الإذاعة المسموعة والمرئية الوطنية. وتشمل الحجج التى تساق لتبرير الملكية العامة لمثل تلك الخدمات: مزايا الاقتصاد الكبير (الذى تزداد فيه الربحية مع ضخامة الكميات المستخدمة أو المباعة)، والمصلحة الوطنية، وقضية مشاركة العمال فى المشروعات، والمزايا الاجتماعية غير المباشرة (الاعتبارات الخارجية، غير الاقتصادية) التى قد يتجاهلها أصحاب القطاع الخاص. أما الحجج المضادة للملكية العامة لتلك الخدمات فتشمل نواحى القصور الناجمة عن انعدام **المنافسة**، وزيادة الطلب على تلك الخدمات بغير حدود بسبب عدم تقاضى ثمن لما يستهلك من تلك الخدمات. والحقيقة أن هناك كثيرا من السلع العامة التى لا يمكن تقدير قيمة توفيرها بسهولة، مثلا بأسلوب **تحليل التكلفة والعائد**.

وقد تم توسيع مفهوم السلع العامة توسيعا كبيرا جدا منذ حدد سامولسون مفهومها، وأصبح لدينا عددا من المحاولات المتباينة لتنميط السلع العامة. فهناك على سبيل المثال بعض الكتاب الذين يفضلون تمييز السلع العامة عن سلع الرفاهية. فسلع الرفاهية هى تلك السلع التى تقدمها مؤسسة عامة للمستهلكين (الجمهور) مجانا أو بسعر أقل من سعر التكلفة. ويكون توفير سلع الرفاهية وسيلة لإعادة توزيع السلع فى المجتمع لزيادة رفاهية المجتمع برمته.

وبالمثل يميز رينشارد كورنز وتود ساندلر (فى كتابهما: نظرية الاعتبارات غير الاقتصادية، والسلع العامة، وسلع المجموعات الخاصة Club goods(*)، الصادر عام ١٩٨٦)(٢٦١) يميز بين السلع العامة

(*) كتلك السلع أو الخدمات التى توفرها بعض التنظيمات (أوالنوادى) للمشاركين فيها، مثل نادى الكتاب، الذى يعطى العضو المشارك فيه حق الحصول على كتب تلك المؤسسة بخصم خاص، أو نادى السيارات، الذى يقدم للمشاركين فيه من أصحاب السيارات، خدمات صيانة، وإسعاف السيارة، وقطرها إلى مكان الإصلاح، وخدمات مبيت المسافرين بالسيارات .....الخ (المحرر)

والخاصة على أساس ما إذا كان يمكن استبعاد بعض المستهلكين (أي يتم استبعاد أشخاص معينين من الانتفاع بتلك السلعة) أو لايمكن استبعاد بعض المستهلكين (حيث يكون هناك بعض الأشخاص الذين لايمكن استبعادهم من الانتفاع بالسلعة)، وكذلك على أساس ما إذا كان هناك تنافس أو ليس هناك تنافس فى استهلاك تلك الخدمات (إذا كانت الخدمات المستفادة قابلة للتقسيم أو غير قابلة للتقسيم). فإذا أجرينا تصنيفا متقاطعا وفقا لهذين البعدين لحقوق **الملكية**، يصبح بوسعنا أن نميز بين السلع الخاصة (التى تتسم بإمكانية استبعاد البعض من استهلاكها أو الانتفاع بها، ووجود تنافس فى استهلاكها، على نحو ما يحدث بالنسبة لأغلب السلع الاستهلاكية المعروضة فى **السوق**) وبين السلع العامة (التى لايمكن استبعاد أحد من استهلاكها أو الانتفاع بها، وعدم وجود تنافس فى استهلاكها، كخدمات الحماية التى تقدم لكافة الأمريكيين – مثلا – سواء دفعوا مقابلا لها أو لم يدفعوا بواسطة الأسلحة النووية الأمريكية)، وتمييزها معا عن سلع المجموعات الخاصة ، أو التى يمكن أن نسميها السلع العامة بمعنى محدود، حيث يتم استبعاد البعض من استخدامها جزئيا (ومبدئيا)، وتتسم بعدم وجود تنافس على استهلاكها (على نحو ما نجد فى ناد خاص لرياضة الجولف، حيث يستخدم معيار الاستبعاد كوسيلة لوضع الحدود فقط، ولكن ما أن ينضم العضو إلى ذلك النادى، حتى تصبح موارده بالنسبة للعضو سلعة عامة خالصة (أى بالمعنى الكامل للكلمة). ويستثنى من ذلك الحالات التى تتجاوز فيها العضوية الإمكانيات الفعلية لمرافق النادى، حيث يؤدى **التزاحم** إما إلى تدهور الخدمة المقدمة، أو التنافس من أجل الحصول عليها). وهناك أخيرا سلع التميز Positional Goods، أو السلع الخاصة بشكل محدود، حيث يوجد تنافس فى الحصول على خدمات ذلك المرفق أو تلك السلعة، إذ أن الأفراد ليسوا – جزئيا على الأقل – مستبعدين من الانتفاع . على نحو ما نجد بالنسبة لبعض السلع التى تكون خاصة تماما فى بادئ الأمر، ثم تطرأ أثناء استهلاكها بعض الظروف التى تغير طبيعة السلعة، إذ تؤدى عوامل التباهى باستخدام تلك السلعة – بين مستهلكيها – حتى بأولئك الذين لم يكونوا ينوون الانتفاع بها إلى الحرص على المشاركة فى مزاياها أو مضارها، وذلك عن طريق الاستهلاك المظهرى أو الإسراف المظهرى فى الانفاق.

وقد أدت محاولات التمييز تلك إلى التأثير بقوة على النظرية الاقتصادية، وأصبحت ذات أهمية مركزية **لنظرية اللعب** ونظريات **الفعل الرشيد** (انظر مادة: **رشد**)، وإن كان علماء الاجتماع عموما أبطأ في تبين أهمية تلك المحاولات (بالنسبة لنظريات **العمل الجمعي** مثلا). انظر أيضا: **عناصر خارجية، المنتفع دون حق (الانتهازى)**.

سلك الانحراف Deviance career

انظر: المادة التالية

سلك مهنى، مهنة Career

تتابع منتظم للأدوار المهنية التى يمر بها الأفراد خلال مسار حياتهم العملية، ينطوى على تعاظم الهيبة والمكافآت الأخرى، على الرغم من أنه لا يستبعد الحراك المهنى والوظيفى إلى أدنى.

وقد بزغ مصطلح السلك المهنى أو المهنة إلى الوجود فى حقل علم الاجتماع فى دراسات **المهن** التى أجراها بعض علماء الاجتماع مثل أزوالد هال؛ وإيفريت هيوز فى جامعة شيكاغو فى الأربعينيات، ولكنه تعرض لمزيد من التدقيق فى إطار مدرسة **التفاعلية الرمزية**، وطبق فى مجالات خارج نطاق المهن، موحيا بأن هناك على سبيل المثال سلك مهنى أو مسارات حياتية للانحراف. وهكذا طبق هوارد بيكر فى كتابه "غرباء" (الصادر عام ١٩٦٣)؛[٢٦٢] المفهوم على المراحل التى يمر بها مدمن الماريجوانا، حيث وجد أن المدخن يتعلم أسلوب التدخين، ثم يتعلم كيفية التعرف على آثاره، وأخيرا يتعلم كيف يستمتع بالخبرة. وبالمثل ناقش إرفنج **جوفمان** فى كتابه "المصحات العقلية" الصادر عام ١٩٦١[٢٦٣]؛ الحياة المعنوية للمريض العقلى فى ضوء ثلاث مراحل: ما قبل المرض، المرض، ما بعد المرض. ومع ذلك فقد اهتم عمل جوفمان بقدر أكبر بالتحولات التى تطرأ على تصور الذات للإحساس بالخبرة الذاتية للمرضى: كيف يتم - على سبيل المثال - تجريدهم من إحساسهم السابق **بهويتهم**، عندما بدأ الآخرون "دائرة المسئولين عن علاجهم" فى وصمهم بالجنون؛ وكيف أضحت هذه الذات ضحية لحظة وصولها إلى مستشفى الأمراض العقلية، وكيف تم شحن هؤلاء المرضى (نفسيا) من أجل بناء تصور جديد لذواتهم وهوياتهم الجديدة. وتعد هاتان الدراستان فى ذات الوقت من المؤلفات الكلاسيكية فى ميدان **نظرية الوصم**.

وتهدف دراسات السلك المهنى، أو المهنة إلى الكشف عن الحوادث المتكررة أو العارضة وكذلك المشكلات التى تنتظر شخصا ما يصر على الاستمرار فى ذات المسار من الفعل. ويمكن التمييز بين المسار الموضوعى للسلك المهنى الذى يمكن فيه التنبؤ بالمشكلات المتكررة للتكيف التى تواجه شخصا ما فى مسار بعينه من مسارات التغير (على سبيل المثال، المراحل التى تنطوى عليها عملية أن يصبح المرء طالبا، أو طبيبا أو عضوا فى مذهب دينى). هذا من ناحية، وهناك من ناحية أخرى السلك المهنى الذاتى، أو الأفعال التفسيرية التى يأتيها الناس أثناء مرورهم بتغيرات بعينها. وقد أوضح جوفمان هذا التمايز أو التعارض فى كتابه المشار إليه آنفا، حيث أصر على أن قيمة مفهوم السلك المهنى تكمن فى كونه ذى جانبين، حيث يرتبط أحد هذين الجانبين بالأمور الذاتية اللصيقة بالفرد والتى يتمسك بها أشد التمسك، مثل تصور الذات والشعور بالهوية؛ والجانب الآخر المتعلق بالمنصب الرسمى والعلاقات القانونية وأسلوب الحياة، والذى يعد جزءا من المؤسسة النظامية المتاحة لكافة الناس.

السلك المهنى

Occupational Career

انظر: **المادة السابقة.**

السلك المهنى الأخلاقى

Moral Career

انظر: **السلك المهنى.**

السلوك **Behaviour**

انظر: **السلوكية، السلوكية الاجتماعية.**

السلوك الانتخابى

Voting Behaviour

تمثل عملية الانتخابات (ترشيحا وتصويتا) الشكل الرئيسى للمشاركة السياسية فى المجتمعات الديموقراطية الليبرالية، ومن ثم تعد دراسة السلوك الانتخابى أحد فروع **علم السياسة** التى بلغت مبلغا فائقا من التخصص. ويركز تحليل أنماط التصويت على دراسة العوامل التى تجعل الناس ينتخبون على النحو الذى ينتخبون به، والتى تقودهم إلى القرارات التى يتخذونها. ويميل علماء الاجتماع إلى الاهتمام بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية المسئولة عن دعم الأحزاب السياسية، وملاحظة الصلات والروابط بين الطبقة،

والمهنة، والانتماء السلالى، والنوع، والعمر، والتصويت. بينما يركز علماء السياسة على دراسة تأثير العوامل السياسية التى تؤثر على السلوك الانتخابى مثل : طبيعة القضايا المثارة على الساحة السياسية، والبرامج السياسية، والحملات الانتخابية، وشعبية القادة الحزبيين. ومع ذلك فالملاحظ أن كلا العلمين – علم الاجتماع وعلم السياسة – يتفقان فى دراسة أغلب الموضوعات، بل ان توجهاتهما التحليلية تزداد تداخلا والتحاما (انظر مؤلف هاروب وميللر، الانتخابات والناخبون: دراسة مقارنة، الصادر عام ١٩٨٧).[٢٦٤]

ويمكن أن نتبين فى التراث العلمى المنشور حول الموضوع عددا من الاتجاهات المختلفة فى تفسير السلوك الانتخابى. فهناك أولا الاتجاهات البنائية (أو السوسيولوجية) التى تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردى والبناء الاجتماعى، وتضع الصوت الانتخابى فى سياقه الاجتماعى، وتحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، واللغة، والقومية، والدين، والفروق الريفية الحضرية. ثم هناك – بعد ذلك – الاتجاهات الإيكولوجية (أو الإحصائية الإجمالية) التى تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية (الحى، أو الدائرة الانتخابية، أو الدولة أو غير ذلك). كما نجد – ثالثا – الاتجاهات المنتمية إلى علم النفس الاجتماعى التى تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبى للناخب، واتجاهاته من المرشحين، وما إلى ذلك من جوانب. ثم هناك – أخيرا – اتجاهات الاختيار العقلى الرشيد التى تحاول تفسير السلوك الانتخابى كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة التى يقوم بها الفرد بشكل نفعى، وهى الحسابات التى تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة والسياسات التى تؤمن بها الأحزاب المختلفة أو المرشحون المختلفون. ويلاحظ أن كلا من هذه الاتجاهات العامة يميل إلى الارتباط بأساليب بحثية معينة، كما يتبنى كل منها فروضا بعينها بشأن دوافع السلوك السياسى.

وتشهد بريطانيا منذ فترة طويلة جدلا متصلا حول ما إذا كان تأثير الطبقة الاجتماعية على السلوك الانتخابى قد تراجع (وهى النظرية المعروفة باسم نظرية اللاانحياز

الطبقى)، وحول مدى ارتباط هذه العملية بشحوب الولاء للحزبين الرئيسيين هناك (حزب المحافظين وحزب العمال)، وهما الحزبان اللذان ظلا مسيطرين على النظام السياسى منذ الحرب العالمية الثانية (وهى القضية المعروفة باسم نظرية اللا انحياز الحزبى). ويذهب دعاة هذه الآراء (انظر منهم – على سبيل المثال– مؤلف سارلفيك وكرو، حقبة اللا انحياز، الصادر عام ١٩٨٣)[٢٦٥] إلى أن كلا من التصويت الطبقى المطلق (حيث يصوت مجموع الناخبين للحزب الذى ينتمون إليه طبقيا "فى العادة") والتصويت الطبقى النسبى (أى تمتع كلا الحزبين بقوة نسبية لدى الطبقات المختلفة)، هذان النمطان من التصويت ظلا يتراجعان باستمرار منذ أواخر الستينيات وحتى الآن، وأن هذا التراجع يرتبط بانخفاض نصيب كل من حزب المحافظين وحزب العمال من الأصوات. ويرجع مؤيدو هذه الآراء هذا اللا انحياز إلى عدد من التغيرات الاجتماعية الأساسية مثل: التغيرات التى طرأت على البناء المهنى، وتراجع حجم الطبقة العاملة اليدوية، والحراك الاجتماعى، ونمو أعداد الأسر المكونة من انتماءات طبقية مختلفة. وهى جميعا تغيرات يعتقد أنها تؤدى إلى التقليل من التماسك الاقتصادى الاجتماعى للطبقة. وكان من نتائج التشرذم الطبقى أن أصبحت القضايا المطروحة فى الحملة الانتخابية أكثر أهمية فى التأثير على الاختيارات الانتخابية، وتجعل الناخبين يحكمون على الأحزاب السياسية بوصفها تضم أفرادا لهم أهمية فى نظرهم، وليس على أساس كونها كيانات جماعية أو طبقية.

وفى نفس الاتجاه يذهب دعاة نظرية **قطاعات أو أقسام الاستهلاك** إلى أن تزايد عمليات التشرذم والتفتت قد أدت إلى تقليل التميز السياسى للطبقات الاجتماعية، وأنه نتيجة لازدياد أهمية الاستهلاك أن أصبحت الفروق بين أولئك المعتمدين على استهلاك السلع والخدمات العامة لا الخاصة (من تلك السلع والخدمات العامة الإسكان، والمواصلات، والتعليم، والصحة)، أصبحت تلك الفروق هى مصدر وأساس الانحيازات السياسية الجديدة. فقد حلت تلك الفروق القطاعية محل الفروق الطبقية، بوصفها أبرز الأقسام البنائية وأوضحها، من وجهة المناقشات المتعلقة بالفروق بين الأحزاب السياسية ومن وجهة السلوك الانتخابى. ومن شأن الاستهلاك الخاص للسلع والخدمات أن يزيد الميل

إلى التصويت لصالح حزب المحافظين، في حين يتجه المعتمدون على السلع والخدمات العامة إلى التصويت لصالح حزب العمال. وهكذا نجد أن نظرية قطاعات أو أقسام الاستهلاك تؤكد - شأنها شأن نظرية الانحياز الطبقي والحزبي - على تنامي أهمية دور وسائل الاتصال الجماهيري في تشكيل الميول الفردية، كما تركز بشكل خاص على الآثار الضارة لتلك التغيرات على دعم الطبقة العاملة لحزب العمال.

وإن كان معارضو هذا الرأي (مثل هيث وزملاؤه، فهم التغير السياسي، الصادر عام ١٩٩١)[٢٦٦] يذهبون إلى أن اللاانحياز الطبقي ليس سوى نتيجة من نتائج اللا انحياز الحزبي، وليس سببا له. وعلى حين تراجعت المستويات المطلقة للتصويت الطبقي، اتضحت بعض مظاهر التذبذب - الذي ليس له اتجاه واضح - في التصويت الطبقي، وهي المظاهر التي توحي بأن الطبقات الاجتماعية ما زالت تحتفظ بتميزها السياسي. والواقع فعلا أن الطبقة مازالت تمثل عامل التأثير الرئيسي على السلوك الانتخابي، كما أن قطاعات الاستهلاك مثل ملكية المسكن (التي ليست جديدة تماما) ليست سوى مجرد ظواهر ملازمة للطبقة، وليست لها أهمية مستقلة ذات شأن في التأثير على السلوك الانتخابي. وقد اعتمد هيث وزملاؤه على ما أسموه رؤية "تفاعلية" في تحليل العلاقة بين البناء الاجتماعي، والأداء الحزبي، والتصويت، اعتمدوا عليها في القول بأن فشل حزب العمال (في ذلك الوقت) في الانتخابات يعد في المقام الأول نتيجة عدة أنواع من الفشل السياسي على الجانب الآخر (أي أنها ليست نتيجة تغيرات اجتماعية أساسية)، خاصة الإخفاقات السياسية للحكومات العمالية خلال الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧٠، وتزايد أعداد مرشحي الحزب الثالث (الحزب الليبرالي) الذين يترشحون في دوائر الطبقة العاملة التي يقيمون فيها، وإخفاق حزب العمال في ابتداع سياسة اقتصادية تتسم بالمصداقية، والتفكك الداخلي الذي عاني منه حزب العمال طوال الثمانينيات. ويمكن القول أن الأصول الطبقية والاتجاهات الطبقية مازالت تؤثر على الاختيارات الانتخابية للناس، برغم أن المنظمات الطبقية - كحزب العمال على سبيل المثال - لم يحالفها النجاح في كل الأحوال في تعبئة مواردها وإمكانياتها في الميدان السياسي.

ويلاحظ أن دراسات السلوك الانتخابى قد تحولت – فى السنوات الأخيرة – إلى حقل ألغام منهجى، حيث أن عمليات تطوير وتحديث أساليب تحليل مجموعات البيانات الضخمة قد أشعلت الجدل الدائر بين مختلف نظريات ونماذج السلوك الانتخابى. فيما يتصل بالمناقشات الدائرة فى الولايات المتحدة انظر مؤلف ريتشارد نيمى وهيربرت وايزبرج، الجدل حول السلوك الانتخابى، الصادر عام ١٩٩٣.[٢٦٧]

سلوك جمعى

Collective Behaviour

ذلك الميدان البحثى الذى يمكن أن يشتمل على مجالات شديدة التنوع من الدراسة التى تتناول طرق ظهور أنواع السلوك الجمعى كاستجابة للظروف أو المواقف الإشكالية. فمن ناحية تمثل الحركات الاجتماعية المنظمة والمنسقة موضوعاً للدراسة فى ميدان السلوك الجمعى. على الناحية الأخرى تعد دراسة حالات الانفجار الجماهيرى التلقائى فى أنماط سلوكية مشتركة موضوع الدراسة فى هذا الميدان. وذلك على نحو ما يتجلى فى حوادث الهستيريا الجماهيرية. وبين هذين النمطين من السلوك تأتى موضوعات الاستجابات تجاه الكوارث الطبيعية، وحوادث الشغب، والإعدام دون محاكمة عادلة، وحالات الجنون، والبدع، والموضات، والإشاعات، والازدهار الحاد السريع، وحالات الهلع والذعر، وحتى حالات العصيان، أو الثورات. وقد تناولت هذه الموسوعة كثيراً من هذه الظواهر فى مواد مستقلة لكل منها. وفى ضوء ذلك يمكن القول أن مصطلح السلوك الجمعى بما يغطيه من مساحة كبيرة يكاد يغطى علم الاجتماع بأكمله.

وربما ترجع الصياغات المبكرة للسلوك الجمعى إلى علم نفس الحشد. حيث يذهب جوستاف لوبون فى كتابه، الحشد: دراسة للعقل الشعبى، الصادر عام ١٨٩٥[٢٦٨]، إلى أن الحشد يمثل واقعاً من نوع خاص، "لأنه يشكل كائناً وحيداً فريداً، ويخضع لقانون الوحدة العقلية للحشود". ويذهب لوبون إلى أن كل الاستجابات الفردية تذوب داخل الحشود، وبالتالى فإن ظهور العقل الجمعى يجعل الناس تشعر وتفكر، وتتصرف بطريقة مختلفة تماماً عن الطريقة التى كان سيتصرف بها كل منهم لوكان بمفرده. فالحشود تظهر عندما تسود حالة من التخلص من الهوية الفردية (المجهولية)، والتى تنخفض معها المسئولية الشخصية،

وتنتقل الأفكار بسرعة بين الجماعة عن طريق العدوى، وتبرز – من خلال القابلية للاستهواء – الجوانب اللاواعية من الشخصية.

ونلاحظ أن العديد من الدراسات التى تمت بعد ذلك عن **الحشود والشغب**، وأمثالها من الاضطرابات الجماعية – بما فى ذلك إسهامات جبرائيل تارد، وسيجموند فرويد – لم تضف سوى القليل لما طوره لوبون فى مقولته عن العدوى. انطلق فرويد من وصف لوبون لعقلية الحشد، فى تحديد خصائص الحشد بأنه مندفع، ومتهور، ومتقلب، وسريع الاستثارة، وغير قادر على التركيز، أو على مواجهة النقد، وعاجز عن المثابرة، وتحكمه مشاعر السلطة الكلية المطلقة، وتضخم المشاعر، والصيغ أو الوصفات السحرية، والأوهام. ويفسر فرويد أسباب المشاركة فى الجماعة من خلال نظريات التحليل النفسى لعلاقات الغريزة والموضوع داخل الفرد والجماعة الأولية. ويذكر فرويد أن "الطبيعة الجبرية الغريبة لتكون جماعة الحشد والمتمثلة فى قدرتها على التأثير على أفرادها يمكن تتبعها إلى حقيقة انتماء أفرادها لجماعة أولية معينة. فقائد الجماعة هو الأب المهاب، وترغب الجماعة فى أن تخضع لحكم قوة مطلقة، وتسودها رغبة قوية للخضوع للسلطة وشوق شديد للطاعة. والأب بمثابة أنموذج الجماعة (أو مثلها الأعلى) الذى يسيطر على الأنا بدلا من المثل الأعلى للأنا" (نقلا عن كتابه: الجماعة وتحليل الأنا). ويرى فرويد أن هذه السمات فضلاً عن حالة فقدان الوعى، وسيطرة العواطف على العقل واندفاع الحشود "يتوافق مع حالة الارتداد للنشاط العقلى البدائى".

يطرح نيل سميلسر رؤية سوسيولوجية للسلوك الجمعى تتمثل فى مقولة القيمة المضافة، وذلك فى كتابه نظرية السلوك الجمعى، الصادر عام ١٩٦٣[٢٦٩]. ويذكر سميلسر أن هناك محددات للسلوك الجمعى تتشكل من خلالها النتائج المترتبة على الأحداث، وتتمثل تلك المحددات فى : التحفيز البنائى (ظروف التسامح التى يصبح السلوك فى ظلها أمراً مشروعاً)، والضغط البنائى (مثل **الحرمان** الاقتصادى)، ونمو وانتشار رأى عام (مثل الهستريا الجماهيرية أو الوهم، أو خلق الشر الشعبى – انظر مادة : **الشياطين الشعبية**)، والعوامل المهيجة، والتهور والاندفاع (مثل حوادث الاقتتال فى موقف عنصرى متفجر، والتى تدعم معتقدات عامة منتشرة من قبل)، وتعبئة المشاركين للعمل (من

خلال قيادة جماهيرية للاشتراك فى حركة اجتماعية، أو حادث درامى بعينه، مثل سريان إشاعة عن بيع مذعور لأحد الملاك للأسهم فى إحدى الشركات)، وتأثير عملية الضبط الاجتماعى (التى تشير للقوة المضادة التى يستخدمها المجتمع الكبير لمنع وإعاقة المحددات السابقة). وفى رأى سميلسر أن آخر تلك القائمة هو أكثرها أهمية، لأنه "بمجرد أن يقع فعل السلوك الجمعى، فإن استمراريته وشدته تتحدد فى ضوء مؤسسات الضبط الاجتماعى".

وفى رأى سميلسر أن المحدد السادس يعزو نفس الأهمية التى يحظى بها الضبط الاجتماعى إلى نظريات الانحراف (وخاصة نظرية **الوصم**). ويهتم تراث الاتجاه التفاعلى عموما بالتنميط الاجتماعى اهتماما خاصا، وبالطريقة التى يمكن من خلالها خلق نماذج الدور، وانتشارها فى المجتمع الأكبر (انظر على سبيل المثال مؤلف تيرنر وكيليان، السلوك الجمعى، الصادر عام ١٩٥٧)[٢٧٠]. كما يتناول هذا الكتاب أيضا بعض الأعمال السوسيولوجية المبكرة حول البدع والموضات. وحديثا، تأثرت دراسة الظروف التى تظهر فى سياقها الأفعال الجمعية المنظمة (مثل الاضرابات) أكبر التأثر بنظرية الاختيار الرشيد، تأثرا بالتحليل الكلاسيكى الذى طرحه مانكور أولسون فى كتابه: منطق السلوك الجمعى، الصادر عام ١٩٦٥[٢٧١]. انظر أيضا: **نظرية التبادل، وثقافة فرعية.**

السلوك السياسى

Political Behaviour

يشير المصطلح إلى شكل من أشكال الانخراط (الفردى أو الجماعى) فى العملية السياسية، أو أى نشاط يمكن أن تترتب عليه آثار معينة فى مجال الحكم والسياسة. ويستوعب مثل هذا التعريف الواسع كلا من الأشكال الشرعية للمشاركة السياسية (كالتصويت فى الانتخابات - انظر مادة: **السلوك الانتخابى** - أو المشاركة الإيجابية فى **جماعات المصالح**، أو المشاركة فى **الحركات الاجتماعية**) وكذلك الأنشطة السياسية غير الشرعية (التى تشمل - مثلا - **الانقلاب (السياسى)**، والإرهاب، والثورات - راجع مادة: **تمرد**). وعلى حين تستهدف المشاركة الرسمية احتواء الصراع الاجتماعى فى إطار النظام السياسى القائم - بحيث يظل النظام السياسى محافظا على استقراره - نجد أن المعارضة التى لا تجد لها

قنوات طبيعية فـي الأبنيـة السياسـية القائمة، لا تتجه فقط إلى محاولة تغيير السياسـة المعمول بهـا، وانمـا تتحـدى كذلك النظـام السياسـي نفسـه. كذلـك يشمل السلوك السياسي دراسـة ظواهر عـدم ممارسـة النشـاط واللامبـالاة، وتحليـل **الإيديولوجيـات**، و**القيـم**، و**الاتجاهـات** السياسـة بوصفها تمثـل أساس المشاركة في المجال السياسي.

السلوك غير الممتثل، عدم الامتثال
Non - Conforming Behaviour, Non - Conformism
انظر: **سلوك منحرف أوجانح.**

سلوك منحرف (أو جانح)
Aberrant Behaviour

سلوك شـاذ منحرف عما يعتبر سلوكا سويا. ويعنى استخدام المصطلح فى علم الاجتمـاع أن السـلوك محـل البحث يتـم بصـورة سـرية، مدفوعـا بتحقيق مصـالح شـخصية، كمـا هـى الحال على سبيل المثـال فـى بعـض الممارسـات الجنسـية غـير الطبيعيـة. ويمكـن مقارنـة ذلـك بالسـلوك غـير الممتثل، الذى يشير عادة إلى الاعتـداء علنا علـى **المعايير** الاجتماعية بهـدف إحداث تغيرات اجتماعية. ومن هنا فإن المتمردين السياسيين أو الدينيين يعلنون سلوكهم المنحرف على أكبر عدد ممكن من الناس. ولقد ناقش روبرت مـيرتون الآثار المترتبة على هذه التفرقـة علـى نظريات **الانحراف** بصورة تفصيلية فى مقالته المعنونـة: "المشكلات الاجتماعيـة والنظرية السوسيولوجية"، المنشورة فى عمله المحـرر بالاشتراك مـع روبـرت نيسبت عام ١٩٧١ وعنوانه: المشكلات الاجتماعية المعاصرة.(٢٧٢)

السلوك المؤثر على الصحة
Health - Related Behaviour
انظـر: **علـم اجتمـاع الصحـة والمرض.**

السلوكية **Behaviourism**
انظر: **النزعة السلوكية.**

سمة **Trait**
انظر: **الشخصية**

السمة التنظيمية الأساسية
Central Organizing Trait

أى صفـة ذات تـأثير قـوى علـى الطريقة التى يحكم بها شخص ما علـى شـخص آخـر. وهكـذا، علـى سـبيل المثال، فإن تقويم شخص مـا لآخـر قـد يتأثر بشدة بواقع أن هـذا الآخـر ينتمـى إلى **جماعة إثنية** (سلالية) معينة أو أنه يمارس **مهنة** بذاتها.

سمنر، ويليام جراهام (عاش من عام ١٨٤٠ حتى عام ١٩١٠)
Sumner, William Graham

من رواد علم الاجتماع الأوائل في أمريكا، ومن أبرز الداعين إلى النزعة **الداروينية** الاجتماعية الحرة. وقد ذهب - متأثرا في ذلك بمؤلفات هربرت **سبنسر** - إلى أن الحياة الاجتماعية تخضع لقوانين طبيعية (حتمية كتلك التي يخضع لها العالم الطبيعي)، يعمل أهمها على إذكاء الصراع التطوري والبقاء للأصلح (أي أكثرها كدا واقتصادا). وقد سلم سمنر بأن المجتمعات يمكن أن تعمل على بقاء الأضعف (عن طريق برامج الرفاهية مثلا)، ولكنه اعتبر ذلك من العوامل التي تؤدي إلى الانهيار الاجتماعي. وقد اجتذبت تلك الأفكار حشدا من الانتقادات التي توجه إلى الأنواع الأخرى من **الحتمية الاقتصادية**. وذهب سمنر في كتابه العادات الشعبية(*) (الصادر عام ١٩٠٦)[٢٧٣] إلى أن الاتجاه النسبي (انظر: **النسبية**) الأخلاقي الذي يرى أن لكل جماعة إنسانية **عاداتها الشعبية، وسننها الأخلاقية، ونظمها** الخاصة - أي العادات الاجتماعية بأنواعها - تمثل من خلال أساليب المحاولة والخطأ أنسب حل ملائم للظروف الخاصة التي تسود المجتمع في فترة معينة. ومن الواضح أن كتاب سمنر لم يتطرق للحديث عن التناقض الذي يحتمل أن يثور بين هذه الحجة، والإيمان بالتفوق الشامل للعادات الشعبية الذي يحبذ سياسة **الاقتصاد الحر**. كذلك يرجع إلى سمنر الفضل في صك بعض المصطلحات الواسعة الانتشار، مثل: الجماعة الداخلية، **والجماعة الخارجية، والتمركز حول السلالة**. وقد انتخب سمنر خلال العامين الأخيرين من حياته رئيسا للاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع.

سمول، ألبيون (عاش من ١٨٥٤ حتى ١٩٢٦)
Small, Albion W.

عالم اجتماع أمريكي لا يعرف باسهاماته العلمية في علم الاجتماع بقدر ما يعرف بدوره في تأسيس النموذج الأولى لقسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو (في عام ١٨٩٢)، والذي ظل لفترة طويلة أهم أقسام علم الاجتماع بالجامعات الأمريكية. يرجع

(*) قدم احمد أبو زيد عرضا وتحليلا ممتازا لهذا الكتاب في دراسة مستقلة (انظر: احمد أبو زيد وزملاؤه، دراسات في الفولكلور، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢) بعنوان: "الأساليب الشعبية. دراسة تحليلية لآراء ويليام جريهام سمنر"، ص ص ٩٧ - ١٣٧. (المحرر)

إليــه الفضــل فــى تأسـيس المجلــة الأمريكية لعلــم الاجتمــاع (فــي عــام ١٨٩٥) والأسـهام بالنشـر فيهـا بشــكل متميز. من أبرز مؤلفاته: علم الاجتماع العام، الصـادر عـام ١٩٠٧،[٢٧٤] وآدم سـميث وعلم الاجتمـاع الحديث، الـذى صـدر عـام ١٩٠٧ أيضـا،[٢٧٥] وكتــاب معنى العلـوم الاجتماعيـة الصـادر عـام ١٩١٠.[٢٧٦]

سميث، آدم (عـاش مـن ١٧٢٣ حتــى ١٧٩٠) **Smith, Adam**

فيلســوف ومنظـــر اجتمـــاعى اسكتلندى بارز، عمـل أستاذا للمنطـق، ثم أستاذا للفلسفة الأخلاقيـة فـى جامعـة جلاسـجو. ومـن أهـم مؤلفاتـه: نظريـــة العواطـف الأخلاقيـة، الـذى نشـر عــام ١٧٥٩[٢٧٧]، ودراســة فـــى طبيعـــة وأسباب ثروة الأمــم، الـذى صـدر عـام ١٧٧٦[٢٧٨]، ومقــالات فـــى بعـــض الموضوعـات الفلسـفية، الصـــادر عــام ١٧٩٥.[٢٧٩]

وقــد اشـــتهر ســـميث كمفكـــر اقتصادى، على الرغم مـن أن مؤلفـه : "ثروة الأمم"[٢٨٠] أكثر بكثير من مجـرد دراســـة للأمـــور والموضوعـــات الاقتصادية. إذ يحوى هذا العمل فلسـفة اجتماعية متكاملة، وليـس مجـرد نظـرة اقتصادية ضيقة إلى الفعل الاجتمـاعى، تدلنـا علـى ذلـك بعـض الفقـرات التـى يحتويهـا، ويقـول فيهـا: "لقـد عملــت التجارة والتصنيع تدريجيا علـى إدخـال النظام وأسلوب الحكم الجيد. كما يرجع إليهما الفضل فى تحقيق الحرية والأمن للأفراد الذيــن يعيشــون داخــل البلـد، والذين كانوا يعيشون من قبل فى حالـة حــرب لا تهـدأ مــع جـيرانهم، وفـــى الاعتماد على سادتهم اعتماد العبيد".

واهتـم عــرض ســميث **لتقسـيم العمـل** (الـذى سـبق تحليلـه للأسـعار، والمـوارد، والتوزيــع) أن يوضـــح أنـــه بفضـل تقسـيم عمليـة العمـل إلـى أدوار تزداد تخصصـا بــاضطراد يتحقـق تقـدم الصناعة وتحقق الأمم الـثروة. وترجـع الفصول الثلاثة الأولى من كتابه "ثـروة الأمـم"[٢٨١] أصـول تقسـيم العمـــل إلـــى النزعــة الطبيعيــة لــدى الإنســـان "لأن يقـايض، ويتــاجر، ويتبــادل". وتشــرح كيف أن تلك العمليـات محـدودة بحـدود السوق، كما يلاحظ آثارها على تحقيـق زيادة هائلة فى الإنتاج، كمـا فـى المثـل الشـهير الــذى يضــرب بعمليـة إنتــاج الدبـوس. ويوضــح فـى هــذا المثــل أن تقسيم عشرة عمـال تلـك العمليـات إلـى أجزائها الأساسية التى تتكون من ثمانية عشر جزءا، سـوف يمكنهـم مـن إنتــاج

٤٨٠٠٠ دبوس فى اليوم الواحد، على حين أنه لو عمل كل منهم بمفرده مستقلا عن الآخرين، فلن يكون بمقدورهم أن ينتجوا سوى عدد ضئيل جدا من هذه الكمية فى اليوم الواحد. ويرى سميث أن تقسيم العمل قد عمل على زيادة الإنتاج عن طريق زيادته لبراعة العامل (اليدوية والعقلية)، الذى أصبح بمقدوره التركيز على عدد أقل من العمليات، وذلك بتوفير الوقت، وتركيز انتباه العامل على الأعمال التى تزيد من إنتاجه، وعن طريق تشجيع اختراع الأساليب والوسائل الكفيلة بتوفير الجهد وتقليل عمليات العمل.

ولكن سميث لم يكن عاجزا عن رؤية الآثار المؤذية والضارة لتقسيم العمل، وأقر بأن الأفراد الذين يقتصر عملهم على أداء عملية واحدة أو عمليتين محدودتين ومتكررتين، من شأنه أن يجعلهم "على درجة من الغباء والجهل الذى يمكن أن تبلغه الطبيعة الإنسانية". ودعا سميث إلى التوسع فى التعليم كوسيلة يمكن أن تستعين بها الحكومات فى محاربة عمليات التفتيت والاغتراب التى تنطوى عليها المستويات المتقدمة من تقسيم العمل. وعلى خلاف علماء الاقتصاد الكلاسيكى الذين جاءوا بعده، استطاع أن يتنبأ بقيام الدولة بدور نشط ومتشعب فى تنظيم الشئون الاجتماعية، متجاوزة مجرد توفير العدالة، والدفاع، والمرافق العامة. من هنا يمكن القول بأن كتاباته تنطوى على نوع من الازدواجية، التى يبدو أن علماء اقتصاد السوق الحرة قد أغفلوها (انظر حول هذا الموضوع دراسة وست: "رأيان لآدم سميث فى تقسيم العمل"، المنشورة في مجلة: علم الاقتصاد، عام ١٩٦٤.(٢٨٢)

السنن الأخلاقية Mores

تعنى القواعد الأخلاقية أو أساليب السلوك التى تعدها غالبية أفراد المجتمع لازمة للحفاظ على مستوى من اللياقة وحسن السلوك. ويتم فرض السنن الأخلاقية بقوة، ويعاقب الخروج عليها أو انتهاكها إما بعدم الرضا من جانب الجماعة، أو الجزاءات، أو بالإجراءات القانونية، إذا كانت تلك السنن قد تحولت إلى قوانين فى ذلك المجتمع. انظر أيضا: **العادات الشعبية.**

السؤال ذو الاختيارات الثابتة (المحددة)

Fixed - Choice Question

انظر: **الإجابة المغلقة.**

سوركين، بيتيريم الكسندروفيتش (١٨٨٩ - ١٩٦٨)
Sorokin, Pitirim Alexandrovich

ولد في روسيا لأسرة متواضعة، ودخل السجن، وتحت تهديد الموت اضطر إلى الهجرة في عام ١٩٢٢، حيث اتجه إلى الولايات المتحدة، حيث أصبح بعد فترة أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة هارفارد. وقد نشر خلال حياته العملية أكثر من ثلاثين كتابا تناولت موضوعات شتى، من بينها: علم اجتماع الثورة وصدر عام ١٩٢٥[٢٨٣]، الحراك الاجتماعي وصدر عام ١٩٢٧[٢٨٤]، علم الاجتماع الريفي، صدر عام ١٩٣٠[٢٨٥]، والديناميات الاجتماعية والثقافية (٤ مجلدات صدرت في الفترة من ١٩٣٧ حتى ١٩٤١).[٢٨٦] ويقدم المؤلف الأخير نظرية دورية في التغير الاجتماعي، ترى أن المجتمعات تتقلب بين ثلاثة أنماط من "العقليات" أو أساليب التفكير، الأول هو النمط الحسي (الذي يؤكد دور الحواس في فهم الواقع)، والنمط التصوري (أساليب التفكير الدينية)، والنمط المثالي (الذي يمثل أنماطا انتقالية من النوعين). ويتسم سوروكين بالخصوبة ووفرة الإنتاج والتصدي لتحطيم التراث القديم في علم الاجتماع (من هذا مؤلفه: بدع ونقائض في علم الاجتماع الحديث والعلوم المرتبط به، والصادر عام ١٩٥٦).[٢٨٧] كما يتسم بطابعه التحريضي، والريادي (في عديد من النواحي)، وإن كانت الأجيال الجديدة لم تعد تتأثر به بشكل لافت للنظر (باستثناء بارز يتمثل في تحليله **للحراك الاجتماعي**).

سوريل، جورج (١٨٤٧ - ١٩٢٢)
Sorel, Georges

بعد أن عمل لأمد طويل من حياته مهندسا في فرنسا، تقاعد سوريل ليصبح دارسا حرا، واستطاع خلال الخمسة والثلاثين عاما الأخيرة من حياته أن ينشر مجموعة ضخمة من الكتب والمقالات في ميدان النظرية الاجتماعية، وفي الماركسية، وفلسفة العلوم الاجتماعية (ربما كان من أبرزها: تأملات عن العنف، الذي صدر عام ١٩٠٨[٢٨٨]، وأوهام التقدم الصادر ١٩٠٨)[٢٨٩]. وقد أسهم من خلال رئاسة تحرير مجلة "المصير" Le Devenir في تقديم النظرية الماركسية في فرنسا، وساعده إدوارد برنستين في رفض دعوى الماركسية كونها نظرية علمية. واتجه سوريل، بدلا من التخلي عن العمل الثوري من أجل الإصلاح، إلى الدعوة إلى شكل

متطرف من أشكال **النقابية** الفوضوية. وتتمثل أهميته بالنسبة لعلم الاجتماع فى كتاباته عن الأسطورة والعنف. ونلاحظ أن تحليله لوظائف **الأسطورة** فى المجتمع يكمل كتابات كارل **مانهايم** التى جاءت بعد ذلك عن اليوتوبيا. كما تحوى كتاباته فى الحقيقة نظرية متطورة (وإن لم يكن معترفا بها على نطاق واسع) عن **الإيديولوجيا**. وفى رأى سوريل أن كثيرا من المعتقدات الأساسية فى الماركسية ليست سوى أساطير استهدفت، ونجحت فى، تعبئة جماهير الطبقة العاملة ضد **الرأسمالية** (خاصة بالنسبة لأسطورة الإضراب العام). إن آراءه أن المواجهة العنيفة يمكن أن تكون نبيلة وأداة للتحضر، وأن المستقبل غير قابل للتنبؤ به، وأنه لا يوجد ما يشير إلى أن الانسان المتحضر (الرجل والمرأة) سوف يقدم فى أى يوم فى المستقبل على إدانة العنف قد أسهمت فى هدم فكرة ادوارد أن التقدم سوف يؤدى بالضرورة إلى تسوية كافة النزاعات سلميا، ومازالت تمثل بشكل عام قوة مواجهة قوية لاتجاه بعض المفكرين النظريين الاجتماعيين نحو النزعة التاريخية التفاؤلية.

سوسير، فردينان دى (عاش من ١٨٥٧ حتى ١٩٣١)

Saussure, Ferdinand de

عالم لغويات سويسرى يعتبر بصفة عامة مؤسسا للبنائية اللغوية المعاصرة، ولهذا فهو الجد الأكبر لمذهب **البنائية**. وقد ساهم الحظ إلى حد كبير فى أن يكشف عن الطبيعة الثورية لأعمال سوسير بعد موته بثلاث سنوات، عندما قام أحد تلاميذه السابقين بنشر كتاب مستندا إلى مذكرات كان قد دونها أثناء محاضرات لمقرر كان يدرسه على يديه. وهذا هو الكتاب الذى جاء إلينا تحت عنوان: مقدمة فى علم اللغويات العام، الذى نشر عام ١٩٣٤.[٢٩٠]

وفى رأى المدرسة التصويرية التقليدية أن **اللغة** تتكون من **رموز** تم ابتداعها ويجرى تعديلها دائما بواسطة الإنسان، لتطلق على – أو لتعبر عن – أشياء أو أحداث يرغب البشر فى الحديث عنها. وهكذا قد تعد – على نحو معقد – بديلا عن هذه الأشياء أو الأحداث.

ويعرض سوسير لنوعين من الثنائيات المتعارضة (أحدهما ما بين اللغة كبنية تحكمها قواعد، والكلام أو

الألفاظ كا تتردد فى الاستخدام اليومى، وثانيهما بين الإطار التفاعلي الحاضر للغة وبين الإطار التطورى التاريخى للغة)، وذلك من أجل أن يحدد موضوعا آخر مختلفا فى دراسته، وهو أن ما يفسر استمرار اللغة وقدرتها كوسيط فى حفظ الاتصال والتواصل بين البشر، ليس الجانب الدينامى والتغيرات التاريخية للكلام المستخدم فى التعامل اليومى، وإنما نظم التفاعل والعلاقات الحاضرة للغة، أو جوانبها البنائية الواقعية المدمجة فى الحياة الاجتماعية.

أما ما يستمر من اللغة، وكيف يستمر، فهو أمر يحدده ويفسره مجموعتان أخريان متعارضتان: المدلول عليه في مقابل الدال من ناحية، والتركيبى (ويقصد به السياق الموضوعى للغة أو صحة تركيبها لغويا) فى مقابل الإحلالى (ويقصد به السياق الارتباطي أو الذاتي لها، أو ما أصبح يطلق عليه مصطلح الصيغة الصرفية). والدال هو الصورة الصوتية أو التعبيرية المتميزة، أما المدلول عليه فهو العنصر الفكرى المتميز أو الصورة العقلية. (لاحظ هنا أن المقصود ليس الشئ أو الحدث موضوع الصورة، والذى يطلق عليه عادة مصطلح "المحال إليه" The Referent). ويتضافر كل من الدال والمدلول عليه فى تكوين علامة يرى دى سوسير أنها توليفة تحكمية أو "غير مقصودة"، وأن هذه التوليفة تمثل العلاقات بين التركيبى والإحلالى فى إطار لغه معينة. وفى هذا الإطار تعمل العلاقة التركيبية على التأليف بين مجموعة من العناصر الماثلة فى تدفق كلامى معين، على حين تعمل العلاقات الإحلالية على التأليف بين المصطلحات فى إطار سلسلة الذاكرة. ففى مركب (أو جملة): "أنا أشعر بالبرد"، نجد أن كلمة "برد" لها علاقة تركيبية ب"أنا أشعر"، ولكن علاقتها بكلمات مثلج، أو مقرور (شاعر ببرد شديد) أو متجمد هى علاقة إحلالية. ولكى نزيد هذه القضية دقة ووضوحا نلاحظ أن العلاقة تكتسى قيمة أو معنى تركيبيا تبعا لموقعها المتسلسل فى **الخطاب** على نحو ماتحدده قواعد اللغة مثلا. كما أن العلامة تكتسى قيمة إحلالية تبعا لعدد العلامات التى يمكن أن تحل محلها، ولكن لم يحدث (كما تحدده على سبيل المثال طبيعة قاموس معين).

فسوسير يرى باختصار أن اللغات لا تتكون من تصورات يخلقها الأفراد ويعيدون خلقها من جديد، ولكنها تتكون من علامات هى ثمرة

أبنية أو أنساق تباين تتجاوز مستوى الفرد (كالأبجدية، والأجرومية، وقواميس اللغة على سبيل المثال). ولعل إزاحة الفرد من مركز الاهتمام في تحليل ظاهرة اجتماعية بهذا الوضوح كاللغة كان بمثابة نقلة كبرى وإيذانا ببداية ما أطلق عليه الثورة البنيوية. ولذلك لايوجد مدخل للتعرف على هذه الثورة أفضل أو أهم من كتاب دى سوسير نفسه: "مقرر اللغويات العام". ومما يبعث على الأسى أن الكثرة من علماء الاجتماع الذين يدافعون عن البنيوية أو ينتقدونها يبدو أنهم لم يقرأوا هذا الكتاب. والنتيجة الطبيعية لذلك جاءت كتاباتهم مفعمة بكافة أنواع الخلط والاضطراب، خاصة حول المقصود بمصطلح "المدلول عليه". انظر كذلك: **علم العلامات**.

سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية

Sociology of Economic Life

انظر: **علم الاجتماع الاقتصادى**.

سوسيولوجيا الحياة اليومية

Sociologies of Everyday Life

انظر: **الدراسات الاجتماعية للحياة اليومية**.

سوسيولوجيا الزراعة، علم اجتماع الزراعة

Sociology of Agriculture

انظر: **علم الاجتماع الريفى**.

سوسيولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرى

Sociology of Mass Media

انظر: **الدراسة الاجتماعية لوسائل الاتصال**.

سوق **Market**

يقصد بالسوق فى كل من **علمى الاقتصاد والاجتماع** مساحة أو منطقة يتم فيها تبادل بضائع محددة بين بائعين ومشترين. وتنقسم هذه البضائع إلى نوعين هما السلع والخدمات. ويطلق مصطلح العرض على مجمل الكمية المنتجة والمعروضة للشراء من بضاعة ما، فى حين أن مجمل الكمية المطلوب شراؤها يطلق عليها الطلب. وينبغى أن نلاحظ أن دراسة الطلب السوقى يجب أن تكون فعالة، أى مدعومة بالنقود أو القوة الشرائية، وذلك نظرا لأن الاحتياجات الإنسانية ذات إمكانية لا متناهية.

ويلاحظ أن السوق لا يحتاج بالضرورة أن يكون ذا موقع فيزيقى،

مثلما هى الحال فى سوق الأوراق المالية. وعلى ذلك فهو بمثابة أى تنظيم يجمع الباعة والمشترين وجها لوجه. وقد أفضت التطويرات التى طرأت على شبكات الاتصال الإلكترونى إلى تسارع الاتصالات إلى حد أن الأسواق المالية وأسواق السلع قد اكتسبت الآن بعداً دولياً.

وتهدف بعض المبادرات السياسية الإقليمية بصفة أساسية إلى خلق أسواق أكبر وأكثر تكاملاً للسلع والخدمات مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو المنظمة الاقتصادية المقترح إنشاؤها بين دول أمريكا اللاتينية.

وتفترض النظرية الاقتصادية السائدة فى العلم اليوم أن المنافسة فى إطار السوق تتسم بأنها مثالية. أى أن هناك، بعبارة أخرى، عدد كبير من المشترين والبائعين، لا يمكن لأى منهم أن يمارس تأثيرا زائدا على عملية تحديد الأسعار فى السوق. وتضمن هذه المنافسة المثالية، حسبما يذهب أنصار النظرية، وجود ميل تلقائى لتكيف كل من العرض والطلب مع بعضهما البعض من خلال السعر السائد، بحيث أنه إذا ما تصرف كل المشاركين فى السوق بشكل رشيد، فسوف يرتفع هذا السعر أو ينخفض وفقاً للندرة النسبية للبضاعة وللكفاءة التنافسية التى يتم بها عرض السلعة من قبل المنتجين وشراؤها من جانب المستهلكين.

كما تفسر المنافسة العلاقة بين الأسواق: فكافة المنتجات تتنافس من أجل الحصول على تصيب من القوة الشرائية المحدودة للمستهلكين، كذلك يتنافس كافة المنتجين من أجل الحصول على نصيب من المخزون المحدود من المواد الخام والآلات والعمل ورأس المال الاستثمارى. ومن ثم فإن العملية التنافسية سوف تعاقب أى انحراف عن الرشد من جانب المنتجين أو المستهلكين بطردهم تماماً من السوق.

وينظر إلى اقتصاديات السوق على أنها تضع المستهلك الفرد فى وضع مهيمن على الإنتاج. فكل فرد، باستخدامه لدخله المكتسب من نشاطه الإنتاجى أساسا، يعبر عن رغباته وتفضيلاته من خلال الطريقة التى يقسم بها دخله على السلع والخدمات المختلفة المتاحة فى السوق. وتقترن هذه النظرية الاقتصادية بنظرية سياسية تضع المواطن، بوصفه صاحب صوت انتخابى، فى موضع الهيمنة المطلقة على إنتاج المنافع العامة، مثل خدمات التعليم أو السلاح أو الفن. وهكذا يقال أن نظام السوق نظام ديموقراطى فى جوهره.

على أن السوق ليس هو الأسلوب الوحيد لتوزيع السلع والخدمات حيث أن المخطط المركزى يمكن أن يحقق النتيجة ذاتها. ويعتبر الحوار حول أى من هذين الأسلوبين أكثر كفاءة؛ واحداً من أطول الحوارات تاريخا فى علم الإقتصاد. ومن هنا يقابل الباحثون عادة بين **الاقتصادات المركزية** للدول **الاشتراكية** واقتصادات السوق السائدة فى الدول **الرأسمالية**. ففى اقتصاد السوق، الذى يطلق عليه أيضاً الاقتصاد الحر، أو اقتصاد الاستثمار الحر، تتم معظم أنشطة الإنتاج والتوزيع والتبادل بواسطة الأفراد أو الشركات لا الحكومات، كما أن تدخل الحكومة يظل فى حده الأدنى. وأحياناً ما تكون هناك استثناءات فى توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتوزيعها، والتى يتم تمويلها وتنظيمها من جانب الحكومات المركزية أو المحلية، وفى هذه الحالة يصبح تعبير **اقتصاد مختلط** أكثر ملاءمة لوصف هذا الوضع.

ومن المعترف به أن للأسواق عيوبا واضحة. فالأسواق تميل إلى أن تكون عرضة **للدورات التجارية**، وهو مايعنى أن مواردها تبقى غير مستغلة استغلالا كاملا من حين لآخر. وبالنسبة للعمال، فإن الاستخدام غير الكامل للموارد يعنى **البطالة**، التى تهدد المستويات المعيشية للعاملين، الأمر الذى قد تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. ويفضى نظام السوق غير المحكوم إلى عدد من النتائج غير المرغوبة شأنه فى ذلك شأن السلع والخدمات التى تباع فى السوق. والمثال الكلاسيكى الآن هو التلوث البيئى الناتج عن التخلص من مخلفات الإنتاج فى الغلاف الجوى، والأنهار والمحيطات. فالأسواق لا خلاق لها. لذلك نجد أن إنتاج وبيع السلاح، والاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية، والبحث العلمى، والإنتاج الفنى والخدمات الدينية تتحدد كلية بمستوى الطلب عليها.

وتمتلك معظم المجتمعات نظماً قيمية ليست متسقة كلية بالضرورة أو تابعة للأداء اللا أخلاقى للسوق، بحيث أن النتائج المترتبة على الأنشطة السوقية قد تعتبر غير مقبولة اجتماعيا. ومثل هذه العيوب تعد مستقلة تماماً عن أوجه القصور العملية المترتبة على أداء أى سوق. فعلى سبيل المثال، تؤدى الأسواق أدوارها على أفضل وجه عندما تكون المعلومات متاحة بصورة مثالية لكل البائعين والمشترين، بحيث يحدث تفاعل بين الطلب على سلعة ما والمعروض منها حتى يصل

الثمن إلى حالة من التوازن. مثل هذه المعلومات الكاملة قد لاتكون متاحة فى الواقع، أو تكون متاحة مقابل تكلفة غير متكافئة، أو تكون المعلومات موزعة بصورة غير متكافئة بين المشاركين فى السوق.

وحيث أن هناك عدد محدود من العلماء الاجتماعيين ممن يبدون سعادتهم الكاملة بفكرة المنافسة المثالية، فإن إحدى المجالات المثمرة للتعاون بين علمى الاقتصاد والاجتماع تكمن فى محاولة تقديم توصيف نظرى للكيفية التى يعمل بها العالم الواقعى على الاقتراب أو الابتعاد عن النموذج التنافسى. ولقد حاول علم الاقتصاد منذ البداية، أن يفهم التشوهات التى تطرأ على العمليات الاقتصادية نتيجة للتدخل من قبل الحكومات التى تحاول أن تقلل من الآثار المترتبة على التعاملات الاقتصادية غير المنظمة من خلال التوزيع السياسى للموارد والسلع، ولو فى إطار مجتمع واحد. وتحدث مثل هذه الانحرافات مع ذلك، نتيجة **للاحتكار**، وصور التركيز الأخرى للقوى والمصالح الاقتصادية، أو بسبب المعوقات الثقافية أو الإدارية. وتستأثر كل هذه القضايا بالاهتمام الأساسى للمتخصص فى **علم الاجتماع الاقتصادى**، بيد أن المحاولات الجادة للتكامل ما بين النظريتين الاقتصادية والاجتماعية لم تتجسد إلا فى مجال دراسات **أسواق العمل**.

السوق الحر Free Market

انظر: **المادة السابقة**.

سوق العمل Labour Market

فى سوق العمل يتحول الجهد الإنسانى (أو قوة العمل) إلى سلعة، تباع وتشترى وفقا لشروط يصفها القانون بأنها عقد عمل. وقد تطورت عمليات بيع وشراء العمل الحر – من الناحية الرسمية – تطورا كبيرا مع ازدهار **الرأسمالية**، وإن كانت بعض السبل البديلة **للتصنيع** (**كالاشتراكية الواقعية** مثلا) قد عرفت بعض أشكال العمل المأجور، وإن كانت لم تعرف **سوق** حرة للعمل، بالمعنى الدقيق لكلمة السوق. ويذهب علماء الاقتصاد إلى أن سوق العمل، شأنه شأن عوامل **الإنتاج** الأخرى، يمكن فهمه كحالة خاصة من حالات النظرية العامة للأسعار، حيث يتحدد السعر (وهو هنا الأجور أو المرتبات) تبعا لمتغيرى العرض والطلب. ومع ذلك فقد أوضحت الدراسة العلمية لأسواق العمل الفعلية أنه لا وجود – فى الحقيقة – عادة لكثير من الشروط الأساسية التى

تفترض نظرية السعر وجودها. فحراك العمال بين مختلف أنواع الوظائف لا يحدث إلا ببطء شديد في غالبية الأحوال أو هو لا يحدث على الإطلاق، وأن البناء الفوضوى للفروق في الأجور ليست له سوى علاقة واهية بالمعروض والمطلوب من قوة العمل، وأن ظواهر **التمييز (التفرقة)**، **والوصم، والعنصرية، والانحياز الجنس للرجل** أمور واسعة الانتشار في سوق العمل الفعلى، والحقيقة أنه يتعين استكمال التفسيرات الاقتصادية للعمليات التي يشهدها سوق العمل بالتحليلات السوسيولوجية، أو إحلالها محلها تماما في أحيان أخرى، وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلق ميدانا واعدا يقوم على تضافر عدد من التخصصات.

وترى نظرية **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد** أن عمليات التبادل التي تتم في سوق العمل عمليات طوعية، وأن أطرافها يدخلون فيها لأن ثمار **التبادل** التي يجنيها كل طرف من ورائها تكون أفضل له من أي اختيارات أخرى. وسوق العمل سوق تنافسى لأن هناك عددا كبيرا من المشترين الذين ينتظرون شراء كل سلعة معروضة، والعكس بالعكس (فكل وظيفة مطلوبة يوجد في مقابلها عدد كبير من الراغبين في بيع عملهم).. والملاحظ أن كلا من المعروض من قوة عمل العمال الفعليين والمحتملين، والطلب على العمل من جانب أصحاب الأعمال يتفاعل مع بعضهما البعض بحيث يصلا إلى سعر متوازن (انظر مادة: **التوازن**) للعمل. فإذا ارتفع سعر العمل فوق مستوى التوازن لأى سبب من الأسباب، كأن يتم التوصل مثلا إلى تحديد حد أدنى للأجور على المستوى القومى أو بفعل عملية مساومة قوية تقوم بها **النقابات العمالية**، فسوف تجد أرباب العمل يعمدون في هذه الحالة إلى تقليل عدد الوظائف التي يعرضونها. أما إذا حدث انخفاض في سعر العمل، فسوف تجد أرباب العمل يقومون بزيادة أعداد الوظائف التي يطلبون شغلها، هذا مع افتراض بقاء بقية المتغيرات على حالها. وتفترض النظرية الاقتصادية لسوق العمل – أيضا – أن كلا من **الاحتكارات** وصور التمييز سوف تختفي في المدى البعيد، ومن ثم يزداد احتمال ألا تصبح قيودا دائمة على الأفراد. من ناحية أخرى ترى النماذج الاقتصادية لسوق العمل أن العمال يشكلون "طابورا" في انتظار الوظائف المتاحة، حيث يعمد أرباب العمل إلى اختيار الأصلح منهم أولا: فيبدأون باختيار الأفراد ذوى المؤهلات

الأعلى، والأفراد الأكثر خبرة، والأوسع مهارات مفضلين إياهم على الأقل حظا من كل ذلك. ويترتب على ذلك أن العاطلين سوف يتشكلون دائما من الأفراد الأقل مؤهلات أو عديمى المؤهلات، وذوى المهارات الأقل، وخبرات العمل الأقل، وأن الأفراد الذين يعانون من المشكلات الاجتماعية أو النفسية أو غيرها سوف يكون أمر تشغيلهم أكثر صعوبة. كا يقر ذلك النموذج بوجود بعض أشكال التمييز الرشيد.

وتفترض كثير من النماذج الاقتصادية أن الأفراد لديهم قدر وفير وكامل من المعلومات التى تسمح لهم باتخاذ قرارات رشيدة فى حدود قيود معينة، وأنهم يكيفون الأسعار التى يعرضونها أو يطلبونها وفقا لذلك. ولكن البحوث الإمبيريقية استطاعت أن تقنع بعض علماء الاقتصاد أن يؤمنوا بأن جمع المعلومات وتحليلها عملية مكلفة من حيث الوقت والمال، بحيث تظهر مواضع قصور وخلل فى سوق العمل بسبب نقص أو عدم كفاءة المعلومات، وأصبحوا يتقبلون نماذج **الاختيار الرشيد** بوصفها نماذج أكثر واقعية من نماذج السلوك الساعى إلى تعظيم العائد.

ومن الأمور الأساسية فى الدراسات السوسيولوجية لأسواق العمل التسليم بأنه على الرغم من أن قوة العمل تباع وتشترى من الناحية الإسمية، إلا أنها تفتقر إلى الكثير من سمات السلع الأخرى فى المجتمع الرأسمالى. وتساعد تلك الفروق - بين قوة العمل وسائر السلع - على تقديم المزيد من تفسير لماذا يمثل سوق العمل صورة مشوشة فى ناظرى أصحاب نظرية السعر. وهنا يتعين أن نأخذ أربعة متغيرات فى الاعتبار:

• المتغير الأول أنه بالنسبة للعمل، كما هو الحال بالنسبة لأى خدمة أخرى، هناك مجال للغموض حول العوامل التى تشكل تحديدا الكمية المناسبة من **العمل** (أو الجهد) الذى يبذل وفاء بالعقد المبرم بين الطرفين. وهناك أيضا غموض شائع بشأن ما يشكل كمية العمل اليومى المعقولة مقابل الأجر اليومى المعقول، خاصة إذا كانت تحدث تغيرات متكررة فى مهام العمل. ولأن مثل هذه المساومة على الجهد (انظر **مقايضة الجهد**) تتم حتى فى ظل أكثر ظروف العمل روتينية وانتظاما، فسوف نتبين أن القيم، والعرف، والممارسات الواقعية، والقواعد الإدارية، والقوة النسبية لكل

من رب العمال والعمال تمثل عوامل لها نفس درجة أهمية آليات السعر فى تحديد نتائج سوق العمل.

• المتغير الثاني أن عدم المساواة فى الأجور وفى ظروف العمل يعكس مستوى تنظيم القوى العاملة، كما يعكس حالة المنافسة فى سوق العمل. ومع أن عقد بيع قوة العمل يعني فى النظرية القانونية تساوى طرفى العقد فى ابرامه، إلا أن ذلك لا يتسق مع حقيقة عدم التساوى فى القوة التى نلاحظها عادة بين أى عامل يتفاوض بمفرده من ناحية وصاحب العمل من ناحية أخرى. وبسبب تلك الحقيقة حرص العمال فى كثير من الظروف وفى عديد من الأمم أن يتجهوا منذ بدايات التصنيع إلى مواجهة هذا الوضع بتأسيس النقابات العمالية. وبذلك أصبح وجود **المساومة الجماعية** يعمل على التقليل من قيمة الأفكار المعيارية التى يقوم عليها السوق، فقد أحلت المساومة الجماعية نظام تحديد الأجور عن طريق القواعد محل عملية تحديد الأجور عن طريق آليات السعر. كما عملت المساومة الجماعية على إدخال القانون والسياسة فى تنظيم شئون السوق. ويبدو أن تقبل عقود العمل الجماعية واتفاقيات تحديد الأجور قد تحولت إلى قضية عدم استقرار سياسى محتمل فى شتى أنحاء العالم الصناعى، وكذلك قانونية النقابات والاتحادات التى تمثل العمال تمثيلا جماعيا، هذا إذا أغضينا الطرف عن الجزاءات والخدع وأساليب التحايل التى يستخدمها كلا الطرفين أثناء اشتغال الصراع الصناعى. ولذلك حاولت أغلب المجتمعات أن تحيط سوق العمل بعديد من الضوابط والتنظيمات القانونية والإدارية السياسية.

• العامل الثالث: كثيرا ما يسعى أرباب العمل والنقابات العمالية إلى خلق ما يمكن أن نسميه أسواق عمل داخلية، وهى عبارة عن شبكات ونظم متدرجة من الوظائف التى يحدد الدخول إليها بمقتضى قواعد التحاق محددة ونظم ترقى داخلية مرسومة. فعن طريق فرض ضوابط على الالتحاق ببعض الوظائف تستطيع النقابات العمالية – مثلا – أن تقيد عملية التدريب على حرفة معينة، ومن ثم يمكنها فرض أجور وظروف عمل متميزة للمشتغلين بتلك الحرفة. كذلك يستطيع أرباب العمل أن يجزئوا طلباتهم من القوة العاملة بتنويع ما يقدمونه من مزايا ونظم ترقية لكل فئة من الوظائف، وذلك من أجل الحفاظ على العمال المتخصصين فى مهن

بعينها وإثابتهم على ذلك، على حين يقتصرون على تقديم مزايا أقل من المعتادة للعاملين بمهن أخرى، أو اللجوء إلى أسلوب **التشغيل المرن**. (وعلاوة على هذا يذهب بعض الدارسين إلى أن أسواق العمل الداخلية تقوم في جانب منها على التحيز والتعصب الشامل الذي يدفع أصحاب العمل إلى تقسيم القوة العاملة لديهم والسيطرة عليها). كما نلاحظ أن الانتماء الأسرى والانتماء إلى أحياء بعينها قد يعمل هو الآخر – في كثير من الظروف – على حظر الالتحاق ببعض الوظائف على أفراد من خارج مكان العمل الفعلي، الأمر الذى يؤدى في الحقيقة إلى تدعيم وتأكيد سوق العمل الداخلي القائم على تلك الأسس.

• المتغير الرابع: أنه ما زالت هناك كثير من الصناعات والمواقف التي يتسم العاملون فيها بالعجز النسبى وعدم التنظيم، بحيث تكون الأجور وظروف العمل أدنى بكثير مما لو استخدم العمال قوتهم الجماعية. وقد أوضحت البحوث في هذا الصدد أن التنظيمات النقابية يصعب إيجادها بين عمال المصانع القليلة العدد، وفى قطاع التجزئة والخدمات الشخصية، وفي الأعمال التى تتم لبعض الوقت والتى تتم من الباطن، وكذلك بين النساء، والأقليات العرقية، والشباب. فالعزلة والعجز تفسران لنا ما توصلت إليه البحوث من نتائج معروفة تؤكد انخفاض الأجور بشكل عام وعدم ضمان الوظيفة بين العمال المنتمين إلى القطاعات التى سبق ذكرها.

وقد ذهب أصحاب النظرية المعروفة باسم نظرية سوق العمل المزدوج، منذ عدة سنوات، إلى القول بأن أسواق العمل يمكن تقسيمها إلى قطاع أولي يشمل وظائف سوق العمل الداخلي ذات المستوى المرتفع نسبيا من الأجور، وقطاع ثانوى يشمل العمالة ذات الأجور الأدنى والدرجة الأقل من الأمان الوظيفى، وهى التى تقترب أكثر من النموذج التنافسي المعروف. وقد شجعت مثل هذه النظرية قيام نوع من التعاون بين فريق من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد الذين كان لديهم الاستعداد للتشكك في المسلمات والتصورات المسبقة لكلا العلمين. ولكن الدراسات الإمبيريقية التي أجراها كل من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد قد أوضحت أن الظواهر الشاذة وغير المألوفة وتجزؤ سوق العمل لا يمكن استيعابها كلها ببساطة داخل تقسيم ثنائى بسيط واحد، وهى في سبيلها إلى أن تؤسس اتجاهات ورؤى أكثر تعقيدا وأكثر

اعتمادا على تضافر عدة تخصصات علمية (مثل نظرية **تجزؤ سوق العمل**).

ومع ذلك فإن هناك شكلا رئيسيا من أشكال الثنائية في سوق العمل توفر الدليل العلمي على وجوده، بل أصبح جليا مفهوما ونعني به: الفروق المستمرة الثابتة في الأجور، وظروف العمل، وأنماطه بين العاملين الرجال والعاملات النساء. وقد ذهب علماء الاقتصاد – على سبيل المثال – إلى أن تشريعات توحيد الأجور بين الرجال والنساء سوف تؤدى إلى رفع الأجر النسبي لعمل المرأة، ومن ثم إلى تقليل عدد الوظائف التي يعرضها أرباب العمل لتشغيل النساء. ولكن الواقع يؤكد أن عمالة المرأة في مجملها قد زادت في نفس الوقت الذى زادت فيه دخول النساء نتيجة تطبيق نظم المساواة في الأجر. ولعله يمكن تفسير هذه الاتجاهات بالنظر إلى سوق العمل على أنه ينقسم إلىعدد من الأسواق المستقلة عن بعضها البعض، كأن نقول إن هناك سوقا للنساء، وسوقا للعمل اليدوى، وسوقا للمتخرجين حديثا غير المدربين، وسوقا للعمال كبار السن، وسوقا للعمال أصحاب المهن التخصصية، وهكذا، وأن نتفق أيضا على أن المنافسة بين تلك الأسواق المنفصلة منافسة محدودة. ويمكن أن نجد أكثر صور تلك الرؤية النظرية تطورا وإحكاما في نظرية تجزؤ سوق العمل.

ولذلك يمكن القول – بصفة عامة – أن أهم إسهام يمكن أن يقدمه عالم الاجتماع في نظرية سوق العمل يتمثل في تحديد العوامل الثقافية والمؤسسية والبنائية التي تساعد في التعرف على محددات انتماء الأفراد إلى هذا السوق أو ذاك من أسواق العمل، والمسئولة عن أوجه القصور في عمليات السوق، وعن تحديد نظم المكافأة ودفع الأجر المعمول بها في الأسواق المختلفة، وأخيرا طبيعة علاقات القوة داخل سوق العمل. وتعرض دراسة جيل روبرى بعنوان: "أصحاب العمل وسوق العمل"، المنشورة في الكتاب الذى حرره جالى بعنوان: العمالة في بريطانيا، الصادر عام ١٩٨٨[٢٩١]، تعرض لمختلف نظريات سوق العمل، وتدرس الشواهد الدالة على وجود نظام التشغيل المرن، كما تقدم قائمة ببليوجرافية ممتازة بدراسات الحالة التي أجريت في كل من بريطانيا وأمريكا. وللوقوف على نماذج للتحليلات الإمبيريقية راجع كتاب جيل روبرى وفرانك ويلكنسون (محرران) المعنون:استراتيجية

أصحاب العمل وسوق العمل، المنشور عام ١٩٩٤.[٢٩٢] انظر أيضا: **تقسيم العمل، نظرية رأس المال البشرى، الفصل المهنى.**

سوق العمل الأولى (الأساسى)
Primary Labour - Market
انظر : **المادة السابقة**

سوق العمل الثانوى
Secondary Labour - Market
انظر : **سوق العمل.**

سوق العمل الثنائى
Dual Labour - Market
انظر : **سوق العمل، تجزؤ سوق العمل.**

سوق العمل الخارجى
External Labour - Market
انظر : **سوق العمل، تجزؤ سوق العمل.**

سوق العمل الداخلى
Internal Labour - Market
انظر : **سوق العمل، تجزؤ سوق العمل.**

سوق العمل المحلى
Local Labour - Market
انظر : **تجزؤ سوق العمل.**

سوق العمل المنقسم (الجزئى)
Split Labour - Market
انظر : **تجزؤ سوق العمل.**

سوق العمل المنقسم (المجزأ)
Segmented Labour - Market
انظر : **تجزؤ سوق العمل.**

السياسة الاجتماعية Social Policy

إن تحديد المقصود بالسياسة الاجتماعية أمر ما زال محل جدل. فكلا الكلمتان المكونتان لهذا المصطلح تمثل إشكالية. فكلمة "سياسة" تشير بصفة عامة إلى مجموعة محددة – بقدر من الوضوح – من الأفكار الخاصة بما يجب عمله فى نطاق أو ميدان معين، وهذه الأفكار غالبا ما تكون مدونة كتابة، ويتم تبنيها رسميا بواسطة الجهاز المعنى بصنع القرار فى هذا النطاق أو الميدان. وهى تختلف عن الخطة حيث أن الأخيرة تحدد بالتفصيل طريقة إنجاز الأهداف، فى حين تصاغ السياسة على مستوى أكثر عمومية، مشيرة فقط إلى الأهداف

والاتجاه الذى يراد توجيه التغير نحوه. وعلى أى حال فإن مفهوم السياسة، كما يستخدم فى السياق الأكاديمى، لا يكون قاصرا على السياسات المعلن تبنيها رسميا، حيث أن غياب الفعل، واستمرار الحفاظ على الوضع القائم (حتى وان لم يتفق عليه رسميا) يعد فى ذاته سياسة.

أما مصطلح "اجتماعى" فيمثل إشكالية أكبر، وأكثر التفسيرات شيوعا أن السياسات الاجتماعية هى سياسات حكومية (قومية ومحلية) موجهة نحو إشباع **الحاجات** الاجتماعية للسكان (الحاجات الاجتماعية والتى عادة ما تفسر على أنها حاجات الرعاية أو الرفاهية) متضمنة قائمة من السياسات تشمل مجالات الضمان الاجتماعى، والصحة، والإسكان، والتعليم و(أحيانا) القانون والنظام. وإن كان هناك من يعترض بالقول أن هذه النظرة للسياسة الاجتماعية نظرة ضيقة، حيث أنها توجه الاهتمام نحو السياسات التى تولدت تحديدا داخل القائمة العادية لميدان الرعاية. وهى بذلك تتجاهل ميادين أساسية فى السياسة يكون لها تأثير عميق أيضا على الرعاية أو **الرفاهية**، خاصةالميادين التى تنسب إلى السياسة الاقتصادية، مثل السياسات النقدية أو المالية وسياسات مواجهة التضخم، والنمو الاقتصادى. ومع أن هذه السياسات تسمى بحق "سياسات اقتصادية"، إلا أنها أيضا "سياسات اجتماعية" أو هى – على الأقل – ذات تأثيرات وتطبيقات رئيسية فى ميدان الرعاية، وبالتالى لا يمكن استبعادها من دائرة السياسة الاجتماعية. وعلى نفس القدر أيضا فإن التركيز الكلى على قصر السياسة على الحكومة يعد مضللا، فلا بد أيضا من أن تتضمن السياسة الاجتماعية سياسات المنظمات الدينية للإحسان الخيرى، وكذلك الشركات الخاصة (كما هو الحال – مثلا – بالنسبة لسياساتها إزاء من يحالون لديها إلى التقاعد) وذلك وضع تتزايد ضرورته بصفة خاصة نتيجة **خصخصة** إجراءات الرعاية.

وهناك العديد من الاتجاهات فى تحليل السياسة الاجتماعية، على الرغم من أن معظم هذه التحليلات قد تطورت داخل أقسام **الإدارة الاجتماعية** والبعيدة عن الالتزام بالإطار السوسيولوجى. ويعتبر الاتجاه الذى يطلق عليه اتجاه الإدارة الاجتماعية هو الاتجاه الذى كان سائدا فى تحليل السياسة الاجتماعية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، وطالما واجه هذا الاتجاه نقدا على أنه لا يستند إلى إطار نظرى. وكانت الاتجاهات

الماركسية هى الأكثر تأثيرا، وبصفة خاصة بين علماء الاجتماع خلال عقد السبعينيات (انظر على سبيل المثال: جاو: الاقتصاد السياسي لدولة الرفاهية، الصادر عام ١٩٧٩)[٢٩٣]. وقد عادت تحليلات مارشال عن المواطنة (انظر مؤلفه: علم الاجتماع فى مفترق الطرق الصادر عام ١٩٦٣)[٢٩٤] مرة أخرى حديثا لتوجيه النقاش الدائر حول الرعاية والسياسة الاجتماعية. وهناك أيضا تركيز متزايد على السياسات الاجتماعية المقارنة (مع ما تثيره عزلة الكتاب البريطانيين عن السياسة الاجتماعية من تراجع قدرتهم على التأثير فى هذا المجال). وقد لعبت البحوث والدراسات النسوية دورا مهما، مع زيادة تحليلاتها لدور المرأة فى توفير الرعاية، ومنها على سبيل المثال ما تقوم به النساء بصورة غير رسمية فى رعاية المرضى والمعوقين. كما أولت تلك البحوث عناية خاصة للمرأة باعتبارها متلقية للرعاية الاجتماعية. انظر أيضا: **بحوث التقويم، وبحوث تطبيقية (السياسات).**

سياق الوعى
Awarness Context

مفهوم طوره بارنى جلاس وأنسلم شتراوس فى كتابهما: الوعى بالموت، الصادر عام ١٩٦٥،[٢٩٥] بغرض تيسير تحليل "المركب الكلى لما يعرفه كل فاعل مشارك فى موقف ما عن هوية الآخر وهويته هو فى عينى الآخر، أى كيف يراه الآخر". وبهذه الطريقة يمكن المساعدة فى فهم التنظيم الاجتماعى للمعرفة والوعى.

السيبرنطيقا Cybernetics

دراسة عملية الاتصال بين الآلات، والحيوانات، والناس، مع الاهتمام بشكل خاص بدور التغذية الاسترجاعية للمعلومات فى عملية الضبط. وترتبط نظرية السيبرنطيقا فى العلوم الاجتماعية **الضبط الاجتماعى** ربطا وثيقا بطبيعة **الاتصال** ووظيفته. وانتشرت السيبرنطيقا بشكل ملحوظ فى دراسة التنظيمات الرسمية. انظر أيضا: **تالكوت بارسونز، ونسق اجتماعى.**

سيرة ذاتية Autobiography

انظر: **تاريخ الحياة.**

السيرة الشخصية، تاريخ الحياة
Biography

انظر: **تاريخ الحياة، الوثائق الشخصية.**

سيطرة، هيمنة Domination

السيطرة هى الحكم بالقهر أو الامتثال عن طريق القهر. فالأفراد أو الجماعات قد يمارسون القوة بعضهم على البعض الآخر، أى السيطرة، سواء باستخدام القوة الغاشمة، أو على أساس أن من تمارس معهم هذه القوة يتخيلونها بوصفها قوة شرعية. وفى هذا الصدد حدد ماكس **فيبر** ثلاثة أنماط خالصة من السيطرة الشرعية، وهى التى يمكن أن تعد اليوم أنماطا للسلطة، يتم تصنيفها طبقا للأساس الذى يستند إليه ادعاء كل منها للشرعية. وهذه الأنماط هى : السيطرة القانونية الرشيدة (التى تستمد شرعيتها من خلال القبول العام لمجموعة من القواعد والإجراءات)، والثانية هى السيطرة التقليدية (والتى تتأسس مشروعيتها على استمرارها عبر الزمن). أما النمط الثالث فهو السيطرة الكاريزمية (والتى تستمد مشروعيتها بناء على السمات الشخصية فوق العادية للقائد). انظر أيضا مواد: **البيروقراطية، الكاريزما، الشرعية.**

سيكوباتى (شخص مضطرب العقل) Psychopath

التسمية التى يطلقها **الطب النفسى** على الأفراد، الذكور الشباب عادة، الذين يتصرفون بطريقة تفتقر إلى الاتساق، ومعادية للمجتمع، وليس لديهم شعور كبير بالذنب أو علاقات عاطفية قوية. ويفسر تلك الأعراض علماء **التحليل النفسى** بأنها راجعة إلى اضطراب فى نمو الأنا الأعلى، على حين يذهب أصحاب **نظرية التعلم** إلى أن ذلك السلوك راجع إلى عجز هؤلاء الأفراد عن التعلم من الخبرات التى يمرون بها. وهناك خلاف على أى حال حول ما إذا كانت السيكوباتية مرضا عقليا أم لا. وقد ذهبت باربارا وتون إلى أنه من المستحيل تمييز هذا السلوك السيكوباتى عن **الجناح.**

السيولة الاجتماعية Social Fluidity

انظر: **فرض فيذرمان جونز هاوزر، الحراك الاجتماعى، نسبة الفروق.**

حــرف ش

شامانية Shamanism

هو مصطلح يستمد أصوله من سيبريا، يستخدم فى وصف مجموعة من الأنشطة الدينية المتنوعة التى تمارس فى مجتمعات عديدة تتصف بالبساطة من الناحية التكنولوجية. والشامان هو متخصص دينى **كاريزمى** أو موهوب، ولكنه غير متفرغ، ولا يعمل فى إطار تنظيمى أو مؤسسى، يستمد قوته – أو قوتها – من التصور السائد عن امتلاكه القدرة (التى غالبا ما تتجسد مع تناول عقاقير تؤثر على الحالة العقلية) على الاتصال بالقوى الروحية الخارجية، ومن خلالها يستطيع أن يصف حلولا للمشكلات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية لمجتمعه.

الشباب Youth

ينظر علم الاجتماع عادة إلى الشباب بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه، أو كصفة يحددها المجتمع، وليس مجرد الظرف البيولوجى المرتبط بصغر السن. ويستخدم المصطلح بطرق ثلاث: طريقة عامة كل العمومية، تغطى مجموعة من مراحل **دورة الحياة**، التى تمتد من الطفولة المبكرة إلى أوائل البلوغ. كما تستخدم كبديل مفضل لمصطلح **المراهقة** غير المرضى، للدلالة على النظرية والبحوث التى تجرى على المراهقين وعلى فترة الانتقال إلى البلوغ. وهناك أخيرا استخدام أقل شيوعا اليوم للدلالة على مجموعة من المشكلات العاطفية والاجتماعية التى يعتقد أنها ترتبط بعملية التنشئة فى المجتمع الحضرى الصناعى.

الشبكات الاقتصادية (العالمية) Commodity Chains, Commodity Chain Analysis

شبكة الاتصالات الاقتصادية التى تعمل على تكامل عمليات العمل والمؤسسات الاقتصادية العالمية (العابرة للقوميات) التى تعمل فى ميادين إنتاج السلع وتسويقها على المستوى العالمى. أما تحليل الشبكات الاقتصادية، الذى يعرف أحيانا أيضا باسم اتجاه الشبكات الاقتصادية العالمية GCC (*) فيعد نوعا من تطور نظرية **النظام العالمى**. ويتصدى هذا الاتجاه لتفنيد الفرض القائل بأن الرأسمالية تمثل عملية متصاعدة محصورة داخل

(*) Global Commodity Chains

النطاق القومى، وذلك عن طريق تتبع الأبعاد التنظيمية، والجغرافية والثقافية للشبكات العالمية التى تعمل فى مجال تصنيع السلع وتوزيعها. ومن تلك السلع: الملابس، والسيارات، والأغذية، والأدوية. ويتم التمييز أحيانا بين الشبكات الاقتصادية من زاوية المنتج (وهى الشركات العابرة للقوميات) ومن زاوية المستهلكين (وهى شركات البيع بالقطاعى والتجارة). ويقدم جارى جريفى وميجيل كورزينفتش (محرران) فى مؤلفهما : الشبكات الاقتصادية والرأسمالية العالمية، الصادر عام ١٩٩٤[٢٩٦] عرضا موجزا ومجموعة من دراسات الحالة لهذه الشبكات. انظر أيضا : **العولمة**.

شبكة (اتصالات) عالمية

World - Wide Web.

انظر : **الإنترنت**

شبكة اجتماعية، نظرية الشبكات

Network, Social Network, Network Theory

يشير مصطلح الشبكة إلى الأفراد (أو بدرجة أقل إلى الجماعات والأدوار) التى ترتبط ببعضها البعض بواسطة واحدة أو أكثر من العلاقات الاجتماعية، عندئذ يقال إنها شبكة اجتماعية. ومن أمثلة هذه العلاقات: **القرابة، والاتصال، والصداقة**، والسلطة، والاتصال الجنسى. وعندما يتم تمثيل الأفراد بنقاط والروابط بخطوط، فإن ذلك يتيح استخدام **النظرية البيانية** كنموذج. ويمكن عرض الاختبارات المزدوجة أو العلاقات الارتباطية فى صورة جدول (يطلق عليه **مصفوفة العلاقات الاجتماعية**). وعادة ما يشار إلى الشبكة المشتقة من هذه المعلومات بتعبير **خريطة العلاقات الاجتماعية** (**السوسيوجرام**) والتى تحتل قلب فكرة **القياس** الاجتماعى. وهناك تحليل رائد دقيق ولكنه مبسط لتلك الأفكار قدمه ج. ل مورينو فى الأربعينيات. وتمثل النظرية البيانية الأساس الرياضى لتحليل الشبكات.

ونلاحظ أن معظم أعمال تحليل الشبكات قد ركزت فى البداية بصفة أساسية على الجماعات الصغيرة، والبناءات المؤسسية، حيث وصفت الأفراد كنقاط (إما تتخذ شكل النجم المتشعب العلاقات، أو الأفراد المعزولين)، وأشكال التماسك (اكتشاف الزمر). إلا أن تحليلات الشبكات تحولت منذ الخمسينيات إلى التركيز بقدر أكبر فى بحوثها على الخصائص البنائية مثل "الجسور" (أى الأشخاص

الذين يشكلون الرابطة الوحيدة بين جماعتين مرتبطتين بقوة)، و "التوازن" (ميل الجماعات شديدة التماسك إلى الاستقطاب)، والتعريفات الأكثر دقة للزمر. ولقد تأثر تحليل الشبكات الاجتماعية في الستينيات وما بعدها تأثراً شديداً **بعلم الاجتماع الرياضي.** وقد تحولت تلك البحوث التحليلية للشبكات، بتأثير هاريسون هوايت، إلى اكتساب توجه نظرى أكثر وضوحاً، وأصبحت لها مجلتها العلمية الخاصة باسم "الشبكات الاجتماعية". ولقد كان هوايت بمثابة القلب لمجموعة من الدارسين وأعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا قدراً من البحوث العلمية الغزيرة والمبدعة بجامعة هارفارد خلال عقدى الستينيات والسبعينيات. وقد عرف بإصراره على المفاهيم الاجتماعية عوضاً عن المفاهيم الفردية (على سبيل المثال، حركة وظائف رجال دين الخالية في مقابل التحركات الفردية لرجال الدين). كما عرف بتطويره لأسلوب بناء النماذج المقولبة Block Modelling لدراسة "التوازن البنائى" لأعضاء الشبكات الذين يشتركون فى ذات النمط من الاتصالات. ثمة ثلاث بؤر أساسية تميز العمل فى مجال بحوث تحليل الشبكات. وينهض تحليل الشبكات المتمركزة حول الذات على الفرد المفرد، وتعتمد فى العادة على إقرار الفرد بعلاقاته الشبكية (وتمثل دراسة بوت لتأثيرات التداخل بين شبكات الزوجين، والتى نشرها فى كتابه: الأسرة والشبكة الاجتماعية المنشورة عام ١٩٥٧[٢٩٧] نموذجاً لهذا الاتجاه).

أما الشبكات النظامية أو المنظمة فتتكون من كافة المشاركين فى الشبكة، وتركز على عملية بناء الشبكة ذاتها، كما هى الحال فى توضيح مارك جرانوفيتر لأهمية "الروابط الضعيفة" فى الحصول على معلومات عن الوظائف الجديدة، حيث تستقى المعلومات الجديدة من أولئك الذين لا ينتمون إلى الدائرة القريبة لعلاقات الشخص، ولكنها تأتى من أولئك الأعضاء فى شبكة علاقات الشخص الذين لديهم القدرة على النفاذ إلى مصادر متعددة للمعلومات (انظر مؤلفه: الحصول على وظيفة، الصادر عام ١٩٧٤).[٢٩٨]

وأخيراً تسعى دراسات الانتشار إلى الكشف عن هيئة وشكل عمليات تدفق الأعضاء (دخولاً وخروجاً) فى إطار الشبكة، كما هى الحال فى عمليات التجديد أو الإشاعات أو الانتشار الوبائى (انظر مادة: **علم الوبائيات**). ويمكن العثور على عرض

عام لهذا المجال البحثي ككل في كتاب بيتر مارسدن ونان لين (محرران) المعنون : البناء الاجتماعي وتحليل الشبكات، الصادر عام ١٩٨٢.(٢٩٩) وانظر أيضا: **نظرية التوازن.**

شبكات كيش – جدول كيش لاختيار العينات Kish Grid, Kish Selection Table

تكنيك يستخدم على نطاق واسع في الدراسات **المسحية**، حيث يمكن للباحثين – المزودين **بعينة** من عناوين الأسر – أن يختاروا من بين كل أسرة الفرد الذي سيجرون معه المقابلة ويستوفون منه بيانات استمارة البحث عند وصولهم إلى مقر تلك الأسرة، وذلك باتباع بعض القواعد، البسيطة والصارمة في نفس الوقت، لاختيار مثل هذا الشخص. ويقوم هذا الأسلوب على كتابة قائمة بأسماء الأفراد المؤهلين لإجراء المقابلة في بيت معين، مرتبين وفقا للسن، ثم الاختيار وفقا لعدد الأفراد في تلك الأسرة. وقد صمم هذا النظام بحيث تتاح لكل أفراد الأسرة الواحدة فرص متكافئة لأن يختاروا للبحث. والمشكلة الرئيسية التي تعيب هذا الأسلوب أن الفرد الذي يزود الباحث ببيانات تلك القائمة لأفراد الأسرة غالبا ما لايكون هو الشخص الذي سيتم اختياره لاستيفاء بيانات البحث منه. انظر مقال كيش، اجراء للاختيار الموضوعي للمبحوثين من بين أفراد الأسرة، المنشور في مجلة الجمعية الإحصائية الأمريكية، عام ١٩٤٩.(٣٠٠)

شبه البروليتاريا Semi - Proletariat

هي قوة العمل الأجيرة التي لاتعتمد كلية وبصفة مطلقة على الأجر كأساس اقتصادي للمعيشة. وهذا يحدث حيث يتوافر للعمال الأجراء الاحتفاظ ببعض الأرض التي يعملون فيها بأنفسهم، أو من خلال أعضاء من أسرهم. ويضم هذا المصطلح أيضا العمال الموسميين الذين يقضون جزءا من نشاطهم على مدار العام في قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها، ويعملون في بقية العام بأجر في جمع المحصول عند الغير.

شبه الدين Para - Religion

شهدت كثير من المجتمعات منذ الستينيات توالد أعداد جديدة من **الطوائف الدينية، والفرق الدينية، والأديان الخاصة، والأديان الخفية،** والمذاهب والجماعات ذات المعتقدات الغريبة عموما، الأمر الذي دفع علماء

الاجتماع الديني إلى الاجتهاد لتعريف موضوع علمهم على وجه التحديد. واتضح أنه من غير المقبول أن نقنع بالقول بأن الدين لا يوجد إلا في الكنائس (أو القول أيضا بأن الكنائس مشغولة أساسا وبالضرورة بتنمية الدين ورفع شأنه). ونتيجة لذلك بذلت محاولات عديدة لخلق نوع من النظام داخل هذا الميدان من ميادين البحث. ويميز جرايل وروبنز (محرران) في كتابهما: بين المقدس والعلماني، الصادر عام ١٩٩٤[٣٠١]، يميزان بين الأديان (بمفهومها التقليدي المصطلح عليه) من ناحية، وأشباه الدين من ناحية أخرى. وتنطوي ظواهر أشباه الدين على "أشكال من التعبير عن أمور ذات طبيعة عليا مطلقة، ولكنها لا تدعي أنها أديان، لأنها لا تشتمل على الإيمان بوجود كائنات فوق طبيعية. ومن أمثلة ذلك الطب النفسي الذي يمارس في إطار اجتماعي محلي وبممارسات شعائرية في ميدان الحياة الاستهلاكية وعالم المؤسسات. وقديحدث أن تعرف بعض أشباه الدين معتقدات فوق طبيعية ولكن ذلك يمثل "حالة شاذة غير معتادة بالنسبة للمفهوم الشعبي للدين عند الأمريكيين". ومن الأمثلة التي غطتها الدراسات لأشباه الدين أيضا: الحركات التي تؤمن بالقوى الخفية وبإمكان إخضاعها للسيطرة البشرية Occultism، وحركة العصر الجديد الروحية(*)، وعلم التنجيم، وحركات العلمولوجيا(**). ومن الأمور التي تدل على صعوبة التوصل إلى تعيين حدود واضحة في هذا الميدان من ميادين البحث السوسيولوجي دخول حركة العلمولوجيا مؤخرا في صراع سياسي وقانوني طويل للمطالبة بأن يعترف بها كدين جديد متميز.

شبه الدين **Quasi - Religion**

انظر : المادة السابقة.

شبه اللغة **Paralanguage**

مختلف العناصر غير الدلالية للكلام التي يستخدمها الأفراد في نقل المعاني، كجهارة الصوت،

(*) New Age Spiritualism.

(**) حركة العلمولوجيا Scientology حركة - أمريكية أساسا - ذات طبيعة دينية علمية تؤكد على دور الروح أو طاقة الحياة في الكون المادي. وواضح أنها تختلف عن حركة استنباط أو استقراء المبادئ العلمية من النصوص الدينية الاسلامية (خاصة القرآن الكريم) أو إثبات الإعجاز العلمي للقرآن الكريم .....الخ. (المترجم)

وطبقته، والتشديد (على الكلمة أو على مقطع منها).

شبه المحيط، أشباه الأطراف

Semi - Periphery

ذهب أصحاب نظرية **النظام العالمي** في بادئ عهدهم إلى تصور العلاقات بين القوى الدولية في ضوء تقسيمها إلى دول المركز الرأسمالية (الميتروبوليتانية) وتوابعها من الكيانات التابعة لها والأقل تطورا والتي تقع تصوريا على الهامش وتعرف بدول المحيط أو الأطراف. وقد صيغ مصطلح شبه المحيط أو أشباه الأطراف بالتالي امتدادا لهذا التصور ونتيجة إدراك عدم ملاءمة هذا التصور الثنائي القطب. ويشير المصطلح إلى تلك الدول أو المجتمعات التي لا تمثل دول المركز ولا هي من الأطراف، وإنما تقع في مكان وسط بين الاثنين. فقد ظلت هذه الدول تابعة، ومتخلفة إلى حد ما، على الرغم من أنها أنجزت مستويات لا بأس بها من التصنيع. ومن أمثلة هذه الدول اليونان وأيرلندا.

الشتات، دراسات الشتات

Diaspora

يعني المصطلح انتشار الناس في شتى أنحاء العالم. وقد استخدم المصطلح لأول مرة للإشارة إلى اليهود الذين تبعثروا بعد أسر بابل. وفي العصر الحديث للإشارة أيضا إلى اليهود الذين يعيشون خارج فلسطين، وبعد قيام اسرائيل، الذين يعيشون خارجها. أما اليوم فقد اتسع استخدام المصطلح للإشارة إلى أي موقف ينتشر فيه جماعة من المهاجرين على نطاق مكاني واسع(*)

وقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات والأولى من عقد التسعينيات أن تحولت دراسات الشتات للخبرات والجماعات المهاجرة عبر العالم إلى نوع من النقد الواعي لدراسات علم الاجتماع السابقة عن الهجرات الدولية. ويعكس هذا التغيير في المصطلحات المستخدمة تحولا أوسع نطاقا تجاه قضية **العولمة** كموضوع مهم في ميدان الماكرو سوسيولوجيا (الدراسة السوسيولوجية للوحدات الكبرى)، وإن كان يمكن

(*) من المحزن والمؤسف في نفس الوقت أن العرب أصحاب فلسطين – قديما وحديثا – الذين طردهم الاحتلال الإسرائيلي من بيوتهم وأبعدهم عن وطنهم، وأصبحوا يقيمون في شتى أرجاء الأرض بات يطلق عليهم الآن في كثير من الكتابات الدولية : فلسطينيو الشتات. (المحرر)

القول أيضا أن نظريات **ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية** قد أثرت هى الأخرى تأثيرا واضحا فى إحداث هذا التحول. ويذهب دعاة هذه النظرة الجديدة إلى أن التيسيرات والتحسينات التى طرأت على وسائل النقل (مثل رخص أسعار السفر بالطائرات) ووسائل الاتصال (البريد الالكترونى، وتلفزيون الأقمار الصناعية، **والانسترنت**) قد مكنت جماعات الشتات المبعثرة فى كافة أرجاء الأرض من أن تحافظ على هوياتها المتميزة، وعلى أساليب حياتها، والعلاقات الاقتصادية الخاصة بها. وهكذا حلت محل القومية ذات الحدود المكانية الصارمة، والتى تسم كل دولة من دول العالم المعاصر، حلت سلسلة من الحدود المتغيرة والمتنازع عليها. واستطاعت دراسات الشتات أن تفرز قدرا وفيرا من المصطلحات والمفاهيم الجديدة (من قبيل : المجتمعات المتخيلة"، و "الفضائيات الإثنية العالمية"، و"بوتقة الصهر السابقة على الهجرة" وغيرها). وتصف تلك المصطلحات تلك المؤثرات الدولية (العابرة للقوميات)، والشبكات الاجتماعية والجماعات محل الدراسة، وبذلك تحل محل المصطلحات التقليدية التى كانت تستخدم عادة فى دراسات الهجرة وتمثل ثقافات المجتمعات الجديدة. ومن الدراسات التى تعبر أفضل تعبير عن هذا الاتجاه الكتاب الذى ألفه بول جيلروى بعنوان : الأطلنطى الأسود، الذى صدر عام ١٩٩٣[٣٠٢]، والكتاب الذى أصدره نانسى آبلمان وجون لى بعنوان الأحلام التعيسة: الأمريكيون من أصل كورى وأحداث شغب لوس أنجلوس، الصادر عام ١٩٥٥[٣٠٣].

ويذهب المتحمسون لدراسات الشتات الجديدة إلى أنها تستطيع حل وتفسير التعقيد، والتنوع، والسيولة التى تتسم بها هويات المهاجرين وخبراتهم، وأنها قادرة على تحقيق ذلك بأسلوب واقعى يفضل الأسلوب الذى كانت تتبعه نظريات ونماذج الهجرة الدولية القديمة ذات الطبيعة الميكانيكية. وهى النظريات والنماذج التى كانت - فى رأى هذا الفريق - تؤكد على حدوث تدفق المهاجرين وحدوث التأثيرات فى اتجاه واحد فقط، وعلى اقتلاع المهاجرين من مجتمعاتهم وثقافاتهم الأصلية فى بلد المنشأ، وعلى **التمثل** بفعل نظرية **وعاء الصهر** وتبنى ثقافة مجتمع المهجر.

فى مقابل هذا يذهب نقاد دراسات الشتات إلى أنها خلقت كما هائلا من المصطلحات الجديدة قليلة القيمة، والعناصر النظرية العويصة

والمبهمة، فضلا عن تجاهلها الواضح لقيمة الأرقام والتعميمات، وكذلك ميلها إلى تجاهل الدراسات السوسيولوجية السابقة لموضوع **الهجرة**، خاصة حيث تسجل تلك الدراسات السوسيولوجية أبنية معقدة للفرص والشبكات الاجتماعية للمهاجرين على نحو يدل مسبقا أو ينبئ سلفا بدراسات الشتات الجديدة ذاتها. كما قيل أيضا أن دراسات الشتات الجديدة قد أغفلت – على نحو لا مبرر له – المؤثرات الاقتصادية والسياسية البنائية في الهجرة. ومن المؤكد أن الكثير من تلك الدراسات يعتمد في المقام الأول على الحكايات الشخصية التى يرويها أفراد من المهاجرين، وأنها تولى المحل الأول من اهتمامها دراسة وتسجيل الثقافة الشائعة لمجتمع مهاجرى الشتات.

شحنة انفعالية **Cathexis**

شحنة من الطاقة النفسية. ويرتبط المصطلح بصفة خاصة بسيجموند **فرويد**، الذى استخدمه للإشارة إلى استثمار الطاقة الليبيدية (الجنسية) في الأفكار أو الأشخاص أو الأشياء. هذه الموضوعات الانفعالية للهو تواجهها قوى انفعالية مضادة يوظفها الأنا فى عملية الكبت، انظر أيضا: **تحليل نفسى**.

الشخصية **Personality**

أحد المفاهيم العديدة التى يستخدمها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية للإشارة إلى الفرد (ومن تلك المفاهيم الأخرى **الذات والهوية**). والمصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية Persona (وتعنى : القناع)، وهو يعنى مجموع السمات والخصائص التى تتسم بقدر من الاستقرار، يقدرها ويحكم عليها الآخرون، والتى تميز فردا عن آخر. ويعتقد أن تلك السمات لديها القدرة على الاستمرار عبر الزمان والمكان، وهى تمثل أساسا للسلوك الصادر عن صاحبها. معنى ذلك أن مصطلح الشخصية يشير إلى الفرد كموضوع (موضوع للتقويم الخارجى) على حين يشير مصطلح الذات إلى الفرد كذات (كمصدر للفعل والتأمل الذاتى).

والشخصية، شأنها شأن فكرة **الاتجاه**، قد نبتت فى الأصل فى ثنايا محاولة التنبؤ بسلوك الفرد أو تفسير هذا السلوك، ومن ثم يشير إلى الأشياء التى يؤديها الفرد فى موقف معين مما ينتمى إليه. ولكن فى الوقت الذى تعد

فيه الاتجاهات لصيقة بالموضوع وخاصة به (أى أنها موجهة نحو أشخاص أو أشياء معينة) نجد أن مصطلح الشخصية يشير إلى توجهات وميول أعرض مساحة وأكثر عمومية. والفرض الأساسي الكامن وراء ذلك أن السلوك يمثل دالة لعاملين هما: الشخصية (أو الاتجاهات) والموقف، وأن الأهمية النسبية لكل منهما تتباين من موقف لآخر. فهناك بعض المواقف التى تكاد تتجاوز الفروق بين الشخصيات، من قبيل موقف اشتعال حريق فى دار للسينما، وما يرتبط بذلك من ذعر عام يلف كل الموجودين فى القاعة. فى حين هناك بعض المواقف التى تسمح بظهور الفروق بين الشخصيات وتتيح لها فرصة النمو.

وهناك اختلافات هائلة فى الطرق الدقيقة لقياس الشخصية والإحاطة بها. فهناك خلاف أساسى مستعر بين مضمون للمفهوم يرى أن كل فرد كائن فريد متميز له شخصيته الخاصة التى يتعين وصفها والإحاطة بها فى كليتها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حاجة العلم الوضعى (انظر: **الوضعية**) إلى الوصول إلى تعميمات قائمة على دراسة ملامح الشخصية المنوالية أو النمطية المشتركة بين عدد كبير من الأفراد.

وهكذا نرى الاتجاه الأول ينتمى إلى الاتجاهات الفردية (التخصيصية) فى دراسة الشخصية، حيث يتمحور البحث حول وصف وتحليل الفرد المتفرد المتميز. أما الرأى الثانى فيوحى بالاتجاه التعميمى (انظر مادة: **الاتجاهات الفردية فى مقابل الاتجاهات التعميمية**) الذى يقوم فى الأساس على دراسة عدد كبير من الناس والوقوف على السمات المشتركة بينهم. ويرتبط كل من هذه الاتجاهات ببعض نماذج الشخصية الأكثر جزئية وتفتيتا. ولكنا نستطيع القول أن هذا التعارض خادع إلى حد ما، لأننا نجد فى الواقع أن أغلب الاتجاهات المعروفة فى دراسة الشخصية تجتهد فى محاولة بلورة نماذج عامة للشخصية فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بوصف الحالات الفردية.

وقد حظيت نظرية **فرويد** فى الشخصية بأوسع استخدام فى مجال الدراسة المفصلة لشخصية الفرد، على نحو ما نجد -مثلا- فى دراستى تاريخ الحالة الكلاسيكيتين اللتين أجراهما فرويد عن دورا Dora والإنسان الذئب. ولكن تلك التحليلات المفصلة تنهض على نظرية عامة فى الشخصية ترى – فى أشهر صورها المعروفة – أن هناك بناء للشخصية ثلاثى الأبعاد أو المكونات، وهى: الإد (الهو أو

الهى)، والأنا، والأنا الأعلى. والسلوك هو محصلة التفاعل الدينامي بين عوامل الإد، والأنا، والأنا الأعلى. ويتوقف تحديد شخصية الفرد على نجاحه في اجتياز المراحل المختلفة المتتابعة للنمو الجنسي النفسي خلال السنوات الخمس الأولى من العمر.

ولقد أصبحت نظريات فرويد ذات السطوة والتأثير الأقوى على المستوى الإكلينيكي، حيث يكون الفرد الواحد المعين هو محور البحث والتحليل، وحيث يكون من الضروري وصف وتحليل شخصية الفرد تفصيلا. ويتم ذلك بالأساس من خلال الملاحظات التي تتجمع أثناء جلسات التشخيص والعلاج. وإن كان يتعين الإشارة إلى أن **الاختبارات الاسقاطية** قد استخدمت هي الأخرى على نطاق واسع في السياق الإكلينيكي أيضا، كأداة يمكن أن تساعد في الكشف عن ديناميات الشخصية. أما في دوائر علم النفس الأكاديمي فكانت الاتجاهات التعميمية أكثر شيوعا، وتركز القدر الأكبر من الاهتمام على تطوير المقاييس الموحدة لدراسة الشخصية. ومن تلك الاتجاهات المعروفة ما يعرف باسم اتجاه السمة. ويشير مصطلح سمة إلى إحدى سمات الشخصية أو ميول تلك الشخصية (أي ميل للفعل أو للاستجابة على نحو معين)، ويسعى هذا الاتجاه إلى الوقوف على السمات الأساسية للشخصية، ووصف الأفراد من واقع ما يتميزون به من سمات، وكذلك دراسة ارتباط تلك السمات بالسلوك الصادر عن ذلك الفرد.

وقد طور عالم النفس الأمريكي جوردون **أولبورت** في كتابه بعنوان: الشخصية، الصادر عام ١٩٣٧[٣٠٤]، فكرة سمات الشخصية، وذلك من خلال تصنيف العدد الهائل من الكلمات المستخدمة في لغة الحياة اليومية لوصف الأفراد والجماعات، واختيارها على أساس بدهي وحدسي. وقد انتهى ألبورت في بحثه إلى تأكيد تفرد الفرد وتميزه، وترابط سمات الشخصية، وكانت توجهاته في هذا البحث ذات طبيعة فردية (تخصيصية) أكثر منها تعميمية. في مقابل هذا استخدم رايموند كاتل **التحليل العاملي** في انتقاء قائمة أكثر تحديدا من سمات الشخصية المستقلة، كما استطاع أن يطور اختبارا للشخصية لقياس تلك السمات. وتتكون قائمة السمات التي بلورها من ست عشرة سمة، كل منها ثنائية القطبية: كالسيطرة في مقابل الخضوع، والتطرف في مقابل المحافظة، والحساسية العاطفية في مقابل الخشونة

(النظاظة). وفى نفس الاتجاه نجح هانز أيزنك فى تقليل عدد عوامل الشخصية إلى أقل من ذلك، مفترضا أن البعدين الرئيسيين فى الشخصية هما: الانبساط/ الانطواء، والعصابية. وعلى الرغم من أن أساليب التحليل العاملى التى استخدمها كاتل وأيزنك قد تعرضت لعديد من الانتقادات القوية، فإننا نجد أن اختبارات الشخصية من نوع اختبار الورقة والقلم التى طوراها أصبحت تحظى بانتشار واسع النطاق.

والملاحظ أن علاقة علم الاجتماع بدراسة الشخصية كثيرا ما اتسمت بالازدواجية، هذا إن لم تكن قد اتسمت بالعداوة الصريحة. فتأكيد **دوركايم** على الحاجة إلى تفسير سوسيولوجى خالص لظاهرة الانتحار قد قاده إلى رفض الإشارة إلى العوامل النفسية أو الاستعانة بها، مثل "حالات المرض النفسى". كما لاحظنا وجود اتجاه عام يرى أن موضوع الشخصية ينتمى إلى ميدان علم النفس، لا إلى علم الاجتماع. ومعنى ذلك فى الواقع تضمين بعض المسوح الاجتماعية بعض مقاييس الشخصية لإثبات أن الفروق الملاحظة بين الأفراد ليست راجعة إلى الشخصية. ولكن عرف علم الاجتماع – مع ذلك – بعض رموزه، مثل تالكوت **بارسونز**، الذين حاولوا دراسة العلاقات التى يمكن أن تقوم بين الشخصية والبناء الاجتماعى. واعتمد علماء الاجتماع هؤلاء على بحوث علماء الأنثروبولوجيا الثقافية الذين ربطوا بين الثقافة والشخصية، وهى نفسها البحوث التى تأثرت بقوة بنظريات فرويد فى الشخصية، اعتمدوا عليها فى تأكيد تشكل الشخصية بفعل العوامل الاجتماعية، ولكن الأهم أنهم اعتمدوا عليها فى دراسة التوافق بين سمات الشخصية والتنظيم الاجتماعى (سواء كان هذا التنظيم مجتمعا كبيرا أو مؤسسة أو تنظيما أكثر تحديدا من ذلك كشركة تجارية أو جماعة دينية). ويمكن أن يعد كتاب ماكس فيبر: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، الصادر عام ١٩٠٥[٣٠٥]، واحدا من تلك النوعية من البحوث السوسيولوجية. انظر أيضا: **الشخصية التسلطية، مدرسة الثقافة والشخصية، المجتمع الجماهيرى، النرجسية.**

الشخصية التسلطية

Authoritarian Personality

مصطلح صكه تيودور **أدورنو** وزملاؤه فى كتاب يحمل ذات الاسم، نشر للمرة الأولى عام ١٩٥٠[٣٠٦]، ليصف نمطا من أنماط الشخصية يتسم (من بين أشياء أخرى) بالامتثال

المتطـــرف، والخضـــوع للســـلطة، والجمود، والتكبر تجاه أولئـك الذيـن يعتبرهم ذوى مرتبة أدنى.

وكـان أدورنـــو أحـد أعضـــاء مدرسة فرانكفورت الذين فروا من حكم الرايخ الثالث (ألمانيا النازيـة) إلـى بريطانيا، ومنها إلى الولايات المتحدة، حيـث أجـرى العديـد مـن البحـوث الإمبيريقية حـول الشخصيات المعاديـة للسامية، والمتمركزة حول ذاتها، وذات الطبيعة الفاشية. وفـى محاولتـه لتفسير أسباب كون بعض الناس أكثر عرضـة مـن غـيرهم **للفـاشـية**، وتبنـى نسـق معتقدات تسلطية من غيرهم، صـاغ أدورنـو العديـد مـن **مقـاييس ليكـرت** للاتجاهات والتـى كشفت عـن وجـود عناقيد من السمات التى أطلق عليهـا الشخصية التسلطية. وقد تم صياغـة العديد من المقاييس (التمركـز حـول السلالة، معاداة السامية، الفاشية)، وكان الاهتمام بهذه الدراسة قد نبع جزئيا مـن الرغبـة فـى اختبـار هـذه المقـاييس. وكشفت المقـابلات التـى عقـدت مـع مايزيد على ألفين مـن المبحوثيـن، عن وجود ارتباط وثيق بين عوامل مثـل التمركز حول السلالة، والامتثال الجامد للقيم السائدة، والميل للخضـوع للسلطة الأخلاقية للجماعة الداخلية، الاستعداد للعقاب، ومعارضـة الاعتقـاد المتصـور والمرهف فى النظريات القدرية، وعـدم الرغبـة فـى التسامح مـع الغمـوض أو عـدم تحـدد المواقـف. هـذه التجمعـات العنقودية للاتجاهات التسلطية تم ربطها لاحقا - باستخدام النظرية الفرويديـة - بالأنماط الأسرية. وقد ربطت المقابلات المتعمقـة واسـتخدام **اختبـار تفهــم الموضوع** ما بيـن الشخصية التسلطية ونمط أسـرى يتسم بـالجمود والنظـام الشديد والقواعد المفروضة من الخارج والخوف من الامتهان (امتهان النفس) من مطالب الوالدين.

ويعد كتاب الشخصية التسلطية دراسة كلاسيكية فى **التعصب**، **والحيل الدفاعية**، والتبرير (انظر مادة : **كبش الفداء**). وقد أصبح مصطلح الشخصية التسلطية ذاته أحد مفردات لغة الحديث اليومـى، علـى الرغـم مـن أن البحـث الأصلى قد أثار الكثير من النقد. ومن بيـن مكامن الضعف الأخـرى، أشـار النقـاد إلـى أن دراسـة أدورنـو تقيـس التسلطية اليمينية فقط، ولا تفلح فـى أن تأخذ فى الاعتبار الانغلاق العقلى الـذى يسم كلا من اليميـن واليسـار علـى حـد سواء؛ أى أنها تميل شأنها فى ذلك شأن كافة نظريات البحث عن كبش فداء إلى اختزال العمليات التاريخية المعقدة إلـى مستوى الحاجـات السـيكولوجية، وأن الدراسـة نفسـها تنهض علـى مقـاييس

وعينات خاطئة. ويوجد عرض نقدى مفصل لهذه الدراسة فى كتاب جون مدج: الأصول العلمية لعلم الاجتماع، الصادر عام ١٩٦٢[٣٠٧]. انظر أيضا : **النظرية النقدية**.

الشخصية القومية، الطابع القومى
National Character

انظر : **(مدرسة) الثقافة والشخصية، التحديث، القومية**.

شخصية ممتثلة
Conforming Personality

انظر : **الامتثال السلوكى**.

شرب الكحوليات وإدمان الخمر
Drinking and Alcoholism

الكحول مادة خافضة (تؤدى إلى خفض النشاط أو الحيوية) ومسكرة، وشرب الكحوليات ممارسة شائعة من ممارسات وقت الفراغ فى كثير من الثقافات. وقد تكون أحيانا محل تقدير واعتبار وتلعب دورا مهما فى كثير من الممارسات الشعائرية الدينية والعلمانية (انظر مادة: **شعائر**). كما أن هناك بعض الثقافات التى تحرم شرب الكحوليات لأسباب دينية (كما هو الحال فى البلاد الإسلامية مثلا). على حين نجد مجتمعات أخرى – مثل فنلندا – سعت إلى فرض قيود صارمة على تناوله وعلى اتاحته، وذلك لأسباب اجتماعية. وأشهر الحالات التى فشل فيها الحظر الكلى للكحوليات هو ما شهدته الولايات المتحدة خلال عشرينيات القرن العشرين. أما فى المملكة المتحدة فإن قوانين الترخيص بتقديم المشروبات الكحولية بدأت تسن منذ الحرب العالمية الأولى. ولكن الملاحظ أن الإنفاق على الكحوليات قد ارتفع منذ الحرب العالمية الثانية فى أغلب المجتمعات الصناعية المتقدمة، وذلك كجزء من ارتفاع نسبة الانفاق على أنشطة وقت الفراغ فى ميزانيات الأسر فى تلك المجتمعات. كما ازدادت نسبة تعاطى الكحوليات داخل البيت، وإن كان شرب الكحول مازال مرتبطا باتخاذ المظهر المتأنق، أو الانعزال عن الناس والهروب، أو القيم الذكورية، أو الصداقة الحميمة. والملاحظ أن النوادى والبارات مازالت تتسم بسمة غالبة وهى كون معظم روادها من الرجال. والمشروبات الكحولية تعمل عل تخليص الإنسان من الإحساس بالقيود والكوابح، ومن ثم يمكن أن يؤدى تعاطيها إلى تعويق قدرته على الحكم الصحيح على الأمور. أما عن تعاطيها بكميات معتدلة فإن ذلك التأثير يكون محل التقدير

الاجتماعى. ولكن هذا التعاطى له آثار على الصحة من حيث أنه يؤدى إلى زيادة احتمال التعرض للحوادث، أو الدخول فى ممارسات جنسية غير مأمونة صحيا، وما إلى ذلك من مشكلات. ولشرب الكحوليات بعض المعانى والارتباطات الرمزية مثل "دعوة المجموعة المشاركة على كأس"، وغير ذلك من شعائر التبادل، والتأليف بين أفراد الجماعة، أو الانعزال عن الآخرين. ويفيد هنا بشكل خاص استخدام بعض آراء وأفكار التفاعلية الرمزية، والباحثين الأنثروبولوجيين، وأصحاب نظرية الثقافة الفرعية.

أما مصطلح إدمان الخمر فقد صكه الباحثون للإشارة إلى حالة خاصة – يمكن تشخيصها طبيا – يتم فيها الاعتماد بشكل خطر على الكحوليات، بحيث يكون الفرد مدمنا للكحول. وقد شهدت سنوات منتصف القرن التاسع عشر قبولا واسعا لمصطلح إدمان الخمر من قبل بعض جماعات المساعدة الذاتية، وأصبح بمثابة حجر الزاوية فى فلسفتهم، مثل جماعة: المدمن المجهول، التى تأسست فى الولايات المتحدة فى ثلاثينيات القرن العشرين. واعتبر هؤلاء أن إدمان الخمر نوع من المرض، ونوعا من الاضطراب الوراثى، ومشكلة نفسية، وأحد الآثار المترتبة على التفكك الأسرى. ومما لاشك فيه أن تعاطى المشروبات الكحولية والإفراط فيه يرتبط بوقوع الجرائم الصغيرة والخطيرة (خاصة جرائم العنف، وحوادث السيارات)، وبالإصابة ببعض الأمراض أو العلل، وحدوث الإصابات فى مكان العمل. ومع ذلك فقد تعرض مفهوم إدمان الخمر للنقد المبرر خلال السنوات الأخيرة. فمنظمة الصحة العالمية وغيرها من الهيئات والمؤسسات لم تعد تقبل اعتبار إدمان الخمر مرضا، كما أخذت دراسات إدمان الخمر تسترشد بطائفة عريضة من التوجهات والنظريات الاجتماعية والثقافية.

الشرعية، إضفاء الشرعية

Legitimacy, Legitimation

يشير مصطلح إضفاء الشرعية لا إلى عملية تأسيس القوة فحسب، وإنما إلى أمر أكثر أهمية وهو منحها أساسا معنويا (أخلاقيا). والشرعية (أو السلطة الشرعية) هى ما يتم إسباغه على مثل هذا التوزيع المستقر للقوة عندما يعد صحيحا.

وتمثل مؤلفات ماكس فيبر أهمية محورية لفهم الجوانب المعقدة للعلاقة بين القوة والشرعية، ونجده يميز بين

"القــوة الفعليــة" و "القــوة الشــرعية" **كنمطين مثــاليين**. ويعنــى المصطلــح الأول الخضوع الذى يتم على أساس من **المصالح**، حيث يتضمن السيطرة علــى السلع والخدمــات فــى الســوق خضوع الفرد طواعية لتلك القوة. أما مصطلح القوة الشرعية فيعنى أنــه عند نقطة معينة تحتاج القوة الفعلية المجردة إلــى تــبرير نفســها، ومــن ثــم تعمــل باستخدام عملية إضفــاء الشــرعية على خلــق معنــى الواجــب والامتثــال لــه، بصرف النظر عــن الدوافع والمصــالح الشخصية.

ويمكن أن يدعــى الشــرعية فــى الواقع أصحاب القوة المستندة إلى أسس تقليديــة، أو كاريزميــــة، أو قانونيــــة رشيدة. وبــالمثل يتم إضفــاء الشــرعية، ومن ثم السلطة الشرعية، علــى توزيــع القوة القائم على أساس التقاليد، أو علــى أسس عاطفيــة معنويــة ترتبــط عــادة بالكشف (الإلهام) – أو الكاريزما –، أو علــى أساس الإيمــان العقلــى القيمــى أو أسس مطلقة بالإيمــان بشــرعية النظــام. ويمثــل مضمــون التــبرير المســتخدم لاســتمرار الســيطرة (أى إضفــــاء الشــرعية عليهــا)، يمثــل الأســاس الــذى تنهــض عليــه الفــروق فـــى الأبنيـــة الإمبيريقية للسيطرة بوصفهــا تنظيمــات بيروقراطية.

ويميز فيــبر بيــن شــرعية النظــام وبيــن "صــدق" ذلــك النظــام. فالنظــام يصبح أكثر صدقا عندما يزداد احتمـال توجيه الفعــل بمقتضــى الإيمــان بوجــود نظام شرعى. فالنظــام يمكــن أن يكــون أقل صدقــا أو أكــثر صدقــا، وليس أقــل شرعية أو أكثر شرعية.

وفى رأى فيــبر أنــه من الممكن تعريــف القوة الفعليــة بأنهــا مصاحبــة لنظام **السوق**، ومن ثم بنظــام **الطبقــة**، والقوة الشــرعية بأنهــا مصاحبــة لنظــام **المكانــة**، ومــن ثــم بجماعــات المكانــة. وتمثــل كــل النظــم مزيجــا من نمطــى القوة، مع أنه من الواضــح أن الطبقــات التجارية، والطبقات المالكــة، والطبقــات الاجتماعيــة ترتبــط بالحركــة المتتابعــة زمنيا تجاه إضفاء الشرعية على القوة الطبقية التى يدعمها نظام المكانة القائم. ويــدل ظهــور الفعــل الــذى يســتهدى بالعـــادات، والتقـــاليد، والمواضعـــات الاجتماعية، والإلزام القــانونى، وأخيرا تفســير الرمــوز الدينيــة، يــدل علـــى المراحـــل المتتابعـــة لعمليـــة إضفـــاء الشرعية على قوة الحكام، ومــن شــأنها أن تــؤدى فــى نهايــة الأمــر إلــى إيجــاد نظام مستقر لتوزيع القوة. إلا أنه عندما تتوقف الجماهير عن التسليم "بأســطورة المزايــا الإيجابيــة"، ويصبــح "الموقــف الطبقى" واضحا بوصفه العامل المحدد

لمصير الفرد، يمكن القول بأن الشرعية المتجذرة فى نظام المكانة وما يصاحبه من العملية الإيديولوجية لإضفاء الشرعية قد تعرضت للإنهيار أو التفكك، وانهار معها نظام المكانة نفسه. ولا يقدم فيبر وصفا أو تشخيصا للعوامل التى تعجل بوقوع أزمة شرعية، رغم أن الفصل الخاص بشروط تكوين السلوك الطبقى الاجتماعى فى دراسته الشهيرة المعنونة "الطبقة والمكانة والحزب" تلقى بعض الضوء على هذا السيناريو.

ويمكن اعتبار **ايديولوجية المواطنة** مثالا عصريا للأساس المتبع فى إضفاء الشرعية، حيث يؤدى توسيع الحقوق الرسمية المدنية، والسياسية، والاجتماعية إلى خلق نظام للمكانة لأوجه عدم المساواة الناجمة عن نظام السوق فى مرحلة الرأسمالية المتأخرة. ومع ذلك فإن الضغوط التى تمارس لتوفير مضمون حقيقى لتلك الحقوق الرسمية (كالمساواة الفعلية لكافة أمام القانون، وحق التملك الفعلى، والاستمتاع على قدم المساواة بالحق فى التعبير، وكفالة سبل المشاركة فى عناصر الرفاهية داخل ذلك المجتمع) من شأنها أن تعمل فى النهاية على التقليل من خطورة دور المواطنة فى إضفاء الشرعية.

شركات متعددة الجنسية
Multinational Corporations

شكل من أشكال الشركات **الرأسمالية** يتخطى فيه البناء المالى والسيطرة الإدارية وتكامل الأنشطة الإنتاجية الحدود القومية – حدود الدولة القومية – ويكون توجهه نحو **الأسواق** الدولية أو العالمية. انظر: **التكامل الصناعى.**

شعائر الانتقال أو المرور
Rites of Passage

الشعائر التى تمارس فى حالة تغير المكانة، كما هو الحال فى الانتقال من مرحلة الشباب إلى مرحلة البلوغ، ومن العزوبة إلى الزواج. وقد ميز أرنولد **فان جنب** فى دراسته الكلاسيكية التى نشرها تحت نفس هذا العنوان بين شعائر الانفصال، وشعائر العزل، وشعائر الاندماج. وينظر إلى الشعائر المرتبطة بالتغير فى المكانة على انها تشتمل أيضا على هذه المراحل الثلاث. وبين كل منها والأخرى تميزات رمزية واضحة.

شعائر انخفاض المكانة
Status Degradation Ceremony

صك هذا المصطلح هارولد جارفينكل في دراسته عن: "ظروف شعائر انخفاض المكانة الناجحة" (والتي نشرت في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٥٦).[٣٠٨] ويقصد بشعائر انخفاض المكانة الأفعال الاتصالية التي توجه نحو تغيير أو تعديل **الهوية** الكلية لفرد معين بحيث تصبح هوية ذات مستوى أدنى داخل التصور العام للجماعة عن التدرج الهرمي للهويات. وقد ذهب جارفينكل إلى أن الشروط البنائية للسخط المعنوى والعار، ومن ثم شروط انخفاض المكانة - ظاهرة عامة شائعة في جميع المجتمعات. وتعد ساحات المحاكم أحد الأمثلة التي تشهد شعائر انخفاض المكانة علانية بأمر بعض الأشخاص المتخصصين في ذلك (المحامون والقضاة) والتي تتخذ شكل الروتين المهنى المتكرر. ولكن عمليات الشجب والإدانة العلنية التي تتم في مناسبات وأوساط اجتماعية أخرى فقد تكون على نفس الدرجة من فاعلية الإدانة في ساحات المحاكم. ومن الملاحظ أن هذا المصطلح يلقى بعض الضوء على أهمية **رد فعل المجتمع** في تعريف الانحراف في سياق الحياة اليومية. انظر أيضا: **نظرية الوصم، المكانة، الوصمة، التفاعلية الرمزية.**

الشعوذة **Witchcraft**

انظر: **السحر، الشعوذة، والسحر الضار.**

شعور (عاطفة)، شعورى، (عاطفى)، عاطفية
Affect, Affective, Affectivity

العاطفة أو الشعور هي انفعال. وينطوى استخدام المصطلح في علم الاجتماع بصفة عامة على القول بأن فعلاً ما يمارس أو يؤدى بغرض الإشباع الانفعالى أو الوجدانى. فعلى سبيل المثال، وفي معرض مناقشتهما لقضية "الوعى الطبقى في الولايات المتحدة، الصادر عام ١٩٨٣[٣٠٩]، يناقش كل من مارى جاكمان وروبرت جاكمان الروابط العاطفية الطبقية، وعلى وجه التحديد "قضية ما إذا كانت الأبعاد الذاتية للطبقة الاجتماعية تنطوى على شعور بالارتباط الوجدانى، وليست مجرد مسألة توحد شكلى. وتمثل المقابلة بين التوحد الوجدانى والحياد الوجدانى أحد الازواج المسماة بمتغيرات النمط عند تالكوت **بارسونز**، التي يمكن في

ضونيها تصنيف وتحليل المجتمعات المختلفة. انظر أيضا: **النزعة الفردية العاطفية**.

الشعور بالانتماء للجنس الآخر
Transsexual

شخص مولود بجنس (نوع) معين، ولكنه يتحول بعد ذلك إلى الجنس الآخر، ولكنه يحتاج إلى عملية جراحية جنسية لتغيير أعضائه الجنسية حسب الوضع الجديد، كما يحتاج إلى تدريب كامل على الدور الجنسي لذلك الجنس الذى انتقل إليه حديثا. والحالة المثلى للكثيرين من الذين يشعرون بالانتماء للجنس الآخر هى الانتقال الكامل غير اللافت للنظر إلى الجنس الآخر والانتماء النوعى الآخر. وقد اكتشفت ظاهرة الانتماء للجنس الآخر إكلنيكيا فى منتصف القرن العشرين، ولكنها فيما عدا هذا تمثل أهمية كبرى لعلم الاجتماع فى دراسة النوع والانحراف. انظر أيضا: **ارتداء ملابس الجنس الآخر**.

شعيرة أو شعائرى **Ritual**

الشعيرة عموما نمط متكرر – فى الغالب – من السلوك يتم أداؤه فى مواقيت مناسبة وقد يتضمن استخدام رموز. ويعتبر **الدين** واحدا من الميادين الاجتماعية الرئيسية التى يتم فيها ممارسة الشعائر، وإن كان نطاق الشعائر قد يمتد إلى جوانب علمانية ودنيوية فى الحياة اليومية أيضا. وعلى سبيل المثال فإن المنظور المسرحى فى علم الاجتماع عند إرفنج **جوفمان** يرجع بصورة مكثفة إلى "شعائر التفاعل" وهى الأنماط السلوكية اليومية ذات الطابع الشعائرى التى يتعاون بواسطتها الأفراد فى التعرف على الحقيقة المشتركة مع حفاظ كل منهم على إحساس الآخر بذاتيته (انظر كتابه: شعائر التفاعل: مقالات فى سلوكيات التعامل المباشر، الصادر عام ١٩٦٧)[٣١٠].

ويميز الاتجاه الدوركايمى (كما يتضح فى كتاب: الصور الأولية للحياة الدينية، الصادر عام ١٩١٢)[٣١١] تمييزا قويا بين **المقدس** والعلمانى (أو الدنيوى)، ويبين بوضوح أن الشعائر تنتمى إلى المجال الأول (أى المقدس). إذ يرى أصحاب الاتجاه الدوركايمى أن الشعائر تحقق التضامن الاجتماعى اللازم لحفظ تماسك المجتمع. وقد صهر **دوركايم** الشعائر فى البناء الاجتماعى حيث أكد أنه خلال ممارسة الشعائر يعبر الناس لأنفسهم (بشكل صحيح) عن أنماط العلاقات فى المجتمع. وفى رأى دوركايم أن

العنصر المهم في الشعيرة هو الفعل، حيث أن الفعل يقود إلى تشكل المعتقدات وليس العكس. وهكذا يضفي دوركايم على الشعيرة دورا معرفيا (إبستمولوجيا) أساسيا، بتأكيده على أن اللبنات الضرورية لبناء الفكر يتم تناقلها خلال الانفعال المشترك بالشعيرة. ويعد العمل الذي قدمه كريستل لين بعنوان: شعائر الحكام: الشعائر في مجتمع صناعي، الصادر عام ١٩٨١،[٣١٢] يعد مثالا معاصرا رائعا للتفسير الدوركايمي للشعائر الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق.

وعلى الجانب المقابل فإن الاتجاه الماركسي يرى أن الشعائر تنقل **الوعي الزائف** فقط. فهي تضلل المشاركين لأنها لا تصور أنماط العلاقات الاجتماعية في المجتمع تصويرا صحيحا. (انظر على سبيل المثال، مارك بلوش: من المباركة (منح البركة) إلى العنف، الصادر عام ١٩٨٦)[٣١٣].

وقد قدم الأنثروبولوجي البلجيكي (الفرنسي) أرنولد فان جنب إطارا لتصنيف البناء العام للشعائر (في كتابه المعنون: شعائر الانتقال، الصادر عام ١٩٠٩)[٣١٤]. فقد كتب فان جنب قائلا إن الأمر لا يقتصر على أن يولد الفرد في المجتمع، وإنما يجب أن يولد ميلادا جديدا من خلال **شعائر الانتقال** لكي يصبح فردا اجتماعيا ويقبل في المجتمع. وقد حدد فان جنب ثلاث مراحل في شعائر الانتقال التي يتم من خلالها تحول الهوية الاجتماعية للشخص: الأولى هي عزل أو انفصال الفرد من مكانته القديمة، ثم مرحلة تعلقه على عتبة الشعور، حيث يكون الفرد في حالة وسطية أو انتقالية انفصل فيها عن المكانة القديمة ولكنه لم يندمج بعد في المكانة الجديدة، وأخيرا مرحلة إعادة الاندماج، وهي التي يكون فيها الانتقال من مكانة إلى أخرى قد اكتمل رمزيا.

ومن أوجه النقد الشائعة للتفسيرات السوسيولوجية للشعائر هو أن أحد المحللين قد فرضوا المعاني الخاصة بهم على الأحداث. ويرى لويس (في كتابه: يوم أحمر ساطع، الصادر عام ١٩٨٠)[٣١٥] أن البحث عن معنى في الشعائر أمر قد يفوق الاهتمام بما يشعر به الناس تجاه الشعائر، وهو الجانب الوجداني. وهكذا فإن الشعائر تصبح مثل لغز الكلمات المتقاطعة التي يقوم علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع بحلها أو فك رموزها. ويرى لويس أنه يجب أن يتم فهم الرموز في ضوء المعاني الخاصة

بالمشاركين فيها إضافة إلى المعانى التى يراها المحللون.

شغب Riot

هو اندلاع مفاجئ لعنف جمعى غالبا ما يوجه نحو الممتلكات، وأحيانا يوجه ضد المسئولين فى السلطة. وهناك خلاف تصنيفى كبير حول التعريف الدقيق لهذا المصطلح، وحول النقطة التى عندها يتحول الاضطراب أو القلق الجمعي إلى شغب، بدلا من أن نعتبره مثلا مجرد إخلال مدنى بالنظام. وهذه المسألة هنا ليست مسألة أكاديمية فقط، ذلك أن أفعال العنف الجمعى غالبا ما تثير تساؤلات حول الشرعية فى المجتمع (خاصة إذا كانت هذه الأفعال موجهة ضد الدولة ذاتها)، كما يمكن شجبها من قبل أولئك الذين توجه ضدهم، من خلال وصفها بأنها أفعال إجرامية خارجة على القانون. وعلى سبيل المثال فإن دراسة رودى عن: الحشد عبر التاريخ، الصادرة عام ١٩٦٤، [٣١٦] تبين كيف أن الحشد الثورى على امتداد التاريخ الأوربى قد وصفته الطبقات الحاكمة بأنه تجمهر غوغائى إجرامى مسعور. بينما تخلص دراسة تومسون للتاريخ الانجليزى فى فترة أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر (وعنوانها: تشكل الطبقة الانجليزية العاملة، الصادرة عام ١٩٦٤)[٣١٧]إلى أن نفس الشئ قد حدث فى وصف أفعال من أطلق عليهم "محطمى الماكينات"(*) . وتمثل دراسة ستانلى كوهين الإنجليزية (تحت عنوان: التشكل والهزازات فى منتصف الستينيات)[٣١٨] مثالا جليا للتباين فى الوصف والوصم الذى غالبا ما يحيط بالذعر المعنوى الذى يرتبط بأعمال الإغارة وقطع الطريق التى يمكن أن يتولد عنها خلل عام وشغب.

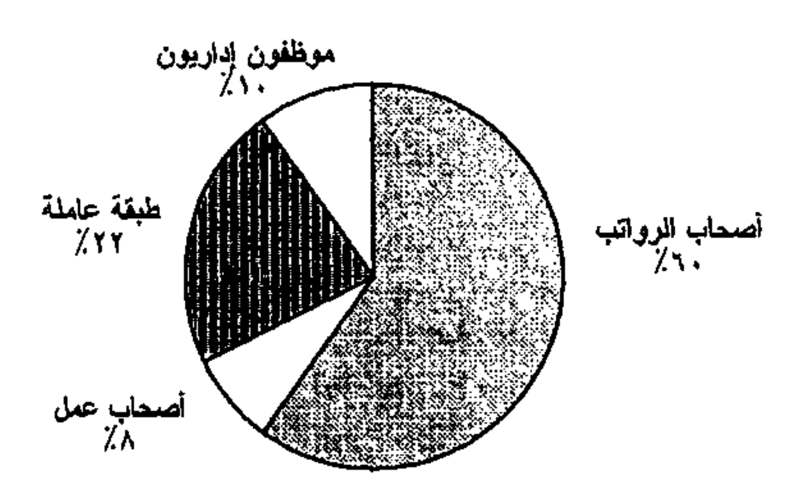
من هنا فإن الكثير من وسائل الإعلام والمناقشات العامة حول سلوكيات الشغب، سواء كانت داخل إطار النضال العمالى، أو الاضطرابات العرقية أو **الثقافات الفرعية** الشبابية تطرح نظرية فى تفسير هذه الأنشطة على أنها أعمال جماعات متطرفة طائشة أو تصرفات رعاع إجرامية. أما علماء الاجتماع الذين حاولوا الكشف عن الأسباب الكامنة خلف هذا الشغب فقد اتجهوا – بدلا من ذلك – إلى رؤية هذه الأحداث باعتبارها أعراضا

(*) Luddism وهى أفعال العنف الجمعى التى كانت تقوم بها جماعات من العمال فى أوائل القرن التاسع عشر فى المجتمع الانجليزى لتحطيم ماكينات المصانع اعتقادا بأن هذه الآلات سوف تؤدى إلى تقليل الطلب على الأيدى العاملة. (المترجم)

لتوترات فى الأبنية الاجتماعية. وهكذا فإن دراسة عن "الشغب الحضرى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الستينيات أوضحت أن هذه الأفعال التى حظيت بدعم ومشاركة محلية على نطاق واسع لم تكن مجرد ممارسات تتم بقيادة وتنسيق أقلية إجرامية غير ممثلة، وإنما يتعين النظر إليها باعتبارها استجابات جماعية واسعة النطاق تجاه معاناة أو مظالم مشتركة. (انظر على سبيل المثال مقال أوبرشال: أحداث شغب لوس أنجلوس فى أغسطس ١٩٦٥، المنشور فى مجلة المشكلات الاجتماعية عام ١٩٦٨)[٣١٩]. انظر أيضا: **السلوك الجمعى**.

شكل توضيحى دائرى
Pie - Chart, Pie - Graph

شكل من أشكال الإحصاء الوصفى يستعرض البيانات على نحو تصويرى، كما فى المثال – الافتراضى – الوارد فى الشكل التوضيحى أدناه. ويعرض هذا الشكل الأعداد النسبية للأفراد الذين التحقوا بالجامعات مصنفين على أساس انتماءاتهم الطبقية الاجتماعية. وقد قسم الملتحقون بالجامعات إلى أربع طبقات اجتماعية (هم : أصحاب الرواتب Salariat، وأصحاب الأعمال الخاصة، والموظفين الإداريين، والطبقة العاملة)، وقسمت الكعكة (أو الدائرة) إلى "قطع" تتناسب



شكل يوضح الأصول الطبقية الاجتماعية للملتحقين بالجامعات

مع حجم الملتحقين بالجامعات من كل فئة طبقية. والميزة الرئيسية لهذه الطريقة في عرض البيانات أنها تجعل من السهل على القارئ تبين النصيب النسبى لكل فئة من مجمل الدائرة. أما حيث يكون الهدف الأساسى من العرض هو إبراز الأحجام النسبية للفئات المختلفة فإنه يفضل فى هذه الحالة استخدام مدرج التكرار أو **المدرج التكرارى**.

شمولى، شمولية (مذهب تجميع السلطة)

Totalitarian, Totalitarianism

يبدو أن هذا المصطلح قد نشأ مع النظام الفاشى الإيطالى الذى شهدته إيطاليا تحت حكم موسولينى، وبفضل أعمال الفيلسوف جيوفانى جنتيل Giovanni Gentile. وتعنى الكلمة "الدولة الشاملة، القابضة على كل شئ، والمستوعبة لكل شئ، والمحيطة بكل شئ"، ومن ثم يمكن أن تصدق على عديد من الامبراطوريات ونظم الحكم، وعلى الأنظمة اليمينية بصفة عامة، أى حتى فترة الحرب الباردة، حيث اكتسبت شيوعا واستخداما واسع النطاق. ومن الاستخدامات الشديدة الخصوصية لذلك المصطلح إطلاقه على دولة السويد القائمة على نظام الرفاهية الشامل.

ولكن الشائع فى العادة أن ذلك النظام يؤلف بين مجموعة من المقومات والملامح، التى ترتبط - موضوعيا - بعدد من الايحاءات والمضامين الانفعالية، التى لا تعطى نفسها للفحص والتمحيص، وذلك عندما يرادفون بينها وبين بعض المصطلحات الأخرى، مثل "إمبراطورية الشر". ويرجع الفضل إلى عالمى السياسة كارل فريد ريش وزبجينيو برجنسكى فى تحويل معنى هذا المصطلح من النظم **الفاشية**، وإعادة صياغته وتحويره بحيث يمثل النموذج المعبر عن الاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين. وقد قدموا ستة عناصر أساسية عدوها تتضافر تضافرا عضويا فى تحديد هوية النظام الشمولى، وهذه العناصر هى : -

١ - **الإيديولوجيا** الشمولية المحددة تحديدا دقيقا، والتى تدعو إلى مجتمع مثالى موعود (انظر مادة **العقيدة الألفية**) وإلى مستقبل **يوتوبى**.

٢ - حزب جماهيرى وحيد، يقوده شخص واحد فى العادة.

٣ - نظام للقهر البدنى أو النفسى (المعنوى)

٤ – احتكار وسائل الاتصال
٥ – احتكار للسلاح
٦ – التوجيه المركزى والإدارة المركزية للاقتصاد عن طريق التنسيق البيروقراطى. (انظر كتابهما: الديكتاتورية الشمولية والأوتوقراطية و الحكم الفردى المطلق، الصادر عام ١٩٦٣.[٣٢٠]

وقد أثار هذا الاتجاه ردود فعل من جانب أولئك الذين كانوا يرون أن النظام السوفيتى يمكن فهمه الفهم الأفضل – ككيان سياسى واجتماعى – فى ضوء **جماعات المصالح**، وجماعات **الصفوة** المتصارعة، أو حتى فى ضوء المصطلحات شبه الطبقية (باستخدام فكرة مصطلحات التسمية كوسيلة للتعبير عن **الطبقة الجديدة**). وقد اتسع استخدام المصطلح خلال ظروف الحرب الباردة، ولكن القوة التفسيرية للمفهوم فى العلوم الاجتماعية أصبحت محل تساؤل، لأسباب واعتبارات متعددة ليس آخرها طبيعتها التعميمية اللا تاريخية. بل ساءت سمعة المصطلح خلال حقبة السبعينيات، على الرغم من أن فكرة "ما بعد الشمولية" قد برزت خلال الحوارات التى دارت حول إمكانية إصلاح النظام السوفيتى. وبعد أن انهار النظام السوفيتى ذهب معارضو هذا المفهوم إلى أن تحول الاتحاد السوفيتى فى ظل رئاسة جورباتشوف قد أثبت أن النظام السوفييتى لم يكن نظاما شموليا. وذهب دعاة المفهوم إلى أن الإنسان السوفيتى يمكن التعرف عليه الآن بوضوح أكبر، وأن العوامل التى أدت إلى انهياره كانت – على أية حال– عوامل خارجية. ومما لاشك فيه أن نظام **الاشتراكية الواقعية** قد أوجد نظام الحزب الواحد، وأنه كان يقوم على عبادة الفرد، ويتسلح بإيديولوجيا غائية محددة، ونظام للرقابة، والرعب، والاقتصاد الذى تسيطر عليه الدولة، واحتكار العنف قل أن نجد نظيرا له، أو نجد ما يفوقه فى شتى أنواع المجتمعات الأخرى، حتى تلك الفائقة القهر. وسوف يصبح من الممكن فهم تراث هذا النظام عندما تسعى الدول التى عرفته إلى بناء نظم ديموقراطية وتأسيس نظم السوق اعتمادا على حقوق المواطنة.

شو، كليفورد (عاش من ١٨٩٦ حتى ١٩٥٧) **Shaw, Clifford**

عالم اجتماع ينتمى إلى **مدرسة شيكاغو**، ورائد من رواد منهج **تاريخ الحياة**، قام بجمع ما يزيد عن مائتى دراسة لتاريخ حياة الجانحين خلال عمله فى معهد بحوث الأحداث، كان

من أهمها وأشهرها: تاريخ حياة جاك رولر: الرواية الذاتية لقصة طفل منحرف"، ونشرت عام ١٩٣٠،[٣٢١] وهى التى أعيد دراستها بواسطة جون سنودجراس تحت عنوان: جاك رولر فى السبعينيات وصدرت فى كتاب عام ١٩٨٢.[٣٢٢]

شوتز، ألفريد (عاش من ١٨٩٩ حتى ١٩٥٩) Schutz, Alfred

انظر: **تفسير أو تأويل، فينومينولوجيا.**

شومبيتر، جوزيف (عاش من ١٨٨٣ حتى ١٩٥٠)

Schumpeter, Joseph

اقتصادى تاريخى من أصل مورافى يتعرض فى عمله الذى ينتمى إلى أكثر من تخصص، لقضايا ذات أهمية للمشتغلين بعلم الاجتماع. وقد قام شومبيتر بالتدريس فى امبراطورية هابسبورج وفى ألمانيا وفى الولايات المتحدة. وكان يرى أن علم الاجتماع والاقتصاد يكمل كل منهما الآخر، وكثيراً ما كتب فى موضوعات تصنف فى هذه الأيام على أنها من موضوعات علم الاجتماع، ومنها على سبيل المثال موضوع الطبقة الاجتماعية وموضوع الطبقة الاجتماعية وموضوع الإمبريالية.

وكان شومبيتر، مثله مثل كارل **ماركس** وماكس **فيبر**، مهتماً بالبحث فى أصول النظام الرأسمالى وتطوره، وكذلك أولى اهتماماً مماثلاً لدراسة دور **المنظمين** الذين عظموا الأرباح وتحملوا المخاطر، ولعبوا دوراً رائدا فى تبنى منتجات وأساليب إنتاجية جديدة. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بالارتباط بين نظرية **دورة العمل** وتكوين رأس المال، وهذه جميعاً من الملامح المميزة للمدرسة النمساوية فى علم الاقتصاد والتى يعتبر شومبيتر أحد أتباعها المباشرين. نذكر من بين مؤلفاته كتاب: "نظرية التنمية الاقتصادية"، الصادر عام ١٩١٢[٣٢٣]، وكتاب "دورة العمل"، الذى نشر عام ١٩٣٩[٣٢٤]، وكذلك أفضل كتبه مبيعاً، وهو كتاب الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، المنشور عام ١٩٤٢[٣٢٥]. وقد حذر شومبيتر فى كتابه الأخير هذا من النزعة نحو استبدال جماعة المنظمين بطبقة أكثر محافظة من المديرين الصناعيين، ومن ضرورة أن يؤدى التخطيط الاقتصادي إلى تشجيع الاشتراكية. انظر أيضاً: **إمبريالية.**

الشياطين الشعبية Folk Devils

مصطلح استخدمه ستانلى كوهين فى دراسته **للذعر الأخلاقى** الذى انتشر إزاء الثقافات الفرعية للمودس Mods(*) والروكرس Rockers(**) فى انجلترا خلال الستينيات (انظر كتابه: الشياطين الشعبية والذعر الأخلاقى، الصادر عام ١٩٧٢)(٣٢٦). وذهب كوهين فى هذه الدراسة – مستخدما المداخل **التفاعلية** لسوسيولوجيا **السلوك الجمعى** – إلى أن المجتمع يخلق مجموعة من الأنماط الاجتماعية "لكى يوضح لأفراده من خلالها أى الأدوار يجب أن يتجنبوه وأى الأدوار يجب أن يعظموه". وتحتل الجماعات، التى يعدها المجتمع منحرفة ولا يقبلها، "موقعا ثابتا كشياطين شعبية: فتكون أداة تذكرنا بما لا يجب أن نكون عليه". ولقد استخدم المصطلح منذ ذلك الحين على نطاق واسع فى دراسات أخرى حول تمثيلات **الانحراف**. انظر أيضا: **الوصم**

شيزوفرنيا أو فصام Schizophrenia

هو اضطراب **عقلى** (ذهان) يعرف على نطاق واسع فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منه فى بريطانيا، وهو عادة ما يتصف بالأوهام أو الهلاوس، ويظهر بصورة أوضح فى أواخر مرحلة المراهقة، وينظر إليه كنوع من الجنون. والمصطلح نفسه ظهر مع بدايات القرن العشرين، حيث أطلق على حالة سبق وصفها فى منتصف القرن التاسع عشر على أنها "عته مبكر". وتشير الشواهد إلى ارتباط هذه الحالة بخلل مسبق فى الجينات الوراثية، ولكنها أيضا تشير إلى أهمية **البيئة** فى ظهوره.

شيلر، ماكس (عاش من عام ١٨٧٤ حتى ١٩٢٨) Scheler, Max

مدير معهد البحث العلمى الاجتماعى، وأستاذ الفلسفة فى جامعة كولونيا فى ألمانيا ابتداء من عام ١٩١٩. وقد كان شيلر من الشخصيات المهمة فى تطوير كل من علم الاجتماع الظاهراتى (الفينومينولوجيا)، و**علم الاجتماع المعرفى**، وعلم الاجتماع الثقافى. وقد حاول شيلر، تحت تأثير كل من فريدريك **نيتشه**، وإدموند هوسرل، أن يتجنب **النزعة النسبية** فى علم الاجتماع المعرفى، وذلك بتبنيه

(*) Mods اسم يطلق على فئة من الشباب فى انجلترا (خاصة خلال عقد الستينيات) تركز جل اهتمامها على التأنق فى المظهر والحرص على ارتداء الملابس الحديثة الأنيقة. (المحرر)
(**) Rockers اسم يطلق فى انجلترا –أساسا– على "مجاذيب" موسيقى وأغانى الروك. ويرتبط هذا الهوى بارتداء الملابس المصنوعة من الجلد وركوب الموتوسيكلات. (المحرر)

وجهة نظر جوهرية Essential عن **الطبيعة البشرية** فى كتاباته عن الأنثروبولوجيا الفلسفية، والتى تأثرت أيضا بمعتقداته الكاثوليكية الرومانية. ورغم أن شيلر اعترف بتعددية ونسبية نظم الاعتقاد أو الإيمان، إلا أنه أكد على أن الطبيعة البشرية ذات طبيعة عامة واحدة. وقد استبدل شيلر ثنائية كارل ماركس لما أسماه بالبناء التحتى والبناء الفوقى، بثنائية أسماها: الدنيوى والروحى. وكان يتبنى وجهة نظر تشاؤمية تجاه المجتمع الصناعى المعاصر، حيث رأى أنه إفساد للقيم الحقيقية الأصلية. ومن أهم أعمال كتاب : الاستياء، الصادر عام ١٩١٢[٣٢٧]، وكتاب "طبيعة التعاطف"، الذى صدر عام ١٩١٣[٣٢٨]، وكتاب "مشكلات علم الاجتماع المعرفى"، المنشور عام ١٩٢٦[٣٢٩]، وكتاب "مكانة الإنسان فى الطبيعة"، الصادر عام ١٩٢٨[٣٣٠]. وتعد إسهامات شيلر فى علم الاجتماع المعرفى من الاسهامات التى لا يمكن لأى دارس تجاهلها.

شيوعية Communism

مذهب سياسى، ظهر إبان الثورة الفرنسية، يرى أن المجتمع الإنسانى يمكن تنظيمه على أساس من الملكية المشتركة للموارد الاقتصادية لكل من المنتجين المباشرين أو العمال. تطورت النظرية الشيوعية وأصبحت أكثر تنظيما على يد كارل **ماركس**، وفريدريك **إنجلز** خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، اللذان أكدا أن المجتمع الإنسانى قد تطور عبر سلسلة من المراحل التاريخية، أو **أنماط الإنتاج**، وأن المجتمع الشيوعى – أو دولة العمال – سوف تنبثق من خلال تطور **الرأسمالية**، والنشاط المنظم للطبقة العاملة، باعتباره ذروة التطور التاريخى. ولم يقدم ماركس سوى تصورات شديدة العمومية عن طبيعة تكوين المجتمع الشيوعى، ولكن بعض الكتاب اللاحقين عدلوا من أفكار ماركس، من خلال تأكيدهم على إسناد دور مركزى للدولة فى تنظيم تلك المجتمعات أثناء فترة الانتقال الطويلة من مرحلة **الاشتراكية** إلى مرحلة الشيوعية التامة. ولذلك فإن الاتحاد السوفيتى، وجمهورية الصين الشعبية، والنظم الشيوعية التى ظهرت بعد ذلك فى كوبا وفيتنام عادة ما توصف بأنها "دول اشتراكية"، على اعتبار أنها قد سارت خطوات على طريق تحقيق البرنامج الاشتراكى، من خلال القضاء على الملكية الخاصة، وتاكيد سيطرة الدولة على الاقتصاد. ولكنها مع ذلك،

لا تعد دولا اشتراكية (أو شيوعية) بالمعنى الحقيقى، لأنها لم تحقق بعد الديموقراطية السياسية، بل أكثر من ذلك، أحيانا ما يشار إليها باعتبارها نظم رأسمالية الدولة. والشئ المشترك بين التسميتين هو الاعتراف بأن تلك المجتمعات ما زالت بعيدة عن النموذج المثالى للشيوعية كما حدده ماركس، نظرا لأنها تضم أنظمة سياسية غير ديموقراطية، وعلى درجة عالية من المركزية، وتتحكم فيها الصفوة البيروقراطية، حيث تحل محل الطبقة الرأسمالية. ومما يزيد من الخلط فى استخدام المفهوم أن هذه النظم نفسها تسمى أحيانا الاشتراكية البيروقراطية، أو مجتمعات رأسمالية الدولة الاحتكارية. وقد قدم كلاودين واحدا من أفضل الدراسات التاريخية للحركة الشيوعية والمجتمعات الشيوعية، فى كتابه: الحركة الشيوعية – من الكومينترن إلى الكومينفورم، الصادر عام ١٩٧٥.(٣٣١)

وقد أرجعت النظريات الماركسية أسباب عدم تحقق الشيوعية بعد قيام الثورات الاشتراكية إلى بعض العوامل المسئولة عن ذلك، كالضغوط التى تمارسها الدول الرأسمالية، وتباين الظروف التاريخية للمجتمعات التى شهدت ثورات اشتراكية، وظهور شريحة أو طبقة بيروقراطية عملت على إعاقة عملية التحول وحولتها لصالحها. ويطلق غير الشيوعيين مصطلح الشيوعية على أى مجتمع يحكمه حزب شيوعى، أو على أى حزب يسعى إلى تحقيق المجتمع الشيوعى. ويرى أغلب علماء الاجتماع أن المجتمعات الشيوعية تختلف عن الدول الرأسمالية من بعض النواحى السياسية والإيديولوجية المهمة. فالمجتمعات الشيوعية تتسم بتركز سلطة صنع القرار فى يد عدد قليل من القادة الذين يتم التكتم عليهم، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، ووجود قيود على كافة الأنشطة السياسية والاجتماعية، والاعتماد وبصورة كبيرة على القهر بصورة تفوق ما هو موجود فى النظم الديموقراطية الليبرالية. وإن كان موضوع مدى تميز الأسس الاقتصادية لنوعى النظام الاجتماعى بالفعل قد ظل على الدوام موضع جدل حاد. فقد ذهب بعض الكتاب إلى أن بعض مقتضيات التكنولوجيا الصناعية المتقدمة قد خلقت قدرا كبيرا من التماثل على مستوى الوحدة الإنتاجية وعلى مستوى التنظيم.

وعلى حين يطلق بعض النقاد مصطلح شمولى على هذه المجتمعات، فإن بعض التحليلات المتعاطفة تقول

بإمكانية وجود نشاط سياسي مستقل داخلها، ويؤكدون على أن تلك الأنشطة ظلت تتطور إلى المدى الذى أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتى، والدول الشيوعية فى أوربا الشرقية فى أواخر الثمانينيات. انظر أيضا: **الاشتراكية الواقعية**.

الشيوعية البدائية

Primitive Communism

مصطلح يرتبط عادة بكارل **ماركس**، ولكنه اكتسب مزيدا من التدقيق على يد فريدريك **إنجلز** (فى كتابه: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، الصادر عام ١٨٨٤)[٣٣٢] ويعنى الحق الجماعى فى الانتفاع بالموارد الأساسية، والمساواة فى العلاقات الاجتماعية، وغياب الحكم التسلطى والتدرج الطبقى الهرمى، وهى المرحلة التى يعتقد أنها كانت موجودة فى مرحلة سابقة على ظهور **التدرج الطبقى والاستغلال** فى التاريخ الإنسانى. وقد تأثر كل من ماركس وإنجلز تأثرا قويا بآراء هنرى **مورجان** فى عرضه الظنى لتاريخ التطور، الذى وصف فيه "الحرية، والمساواة، والإخاء عند العشائر والجماعات القديمة" وتكلم فيه عن وضوح "الشيوعية فى أمور الحياة" التى يعتقد أنها كانت موجودة فى العمارة القروية عند سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر). وقد استطاع إنجلز أن يدمج هذه الفكرة فى نظريته التطورية فى **المادية التاريخية**، فذهب إلى أن الانتقال إلى **أنماط الإنتاج** التى جاءت بعد ذلك تضمنت الانتقال من الإنتاج للاستخدام (للاستهلاك) إلى الإنتاج للتبادل، كما انطوت على تحول العلاقات العائلية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين إلى أسر مستقلة كوحدات اقتصادية تقوم على تبعية المرأة وخضوعها. وقد أثار هذا الموضوع مناقشات مكثفة فى ميدان الأنثروبولوجيا، عرض لها بشكل طيب – على سبيل المثال – ليكوك فى مقاله: "الماركسية والأنثروبولوجيا" فى الكتاب الذى حرره أولمان وفيرنوف بعنوان: الدراسات الأكاديمية اليسارية، الصادر عام ١٩٨١.[٣٣٣] ويوضح ذلك العرض أن المناقشات قد تركزت حول طبيعة حقوق الملكية، والمكانة، والسلطة التى كانت معروفة لدى تلك الشعوب البدائية.

حــرف ص

الصالح العام Public Interest

هـى المصـالح الجماعية التـى لا تتجزأ **لمجتمع محلى** أو **لمجتمع** من وجهة نظر المتابع المحـايد. ويعتقد أن توفير السلع العامـة (أو الجماعيـة) من شأنه أن يحقق الصالح العام، هذا علـى الرغم مـن أن الممارسـة تختلـف حـول مساحة الشبكة التى تغطيهـا هـذه السلع العامـة. انظـر أيضـا: **سلعة عامـة (أو جماعية)**.

صبغيات، كروموسومات Chromosomes

نـواة خلايـا الجسم عند الإنسـان والحيوانات المتطورة والنباتـات، وهـى تحتـوى علـى عـدد (ثـابت بالنسبة لكل نـوع – يبلـغ ٢٣ فـى حالـــة النـــوع الإنسانى) من الأزواج التى يتخذ بناؤها شـكل الخيط. وتحمـل هـذه الصبغيـات **الموروثـات**، أى الوحــدات الأساســية الحاملـة للصفات الوراثيـة، مرتبـة فـى تتـابع خطـى. وعندمـا تنقسـم الخليـة لتكون البويضة والمنى، فإن الصبغيـات تشـكل أزواجـا ثـم تنقسـم بطـرق تعيـن بطريقــة عشــوائية الصفــات الوراثيــة للأمشـاج الجديدة. وتفسـر هـذه العمليـة التنـوع الوراثــى بيـن أفـراد الذريــة الناتجين عن التكاثر الجنسي.

الصداقة Friendship

بالرغم من أن الصداقة مصطلـح شائع فى الثقافـات الحديثـة، إلا أنهـا لـم تلــق حقهــا مــن دراســات العلمــاء الاجتمـاعيين. وتستخدم الكلمـة بمعنــى فضفـاض فـــى المجتمعـــات الناطقـــة بالانجليزيـة، بـالرغم من وجـود اتفـاق عـام علـى أن لهـا فـى أوروبـا معنــى أعمق من معناها فى أمريكـا الشـمالية. ويقـال أن للصداقـة فـى الثقافـات غـير الأوروبية معنـى أكـثر وضوحـا، وأنهـا تسـتخدم كأســاس لإرســاء علاقــات اجتماعيـة منظمـة. وفـى كـل الأحـوال، فـإن الصداقـة ليسـت مصطلحـا قرابيـا، ولكنهـا تتضمـن نمطـا مـن التبادليــة والالتزام بين أفراد ليست بينهم علاقـة، بـالرغم مـن أن ذلـك يختلـف بـاختلاف الموقـف والسـياق. ويمكـن أن تـتراوح الصداقة بيـن العلاقـة العرضيـة نسـبيا، التى تعتمد على ممارسة نشاط مشـترك أو الاشـتراك فـى موقـف واحـد (مثـل نـوادى الرياضــة) والعلاقـات العميقـة المسـتمرة التــى يظهـر فيهـا التدعيـم المتبادل.

وتأخذ الدراسـة المنهجية للصداقة اتجـاهين رئيسـيين: الأول هـو الدراسـة النفسية الاجتماعية للطرق التـى يطـور بهــا الأطفــال صداقــات، والعلاقـــة

الارتباطية بين أنماط من الصداقة وتتابع مراحل العمر في الطفولة. وتركز دراسات الصداقة بين الكبار على أنماط القابلية الاجتماعية، كما تميل إلى التركيز على الفروق الطبقية. فلقد ذهب جراهام آلان G. Allan (في كتابه: **الصداقة: تطوير منظور سوسيولوجي**، ١٩٨٩)[٣٣٤] إلى أن اختيارات الصداقة بين أبناء الطبقة العاملة تسود فيها روابط القرابة، بالرغم من أن الجيران وزملاء العمل يكونون علاقات صداقة أيضا. أماالطبقة الوسطى – من ناحية أخرى– فإنها تميل إلى العلاقات الشخصية، وإلى اختيار أكثر وعيا للأصدقاء من بين إطار أوسع.

الصدق **Validity**

ويقصد به أن يكون الشئ حقيقيا، وأن يمثل انعكاسا صادقا للاتجاهات، أو السلوك، أو السمات التي يعبر عنها. ويعد المقياس (كالسؤال، أو مجموعات الأسئلة، أو الاختبار) صادقا عندما يقيس المفهوم أو الخاصية التي يدعى قياسها. من هذا – مثلا – ما نلاحظه من اعتراض البعض على ما إذا كانت الإجابات المتحصل عليها من السؤال عن الرضا عن العمل تمثل مؤشرا صادقا للاغتراب عن المجتمع المعاصر. وكذلك الاعتراض على ما إذا كان شغل المرأة لوظيفة ذات أجر مؤشرا صادقا على الوعي النسوى، أو معدل الطلاق في الولايات المتحدة يعد مؤشرا صادقا لمدى الضغط الاجتماعي الذي يعيش هذا المجتمع في ظله. فصدق مقياس معين للاتجاهات، أو الاجابات التي يتم الحصول عليها في أثناء المقابلة يعد في آخر الأمر موضوعا للتقدير، وإن كان قد تم تطوير بعض الأساليب الفنية التي يمكن أن تدعم وتكمل آراء الباحث الخاصة، التي قد لا تكون ممثلة.

وهكذا تم تطوير بعض الأحكام المبنية على التجربة العملية التي تيسر استبعاد بعض أنواع الأسئلة استبعادا تاما. من هذا، مثلا، الاعتقاد بأنه من غير المجدى توجيه أسئلة إلى شخص عن حادثة معينة بعد وقوعها بفترة طويلة ومحاولة التعرف على الاتجاهات والأسباب المرتبطة بقرار أو اختيار معين اتخذ منذ سنوات بعيدة، وذلك على اعتبار أن الآراء والأمور يعاد النظر إليها وتفسيرها عندما تمر عليها فترة طويلة، ومن ثم لا تعبر الآراء التي تبدى لاحقا تعبيرا صادقا عن تلك التي كانت ملازمة للحدث أو الموقف في حينه. كما أن مطلب الصدق يستبعد المقابلات بالتفويض (أو

بالوكالة، أى سؤال شخص نيابة عن اخر) استبعادا تاما، اللهم الا بالنسبة للبيانات الواقعية الفعلية الأساسية، كالسؤال عن مهنة شخص آخر، وإن كان يستحسن حتى استبعاد أى سؤال بالتفويض. وتعد عملية ضمان الصدق، وقياس درجة "الصدق الظاهرى" من الوجهة النظرية أو البدهية، تعد أهم الأدوات التى تتدعم باستخدام أكبر عدد ممكن من الناس لإجراء هذا الفحص. ويمكن توسيع ذلك بحيث يشمل استخدام هيئات تحكيم من الخبراء، أو المحكمين، الذين ليسوا فى العادة سوى أشخاص عاديين لديهم ألفة وثيقة بموضوع الأسئلة التى يجرى قياس صحتها، ويكون بمقدور هؤلاء الخبراء الحكم عما إذا كانت الأسئلة وتصنيفات الإجابات قادرة على تغطية كافة المواقف التى يمكن أن تنشأ، وما إذا كانت صياغتها اللفظية تتسم بالدقة وحسن التعبير عن المعنى. وهناك اتجاه آخر فى تحقيق الصدق يقوم على عرض أداة البحث - المراد اختبار صدقها - إلى مجموعات من الناس المعروف عنهم أن لهم آراء أو خبرات معينة، والكشف عما إذا كانت تلك الأداة قادرة على التمييز بكفاءة بين المجموعات. ولكن الاختبار الأخير يتمثل بطبيعة الحال فيما إذا كانت أدوات البحث، والنتائج التى تم الحصول عليها، مقبولة لدى الباحثين والعلماء الآخرين ومن ثم يعدونها صادقة. ومن النادر أن يطرح الباحثون بحثهم للفحص على المبحوثين أنفسهم، وإن كان هذا الأسلوب يتبع فى بعض الأحيان فى البحوث التى تستهدف تقديم الخدمات والبرامج المنفذة فعلا. وتتميز **التعدادات** السكانية بنظام **المسوح** التى تجرى بعد كل تعداد لاختبار درجة صدق البيانات والتحقق من نوعيتها العامة. انظر أيضا: **الثبات، ومتغير.**

صدمة ثقافية Culture Shock

ظهر هذا المفهوم فى الستينيات ليشير إلى حالة مرضية مهنية يعانى منها أولئك الذين يوجدون - بصورة مفاجئة - فى قلب **ثقافة** مغايرة لثقافتهم. ويعنى هذا المصطلح عموما وجود رد فعل سلبى (فيزيقى، ومعرفى، ونفسى) إزاء التنقل داخل المجتمع أو بين المجتمعات، وإن كان بعض الكتاب قد ذهب إلى احتمال أن يعود مثل هذا الوضع على صاحبه ببعض الفائدة. فالأفراد الذين يتعرضون - جزئيا أو كليا - لثقافة جديدة ربما يعانون من صدمة ثقافية عندما يرجعون مرة ثانية إلى داخل مجتمعاتهم.

صراع، صراع اجتماعى
Conflict, Social Conflict

انظر: المنافسة الاقتصادية والاجتماعية، ونظرية الصراع، والإجماع، والصراع الصناعى، وعسكرى، عسكرية، وقوة.

صراع الدور **Role Conflict**

انظر: دور.

الصراع الصناعى
Industrial Conflict

مصطلح يشير إلى كافة أشكال التعبير عن عدم الرضا داخل علاقة العمل، خاصة تلك التى تتصل بعقد العمل، **والمساومة على الجهد**. ويمكن تقسيم أنواع الصراع الصناعى الكثيرة إلى فئتين عريضتين هما: الصراع الرسمي، والصراع غير الرسمى.

ويسمى الصراع غير الرسمى بهذا الاسم نظرا لأنه لايرتكز على أى شكل من أشكال التنظيم الرسمى، وينتج بشكل تلقائى من الإحساس بالظلم، لذا فمن المحتمل أن يكون ذا طابع تعبيرى تماما. ويندرج تحت هذا النوع العديد من أشكال التخريب (تعطيل آلات المصنع)، التى تبدو غير منطقية (أو غير عقلانية)، والتى تتخذ شكل الاحتجاج الفردى البحت، بل وغير الواعى، ومن تلك الأشكال التغيب عن العمل، والتغيير المستمر للعمل والإهمال، بل والحوادث التى تقع فى مكان العمل. وينظر علماء الاجتماع الصناعي إلى أشكال ترك العمل والاضراب التلقائى بوصفها أمثلة دالة على الصراع الصناعي غير الرسمى. والأمر نفسه ينطبق على الاعتراض المستمر على الإدارة، ذلك الاعتراض الذى يظهر فى المعايير الخاصة بجماعة العمل، المنظمة لعملية الإنتاج، أو إجراءات التقييد، أو السرية، أو التعامل الحذر مع المشرفين. لذا فإن فكرة الصراع الصناعى غير الرسمى تلقى الضوء على جذور السلوك الذى يبدو غير مفهوم من وجهة نظر الإدارة. لكن هذا الشكل من الصراع يفقد زخمه إلى حد كبير عندما يتسع نطاقه.

أما الصراع الصناعى الرسمى فيشير إلى أشكال التعبير المنظم عن الصراع التى تتحدد ملامحها من خلال **النقابة العمالية** أو غيرها من ممثلى العمال. ويفترض أن يكون لهذا النوع من الصراع أهداف استراتيجية أو تستهدف تحقيق غايات أبعد، وليس مجرد أهداف تعبيرية (وأحيانا علاوة على الغايات التعبيرية. وكثيرا ما يضم عمالا قد يكونون غير مهتمين شخصيا أو ليس لديهم تعاطف مع القضايا محل

الخلاف. ويعد **الإضراب المنظم** أوضح أشكال هذا النوع من الصراع، حيث يتم التوقف عن العمل كتعبير عن فسخ مؤقت للعقد، ويتم استخدام القوة الجماعية للعمال لتلافي الجزاءات ولتحقيق تسويات خاصة بالأجور أو بظروف العمل. ويمكن تدعيم الإضراب عبر العديد من الوسائل الرسمية مثل تخفيض الإنتاج والالتزام بحدد ساعات العمل التى ينص عليها القانون. ويمكن أن تقتصر هذه الأشكال على العمال الذين يقع عليهم الضرر المباشر، كما يمكن أن تأخذ شكلا من أشكال الإضراب المؤازر من جانب العمال الذين يعملون فى أعمال أو صناعات مماثلة. وتعد الاضرابات ذات طابع رسمى تتم بدعوة أو بناء على أوامر قادة النقابة العمالية، وحسبما ينص القانون وطبقا لإجراءات **المساومة الجماعية**. وينطبق مصطلح غير الرسمى (أو غير الشرعى) على تلك الإضرابات التى تتم عبر قادة غير معترف بهم مثل ممثلى النقابة المحليين أو عبر نقابة غير معترف بها، أو عبر طرق أخرى لا تحترم القواعد والإجراءات المرعية للمساومة الجماعية. ولا شك أنه ليس ثمة انفصال واضح، فى الممارسة، بين الاضرابات غير الشرعية وغيرها من الأشكال الجماعية المرتبطة بالصراع غير الرسمى.

وقد ثار فيما مضى جدل طويل داخل علم الاجتماع الصناعى حول مصطلح القابلية للإضراب، اختصارا للبحث عن الأسباب البنائية للصراع الصناعى. وبذلت محاولات للربط بين أنماط الإضراب وكل من : نمط الصناعة، ودرجة الإنعزال، والتجانس الطبقى داخل مجتمع العمل، واستخدام تكنولوجيا الإنتاج الكبير، وبصرامة الإدارة، وبنية جماعات العمل. وعلى الرغم من وجود روابط واهية بين الاضرابات وبعض هذه المتغيرات، فإن تكرار الاضرابات وغيرها من أشكال القلاقل المشابهة، يدل على خطأ تلك التفسيرات، بحيث أصبح من الممكن وجود أشكال عديدة من الأحداث المتضاربة. وأحرز علماء الاقتصاد بعض النجاح فى الربط بين أنماط الإضراب طويل المدى وبعض المؤشرات الاقتصادية. لكن هذه المحاولات، مثلها مثل غيرها من المحاولات المشابهة يعوقها التنوع الهائل فى كم وكيف الإحصاءات الخاصة بالإضراب، سواء على المستوى القومى أو المستوى العالمى. لذا نجد أنهم يصيغون نتائجهم على مستوى مفرط فى العمومية. ويتمثل الاعتراض الأساسى على هذه

التفسيرات البنائية فى أنه كلما كانت أشكال الصراع الصناعى أكثر صرامة كلما كانت أكثر تنظيما اجتماعيا، وكلما أدت إلى الإثارة والتهييج. لذا يجب على هذه التفسيرات أن تأخذ فى اعتبارها الأهداف الاستراتيجية التى يدركها العمال وقادتهم، كما تأخذ فى اعتبارها معنى **العمل النقابى الصناعى**، ذلك العمل الذى يتباين تباينا كبيرا بين الثقافات المختلفة للعلاقات الصناعية. حيث يقال، على سبيل المثال أن ارتداء القبعات الحمراء أثناء العمل يعد تعبيرا جادا عن الاحتجاج داخل الثقافة اليابانية، بينما يعبر - هو نفسه - عن تأجيل الإضراب داخل الثقافة البريطانية.

وثمة وفرة فى التراث النظرى وتراث دراسات الحالة. ويقدم كتاب ستيفان هيل: المنافسة والصراع فى العمل، الصادر عام ١٩٨١[٣٣٥] ملخصاً وافياً للموضوع. وانظر أيضاً: **فرض كير وسيجل، والخبرة الذاتية للعمل.**

صعوبات التعلم

Learning Difficulties

انظر: **انخفاض المستوى العقلى.**

الصفحة البيضاء **Tabula Rasa**

تعرف أيضا باسم نظرية اللوح الخالى أو الفارغ من أى شئ أو الورقة البيضاء، وجميعها تسميات تعبر عن نظرة **إمبيريقية** متطرفة إلى العقل والمعرفة، والتى تمثل مصدر إلهام نزعة التداعى (أو المذهب الترابطى) فى علم النفس. وكان جون **لوك** يرى أن مضامين أى عقل إنسانى تكتب عليه كما لو كان العقل صفحة بيضاء بواسطة الخبرات التى يعيشها، وهى وجهة نظر تقابل اليوم النظريات **السلوكية** الحديثة التى تحاول أن تفسر العمليات العقلية كثمرة أو محصلة لبعض المنبهات الخارجية والاستجابات السلوكية.

الصفوة، نظرية الصفوة

Elite, Elite Theory

يرجع الفضل إلى أعمال اثنين من العلماء الإيطاليين فى القرن التاسع عشر هما فلفريدو **باريتو** و**موسكا** فى تسليط الضوء على الملاحظات المتكررة عبر التاريخ البشرى المعروف والتى مؤداها أن القلة كانت تتولى حكم الأغلبية، وهى الملاحظات التى مثلت إسهاما مهما فى علم

الاجتماع السياسى الحديث. فقد عرض موسكا (فى كتابه الذى نشره عام ١٨٩٩ - بالإيطالية - بعنوان: أسس علم السياسة، وترجم إلى الإنجليزية ونشر بعنوان: الطبقة الحاكمة، فى عام ١٩٣٩)،[٣٣٦] عرض أول صياغة لتلك النظرية، أوضح فيها الخصائص المميزة للحكام، ومن ثم قدم تفسيرا لسيطرتهم السياسية، أرجع فيه هذه السيطرة إلى التنظيم المحكم والقوى للحكام أنفسهم. غير أنه أوضح أن تلك السيطرة يمكن أن تستمر طالما مورست بطريقة تتسق مع قيم المجتمع (الصيغة السياسية) الذى توجد فيه. فإذا لم تمارس بهذا الشكل، فإن صفوة أخرى جديدة سوف تحل محلها إن عاجلا أو آجلا، وستكون صفوة مهيأة للحكم بما يتسق مع القيم السائدة.

ومع أنه يعتقد عادة أن باريتو قد استمد فكرته عن الصفوة من موسكا، إلا أنه كان صاحب الفضل فى إطلاق اسم الصفوة على أفراد تلك الأقلية الحاكمة، ومن ثم نسب إليه الفضل الأكبر فى ابتكار نظرية الصفوة. غير أن باريتو قد تابع تطوير هذه الفكرة باعتبارها جزءا من نسقه المعقد فى علم الاجتماع الذى أسهم به فى تاريخ هذا العلم. وقد ذهب فى ذلك النسق النظرى إلى أن الفعل الاجتماعى يتحدد بواحدة أو أكثر من "العواطف" أو "الرواسب" الست الأساسية، التى غالبا ما يتم تبريرها من خلال مجموعات من الأفكار ذات المستوى الفكرى الرفيع (مثل أفكار: الديموقراطية، والقومية، والحرية) والتى يطلق عليها مصطلح المشتقات.

ذهب باريتو إلى أنه من بين هذه الرواسب ثمة اثنين يفوقان غيرهما أهمية بكثير، هما: "راسب استمرار التجمعات" الذى يستثير الشجاعة والقوة، "وراسب التفاعل" الذى يستثير الدهاء والحلول التوفيقية. وتأثرا منه بمكيافيللى، أطلق باريتو على الحكام الذين يتحركون بدافع مع الراسب الأول اسم "الأسود"، على حين أطلق على الحكام الذين يحركهم الراسب الثانى اسم "الثعالب". ثم انتقل بعد ذلك إلى استخدام تلك التفرقة - بين الأسود والثعالب - فى صياغة نظريته فى "دورة الصفوة". وترى هذه النظرية أن كل مجتمع يتأسس على العنف، ومن ثم بالأسود، ولكن بعد أن يستقر المجتمع وتنتظم أموره تقل حاجته إلى الشجاعة والقوة، وفى النهاية تزداد باضطراد الحاجة إلى مهارات "الثعالب" الأكثر دهاء، وهم الذين يتولون بعد ذلك مهمة الحكم. ويمكن أن يستمر حكم الثعالب إلى المدى الذى تصبح فيه هوية

المجتمع وقدرته على تحديد الاتجاه مفتقرة إلى الوضوح، وعندها تبرز حاجة المجتمع إلى خصائص وسمات الأسود مرة أخرى.

وعلى الرغم من الطبيعة الشكلية، واللاتاريخية، والسيكلوجية الواضحة لتلك الأفكار، إلا أننا نلاحظ أنه كان يتم إحياؤها وتجديدها – من حين لآخر – منذ أيام موسكا وباريتو على يد نفر من العلماء الذين يسعون إلى سد الفجوات فى النظريات الأخرى المتصلة بتوزيع **القوة**، ومن ثم وجدنا مثلا تشارلز رايت ميلز يستخدم هذه الأفكار فى كتابه صفوة القوة، الصادر عام ١٩٥٦[٣٣٧]، لكى يتغلب من خلالها على نزعة الاختزال الاقتصادى عند الماركسية. ولذلك أيضا استخدمت هذه الأفكار بواسطة أصحاب اتجاه "الصفوة الديموقراطية" (انظر باكراك فى كتابه نظرية النزعة الصفوية الديموقراطية، الصادر عام ١٩٦٧)[٣٣٨]، والذى برز خلال عقد الستينيات للتغلب على الطبيعة الغامضة غير المحددة لنظريات **التعددية**.

وللوقوف على عرض للتراث الغزير حول نظرية الصفوة والدراسات الأساسية المستندة إلى بحوث **البيروقراطية**، والإدارة، والعسكرية، **وقوة المجتمع المحلى**، انظر: جيرينت بارى فى كتابه الصفوات السياسية، الصادر عام ١٩٦٩[٣٣٩]. وانظر أيضا **ميشلز**، روبرت، **وصفوة القوة**.

صفوة القوة **Power Elite**

طور هذا المصطلح تشارلز رايت ميلز فى كتابه الذى يحمل نفس العنوان (والصادر عام ١٩٥٦)،[٣٤٠] وقد استخدمه للإشارة إلى الصفوة الحاكمة فى أمريكا. وطبقا لتحليل رايت ميلز فإن صفوة القوة هى **صفوة** تتكون من قادة مجالات الأعمال، والحكومة، والقوات المسلحة. وهى جماعات تربط بينها الأصول الاجتماعية المشتركة لهؤلاء القادة، وتبادل الأفراد العاملين فى تلك القطاعات من قطاع إلى آخر. وقد أثار تحليل رايت ميلز قدرا هائلا من المناقشة. قدم ويليام دمهوف وهويت بالارد فى الكتاب الذى حرراه بعنوان: رايت ميلز وصفوة القوة، الصادر عام ١٩٦٨[٣٤١] مختارات ممثلة للتعليقات الليبرالية والراديكالية حول هذه الرؤية، مصحوبة بتعليق كتبه رايت ميلز نفسه على هذه الانتقادات. انظر أيضا: **المركب العسكرى الصناعى**.

الصلة الفكرية (عند فيبر)

Elective Affinity

مصطلح استخدمه ماكس فيبر لوصف العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية (في كتابه: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، الصادر عام ١٩٠٥).[٣٤٢] ويشير المصطلح لوصف علاقة رد الفعل أو التلاحم بين جوانب التعاليم البروتستانتية والمشروع الرأسمالي، وبصفة خاصة روح ذلك المشروع. ويلاحظ أن الداخلين في تلك العلاقة لا يكونون واعين بها. وقد ظل هذا المفهوم مرتبطا أوثق الارتباط بأعمال فيبر، وإن كان يستخدم بشكل فضفاض من جانب بعض علماء الاجتماع الآخرين، وإن استخدموه فإنهم يستخدمونه غالبا في المواقف التي يبدو فيها ارتباط بين تلك المتغيرات، ولكن لم يتضح بعد الشكل أو الصورة التي تتخذها تلك العلاقة. ويتبع اليوم أسلوب أكثر حداثة لوصف الموقف الذي يصدق عليه هذا المفهوم من ناحية وجود ارتباط بين المعتقدات، والأفعال، والنتائج غير المقصودة لتلك الأفعال. انظر المقال الذي كتبه: هاو بعنوان "الصلات الفكرية عند ماكس فيبر"، المنشور في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٧٨[٣٤٣]. وانظر أيضا: **قضية الأخلاق البروتستانتية**، **والنتائج غير المقصودة أو غير المتوقعة**.

صناعات الخدمات

Service Industries

مجموعة غير محددة تحديدا قاطعا، من الأنشطة الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة، تتركز في مجالات التمويل، والمبيعات، والتوزيع (النقل، والبيع بالقطاعي، والبيع بالجملة)، ومجموعة من المشروعات والمهن التخصصية التي تقدم أشكالا متنوعة من الرعاية الشخصية. وتتحدث النظريات المتفائلة المرتبطة **بالتصنيع** عن ظهور اقتصاد خدمات في المستقبل (أو تمثل الخدمات الجزء الأعظم منه). أما التفسيرات الأكثر تفاؤلا فهي تعتبر أن اتساع قطاع الخدمات عرض من أعراض **تراجع التصنيع** أو زيادة التمويل عن حاجة **رأس المال** الصناعي. انظر أيضا: **القطاع الصناعي**.

الصناعة التحويلية

Manufacturing

إنتاج المواد والسلع وإعدادها للبيع في صورة سلع تامة. وتشكل الصناعة التحويلية القسم الأعظم مما

يعرف أحياناً باسم القطاع الثانوى فى الاقتصاد. انظر: **نظام المصنع، القطاع الصناعى**

الصناعية، التصنيع Industrialism, Industrialization

يشير هذان المصطلحان إلى التحول فى طرائق **الإنتاج**، ذلك التحول المسئول عن النمو الهائل فى قدرة المجتمعات الحديثة على توليد الثروة، مقارنة بالمجتمعات التقليدية. ويجب أن نكون على وعى بأنه على الرغم من أن التصنيع يتم النظر إليه بوصفه شيئا ما يؤثر فى **الصناعة التحويلية** للسلع، فمن المنطقى ومن الضرورى أن ينطبق هذا المصطلح على الطرق الحديثة لزيادة الإنتاجية داخل الزراعة وداخل القطاعات الصناعية الأخرى، وكذلك داخل الأطر الإدارية. ومن المهم أن نضيف هنا أن التصنيع و**الرأسمالية** ليسا شيئا واحدا، إذ على الرغم من أن الرأسمالية كانت هى الفاعل الأساسى فى التصنيع، لكنها ليست هى الفاعل الأوحد. فالرأسمالية تسبق التصنيع، وتتنوع فى أشكالها عبر الزمن تنوعا هائلا، كما تختلف من مجتمع إلى آخر اختلافا كبيرا.

وثمة اتفاق كبير حول الملامح الطرازية للتصنيع، لكن هذا الاتفاق لا يمتد إلى تحديد الأكثر جوهرية من بين تلك الملامح. ومن بين الملامح الأساسية، التى نتعرض لأغلبها فى مواضع متفرقة داخل هذه الموسوعة: تقسيم العمل، والرشد الثقافى، ونظام المصنع واستخدام الآلات، والتطبيق الشامل للمناهج العلمية فى حل المشكلات، والالتزام الدقيق بالوقت والإشباع المرجأ، والإدارة وفق القواعد والقوانين، وقوة العمل التى تتسم بالحراك الاجتماعى والجغرافى.

ومع ذلك فإن مثل هذه القائمة من الملامح تثير تساؤلا حول أى منها يعد نتاجا للتصنيع فى ذاته، أو يجب أن نعزوه إلى تجاور الرأسمالية والتصنيع، أو حقيقة أن المجتمعات الرأسمالية هى أولى المجتمعات التى عرفت التصنيع. ويمكن أن نقول نفس الشئ عن الملامح الأخرى المتنوعة للحداثة التى تنسب - بطرق مختلفة - إلى التصنيع أو إلى الرأسمالية، بما فى ذلك الاتساع اللانهائى للأسواق، ونمو الاقتصاد النقدى ونزعة التدقيق والمحاسبة التى تكمن وراء الرشد العلمى، والروح الصناعية ذاتها. انظر أيضا: **القطاع الصناعى، والمجتمع الصناعى.**

صنع الدور Role Making

انظر : **دور.**

صنع القرار Decision Making

انظـر مـواد: **قـوة المجتمـع المحلى، نظرية التوافق، تحليل التكلفة والعائد، نظرية اللعب، نظرية التنظيم، الأحزاب السياسية، القـوة، الاختيار الرشيد.**

صهر، رابطة مصاهرة
Affine, Affinity

انظر : **القرابة.**

صور المجتمع، تصورات المجتمع
Images of Society

فـى عـام ١٩٦٦ نشـر عـالم الاجتماع البريطانى ديفيد **لوكوود** مقالا فـى مجلـة علـم الاجتمـاع بعنـوان : "مصـادر التنوع فـى تصـورات الطبقـة العاملة للمجتمع"[٣٤٤]. وفى هـذا المقـال استفاد لوكوود من نتائج العديد مـن الدراسات الموجودة الخاصـة بـالتخيل الاجتماعى، والسلوك الانتخـابى، وعلم الاجتمـاع الصنـاعى، والحيـاة داخـل المجتمع المحلى، وصاغ بناء على ذلك تنميطـا لـ"رؤى العـالم" أو "الوعـى الاجتماعى" السائد لدى العمال اليدويين يمـيز بيـن الأنمـاط الموجـودة لـدى البروليتاريا التقليديـة وأصحـاب الرؤيـة التدرجيـة التقليديين، وأصحـاب الرؤيـة الذرائعية ذات الطابع الخاص.

وترتبط أولى هذه الفئات بالعمـال فى صناعات التعدين وبنـاء السفن، أو بأنشـطة صناعيـة مشـابهة تتسـم بأنهـا تعمـل علـى تجميـع قـوة العمـل التـى تشـتغل بهـا داخـل جماعـات متماسـكة، منعزلـة إلـى حـد مـا، عـن المجتمـع الأوسـع. لـذا يميـل هـؤلاء العمـال إلـى الانخـراط فـى "جماعـات مهنيـة"، أى شبكات اجتماعية تتسم بدرجة عالية من **الاشباع الوظيفى** بين أعضائها، الذيـن يرتبطون فى الوقت نفسه ارتباطـا قويـا بجماعات العمل، ويلتزمون بالعلاقات داخل مكان العمل، تلك العلاقات التـى تمتد إلى مجال التسلية وقضـاء وقـت الفراغ. ويسكن هؤلاء العمال اليدويـون فـى تجمعـات تخـص الطبقـة العاملـة التقليدية، تضم جماعـات متماسكة مـن العمـال الذيـن هـم، فـى الوقـت نفسـه، أصدقـاء، وجـيران، وأقـارب. ونتيـح ظروفهـم المعيشـية قـدرا كبـيرا مـن المسـاعدة المتبادلـة والمشـاركة الاجتماعيـة، والتماسـك والـروح **الجماعية.** وأخيرا يجسد هؤلاء العمـال وعيا بروليتاريـا، يرتكـز علـى تصـور للمجتمع متأسس على القوة، يقيم تفرقـة بسيطة بين "نحن" و "هم".

ويقدم أصحاب الرؤيـة التدرجيـة التقليديـة نموذجـا للمجتمـع قـائم علـى الهيبة أو الـتراتب التدرجى، حيث يتم

تصنيف الأفراد وفقاً **للمكانة**. ويتسم هذا النوع من العمال اليدويين - عادة - بأنهم يذعنون "لمن هم أفضل منهم" (للأعلى منهم مكانة) سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية، حيث يصوتون، على سبيل المثال، للأحزاب اليمينية التقليدية على أساس أن الصفوات ذات الأوضاع المستقرة فى المجتمع يمكنها أن تحقق المصالح القومية وليس المصالح الطبقية أو الفئوية. ويرى لوكوود أن هذه الرؤية للعالم توجد لدى الموظفين العاملين فى المشروعات العائلية الصغيرة، أو فى مواقع العمل التى تسود فيها أشكال من السلطة الصناعية ذات الطابع الأبوى، وهو الشكل السائد بين عمال الزراعة، على سبيل المثال. ويعيش هؤلاء العمال عادة داخل تجمعات صغيرة تضم نظاما للمكانة ذا طابع محلى، حيث يميل الناس إلى إعطاء الأفراد مكانة، بوصفهم أفرادا، داخل تراتب للهيبة ذى طابع محلى "يعرف فيه كل فرد من الأفراد مكانته".

وأخيرا نجد أن أصحاب الرؤية الذرائعية (النفعية) ذات الطابع الخاص يتميزون بتوجهاتهم نحو العمل ذات الطابع المالى الغالب، كما يتميزون بأسلوب حياة سكان الضواحى الذى يتمركز حول الأسرة وحول المنزل (المؤسسات الخاصة)، ويساهم ذلك فى تكوين صورة للمجتمع ذات طابع مادى، تصبح فيها الانقسامات الطبقية قائمة بالأساس على الدخل والممتلكات المادية. وينجذب هؤلاء العمال إلى الوظائف لأسباب خارجية (اقتصادية) ونادراً ما يشكلون جماعات عمل متماسكة أو يدخلون فى علاقات اجتماعية حميمة داخل مكان العمل. كما أن علاقاتهم بالنقابات المهنية والأحزاب السياسية اليسارية أقل تماسكا وأكثر نفعية (مادية) من علاقات العمال البروليتاريين التقليديين بهذه الأحزاب. لذا فإنهم "يفتقدون أى إحساس بالمشاركة فى أية حركة طبقية تسعى إلى التغيير البنائى للمجتمع، ويعولون بدلاً من ذلك، على التنظيمات العمالية والأحزاب فى تحسين ظروفهم المادية" (شكل من أشكال النضال الفئوى أسماه لوكوود "الروح الجماعية ذات الطابع النفعى").

لكن لوكوود كان مشوشاً فيما يتعلق بمكانة أطروحته، فهو يدعى أنه يقدم سلسلة من **الأنماط المثالية** ذات طابع سوسيولوجى، وليست مفاهيم تاريخية، لكن الملاحظ أن صورة (تصور) المجتمع الذى تبناه النفعيون فى فترة الرواج التى أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت هى الصورة

النمطية الشائعة لدى العمال اليدويين بشكل عام، أى أن الرؤية المادية للعالم سرعان ما شملت البروليتاريا التقليدية، وأصحاب رؤية الإذعان القائمة على التصور التدرجي للمجتمع. ومع ذلك فإن تصنيف لوكوود هذا والتأليف الفائق الأصالة بين عديد من الأفكار داخل علم الاجتماع البريطانى في فترة ما بعد الحرب الثانية، والتي استند إليها هذا التصنيف ظل هاديا لعدد لا حصر له من الدراسات الخاصة بحياة الطبقة العاملة البريطانية، لأكثر من عقد كامل، كما ظل تحليل لوكوود مؤثرا على الباحثين في أوروبا وأمريكا حتى اليوم. انظر أيضا: **إذعان، والبرجزة، والخبرة الذاتية للعمل.**

الصور النمطية للنوع

Gender Stereotypes

تتشكل الصور النمطية للنوع من تصورات عقلية مبالغ فيها ومتحيزة للرجال والإناث تنتشر وتتكرر فى الحياة اليومية. وهى توجد على نطاق واسع فى وسائل الاتصال الجماهيرى وذلك لأنها تعمل كصور مختزلة يتوقع منها أن تكون مفهومة على نطاق واسع. ويرى علماء الاجتماع فى العادة أن عملية تكوين **الصور النمطية** تمثل جزءا من عملية تنشئة الأطفال على **الأدوار النوعية** والتى من خلالها يحرم الكبار والصغار على حد سواء من فرص تحقيق النمو الفردى المتنوع.

صورة الذات **Self Images**

انظر: **الذات، الأنا.**

صورة نمطية، نمط ثابت، خلق الصورة النمطية

Stereotype, Stereotyping

مشتق من الأصل الإغريقى Stereos بمعنى ثابت أو جامد، و Typos بمعنى علامة أو صورة، وكانت الكلمة بهذا الشكل تستخدم فى القرن الثامن عشر كمصطلح فنى للإشارة إلى صب القالب الورقى لحروف الطباعة.أما المفهوم بمعناه المبين على رأس هذه المادة فقد ابتكره الصحفى الأمريكى والتر ليبمان W. Lippman فى كتابه المعنون: "الرأى العام" (١٩٢٢)[٣٤٥] ليعنى به "الصور المحدودة Narrow الثابتة فى عقولنا، والتى تقاوم عموما أن تتغير بسهولة. فالمفهوم بهذا المعنى يحمل صبغة ازدرائية، فى مقابل عملية التنميط فى علم الاجتماع. انظر كذلك **الصور النمطية للنوع، التعصب.**

الصورية، علم الاجتماع الصورى
Formalism, Formal Sociology

فرع من فروع علم الاجتماع أسسه جورج **زيمل**، ويهدف إلى مقارنة الصور الضمنية للعلاقات الاجتماعية، ومن ثم يقدم شكلاً من قياس الحياة الاجتماعية، أو "هندسة الحياة الاجتماعية".

لقد ميز زيمل بين "مضمون" الحياة الاجتماعية (كالحروب، والأسر، والتعليم، والسياسة) و "صور" هذه الحياة (كالصراع على سبيل المثال)، الذى يوجد فى كل هذه المجالات، والذى من خلاله تأخذ الحياة الاجتماعية نمطها. فالصراع كصورة اجتماعية يمكن أن يوجد فى نظم تتباين عن بعضها كل التباين كالأسرة والسياسة، والتى تتجمع من خلالها ملامح مشتركة. وتختلف المضامين – ولكن الصور تظهر كملامح أساسية منظمة للحياة الاجتماعية. ومن بين الصور المركزية فى تفكير زيمل الدلالة التى تؤشر عليها الأعداد فى الروابط الجمعية (الأفراد المنعزلون، **والثنائيات والثلاثيات** (المجموعات المكونة من ثلاثة أفراد)، وأنماط الخضوع والسيطرة، والعلاقات الجمعية (الصراعات وصور التنافس والائتلاف)، **والهويات والأدوار** (دور الغريب، دور الفقير)، وعمليات كشف الأسرار (فى حالة الأسرار والجمعيات السرية) وصور التقويم (الأسعار وعمليات التبادل).

وينصب جل اهتمام علم الاجتماع على دراسة المضمون: فهناك علماء الاجتماع التربوى والعائلى، والاتصالى، وهكذا. وتتجنب الصورية هذا المنحى فى علم الاجتماع، عن طريق التقاطع مع هذه الموضوعات، ومحاولة تحديد العمليات والأنماط الأصلية التى تتشكل منها المكونات الاجتماعية لهذه المضامين: **فالوصمة والتدرج**، والسرية، يمكن –على سبيل المثال – أن تكون صوراً تتقاطع مع المجالات الواقعية (العيانية) للتعليم والأسرة والاتصال.

ويمكن العثور على التطور المبكر لهذا المنحى فيما بعد زيمل فى أعمال المنظرين التفاعليين من مدرسة شيكاغو. فقد كان روبرت **بارك** تلميذا لزيمل، وقد أدخل إلى شيكاغو الاهتمام بدراسة ثراء العالم الواقعى كما يتجلى فى المدينة، كما أدخل الاهتمام بالكشف عن أنماط الحياة فى المدينة. وقد كان أشهر كتاب مدخل فى هذا الوقت (وهو

بارك وبيرجس بعنوان مقدمة في علم الاجتماع) منظما في معظمه وفقا للصور.

ولقد حاول بارني جلاسر وأنسيلم شتراوس أن يطورا علم اجتماع صوري في عملهما حول الاحتضار، منتقلين من مجال عيني خصب للبحث (عنابر مرضى السرطان وعملية الاحتضار) إلى تحليل نظري محكم للصور العامة (مستخدمين مفاهيم مثل عمليات اجتياز المكانة وسياقات الوعي). وعلى سبيل المثال، فقد كانا قادرين، من خلال الانتقال من دراسة الحالة المفصلة للمريض المحتضر، على التوصل إلى عمل مقارنات بالتغيرات الرئيسية الأخرى في المكانة، وذلك سعيا إلى تطوير ملامح نظرية صورية لعبور المكانة (أي الانتقال من مكانة لأخرى)، وهي نظرية تحدد الملامح المشتركة مع الصور الأخرى لعبور المكانة (انظر كتابهما: اجتياز المكانة).[٣٤٦] فمن الدراسة العينية الواقعية تنبثق النظرية الصورية المجردة والمقارنة. وقد حدد روبرت بروس مؤخرا (في مقال له بعنوان: "العمليات الاجتماعية الأصيلة"، المنشور في: مجلة الإثنوجرافيا المعاصرة، عام ١٩٨٧)[٣٤٧] خمسة أبعاد رئيسية لحياة الجماعة يجب أن تتوفر لقيام علم اجتماع متخصص للعمليات الاجتماعية وهي : تبني المنظور الملائم، واكتساب الهوية، والانخراط في النشاط، وممارسة النشاط ممارسة فعلية، وخبرة العلاقات.

وكانت هناك محاولات أخرى لبناء نظرية صورية للحياة الاجتماعية، نذكر منها أعمال جون لوفلاند بعنوان: ممارسة الحياة الاجتماعية، الصادر عام ١٩٧٦.[٣٤٨] وكارل كوش بعنوان: بناء الحياة الاجتماعية، الصادر عام ١٩٧٥،[٣٤٩]بالإضافة إلى دراسات الحالة المكثفة، مثل دراسة لويس كوزر بعنوان: وظائف الصراع الاجتماعي، الصادرة عام ١٩٥٦،[٣٥٠]ودراسة إرفينج جوفمان بعنوان: الوصمة، الصادرة عام ١٩٦١.[٣٥١]

وثمة قدر من الخلاف حول دور علم الاجتماع الصوري وطبيعته. فالبعض يراه باحثا عن أبنية محددة لنظام اجتماعي صلب ومستمر، ويراه البعض الآخر محددا للتفاعلات الاجتماعية التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية، بينما ينظر الكثيرون إليه على أنه أداة تحليلية ابتكرها علماء

الاجتماع لفرض النظام على عالم يتسم بالفوضى. انظر أيضا: **التفاعلية الرمزية**.

الصياغة البنائية Structuration

مفهوم محوري بالنسبة لنظرية عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيدنز، ويرجع إليه الفضل أيضا في صياغته. ونظرية الصياغة البنائية هي نوع من الأنطولوجيا الاجتماعية، تحدد لنا أنواع الأشياء الموجودة في العالم، ولا تهدف إلى تحديد قوانين النمو الاجتماعي، كما لا تستهدف صياغة **فروض** واضحة عما يجري فعلا في الواقع من حولنا. وهي تسعى إلى أن تعرفنا بما نجده أمامنا عندما نتصدى لدراسة المجمتع، لا أن تعرفنا بطريقة أداء مجتمع معين لوظائفه واستمراره. وقد قام جيدنز بنقد ورفض بعض النظريات، مثل **الوظيفية** والنظرية **التطورية**، اللتين اعتبرهما أنساقا مغلقة، مصرا على أن الظواهر والأحداث الاجتماعية تتسم بأنها عرضية ومفتوحة النهايات دائما. وقد حاول جيدنز أن يتجاوز التقسيم التقليدي القائم فيعلم الاجتماع بين **الفعل والبناء**، وذلك من خلال التركيز على "الممارسات الاجتماعية"، التي تخلق الأبنية، والتي تعد هي نفسها أيضا ثمرة من ثمار تلك الأبنية. فالأبنية في رأي جيدنز ليست شيئا خارجيا عن الفاعلين الاجتماعيين، وإنما هي عبارة عن القواعد والموارد التي يخلقها الفاعلون ثم يعيدون إنتاجها في أثناء ما يؤدونه من ممارسات. كذلك يؤكد جيدنز أهمية الزمان والمكان بالنسبة للنظرية الاجتماعية والتحليل الاجتماعي، من هنا يتولى تحليله التاريخي الاجتماعي إيضاح الأساليب المختلفة التي تعمد إليها المجتمعات لربطهما معا.

ويمكن القول بأنه لا توجد صياغة واحدة واضحة لنظرية الصياغة البنائية. فقد بدأ جيدنز مشروعه بمراجعة للمفكرين الكلاسيكيين في علم الاجتماع (في كتابه: الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، الصادر عام ١٩٧١)[٣٥٢]. وقد قادته هذه المراجعة إلى تقديم الصياغات الرئيسية لنظرية الصياغة البنائية (في كتابيه: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ١٩٧٩[٣٥٣]، وتكوين المجتمع، ١٩٨٤)[٣٥٤]. ثم أعاد تطوير تلك الصياغات وتدقيقها في مشروع رئيسي ينتمي إلى علم الاجتماع التاريخي (انظر كتبه: نقد

معاصر للمادية التاريخية، ١٩٨١[٣٥٥]، الدولة القومية والعنف، ١٩٨٥[٣٥٦]، وعواقب الحداثة، ١٩٩٠)[٣٥٧].

أما الآن فقد توفر كم كبير من المؤلفات الثانوية عن تلك النظرية (انظر على سبيل المثال مؤلف كوهن عن نظرية الصياغة البنائية، ١٩٨٩)[٣٥٨]. وقد وجهت إلى تلك النظرية انتقادات حادة، من بينها من يتهم جيدنز بأنه لم يفعل سوى "إعادة اختراع العجلة" فيما يتصل بحديثه عن نظريات الفعل، والبناء والتغير السوسيولوجية. أما فيما يتصل بحديثه عن نظرية الصياغة البنائية فقد اتهم بالغموض والافتقار إلى الشواهد الامبيريقية (حيث يشار فى هذا الصدد إلى أنه يشبه مؤلفات تالكوت بارسونز) وذلك فى كتاب يون كلارك وزملاؤه (محررون): أنتونى جيدنز، الإجماع والخلاف، الصادر عام ١٩٩٠.[٣٥٩]

حـرف ض

ضبط اجتماعي Social Control

مصطلح يستخدم على نطاق واسع في علم الاجتماع ليشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات. وحيث أن كل المجتمعات لديها **معايير** وقواعد لضبط السلوك (ولا يمكن تصور وجود مجتمع دون وجود أي نوع من هذه الضوابط) فإن كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير وللتعامل مع الخروج عليها أو **الانحراف** عنها. ومن هنا فإن الضبط الاجتماعي ملمح أساسي من ملامح المجتمع، يعد موضع اهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع مهما تنوعت اهتماماتهم البحثية أو اتجاهاتهم النظرية، وليس علماء الاجتماع المهتمين بالانحراف فقط. والمسألة بالنسبة لعلماء الاجتماع ليست تأكيد وجود الضبط الاجتماعي، وإنما تحديد طبيعته بشكل دقيق، وتحديد آلياته العاملة في ظل سياقات اجتماعية بعينها. من الذي يمارس عملية الضبط الاجتماعي؟ أي أساليب الضبط الاجتماعي تستخدم؟ إلى أي مدى يمكن للأفراد والجماعات أن يقاوموا – ويقاوموا بالفعل – عمليات الضبط الاجتماعي؟ لصالح من تعمل قوى الضبط الاجتماعي (انظر مادة: **مصلحة**)؟ والإجابة على كل هذه الأسئلة وغيرها تتباين تباينا شديداً. فالوظيفيون المعياريون يميلون إلى النظر إلى الضبط الاجتماعي باعتباره ذي أهمية للمجتمع ككل، حيث أنه أمر جوهري بالنسبة لحفظ **النظام الاجتماعي**، في حين يشير آخرون إلى أن عملية الضبط الاجتماعي تحافظ على مصالح جزئية لفئات بعينها، ويؤكد هؤلاء على نقص **الإجماع** المعياري، وعلى الاختلافات في **القوة** بين أطراف هذه العملية، وإلى الارتباط القوي بين القوة والضبط.

وتتنوع تحليلات الأشكال الرئيسية للضبط الاجتماعي. ومن التصنيفات الشائعة التمييز بين شكلين من أشكال الضبط الاجتماعي أحدهما يطلق عليه الضبط القهري أو الضبط القمعي أو ما يطلق عليه الإجراءات القاسية بما فيها العقاب البدني. أما الثاني فهو الشكل الإيديولوجي اللين، والذي يعمل من خلال تشكيل الأفكار والقيم والاتجاهات. والنوع الأول من الضبط تتميز به مؤسسات خاصة مثل الشرطة والجيش، أما الثاني فتمارسه مؤسسات أخرى **كوسائل الاتصال الجماهيري**. ويقدم مؤلف ستانلي كوهن

المعنـون رؤى الضبـط الاجتمـاعى، الصادر عام ١٩٨٨[٣٦٠] وكذلك مؤلـف جاك جيبس: الضبط: الفكـرة الأساسية لعلـم الاجتمـاع، الصـادر عـام ١٩٨٩،[٣٦١] يقدمـان أفضـل عـرض للمناقشات الحديثة حول هذا الموضوع. انظر أيضا: **علم الإجرام، علم الإجرام النسـوى، ميشـيل فوكـوه، الجـزاء الاجتماعى، الثقة وعدم الثقة.**

ضبـط إحصـائى

Statistical Control

انظر: **تحكم إحصائى**

ضبط (تجريبى)

Control (Experimental)

يتطلب تصميم البحث التجريبى أن تكـون جميـع الحـالات موزعـة عشوائيا سواء فى المجموعة التجريبيـة التـى تخضـع للمعالجـة، أو فـى **المجموعة الضابطة**، التى لا تخضـع للمعالجـة، أو تخضـع لمعالجـة غـير مؤثـرة (أى معالجـة شـكلية). وهكـذا يتوفـر أسـاس تزويدنـا بالمعلومـات المطلوبـة عن التغيرات التلقائيـة، فـى مقابل التغيرات الناتجـة عن المعالجـة التجريبية.

ضبط المجتع المحلى

Community Control

يستخدم هذا المصـطلـح علـى نطـاق واسـع، وبصـورة متكـررة وفضفاضة. فهو يستخدم فى ممارسـات **الخدمـة الاجتماعيـة**، أو فـى حـالات إطلاق السراح المشروط، أو فى **الطب النفسى**، للإشارة إلى شكل من أشكال رعاية **المجتمع المحلى**، أو العلاج، أو نظم التعـامل (وكثيرا مـا يشكل جـزءا من عملية **التخليص من الحجـز**)، أو للإشـارة إلـى برامـج مثـل العـلاج المؤقـت، أو نظـم خدمـة المجتمـع المحلـى، أو حـالات الاعتقـال المـنزلى المراقب الكترونيـا. كما يستخدم هـذا المصطلح فى نظريـات **علم الإجرام**، ونظرية الضبط الاجتماعى على نطـاق واسع، للفـت الانتباه إلى الطـرق التـى تتحول بها أنساق الضبط إلى جزء من نسيج المجتمع المحلى، بحيث يتم ضبط المجتمعات المحليـة والأفـراد، وتحقيق الضبط الذاتى من خلال آليات المراقبة، وفـرض نظـام معيـن، والابـلاغ عـن انتهـاك القواعد. وقد عـرض سـتانلى كوهن سيناريو هذه العملية فى مقالته : المدينة العقابية: ملاحظات حول تشـتت وتوزيع الضبط الاجتمـاعى، المنشـورة فـى مجلـة: الأزمـات المعـاصرة عـام

١٩٧٩[٣٦٢]. وقد تأثرت مقالة كوهن، وكتابات غيره من العلماء عن ممارسة الضبط الاجتماعي بواسطة مؤسسات المجتمع المحلي تأثرا كبيرا بما طرحه ميشيل **فوكوه** في مؤلفه الشهير: النظام والعقاب، الصادر عام ١٩٧٧[٣٦٣].

وقد ذهب النقاد إلى أن استخدام مصطلحي المجتمع المحلي والضبط يتسم بالاتساع الشديد والغموض والميل إلى الرومانسية، فضلا عن استخدامهما غالبا لأغراض الجدل الفكري. ومع ذلك يبدو لنا أن فكرة ضبط المجتمع المحلي كانت موحية لكثير من المؤلفين، وزاد استخدامها بصورة كبيرة من قبل أولئك المشتغلين بصنع السياسات الحكومية والاجتماعية. انظر أيضا: **ضبط اجتماعي**.

الضرورات الوظيفية، المتطلبات الوظيفية

Functional Imperatives, Functional Prerequisites

انظر: **تالكوت بارسونز، نظرية التنظيم**.

ضريبة تصاعدية

Progressive Tax

تكون الضريبة تصاعدية إذا زادت نسبة الضريبة المدفوعة (أو الشريحة الضريبية) كلما زاد دخل الفرد، بحيث يدفع الفرد الغني ضرائب أعلى نسبيا من الفرد الفقير.

الضغط، المشقة **Stress**

مفهوم غير محدد تحديدا دقيقا، ولكنه شائع في الخطاب الأكاديمي وفي خطاب الحياة اليومية، فهو قد يشير إلى ضغوط موقفية خارجية (عوامل الضغط، أو الضغوط)، وقد يشير إلى الاستجابات لهذه الضغوط (الاستجابات للضغط)، وهي استجابات يفترض عادة أن لها جوانب جسمانية ونفسية، مثل ارتفاع سرعة النبض ومستويات الأدرينالين، وكذلك مشاعر وأحاسيس القلق والانزعاج. وهو يعد في كلا الاستخدامين المشار إليهما العامل الأول في تفسير الأمراض الجسمية والنفسية، وبعض أشكال انخفاض أو هبوط مستوى الأداء، والسلوك المنحرف. وترجع جاذبيته للعلماء الاجتماعيين إلى قدرته على ربط سمات الوضع الراهن للفرد أو الموقف الاجتماعي الأخير ببعض النتائج المعينة.

ويتركز الجانب الأكبر من النقاش في علم الاجتماع على التعرف

على ميدان الأشياء التى تسبب الضغط (أو مسببات الضغط) وقياسها. فيعد بعض الباحثين أن الوقائع السلبية فقط، كالطلاق أو البطالة، هى التى تسبب الضغط. على حين يرى فريق آخر من الباحثين أن أى موقف ينطوى على تغير جوهرى (كالزواج، أو الترقى، أو الانتقال إلى مسكن جديد) هو الذى يسبب الضغط. ويذهب آخرون إلى التركيز على أحداث الحياة فقط، بينما يهتم غيرهم بالمشكلات المستمرة، ويستخدم بعض الباحثين مقاييس مقننة (مثل المقياس المتدرج لإعادة التكيف)(*) ويذهب آخرون إلى التركيز على المعانى الذاتية، على أساس أن ما يعد مسببا للضغط بالنسبة لأحد الأفراد، قد لايكون كذلك بالنسبة لفرد آخر. وإن كان يلاحظ على أى حال أن التقدير الذاتى لخبرات الضغط يمثل مشكلة حقيقية، على أساس أن هذا التقدير يمكن أن يتأثر بالمشاعر الناجمة عن هذه التجربة ذاتها، كما فى حالة بعض مرضى **الاكتئاب الإكلينيكى** الذين يختارون أحد أحداث حياتهم الماضية ويعدونه هو السبب المسئول عن الضغط، إما لكى يتعاونوا مع الطبيب المعالج، أو لكى يسهلوا على أنفسهم عملية فهم ما يعانونه من مرض (الذى قد يظل غامضا لو لم يفعلوا ذلك). وقد قام جورج براون وتيريل هاريس فى دراستهما المهمة: الأصول الاجتماعية للاكتئاب، (الصادرة عام ١٩٧٨)[٣٦٤] بقياس معنى مسببات الضغط، ليس عن طريق التقويم الذاتى المباشر، وإنما من خلال الشواهد الواقعية المتعلقة بالقيم، والأهداف، والظروف.

ومن الموضوعات التى تحظى بالاهتمام فى ميدان دراسة الضغط محاولة تحديد عوامله، مثل الدعم الاجتماعى الذى يتوسط بين المواقف المسببة للضغط والاستجابة لها. ويطلق براون وهاريس على تلك العملية اسم عوامل " القابلية للإصابة"، أو على العكس عوامل مقاومة الضغط، مع الاهتمام بسمة القابلية للإصابة الناجمة عن الظروف والمواقف الاجتماعية وليس الناجمة عن الاستعداد البيولوجى.

ضمان اجتماعى Social Security

نظم مساعدات دعم الدخل التى تعتمد على استطلاع الموارد، وتتولى الدولة إدارتها بهدف منع الناس من الوقوع فى الفقر، أو الاستمرار فيه. وبعض هذه النظم يستند إلى أساس محل الإقامة، والبعض الآخر يعتمد

(*) Social Readjustment Rating Scale

علـى أسـاس المواطنـة فحسـب. انظـر أيضا: **دولة الرفاهية.**

ضوابط اجتماعية غير رسمية
Informal Social Controls
انظر: **الجزاء الاجتماعي.**

الطابع الاجتماعى الثقافى Habitus

مجموعة من أنماط الفكر والسلوك والتذوق المكتسبة، والتى يقول عنها بيير بورديو (فى كتابة: مخطط للنظرية والممارسة، الصادر عام ١٩٧٧)(٣٦٥) أنها تشكل همزة الوصل بين الأبنية الاجتماعية والممارسة الاجتماعية (أو الفعل الاجتماعى). ويقدم المفهوم أساسا ممكنا للمنحى الثقافى فى دراسة اللامساواة البنائية، ويسمح بالتركيز على **الفعل**. وفى رأى بعض النقاد أن هذا المفهوم يعد مفهوما مراوغا. ويوجد أفضل عرض للمفهوم فى كتاب ريتشارد جيكينز المعنون: بيير بورديو، الصادر عام ١٩٩٢.(٣٦٦)

طائفة (فى الهند)، طبقة مغلقة Caste

نظام يتسم بدرجة فائقة من التعقيد البنائى، تم تبسيطه تبسيطاً مخلا من جانب أولئك الذين يسعون إلى تأسيس **نمط مثالى للتدرج الاجتماعى** الصارم المستند إلى معيار **الانغلاق الاجتماعى** الصارم. وقد استخدم المصطلح فى كتابات ماكس **فيبر** كمرادف لتدرج **المكانة** السلالى، ومثل أحد طرفى المتصل الذى قارن ما بين المكانة التدرجية المستندة إلى الشرف وتلك المستندة إلى الطبقات التجارية ونظام السوق. ولعل أوضح تعريف للمفهوم هو ذلك الذى قدمه أندرية بيتاى André Beteillé ووصف فيه الطائفة بأنها "مجموعة صغيرة ومحددة من الأشخاص يتسمون بسيادة نظام الزواج الداخلى، والعضوية المتوارثة، وأسلوب معين من الحياة الذى قد يشتمل فى بعض الأحيان على التخصص المتوارث فى مهنة معينة، وعادة ما ترتبط بطقوس متميزة إلى حد ما للمكانة فى إطار نظام تدرجى يستند على مفهوم للطهر والدنس" (أنظر كتابه: الطائفة والطبقة والقوة، الصادر عام ١٩٦٥)(٣٦٧).

وتنظم الطائفة حياة الهنود الهندوس وتنطوى فى أساسها على التقسيم الخماسى الفئات (أو الفارنا) Varna وهى : البراهما، والكشاترية، والفايشيا، والشودرا، والمنبوذين. وفى داخل كل فئة (فارنا) يوجد عدد كبير من "الجاتى" Jati، وهى جماعات صغيرة تقوم على نظام الزواج الداخلى، وترتبط بمهنة محددة، وتعيش فى قرية أو عدة قرى توفر فرص الحراك فى إطار النسق، حيث فيما عدا ذلك، يحدد الميلاد المرتبة الاجتماعية.

ويعد نظام الفارنا مصدر القيم، أما الجاتى فهو الشكل التنظيمى الوظيفى الذى تمارس من خلاله القيم. وقد يسعى الجاتى إلى الترقى فى إطار التدرج الطائفى، وذلك من خلال تبنى ممارسات الفئات (الفارنا) الأعلى، والذى قد يفضى إلى استيعاب الفرد بترقيته إلى الشريحة الأعلى فى إطار الفئة (الفارنا) ذاتها، ولكنه لا يسمح له بالانتقال من فارنا إلى أخرى، وهى العملية المعروفة باسم السنسكريتية. ومن المعتقد أن الحراك بين الفئات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الميلاد الجديد، حيث تقود الممارسة الملتزمة بقواعد الطائفة أو الدارما Dharma إلى كسب الشخص لمكانة أعلى (أى كارما Karma) عند مولده من جديد.

ويتمحور الخط الرئيسى الفاصل بين الطوائف وفى داخل الطائفة الواحدة حول قواعد الدنس. إذ تؤثر هذه القواعد فى المشاركة فى إعداد الطعام والأكل من ماعون واحد، والزواج بين الفئات، وأى شكل من أشكال التفاعل الاجتماعى. وحيث أن تدنيس الطعام هو أكثر أشكال الدنس من حيث احتمال وقوعه فإن شرائح الفارنا الأعلى تميل إلى أن تكون نباتية فضلاً عن أنها تحرم على نفسها شرب الخمر. ولهذا السبب أيضاً، فإن أكل اللحوم يتخذ شكلاً تراتبيا، حيث تعقد تفرقة بين الضأن والخنزير ولحم البقر. وتعد العزلة المكانية النتيجة الطبيعية لنظام الجاتى، كما أن التقسيم الأصيل للنظام وقواعده تتم مراقبتهما بواسطة محكمة الطائفة. واستطاع نظام الطوائف أن يثبت بنجاح كبير قدرته على دمج أعضاء من خارج الطائفة من غير الهندوس.

ومنذ استقلال الهند عام ١٩٤٧، حاولت الدولة الهندية أن تحطم التقسيمات الطائفية، ومع ذلك ما تزال الطائفة تلعب دوراً هاما فى البناء الاجتماعى. وقد ثار قدر من الخلاف حول محاولات بعض علماء الاجتماع توسيع نطاق انطباق المفهوم فيما وراء المجتمع الهندى، بتطبيقه على نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، وحتى على نظام العزل العرقى فى بعض أجزاء الولايات المتحدة خلال القرن العشرين. انظر أيضاً: **مدرسة الطوائف فى العلاقات العرقية، والهندوسية.**

طائفة دينية Cult

انظر: **عبادة، طائفة دينية.**

طائفة الكارجو Cargo Cult

انظر: **الحركات الإحيائية.**

الطب السلالى Ethnomedicine

يطلق المصطلح على بعض الأفكار والممارسات "الشعبية" التى تتصل بالرعاية الصحية وعلاج الأمراض المعروفة فى إطار الثقافات (التى ليست غربية غالبا)، أى أن تلك الأفكار والممارسات تتم خارج الإطار المهنى الرسمى للطب العلمى الحديث. والشائع أن تعتمد ممارسات الطب السلالى على استخدام المواد العلاجية الطبيعية المستمدة من الخبرة العملية، والتى تتكون غالبا من النباتات **والشعائر** التى تتصل بعنصر (أو كائن) فوق طبيعى. ومع أن هذا الأسلوب العلاجى غالبا ما يوصم بأنه غير علمى، إلا أنه أثبت – بشكل مضطرد – أنه لا يخلو من شئ من القيمة.

الطب النفسى Psychiatry

فرع من فروع الطب يهتم برعاية وعلاج الأمراض النفسية كانت حدوده دائما محل خلاف. وقد تطور وأصبح مهنة مستقلة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر: وكان المصطلح نفسه قد صك فى المانيا قبل ذلك فى عام ١٨٠٨، ثم بدأ ينتشر على نطاق واسع فى أوروبا وأمريكا بدءا من أربعينيات القرن التاسع عشر. غير أن الاهتمام الطبى بأمراض الجنون والتخصص فى علاجها لم يكن بالأمر الجديد تماما آنذاك. ولكن إنشاء مستشفيات الأمراض العقلية (التى بدأت بجهود أهلية تطوعية، ثم أصبحت تنشا بمعرفة الدولة) ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، كانت قد هيأت الأساس الراسخ لظهور الطب النفسى كمهنة متميزة. فقد أتاح مستشفى الأمراض العقلية فرصا جديدة لملاحظة المريض، وعلاجه، والتدريب على ممارسة هذه المهنة، كما خلقت صلاحيات واختصاصات جديدة كعملية منح الشهادات أو الاعتراف بالتخصص، وهو الأمر الذى يسر تحقق الاحتراف فعلا (انظر مادة: **المهن، المهنية، الاحتراف**). وتأسست جمعيات لأطباء مستشفيات الأمراض العقلية فى بريطانيا فى عام ١٨٤١، وفىالولايات المتحدة فى عام ١٨٤٤، وفى فرنسا عام ١٨٤٧. وصدرت أولى المجلات المتخصصة فى الطب النفسى فى الولايات المتحدة عام ١٨٤٤، وفى فرنسا عام ١٨٤٣، وفى تاريخ سابق على ذلك فى المانيا.

ويلاحظ أن الاهتمام الطبى بالأمراض العقلية والتفاؤل بنجاح علاجها كانتا مرتفعتين ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة من عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى أربعينيات نفس

القرن. ولكن ممارسي هذا النوع من الطب كانوا انتقائيين في اختيار الحالات التي يقبلون علاجها، وكان عدد كبير منهم يؤمن بالعلاج المعنوى، الذى كان يقوم على الإيمان بالقيمة العلاجية للبيئة المنظمة في دعم قدرات النزلاء على الضبط الذاتي والتقدير الذاتي. ولكن سرعان ما أدت بعض الظروف إلى الحيلولة بين كبار الممارسين وبين ممارسة العمل العلاجي في المستشفيات العقلية، بسبب ما كان يتطلبه ذلك من الإقامة الكاملة في تلك المؤسسات الكبيرة الحجم، وقد أدت هي نفسها إلى تضييق الفرص أمام ممارسة العلاج في عيادات خاصة، هذا فضلا عن سيطرة أعداد الفقراء المعدمين على نسب المقيمين بتلك المستشفيات. ويلاحظ فضلا عن ذلك أنه مع نمو أعداد المستشفيات وتوسعها غلب على نزلائها أصحاب الأمراض المزمنة وأولئك الذين يعانون من مشكلات في التفاعل، رافق ذلك أن أصبح دور الطب النفسي قائما بالأساس على الرعاية وحفظ المريض أكثر منه دورا علاجيا. وانعكس تنامى الاهتمام الطبي بالعلوم الطبيعية في زيادة اللجوء إلى عمليات تشريح جثث المرضى - بشكل روتيني - من أجل استكشاف الأمراض التي ربما تكون قد أصابت المخ.

وشهد النصف الأول من القرن العشرين حدوث تغيرين رئيسيين. يتمثل التغير الأول في توسع عمليات العلاج الطبي النفسي خارج مستشفيات الأمراض العقلية، وكان الجانب الأكبر من ذلك العلاج يقوم بالطبع على القطاع الخاص ويتجه إلى المرضى الموسرين، ممن يعانون من أمراض سبق أن أسماها سيجموند **فرويد** العصاب النفسي. وكان تأثير آراء فرويد هائلا على العلاج الطبي النفسي في العيادات الخاصة، خاصة في الولايات المتحدة التي ازدهر فيها العلاج النفسي الخاص ازدهارا كبيرا. أما التغير الرئيسي الثاني فيتمثل في الجهود الهائلة التي بذلت من أجل تحويل مستشفيات الأمراض العقلية إلى مستشفيات نظيفة وجيدة، كما شهدت ثلاثينيات القرن العشرين تطوير بعض أساليب العلاج الجسماني مثل العلاج بالصدمات الكهربائية ECT والجراحة النفسية Psychosurgery (*) (وقد

(*) وتعني جراحات المخ التي تجرى كوسيلة لعلاج بعض الأمراض النفسية أو العقلية. (المحرر)

تلاها فى حقبة الخمسينيات ظهور أساليب علاجية جديدة تقوم على استخدام بعض العقاقير الطبية). وكان من شأن تلك التطورات جمعيا ان غذت موجة جديدة من التفاؤل بنجاح العلاج الطبى النفسى.

وقد طرأ تطوران جديدان عملا على دعم التقبل الواسع لسياسة **رعاية المجتمع المحلى** خلال حقبة الخمسينيات. وقد اعتبرت هذه السياسة فى بادئ الأمر عنصرا مكملا للرعاية التى تقدمها المستشفيات النفسية، ثم باتت تعد بديلا لتلك المستشفيات. يتمثل التطور الأول فى تنويع أماكن تقديم الرعاية العلاجية للمرضى النفسيين ودعم دور الطب النفسى فى طائفة عريضة من الظروف. أما التطور الثانى فيتمثل فى قطع الصلة مع نماذج الرعاية القديمة التى تقوم على العلاج داخل المؤسسات وعلى فكرة الحفاظ على المريض ورعايته داخل المستشفى. وكان من الملابسات التى يسرت هذا التغير إقرار دخول المريض المستشفى النفسية طواعية فى بريطانيا عام ١٩٣٠، وما ترتب على ذلك من تراجع أعداد الحالات التى يتم التحفظ عليها إجباريا.

ولسنا فى موقف يسمح لنا الآن بتقويم آثار توقف أو تراجع نشاط المستشفيات النفسية بالنسبة للطب النفسى، ولا تقويم عواقب الانتقال إلى العمل على مستوى المجتمع المحلى. وان كان من المؤكد أن فقدان المستشفيات النفسية وضعيا الامبراطورى القديم قد عمل ولا شك على تقليل قوة الأطباء النفسيين، كما أدى إلى التشجيع (إلى حد ما) على تكوين فرق علاجية متعددة التخصصات. وتكمن قوة الأطباء النفسيين حاليا – فى المقام الأول – فى حقوقهم فى وصف العلاج للمريض، وخبراتهم فى العلوم الطبيعية. وإن كانت التطورات التى شهدها مؤخرا الطب النفسى البيولوجى وعلوم الأعصاب يمكن أن تقتحم مجال الأمراض التى تصنف على أنهما أمراض نفسية، وذلك على النحو الذى يحقق وضعا متميزا لأطباء الأعصاب وعلى حساب الطب النفسى.

الطبقات الخطيرة

Dangerous Classes

مصطلح مأخوذ من عنوان الكتاب الذى نشره المصلح الاجتماعى الأمريكى تشارلز لورنج بريس فى عام ١٨٧٢، وهو: الطبقات الخطيرة فى نيوريورك.[٣٦٨] وكانت طبقات بريس الخطرة تضم : المتشردين، والأطفال

الضالين، والمجرمين الذين يعيشون على النهب والسلب، والباعة المتجولين من غير رخصة، والسكيرين المشردين والبغايا، وهي جميعا من إفراز **الطبقات الدنيا** الفقيرة في مدينة نيويورك خلال القرن التاسع عشر. ويذهب بعض علماء الاجتماع وعلماء الإجرام إلى أن السياسات التي تتبناها الشرطة المعاصرة (فيما يتعلق مثلا بمواجهة مدمني العقاقير المخدرة) مازالت تتبنى هذا المفهوم، أو تستهدى به في عملها على الأقل، وأن لديها أجندة غير معلنة إما تحدد من هم "أعداء المجتمع" الذين يحملون وزر كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، أو تدفعهم إلى قمع أعضاء " الطبقات الخطيرة" في عالم اليوم (كالمهاجرين الوافدين، والشباب، ومختلف جماعات الأقليات) من أجل تحقيق الصالح العام وتأمين المجتمع. راجع على سبيل المثال كتاب ديانا جوردون، عودة الطبقات الخطيرة، الصادر عام ١٩٩٤.[٣٦٩]

طبقات العمر، مراتب العمر

Age - Sets, Age - Grades

جماعات أو شرائح عمرية عريضة تحدد **المكانة الاجتماعية**، والأدوار، والأنشطة المسموح بها لأولئك الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الجماعات أو الشرائح. وعادة ما يكون الانتقال من شريحة إلى أخرى مصحوبا بمراسم اجتماعية جمعية منظمة، حيث تميز **شعائر الانتقال** التغير في المكانة والدور الاجتماعي. ويمكن إطلاق هذا المصطلح على المجتمعات الصناعية الحديثة، إلا أنه عادة ما يستخدم للإشارة إلى مجتمعات ما قبل الصناعة، التي قد تفرض نسقا للتدرج يستند إلى طبقات العمر (حيث يقسم الأعضاء إلى شباب وعذارى وكبار سن وهكذا) على البناء القبلي أو القرابي أو العشائري السائد.

طبقة - طبقة اجتماعية

Class, Social Class

انظر: **البورجوازية، هوية طبقية، وعي طبقي، تصور الناس عن الطبقة، مصلحة طبقية، وضع طبقي، وضع طبقي متناقض، الوعي الزائف،** كارل ماركس، **الطبقة الوسطى، البورجوازية الصغيرة، بروليتاريا، الطبقة الدنيا، الطبقة العاملة.**

طبقة إقطاعية **Estate**

إحدى الشرائح الاجتماعية التي تقترن ببعض الحقوق والواجبات المحددة المستندة إلى قوة الجزاء

القانونى. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك طبقة الفلاحين، والرقيق، والمواطنون (خاصة فى المدن التى تتمتع بحكم ذاتى محلى) ورجال الدين، وطبقة النبلاء فى الدول الأوروبية فى عهد ما بعد الاقطاع. ونجد فى فرنسا – على سبيل المثال – أنه كان يتم فى مطلع العصور الحديثة التمييز بين طبقة النبلاء ورجال الدين، و "الطبقة الثالثة"، وقد استمر ذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر. كذلك ينطبق هذا المصطلح غالبا (وإن كان محل خلاف) على نظام **التدرج الطبقى** فى أوروبا الإقطاعية، حيث كانت الشرائح الطبقية الإقطاعية تتميز بروابط شخصية لعلاقات الرق الإقطاعى، لا بالحقوق والواجبات والالتزامات المشتركة. كما يجب أن نلاحظ على سبيل المثال أن المؤرخ الكبير مارك بلوش الذى أرخ للنظام الإقطاعى يطلق على الشرائح الطبقية للنظام الإقطاعى اسم "الطبقات".

ويبدو أن نظم التدرج الطبقى الإقطاعى تتسم بالجمود فى تعيين الواجبات الاقتصادية، والحقوق السياسية والعرف الاجتماعى، مع أنها لا تستبعد فى العادة حدوث قدر من الحراك الاجتماعى. وهى تختلف عن النظم **الطائفية**، فالطبقة (الإقطاعية) لا تجدد نفسها بالضرورة من داخلها. فرجال الدين مثلاً فى فرنسا فى عصر ما قبل الثورة الفرنسية، كانوا يمثلون "طبقة مفتوحة".

أما الاستخدام السوسيولوجى لهذا المصطلح فيرجع إلى فرديناند **تونيز**، الذى ميز بين الطبقات الإقطاعية وبين الطبقات (أو بين "المجتمع المحلى" و "المجتمع"). أما ماكس **فيبر** فقد أشار فى كتابه الاقتصاد والمجتمع، المنشور عام ١٩٢٢[٣٧٠] إلى الطبقات فى أوروبا فى العصور الوسطى باعتبارها أمثلة نموذجية لجماعات **المكانة**. وفى نفس الخط عرف **مارشال** الطبقة (الاقطاعية) باعتبارها جماعة من الذين يحوزون نفس المكانة، وذلك بمعنى المكانة فى لغة المحامين. والمكانة بهذا المعنى وضع يرتبط بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والامتيازات، والأمور المباحة أو المحظورة قانونا. وهى أمور تحظى بقدر من الاعتراف العام، ويمكن تحديدها وفرضها من خلال السلطة العامة، وفى حالات كثيرة من خلال ساحات القضاء. (انظر مقال مارشال "طبيعة ومحددات المكانة الاجتماعية" فى كتابه: الطبقة، والمواطنة، والتطور الاجتماعى، الصادر عام ١٩٦٤)[٣٧١]. وسوف نجد أن مفهوم الطبقة (الاقطاعية) شأنه شأن غيره من المفاهيم السوسيولوجية

الأساسية فى دراسة نظم التدرج الطبقى مازال يمثل موضوعا للخلاف المستعر بين الباحثين.

طبقة إقطاعية شبه أرستقراطية (متوسطة) Gentry

مصطلح يطلق على الشريحة التى تقع مباشرة تحت الطبقة الأرستقراطية (انظر: **الطبقة العليا**) فى التدرج الاجتماعى لبريطانيا فى العصر الوسيط وبداية العصر الحديث. ولقد شكلت الطبقة الاقطاعية شبه الأرستقراطية جماعة وسيطة تتشكل ثروتها من ملكية الأرض، أو حقوق التعدين، أو الريع من الملكية الحضرية. وكان هؤلاء يرتبطون بروابط فضفاضة بالطبقة النبيلة من خلال روابط الزواج وتشابه أساليب الحياة، كما كانوا يرتبطون **بالطبقة الوسطى** من خلال الروابط الأسرية والاهتمام بالزراعة. وقد لعبت هذه الشريحة الواسعة الانتشار إلى حد ما، لعبت دورا حاسما فى فترات مختلفة من تاريخ انجلترا؛ من خلال قيادة الثورة الزراعية وإضفاء الطابع التجارى على الزراعة خلال القرن السابع عشر، وتقديم نموذج للسلوك المهذب لأبناء رجال الصناعة فى القرن التاسع عشر (وهو عامل قيل إنه ساهم فى عدم النجاح النسبى لانجلترا فى مجال التصنيع).

طبقة الأعيان، طبقة المترفين Leisure Class

مصطلح صكه تورشتاين فيبلين، حيث ذهب فى كتابه: نظرية طبقة الأعيان، الصادر عام ١٨٩٩[٣٧٢] إلى أن هناك طبقة مترفة أسماها طبقة الأعيان تتسم بالاستهلاك المظهرى، والطفيلية قد ظهرت فى الولايات المتحدة تمثلها صفوة من رجال الأعمال القاعدين عن العمل. وذهب إلى أن تلك الصفوة تمثل ثمرة المنافسات التى تسيطر على عالم الأعمال الحديث فى المجتمع الصناعى الأمريكى: "فالملكية المطلقة". قد أبعدت تلك الفئة عن "غريزة التفوق فى العمل" التى كان يرى فيبلين أنها تمثل ضرورة لاستمرار النمو التكنولوجى للمجتمع واضطراده. وبدلا من غريزة التفوق تلك غرق أفراد تلك الصفوة فى التعبير الدائم للكافة عن مكانتهم، وهى العملية التى أسماها فيبلين "الاستهلاك المظهرى". وهذه الظاهرة عبارة عن شكل من أشكال مذهب المتعة، أو نزعة المتعة التى تقوم على التباهى وتبذير الثروات والسلع، مع ملاحظة أن النساء تمثل رمزا من رموز تلك

الثروة التى يتباهى بها صاحبها. ويتخذ ذلك السلوك أسلوبا خاصا محددا أسماه فيبلين "الرفاهية المظهرية". ولكنه لاحظ أن وقت الفراغ نفسه، وإن كان مكلفا، إلا أنه غير منظور ولا يضفى على صاحبه ميزات خاصة. ولكى يجتذب هذا الفراغ والاستمتاع إعجابا عاما يتعين ممارسته بشكل يتسم بالتبذير والعلانية الواضحة فى نفس الوقت، على نحو ما نجد – على سبيل المثال – فى المقامرة فى نوادى القمار، أو استخدام سلع الترفيه المكلفة مثل ملابس منتجعات الترويح، والمعدات والأدوات الرياضية، والتى تشير إلى ثروة صاحبها ومكانته. ولقد كان وصف فيبلين لتلك الطبقة يتسم بالسخرية واللهجة الهجومية، وقدوجهت إليه انتقادات بسبب دمج عناصر مختلفة – مستقلة عن بعضها البعض – من فئات الصفوة، خاصة فئة كبار ملاك الأراضى، والبورجوازية، والأثرياء الجدد.(*)

الطبقة الحاكمة Ruling Class

انظر: **نظرية الصفوة، جيتانو موسكا**

الطبقة الدنيا Underclass

انبثقت المناقشات الواسعة والحادة بين علماء الاجتماع لقضية الطبقة الدنيا من خلال المؤلفات الامريكية أساسا التى تناولت ظاهرتين يعتقد أنهما مرتبطتين ببعضهما البعض، وأقصد بالظاهرة الأولى مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب، وبالثانية ارتفاع نسبة الأسر ذات العائل الواحد. ويرجع القلق من اضطراد نمو الأسر ذات العائل الواحد إلى أنها باتت تمثل أضخم الفئات المعتمدة على مساعدات الرفاهية، وذلك بفضل نظام مساعدة الأسر التى تعول أطفالا.(**) ويلاحظ أن السكان السود فى أمريكا هم الفئة الأكثر تأثرا بكل من البطالة والأسرة ذات العائل الواحد، وبما يفوق نسبتهم إلى المجتمع الأمريكى.

ويشير المصطلح نفسه – الطبقة الدنيا – إلى مجموعة من الناس تقع خارج التيار الرئيسى للمجتمع، ولكن بعد هذا التحديد العام المتفق عليه، تبدأ الخلافات حول طبيعة هذا الاستبعاد وعوامله. ومن التفسيرات التى قدمت فى هذا الصدد، ذلك الذى قدمه ودافع عنه بقوة تشارلز مارى (فى كتابه

(*) صدرت لهذا الكتاب ترجمة عربية منذ نحو أربعين عاما، انظر تورشتاين فيبلن، نظرية الطبقة المترفة، ترجمة محمود محمد موسى، مراجعة ابراهيم سعد الدين، سلسلة: من الفكر السياسى والاشتراكى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت.(١٩٦٣). (المحرر)
(**) Aid to Families with Dependent Children, (AFDC).

المعنون: فقدان المقومات الأساسية، الصادر عام ١٩٨٤)[٣٧٣] ويذهب فيه إلى أن إدمان الاعتماد علىمساعدات **الرفاهية** قد شجع على تفكك **الأسر** النووية، كما خلق عملية **تنشئة اجتماعية** تقوم على تبني **ثقافة مضادة** تؤمن بالتقليل من قيمة العمل، وتشجع على الاعتماد على المعونات، واللجوء إلى الجريمة. وإلى جانب هذا توجد نظرة بنائية بديلة، عرضها ويليام جوليوس ويلسون وزملاؤه، وفيها يؤكدون على فشل الاقتصاد (الأمريكي) في توفير وظائف مضمونة تكفي للوفاء باحتياجات الطلب على التوظف، وهو الأمر الذي كان من عواقبه هدم دور الذكر كمسئول عن توفير احتياجات الأسرة، على نحو ما كانت تعرفه التنشئة الاجتماعية من قبل. وهكذا يذهب أصحاب الرأي الأول إلى أن سبب استبعاد هذه الطبقة من نهر الحياة الرئيسي يكمن في الاتجاهات والسلوكيات التي يتبناها أفراد هذه الطبقة أنفسهم، على حين يرجع أصحاب الرأي الثاني سبب استبعادهم إلى عدم المساواة البنائية التي تتحيز ضد جماعات بعينها في المجتمع.

ولقد أصبح تحديد الطبيعة الحقيقية لهذا التحيز البنائي موضوعا للجدل المحتدم في التراث السوسيولوجي الأمريكي. ومن نقاط الخلاف الواضحة ما إذا كانت مشكلات هذا التحيز ضد السكان السود راجعة إلى لونهم أم راجعة إلى وضعهم الطبقي. وكان ويلسون قد أشار في مؤلفه: تراجع أهمية العنصر (العرق) إلى وجود : "طبقة دنيا ضخمة من البروليتاريا السود، وأن هذه الفئة السكانية الهائلة الحجم تقبع في أدنى درجات السلم الطبقي الاجتماعي، تعاني من التعليم السئ والأجور المنخفضة والوظائف غير المستقرة". (انظر ويليام جوليوس ويلسون وزملاؤه، تراجع أهمية العنصر (العرق)، ١٩٧٨)[٣٧٤]. فهذا التعريف يفهم الطبقة الدنيا كظاهرة خاصة بالسود، ويحدد ملامحها بهشاشة وضعها في **سوق العمل**، ودون إشارة صريحة إلى أي عوامل سلوكية أو معنوية. ثم عاد ويلسون - وتحدث - في دراسة لاحقة له (انظر دراسة ويليام جوليوس ويلسون وزملاؤه، المتحيز ضدهم حقا، الصادرة عام ١٩٨٧)[٣٧٥] تحدث عن : "الأفراد الذين يفتقرون إلى التدريب والمهارات، ويعانون إما من البطالة لفترات طويلة، أو من كونهم ليسوا أعضاء أصلا في قوة العمل، وهم أفراد منخرطون في

ارتكاب الجرائم على قارعة الطريق وغيرها من أشكال السلوك المنحرف، وعائلات تعاني فترات طويلة من الفقر و/أو الاعتماد على معونات الرفاهية". وهنا نلحظ تغييرا طفيفا فى محور الاهتمام عند ويلسون، فلم ترد فى صياغته الأحدث إشارة صريحة إلى "العرق"، وأصبحت البطالة غير المتصلة بطالة حقيقية، واتسع تعريفه للطبقة الدنيا بحيث أصبح يستوعب الإجرام والاعتماد على معونات الرفاهية (ومن ثم يدخل فى تعريف ويلسون بعد ثقافى، وهو التعريف الذى كان ذا توجه بنائى فى الأساس).

ومع أن المناقشات حول طبيعة الطبقة الدنيا وحجمها قد جرت بالأساس في الولايات المتحدة، غير أن الأفكار المحورية فيها لم تكن غريبة على الإطلاق على المجتمع البريطانى، خاصة فى خضم الزيادة الواضحة والمفاجئة فى الاهتمام بـ "ثقافة إدمان مساعدات الرفاهية" التى شهدتها بريطانيا خلال عقد الثمانينيات، مع أن هناك بعض الدراسات التى ترجع إلى عقدى الستينيات والسبعينيات، خاصة تلك الدراسات التى تناولت موضوع **دورة الحرمان**. وعرفت حقبة السبعينيات دراسات أخرى ركزت اهتمامها حول الأوضاع المتردية للسكان السود الذين يعيشون فى مناطق وسط المدينة في بريطانيا، على نحو ما عرفنا – على سبيل المثال – عند جون ركس وسالى توملنسون. فنجدهما يذهبان إلى أن التحيز المنظم ضدهم فى مجال العمل ومجال الإسكان يؤدى إلى نوع من النشاط على مستوى مجتمع الجيرة، يمثل تعبيرا عن وعى طبقى جماعى، حيث قالا مثلا: "هناك نوع من الميل لدى مجتمع السود للتصرف كطبقة مستقلة أو كطبقة دنيا داخل المجتمع البريطانى". (انظر كتابهما المعنون: مهاجرون من المستعمرات داخل مدينة بريطانية، الصادر عام ١٩٧٩)[٣٧٦].

وقد لعب تشارلز مارى دورا بارزا في وضع موضوع الطبقة الدنيا على أجندة علماء الاجتماع وعلى الأجندة السياسية أيضا، ولكن بطريقة خلافية إلى أبعد حد ممكن. وقد ذهب فى مؤلف حديث له إلى أن: "الفرق بين الولايات المتحدة وبريطانيا أن الولايات المتحدة وصلت إلى المستقبل قبل بريطانيا". كما استخدم مارى تعبيرات مجازية واستعارات من دنيا "الوباء" و "المرض"، موضحا أن الطبقة الدنيا تتسم بالممارسات اللاشرعية، والجرائم العنيفة، والتسرب من قوة العمل بمعدلات متزايدة باضطراد. وسوف

تظل مستمرة في هذا الاتجاه حيث توجد أجيال جديدة من الأطفال الذين نشأوا على الحياة في ظل هذا النمط من الحياة (انظر مؤلفه: الطبقة الدنيا البريطانية الناشئة، الصادر عام ١٩٩٠).[٣٧٧] ويبدو أن البحوث التي تطورت من خلال المناقشات التي تمت في مرحلة سابقة عن موضوع دورة الحرمان قد عملت – الآن – على التقليل من أهمية هذه النتيجة التي انتهى إليها مارى.

لقد ظلت مشكلة **البطالة** تمثل دائما مشكلة حقيقية بالنسبة لدارسي التدرج الطبقي الاجتماعي على أساس التراتب المهني، وقد تبنى بعض دارسي الطبقات فكرة وجود طبقة دنيا في محاولة منهم لحل هذه المعضلة. وذهب رانسيمان (في مقاله : كم عدد الطبقات في المجتمع البريطاني المعاصر؟ المنشور في مجلة: علم الاجتماع، عام ١٩٩١)[٣٧٨] إلى أنه يوجد أدنى من **الطبقات العاملة** التي تضم العمال اليدويين المهرة وغير المهرة، توجد طبقة دنيا متميزة، وهو مصطلح "لا يدل على مجموعة أو على فئة من العمال الذى يعانون من التحيز المنظم ضدهم داخل سوق العمل، وإنما يشير إلى أولئك الأفراد من أعضاء المجتمع البريطاني الذين تضعهم أدوارهم – بشكل شبه دائم – في الوضع الاقتصادي الذي يجعل الدولة تقدم معونات الرفاهية لأولئك العاجزين كلية عن المشاركة في سوق العمل ... فهم فئة تعاني عادة من البطالة الطويلة الأجل". ولكن هذا التعريف محل اختلاف بين الدارسين، إذ أنه لا ينطبق – في الحقيقة – على العاطلين الذين لا زالوا نظريا على الأقل مشاركين في سوق العمل (وإن تكن مشاركة غير ناجحة)، وإنما ينطبق على أولئك الذين يقعون بشكل نهائي وبات خارج قوة العمل، مثل كبار السن، والمرضى بأمراض مزمنة، والمعوقين بنسبة كبيرة تقعدهم عن العمل.

وذهب عالم اجتماع بريطاني آخر، هو أنتوني جيدنز (في مؤلفه: البناء الطبقي في المجتمعات المتقدمة، الصادر عام ١٩٧٣)[٣٧٩] إلى تعريف الطبقة الدنيا بأنها تتكون من الأفراد الذين يتركزون في المهن ذات الأجور الأدنى، والأفراد شبه العاطلين أو العاطلين بشكل دائم بسبب "سوء تأهليهم لاقتحام السوق نتيجة اعتبارات ثقافية أساسا". وتناول دانكان جالي إمكانيات التماسك الثقافي والوعي الذاتي الجماعي بوصفها الملامح المميزة للطبقة الدنيا. وانتهى من دراسته إلى أن أنماط التوظف غير

المعيارية والبطالة الطويلة الأمد التى انتشرت خلال الثمانينيات كانت بمثابة الأساس البنائى لطبقة دنيا متميزة، ولكنها لا تقيم الدليل عليها ثقافيا.(انظر دراسة دانكان جالى عن العمل والبطالة والتدرج الطبقى الاجتماعي المنشورة فى كتابه المعنون: العمل فى بريطانيا، الصادر عام ١٩٨٨).[٣٨٠]

من هنا قد يحسن أن نترك الكلمة الأخيرة حول هذا المفهوم لهيربرت جانز (فى دراسته عن "تحليل الطبقة الدنيا" المنشورة فى مجلة اتحاد التخطيط الأمريكى، عام ١٩٩٠)[٣٨١] الذى انتهى إلى القول بأن "الطبقة الدنيا مصطلح تركيبى متميز تمام التميز يجمع تحته أشتاتا من البشر شديدة التنوع والتباين". فهو مفهوم قد يكون مفيدا من وجهة البلاغة السياسية أكثر منه ذا دلالة سوسيولوجية.

الطبقة العاملة Working Class

تعرف الطبقة العاملة فى التراث الكلاسيكي لعلم الاجتماع بأنها تلك الطبقة التى تضطر إلى بيع قوة عملها لكى تعيش. وهذا هو جوهر ما قصد إليه كارل ماركس بحديثه عن **البروليتاريا**. غير أن هذا التعريف لايمكن أن يكون مرضيا بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التى تعيش فى أواخر القرن العشرين. فإذا كانت هناك طبقة عاملة متميزة عن بقية المجتمع، فلا بد أن يتسم عملها وأوضاعها فى السوق ببعض الملامح والسمات المميزة، وهو أمر موجود بالفعل.

فنلاحظ – أولا – فيما يتعلق بأوضاع السوق أنه يمكن تعريف الطبقة العاملة بأنها تبيع قوة عملها فى فترات منفصلة (وليس بشكل دائم، حيث تتلقى أجرها بالساعة أو بالقطعة)، وبذلك لا تقبض راتبا ثابتا. أما فيما يتعلق بظروف العمل فإن الطبقة العاملة تشمل أولئك الذين يشغلون مواقع وأدوارا تابعة مرؤوسة للغير، بحيث يمكن القول بأن تلك تمثل إحدى السمات الحاسمة التى تميز عقود عملهم. من هنا تتكون الطبقة العاملة فى الأساس من أولئك المشتغلين بالمهن والأعمال اليدوية. ولكن تلك التعريفات لا تعنى على الأطلاق أن الطبقة العاملة طبقة غير منتظمة الشكل والملامح، إذ أن هناك عددا من الأساليب والكيفيات التى من خلالها تنقسم الطبقة العاملة إلى مجموعات متميزة عن بعضها البعض. ومن أسس هذا الانقسام أساس **المهارة**. حيث نجد – من حيث المهارة – أن هناك طبقة عاملة عليا أو أرستقراطية **عمالية**

تتكون من العمال المهرة أصحاب المهن مثل عمال التزويد وتغذية الآلات وعمال الكهرباء ومن إليهم التى تعلم أفرادها تلك المهنة تعليما منظما. وتمثل تلك الفئة ثلث الطبقة العاملة تقريبا. وتنقسم النسبة الباقية إلى أبناء المهن شبه الماهرة أو الأعمال غير الماهرة. وهناك تقسيم آخر يميز بين أولئك العمال الذين يعملون فى **سوق العمل** الأولى عن العاملين فى سوق العمل الثانوى. فهناك بعض أفراد الطبقة العاملة الذين يشغلون وظائف أكثر ضمانا وأفضل أجرا (فى سوق العمل الأولى) مما يتمتع به عمال آخرون. وتنتمى غالبية العمال المهرة إلى سوق العمل الأولى هذا. على حين يحفل سوق العمل الثانوى بكثير من العاملات النساء والعمال المنتمين إلى الأقليات العرقية، حيث يشغلون وظائف متدنية الأجر وأقل ضمانا، ولا يعرفون فى العادة عقود العمل المعتادة، ولا تأمينات التقاعد والمرض، ولا الإجازات المدفوعة وغير ذلك من عناصر. وهكذا تنتشر بين أفراد تلك المجموعات من الناس كل من **البطالة** والبطالة الجزئية (حيث تكون فترات العمل والتعطل عنه متناثرة ومتفرقة على نحو متكرر لا يتخذ نمطا ثابتا). والسمة الأخرى البارزة من سمات الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أنها آخذة فى التقلص والتراجع، بسبب كل من التغير التكنولوجى (خاصة **الأوتوميشن**) وتراجع القطاعات الاقتصادية الأولية والتحويلية. ووفق هذا التعريف يمكننا القول أن حوالى ثلث العناصر النشطة اقتصاديا يعدون طبقة عاملة.

ونتساءل فى النهاية: ما هو التصور الشائع للطبقة العاملة؟ يذهب جوردون مارشال وزملاؤه (فى كتابهم الطبقات الاجتماعية فى بريطانيا الحديثة، الصادر عام ١٩٨٤)[٣٨٢] إلى أن ٤٩٪ من المبحوثين ذكروا أن السمة الرئيسية للطبقة العاملة أن يكون العامل يدويا أو غير ماهر، على حين عرف ١٦٪ أفراد تلك الطبقة بأنهم أصحاب الدخول المنخفضة. ويمكن القول بصفة عامة (وبشكل غير مألوف فى العادة) أن آراء علماء الاجتماع عن الطبقة العاملة تتفق فى الخطوط العريضة مع التصور الشائع لدى عامة الناس عنها.

الطبقة العاملة الجديدة

New Working Class

يرتبط هذا المصطلح بالأطروحة القائلة بأن عمال الإنتاج فى الصناعات الآلية (انظر مادة: **أوتوميشن**) وذوى

الياقات البيضاء في **المؤسسات** الصناعية الكبرى يمكن أن يكونوا بمثابة البديل المحتمل للعب الدور التاريخي الثوري **للبروليتاريا** الذى توقعته الماركسية. فلقد أصبح أعضاء كل من هاتين الجماعتين عمالا منتجين بالمعنى الوظيفي، حيث أصبحت خبراتهم ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من جانب القطاعات الأكثر تقدما **لعملية العمل** الرأسمالية. ومع ذلك فإنها تزودهم في ذات الوقت بالأدوات العقلية التي تمكنهم من فهم وتحدى بناء القوة **الرأسمالي**، فضلا عن نظام السوق المصاحب له، الذى يتسم من وجهة نظرهم بعدم الرشد. وعلى الرغم من اقتران المصطلح حديثا بسرج ماليه والأعضاء الآخرين لحركة سوسيولوجيا العمل في فرنسا، فإن القضية القائلة بأن المهندسين يمثلون بمعنى من المعاني طليعة ثورية جديدة يمكن أن نجدها في كتابات تورشتاين **فيبلن** وحركة الفنيين(*).

وقد ذهب ماليه في كتابه المنشور عام ١٩٦٥ بعنوان "الطبقة العاملة الجديدة"[٣٨٣] إلى القول بأن الطبقة العاملة القديمة في الصناعات التقليدية (استخراج الفحم وما إليها) لم يعد بمكنتها أن تتصور مجتمعا بديلا للمستقبل. والأصح "أن تلك الشريحة فقط من السكان المنخرطين في أكثر عمليات الحضارة التكنولوجية تقدما هم المؤهلون لتكوين تصورات مغتربة وتخيل أشكال أرقى من التطور". وتتسم الصناعات الحديثة (مثل صناعات تكرير البترول والصناعات الكيماوية) بالآلية، التي يفترض فيها أن تؤدى إلى زيادة مسئوليات العمال وانخراطهم في شئون شركاتهم، وأن توضح العلاقة بين قوة الشركة وأجور العمال وخبراتهم، ومن ثم فإنها تشجع العاملين على الدعوة لمزيد من السيطرة على إدارة العملية الإنتاجية. ومن شأن تكوين النقابة على مستوى المصنع أن تشجع العمال على مزيد من التضامن بينهم. ومن هنا فكلما تعاظمت استعادة العامل المعاصر، على المستوى الجمعي، للاستقلالية المهنية التي كان قد فقدها خلال مرحلة ميكنة العمل، كلما تطورت الاتجاهات التي تدعو للحاجة إلى الضبط". وبعودة قضايا الاستقلالية الذاتية والضبط إلى قلب قضايا الصراع بين العمل ورأس المال؛ تستطيع الطبقة العاملة الجديدة أن تتجاوز النزعة الاقتصادية الضيقة

(*) Technicist Movement

(الاهتمام بالأجور) للحركات السابقة عليها، لتصبح طليعة لحركة قاعدية (جماهيرية) ثورية لتحقيق الاشتراكية.

لقد كانت أطروحة ماليه ذات تأثير بالغ الأهمية في علم الاجتماع الصناعي الغربي أواخر الستينيات، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن فكرة الطبقة العاملة الجديدة لم تلق سوى تدعيما محدودا من خلال بيانات بحثية مشكوك فيها (ولن نذكر الضجة الصناعية والسياسية التي تسببت فيها). على أن البحوث الدؤوبة اللاحقة سرعان ما أوضحت بجلاء عوارها الإمبيريقي (انظر على سبيل المثال مؤلف جالي المعنون: بحثا عن الطبقة العاملة الجديدة، الصادر عام ١٩٧٨)[٣٨٤]. وإذا ما نحينا عدم دقة الوقائع جانبا، فإن أطروحة ماليه تعاني بالإضافة إلى ذلك من نزعة **حتمية تكنولوجية**، مماثلة لتلك الكامنة وراء الأطروحة البديلة التي يقول بها أصحاب نظرية **البرجزة** (اكتساب الطبقة العاملة بعض سمات البورجوازية)، فضلاً عن فشلها في أن تأخذ بعين الاعتبار قوة **الدولة** بشكل جدي، والغموض الذي يكتنف تحديد الشرائح المنخرطة في العمل الثوري من بين شرائح العاملين (فقد حدد ماليه شريحتين من الطبقة العاملة الجديدة هما عمال الإنتاج والفنيين (وأن كلا الجماعتين تضم عددا غير قليل من الشرائح المهنية غير المحددة تحديدا واضحا دقيقا). كما تعاني الأطروحة من عدم دقة شديد في تعريف المفاهيم الأساسية (مثل مفهوم "الآلية") وفي تحديد الآليات العلية الدقيقة التي تربط ما بين المناخ التقني والأجور العالية، وانخراط العاملين في النقابات العمالية.

وتظهر البحوث الإمبيريقية الحديثة التي ظهرت كرد فعل لأطروحة الطبقة العاملة الجديدة أنها قد أغرقت في تبسيط الأمور إلى حد كبير، بل وأنها قد بالغت في تقديرها للدرجة التي تسهم بها التكنولوجيا المتقدمة للإنتاج الصناعي الواسع النطاق في تجاوز التفرقة التقليدية بين العمل اليدوي والعمل العقلي (انظر: **التمييز بين اليدوي وغير اليدوي**). ومن ناحية أخرى، أسفرت هذه البحوث عن قرائن تشير إلى أن الموقف الموضوعي للطبقة (وليس بالضرورة الوعي الطبقي) للعديد من ذوي الياقات البيضاء هو الذي يتأثر بتكنولوجيا المعلومات. وان كان هناك من الكتاب من ذهب إلى أن الأسواق العالمية الأكثر تقلبا في نهاية القرن العشرين قد أعلنت عن بدء عصر **ما بعد الفوردية، والتشغيل المرن**، الذي يعني

وجود شركات أصغر حجما وأشكال أكثر تقليدية من الإنتاج المستند على ميزة الصنعة. كنتيجة لذلك فإن التكنولوجيا الآلية والإنتاج الكبير ومعهما أطروحة الطبقة العاملة الجديدة تبدو جميعيا وكأنها أشياء عفا عليها الزمن وبدت تنتمى إلى الماضى.

الطبقة العليا Upper Class

غالبا ما يشار تقليديا إلى الطبقة العليا بأنها تعنى مرادفا للأرستقراطية، ويقصد بها أولئك الذين يرثون انتماءهم فى الغالب من طبقة النبلاء، التى تشمل: النبلاء (وكانوا يلقبون فى المجتمع الانجليزى فى العصر الوسيط بألقاب الدوق، والماركيز، والإيرل(*)، والفيكونت(**)، والبارون) وكبار ملاك الأراضى (أو من كانوا يلقبون "بالجنتلمان" آنذاك). ومع أن الأرستقراطية تمثل عنصرا رمزيا مهما من العناصر التى تتكون منها الطبقة العليا، إلا أنها لا تفسر وحدها انتماءات كافة الأعضاء المنتمية إلى تلك الطبقة. ولعلنا نقترب بشكل أكبر من فهم مدلول الطبقة العليا إذا نظرنا إليها كمرادف **للبورجوازية** أو الطبقة الرأسمالية عند كارل ماركس. ويعنى الفهم الماركسى أن الطبقة العليا هى الطبقة المالكة للثروة، التى يعيش أفرادها على ما يكسبونه من ملكية الثروة والتحكم فيها واستغلالها. وتتمثل تلك الثروة فى الأرض، أو رأس المال، أو المشروعات الاقتصادية الكبيرة، أو الأوراق المالية، وغير ذلك من عناصر الثروة. من هنا نجد أن الحجم النسبى للطبقة العليا هو الأصغر حجما على الإطلاق، بحيث أنها قد لاتتجاوز ١٪ من مجموع السكان فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

ومع ذلك فإن **القوة** التى تخلعها ملكية الثروة على صاحبها تتجاوز بكثير حجم الطبقة العليا الضئيل. فكثير من أفراد هذه الطبقة يتحكمون بشكل حقيقى فى أمور الشركات الكبيرة، سواء بشكل مباشر من خلال الأوضاع والوظائف التى يشغلونها داخل تلك المؤسسات، أو بشكل خفى وغير مباشر عن طريق شغل مواقع حاكمة فى القطاع المالى. كما يحتل بعض أفراد هذه الطبقة مواقع بارزة فى دنيا السياسة وغيرها من مجالات الحياة العامة والحياة الثقافية. غير أن هناك

(*) الإيرل لقب انجليزى أدنى من ماركيز وأرفع من فيكونت. (المحرر)
(**) الفيكونت نبيل مرتبته دون الكونت، وأعلى من البارون. (المحرر)

فروقا مهمة فى **المكانة** بين الجماعات والأفراد المنتمين إلى الطبقة العليا، وأقصد بها الفروق بين "أصحاب الثروات القديمة" أو العريقة، والأثرياء الجدد. ونجد أن المكانة الأعلى تكون دائما من نصيب أفراد الطبقة العليا ملاك الأراضى، الذين يعدون الأرستقراطية الحقيقية، ومن أبرز ممثليها دوق وندسور (ثانى أغنى فرد فى المملكة المتحدة بعد ملكة بريطانيا). وتمارس هذه الفئة سياسات واستراتيجيات من أجل استبعاد الأثرياء الجدد وعدم الاختلاط بهم، وهى السياسات التى تبدو – مثلا – فى تقييد عضوية بعض النوادى الارستقراطية الشديدة الخصوصية. وهكذا نجد أن "الثروة الجديدة" تمنح صاحبها مكانة أقل، وإن كانت لا تمنحه قوة أقل بحال من الأحوال. ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن نجد الأثرياء الجدد يسعون منذ أمد بعيد إلى اكتساب المزيد من المكانة الارستقراطية عن طريق تبنى استراتيجيات الاندماج، كشراء الضياع الضخمة، ومصاهرة العائلات الارستقراطية سواء بأنفسهم أو بتزويج أبنائهم، وتعليم أبنائهم فى مدارس الصفوة.

والملاحظ أن التصورات الجماهيرية الشائعة عن الطبقة العليا تتفق مع تصورهم لأصحاب الثروات القديمة أكثر مما تنطبق على الأثرياء الجدد. وقد اكتشف جوردون مارشال وزملاؤه (فى كتابهم عن الطبقة الاجتماعية فى المجتمع البريطانى الحديث، الصادر عام ١٩٨٤)[٣٨٥] من خلال المسح الذى أجروه عن الطبقات الاجتماعية، اكتشفوا أن ثلثى العينة التى أجروا عليها دراستهم المسحية أشارت إلى الطبقة العليا فى ضوء عوامل المكانة، كالمرتبة أو اللقب، وذكر ٤٠٪ من العينة أن الدخل هو العامل الحاسم فى تحديد الانتماء إلى الطبقة العليا، بينما أبرز ثلث المبحوثين نوع المهنة. وذكر ربع العينة فقط أن ملكية الثروة هى السمة التى تحدد الانتماء للطبقة العليا، ولو أن هذا المعيار يمثل السمة الحاسمة من وجهة نظر علم الاجتماع. ويمكن أن نجد أفضل المعالجات السوسيولوجية لموضوع الطبقة العليا فى الأعمال الضخمة التى نشرها جون سكوت (انظر على سبيل المثال كتابه: الطبقة العليا، الصادر عام ١٩٨٢)[٣٨٦]أما فيما يتعلق بقضية العلاقة بين ملكية رأس المال والتحكم فيه من ناحية، ونمو **رأسمالية المؤسسات (المشروعات)** من ناحية أخرى فليرجع القارئ إلى مؤلف موريس زايتلين المعنون

المشروعات (الاقتصادية) الكبرى والطبقات المعاصرة، الصادر عام ١٩٨٩[٣٨٧]. انظر أيضا: **الانغلاق الاجتماعي.**

طبقة الموظفين المهنيين

Service Class

مصطلح استخدمه لأول مرة المفكر النمساوى الماركسى كارل رينر، وذلك فى كتابه: تحولات المجتمع الحديث (باللغة الألمانية)، المنشور عام ١٩٥٣[٣٨٨] الوصف العاملين لدى الحكومة (المستخدمين الحكوميين) وفى قطاع الخدمات الاقتصادية الخاص (مديرو المشروعات الاقتصادية، والمديرون، والخبراء الفنيون) والخدمات الاجتماعية (مسئولو توزيع خدمات الرعاية). وقد استخدم عالم الاجتماع البريطانى جون جولدثورب هذا المصطلح فيما بعد ليعنى عنده وصف العمالة التى تعتمد علاقات العمل بالنسبة لها على ميثاق للخدمة وليس على عقد عمل، وبالتالى تعتمد على الثقة كعنصر أساسى، مع الاستقلال كلازمة أو نتيجة طبيعية لذلك. وفى النموذج التخطيطى الذى صممه جولدثورب للطبقات، تشير طبقة الخدمات (وهى الطبقة رقم (١) فى نموذجه) إلى المستخدمين فى الإدارة العليا وكبار الإداريين المهنيين، الذين يعد الاستقلال وحرية التصرف جزءا ضروريا من ظروف عملهم. وحيث أن الإشارة إلى "الخدمة" يمكن أن تكون أحيانا مضللة (فليس أعضاء طبقة الخدمات يعملون جميعا فى قطاع الخدمات أو **صناعة الخدمات**) فإن بعض الكتاب يفضلون ترجمة مفهوم رينر إلى مصطلح آخر هو "ذوى الرواتب".

طبقة وسطى Middle Class, Middle Classes

يعد هذا المصطلح - من نواح كثيرة - واحدا من أقل المصطلحات إرضاء، التى تحاول في عبارة واحدة تعريف طبقة تشترك فى مواقف العمل والسوق. فلقد اتسع نطاق الشريحة الوسطى في المجتمعات الصناعية إلى حد كبير خلال السنوات المائة الأخيرة بحيث أصبح لا مناص من اعتبار الشريحة التى تضم كلا من مديرى الشركات وسكرتيراتهم فى فئة واحدة مفهوما قاصرا وغير ملائم.

وفى الذهنية العامة تنتمى كافة مهن ذوى الياقات البيضاء الى الطبقة الوسطى، على أنه من الضرورى من الناحية السوسيولوجية أن نميز داخل

هذه الطبقة بين جماعات متميزة من واقع اشتراك كل منها في مواقف متشابهة من السوق والعمل والمكانة. فعلى سبيل المثال يميز جون جولدثورب في كتابه (الحراك الاجتماعي والبناء الطبقي في بريطانيا المعاصرة، الصادر عام ١٩٨٠)[٣٨٩] بين **طبقة الموظفين المهنيين** من كبار المديرين وأصحاب المهن الفنية والعملية، وبين طبقة صغار الموظفين المهنيين المكونة من أصحاب المهن الفنية الأدنى مثل المدرسين وصغار المديرين والإداريين، والقائمين بالأعمال غير اليدوية الدائمين مثل الكتبة، والقائمين بأعمال السكرتارية، وبين ملاك موسسات الأعمال الصغيرة (البورجوازية الصغيرة التقليدية). ومن المألوف الإشارة إلى طبقة القائمين بأعمال **الخدمات** ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى تحديدا. في حين ينتمي الآخرون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وفي ضوء هذا التعريف تمثل الشريحة العليا من الطبقة الوسطى ما نسبته ١٠٪ من إجمالي السكان في بريطانيا، في حين تشكل الطبقة الوسطى حوالي ٢٠٪، ويبلغ النصيب النسبي للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ٢٠٪ أخرى من اجمالي السكان. ومن ثم فإن شرائح الطبقة الوسطى مجتمعة تمثل أكبر الطبقات حجما في البناء الطبقي العام للمجتمع.

ومع ذلك، فإن بعض علماء الاجتماع (وبخاصة ذوي التوجهات الماركسية منهم) لا يقبلون بالقول بأن أغلب العاملين النظاميين من ذوي الياقات البيضاء ينتمون إلى الطبقة الوسطى، على اعتبار أن أوضاعهم الوظيفية تماثل بصفة عامة، بل وحتى أدنى موضعا، من تلك الخاصة بالعديد من أفراد الطبقة العاملة. وهم يفضلون أن يطلقوا عليهم تعبير **الطبقة العاملة الجديدة**. ولا يلقى هذا التصور قبول معظم أعضاء شريحة ذوي الياقات البيضاء، كما أن هذه الرؤية لم يتم تدعيمها بأسانيد من واقع البحوث العلمية الاجتماعية. وبالمثل يستخدم مصطلح "الطبقة الوسطى" الآن عادة من قبل الصحفيين والسياسيين للإشارة إلى الطبقة التي يفضل أن يطلق عليها "الكتلة الوسطى"، والتي يمثلها أولئك الذين يكسبون دخولا تدور حول متوسط الدخل. وتوضح القرائن المشتقة من دراسة جوردون مارشال وزملاؤه، والمنشورة في كتاب: الطبقات الاجتماعية في بريطانيا الحديثة، الصادر عام ١٩٨٤[٣٩٠] أن

عمة الناس اكثر ميلا – إلى حد ما – لتمييز بين هذه التسميات. فعلى سبيل المثال، عرف ٣٥٪ من أفراد العينة الطبقة الوسطى باعتبارها تضم أصحاب المهن الفنية والعملية (انظر مادة: **المهن**)، وذكر ١١٪ انها تضم المديرين، في حين ذكر ٧٪ فقط أن الطبقة الوسطى تعنى كل العاملين من ذوى الياقات البيضاء.

وكما هي الحال بالنسبة لمصطلح **الطبقة العليا**، فلعله من الممكن التمييز بين الطبقة الوسطى القديمة والطبقة الوسطى الجديدة. وتشير الأولى بصفة عامة إلى **البورجوازية الصغيرة**، وأصحاب المهن الحرة (الذين يسبق وجودهم كجماعات متميزة الاتساع الذى شهدته الطبقة الوسطى خلال القرن العشرين)، في حين تشير الأخيرة إلى كافة العناصر الأخرى المكونة للطبقة الوسطى: أى، أصحاب المهن الفنية والعملية الذين يعملون بأجر، والإداريين، والموظفين الرسميين، وكبار المديرين، والشرائح العليا من الفنيين، وهم مجتمعين يشكلون طبقة الموظفين المهنيين من ناحية. ومن ناحية أخرى الموظفون غير اليدويين الدائمون والمشرفون، والشرائح الدنيا من الفنيين الذين يشكلون طبقة وسطى هامشية (أو بالتعبير الماركسي، طبقة عاملة جديدة). انظر أيضا، **وضع طبقى، وضع طبقي متناقض، البلترة، التحول إلى بروليتاريا (تحول أفراد من الطبقة الوسطى أساسا)**.

الطبقة الوسطى الجديدة

New Middle Class

انظر : **وضع طبقى متناقض، بلترة، التحول إلى بروليتاريا.**

الطبيعة البشرية Human Nature

أشار عدد من الكتاب فى علم الاجتماع إلى مفهوم الطبيعة البشرية في سياقات مختلفة. ومع ذلك يتضمن المصطلح فى الغالب إدراكا لبعض الخصائص الجوهرية المحددة تحديدا فضفاضا، والتى يفترض أنها تؤثر على الفعل والوعى الإنسانيين. ويعد التركيب الدقيق لهذه العناصر محل خلاف. فقد وصم بعض المنظرين الاجتماعيين والسياسيين (من أمثال توماس **هوبز** وتشارلز داروين (انظر: **الداروينية**) وسيجموند **فرويد**، **والفلاسفة النفعيين عموما**) الطبيعة البشرية بالدوافع الأنانية والمتركزة حول الذات، وهى خصائص ربما تنبع من متطلبات بيولوجية أعمق. وربط مفكرون آخرون – من أمثال جان جاك

روسو وكارل ماركس وبيتر كروبوتكن – الطبيعة البشرية بالتعاون والغيرية بدرجات متفاوتة. ورأت أكثر الاتجاهات تأثيرا فى علم الاجتماع – وكما تتمثل فى أعمال ماكس **فيبر** مثلا – الطبيعة البشرية إنما هى جماع لتاريخ الفرد وخبراته، وليست عنصرا جوهريا محددا سلفا. والحقيقة أن كثيرا من المنظرين الاجتماعيين المعاصرين (من أمثال ميشيل **فوكو**، وأصحاب **النزعة التصورية الاجتماعية** وأنصار **مابعد الحداثة**) قد رفضوا فكرة الطبيعة البشرية من أساسها.

طبيعة الدور **Role Strain**

انظر : **دور**.

الطبيعة المنهجية

Methodological Naturalism

انظر: **الإمبيريقية**، **المذهب الطبيعى**.

طرق بحث **Research Methods**

انظر مواد: **الاتجاهات**، **تاريخ الحالة**، **دراسة الحالة**، **تحليل المضمون**، **المقابلة**، **تاريخ الحياة**، **النماذج المتعددة المستويات**، **والإحصاءات الرسمية**، **دراسة تتبعية**، **الملاحظة المشاركة**، **الوثائق الشخصية**، **التحليل الكيفى المقارن**، **قضية المناهج الكمية فى مقابل الكيفية**، **تصميم البحث**، **أخلاقيات البحث**، **تحليل ثانوى**، **تحليل تتابعى**، **المسح الاجتماعى**، **استخدام ثلاث أدوات بحث**.

طريقة الاتفاق

Method of Agreement

انظر: جون ستيوارت **ميل**.

طريقة الاختلاف غير المباشر

Method of Indirect Reference

انظر: جون ستيوارت **ميل**

طريقة كرة الثلج

Snowballing Technique, Showball Sample

تبدأ طريقة كرة الثلج أو عينات كرة الثلج من خلال توافر معرفة عناصر جوهرية معينة، ثم تزداد من خلال ما يتوافر من معلومات عن مزيد من العناصر التى يضفيها أعضاء العينة الأصلية. وهى تسمى بهذا الاسم لأنها تشبه ما يحدث حينما يتزايد حجم كرة من الثلج نتيجة دحرجتها فى منحدر مغطى بالثلوج. وتستخدم مثل هذه العينات عادة حينما لا يتوافر إطار مناسب **للمعاينة** يضم كل عناصر

وسمات أفراد مجتمع البحث المراد دراستهم، وليكن مجتمع تعاطى المسكرات المحظورة. ومن هنا فإن عينات كرة الثلج ليست عينات عشوائية، كما أنها ليست ممثلة لمجتمع البحث من الناحية الإحصائية. ولهذا فهى ليست قابلة لتطبيق المعالجات الإحصائية عليها.

طفولة **Childhood**

يمكن استخدام تعبير "طفل" ليعنى إما الذرية أو أى شخص لم يصل إلى موضع أو سن المسئولية الاقتصادية أو الجنائية الكاملة الخاص بالبالغين فى المجتمع. والأفراد الذين يندرجون تحت الفئة الأولى يمرون خلال مرحلة عمرية تعرف باسم الطفولة.

وتختلف الطفولة من ثقافة إلى أخرى ومن فترة تاريخية إلى فترة أخرى. وكان المؤرخ الفرنسى فليب آريز فى مؤلفه "قرون من الطفولة" الصادر عام ١٩٦٢،[٣٩١] أول من أشار إلى تفرد الطفولة فى الغرب الحديث حيث "يعزل" الأطفال عن عالم الكبار، بحيث ترتبط الطفولة باللعب والتربية، عوضاً عن العمل والمسئولية الاقتصادية. وأشار كتاب آخرون إلى أن الطفولة تنهض على عدم قدرة الأطفال أن يكونوا كائنات سياسية أو فكرية أو جنسية أو اقتصادية، برغم الشواهد الإمبيريقية التى تشير إلى عكس ذلك. وتنطوى هذه الرؤية للأطفال على القول بأن الأطفال يجب أن تتم حمايتهم (من جانب النساء بصفة أساسية) فى إطار الأسرة، التى تخدم احتياجات الدولة الرأسمالية فى إعادة إنتاج وتنشئة قوة العمل بأدنى تكلفة بالنسبة للدولة. فضلاً عن ذلك، فإن الطفل يقدم إلى مؤسسات الدولة المبرر للتدخل فى حياة الأسر غير المستقرة، وأن تغير أو تستبعد بعض الأفراد من حياة تلك الأسر إذا لم تلتزم بمعايير محددة.

وتشير دراسات علم الاجتماع للطفولة إلى القوة الرمزية التى ينطوى عليها المفهوم فى صياغة صورة المجتمع الغربى الحديث عن نفسه. والواقع أن المصطلح يتسم بدرجة عالية من الغموض التى تخدم أداءه لدوره الرمزى. إذ نجد من ناحية أن الأطفال هم موضوع عناية وتقدير الوالدين، ولكنهم يمثلون من ناحية ثانية، تكلفة وعبئا على كاهل المجتمع (وبخاصة على المرأة). وقد بزغ فى ثمانينيات القرن العشرين، ومن خلال اكتشاف إساءة معاملة الأطفال وعقد مؤتمرات الأمم المتحدة حول حقوق الطفل، بزغ فى علم الاجتماع اتجاه

جديد يؤكد حقوق وقدرات وإمكانات الأطفال، ليتحدى الصورة الذهنية السائدة عن الأطفال.

ولأسباب متباينة كانت الطفولة تمثل موضوعا أساسيا للتحليل في **التحليل النفسي واللغويات، وعلم الاجتماع التربوي** ودراسة **التنشئة** الأولية، والتمايز على أساس **النوع**. للوقوف على مسح شامل لهذا المجال انظر كتاب أليسون جيمس وآلان بروت (محرران) المعنون: بناء وإعادة بناء الطفولة الصادر عام ١٩٩٠).[٣٩٢]

طقوس التكريس Initiation Rites

الشعائر المرتبطة بالانتقال من مرحلة **الطفولة** إلى مرحلة البلوغ، أو الانتقال من طبقة من **طبقات العمر** إلى طبقة أخرى، أو الدخول في عضوية الجماعات السرية. وقد أثرت عناصر موضوع التكريس على دراسة فان جنب **لشعائر الانتقال (المرور)**. وعادة ما تنطوي شعائر التغير في المكانة من الطفولة إلى البلوغ على تغير فيزيقي مثل الختان. وقد تنطوي على طرق أخرى تتمثل في التعريض للألم والإذلال. وعادة ما ترتبط الشعائر الخاصة بالإناث والسيدات بتحكم الرجال في قدراتهن التناسلية.

طلاق Divorce

إنهاء علاقة **الزواج** القانونية بشكل رسمي وشرعي. وتختلف الشروط اللازمة لإنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق اختلافا بعيدا من ثقافة لأخرى، ومن زمن إلى آخر. ومازالت حقوق كل من الرجال والنساء في إيقاع الطلاق شديدة التباين في بعض المجتمعات، وإن كان يلاحظ أن المجتمعات الغربية أخذت تتحول نحو قبول فكرة أن انهيار الزواج على نحو لا يمكن إصلاحه يعد مبررا كافيا لإيقاع الطلاق. ومن أبرز الاتجاهات التي يمكن أن نلاحظها في إطار حركة تحرير قوانين الطلاق إقدام نسبة متزايدة من الزوجات على طلب الطلاق وبدء إجراءات طلب الانفصال. كما ينبغي أن يلاحظ – فضلا عن هذا – أن تعريفات مقومات كل من الزواج والطلاق تتفاوت أشد التفاوت، وأن من الظواهر المتنامية باضطراد في المجتمعات الغربية أن أصبحت واقعة الطلاق مسبوقة بفترات انفصال كلا الزوجين في حياة مستقلة، وبلغ من تأثير تلك الممارسة أن أصبحت تجعل الدخول في الإجراءات القانونية للطلاق أمرا قليل الأهمية.

وفي الولايات المتحدة وبريطانيا زاد القلق والانزعاج من ارتفاع

معدلات **الطلاق** فى السنوات الأخيرة ـزجة **الذعر الأخلاقى**. وكثيرا ما قيل فى هذا الصدد أنه لو استمرت معدلات الطلاق الحالية، فلابد أن نتوقع انتهاء علاقة زوجية من بين كل ثلاث زيجات شرعية بالطلاق. ولكننا يجب - مع ذلك - أن ننظر إلى تقديرات تلك المعدلات فى ضوء ارتفاع معدلات الزواج من جديد بين المطلقين، وكذلك زيادة انتشار العلاقات الزوجية العرفية بدلا من العلاقات الزوجية الشرعية بين الجماعات والفئات الأكثر تعرضا للوقوع فى خطر الطلاق (كالشباب على سبيل المثال). وبديهى أن الإحصائيات لا تزودنا بأى معلومات عن الصعوبات والمشكلات الاجتماعية وأوجه المعاناة الشخصية التى يمر بها كثير من الأفراد الذين مروا بتجربة الطلاق وتعرضوا لآثارها، ومن بينهم أطفال تلك الأسر التى تفككت. ومن البيانات الإحصائية الزائفة الأخرى فى هذا الصدد أن طفلا من كل خمسة أطفال فى بريطانيا - فى سن السادسة عشرة - تجرعوا مرارة طلاق الأبوين أو انفصالهما، وذلك على أساس معدلات الطلاق الحالية. وقد أوضح جورج براون وتيريل هاريس فى كتابهما: الأصول الاجتماعية للاكتئاب، الصادر عام ١٩٧٨[٣٩٣] أن تجربة طلاق الوالدين تعد من أكثر تجارب الحياة قسوة بالنسبة للنساء اللائى يعانين من حالات الاكتئاب العصبية. كما حفل التراث ببيانات وفيرة عن الآثار الضارة لدخول الزوجين فى نزاعات قضائية حول الأطفال وحول مسكن الزوجية.

هذا وقد تناولت جانيت فينش فى كتابها الالتزامات الأسرية والتغير الاجتماعى، الصادر عام ١٩٨٩[٣٩٤]، تناولت بالعرض الإحصائيات الأساسية حول الموضوع، وبعض دلالاتها بالنسبة للسياسة الاجتماعية[*] . انظر أيضا: **علم الاجتماع العائلى**.

(*) انظر حول الطلاق فى مصر والمجتمعات العربية: عايدة فؤاد عبد الفتاح، ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى بين النمط المثالى والنمط الواقعى، دراسة أنثروبولوجية فى إحدى القرى المصرية، إشراف علياء شكرى، رسالة دكتوراه أجيزت من قسم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١ وانظر أيضا سامية قدرى ونيس، عادات الزواج والطلاق عند الأقباط بين الشريعة والواقع، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، إشراف علياء شكرى، رسالة دكتوراه أجيزت من قسم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٩. وانظر أخيرا فهد ثاقب الثاقب، المرأة والطلاق فى المجتمع الكويتى : الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، الطبعة الأولى، الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمى، ١٩٩٩ (المحرر)

طوائف حرفية **Guilds**

روابط حرفية من العصور الوسطى كانت تعمل على تنظيم الحرفة وحماية مصالح أصحابها، والتى استمرت فى بعض البلدان فى صورة نواد غير عادية للرجال المحترمين. وقلما تظهر فى أيامنا هذه الفكرة التى انتشرت فى القرن التاسع عشر والتى تقول بأن الطوائف الحرفية هى الصورة السابقة على **النقابات العمالية**. وتقوم الاشتراكية الحرفية على فكرة وجود اتحادات صناعية تتولى إدارة الصناعات الرئيسية.

الظاهرة الاجتماعية Social Fact

فكرة معقدة تنسب إلى الظاهرة الاجتماعية خصائص كونها خارجية، وإلزامية، وجبرية. ويمكن فهم هذه الفكرة فى سياق الإطار التصورى لإميل دوركايم عن **الوعى الجمعى والتصورات الجمعية**. والظواهر الاجتماعية طرق للفعل أو السلوك تنبثق عن القواعد والمبادئ الأساسية والممارسات - سواء الدينية أو الدنيوية - التى تشكلت بطريقة جمعية فاكتسبت - بالتالى - قوة إلزامية. وتعد **المعايير والنظم** أمثلة لتلك الظواهر الاجتماعية التى تتخذ أشكالا تتفاوت من حيث مدى الهشاشة أو الصلابة. وهى جميعا تشكل ممارسات للجماعة، ذات طابع جمعى، وبالتالى تفرض نفسها على الأفراد فيستبطنونها، ولأن هذه الظواهر ذات طبيعة جمعية، فهى تتخذ طابعا أخلاقيا ملزما لسلوكيات الأفراد. والمشكلة التى تهم علماء الاجتماع فى هذا الإطار هى تلك الفجوة بين التصورات المثالية وبين النظم الاجتماعية المادية ومكوناتها الفعلية، كما هو الحال بين المعايير المقبولة اجتماعيا وبين الممارسات الفعلية للأفراد.

حــرف ع

عادات اجتماعية(*) **Customs**

الطرق المستقرة للتفكير والسلوك فى المجتمعات. وتتم دراسة العادات على مستويات مختلفة. فالدراسات **الإثنوجرافية** تهتم بالوصف الدقيق لتفاصيل الحياة اليومية الروتينية. وفى مستوى أعلى من التعقيد، ينصب الاهتمام على تحليل القواعد المتضمنة فى هذه التفاصيل، وصولا إلى استخلاص الأنماط الثقافية لتلك الأفعال المتكررة. وأخيرا يمكن النظر إلى العادة باعتبارها تعكس الطبيعة المميزة **للثقافة** بأكملها، أو لمنطقة ثقافية (قد تكون منطقة جغرافية يشترك سكانها فى ثقافة مشتركة أو تضم عددا من الثقافات الفرعية.(**)

العادات الشعبية **Folkways**

مصطلح يرتبط بأعمال وليام جراهام **سمنر**، الذى يتمثل إسهامه الأساس فى علم الاجتماع فى تحليله لطبيعة العادات الشعبية **والأعراف** وأصولها وجدواها. والعادات الشعبية هى عادات جمعية (أو اجتماعية). فالمجتمعات – فى رأى سمنر – تطور عن طريق المحاولة والخطأ الطرق الخاصة للسلوك التى تتناسب مع بيئتها. وتتكرر هذه الأساليب السلوكية وتنتج عادات فردية (على المستوى الفردى) وعادات اجتماعية (على المستوى الجماعى). وتصبح هذه العادات الشعبية طرائق مقبولة من الجميع للتصرف فى هذا المجتمع. ولم يكن

(*) للوقوف على أهم الدراسات والبحوث المصرية والعربية فى ميدان العادات الاجتماعية راجع: محمد الجوهرى، وإبراهيم عبد الحافظ، ومصطفى جاد، الإنتاج الفكرى العربى فى علم الفولكلور. قائمة ببليوجرافية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠ خاصة القسم الثالث عن العادات والتقاليد الشعبية، ص ص ٢٢٢ – ٢٨٢، ويضم البحوث والدراسات التى تتناول عادات دورة الحياة (الميلاد والزواج والوفاة)، والأعياد الدينية والقومية، والفرد فى المجتمع (الأسرة، والمرأة وآداب السلوك)، وعادات الطعام، والروتين اليومى، والقانون العرفى. (المحرر)

(**) يرتبط اتجاه المناطق الثقافية، والثقافات الفرعية فى ميدان الثقافة العام، وفى ميدان الفولكلور خاصة. بالمدرسة الجغرافية كإطار نظرى، وبالأطلس الفولكلورى كأداة منهجية. راجع حول الموضوع مؤلفنا، علم الفولكلور، المجلد الأول، مرجع سابق، خاصة الفصل الخاص بالمنهج الجغرافى وأطلس الفولكلور. وكذلك ريتشارد دورسون، نظريات الفولكلور المعاصرة، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعات متعددة (نظرية المناطق الثقافية). ومن النماذج الحديثة لهذا النوع من الدراسات رسالة سميح شعلان: العادات والتقاليد المرتبطة بالخبز كمؤشر لتحديد المناطق الثقافية: دراسة ميدانية فى بعض قرى الدلتا، إشراف علياء شكرى، رسالة دكتوراه أجيزت من المعهد العالى للفنون الشعبية، أكاديمية الفنون، القاهرة، ١٩٩٧. (المحرر)

سمنر واضحا فى تحديد الأصول الدقيقة للعادات الشعبية، كما لم يكن متسقا فى تحديد علاقاتها بالأعراف، التى هى بالأساس عادات شعبية تجسد الشروط الأخلاقية لما هو حق وصحيح. ويتعارض المصطلحان فى بعض الأحيان، ولكن العادات الشعبية تستخدم أحيانا لتشمل كل طرق التفكير المقبولة لدى عامة الناس بما فيها الأعراف. (انظر كتاب سمنر: العادات الشعبية، الصادر عام ١٩٠٦).[٢٩٥]

العالم الأول First World

ويشمل أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان، واستراليا. وكان المصطلح يستخدم فى الأصل للإشارة إلى مجموعة الدول التى دخلت مبكرا إلى ميدان **التصنيع**، وحققت مستويات عالية من النمو، ورفع مستوى المعيشة لسكانها. انظر أيضا: **العالم الثالث**.

العالم الثالث Third World

أطلقت التسمية قياسا على الطبقة الثالثة(*) إبان الثورة الفرنسية على مجموعة من الدول المستقلة عن المعسكرين الكبيرين (الرأسمالى والاشتراكى) أيام الحرب الباردة. وقد صك هذا المصطلح فى الأصل أواخر أربعينيات القرن العشرين للإشارة إلى مجموعة من الدول المحايدة فى أوروبا، ولكنه أصبح يطلق منذ أوائل الستينيات على البلاد النامية (تحديدا الآخذة فى النمو) تمييزا لها عن العالمين "الأول" الرأسمالى (المتقدم) "والثانى" (الشيوعى)

العالم الثانى Second World

انظر: **المادة السابقة**.

عالم الحياة Life World

مفهوم **فينومينولوجى** يشير إلى عالم التدفق المشترك والمستمر للخبرة، التى نكوّن نحن اعتمادا عليه الموضوعات و**المفاهيم** المجردة. انظر حول الموضوع مؤلف توماس لاكمان، عالم الحياة والوقائع الاجتماعية، الصادر عام ١٩٨٦.[٣٩٦] انظر أيضا: **تآلف الذوات، بين ذاتية**.

(*) تحددت الطبقات إبان الثورة الفرنسية فى كثير من البلاد الأوربية بثلاث طبقات هى: طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين، وطبقة العوام (أو العامة). وكانت كل منها تتمتع بسلطات وحقوق سياسية متميزة عن الأخرى. (المحرر)

عامل غير نمطي، عمالة غير نمطية
Non - Standard Worker,
Non Standard Employment

يشير هذان المصطلحان إلى أشكال **العمالة أو التشغيل** التي تفتقر إلى الاستقرار الوظيفي وحق الحصول على العلاوات الإضافية وعضوية النقابات والضمان الاجتماعي التي يتمتع بها العاملون النمطيون الدائمون. وتشتمل فئة العمالة غير النمطية على فئات: العاملين لبعض الوقت، والعاملين المؤقتين، والعاملين بعقود ثابتة، والمتعاقدين من الباطن، والعاملين لدى أنفسهم، والمشتغلين بالعمل المنزلي. ومن المعتقد أن أشكال العمل غير النمطية قد شهدت في السنوات الأخيرة نموا اقترن بالزيادة في أساليب **الإنتاج المرن**. انظر أيضا: **تجزؤ سوق العمل**.

عامل مترف أو موسر
Affluent Worker

انظر: **نظرية البرجزة (اكتساب أفراد من الطبقة العاملة بعض سمات البورجوازية)**.

عائلة، أسرة معيشية Household

مجموعة من الأشخاص يشتركون في منزل واحد أو في حيز معيشي واحد، يتجمعون ويشتركون في دخولهم سويا، كما ينعكس في تناولهم الطعام سويا - وهذا هو التعريف الشائع المرتبط بفكرة الاشتراك في "قصعة" واحدة. وتشتمل معظم الأسر إما على فرد يعيش بمفرده، أو **أسر نووية**، أو **أسر ممتدة**، أو جماعة من الناس الذين لا يرتبطون بصلة قرابة. فالتعريف يختلف أحيانا ليستبعد - أو يستوعب - الأسر التي تتكون من أفراد ليس بينهم رابطة والذين قد يضعون - في الممارسة - حدودا على مشاركتهم في الدخل أو الإنفاق.

عبادة - طائفة دينية Cult

يشير هذا المصطلح في علم الأنثروبولوجيا إلى مجموعة من المعتقدات والممارسات التي تمارسها جماعة تؤمن باله خاص بها. أما في علم الاجتماع فيشير المصطلح إلى مجموعة صغيرة محددة من النشطين الدينيين تتسم معتقداتهم عادة بالطابع التوفيقي المتميز على نحو خاص. بالرغم من ارتباط هذا المصطلح بمفهوم **الفرقة الدينية**، فإن مصطلح الطائفة الدينية لا يرتبط في المجتمع الغربي بالاتجاه المسيحي السائد. ولذلك يصعب فصل فكرة الطائفة الدينية - كمصطلح علمي - عن دلالاتها

الازدرانية، وعدم تميزها بمعنى علمى دقيق. ويبدو أن الممارسة الدينية تشبع احتياجات قطاعات من سكان الحضر، وشباب الطبقة الوسطى الذيـن يعيشون حالة من الاغتراب. وتتسم عضوية الشباب للطائفة الدينية - عادة - بأنها عضوية مؤقتة ومضطربة، وغير منتظمة. وتشير البحوث التى أجريت حول هذا الموضوع إلى أن الشباب غالبا ما يشتركون فى عضوية عدة طوائف دينية فى نفس الوقت. وقد لوحظ انتشار الطوائف الدينية - فى المجتمعات الغربية - فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وغالبا ما كانت ترتبط بفكرة **الثقافة المضادة**. انظر أيضا: **الديانات الجديدة، والتحول العلمانى**.

عبودية الأرض **Serfdom**

شكل من افتقاد الحرية مناظر أو قريب من **العبودية**، ولكنه يرتبط **بالنظام الاقطاعى**، وخاصة فى أوروبا العصور الوسطى. وهذا النظام من الاستعباد الذى يقيد أشخاصا معينين من المستأجرين وأبنائهم مدى الحياة لصالح أمراء من أصحاب الأرض الاقطاعيين يدينون لهم بالولاء ...كان يمثل نظاما للسلطة والتكيف الاقتصادى فى نفس الوقت.

عبودية منقولة (قابلة للنقل)، رق مملوك **Chattel Slavery**

انظر : **عبودية**

عجز **Disability**

العجز هو فقدان أو نقص فى أداء الوظائف سواء الجسمانية أو العقلية، مثل فقدان البصر أو الشلل أو التخلف العقلى. فهو - على خلاف المرض - يكون دائما فى العادة. والعجز قد يتحول إلى **وصمة** يوصم بها العاجز. والأكثر من ذلك أن الشخص العاجز يحتاج دائما إلى رعاية مادية وإلى شخص يساعده ويرعاه. (والغالب أن تلك الرعاية لا تتوفر بالقدر المطلوب لكفالة **حقوق** أولئك الأشخاص). ومن هنا تمثل تلك الجماعة فئة مهمة في برامج **الضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية**.

عدالة اجتماعية **Social Justice**

لا تقتصر الأطروحات حول العدالة الاجتماعية على علم الاجتماع فحسب، بل تظهر أيضا فى **الفلسفة**، وعلم **السياسة**، و**السياسة الاجتماعية**، وعلم **النفس**، و**القانون** بطبيعة الحال. فالعدالة تعد معيارا أخلاقيا محوريا فى الحياة الاجتماعية، وينظر إليها بشكل عام على أنها تلعب دورا رئيسيا فى

النظرية الاجتماعية والفعل الاجتماعي، ومن ثم فليس بمستغرب أن يحظى المفهوم بدراسة مستفيضة في كل العلوم الاجتماعية (ومن افضل الكتب التي غطت المفهوم بطريقة تظهر تعدد التداخل في دراسته الكتاب الذي أشرف كوهن على تحريره بعنوان: "العدالة: وجهات نظر العلوم الاجتماعية، الصادر عام ١٩٨٦").[٣٩٧]

ولقد شاع التمييز بين "العدالة الشكلية" (القانون) والعدالة المادية (الأخلاق والسياسة)، هذا على الرغم من أن بعض منظري العدالة يتناولون المفهومين على أنهما متوازيان ومتداخلان، ويذهبون إلى القول بأنه طالما أن العدالة القانونية أو الجنائية تهتم بتوزيع أنواع العقاب على المذنبين، فإنها تتشابه كثيرا مع العدالة الاجتماعية، التي تتعامل مع توزيع الامتيازات النادرة "والأضرار" على السكان؛ ويتأسس كلا النوعين من العدالة على أفكار الإجراءات الصحيحة، والنزاهة، والتوزيع وفقا لمعايير ملائمة. وكان التراث الأقدم حول العدالة يميز عادة بين العدالة الاجتماعية (والتي كانت تسمى في الغالب العدالة التوزيعية) وعدالة الجزاء (العقابية). ويقوم النوع الأخير على أن المذنب يجب أن يعاقب لأن الفعل الخاطئ الذي ارتكبه يجب أن يواجه بالعقاب، بصرف النظر عما يترتب على هذا من ردع السلوك الخاطئ، أو الإسهام بأية صورة في الصالح العام. ولهذا فإن نظرية العقاب ليست سوى نظرية واحدة فحسب من نظريات العدالة الجنائية. أما في تراث علم النفس فغالبا ما يظهر تمييز بين خمسة أنواع (وذلك سيرا على منوال إيكهوف في كتابه: العدالة: وتأثيراتها على التفاعل الاجتماعي، الصادر عام ١٩٧٤)[٣٩٨] هي:-

١ - التساوي أو التبادل العادل، حيث تعرف المساواة على أنها التوازن بين معدلات المدخلات والمخرجات بالنسبة لكل الأطراف الداخلين في علاقة التبادل.

٢ - والعدالة التوزيعية، أو التوزيع العادل، ويشتمل على التوزيع الذي يقوم به أحد الأطراف للموارد والحقوق والواجبات أو أي شئ آخر على جماعة من الفاعلين.

٣ - والعدالة الإجرائية، أو الإجراءات والآليات العادلة، والتي تعترف بأن الإجراء العادل المتفق عليه يمكن مع ذلك أن ينتج عنه توزيع للعوائد قد يعده البعض غير عادل.

٤ - وعدالة الجزاء أو العدالة العقابية، أو التعويض العادل، والتي

تتصل بالعدالة فى توزيع العقوبات أو مستوى التعويض الذى تحصل عليه الضحية.

٥ – وأخيراً العدالة كمساواة – والتى يمكن أن تكون تكافؤا فى الفرص، أو مساواة فى الناتج الموضوعى، أو المساواة الذاتية (أى المساواة فى العوائد مع الأخذ فى الاعتبار مبدأ الحاجة إلى العدالة أو مبدأ استحقاق الثواب أو العقاب). أو مساواة فى التراتب (والتى تلتزم عملية توزيع الإثابات فيها بالتوقعات المعيارية وذلك من أجل تجنب الشعور بالظلم أو بعدم المساواة)، أو التساوى (أ ى المساواة فى ضوء إسهامات الأفراد). وسوف يتضح لنا فيما يلى أن هذا الموضوع يزخر بشتى أنواع التنميطات والتصنيفات.

وثمة طائفة عريضة من المبادئ المتاحة لتنظيم مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذى يجعل مفهوم العدالة الاجتماعية موضوعا لخلاف جم. فالإيديولوجيات السياسية المختلفة لديها مبادئ مختلفة للعدالة. ومن بين المفهومات والنظريات المتنوعة التى قدمتها هذه الإيديولوجيات تلك التى تدول حول الاستحقاق، والأهلية، والمساواة فى العائد، وتكافؤ الفرص، والحاجة إلى العدالة، والتفاوت الوظيفى، وجميعها مفاهيم تبدو أكثر المفاهيم اتصالا بعلماء الاجتماع وأعمالهم.

وتبدأ معظم المناقشات الأكاديمية الدائرة حول مفهوم العدالة من المبدأ الذى طرحه جون راولز وأطلق عليه "مبدأ الاختلاف"، والذى يؤكد أن صور عدم المساواة فى توزيع المزايا النادرة (كالقوة والنقود والخدمة الصحية أو أية ميزة أخرى) لا يمكن تبريرها إلا إذا عملت على زيادة منافع الجماعات الأقل حظا فى المجتمع (انظر كتاب راولز المعنون: نظرية فى العدالة، والصادر عام ١٩٧٢).[٣٩٩] والأمر الذى يجعل هذا المبدأ مبدأ للعدالة وجود الفكرة التى مؤداها أن العدالة تتشكل بالنظر إلى المجتمع من موقف مكتمل لا يتجزأ، أو من "موقف أصلى" متخيل – هذا من وجهة نظر راولز – يتم فيه التوصل إلى اتفاق يبرمه أفراد يتصور أنهم قادرين على إدراك مصالحهم إدراكا عقلانيا، مع أنهم محرومون من المعلومات حول ما يمتلكونه من مهارات وخصائص، وهم يختارون لحياتهم من وراء قناع من الجهل. وفى رأى راولز أن الأفراد المقيدين على هذا النحو عن تحقيق الاختيار الكامل غير المنحاز، سوف يحرصون كل الحرص على تعظيم

رفاهيــة الأعضــاء الأقــل حظــا فـــى المجتمع، خشية أن يسقطوا هـم أنفسهم إلـى تلك الهاويـة، ومـن ثـم فـإنهم لا يسمحون بوجـود صـور اللامساواة إلا إذا كـانت تسـهم فـي رفاهيـة الفقـراء. وتشكل هذه القضيـة جزءا من نظريـة راولـز حـول "العدالـة كنـوع مـن الاعتدال"، وهـى نظريـة تقـوم علـى مبادئ ثلاثة، وهـى مبادئ قد تتصـادم مع بعضها البعض أحيانا، ولهذا السبب فإننا نصنفها تبعـا للترتيب من البسيط إلـى المعقد على النحو التـالي: مبـدأ الحرية المتساوية إلى أقصى حد (حيـث يكون لكل شـخص حقـا متسـاويا فـي الحصـول علـى أكبر قدر ممكن مـن نظـام الحريـات الأساسية، يتوافق مـع نظـام مشـابه لنظـام الحريـة للجميـع). ويـأخذ هـذا المبدأ أولويـة مطلقـة علـى مبـدأ تكـافؤ الفـرص (حيـث تصبـح المواقـع الوظيفيـة مفتوحـة للجميـع بشـروط يحظـى فيها الأشـخاص الذيـن لهم قدرات متشابهة بفرص متسـاوية للحصـول علـى الوظيفـة). ويحتـل هـذا المبـدأ - بـدوره- أولويـة مطلقـة علـى مبدأ الاختلاف ذاته، والذى يتطلب (كما رأينـا سـابقا) أن يتـم ترتيـب النظـم الاجتماعية والاقتصاديـة بحيث يستفيد منها أشـد المحرومين أقصـى اسـتفادة. ويجـب أن نلاحـظ أن هـذه النظريـة لا توحي فـي أى جزء منها بأن الأفراد يستحقون المزايا التى يحصلون عليها.

أمـا نظريـات العدالـة -الأكـثر شيوعا بين علماء الاجتماع - فهي تلك التي تطالب بـأن يجـازى الأفراد طبقـا لاختلافهم في درجة استحقاقهم للثواب أو للعقاب. فإذا كانت العدالة تتمثل فـي إعطـاء الأفراد حقوقهم، وبمـا أن هـذه الحقـوق مختلفـة، فمـن الواضـح أن العدالـة سـتكون لهـا مخرجـات تتسـم بالتفاوت. ومع ذلك فإن هذا المنحى في درس العدالة يثير التساؤل حول الأسس التـى يقوم عليهـا الاسـتحقاق أو عـدم الاستحقاق؛ وماهى المزايـا التـى يتمتـع بها الأفراد والتـى يكون من العدل أن يثـابوا عليهـا. وعلـى سـبيل المثـال فبمقدور المرء أن يميز بين الخصائص التـى يمكـن أن يكـون الفـرد مسـئولا عنهـا، وتلـك التـى توجد لديه بمحـض الصدفة. وليس من الواضح أن العدالـة تتحقق بإثابة أصحاب النوع الأخير مـن الخصـائص. ولقـد ذهـب راولـز فـى معارضتـه لنظريـة العدالـة كاسـتحقاق للمثوبة أو العقوبة، ذهب إلى القول بأن خصيصـة كـالقدرة علـى العمل الشـاق هى بذاتهـا خصيصـة صدفـة، ومـن ثـم فإنها لا تكون أساسا صحيحا للعدالة.

وإذا ما ارتبطت الأفكار المتعلقـة باستحقاق المثوبة أو العقوبة بمبدأ تكافؤ

الفرص، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيداً، طالما أن مبدأ تكافؤ الفرص مفتوح أمام تفسيرات عديدة. فهل هذا المبدأ يتطلب أن يتم تمكين الأفراد من تحقيق أهدافهم بصرف النظر عن قدراتهم غير المتساوية؟ إن هذا سوف يتضمن حصول الشخص غير الموهوب موسيقيا الذى يرغب فى أن يكون عازفا للبيانو على تدريب أطول من الطفل المعجزة. وهل يتعين أن تتوفر للناس موارد متساوية لتكريسها لمخططات حياتهم بصرف النظر عن القدرة؛ أم أنه يتعين وفقا لهذا المبدأ – وبتعبير أقل حدة – أن يحصل الأفراد الذين لهم نفس القدرات على فرص متساوية لتحقيق أهدافهم المنشودة (وهو تفسير يتسق مع الفكرة القائلة بأن الفرد الأكثر موهبة يجب أن يحصل على فرص أكثر من الفرد غير الموهوب).

إن الفكرة التى مفادها أن الإثابات غير المتساوية تكون عادلة لأن الناس يتمتعون بإمكانيات غير متساوية، هذه الفكرة تختلف عن الأطروحات المؤسسة على مبدأ استحقاق الثواب أو العقاب أو مبدأ الأهلية، لأن بإمكاننا أن نجادل بالقول بأن الأفراد يحصلون على امتيازات بعينها دون أن يكونوا مستحقين لها على أى وجه . ولقد ذهب روبرت نوزيك Robert Nozick (فى كتابه المعنون: الفوضى، والدولة، واليوتوبيا، الصادر عام ١٩٧٤)[٤٠٠] إلى أنه حتى لو قبل المرء فكرة أن الموارد الطبيعية للفرد هي موارد عشوائية، بمعنى أنه لا يمكن القول بأنه يستحقها، إلا أن الأفراد يظلون مؤهلين لجنى ثمار هذه الموارد، وثمار أى شئ آخر يمنحه إياهم الآخرون طواعية. فتصورات العدالة المؤسسة على استحقاق الثواب أو العقاب تعد – حسب تعبير نوزيك – تصورات منمطة، وهى تتناقض بالضرورة مع التصورات القائمة على التبادل الحر والتعاملات العادلة والتى تبرر تأهل شخص معين للحصول على موارد. ولقد أدى تأكيد نوزيك المتأسس على **مذهب الحرية** على حقوق الملكية وحرية الاختيار، أدى إلى تصور للعدالة كاستحقاق يختلف كل الاختلاف عن فكرة أن الأفراد يجب أن يحصلوا على ما يستحقونه.

ولقد ذهب فردريش **هايك** (فى كتابه بعنوان: سراب العدالة الاجتماعية، الصادر عام ١٩٧٦)[٤٠١] إلى أن المرء لا يمكن أن يبرر ما يتاح فى السوق من فرص على أنها تعكس الأهلية أو الاستحقاق، طالما أن الحظ يلعب دوراً كبيراً فى تحديد ما يحصل عليه كل فرد من فرص. ومع ذلك ففى

رأيه أن الامتيازات والمكاسب التي يتيحها السوق هي عبارة عن مجموعات من النتائج غير المقصودة وغير القابلة للتنبؤ، مما يعني أنها لا تنتمي إلى ما يمكن اعتباره عادلا أو غير عادل. فالمحقق أن فكرة العدالة الاجتماعية ككل هي – في نظر هايك – محض سراب، طالما أنها تتطلب منا أن نرتكب خطأ النظر إلى المجتمع كفاعل. ومما يدعو للإثارة أن هايك قد استخلص أن الدفاع عن مخرجات السوق عند مستوى الجمهور العام يستند إلى الاعتقاد الخاطئ بأن هذه المخرجات تذهب إلى من يستحقها، وذهب إلى القول بأن هذا الاعتقاد يكون ضروريا إذا ما كان بوسع الناس تحمل مظاهر التفاوت وعدم المساواة التي ينتجها **السوق**. ومع ذلك فإن تبريره لآلية السوق يختلف عن ذلك اختلافا بعيدا، فهو يشير إلى ما يتمتع به السوق من كفاءة لأنه يوجه الموارد النادرة إلى الطريق الذي تحقق بمقتضاه أعظم عائد. ولذلك فحتى في حالة وجود نمط غير عادل من التوزيع فإن الفقراء يتمتعون بحظ أوفر مما يحققونه في ظل أي نظام توزيعي آخر، طالما أن زيادة **الانتاجية** تعمل في صالح الأفراد الأكثر حرمانا. وتتشابه هذه الأطروحة مع النظريات **الوظيفية** حول التدرج الطبقي من بعض النواحي تشابها واضحا.

ويتضح لنا من هذا العرض المختصر للقليل فقط من الأطروحات الفلسفية حول العدالة أن المفهوم ذاته يعد مفهوما خلافيا، وأن المناقشات حول العدالة سرعان ما تتحول إلى خلافات لا حصر لها حول المفهومات القريبة (مثل مفهوم "الكفاءة" ومفهوم "المساواة")؛ وأن هذه المنطقة من الفكر هي منطقة تشهد تصنيفات يتم بمقتضاها إلحاق آراء معينة حول العدالة بايديولوجيات سياسية معينة. من ذلك – على سبيل المثال – أنه في الوقت الذي نعرف فيه جيدا أن الاشتراكيين يميلون إلى تأكيد العدالة كحاجة تكون نتيجتها تحقيق المساواة، مع ذلك فقد لا يعرف البعض أن **كارل ماركس** قد نظر إلى مبدأ التوزيع القائم على فكرة استحقاق الثواب أو العقاب والذي يطبق "لكل حسب عمله" على أنه المبدأ الملائم للمرحلة الأولى أو الدنيا فقط من **الاشتراكية**، والذي يحل محله بعد ذلك مبدأ الحد الأقصى الذي يقرر : "لكل حسب حاجته" وذلك في المرحلة الثانية أو العليا من الاشتراكية. وعلى نفس المنوال يميل **الليبراليون** إلى إعلاء قيمة تكافؤ الفرص، مع إضفاء شرعية على ما ينتج عن ذلك

من مظاهر لعدم المساواة، إذا ما كانت هذه المظاهر تعكس اختلافات في الأهلية (الاستحقاق)، ولكنهم لا يقبلون الشروط الضرورية لتأكيد تكافؤ الفرص، ولا يتفقون على الظروف التي تشكل الأهلية. ويتمسك بعض الليبراليين بموقف أكثر تطرفا في اتجاه تأكيد الحرية (وهو موقف غالبا ما يختلط لدى العامة بموقف **المحافظين**)، وهم يذهبون إلى القول بأن للناس الحق في أن يتصرفوا وفقا لاختيارهم فيما يتعلق بأي موارد اكتسبوها بشكل شرعي، وأن هذا الأمر يعد أكثر أهمية من تكافؤ الفرص. أما المفكرون المعاصرون من جناح **اليمين الجديد** فيميلون إلى تبني مبادئ الأهلية والاستحقاق. فهم يذهبون على سبيل المثال إلى القول بأن السوق يجب أن يمتدح لأن الناس يحصلون منه على نتيجة ما وضعوه فيه (مع إثابة القدرة على التنظيم (انظر مادة : **المنظم**) والعمل الشاق)، ولأن الأسواق هي أكثر الآليات كفاءة لخلق الثروة التي يمكن أن تتدفق إلى أسفل (انظر مادة: **الأثر الانتشاري**) باتجاه الفقراء. وهنا يتم تبرير ما يترتب على ذلك من عدم التساوي في الامتيازات على أساس أنها مطلوبة لخلق الدوافع لدى الأفراد، وهي بهذه الطريقة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق مساعدة الفقراء، ولأنها تعطي الأفراد ما يستحقونه. وعلى النقيض من ذلك فإن المحافظين ذوي الطراز القديم يميلون إلى النظر إلى التدرج الهرمي للبشر على أنه شئ خيّر، إما بسبب أنهم يعتبرون اللامساواة أحد اللوازم الضرورية للثقافة والقيم المتحضرة، أو بسبب أنهم يحترمون التراث الذي تعد اللامساواة جزءا منه. ومن وجهة النظر هذه يتحدث الكل عن مبادئ العدالة الاجتماعية - وربما عن فكرة العدالة الاجتماعية ذاتها - على أنها لا تتوافق مع التفكير العقلي.

والحق أن جانبا كبيرا من التراث الفلسفي الدائر حول العدالة وكذلك النظرية السياسية حول العدالة كان لها دائما طابعا معياريا. فقد اهتم معظم الكتاب، مثلهم مثل راولز، اهتماما أساسيا بتحديد القواعد الخاصة التي يمكن أن تستخدم لتقويم صواب الفعل أو المؤسسة، وذلك من أجل تشجيع ظهور ترتيبات اجتماعية بعينها يمكن أن تدعم العدل في الإجراءات، أو التوزيع العادل للموارد، أو المساواة. أما مناقشة الموضوع من قبل علماء النفس الاجتماعي وعلماء الاجتماع فكانت مناقشة إمبيريقية ووصفية

وليست مناقشة أخلاقية أو تنصب على ما ينبغي أن يكون.

وقد توصل علماء النفس إلى ابتداع عدد من الدراسات التخيلية (القائمة على تجارب معملية)، وذلك في محاولة للتوسط بين نظريات التبادل الداعية إلى العدالة التوزيعية والتي اقترحها جورج **هومانز** وستاسي آدمز، ونظرية قيمة المكانة أو نظرية إضفاء المكانة والتي اقترحها جوزيف برجر وزملاؤه، والتفسيرات المتعددة التي تركز على التفسيرات في ضوء التكلفة والعائد، والتي طرحها بعض منظري الصراع الاجتماعي. إن الإطار المرجعي لنظرية المساواة، والذي يرتبط بأسماء هومانز وآدمز، يتأسس على قاعدة الإسهام الاجتماعي، والتي تفترض أن أحكام العدالة بين الأفراد تعكس المعدل النسبي لإسهامات الفرد (أو مدخلاته) التي يقدمها للمتعاملين معه (أو المخرجات) في أي تعامل. ولذلك فإن العدالة تتحقق عندما تصبح هذه المعدلات متساوية بالنسبة لكل الأطراف في عملية التبادل. أما القضايا الثانوية في هذه النظرية فإنها تقرر أن الأفراد يحاولون أن يعظموا ما يحصلون عليه من فرص وامتيازات، ومن ثم فإن إدراكهم لصور عدم المساواة يسبب لهم إحساسا بالمشقة النفسية، وهو إحساس تنتج عنه محاولات مستمرة لاستعادة العدالة.

وفي مقابل ذلك، فإن مدخل قيمة المكانة يذهب إلى أن قضايا العدالة التوزيعية لا تثور إلا في ظل إطار مرجعي مستقر، ومن ثم فإن تقويمات العدالة تتم بالنظر إلى الآخرين العامين (التصورات الشائعة للفئات والأنواع الاجتماعية – المحرر)، انظر: **الذات**) وليس بالنظر إلى أفراد بعينهم. وذهب برجر في هذا الصدد إلى أن الأفراد يطورون عبر عمليات **التبادل** الاجتماعي توقعات معيارية حول مستويات الإثابات التي ترتبط على وجه الخصوص بفئات عامة من الأفراد. وعندما يدرك الأفراد أنهم جزء من فئة عامة، فإنهم يكونون توقعات بالحصول على نفس الإثابات (التي تحصل عليها الفئة). وبعبارة أخرى تتكون توقعات معيارية بشأن ما يعتقد أنه يشكل التوزيع العادل، وذلك كأحد النتائج المترتبة على المعتقدات الشائعة حول التوزيع الفعلي للإثابات.

ولقد حاولت الكثير من هذه الدراسات أن تكتشف قاعدة واحدة للعدالة التوزيعية يمكن أن يتم التعبير عنها في صياغة رياضية. ولقد أبحر مؤلفو تلك الدراسات بوعي ذاتي يسعى نحو تحقيق أهداف كبيرة: فبرنامج

بحوث المساواة الذى قاده كل من هومانز وانمز – على سبيل المثال – لم يكن سوى محاولة لصياغة نظرية موحدة للتفاعل الانسانى، تستغرق القضايا المحورية لنظريات التدعيم، والاتساق المعرفى، والتحليل النفسى، والتبادل الاجتماعى. ولقد بلغ التراث المتوفر فى هذا الميدان حدا هائلا من التضخم، وأصبح موضوعا للعديد من المراجعات وإعادة التقويم، انظر على سبيل المثال: مؤلف ولستر وزملائه، المساواة: النظرية والبحوث، الصادر عام ١٩٧٨.(٤٠٢)

أما بحوث علم الاجتماع حول قضية العدالة الاجتماعية فتتسم بأنها متشعبة، وتستغرق البحوث فى عدة مجالات نذكر منها: الرفاهية، والأسرة، والتعليم، والدخل ومجالات أخرى. (وللرجوع إلى ملخص دقيق انظر مقال سولتان بعنوان: دراسات إمبيريقية حول العدالة التوزيعية، والمنشور فى مجلة: الأخلاق، عام ١٩٨٢)(٤٠٣). على سبيل المثال فقد أجرى كل من وين ألفز وبيتر روسى دراسات مسحية من أجل استكشاف طبيعة الأحكام العادلة حول توزيع الدخول فى الولايات المتحدة، وخلصا إلى أن الأفراد يختلفون حول كيفية تطبيق مبادئ العدالة فى الواقع، وحول الاستحقاقات التى تحصل عليها حالات بعينها. ولا يبدو الاتفاق إلا حول القول بأن القواعد ذاتها تتضمن توازنا بين اعتبارات الاستحقاق أو الاداء بجانب اعتبارات الحاجة (انظر مقاليهما المعنون: "من الذى يحصل على ماذا؟" المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٧٨(٤٠٤)). وبنفس الطريقة توصل البحث القائم على مقابلات مكثفة، والذى أجرته جنفر هوخشيلد (ونشرت نتائجه فى كتاب بعنوان ما هو العدل؟ المعتقدات الأمريكية عن العدالة التوزيعية، الصادر عام ١٩٨١،(٤٠٥) توصل هذا البحث (ونقتبس هنا من نتائج الباحثة) إلى "أن الناس يستخدمون عموما المعايير التى تشتق من مبدأ المساواة فى الميدان السياسى وميدان التنشئة الاجتماعية، وهم عموما يستخدمون المعايير التى تنبع من مبدأ التباين فى الميدان الاقتصادى... وهكذا يبدأ الأفراد من فرضية مؤداها أنهم متساوون بالآخرين فى حياتهم المنزلية وفى المدرسة، والمجتمع المحلى، والحقوق السياسية، والمصالح. ولكنهم يبدأون من فرضية مؤداها أنهم إما أفضل أو أسوأ – بقدر معين ولكنهم ليسوا بالضرورة متساوين – مع الآخرين فى قدرهم فى الميدان

الاقتصادى والاجتماعى". ورغم ذلك فإن هناك قلة من الأفراد يتخذون موقفا ثابتا فى صف المساواة أو فى صف التفاوت، حتى داخل ميادين بعينها. وباختصار فإن المواطنين العاديين (مثلهم مثل الأكاديميين ورجال السياسة) يميلون إلى التوليف بين مبادئ العدالة الاجتماعية التى تتناقض من الناحية التحليلية، كما يميلون إلى حل معضلات العدالة بشكل تحكمى فى ضوء الأمر الواقع، كما يميلون إلى الانتقال من معيار إلى آخر دون مواربة.

ولقد أسفرت البحوث الحديثة مؤخرا عن ظهور إجماع جديد يتفق على أن بحوث العدالة الاجتماعية لن تحقق أقصى ثمارها إلا إذا تمت فى إطار تعاون عدد من التخصصات المترابطة. انظر على سبيل المثال مؤلف شيرر (محرر) المعنون: العدالة: رؤى التخصصات المختلفة، الصادر عام ١٩٩٢.[٤٠٦] وقد حاول تطبيق هذه النظرة إمبيريقيا عدة باحثين، نذكر منهم جوردون مارشال وآدم سويفت، وستيفان روبرتس فى كتابهم المعنون: هل هو موقف ضد غير المتوافقين مع القاعدة العامة؟، الصادر عام ١٩٩٧.[٤٠٦-١] انظر أيضا: **القياس بالإجازة (التحكمى)**.

عدالة الإجراءات
Procedural Justice
انظر: **المادة السابقة.**

العدالة الإلهية **Theodicy**

تعنى فى **الميتافيزيقا** تصور العالم كشئ خلقه الله وأن هذا الخلق يمدنا بطريقة توضح أن العالم لابد وأن يتسم ببعض السمات، التى غالبا ما تتناقض مع الخبرة البدهية. وهكذا يمكن أن نستنتج من خير الله ومن قوته - ذات القدرة الكلية - أن هذا العالم المخلوق لابد وأن يكون خيرا فى ذاته، رغم ما يعج به هذا العالم من شرور ومعاناة. وهنا نجد أن نزعة التفاؤل الفلسفية عند ليبنتز وأتباعه (الذين ذهبوا إلى أن "كل شئ لصالح كل العوالم") كانت محل سخرية قاسية من فولتير فى روايته كانديد. وقد لاحظ ماكس فيبر وغيره من علماء الاجتماع الدينى دور العناية الإلهية **كأيديولوجيا** محافظة - تعمل على التوفيق بين النزعات المتصارعة، وإن كانت لهم أيضا بعض الملاحظات النقدية حول الفكرة نفسها.

عدالة التوزيع
Distributive Justice
انظر: **العدالة الاجتماعية**

عـدالة الجـزاء
Retributive Justice
انظر : العدالة الاجتماعية.

العدالة الصورية **Formal Justice**
انظر : العدالة الاجتماعية.

عدالة فى المراتب (عدالة مرتبية)
Rank Order Equality
انظر : العدالة الاجتماعية.

العدالة المادية **Material Justice**
انظر : العدالة الاجتماعية.

عدم اتخاذ القرارات
Non - Decision Making
انظر: قوة المجتمع المحلى.

عدم الاستجابة **Non - Response**
يشير مصطلح عدم الاستجابة إلـى تلـك النسـبة مـن الأشـخاص المدعوين للمشـاركة فـي مقـابلات مسحية غير إجباريـة، أو أى دراسـة أخرى، ولكنهم يختارون عدم المساهمة فـى الدراسـة، أو أولئك الذين لايمكـن التوصل إليهم لأسباب أخـرى. وتغطـى فئة عدم الاستجابة كافة أسباب عـدم المشاركة مثل: الرفض، تغيـب الأفـراد غيابا مؤقتا، فى إجـازة علـى سـبيل المثال، وحالات الفشل فـى الاتصـال بالمبحوثين المطلوبين لأسباب أخرى، قد تعود إلى الرفض المضمـر. أمـا أولئك الذين يعتـبرون خـارج نطـاق المسح فيتم تصنيفهم باعتبارهم غـير مؤهلين أو مستبعدين كلية. وتشتمل فئة غير المؤهلين على الذيـن توفـوا، أو انتقلوا إلى منطقة خارج النطاق المكانى للبحث، ومؤسسات الأعمال التى أغلقت أبوابها، وسكان المبانى التى تم هدمهـا. وتعد حالات عـدم الاستجابة بمثابـة مؤشر جيد لتحيز الاستجابة: وكقاعدة عامـة، كلمـا ازدادت نسـبة غـير المستجيبين للمسح، كلما ازدادت درجـة التحيز بيـن أولئـك الذيـن قـرروا المشاركة في البحث. وتختلف القواعد المعمول بها لما يعتبر مستوى مقبولا لعدم الاستجابة، على أن استجابة ٦٠٪ على الأقل تعد بمثابـة الحـد الأدنـى، وبالمقابل تعتبر استجابة نسبة ٧٥٪ من المشاركين جيدة جدا، وتعتبر أى نسبة مساهمة أعلى من ذلك نسبة ممتازة. ويعد ارتفاع نسبة عدم الاستجابة إلـى أكثر من ٤٠٪ كافيا لكى يبطـل النتـائج التـى تـم التوصل إليهـا من المسـح أو الدراسة، حيث تتساوى نسبة المشاركين تقريبا مع نسبة غير المشاركين فيه.

ويقارن تحليل عدم الاستجابة خصائص المستجيبين بغير المستجيبين. وعادة ما يقتصر ذلك على المعلومات التي يتيحها إطار العينة مثل النوع والمنطقة الجغرافية. وحينما تتاح معلومات إضافية من خلال إطار العينة قد يصبح من الممكن تقييم مدى التحيز في الاستجابات بقدر أكبر من الدقة. وتشهد المجتمعات الصناعية تدهورا مرحليا في معدلات الاستجابة للمسوح، حيث ينعكس ذلك في كافة المسوح القومية المنتظمة التي ترصد معدلات الاستجابة عن كثب. ويتم مواجهة هذا التدهور في معدل الاستجابة من خلال الجهود المستحدثة لتشجيع الاستجابة وطمأنة شكوك الناس حول سرية البيانات وكيفية استخدامها. على أن هذه المعدلات الآخذة في التراجع تشير إلى أن أسلوب المسح بات يستخدم بكثرة مبالغ فيها، وأن الناس تتزايد درجة معرفتهم بالبحوث الاجتماعية واستخداماتها. انظر أيضا: **المعاينة (سحب العينة)**، وخطأ **المعاينة**.

عدم المساواة الوظيفي

Functional Inequality

انظر: **النظرية الوظيفية في التدرج الاجتماعي**، و**العدالة الاجتماعية**.

عدوان Aggression

أعمال عدائية أو ضارة أو عنيفة أو التأكيد المتطرف للذات. وهناك عدد من النظريات المتنافسة التي تفسر أسباب تحول الناس إلى العدوانية. وأكثر تلك النظريات ذات نغمة بيولوجية أو غريزية. وهكذا فإن الفيلسوف توماس **هوبز** -على سبيل المثال - يذهب إلى أن الناس جبلوا على العنف، وأن فوضى "حرب الجميع ضد الجميع" أمكن تجنبها بعبقرية وجهد كبيرين. وتشترك العديد من المدارس النفسية في قبولها لهذا الادعاء، وتذهب إلى أن العدوان يتم تفاديه بواسطة التعليم المكثف أو **التنشئة الاجتماعية** المصحوبة بمعايير صارمة **للضبط الاجتماعي**. بعبارة أخرى، فإن التنشئة الاجتماعية وحدها ليست كافية، ولذلك فإن الناس يجب أن يُثابوا دائماً على سلوكهم المتحضر وأن يُعاقبوا على أفعالهم العدوانية غير المقبولة.

ولكن معظم النظريات السوسيولوجية عن العدوان لا ترجعه إلى البناء التحتي البيولوجي ولا إلى البناء الفوقي النفسي للفرد، ولكن إلى علاقته بالبيئة الاجتماعية. ولعل أكثر هذه النظريات شيوعاً تلك المسماة بنظرية أو فرضية الإحباط – العدوان،

والتي تذهب إلى القول بأن السلوك العدواني ينشأ نتيجة لإحباط الأنشطة الهادفة (انظر صياغة كلاسيكية في كتاب دولارد وآخرون، الإحباط والعدوان، الصادر عام ١٩٣٩)[٤٠٧]. وهكذا، فإن الأطفال قد يهاجمون أقرانهم الذين يستولون على لعباتهم. وقد انتقدت هذه النظرية مع ذلك، بسبب عدم قدرتها على تفسير الظروف التي لا يفضي فيها الإحباط إلى سلوكيات أخرى غير العدوان. (فبعض الأطفال على سبيل المثال قد يؤثرون الانسحاب بهدوء في مثل هذه المواقف). وقد ارتبطت هذه الأطروحة (الإحباط - العدوان) أيضا بالأعمال المبكرة لسيجموند **فرويد** الذي ذهب إلى القول بأن الإحباط - إعاقة الأنشطة الهادفة إلى الاستمتاع أو إلى تجنب الألم - يفضي دائما إلى العدوان، إما نحو المصدر المدرك لهذه الإعاقة، أو (في حالة قمعه) فإنه يستبدل بموضوع آخر للعدوان. (وقد افترض فرويد في مرحلة لاحقة أن العدوان ينتج عن غريزة الموت - الثاناتوس).

وثمة توجه نظري ثالث - يضم نظريات التعلم - التي ترى العنف كنتاج للتنشئة الاجتماعية الناجحة والضبط الاجتماعي. أي أن السلوك العدواني بصفة عامة والسلوك العنيف بصفة خاصة يحدث حيثما يكون متوقعا، حتى في ظل غياب الإحباط. فأعضاء **الثقافة الفرعية**، على سبيل المثال، قد يتعلموا أن يتصرفوا وفقا **لمعايير** العنف التي تم تعريفهم بها على أنها مقبولة اجتماعيا، كما هي الحال حيث يكون استخدام القوة (مثل الملاكمة) مرتبطا بالذكورة. وبالمثل، فإن الجنود في الجبهة والمراهقين في **العصابات** قد يشعرون بأن العنف أمر مقبول وأنه ما يجب أن يكون، لأنهم قد نشئوا على الاعتقاد بأن الأمور تسير على النحو الذي يجب أن يتوقعوا فيها أن يحوزوا قبول الآخرين ويحققوا قدرا من الهيبة إذا ما تشاجروا بشجاعة وهم يأملون أن يتجنبوا التعنيف أو الاستهجان المترتب على جبنهم. انظر أيضاً : **المخالطة الفارقة**.

عدوى **Contagion**

انظر : **سلوك جمعي**.

عرافة **Divination**

العرافة هي فعل يحاول الإنباء بالمستقبل والكشف عن أصل موقف معين، غالبا ما يكون مصيبة أو مرضا. ويتم ذلك من خلال استشارة

بعض الوسطاء أو الآلهة بمعرفة متخصص دينى هو العراف أو الكاهن.

عرض جدولى
Tabular Presentation

جرت العادة أن تعرض نتائج البحوث الاجتماعية الكمية فى صورة جداول تحليلية. ويتعين أن تحقق الجداول المعيارين الأساسيين وهما : أن يكون الجدول سهل القراءة، وأن يساعد الجدول على دعم الاستدلالات التى توصل إليها الباحث. ومن الواجب أن يكون لكل جدول من جداول الدراسة عنوان واضح يدل دلالة صريحة على مضمونه، وأن يتضمن الجدول عدد الحالات (مفردات البحث) التى اعتمدت عليها البيانات الإحصائية الواردة فيه، وأن يقتصر الجدول على عرض المعلومات الضرورية والمتصلة بالنقطة التى يتعلق بها الجدول.

وأهم أنواع الجداول وأكثرها بساطة ذلك الذى يتضمن عرض النسب المئوية. وأبسط جداول النسب المئوية هو ذلك الذى يتناول متغيرا واحدا فيتضمن توزيع الإجابات عن سؤال واحد. أما الجدول المزدوج (أى الذى يستعرض متغيرين) فيوضح لعلاقة بين **المتغير المستقل والمتغير التابع**. فنجد على سبيل المثال فى النموذج الوارد أدناه إجابات افتراضية على سؤال مؤداه: "بصفة عامة هل تحب علم الاجتماع؟" موزعة تبعا لأنواع المبحوثين الذين تم سؤالهم. وتدلنا تلك الاجابات الافتراضية أن الطلاب الذكور أكثر ميلا إلى علم الاجتماع من الطالبات. ولكى يتأكد الباحث أن تلك الفروق فى الاجابات ليست راجعة إلى **أخطاء المعاينة** يتعين عليه أن يطبق **اختبارات الدلالة** المتصلة بذلك. وإن كان لايمكن لأى جدول أن ينبئنا بما إذا كانت الفروق ذات أهمية حاسمة أم لا، ويتعين على الباحث أن يوضح فى متن البحث مدى أهمية تلك النتائج ودلالاتها. انظر أيضا: **جدول التوافق**.

جدول يوضح اتجاهات

الطلاب والطالبات نحو علم الاجتماع

	الطلاب ٪	الطالبات ٪
أحبه كثيرا جدا	٤٨	٣٨
أحبه إلى حد ما	٤٠	٤٢
لا أحبه	١٠	١٨
لا أعرف	٢	٢
الجملة	١٠٠	١٠٠
N =	(٣٠١)	(٣٨٩)

عشيرة Clan

العشيرة جماعة قرابية تنحدر في خط واحد، وعادة ما يكون الزواج فيها اغترابيا، وتقوم على الاعتقاد بأنها تنحدر من سلف واحد مشترك، وغالبا ما تتخذ لها شعارا اسمه الطوطم. وتنحدر العشائر إما من فرع الأم (عشيرة أمومية)، أو تنحدر من فرع الأب (عشيرة أبوية)، وينسب إليها الأطفال من الزوجات في النوع الأول أو من الأزواج في النوع الثاني. وعادة ما تنقسم العشيرة إلى بدنات، وهي فروع ينحدر كل منها من جد مشترك. ومن الدراسات الكلاسيكية عن العشائر، نذكر مؤلفات كروبر عن : العشيرة عند شعب الزوني، الصادر عام ١٩١٧،[٤٠٨] وريموند فيرث المعنون: نحن شعب التيكوبيا، والصادر عام ١٩٣٦،[٤٠٩] وإيفانز بريتشارد عن النوير، الصادر عام ١٩٤٠.[٤١٠] انظر أيضا: **اتحاد العشائر، البطن، النصف.**

العشيرة أو البطن Sib

مصطلح يستخدم في بعض كتب الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية للإشارة إلى أي جماعة قرابية يمتد نسبها في خط واحد، وتعرف عند أنثروبولوجيين آخرين باسم **العشيرة** Clan (المادة السابقة).

عشيرة أبوية Gens

انظر : **اتحاد العشائر، البطن، النصف**

عصاب Neurosis

كان يعد في الأصل نوعا من اضطراب الأعصاب، وعلى الرغم من أن سيجموند **فرويد** قد ميز بين العصاب "الحقيقي" والعصاب "النفسي" (حيث يرجع الأخير إلى أصول نفسية)، ولكن المصطلح يستخدم الآن بهذا المعنى الأخير. ومن المألوف أن تتم المقابلة بين العصاب **والذهان أو المرض العقلي**، حيث يعتبر العصاب حالة مرضية أقل حدة، تنطوي على استجابات للواقع مبالغ فيها مثل الخوف الشديد (الفوبيا) أو القلق. وتحرّف بعض تصنيفات الطب النفسي مثل تصنيف DSMIII أي **الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية** المفهوم - أحيانا - لخدمة أغراضها الخاصة. وأحيانا ما يتم الإشارة إلى العصاب باعتباره أحد الأبعاد المهمة للشخصية. انظر أيضا: **الاكتئاب، المرض العقلي.**

العصابات، زمرات Gangs

تحدى فردريك تراشر (في كتابه المعنون: العصابة، الصادر عام

١٩٢٧)[٤١١] التصورات المبكرة عن العصابات على أنها مجرد جماعات غير منضبطة من الخارجين عن القانون الذين يجوبون الشوارع. وقدم تحليلا تأثر باتجاه **مدرسة شيكاغو** ذهب فيه إلى أن: العصابات هي جماعات منظمة من شباب الطبقة العاملة، ترتبط بالولاء، والمحافظة على الحدود المكانية، والتدرج الهرمى. وفضلا عن هذا، فإن تكوين العصابات يعكس الديناميات الاجتماعية كالبحث عن الذات في مواجهة التغير الحضرى. وهكذا فإن العصابة كما يقول تراشر "تنطور كأحد مظاهر الحدود الثقافية والأخلاقية والاقتصادية التي تميز المناطق المختلفة للمدينة". ومن الأعمال الأساسية الأخرى دراسة وليم فوت وايت بعنوان: مجتمع الناصية، الصادر عام ١٩٥٥، [٤١٢] وكتاب ألبرت كوهين بعنوان الأولاد المنحرفون، الصادر عام ١٩٥٥.[٤١٣] ولقد ظلت قضايا العرق والنوع مهملة حتى عهد قريب. أنظر أيضاً: **الانحراف، الثقافة الفرعية، ثقافة الشباب.**

عصابات الشباب (الإجرامية)

Hooligan, Hooliganism

ظهرت كلمة "هوليجان" في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وكانت تعنى حرفيا **عصابات** الشباب التي تتسم بالفظاظة والرعونة. ولكن جوف بيرسون يوضح في كتابه الموسوم: عصابات الشباب: تاريخ مخاوف لها ما يبررها، الصادر عام ١٩٨٣[٤١٤] أن ذلك المصطلح عندما ظهر كان يعبر ضمنا عن قلق واسع الانتشار على شباب الأمة وما آلت إليه أحواله من حيث انهيار تقاليد النظام والاستقرار على نحو ما شهده المجتمع الإنجليزى في أواخر العصر الفيكتورى. وقد نجمت المخاوف من عصابات الشباب، ومن صراعات عصاباتهم في الأحياء المختلفة، ونمط الزى المتميز الذى شاع بينهم، كل ذلك تزامن مع القلق الناجم عن الإخفاق في غرس عادات عمل مستقرة بين شباب الطبقة العاملة، والإحساس بتدهور الطابع القومى، وتراجع المستوى الأخلاقى لسكان المدينة، أو السكان الحضريين الجدد. ونلاحظ أن تحطم وتدهور تقاليد **الأسرة والمجتمع المحلى** التي كان يعتقد في الماضى أنها تقاليد مستقرة، والتى نجم عنها ظهور عصابات الشباب وانتشار **انحراف الأحداث**، نلاحظ أن ذلك كان بمثابة إطار فكرى عام لكافة مشروعات ومحاولات إصلاح عصابات الشباب

تلك (كالحركة الكشفية على سبيل المثال). وكانت ظاهرة عصابات الشباب تعد – فى ذلك العهد البعيد، واليوم أيضا – تعد ظاهرة غريبة غير مسبوقة على الإطلاق، كما تعد تهديدا "لنمط الحياة البريطانى". وتقدم دراسة كوهن، الشياطين الشعبية والذعر الأخلاقى، الصادرة عام ١٩٧٢[٤١٥] تحليلا كلاسيكيا **للذعر الأخلاقى** وعمليات توليد **شياطين شعبية** أخرى مثل "شباب تيدى"، "وملائكة جهنم".

عصر التنوير

The Enlightenment

تلك الفترة من تاريخ الفكر الأوروبى التى اتسمت بالتأكيد على العقل، والتجربة، والشك فى سلطة الدين والتقاليد، والنشوء التدريجى للمثل العلمانية والليبرالية والمجتمعات الديموقراطية. وعادة ما يرجع المؤرخون بدايات عصر التنوير إلى نشر إسحاق نيوتن لكتابه: مبادئ الرياضيات، فى عام ١٦٨٦،[٤١٦] ونشر جون لوك لكتاب مقال حول الفهم الانسانى[٤١٧]،وكتابه: أطروحتان حول الحكومة[٤١٨] اللذين نشرا بعد ذلك بثلاث سنوات باعتباره تاريخ بدء هذه المرحلة.

فى نفس الوقت يذهب آخرون إلى أن عصر التنوير قد بدأ مبكرا عن ذلك التاريخ من القرن السابع عشر، ويربطون ذلك التاريخ بنشر أعمال كل من بيكون **وهوبز** فى انجلترا، وفى فرنسا بتأكيد **ديكارت** على استقلالية العقل. ومع ذلك؛ فمن الشائع النظر إلى القرن الثامن عشر على أنه يمثل ذروة عصر التنوير، وبخاصة فى فرنسا مع نشر الموسوعة وبروز دور الموسوعيين المعادين للسلك الكهنوتى من أمثال **روسو** وديدرو **ومونتسكيو** وفولتير.

وقد سعى الفيلسوف الاسكتلندى ديفيد **هيوم** إلى تطبيق المنهج التجريبى على دراسة العقل الإنسانى، واعتقد أنه فى إمكان العلوم الطبيعية – التى كانت تمثل ميكانيكا نيوتن قمتها – أن تكشف عن بعض المبادئ الأساسية المحدودة التى تجعل من الممكن إدراك الانتظام فى الفوضى المتبدية فى النظم الطبيعية. وعرض آدم **سميث** فى مؤلفه ثروات الأمم[٤١٩] أفكاره المتفائلة حول السوق الحر فى الاقتصاد ومزايا تقسيم العمل. وذهب عالم الفيزياء والفيلسوف الألمانى عمانويل **كانط** إلى القول بأن إدراك الزمان والمكان مسألة ذاتية، وميز بين الأشياء كما هى فى ذاتها

والأشياء كما تتبدى لنا، ومن ثم فصل ما بين التجربة والفكر.

ولقد كان هناك العديد من المجالات التى عرفت التنوير، بدءا من الأدب ومرورا بالفن، والعلم، والدين، والفلسفة. ومع ذلك، فمن المألوف بصفة عامة الربط ما بين التنوير والنظرة **المادية** للإنسانية، والتفاؤل بشأن إمكان التوصل إلى معرفة علمية رشيدة، وتحقيق التقدم من خلال التربية والتوجه **النفعى** نحو الأخلاق والمجتمع. وذهب كل من تيودور **أدورنو** وماكس **هوركهايمر** فى مؤلفهما المعنون "جدل التنوير" المنشور عام ١٩٧٢،[٤٢٠] ذهبا إلى القول بأن هناك منطقا خفيا للهيمنة والقهر كامن وراء فكر التنوير. فلقد انطوت الرغبة في الهيمنة على الطبيعة – التى تعد بمثابة القلب من فلسفة التنوير – على السعى للسيطرة على البشر. ومن ثم فإن تراث التنوير، إذا ما تم تحليله وفهمه بدقة، يشف عن انتصار الرشد الذرائعى الذى أفضى إلى نمو الرشد البيروقراطى الذى يذهب البعض إلى اعتباره أمرا لا فكاك منه. انظر أيضا: النزعة **الإمبيريقية**، **نظرية المعرفة**، **التقدم**، **عصر التنوير الاسكتلندى**.

عصر التنوير الاسكتلندى
Scottich Enlightenment

فترة زاخرة بالجهود والأنشطة الفكرية من جانب الصفوة الثقافية والاجتماعية التى عاشت فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر فى اسكتلندا. وقد تضمنت صور تعبير مختلفة فى ميادين الرسم (على نحو ما نجد عند آلان رمزى، وهنرى ريبرن، وغيرهما) وفن العمارة (عند روبرت آدم وأخويه جون ووليام) و الأدب (فى أعمال روبرت بيرنز، ووالتر سكوت، وغيرهما) والهندسة (جيمس وات، وتوماس تيلفورد، وجون رينى وغيرهم من مصممى ومنفذى المحركات البخارية والقنوات المائية والكبارى).

ومن أكثر خطوط هذا الفكر تأثيرا، ذلك المتعلق بدراسة الناس ككائنات تعيش حياة اجتماعية وقابلة للتنشئة الاجتماعية. فقد كان هذا هو لب اهتمام فلاسفة عصر التنوير الاسكتلندى من أمثال ديفيد **هيوم**، وآدم **سميث**، ووليام روبرتسون، وآدم **فيرجسون**، وجون **ميللر**. وكان هؤلاء الرواد الخمسة يمثلون الطليعة المثقفة لما يمكن أن يطلق عليه المدرسة الاسكتلندية المتميزة فى الفلسفة الاجتماعية فى القرن الثامن عشر،

والتـــى تشــكل رافـــدا مهمـــا للفكـــر السوسيولوجى (انظـر فـى ذلـك دراسـة سـوينجوود المعنونـــة: أصـــول علـــم الاجتمـــاع، حالـــة عصـــر التنويـــر الاسـكتلندى، المنشـورة فـــى المجلـــة البريطانيـــة لعلـــم الاجتمـــاع، عـــام ١٩٧٠).[٤٢١]

وقد اشتهر هـؤلاء الاسكتلنديون بمعـارضتهم لفكـر **هوبـز** بـأن المجتمـع ظهر نتيجة **عقد اجتماعى** عقده الأفـراد فيما بينهم كوسيلة يحافظ بها كـل منهـم علـى نفسـه ضـد النزعـات الأنانيـة للآخرين. فى مقابل ذلك انطلق أولئك المفكرون الاسكتلنديون من التسليم بـأن النـــاس اجتمـــاعيون بـــالفطرة وأن إمكانياتهم لا معنـى لهـا خـارج الإطـار الاجتماعى، وأن المجتمعات تمثل دائمـا الحالـة الطبيعيـة للبشـرية، مـن البدايـة. وقد دعموا وجهة نظرهم هذه من خلال **النزعة التطورية** التـى تـرى أن البشـر قد تطوروا من وضـع بدائـى "فـظ" إلـى وضـع "أحسـن"، علـى الرغـم مـن أنهـم قدمـوا وجهـة النظـــر (الأكـــثر دقـــة وإحكامـــا) والتـــى تـــرى أن الحركـــة المؤقتة لا تعنى بالضرورة تحسنا.

والسمة الثالثة التى تميز المدرسة الاسـكتلندية إصـرارهـا علـى أن دراسـة المجتمع يجب أن تكون شمولية فتعـالج "كل ما يفعله الناس فى المجتمع"، بدءا من ممارستهم الملكيـة الخاصـة وحتـى ممارستهم الموسيقى. أما ما اختلف فيـه هؤلاء الأشخاص اللامعون فيمـا بينهـم فهو محاولة كل منهم تحديـد عـدد قليـل مـن المبـادئ الأساسية التـي يمكــن أن تحكم حركة التاريخ وتنظيمه.

ومـــن المعـــروف عمومـــا أن الفلاسفة الاسكتلنديين قدمـوا إسـهامات مهمـة وأصيلـة للفكـر الاقتصـادى فـى القـــرن التاســـع عشـــر، وللاقتصـــاد السياســى الماركســى، وســاهموا فـــى تطويـر مفهــوم البورجوازيـة وفهـم مكانتها فى النظام **الرأسمالى**. وقد كـان فيرجسون بلا شك رائد **نظرية الصراع** الحديثة.

عصرية **Modernity**

انظـر مــواد: تيـودور **أدورنـو**، **المتصل الشـعبى الحضرى**، **المجتمـع المحلـى والمجتمـع (تونـيز)**، **إبـادة جماعية**، **الصناعيـة**، **التصنيع**، **الثقـة وعدم الثقة**، **علم الاجتماع الحضرى**.

عصيان مدنى **Civil Disobedience**

يشير العصيان المدنى- بـالمعنى الضيـق- إلـى رفـض بعـض أفـراد المجتمـع أو كلهـم دفـع الضرائـب، أو طاعـة القوانين، أو الوفـاء بالتزامـاتهم نحو **الدولة**، فـى محاولـة منهـم لتغيير

سياسة الحكومة بوسائل سلمية. ومن أبرز أمثلة ذلك، حركة العصيان المدنى التى قادها غاندى ضد الحكم البريطانى فى الهند. ومن الأمثلة المعاصرة رفض عدد كبير من الناخبين البريطانيين دفع الضريبة المحلية (أو ما يطلق عليه ضريبة الرأس) لتمويل مصروفات الحكومة المحلية. وقد نجحوا في تغيير الأساس الذى اتبع فى زيادة تلك الإيرادات. وبصفة عامة يمكن أن يتحول العصيان المدنى إلى أشكال أخرى – قد تتسم بالعنف أحيانا – من المعارضة الجماعية (مثل **الشغب**) مما يجعل تقديم تعريف دقيق لظاهرة العصيان المدنى الجماعية المدنى أمرا عسيرا. فإن ما قد يعد اعتراضا سلميا ضد ضرائب معينة (لسبب أو لآخر) يمكن أن يتحول إلى حوادث عنف عرضية. والحقيقة أن الدولة كثيرا ما تسم مثل هذه الاعتراضات بأنها عصيان مدنى، وذلك لكى تتمكن من إدانة المشاركين فيها. انظر: **المقاومة السلبية**.

عقد اجتماعى Social Contract

نظرية عن النظام الاجتماعى كانت شائعة ومشهورة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، على الرغم من أن أصولها قديمة ترجع إلى عهد أفلاطون. والعقد الاجتماعى يعنى اتفاقا غير مكتوب بين الدولة ومواطنيها، تتحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف منهما. ويمثل كل من جون **لوك** وتوماس **هوبز** وجان جاك **روسو** أكثر أصحاب هذه الفكرة شهرة، حيث قدم كل منهم وصفا للتوزيع المثالى – وليس الواقعى – للقوة. وقد رأى هوبز أن الأمن والنظام لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال اتفاق أو عقد يتنازل من خلاله كل المواطنين عن قوتهم الفردية لصالح قوة مركزية (الملك أو السلطة العليا) في مقابل أن يتحقق لهم الحماية لأرواحهم وممتلكاتهم. أما لوك فقد اقترح استراتيجية معاكسة تقريبا، تفترض حدا أدنى من الحكومة التى يمكن إلغاؤها. ويتأسس العقد عنده على "القوانين الطبيعية" للحرص على الكسب وتحقيق المصلحة الذاتية عند الإنسان (وهى وجهة النظر التى وجدت طريقها – دون أى تغيير تقريبا – فى نظام الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية). أما روسو فقد تخيل تعاقدا يتطلب مساواة كاملة ومشاركة ديموقراطية قائمة على التعبير عن "الإرادة العامة". ولأن نظرية العقد الاجتماعى كانت تتسم بطبيعة خيالية مثالية، نجدها لم تصادف قبولا لدى العلماء الاجتماعيين

المحدثين. ولكنها لا تزال تثير العديد من الأسئلة الهامة حول طبيعة الحكومات، والغرض منها، وعن الخصائص المثالية للمجتمع.

العقيدة الألفية Chiliasm

هي ذلك المذهب أو المعتقد القائل بأن السيد المسيح سوف يهيمن على الأرض لمدة ألف عام. وهناك عديد من نماذج الطائفة الألفية وحركات تكوين الفرق الدينية في تاريخ الكنيسة المسيحية. فعلى سبيل المثال، شهدت القرون الوسطى، تبشير التابوريين Taborites (أتباع الراهب البوهيمي مارتن هوسكا Huska) بقرب ظهور المسيح، وأنه سيسبق هذا الظهور وقوع كوارث، يحل بعدها العصر الجديد لحكمه على الأرض (انظر، دراسة كامينسكي بعنوان "العقيدة الألفية وثورة هوسيت، المنشورة في مجلة تاريخ الكنيسة عام ١٩٥٧)[٤٢٢]. ولذلك تعد العقيدة الألفية شكلا خاصا من أشكال **الحركات الإحيائية** (العصر الذى سيسود فيه السيد المسيح على الأرض)، وتشترك معها في العديد من السمات. وهكذا، وفي انتظار الظهور الثاني للسيد المسيح، تميل جماعات العقيدة الألفية إلى الانعزال عن النظام الاجتماعى الكبير الذى تعيش داخله، ليس روحيا فقط ولكن فيزيقيا أيضا، وعادة ما يعيشون (كما فعل التابوريون لبعض الوقت) في حالة من التحرر الجماعي، فلا يعترفون بأى سلطة تقليدية، أو معايير، أو قيود قانونية. وهم يزدرون الأسرة والبيت، ويحولون ممتلكاتهم المادية إلى أموال مشاعية بينهم.

العلاج الأسرى Family Therapy

صورة من العلاج يفضلها بعض **الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين**. ويحاول هذا النوع من العلاج أن يحول الانتباه من مشكلات الفرد إلى الأسرة من خلال النظر إليها كنسق متكامل العناصر. ويتضمن العلاج تحليل ديناميات العلاقات بين الأسر وتفسيرها. ويذهب أصحاب الاتجاه النسوى إلى أن هذا النوع من العلاج يهمل صور اللامساواة في القوة بين الجنسين، ومن ثم يدعم الاتجاهات التي تضع اللوم على المرأة، وتقلل من شأنها، وتعمل على إخضاعها.

العلاج الجماعى Group Therapy

أحد أساليب العلاج النفسى الذى غالبا ما يضم من ست إلى ثماني حالات في حضور واحد أو اثنين من المعالجين النفسيين. وهناك أنواع كثيرة

مختلفة من العلاج الجماعى، بالرغم من أن الكثيرين يفترضون - كما أوضح مارك أفلين (فى مقاله المعنون: نظرة على أنواع العلاج الجماعى، المنشور فى مجلة التداعى الحر عام ١٩٩٠)(٤٢٣) أن الأصل فى المشكلات النفسية يرجع إلى أنواع العلاقات الاجتماعية المضطربة.

العلاج السلوكى
Behaviour Therapy

شكل من أشكال **العلاج النفسى** ينهض فى الأساس على المبادئ **السلوكية**، ويستخدم أساليب **التشريط** الكلاسيكية والذرائعية. ويحاول المعالج أن يغير الظروف المدعمة للسلوك غير المتكيف. ومع ذلك، فقد اهتم المعالجون السلوكيون مؤخرا وبدرجة متزايدة بالأفكار والعمليات العقلية.

العلاج النفسى Psychotherapy

مصطلح غير دقيق يمكن أن يشمل أنواعا عدة من طرق العلاج النفسى، الجماعى أو الفردى، الذى يقوم به معالجون متخصصون لعلاج المشكلات النفسية والسلوكية (غير الذهانية عادة). وقد يشمل العلاج النفسى بعض أنواع العلاج التوجيهى كالإيحاء (كالتنويم المغناطيسى)، وكذلك غير التوجيهى كذلك المتصل بالعلاج السلوكى أو الدينامى النفسى(*).أما المعنى المحدود لهذا المصطلح فيقصد به الأساليب العلاجية المعتمدة على التحليل النفسى، باستبعاد **التحليل النفسى** الكامل.

علاج النفور Aversion Therapy

أسلوب للعلاج يستند على المفهوم الكلاسيكى **للتشريط**، الذى يتم فيه الربط بين السلوك غير المتكيف (مثل شرب الكحوليات أو التدخين) وواقعة غير سارة (مثل الصدمة الكهربائية على سبيل المثال). ويعد هذا الأسلوب العلاجى الآن من الأمور التى عفا عليها الزمن واستبدل بأشكال أخرى للعلاج أكثر اتساقا مع القيم الاجتماعية المعاصرة. انظر أيضا: **النزعة السلوكية**.

علاقات الانتاج
Relations of Production

منذ أن توصل كارل **ماركس** إلى أن ما يبيعه العمال فى ظل النظام **الرأسمالى** لم يكن العمل، وإنما قوة

(*) يقصد بالدينامى النفسى ما له علاقة بالقوى أو العمليات العقلية أو العاطفية الناشئة خاصة فى بدايات مرحلة الطفولة، وبأثرها فى السلوك والأوضاع العقلية. (المحرر)

عملهم (انظر: **نظرية قيمة العمل**) فإنه بذلك فجّر بُعدا جديدا فى التحليل، تمكن أن يضفي رؤيته المستقلة على مفهوم تقليدى وهو مفهوم **تقسيم العمل**، الذى اعتبر وسيلة لتصوير ما يحدث فى الإنتاج. وبالمقابل صك ماركس مصطلح "علاقات الانتاج" للإشارة إلى العلاقات الاجتماعية المرتبطة **بنمط** معين من **الانتاج**، وأفرد مفهوم "تقسيم العمل" (التقسيم الفنى للعمل هذه الأيام) للجانب المادى أو المجسد من التكوين البنائى والتنظيمى لعلاقات الانتاج.

وفى الفصل السابع من الجزء الأول من كتاب رأس المال، يحدد ماركس علاقات الانتاج الخاصة بالرأسمالية باعتبارها ذات شقين : أحدهما وهى علاقة التحكم وتوصف كالتالى: "يعمل العامل تحت سيطرة الرأسمالى صاحب العمل، والرأسمالى يحرص أشد الحرص على أن يؤدى العمل على أكمل وجه، وأن وسائل الانتاج قد تم استخدامها بذكاء بحيث لا يكون هناك فاقد لا مبرر له من المواد الخام، أو إهلاك للمعدات والأدوات أزيد مما يترتب على العمل بالضرورة". **والثانى** وهو علاقة الملكية والتى تحدد بشكل أكثر عمومية: عملية العمل هى عملية تتم بين أشياء اشتراها الرأسمالى صاحب العمل، وهى أشياء أصبحت ملكية خاصة له. وبالتالى فإن انتاج هذه العملية يخصه هو بنفس القدر الذى يعتبر به النبيذ خاصا به مع أنه نتاج عملية تخمر اكتملت فقط فى القبو الذى يملكه".

والمجموع الكلى لعلاقات الانتاج يشكل ما يشير إليه كارل ماركس (وهو مفهوم مُشكل إلى حد ما) بأنه البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى أو أساسه الحقيقى. وهو بهذه الطريقة أيضا يفسر تقسيم المجتمع إلى **طبقات** (التقسيم الاجتماعى للعمل)، وهو مفهوم مُشكل هو الآخر، حيث أن طبيعة التحكم والملكية قد تغيرت كثيرا منذ عهد ماركس. وعلى الرغم من أن ماركس نفسه لم يقدم تحديدا دقيقا لهذه التصورات، فإنه اعتقد بوضوح أنه يمكن تمييز أنماط متميزة من علاقات الإنتاج داخل الأنماط الأخرى – غير الرأسمالية – للإنتاج، وقد تعرض الكتاب المحدثون لهذه المشكلة بشئ من الإسهاب (انظر على سبيل المثال مؤلف : هندس وهرست : الأنماط قبل الرأسمالية للإنتاج، الصادر عام ١٩٧٥).(٤٢٤)

علاقات التحاشي
Avoidance Relationships

مصطلح عام ينطبق على بعض العلاقات الثانوية الصعبة أو المولدة لضغوط يحتمل أن تترتب على المصاهرة (بالزواج) داخل الأسر الممتدة. والمثال النموذجي لهذه الحالة في المجتمعات الغربية هو تجنب الحماة. وتخضع هذه العلاقات بدرجات متفاوتة في المجتمعات المختلفة للتوتر - إما بسبب تهديدها (المحتمل) للعلاقات الجنسية أو لغياب محتوى محدد للدور بالنسبة لشاغله. وعادة ما يتم تجنب التوتر من خلال تجنب الاتصال الفيزيقي بين المتنافسين، أو تقنين العلاقة بحيث تخضع إلى تحديد دقيق للسلوك القويم ومتطلباته التفصيلية، أو من خلال إضفاء الطابع الشخصي (الشخصنة)، حيث يتوقع أن ينخرط أطراف العلاقة في علاقة عمل استناداً إلى نواياهم الحسنة وشخصياتهم. ويتخذ هذا السلوك أشكالا متعددة. فعند قبائل الجالا الأفريقية على سبيل المثال، يتعين على الرجل ألا يذكر اسم حماته مطلقا، أو أن يشرب من كوب سبق لها أن استخدمته، أو أن يتناول طعاما قامت هي بإعداده، على الرغم من أنه يمكن له أن يتحدث إليها مباشرة.

وحيث يسود هذا السلوك الذى يؤكد على وجود مسافة اجتماعية من الاحترام بين أقرباء بعينهم، عادة ما يقترن به علاقة معاكسة من الألفة هى ما يطلق عليها **علاقة مزاح**. وهكذا فإن الرجل يمكن أن يكون له علاقة تحاشى بوالدى زوجته، فى حين يكون له علاقة ممازحة بأشقائها وشقيقاتها.

العلاقات الصناعية
Industrial Relations

انظر: **المادة التالية.**

علاقات العمل
Labour Relations

علاقات العمل، أو العلاقات الصناعية كما تعرف فى بريطانيا، هى مجال متداخل بين عدة تخصصات يضطلع بالدراسة المفصلة والعمليات التى ترسى قواعد **سوق العمل**. والموضوع الذى يحتل مكانة القلب من هذا المجال هو **المساومة الجماعية** التى تتم - دائما - بين **النقابات العمالية** أو المنظمات المناظرة (التى تمثل العمال) من ناحية، وأرباب العمل ومنظماتهم من ناحية أخرى. ثم طرأ توسع على هذا الميدان، رصده المراقبون منذ سنوات، نتيجة للحاجة إلى وضع المعاملات بين المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال فى إطارها القانونى، والتاريخى، والاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى.

أما مصطلح "علاقات المستخدمين" الذى كان منتشرا ذات يوم فى كتابات علم الإدارة، فقد كان يعد فى ذلك الوقت مرادفا لمصطلح العلاقات الصناعية، ولكنه لم يعد يمثل فى أيامنا هذه سوى جزءا من الميدان الذى كانت علاقات الإدارة والنقابات لا تلعب فيه سوى دور ضئيل كل الضآلة، أو غير ملائمة أصلا.

وترجع الاختلافات بين التعريفات فى جانب منها إلى أنه رغم التاريخ الطويل للبحث الأكاديمى فى هذا المجال، إلا أنه لم يستطع أن يبلور حتى الآن نواة فرع علمى مستقل خاص به تتولى الإحاطة الشاملة بتحليلات وتفسيرات السلوك الإنسانى المكون للعلاقات الصناعية. من هنا يشمل العمل العلمى فى هذا المجال اليوم دراسة الموضوعات التالية: الجوانب التاريخية والمعاصرة لقانون عقد العمل، الفروق النظرية والواقعية بين تحديد الأجور عن طريق القواعد التى يتم التفاوض عليها من ناحية عمليات **السوق** الحر القائمة على المنافسة، ودوافع تدخل الدولة فى علاقات العمل فى اتصالها بالجوانب التاريخية والمعاصرة لسياسات المساومة بين المستخدمين وأرباب العمل، والأساس المعيارى للفروق فى الأجور وفى المساومة على الأجور، والأسباب التاريخية والمعاصرة **للصراع الصناعى** وعلاقته بالصراع الطبقي، والعلاقات بين قطاعات القوى العاملة المنظمة وغير المنظمة، **وتجزؤ سوق العمل** وثنائية سوق العمل، والعلاقة بين **العمالة** (التشغيل) وسياسة الأجور **بالسياسة الاجتماعية، والتدريب والمهارة، والبطالة.**

ومازال علماء الاجتماع، والمؤرخون، وعلماء الاقتصاد، وعلماء النفس والمحامون وغيرهم من المختصين يقدمون إسهاماتهم المتميزة فى موضوع علاقات العمل، دون اعتبار كبير من جانب كل منهم لإسهامات الآخرين. وأصبح يعتقد فى السنوات الأخيرة أن فكرة نظم العلاقات الصناعية يمكن أن تخلق نوعا من الوحدة بين دراسات هذا المجال (انظر كتاب دنلوب، نظم العلاقات الصناعية، الصادر عام ١٩٥٨،[٤٢٥] ومؤلف كوخان وزملاؤه، تحول العلاقات الصناعية الأمريكية، الصادر عام ١٩٨٦[٤٢٦]). ويأخذ نقاد هذه الفكرة عليها أنها تتسم بالقصور، والتصور الساكن غير المفيد فى فهم ديناميات الظاهرة، وأنها من الاتساع بحيث لا يمكن أن تكون أكثر من مجرد أداة للتصنيف، وبذلك تقل أو تنعدم قدرتها التفسيرية. انظر أيضا:

عملية العمل، إدارة الأفراد، الثقة وعدم الثقة.

علاقات المزاح

Joking Relationships

علاقات محددة تحديدا واضحا تنظم السلوك والمعاملات المتبادلة، ذات الصبغة الشعائرية، وتنطوى على إساءة المعاملة بشكل مخفف، وهى علاقات تقوم بين أشخاص، ليس مسموحا لهم فحسب وإنما يتوقع منهم، أن يتصرفوا مع بعضهم البعض بطريقة يمكن أن يعدها الذين ليست لهم هذه الصفة أنها تنطوى على الحدة والإهانة. وتعبر هذه العلاقات في مثل هذه الحالة عن شكل – خاص – من أشكال المودة والإعزاز، يقوم على إظهار قدر من العداء المخفف لطرف العلاقة. ولا يتوقع أن تؤدى علاقات المزاح إلى شعور الطرف الآخر بالإساءة، وإنما يتوقع منه أن يتصرف بالمثل.

من هنا يمكن القول أن علاقات المزاح تمثل الوجه الآخر **لعلاقات التحاشي**، وتوجد عادة فى نفس الإطار الاجتماعى. ويقال عادة أن علاقات المزاح تخدم – بالفعل – نفس الوظيفة التى تؤديها علاقات التحاشي. من هذا ما يؤكد عليه رادكليف براون (فى كتابه: نظم القرابة والزواج الأفريقية، الصادر عام ١٩٥٠)(٤٢)، من أنه "يجب أن تهئ الأبنية الاجتماعية السبل والوسائل التى تتيح إمكانية تحاشى، أو حصر، أو التحكم فى الصراع الاجتماعى أو تسويته. ففى الموقف البنائي الناجم عن الزواج.. الذى يؤدى إلى تحقيق الاقتران بين الزوج والزوجة، تظل أسرة كل منهما منفصلة عن الأخرى، ولا يربط بينهما سوى صلات كل منهما المستقلة بالأسرة الجديدة، فانفصال الجماعتين مقترنا بالحاجة إلى الحفاظ على علاقات ودية بينهما، هو الذى يمثل أساس العلاقات الشخصية بين أفرادهما". وفى هذا الموقف يتم التمثيل – رمزيا – للانفصال الاجتماعى بين أقارب الزوج وأقارب الزوجة بنوع من العداوة الزائفة (المصطنعة) والاستعداد لعدم الشعور بالإساءة، وهى ممارسات تحكمها العادات والتقاليد المعمول بها بشكل صارم. وهكذا يتوقع –مثلا– فى نظم القرابة العاصبة (تلك التى يتم فيها تسلسل علاقات القرابة فى خط الذكور) يعد من الملائم لابن الأخت أن يعبر – رمزيا – عن علاقته بخاله بممارسات من المودة الخاصة (على نحو ما نجد عند أبناء قبيلة وينباجو Winnebago وبعض قبائل السكان

الأصليين لأمريكا الشمالية). كذلك توجد علاقة المزاح لدى شعب الهوتو Hutu في شمال رواندا، الذي يقوم نظامه القرابي على الانتساب للأب، توجد بين الرجل وأبناء وبنات أخواله، وأبناء وبنات خالاته، في حين يتسم سلوكه مع بنات أعمامه وعماته بالتحفظ والحذر.

علاقة، ارتباط Correlation

إذا حدث تغير في مقدار **متغير** معين مصحوبا بتغير مساو في مقدار متغير آخر، وكان تغير المتغير الثاني لا يحدث في غياب التغير في الأول، عندئذ يقال إن هذين المتغيرين تربطهما علاقة ارتباطية. وفي بعض الأحيان يطلق على ذلك منهج التلازم في التغير أو منهج التغير المصاحب، وهو المصطلح الذي صاغه جون ستيوارت **ميل** ليوضح العديد من التصميمات الأساسية للإثبات المنطقي في القرن التاسع عشر (انظر كتابه: نسق المنطق: الاستنتاجي والاستدلالي، الصادر عام ١٨٤٣).[٤٢٨] وقد تكون الارتباطات خطية، أي تسير في خط مستقيم (حيث يتسم معدل التغير في كل المتغيرات بالثبات)، أو قد يكون متخذا شكل المنحنى (عندما يزيد أو يقل معدل التغير في متغير ما عن معدل التغير في الآخر). كما قد يكون الارتباط إيجابيا: بمعنى أن الزيادة في متغير تكون مصحوبة بالزيادة في متغير آخر، أو سلبيا: بمعنى أن الزيادة في متغير ترتبط بالنقصان في متغير آخر). وفي بعض الأحيان يطلق على الارتباطات السلبية اسم ارتباطات عكسية، كما قد تسمى الارتباطات الإيجابية أحيانا الارتباطات المباشرة. وعندما يرتبط متغيران – أو أكثر – ببعضهما البعض، ولكن بدون وجود علاقة سببية بينهما، يصبح الارتباط حينئذ **ارتباطا وهميا**، لأن أيا من المتغيرين قد يكون متأثرا بمتغير ثالث. انظر أيضا: **معاملات الارتباط، وبناء النماذج العلية، والتحليل المتعدد المتغيرات.**

علاقة التهادي Gift Relationship

ذهب مارسيل **موس** في كتابه الهدية، الذي صدر في ترجمته الإنجليزية عام ١٩٥٤[٤٢٩](*) إلى أن الهدايا تعد نظاما تبادليا وملزما في كثير من المجتمعات. ولا يمكن تفسير

(*)ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية في تاريخ مبكر نسبيا، انظر مارسيل موس، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا: بحث في الهبات والهدايا الملزمة، ترجمة وتقديم محمد طلعت عيسى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧١ (٢٣٠صفحة) (المحرر)

هذا السلوك في ضوء نموذج "الإنسان الاقتصادى الرشيد" الذى يظهر فى الجانب الأكبر من أعمال الفكر الاقتصادى الرسمى فى الغرب. ولقد أكد موس أن الجانب الاقتصادى لا ينفصل عن المجالات الاجتماعية الأخرى. ففى كل مجتمع تتشابك العلاقات الاقتصادية بالقيم والعلاقات الأخلاقية، وأنه من الخطأ فصل ما هو رشيد عن ماهو غير رشيد، أو فصل العاطفة عن المصلحة الذاتية. ولقد خلص موس إلى النتيجة التى مؤداها أن القيمة الاقتصادية لها مصدر دينى، وهو اتجاه شاركه فيه أستاذه إميل دوركايم. فالقيم **النفعية** للأشياء يتم التخلى عنها من أجل الحصول على مكانة اجتماعية. ومن ثم فإن القيم الطقوسية تسبق القيم الاقتصادية وتعلو عليها.

وإذا أخذنا مثالا من العمل الميدانى لبرونيسلاو **مالينوفسكى**، فإن سكان جزر التروبرياند يقمعون رغبتهم فى أكل اليام(*) ويميلون إلى تخزينها من أجل أن يقوموا بتوزيعها، ومن ثم اكتساب مكانة محترمة. أما فى قبائل الكوياكوتل Kwiakutl فى شمال غرب المحيط الهادى الأمريكى، فنجد أن الطقوس المتصلة بمنح الهدايا تصل ذروتها فى النظام المعروف باسم البوتلاتش الذى يتم فيه تحطيم كميات كبيرة من الممتلكات (انظر دراسة كودير بعنوان: القتال بالممتلكات، الصادرة عام ١٩٥٠).[٤٣٠] ففى كلا المجتمعين ينظر الأنثروبولوجيون إلى علاقات التهادى على أنها النظام السياسى الرئيسى.

ولقد قدم مارشال ساهلينز (فى دراسته المعنونة: اقتصاديات العصر الحجرى، الصادرة عام ١٩٧٢)[٤٣١] تنميطا لعلاقات التهادى فى مجتمعات مختلفة، يتراوح من الهدية التى تعبر عن العرفان بالجميل من ناحية إلى العلاقات الاستغلالية من ناحية أخرى. ويشير مفهوم التبادل العام إلى النموذج الأوروبى لمنح الهدية، الذى لا يقدم فيه المرء الهدية لكى يحصل على مقابل، وأن رد الهدية لا يرتبط بالزمن، أو الكم، أو الكيف. ويتم التبادل العام عادة داخل شبكة علاقات قرابية. ونجد من ناحية أخرى، أن التبادل المتوازن يعبر عن استمرار علاقات اجتماعية بطريقة تختلف عن تلك السائدة داخل الأسرة، بحيث تجسد العلاقات غير التعاقدية الطويلة المدى. وبهذه الصورة، فإن تبادل الأشياء المتساوية فى القيمة يتم عبر فترة قصيرة من الوقت مثل شراء مشروب لشخص فى مقهى، وقد تظهر

(*)اليام Yam نوع من البطاطس بعضه يتميز بحلاوة الطعم. (المحرر)

هنا بعض صور اللاتوازن المؤقتة. ولكنها صور لا يمكن تحملها إلى ما لانهاية. أما النمط الثالث والأخير من العلاقات التبادلية عند ساهلينز فهو التبادل السلبى، حيث ينظر كل طرف إلى تعظيم المزايا التي يحصل عليها على حساب الطرف الآخر.

ولقد تطور التحليل السابق لتقديم الهدايا من خلال دراسة المجتمعات التقليدية أساسا، ورغم هذا فإن ٥٪ من الإنفاق الاستهلاكى فى المملكة المتحدة يتجه إلى الهدايا، كما أن نسبة السلع المصنعة فى صورة هدايا فى الغرب الحديث نسبة كبيرة تماثل نظيرتها فى المجتمعات التقليدية.

ونلاحظ أن الهدايا النقدية يمكن أن تمثل مشكلة فى المجتمعات الغربية، ذلك أنها بطبيعتها تركز الانتباه على القيمة الاقتصادية للهدية، لا على معناها الرمزى. ولهذا السبب نجد أن استخدام النقود كهدية بمناسبة أعياد الميلاد – فى أغلب المجتمعات الغربية على الأقل – يكون محدودا بحدود دقيقة وصارمة. ولا يكون الإهداء بالنقود مقبولا – على العموم – إلا إذا كان موجها من صاحب مكانة أعلى إلى صاحب مكانة أدنى، كإهداء فرد من الجيل الأكبر إلى أفراد الجيل الأصغر داخل الأسرة. فإذا التزمت الهدية النقدية بهذا النمط، فإنها تعكس فى هذه الحالة فرقا فى المكانة، دون أن يفقد متلقى الهدية وجهه، وتعد فى مثل هذه الأحوال وسيلة للتعبير عن العاطفة بتوفير الاحتياجات المادية للمهدى إليه. وعلى هذا الأساس، وباستخدام نفس المثال، لا يكون من المقبول عموما أن يقدم الحفيد هدية نقدية إلى جده، حيث أن هذا المسلك قد يوقع الأمر فى مأزق تسليع العاطفة (أى النظر إليها كسلعة). (انظر حول هذا الموضوع دراسة تيودور كابلو: "هدايا عيد الميلاد وشبكة العلاقات القرابية"، المنشورة فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٨٢).[٤٣٢]

كما أن الهدايا النقدية يمكن أن تساعدنا فى أن نتبين كيف تعمل المحرمات (التابو) المرعية على الفصل فصلا واضحا بين المجال الاقتصادى للحياة وسائر مجالات الحياة الأخرى. ويصف زليزر (في دراسته: "القيم الإنسانية والسوق" المنشورة فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٧٨)[٤٣٣] كيف تم "إعادة تغليف" فكرة التأمين على الحياة لتصبح مقبولة لدى الأمريكيين فى العصر الحديث. ففى مبدأ ظهور نظام التأمين رفض الناس رفضا تاما هذا الشكل من أشكال التسليع على أمر معنوى، أى وضع

سعر لحياة الإنسان. ولهذا كان من الصعب عندئذ الترويج لنظام التأمين على الحياة. ولم يتم التغلب على تلك المشكلة إلا عن طريق تغيير المعنى الظاهرى لأموال التأمين. فبدلا من النظر إلى التأمين على الحياة كعلاقة بين بائع (هو شركة التأمين) ومشتر (هو المؤمن)، أعيد تعريفه كوسيلة لتعبير المؤمن عن حبه لأسرته، وذلك من خلال استمراره فى إعالة أفراد تلك الأسرة بعد موته. وفى ضوء هذا التعريف الجديد للموقف (انظر مادة : **تعريف الموقف**)، لم يعد الأمر تحويلا للموت إلى سلعة بربطه بالسوق، وإنما بات المال الذى يدفع للمؤمن على حياته هبة (شبه مقدسة)، وهى علاقة باتجاه واحد تسير من الأب إلى أسرته.

ويمكن القول – مع ذلك – أن الظاهرة الحديثة لتقديم الهدية (بما فى ذلك الهبات التى تقدم لمؤسسات الخير والإحسان) مازالت من الظواهر التى لم تنل ما هى جديرة به من اهتمام علماء الاجتماع. وذلك على خلاف موقف علماء النفس – مثلا – الذين اضطلعوا بدراسات علمية منظمة لمعنى الهدايا، ولمدى القبول الاجتماعى للسلع المختلفة فى شتى علاقات التهادى. انظر أيضا: **نظرية التبادل، حلقة الكولا.**

علاقة المركز والتابع Metropolis- - Satellite Relationship

انظر: **نظرية التبعية**

علاقة الولى بالتابع
Patron - Client Relationship

تتبع بعض الباحثين الجذور الأولى لعلاقة الولى بالتابع إلى مرحلة اعتماد العامة فى روما القديمة على الأشراف الرومان أيام الامبراطورية الرومانية. وإن كانت تلك العلاقة تتجلى بصورة أوضح فى نظام العبودية الذى اشتهر باسم نظام **عبودية الأرض (أو القنانة)** الذى كان منتشرا فى القارة الأوروبية فى فترة العصور الوسطى. ويلاحظ أن النظم المختلفة لاستئجار الأرض، والتى عرفت بعد سقوط المجتمعات القديمة فى بلاد الإغريق والرومان، قد اتسمت بعامل مشترك هو أن العدد الأكبر من العاملين فى فلاحة الأرض لم يكونوا أحرارا. فكانوا مربوطين إلى كل من الأرض، وإلى صاحب الأرض أيضا، بروابط الالتزام بالخدمة. وكان نظام العبودية فى أوروبا نظاما للسلطة بقدر ما كان نظاما للتكيف الاقتصادى. فهيبة صاحب الأرض (الاقطاعى) تقوم على اضطلاعه بمهمة حماية أكبر عدد

ممكن من الأقنان والمستأجرين التابعين له: وفى موازاة تلك الهيبة كانت توجد القوة العسكرية والسياسية للسيد صاحب الأرض.

وفى الوقت الذى نجد فيه أن نظام العبودية هذا كان مفروضا بقوة القانون، إلا أن تبعية المستأجرين – الأقنان– كانت تتأكد من خلال مزيج من الروابط الاقتصادية والدينية، التى تتخفى تحت مصطلحى "الولاية" و "التبعية". وهكذا كانت تلك الروابط تؤسس لعلاقة بين سيد (ولى) قوى من الناحيتين السياسية والاقتصادية – هو صاحب الأرض عادة – وتابع ضعيف فى مركز أدنى. ومع أن طرفى هذه العلاقة كانوا يعدونها ضرورية من الناحية الاجتماعية ومشرفة لكل منهما، فإن عدم المساواة الكامن فيها كان يجعلها مصدرا كامنا لحدوث **الاستغلال** بطبيعة الحال. وكانت مثل هذه الروابط تجمع بين أسرتين طوال عدة أجيال ممتدة، وقد تقوى العلاقة وتتأكد بتراكم الديون على التابع، الأمر الذى يجعله مفتقدا لحريته تماما.

ويمكن أن نلاحظ أن الوسائل الاقتصادية لتأسيس علاقات الولى بالتابع تكاد ترجع فى كل الأحوال تقريبا إلى نظم فلاحة الأرض، خاصة نظام المزارعة. حيث يقدم الولى للأسر التابعة الأموال، أو البذور أو السلع مساعدة منه لهم فى المواسم الزراعية القاسية، فى مقابل العمل غير المأجور الذى يقدمه له أفراد تلك الأسر التابعة. وقد تبدو تلك المساعدات فى الظاهر نوعا من الإحسان والخير، ولكنها تعمل فى الوقت نفسه على إثقال تلك الأسر بالديون التى لا تستطيع ردها. وكانت تلك المساعدات نفسها أحد العوامل الأساسية فى ظهور نظم ارتباط التابع بوليه بسبب الدين (وهى النظم التى كانت تسمى أحيانا: **عمل التابع لمولاه**) التى كانت منتشرة على نطاق واسع فى الهند، وإن كانت قد ألغيت بقوة القوانين الوطنية والدولية على أية حال.

وكانت روابط الولى والتابع ذات أهمية أساسية فى وجود نظم ملكية السادة الإقطاعيين للأرض وفى نظم الانتاج الزراعى فى أوروبا **الإقطاعية**، ومازلنا نستطيع أن نتعرف على آثارها باقية فى بعض الدول الواقعة شمالى البحر المتوسط. ففى كل أنحاء جنوب ايطاليا – على سبيل المثال – نجد أن نظام التبعية Clienteliamo يمثل أساس كافة العلاقات التعاقدية. ونتأكد أن جوهر هذه العلاقات ليست هى الجوانب المحددة والمنصوص عليها فى العقود، وإنما لبها الحقيقى هو

الجوانب المرنة وغير الرسمية. فهذه العلاقة هى علاقة شخصية مباشرة – وجها لوجه – يؤكد أهميتها كثير من الكتاب فى منح الاتباع قدرا من القوة السياسية من خلال دعمهم ومؤازرتهم لأوليائهم فى مجالات نشاطهم السياسية الخارجية.

وقد جلب غزاة أمريكا اللاتينية معهم كثيرا من الأنساق القيمية والنظم القانونية التى كانت معروفة آنذاك فى أوروبا الإقطاعية، ومن بينها علاقة الولى بالتابع. ونلاحظ أن هيمنة المذهب الكاثوليكى الرومانى على مجتمعات أمريكا اللاتينية تربط هذا النظام من نظم العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتكافئة بنظام **الكومبادرازجو** أو بنظام العرابة (أبوة العماد). فعلاقة ابن العماد بعرابه (أب العماد) التى تتم من خلال عملية التعميد هى فى حقيقتها علاقة بين نوعين من الوالدين: الآباء البيولوجيين والآباء الروحيين(*).

وفى نظام الكومبادرازجو يخلق الطفل – ابن العماد – علاقة بين عراب قوى (المفترض أنه سيوفر له الدعم الروحى – المعنوى) وأب طبيعى أضعف من النواحى الاقتصادية والاجتماعية. وما أن تتأسس علاقة الأبوة المشتركة هذه، حتى يصبح من حق الوالدين الطبيعيين أن يسألا العراب أن يزودهم بالمساعدات المادية أو بالدعم القانونى. فى مقابل ذلك يلتزمون بمساعدة العراب (الأب الروحى) فى أنشطته السياسية، وأن يساعدوه بقوة عملهم عندما يحتاج إليها. وكون الشخص عرابا يضفى عليه هيبة، كما يمنحه بعض المزايا الاقتصادية والسياسية. ومع أن مصطلح علاقة الولى بالتابع لم يعد يستخدم اليوم دائما مقترنا بالحديث عن أسرة الكومبادرازجو أو فى سياق تنظيم العلاقات الخاصة بها، إلا أنه يصدق تماما فى وصف أوضاعها وظروفها.

(*) يقوم التمييز بين هذين المفهومين على القانون الرومانى الذى يميز بين الأب الفسيولوجى (أو البيولوجى) للطفل وبين أبيه الاجتماعى (أو الروحى). فالأب الاجتماعى فى القانون الرومانى هو الزوج الشرعى للأم، بغض النظر عن كونه الوالد البيولوجى أو الأب الفيزيقى الحقيقى. ويستخدم هذا التمييز فى الدراسات الأنثروبولوجية أحيانا. كما يجرى تمييز مواز بين الأم الاجتماعية والأم البيولوجية، وإن كان المصطلح الأخير نادر الاستخدام على أساس أن الأم الاجتماعية والفسيولوجية تكونان شخصية واحدة فى الغالب (ولكن ليس دائما). انظر، شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩. (المحرر)

فنظام الكومبادرازجو شكل من أشكال القرابة التخيلية(*) التى تساعد على توسيع شبكة العلاقات القرابية الحقيقية (أو الفعلية). ونلاحظ فى العالم العربى أن التحول من شبكات العلاقات القرابية التقليدية الى علاقات مجتمع الدولة الحديثة الأكثر تعقيدا كان مصحوبا بشكل مكثف من التبعية السياسية، وإن تكن تلك العلاقات الجديدة مصطبغة بالاستغلال السياسى بالشكل القوى الذى نجده فى مجتمعات أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من إبراز الكتاب لعدم التكافؤ الذى تتسم به علاقات الولى بالتابع، إلا أنهم يتفقون جميعا فى تأكيد المضمون السياسى لتلك العلاقة: وخاصة دور الولى كوسيط ثقافى، ونظام الالتزامات التى تكتسى طابعا معنويا أكثر منه ماليا. فالتابعون قد يصيبون ثراء، ولكنهم لا يفقدون – مع ذلك – وضعهم القانونى كأتباع.

للوقوف على أهم الدراسات الأنثروبولوجية لهذا الشكل – الذى يسميه البعض – "الصداقة غير المتكافئة"، راجع كتاب جوليان بيت ريفرز المعنون: شعب سيرا، الصادر عام ١٩٥٤(٤٣٤)، وكتاب مايكل كينى، لوحة من النسيج الأسبانى، الصادر عام ١٩٦١(٤٣٥).

علامة، علامات Sign, Signs

انظر : **ما بعد البنيوية**، فردينان دى سوسير، **علم العلامات أو السيميولوجيا.**

علّه، تفسير علّى

Cause, Causal Explanation

فى إطار دوائر غير المتخصصين، يعنى التساؤل عن علة واقعة بعينها السؤال عما جعلها تحدث أو عما أحدثها. وتقديم تفسير علّى معناه الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، ويتم هذا عادة من خلال تحديد واقعة أو ظرف أو حالة سابقة ما كان يمكن للواقعة محل البحث أن تحدث بدونها. أما فى دوائر المتخصصين، العلمية والفلسفية، فقد احتلت مفاهيم العلة

(*) القرابة التخيلية أو الوهمية مصطلح يطلق على أشكال معينة من العلاقات الاجتماعية مثل أخوة الدم أو علاقات آباء العماد بأبناء العماد، وهى علاقات تنسج على منوال العلاقات القرابية الطبيعية. وقد ذهب بعض الأنثروبولوجيين إلى تهافت هذا المصطلح، لأن هذه العلاقات، التى نتحدث عنها، لا تدعى أنها علاقات طبيعية، وانما نحن الذين نقارن بينها وبين العلاقات القرابية الطبيعية أو البيولوجية ونميزها عنها. لذلك يفضل هؤلاء العلماء أن نطلق على تلك العلاقات مصطلح القرابة الطقوسية، أو القرابة الروحية. انظر مزيدا من التفاصيل عند شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الانسان، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩. (المحرر)

والتفسير العلّى دائما بؤرة الاهتمام للتوصل إلى تحليل دقيق لها. وخضع الفكر الأوروبى فى العصور الوسطى حول هذا الموضوع للمذهب الأرسطى الذى كان يقول "بالعلل الأربعة". وقد كانت تشمل : العلة الفاعلة (تقابل تقريبا وجهة نظر الفهم البدهى العام التى لخصناها أعلاه)؛ والعلة المادية (طبيعة أو تكوين موجود ما)؛ والعلة الصورية (صورته أو بناؤه)؛ وأخيراً، العلة النهائية (هدفه أو قصده).

ولقد كان أنصار الثورة العلمية التى حدثت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ذوى توجهات معادية للطرح الأرسطوطالى للإشكالية. ففى إطار التفسير الميكانيكى الذائع للطبيعة – والذى كان يحقق نجاحا مضطردا آنذاك – لم يكن هناك مجال للتفسيرات التى تؤكد على **الهدف** أو القصد، اللهم إلا فى مجال الأنشطة الإنسانية القصدية. والواقع أن بعض أنصار التفسير الميكانيكى من ذوى التوجهات الراديكالية (توماس **هوبز** مثلاً)، كانوا يوسّعون من نطاق تطبيقه ليغطى مجال الأنشطة الإنسانية القصدية. وكان أصحاب النزعة الإمبيريقية على وجه الخصوص معادين لكافة المحاولات التفسيرية فى ضوء وحدات أو خصائص غير قابلة للملاحظة أو الحسم التجريبى. ومن هنا فإن البحث ليس فقط عن علل نهائية، بل أيضا عن علل مادية وصورية، وفقا للفهم الشائع لهذه الأنماط من العلل آنذاك، ينبغى هجره فى سبيل التوصل إلى تفسيرات تستند إلى العلية الفاعلة.

وقد أضحت **النزعة الإمبيريقية** هى الفلسفة المهيمنة على المنهج العلمى، ومارست تأثيرها على وجه الخصوص فى تشكيل الرؤى الشائعة آنذاك لطبيعة العلم. وتنسب النزعة الإمبيريقية القائلة بالعلّية الفاعلة، باعتبارها ارتباطا منتظما أو "علاقة ثابتة" بين الظواهر فى خبراتنا بصفة عامة، تنسب إلى الفيلسوف دافيد **هيوم** الذى عاش فى القرن الثامن عشر. فإذا ما كانت الوقائع من النمط "ب" مسبوقة بصورة منتظمة بالوقائع من نمط آخر "أ"، إذن يمكننا أن نعد "أ" علة لوجود "ب". ولكن هذا التضييق المتعنت للتفسير العلى باختزاله إلى ما يمكن أن تنهض عليه أدلة حسية فقط، عمل على لفت الأنظار إلى الهوة بين الادعاءات العلمية وأسسها التى تثبتها الشواهد. وقد طرح هيوم مشكلة المنهج **الاستقرائى** الشهيرة والمعقدة والتى تتساءل بصفة أساسية عن الكيفية التى يمكن لنا بها أن نعرف أن الانتظامات التى نخبرها حتى الآن سوف تظل

على حالها فـي المستقبل؟ أو بصفـة أعـم، كيـف يمكننـا أن نتوصـل إلـى استنتاجات مـبررة مـن واقـع الأدلـة المحـددة المتاحـة لنـا بخصـوص الادعاءات العمومية التي تنطوى عليها القوانين العلّية؟ ويبدو أن هيوم كـان مقتنعاً كل الاقتناع بالتسليم بأنه لا يمكن التوصل إلى تبرير رشيد علـى هـذا النحـو، غـير أن الفلسفة الإمبيريقيـة عرفـت – منـذ هيـوم – عديـدا مـن المحـاولات الفاشلة للتوصل إلى حـل لهذه المشكلة. وينبغي أن نلاحظ أنه في ظل غياب حل لهذه المشكلة، فإنه ليس بوسع الفلسفة الإمبيريقية أن تقدم تبريراً رشيداً للتنبـؤات العلميـة باسـتخدام **التحليل بافتراض اختلاف الظروف**، أو لتطبيـق المعرفـة العلميـة فـي مجـال التكنولوجيات الجديدة.

غـير أن وجهـة نظـر النزعـة الإمبيريقية في العلية تواجـه صعوبـات من نوع آخر، يشار إليها الآن –عـادة– بتعبير تبرير "القانون الشامل أو الأعـم" (أي أن الواقعـة المـراد تفسـيرها تبـدو خاضعـة لقـانون يربـط وقـائع مـن هـذا النمط بوقائع من نمط آخر). وأبرز هذه الوقائع وضوحاً تلك التي قـد تبدو ذات علاقـة منتظمـة ببعضهـا البعـض، دون أن تكون أحدها سـبباً للأخـرى (بمعنـى أنها تفضى إلى وجودهـا أو تـؤدى إلـى حدوثها). فالاقتران قـد يكـون مصادفـة أو أن الأمر الأكثر احتمالا أنه قد يكون هناك بعض الارتباطات السببية الأكثر تعقيداً بين هذه الوقـائع (كـان يكـون كلاهمـا نتاجـا لسبب مشـترك لـم يتـم الكشف عنه بعد). وثمة مشكلة مرتبطة بذلك مؤداها أنه حتى في الحالات التـى تشير فيهـا الشـواهد إلى وجـود علاقـة علّيـة مباشـرة بين ظـاهرتين، فإنـه قـد يكون من غير الممكن أن نقرر أيهما العلة وأيهما المعلول.

أمـا المشـكلة الأخـرى التـي تواجهها رؤية النزعة الإمبيريقية للعلية فتتمثل في أن العلاقة الثابتـة فـي تدفق معرفتنا بالطبيعة تعـد فـي الواقـع أمراً غير عـادى. مـن هـذا مثـلا أن البـذور تبدأ في التحول إلى نباتـات مـع ارتفـاع درجة الحرارة في فصـل الربيـع. ومـع ذلـك، فـإن هـذا لا يحـدث دائمـا. ويـرد فلاسفة النزعـة الإمبيريقيـة علـى ذلـك النوع مـن المشـكلات مـن خـلال جعـل التفسير أكثر تعقيداً: هناك شـروط عـدة (مثـل الرطوبـة الطاغيـة، والتغير فـي طول النهار، وتعرض الحبوب المسبق لدرجات حرارة أقل من الصفـر وهكذا دواليك) ينبغـي أن نحددهـا أولا لكـى يتسنى لنـا صياغـة هـذه العلاقـة الثابتـة في صورة قانون عام. وتعتمـد إمكانيـة إطلاق وصف سبب علـى أي مـن هذه

الشروط، تعتمد على الإطار الذى يجرى فيه البحث، شأنه فى ذلك شأن تلك التى قد نعتبرها معطيات مسبقة أو شروطا أولية. وينبغى أن نلاحظ مع ذلك، أن عملية تحديد الشروط الضرورية بذاتها والكافية تتطلب استخدام المناهج التجريبية، وهى مناهج غير قابلة للتطبيق فى العديد من مجالات البحث، بما فى ذلك (كما يذهب الكثيرون) قطاعات كبيرة من العلوم الاجتماعية. وقد صاغ العلماء المتأثرون بالفلسفة الإمبيريقية العاملون فى مجال هذه العلوم بدائل للتجريب، تنطوى عادة على تحليل العلاقات الإحصائية.

وثمة صعوب أخرى تواجه رؤية أصحاب النزعة الإمبيريقية للعلية، وهى أنهالا تمثل بصورة مناسبة جزء كبيرا ومهما مما يعتقد العلماء أنهم فاعلون إبان بحثهم عن تفسيرات. فعلى سبيل المثال، فإن الانتظامات التى يتم ملاحظتها بوصفها العوامل الحاكمة لعملية إنبات الحبوب، قد تكون مجرد نقطة بدء لبحث علمى حول تحديد المتغيرات المسئولة عن نمو البذور. وقد يأخذنا مثل هذا البحث، على سبيل المثال، إلى البحث فى البنية الداخلية للبذرة، وأنسجتها وبناء خلاياها والميكانيزمات الوراثية التى تنظم إفراز هرمونات النمو والكيمياء الحيوية لتفاعلها فى نواة الخلية. وقد نتجت معظم التجديدات فى الصياغات المفاهيمية العظيمة فى العلم الحديث – كالجاذبية، والنظرية الذرية، والانتخابات الطبيعى، وميكانيكا الكم وغيرها – نتجت عن افتراض وجود آليات أساسية قادرة على تفسير الانتظامات التى تتم ملاحظتها. وعلى عكس ما يدعيه أصحاب النزعة الإمبيريقية، فإن العوامل المادية والصورية ما تزال تلعب دورا هاما فى العلم. ويتفق معظم الفلاسفة المعارضين للنزعة الإمبيريقية على هذا – على الرغم من أن أصحاب نزعتى الاتفاق والتقليدية يختلفون حول كيفية تفسير الموقف. فالواقعيون يميلون إلى احترام منجزات العلم، بيد أنهم يحاولون أن يطوروا تبريرات أكثر قبولا لعقلانية التفسير العلى مقارنة بتلك التى يسوقها أصحاب النزعة الإمبيريقية. أما الاتفاقيون فإنهم يميلون إلى التركيز على الهوة بين الأسس التى تنهض عليها الشواهد من ناحية، والادعاءات التصورية والجريئة للعلم من ناحية أخرى، كأساس لتطوير رؤية أكثر اتساما بالشك فى ادعاءات المعرفة العلمية، معتبرين مثل هذه الادعاءات ذات نسبية اجتماعية –

ثقافيـة، أو متشـكلة نتيجـة لمصـالح مكتسبة.

ولقد كان التأثير الفلسفى للنزعـة الإمبيريقيـة فـى العلوم الإنسـانية بـالغ القوة، وبخاصة فى بريطانيا والولايـات المتحـدة. ففـى الظـروف التـى يسـتحيل فيها استخدام المنهج التجريبـى عمومـا، كـان البحـث عـن تفسيرات عليـه يميـل إلى تبنى شكل التحليل الإحصائى لحزم مـن البيانــات الكبـيرة الحجـم. وعلــى الرغـم مـن أن أسـاليب جمـع وتحليـل البيانات قد بلغت درجة كبيرة من الدقـة والإحكام، فإنه مـن الممكـن القـول بـأن مفاهيم العلية المستخدمة عادة مـا تـزال تعـانى مـن أوجـه القصـور العامــة المفروضـة علـى النمـوذج الإمبـيريقى للقانون "الشامل أو الأعم". ومـع ذلـك، فإن مثل هذه المنـاهج تنتقد مـن جـانب بعـض الاتجاهـات، باعتبارهـا غـير مناسبة للموضوع المتميز الذى تدرسـه العلـوم الاجتماعيـة. فـالفعل الاجتمـاعى الإنسـانى، فعـل قصـدى وذو معنــى رمزى. ويبقى هذا هو المجال المتبقى الوحيد الذى لم تستبعد منه فكـرة العلـة النهائية الأرسطية (ويذهب هؤلاء النقاد إلـى أن هـذا ينبغـى ألا يحـدث) بسـبب التقدم فى مناهج البحث العلمى الحديث. وتسـتمد العديـد مـن مـدارس علمــى الاجتماع والأنثروبولوجيا ذات النزعـة التفسـيرية التاريخيـة مـن المدرسـة **الكانطية الجديدة الألمانية** أساس وجهـة النظر المشـار إليهـا أعـلاه. وفـى أكـثر صورها تطرفا تنكر النزعـة التفسيرية قابليـة تطبيـق التفسـيرات السـببية واستخدام المناهج الكمية فـى العلـوم الاجتماعية، مفضلة على ذلـك المنـاهج الكيفية التـى تهدف إلـى التوصـل إلـى فهم تفسيرى للتفاعلات الإنسانية. انظـر أيضـا: **بنـاء النمـاذج العليـة؛ نزعـة الاتفاق؛ متغير تابع، متغير مستقل أو تفسيرى؛ تفسير أو تأويل؛ الواقعية.**

علم الاجتماع Sociology

قيل أحيانا أن أصول كلمـة "علـم الاجتمـاع" Sociology مـن الكلمـة اللاتينيـة Socius (وتعنـى الرفيـق) والكلمـة الاغريقيـة ology (وتعنـى دراسـة)، تشير إلـى طبيعـة هـذا العلـم ككيان هجين لا يستطيع أن يدعى لنفسه الحـق فـى أن يبلـغ مكانــة **العلــم الاجتماعى** أو منزلـة العلـم المتماسـك. فهذا العلم له نسب مزدوج، كمـا أن لـه تاريخـا حديثـا مثـيرا للجـدل بوصفـه أحدث العلوم الاجتماعيـة الـذى يحـاول تثبيت أقدامه فى جامعات البلاد الناطقـة بالانجليزية. ففى بريطـانيا، علـى سبيل المثال، لم تترسـخ أقدامـه، علـى نطـاق واسع، إلا فـى الستينيات، حيـث كـثر توجيه الاتهام فى ذلك الوقت إلى أقسـام علـم الاجتمـاع باعتبارهـا شـريكة فـى

التحريض على الاضطرابات الطلابية. وتتجلى صعوبة تعريف موضوع علم الاجتماع من خلال أبسط شكل ممكن لهذا المدخل، وأعنى الإحالة إلى كل مدخل (أو مادة) من مداخل (أى مواد) هذه الموسوعة، حيث تتضمن جميعها نظريات ومفاهيم مستمدة من ميادين عدة، بدءا بالفلسفة وانتهاء بعلم الاقتصاد. ولكن يمكن القول أن علم الاجتماع ينفرد بين سائر العلوم الاجتماعية جميعا بأنه أكثرها اهتماما بالدراسة الدقيقة المتعمقة **للتغير والصراع** فى المجتمع الكبير. ولا جدال أن سعة ميدان البحث فى علم الاجتماع، وأهمية الموضوعات والآراء التى يدور الخلاف بشأنها فيه، مازالت تجعله أكثر العلوم الاجتماعية إثارة وطرافة.

ويمكن القول أن هذا المصطلح – من الناحية التاريخية – قد استخدم لأول مرة على يد أوجست **كونت**، وإن كان الاهتمام بطبيعة **المجتمع** كان موجودا ومتصلا على امتداد تاريخ الفكر الغربى كله(*). ولكن التطور الحاسم حدث فى القرن التاسع عشر، وفى خضم آثار الثورة الصناعية وما أعقبها من اضطرابات سياسية، حيث بدأنا نلمس اهتماما بالمجتمع فى ذاته وكموضوع للدراسة المستقلة. وفى رأى كونت أن علم الاجتماع يمثل ذروة الإنجاز العلمى ويحتل قمة العلوم جميعا، لأنه يتوصل إلى صياغة قوانين العالم الاجتماعى التى تعادل ما نعرفه عن قوانين العالم الطبيعى. وعلى أساس المعرفة بذلك نستطيع أن نقرر لأول مرة ما نوع التغيرات الاجتماعية الممكنة، ومن ثم نصلح الدمار السياسى الذى خلفته الثورة الفرنسية. وكثيرا ما يقال إن هذه الآراء تمثل رد فعل شديد المحافظة للتفاؤل الليبرالى فى عصر التنوير، كما أنها تعد مناوئة لأفكار الحرية الفردية و**التقدم** الاجتماعى غير المحدود، إذ يؤكد علم الاجتماع أهمية **المجتمع المحلى**، والإمكانيات المحدودة نسبيا للتغير الاجتماعى.

(*) يتجاهل هذا الحكم –كما هو واضح– التراث العريق للعلامة العربى عبدالرحمن بن خلدون، انظر حول هذا الموضوع:
- عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثانية، لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٤.
- على عبدالواحد وافى، عبدالرحمن بن خلدون، حياته وآثاره ومظاهره وعبقريته، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٦٢.
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أعمال مهرجان ابن خلدون، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٢.
- حسن الساعاتى، علم الاجتماع الخلدونى، قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤. (المحرر)

كذلك ذهب روبرت نيسبت R. Nisbet (في كتابه تراث علم الاجتماع الصادر عام ١٩٦٧)[٤٣٦] إلى أن الجانب الأكبر من علم الاجتماع الكلاسيكي يعكس عداوة عامة للثورات الصناعية والسياسية التي كانت معروفة في ذلك العصر. كما يذهب **الماركسيون** إلى أن تطور علم الاجتماع إبان القرن التاسع عشر قد أفصح عن طبيعته كعلم اجتماعي بورجوازي، أي كإجابة وكبديل للتأثير السياسي والفكري المتنامي **للمادية التاريخية**.

وفي نفس الوقت كثيرا ما استخدم المصلحون الاجتماعيون علم الاجتماع: فحتى الاتجاه الوضعي عند كونت قد لعب دورا مهما في نمو الحركات الإصلاحية في أواخر القرن التاسع عشر. ويوجد تصور بديل لهذا الوصف لتاريخ علم الاجتماع، يمثله الرأي الذي يعد تالكوت **بارسونز** أفضل من عبر عنه بوضوح شديد (ربما في كتابه: بناء الفعل الاجتماعي الصادر عام ١٩٣٧)[٤٣٧] وهو أن علم الاجتماع قد استطاع خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن يحطم أصفاده الإيديولوجية السابقة، ويدعم وضعه كعلم بمعنى الكلمة، يتجلى بصفة خاصة في أعمال كل من ماكس **فيبر** وإميل **دوركايم**. والحقيقة أن وجهتي النظر هاتان تتسمان بشئ من القصور، حيث أوضح أنتوني جيدنز A. Giddens في واحد من أحدث أعماله أن غالبية كتب المدخل في علم الاجتماع (التي تدرس على المستوى الجامعي) تشير إلى إنجازات كل من ماركس، وفيبر، ودوركايم (مضافا إليهم في الولايات المتحدة جورج هربرت **ميد**) بوصفهم الذين أرسوا الأسس النظرية لعلم الاجتماع الحديث.(*)

(*) انظر بالعربية في التعريف بعلم الاجتماع وتاريخه ونظرياته:
- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.
- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وزملاؤه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.
- محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.
- أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري واحمد زايد ومحمد محيي الدين، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (تحت الطبع).
- محمود عودة وزملاؤه، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، طبعات متعددة.
- جورج ريتزر، رواد علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد ومحمود عبد الرشيد، وعدلي السمري وفاتن أحمد علي ومراجعة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦. (المحرر)

وينطوى علم الاجتماع، فى شكله المعاصر، على كم كبير من الآراء المتباينة فيما يتصل بمجال اهتمام العلم الاجتماعي عموما، وبموضوعات اهتمام علم الاجتماع على وجه الخصوص. ولعل النقطة الأخيرة تعد أفضل الطرق لتوضيح موضوع العلم. وهناك بصفة عامة ثلاثة تصورات عامة لموضوع علم الاجتماع، مع مراعاة أن أحدها لا يلغى الآخرين بالضرورة. بل يمكن القول بأن كل تصور من الثلاثة يعرف دراسة المجتمع، ولكنها تختلف فيما بينها فى تعريف المقصود بالمجتمع نفسه.

ويوضح التصور الأول أن الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماعى هو **البناء الاجتماعى**، بمعنى أنماط العلاقات التى تتسم بوجود مستقل عن الأفراد أو الجماعات التى تشغل أوضاعا فى هذه الأبنية الاجتماعية فى أى وقت. من هذا مثلا أن الأسرة النووية (المكونة من الأم والأب وأطفالهما) يمكن أن تظل هى هى من جيل الى جيل، ومن مكان إلى آخر، بصرف النظر عن أشخاص الأفراد الذين يشغلون أو لا يشغلون هذه الأوضاع. وهناك صورتان رئيسيتان لهذا الاتجاه: الماركسية، التى تقول بأبنية **أنماط الانتاج**، والنظرية **الوظيفية** البنائية بصورتها عند بارسونز وهى التى عرفت لنا الأنساق، والأنساق الفرعية، وأبنية **الدور**.

أما الاتجاه الثانى فيذهب إلى أن الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع يتمثل فيما يمكن أن نسميه، وفقا لدوركايم، **التصورات الجمعية** وتعنى: المعانى وطرق تنظيم العالم معرفيا التى تستمر فى الوجود قبل الأفراد الذين نشئوا عليها، وتظل بعدهم أيضا. **واللغة** هى النموذج لذلك، فهى تسبق مولدنا، وتستمر موجودة بعد وفاتنا، ونحن كأفراد نستطيع أن نغير فيها تغييرا طفيفا أو لا نستطيع أن نغير فيها على الإطلاق. ويمكن أن يعد البعض جانبا كبيرا من الكتابات الحديثة فى إطار **البنيوية وما بعد الحداثة** (خاصة الكتابات فى موضوع: تحليل الخطاب) جزءا من تراث هذا الاتجاه.

وهناك أخيرا الاتجاه الذى يرى أن الفعل الاجتماعى الهادف، بالمعنى الذى حدده فيبر، هو الموضوع الفعلى للاهتمام فى علم الاجتماع. والافتراض الضمنى أو الظاهرى وراء هذا الاتجاه أنه لا يوجد شئ اسمه المجتمع، وكل ما هناك هم أفراد أو جماعات تدخل فى علاقات اجتماعية مع بعضها البعض. وهناك طرق مختلفة أشد الاختلاف لدراسة مثل هذا التفاعل، بما

فى ذلك اهتمامات فيبر بالفعل الرشيد والعلاقات بين المعتقدات والأفعال ومنها : اهتمام اتجاه **التفاعلية الرمزية** بانتاج **المعانى** فى ثنايا عملية التفاعل المباشر (تفاعل الوجه للوجه)، والحفاظ عليها وتحولها، ومنها أيضا دراسة **الإثنوميثودولوجيا** لبناء الواقع الاجتماعى من خلال الممارسات اللغوية.

ولا شك أن التأمل السريع لهذه الاتجاهات الثلاثة سوف يؤكد أنها تغطى كل مايمكن أن يواجهه الباحث أثناء دراسة العلاقات الاجتماعية. ومن هنا فلا عجب أن يعتبر البعض (خاصة علماء الاجتماع على الأقل) أن علم الاجتماع يمثل ملك(*) العلوم الاجتماعية، الذى يؤلف ويربط بين المعارف والآراء المستمدة من العلوم القريبة (التى يملك كل منها أطرا نظرية أكثر تحديدا). ولعل هذا الزعم أقل انطباقا الآن بالقياس إلى الفترة التى أطلق فيها، حيث كان علم الاجتماع ينمو ويتسع بسرعة. وإن كنا نلاحظ أنه برغم اتجاه المشتغلين بعلم الاجتماع الحتمى إلى التخصص، فما زال هناك اتجاه إلى النظرة الكلية الشاملة داخل هذا العلم، كما يوضح ذلك بعمق مؤلفات أنتونى جيدنز وجيفرى الكسندر J. Alexander. والحقيقة أن جيدنز نفسه يذهب إلى أن علم الاجتماع قد ظهر كمحاولة لفهم التحول الاجتماعى العميق من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث. ومن شأن استمرار هذا التغير وتسارعه أن يجعل محاولة فهمه أكثر أهمية وإلحاحا.

وهكذا نرى أن علم الاجتماع سوف يظل علما جذابا، ومقسما على عدة فروع داخلية. كما سيظل هدفا لكثير من الانتقادات، خاصة من جانب أولئك الذين يقاومون التغير الاجتماعى أشد المقاومة أيا كانت دوافعهم. انظر كذلك: **الفعل الاجتماعى، النظام الاجتماعى، التكامل الاجتماعى وتكامل النسق.**

وانظر أيضا: **الدراسة الاجتماعية للشيخوخة، الدراسة الاجتماعية للجسد، الدراسة الاجتماعية للاستهلاك، علم اجتماع التنمية، علم الاجتماع الاقتصادى، علم الاجتماع التربوى، الدراسة الاجتماعية للعواطف، علم الاجتماع العائلى، الدراسة الاجتماعية للطعام، الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض، علم الاجتماع المعرفى، علم الاجتماع**

(*) جاء فى الأصل ملكة Queen، ولكننا حولنا الكلمة إلى صيغة المذكر، اتساقا مع ثقافتنا العربية (!!)، وعلى أساس أن ذلك لا يغير شيئا فى المعنى الذى قصد إليه المؤلف. (المحرر)

القانونى، الدراسة الاجتماعية لوقت الفراغ، علم الاجتماع الطبى، الدراسة الاجتماعية للأعراق، علم الاجتماع الدينى، علم اجتماع العلم، الانحراف، النوع، علم الاجتماع العسكرى، نظرية التنظيم، الكتابة السوسيولوجية للعامة، علم الاجتماع الريفى، علم الاجتماع الحضرى، علم اجتماع الرفاهية.

علم الاجتماع الاقتصادى

Sociology of Economic Life

تتمثل المشكلة الأساسية فى علم الاقتصاد فى تفسير كيفية توزيع الموارد المحدودة وجهود المجتمع على الاستخدامات البديلة الواسعة النطاق. لذلك فقد سعت النظرية الاقتصادية التقليدية إلى تناول هذه القضية من خلال تبنى منهجية ذات توجه فردى (انظر: **الفردية**). كما حاولت هذه النظرية صياغة عدد من الافتراضات المجردة للاستعانة بها فى التحليل. أول تلك الفروض أن هناك علاقة تنافس بين منتجى السلعة من ناحية، ومستهلكى هذه السلعة من ناحية أخرى، وكذلك بين مجموع المنتجين ومجموع المستهلكين عموما. وتمثل تلك العلاقات أساس علاقات **السوق**. ثانى هذه الفروض أن كلا من التعاون والتنافس الاقتصادى غالبا ما يكون ثمرة السعى الرشيد لكل من الأفراد والجماعات للحصول على المزايا الاقتصادية. وهذا هو المثال الطرازى – التوضيحى – لعملية الاختيار الرشيد التى تقول بها **نظرية التبادل**. البند الثالث أن فروض النظرية الاقتصادية ليست مجرد وصف لنظم ودوافع ما يسمى بمجتمعات السوق وحدها، ولكنها تصوغ مجموعة المؤثرات الحاسمة فى أى مجتمع، وهى المؤثرات التى تعد حتمية وطبيعية فى نفس الوقت، طالما هناك مشكلة ندرة الموارد (الوسائل) والاستخدامات (الغايات) المتاحة المتباينة والمتنافسة.

أما علم الاجتماع الاقتصادى فيمكن القول أنه معنى أيضا بمسألة توزيع الموارد، وترجع أصوله الأولى – شأنه شأن علم الاقتصاد – إلى **الاقتصاد السياسى** الكلاسيكى. إلا أن علماء الاجتماع الأوائل كثيرا ما كانوا يوجهون نقدهم إلى التوجهات الفردية ونزعة التجريد التى كانت تسم الاقتصاد السياسى، والتى بنى عليها فيما بعد علم الاقتصاد صرحه العلمى. فقد كان كارل **ماركس**، على سبيل المثال، واحدا من أوائل الذين ذهبوا إلى أن توزيع الموارد – الذى يتم من خلال نوع من التنافس غير المنظم فى

السوق - هو في الأساس توزيع فوضوى، وليس منظما. كما أن هذا الأسلوب في توزيع الموارد من شأنه أن يعمل على إعادة انتاج أشكال التفاوت القائمة فعلا في البناء الطبقي (انظر : **الطبقة**) والامتيازات الاجتماعية. كما شهد العصر الحديث وجهات نظر مماثلة للتفاوت داخل السوق من ناحية العرق (انظر: **الدراسة الاجتماعية للأعراق**) **والنوع**. وتعنى مثل هذه الآراء أنه يتعين على الباحث أن يتناول المجتمع عن طريق تبنى نظرة منهجية تتسم بالطابع الكلى، وهى منهجية تبدو غير مقبولة لدى كثير من علماء الاقتصاد.

ومن المناقشات الأخرى المهمة تلك التى تناولت العلاقة التى تربط بين علم الاقتصاد وبين الرؤى المختلفة للنظرية السياسية الليبرالية (انظر: **مذهب الحرية**) التى ترفض أن يكون للدولة دور فى تنظيم السياسة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن هذا التدخل من جانب الدولة يعد تعديا على الحرية الفردية. إذ تزعم هذه النظرية أنه يمكن تعظيم الرفاهية عن طريق تشجيع المشروع الحر وعدم تقييد المنافسة فى الأسواق. وقد اقترنت هذه النظرة بعلم **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد** الذى يذهب إلى أن القوة الأساسية المحركة لاقتصاد المنافسة هى أنه يتجه نحو تحقيق التوزيع الأمثل للموارد وإضفاء قدر من المساواة على الدخول المتحصلة من مختلف عوامل الانتاج. إلا أنه من الخطأ الفادح القول بأن النقد الثقافى لهذه الصياغة الكلاسيكية للنظرية الاقتصادية يمثل فى حد ذاته إما هجوما على القيم السياسية الليبرالية أو (وهو نقد كثيرا ما يوجه إلى الفكر السوسيولوجى) أنه ينطوى حتما على تحيز اشتراكى أساسى. بل إننا نجد - على العكس - أن كثيرا من النقاد السوسيولوجيين لنظريات السوق التنافسية قد أسهموا فى إثراء القيم العامة لمذهبى الليبرالية والفردية، إلا أنهم ذهبوا فى الوقت نفسه إلى أنه إما أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة تتسم بالقصور الفكرى، أو أن الاعتماد السياسى على قوانين السوق الافتراضية سوف يعرض القيم الليبرالية نفسها للخطر. والأمثلة على ذلك تتضمنها كتابات ماكس **فيبر** عن **البيروقراطية** وإميل **دوركايم** عن **اللامعيارية**. ونلاحظ - فضلا عن ذلك - أنه قد ثار داخل علم الاقتصاد الحديث ذاته جدل مشابه، خاصة منذ اشتعال الثورة التى بدأها فى النظرية الاقتصادية جون مينارد كينز وأتباعه.

حيث ذهب **الاقتصاد الكينزى** إلى أن التوازن فى الاقتصاد الكلى يمكن أن يحدث عندما يبلغ النقطة التى تكون فيها الموارد الكلية مستغلة بشكل يقل عن الحد الأمثل، مع أن الأسواق الفردية - كل على حدة - قد تكون فى حالة **توازن**.

لهذا يشترك علم الاجتماع وعلم التاريخ الاقتصادى (وكذلك الاتجاهات الثورية المتحررة داخل علم الاقتصاد) فى الاهتمام بالبحث فى أصول وتنوع الأنماط الواقعية للأسواق وغيرها من النظم والمؤسسات الاقتصادية. فكل من الأسواق والبنوك - على سبيل المثال- تقوم على افتراض وجود عملة مستقرة نسبيا، وقانون مدون ومنفذ بشكل فعال، ومستويات معيارية للتعامل. ولكن التعامل النقدى السليم، والمعاملات الموثوق فيها، وكافة أشكال التعامل الاقتصادى عموما تتطلب - كشرط ضرورى - وجود درجة من النظام الأخلاقي، فضلا عن نظام **للثقة** بين الأشخاص. وهكذا سلم علماء الاقتصاد السياسى الأوائل بالحاجة إلى تفسير الظروف المسبقة ذات الطبيعة غير التعاقدية لعمليات التبادل التعاقدية. ولكن مع تعاظم الطابع الصورى والتجريدى لنظرية السوق جرى إغفال لتلك الجوانب الأساسية، ولم يعد يتبناها - من بعد - سوى علماء الاجتماع، منذ دوركايم وحتى الآن. كذلك تفترض نظم السوق سلفا أن تتوفر لدى الأفراد والجماعات الدوافع الاقتصادية المناسبة. ولكن السعى المحسوب والمدعوم لنيل الامتيازات والأرباح الاقتصادية، أبعد من أن يكون دافعا إنسانيا عاما - رغم ضرورته لفكرة الاقتصاد التنافسى - هذا السعى لم يزدهر وينتعش إلا فى ظل الظروف الدينية والأخلاقية غير العادية - بل والمتفردة - التى توافرت فى مطالع العصر الحديث فقط. لذلك يميل علماء الاجتماع إلى اتخاذ مواقف نقدية شديدة إزاء الطرح القائل بأن قوانين السوق المفترضة شائعة وعامة لدى كل البشر، وليست (فى أفضل الأحوال) مجرد وصف لظرف تاريخى معين ونمط اجتماعى بالذات، هو الرأسمالية والتصنيع.

ولما كانت العوامل السببية التى قال بها علم الاقتصاد التقليدى تحتاج هى نفسها إلى تفسير سببى لها، فقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى حد الزعم بأن النظرية الاقتصادية لا تستطيع أن تنهض وحدها، بل حتى القول بأنه ليس من اللازم أصلا وجود علم اقتصاد مستقل. ومن الواضح أن هذه النزعات الإمبريالية لعلم الاجتماع

تنطوى على تناقض داخلى. فمن ناحية، نجد أن علماء الاجتماع يقارنون بشكل عام بين المجتمعات فى ضوء نظمها الاقتصادية. ومن ناحية أخرى فإن معنى وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التى تمارس غالبا ما يجرى تناولها باعتبارها وثيقة الصلة بحالات فردية. ولعل المحاولة (الماركسية أساسا) التى تصدت لحل هذه المشكلة، بالقول بتساوى كل من النشاط الاقتصادى والنشاط الانتاجى تتجاهل أن كافة المجتمعات تعرف عديدا من الأنشطة الانتاجية المؤكدة، خاصة الأعمال المنزلية والتى تستهدف إعادة الانتاج وتتولاها النساء أساسا، وكانت تعد ذات قيمة اقتصادية محدودة. وهكذا يستطيع علماء الاقتصاد القول بأن تناولهم لمشكلة الندرة وتوزيع الموارد كمشكلة اجتماعية عامة متداخلة ومكتفية ذاتيا توجه صحيح.

ويعتقد أن علماء الاجتماع أقدر على تناول علاقات التداخل بين الاقتصاد، والنسق السياسى، والأبنية الاجتماعية، والأنساق الإيديولوجية والثقافية. ومن أمثلة علاقات التداخل تلك الصلات بين **تقسيم العمل** الدولى، والعلاقات بين الدول، وبين الشركات المتعددة الجنسية، وكذلك العلاقة بين **نظام سلطة الأب**، كمنظومة من النظم الاجتماعية، وبين الاقتصاد. أو لنأخذ المثال الكلاسيكى لهذه العلاقة تلك القضية التى تربط ربطا مباشرا بين **الأخلاق البروتستانتية** وبين نشأة الرأسمالية فى أوروبا الغربية. كذلك أسهم علماء الاجتماع بتقديم قدر هائل من البحوث النظرية والإمبيريقية التى تناولت بعض ملامح الاقتصاد **وسوق العمل**، وبخاصة على المستوى الميكرو الصغير المحدود، فتناولت:

- دراسة علاقات القوة فى سوق العمل بشكل عام وفى أماكن العمل بشكل خاص.
- موضوع **الصراع الصناعى** وأساليب تسويته، موضحة تطور وتأثير **جماعات الضغط**، **والنقابات العمالية** وغيرهما من الاتحادات والروابط، وتحليل دورها فى **العلاقات الصناعية**.
- وشملت تلك البحوث أيضا دراسة **الحركات الاجتماعية** باعتبارها تجسد مطالب الدمج العرقى وتكافؤ فرص التعليم، **والتدريب** وقوة العمل.
- وبحوث **الإدارة**، **والمنظمين**، والشركات، والسلوك المؤسسى.
- تحليل عمليات الإبداع والتجديد الاجتماعى والتقنى، وانتشار المعرفة والمستحدثات التقنية.
- دراسة تنظيم العمل والعمليات الاجتماعية التى تحدث داخل أماكن

العمل، وتأثيرها على الانتاجية أو **الإشباع الوظيفي**، بما في ذلك قضايا **إفقاد المهارة**، **والنسق التكنولوجي الاجتماعي**.

- دراسة العمليات الاجتماعية والاقتصادية داخل وحدة المعيشة، ودلالات توزيع **العمل المنزلي**، وأنساق الإدارة المالية الأسرية بالنسبة للمشاركة في قوة العمل، واتجاهات الصرف والإنفاق.
- قضايا التفضيل السلعي والأذواق، وتوجهات العمل، وأنساق القيم التي تؤثر في سلوك سوق العمل، والسلوك الاستهلاكي.
- فضلا عن اهتمامهم بالأهداف العامة للادارة التي تجعل استراتيجيات **الاختيار الرشيد** أكثر شيوعا وانتشارا من استراتيجيات تعظيم الأرباح والفوائد.
- طبيعة **العمل** خارج اقتصاد السوق، التي تشمل الأعمال المنزلية، والعمل في **الاقتصاد غير الرسمي**.

وأخيرا فقد أتاح تفوق علماء الاجتماع في مجال البحث الإمبيريقي، أتاح لهم فرصة أفضل من علماء الاقتصاد في القيام بعمليات جمع البيانات وإجراء الدراسات التي يقومون فيها باختبار النظريات والطروحات النظرية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتي طورها علماء الاقتصاد أساسا، خاصة فيما يتعلق بعمليات صنع القرار الكامنة فيها والظاهرة على السواء.

قدم نيل سملسر في كتابه المعنون: علم الاجتماع الاقتصادى، الصادر في طبعته الثانية عام ١٩٧٦[٤٣٨] محاولة مبكرة، ولكنها ما زالت مفيدة، لرسم صورة عامة لهذا الفرع الرئيسي من فروع علم الاجتماع. وللوقوف على مجموعة ممثلة من المقالات المختارة، والأحدث تاريخا، ارجع إلى كتاب مارك جرانوفيتر وريتشارد سويدبرج (محرران)، علم الاجتماع الاقتصادى، الصادر عام ١٩٩٢[٤٣٩].

علم الاجتماع الإكلينيكى
Clinical Sociology

يماثل مصطلح علم الاجتماع الإكلينيكى مصطلح علم النفس الإكلينيكى، وكان قد صكه عالم اجتماع مدرسة شيكاغو لويس **ويرث** عام ١٩٣١ للإشارة إلى العمل الذى يمارسه علماء الاجتماع في المراكز العلاجية، جنبا إلى جنب الأخصائيين الاجتماعيين، وعلماء النفس، والأطباء النفسيين. ويقوم علم الاجتماع الإكلينيكى على استخدام المعارف السوسيولوجية في التشخيص، والعلاج، والتعليم، والبحث. والملاحظ على أية

حال، أن استخدام علماء الاجتماع الإكلينيكيين لم ينتشر بعد.

علم الاجتماع الانعكاسى (النقدى)
Reflexive Sociology

انظر: ألفين جولدنر.

علم الاجتماع البصرى
Visual Sociology

مع أن كلا من علم الاجتماع الحديث والتصوير قد ظهرا فى وقت واحد تقريبا، فى مطلع القرن التاسع عشر، فقد ظلت حياة كل منهما مستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى طوال الشطر الأعظم من هذين القرنين. وإن كنا نجد بعض المؤلفات المبكرة، مثل كتاب فريدريك تراشر: العصابة، الصادر عام ١٩٢٧[٤٤٠]، قد عمدت إلى استخدام بعض الصور الفوتوغرافية لتوضيح البحث الذى تقدمه، ولكن القاعدة العامة مع ذلك أن علماء الاجتماع ظلوا يتجاهلون طويلا الصور البصرية. والملاحظ أن تلك الظاهرة لم تتكرر بالنسبة لجميع العلوم الاجتماعية الأخرى: حيث نجد - على سبيل المثال - أن عديدا من الأنثروبولوجيين قد استعانوا بالصور البصرية وبالأفلام استعانة كبرى، على نحو ما يشهد مؤلف مارجريت ميد وجريجورى بيتسون عن ثقافة بالى، الصادر عام ١٩٤٢[٤٤١]، كما كان الفيلم التسجيلى أداة عظيمة القيمة بالنسبة للمؤرخين الاجتماعيين.

ومؤخرا جدا ظهر وازدهر فرع جديد من علم الاجتماع هو علم الاجتماع البصرى. والعادة أن يتبنى علم الاجتماع البصرى واحدا من اتجاهين رئيسيين. فالكثير من المؤلفات السوسيولوجية البصرية يستخدم الصور الفوتوغرافية (كما بدأ مؤخرا الاهتمام يتعاظم بفيلم الفيديو والفيلم السينمائى) كأداة بحثية لتسهيل عملية جمع البيانات. على الناحية الأخرى هناك استخدام يقوم على معاملة الصور البصرية ككيانات فى حد ذاتها تستوجب البحث والتحليل، وهو ما نجده عادة فى دراسات علماء الاجتماع **للثقافة**، حيث يكون الفيلم وغيره من المنتجات التى صنعها الإنسان محل تحليل، بالاستعانة فى الغالب **بعلم العلامات** (السيميوطيقا). وتجسد أحدث أعمال عالم الاجتماع الأمريكى - ذى الاتجاه التفاعلى- هوارد بيكر كلا الاستخدامين، وتلعب دور الريادة فى رسم معالم طريق استخدام التصوير الفوتوغرافى فىعلم الاجتماع. وقد عرض لذلك الموضوع تفصيلا فى كتابه: أداء الأشياء معا، الصادر عام ١٩٨٦[٤٤٢]. كما تلعب دورا رائدا فى ملاحظة طبيعة الأعمال الفنية (وذلك

فى مؤلفه: عوالم الفن، الصادر عام ١٩٨٠).[٤٤٣]ويمكن للقارئ أن يجد عرضا عاما ممتازا لتلك الاتجاهات النظرية والمنهجية الجديدة فى مؤلف جون واجنر (محرر) المعنون: صور المعلومات، الصادر عام ١٩٧٩[٤٤٤]، وفى مقال دوجلاس هاربر بعنوان: علم الاجتماع البصرى المنشور فى الكتاب الذى حرره جرانت بلانك وزملاؤه عن: التكنولوجيا الجديدة فى علم الاجتماع، الصادر عام ١٩٨٩[٤٤٥].

علم الاجتماع البيئى
Environmental Sociology

انظر : بيئة.

علم الاجتماع التاريخى
Historical Sociology

ينطبق المصطلح عادة على التحليل السوسيولوجي المتأسس على مصادر المادة التاريخية - سواء كانت مصادر أولية (كالوثائق الأصلية فى الأرشيفات) أو ثانوية (كالتاريخ المكتوب الذى ينتجه المؤرخون أنفسهم).

ولقد ثار جدل منهجى واسع الانتشار وصل أحيانا إلى درجة من الحدة بين المؤرخين وعلماء الاجتماع عن حدود العلاقة بين التخصصين. ففى بداية الستينيات ذهب "كار" Carr فى كتابه بعنوان: ما التاريخ؟[٤٤٦]، إلى أنه: "كلما تحول علم التاريخ إلى تاريخ سوسيولوجى، وكلما تحول علم الاجتماع إلى علم اجتماع تاريخى، كلما كان ذلك فى صالح العلمين. فلندع الحدود بينهما مفتوحة فى الاتجاهين". ومع ذلك فإن وجهة نظر كار يمكن أن تقابل بآراء شارلز ويلسون (أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة كمبردج) الذى استغل مناسبة محاضرة الأستاذية (عام ١٩٦٤) ليقول "يبدو أن المؤرخ الاقتصادى وعالم الاجتماع التاريخى لا يتناولان الأشياء بنفس الطريقة، فلن يكون ثمة ضرر كبير لو أنهما استمرا كذلك بحيث يتحدث كل منهما للآخر عن مصطلحاته فى لقاءاتهما الخاصة؛ إذا ما ثرثر المؤرخ الاقتصادى بحديث عن السيولة، أو المتغيرات، أو المنحنيات المنحدرة، أو تحدث عالم الاجتماع عن الدافعية وجماعات الصفوة والأدوار الاجتماعية. وإذا ما أردنا أن نتوصل إلى تفاعل متحضر وإلى كتابة تاريخ نهائى فإن علينا دائما أن نعود إلى لغة سهلة مشتركة تحل محل المختصرات المتخصصة". وربما تكون أقل الآراء إثارة للجدل بالنسبة لعلماء الاجتماع والمؤرخين هى تلك التى قدمها فيليب أبرامس فى كتابه بعنوان: علم الاجتماع التاريخى، الصادر عام ١٩٨٠[٤٤٧]، والذى ذهب فيه إلى أن التاريخ وعلم الاجتماع كانا

دائما وما يزال الآن شيئا واحدا". ومن ثم فإن أى جدل حول علاقتها كان نابعا من ترتيبات تنظيمية وليس راجعا إلى أساس فكرى. إن التاريخ يميل إلى أن يكتب عن أحداث متفردة (انظر مادة: **الاتجاهات الفردية فى مقابل الاتجاهات التعميمية**) وأن يصف ظواهر فريدة أو متفردة، بينما يميل علم الاجتماع إلى التعميم فى صياغة النظريات التى تنطبق على فئات من الظواهر، ولكن هذا الخلاف هو مسألة تأكيد (أو تشديد) على جانب معين دون الآخر وليس مبدأ منهجيا صارما، طالما (إذا اقتبسنا من أنطونى جيدنز فى كتابه مشكلات محورية فى نظرية علم الاجتماع، الصادر عام ١٩٧٩)(٤٤٨): "ليس هناك من تمييزات منهجية أو منطقية بين العلوم الإجتماعية والتاريخ - إذا ما فهمنا كلا منهما فهما صحيحا". فالهدف المشترك للمشتغلين بالتخصصين هو تقديم تحليل علىّ للسلوك ذى المعنى (انظر مادة: **معنى، فعل ذو معنى**) للأفراد والجماعات، مع فهم سليم للعمليات المصاحبة لهذا السلوك والسياق الذى يظهر فيه **والتغير** الذى يصيبه.

وبالرغم من هذه القضايا **المعرفية**، فإن القضية الرئيسية التى تواجه علماء الاجتماع التاريخيين ترتبط بالمشكلات العلمية لاستخدام المادة التاريخية الأولية كشواهد، طالما أننا (كما أوضح تومسون بجلاء) لا نستطيع أن نجرى مقابلات مع شواهد القبور. وتشتمل هذه المادة التاريخية الأولية على الوثائق المكتوبة العامة والخاصة كالتقارير الرسمية والمسوح، والوثائق الكنسية، وسجلات التنظيمات، والخطابات واليوميات. ويحتاج الباحث - من بين ما يحتاج - إلى أن يستوثق من أصالة الوثيقة وصحتها، وأن يحدد كاتبها، ودرجة اكتمالها؛ وكذلك من مصداقية الوثائق، ومصادر الخطأ والتشويه الذى يمكن أن يصيبها، والدوافع الممكنة لمن كتبوها، والظروف المختلفة التى أفرزت كلا منها؛ كما أن عليه أن يحدد درجة تمثيل المواد الوثائقية المختلفة المتوفرة لمجمل هذا النوع من الوثائق. وبكلمات أخرى فإن القضايا المتصلة **بثبات** الوثائق تعد قضايا هامة على وجه الخصوص. كما أن قضية **الصدق** تعد من القضايا المهمة أيضا، طالما أن قلة قليلة فقط من المصادر الباقية هى التى كتبت فى ضوء الأهداف التى توجد فى ذهن الباحثين المحدثين، ولذلك فإن الباحث يحاول عادة أن يفهم معنى المادة عن طريق قراءتها فى ضوء يخالف الأهداف التى كتبت من أجلها أساسا.

ولهذا فواقع الحال غالبا أن المادة التاريخية لا يمكن أن تجيب على نحو

مباشر على الأسئلة التى يطرحها عليها علماء الاجتماع. فقد ثبت أنه من الصعب على عالم الاجتماع التاريخى أن يستكشف الجوانب الذاتية للسلوك، خاصة فى ضوء الاعتماد التقليدى على المصادر المكتوبة كمصدر للشواهد على هذا السلوك. فالدوافع المصاحبة لأفعال الناس، والمعانى والمشاعر التى يمكن أن يضفونها على علاقات القرابة (مثلا)، **واتجاهاتهم، وقيمهم** ومعتقداتهم، **وبروز** كل هذا فى حياتهم اليومية، كل هذه الموضوعات أثبتت أنها من أكثر الموضوعات استعصاء على البحث. ولا يمكن تغطية مثل هذه الأمور الدقيقة بسهولة من خلال **الإحصاءات الرسمية** والسجلات شبه الرسمية التى تعد إلى الآن المصدر الرئيسى للمعلومات فيما يتصل بالسلوك الفردى والجمعى. فبينما تقدم لنا **التواريخ الشفاهية** والخطابات والروايات، وما إليها انطباعا عن "المزاج" المميز لعصر معين، فإن هذه المصادر ذاتها تكون جزئية وتعانى من مشكلات منهجية فى حد ذاتها تحد من قدرة عالم الاجتماع التاريخى على استخراج مؤشرات من المواد التى تحتويها.

وينطبق مثل هذا الشك المنهجى بطبيعة الحال على المادة التاريخية الأولية والثانوية على حد سواء. وهناك ميل لدى بعض علماء الاجتماع التاريخيين للتعامل مع التفسيرات المكتوبة التى ينتجها المؤرخون بوصفها تجميعات للحقائق التاريخية عن أحداث معينة لا تثير إشكاليات منهجية. ومن ثم فإن هذه المعلومات تستخدم لتقديم أمثلة لملء الفراغات فى النماذج والنظريات السوسيولوجية الجاهزة. ويهمل علم الاجتماع التاريخى على هذا المستوى الواسع النطاق - الذى يغض فيه المرء الطرف عن السياق التاريخى الخاص للأحداث - يهمل أى مظاهر خلاف حول تفسيرات المادة التاريخية التى قدمها المؤرخون، ويحاول الاقتصار على جمع الشواهد والحقائق التى يمكن أن تنتظم فى أنماط جذابة وفقا لمتطلبات النموذج السوسيولوجى الذى يتبناه الباحث. وهو أمر يؤدى كما يذهب النقاد إلى منح الباحثين "حرية لالتقاط ما يشاءون من مخزن التاريخ ويخلطونه وفقا لهواهم". ولقد ذهب أحد هؤلاء النقاد إلى حد تحذير علماء الاجتماع من المبالغة فى الاعتماد على المصادر التاريخية، عندما تكون الظروف موانية للحصول على مادة سوسيولوجية، طالما أن الاعتماد على المادة التاريخية سوف يفقدنا ميزة هامة للمقارنة يستطيع من خلالها عالم الاجتماع أن يجمع بياناته الخاصة (من

خلال المسوح والمقابلات أو الملاحظة الملائمة) بينما يوجه الاتهام إلى المؤرخ على أنه يعمل على هذه المادة وفقا لما يستطيع أن يحصل عليه من أكوام الوثائق التي قدر لها أن تبقى (انظر مقال جولدثورب بعنوان: استخدامات التاريخ في علم الاجتماع المنشور في المجلة البريطانية لعلم الاجتماع، عام ١٩٩١[٤٤٩].

وبالرغم من هذا الجدل المنهجي – أو بالرغم من اشتعال هذا الجدل – فإن بعضا من أهم الأعمال في السنوات الأخيرة قد أنجزت في مجال علم الاجتماع التاريخي. ومن بين هذه الأعمال دراسات بارنجتون مور عن الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية (عام ١٩٦٦)[٤٥٠]؛ وعمانويل والرشتاين عن النظام العالمي الحديث عام ١٩٧٤، وعام ١٩٨٠[٤٥١]، وميخائيل مان عن مصادر القوة الاجتماعية عام ١٩٨٦،[٤٥٢] وتيدا سكوبول عن الدول والثورات الاجتماعية عام ١٩٧٩،[٤٥٣] ولم تثر كل هذه الأعمال سوى قليل من الجدل ولكنها قدمت جميعا تراثا ثانويا خصبا.

ويجسد النص الذي كتبه مور هذا النوع من العمل، وتكمن أهميته في أنه كان الأول في موجة جديدة من علم الاجتماع التاريخي في أواخر الستينيات. وتكمن الفكرة الرئيسية في الكتاب في أن ثمة اختلافات في ثلاثة أنواع من العلاقات الاجتماعية هي التي تحدد ما إذا كانت الدول الوطنية تختار الطريق الديموقراطي أو الديكتاتوري كطريق للحداثة. وعلى أساس من تأمل عملية التحول من **الإقطاع** إلى **الرأسمالية** في عدد من المجتمعات تضم انجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان وروسيا والصين والهند، ذهب مور إلى أن العلاقات الحاسمة في اختيار طريق الحداثة كانت كما يلي: العلاقة بين الارستقراطية مالكة الأرض والنظام الملكي، والتي تظل متوازنة عندما يحدث اختيار ديموقراطي؛ والعلاقة بين الأرستقراطية والفلاحين، والتي تشتمل على ضمان قدر من الاستقلالية للفلاحين، عندما يكون الاختيار ديموقراطيا، والعلاقة بين الأرستقراطية والبورجوازية الحضرية التي يعاضد بعضها بعضا في مقابل النظام الملكي عندما يكون الاختيار ديموقراطيا. وقد صدرت دراسات نقدية عديدة تتناول هذا العمل. ولعل من أهمها دراسة دينيس سميث بعنوان: بارنجتون مور: العنف، والأخلاق والتغير السياسي، الصادرة عام ١٩٨٣.[٤٥٤]

علم الاجتماع التربوى
Sociology of Education

التربية مفهوم فلسفي بقدر ما هو مفهوم سوسيولوجي، يشير إلى الإيديولوجيات، والمناهج المدرسية، والأساليب التربوية لغرس المعرفة والتحكم فيها، وإعادة الانتاج الاجتماعي للشخصيات والثقافات. ويلاحظ في الممارسة الواقعية أن علم الاجتماع التربوى يهتم في المحل الأول بدراسة عملية التعليم المدرسي، خاصة نظم التعليم الجماهيرية التي باتت شائعة في المجتمعات الصناعية الحديثة، والتي تشمل التوسع في التعليم العالي، والتعليم المستمر، وتعليم الكبار، والدراسات العليا. ويعتمد التنظيم المدرسي والنظام التربوى على أربع فلسفات تربوية متنافسة هي: الفلسفة التي تؤمن بتعليم الصفوة أو الفلسفة الأفلاطونية، والفلسفة المفتوحة أو الموسوعية، والفلسفة المهنية، والفلسفة المدنية. ويمثلها – على التوالي – نظام التعليم الأمريكي البراجماتي من أجل الديموقراطية، ونظام المدارس الصناعية، التي كانت معروفة في نظم اشتراكية الدولة الماركسية. ويذهب علماء الاجتماع إلى أن بناء القوة واحتياجات كل مجتمع هي التي تحدد تبني أي من النظامين.

ومن الممكن تتبع تراث علم الاجتماع التربوى المتخصص وصولا إلى دراسات إميل **دوركايم** الرائدة عن التعليم الأخلاقي بوصفه يمثل الأساس الذي ينهض عليه التضامن العضوى، وإلى تحليلات ماكس **فيبر** للطبقة المثقفة في الصين بوصفها الجهاز الذى ينهض بمهمة الضبط السياسي. ولكن هذا الميدان شهد أول توسيع رئيسي لمجال البحث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو التوسع الذى اقترن **بالنزعة الوظيفية** التكنولوجية في أمريكا، وحركة **المساواة** التي كانت تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص في أوروبا، ونظرية **رأس المال البشرى** في علم الاقتصاد. فقد أكدت كافة تلك الاتجاهات والنظريات وجود علاقة علية بين كميات التعليم المدرسي والتقدم الاقتصادى لكل من الأفراد والجماعات. كما أشارت إلى أن الزيادة المضطردة في الحاجة إلى أيد عاملة مؤهلة تكنولوجيا في ظل **التصنيع** قد قللت من وزن النظم الطبقية وغيرها من نظم **اكتساب المكانة** **بالميراث** في ظل **التدرج الطبقي**، وأن **الاهتمام بالمؤهلات الدراسية** التي تكتسب بالتعليم قد زاد من فرص **الحراك** الاجتماعى. غير أن البحوث الإحصائية والميدانية التي أجريت في

العديد من المجتمعات قد أوضحت وجود صلة ثابتة ومؤكدة بين الأصول الطبقية الاجتماعية، والإنجاز الذى يحققه الفرد فى حياته، كما أثبتت أن التعليم المدرسى لا يتيح سوى فرص ضئيلة للحراك الاجتماعى ونتيجة لذلك ثارت مناقشات واسعة حول العوامل التى تحدد **القابلية للتعلم** لدى الجماعات ذات الأوضاع الطبقية أو الخلفية الإثنية المتدنية. وأشارت الدراسات السوسيولوجية إلى طائفة عريضة من العوامل المادية والثقافية والمعرفية التى تعمل على كبح النمو الثقافي والتعليمي. كما أوضحت بحوث أخرى كيف أن بعض نظم التعليم تعكس – ولا تتعارض مع – التدرج الطبقى الاجتماعى وأشكال **التمييز (التحيز)** العرقى والنوعى.

ثم تعرض التعليم المدرسى كخبير تام كامل لمأزق عميق بفعل الانهيار العام للنزعة الوظيفية منذ أواخر الستينيات فصاعدا. وذهب أتباع الماركسية الجديدة إلى أن التعليم المدرسى لم يخلق سوى قوة عاملة طيعة وسهلة الانقياد تناسب العلاقات الطبقية فى مرحلة الرأسمالية المتأخرة. وذهب دعاة اتجاه **نقد التعليم المدرسى** إلى أن المدارس لم تحقق لفقراء العالم سوى نوع من الاعتماد المؤسسى على المعلمين المحترفين. واعتمد نقاد التعليم المدرسى اعتمادا أساسيا على تراث بحثى متنام يلقى الضوء على عديد من النتائج المؤثرة سلبا على الانتاجية المترتبة على برامج تنمية رأس المال البشرى التى تنتهجها دول **العالم الثالث**. كما ظهرت تحديات مناظرة، تربط بين البحث والإيديولوجية، تطعن فى كفاءة برامج تطوير رأس المال البشرى التى نفذت على بعض فقراء الحضر فى بعض البلاد الصناعية الغربية.

وأكدت الاتجاهات **الفينومينولوجية** والتفاعلية (انظر مادة: **التفاعلية الرمزية**) بعض الأبعاد المهمة والمتنوعة لإدارة المعرفة عن طريق نظام التعليم من خلال التفاعل داخل الفصل المدرسى، وإضفاء الطابع المهنى التخصصى على عملية التدريس، وتبنى التنظيم البيروقراطى للبناء المدرسى، وعلى المستوى الثقافى، حيث تكون الصلات بين علم الاجتماع التربوى **وعلم الاجتماع المعرفى** أشد ما تكون وضوحا.

وقد جادل عالم الاجتماع الأمريكى كريستوفر جينكز فى مدى تأثير عملية التربية كأداة **للهندسة الاجتماعية**، كوسيلة مثلا لتحقيق قدر أكبر من **المساواة** فى المجتمع. وقد أسهم ذلك فى الدراسة الدقيقة للعوامل المؤثرة فى تحقيق النجاح الاقتصادى،

أى الآثار النسبية للخلفية الأسرية، والمهارات المعرفية، وطول مدة التعليم، ونوع هذا التعليم، والانتماء العرقى، وطبيعة الشخصية وأخيرا ما يترتب على ذلك من مكانة مهنية ومكاسب مادية. وقد نشر جينكز وزملاؤه كتابين لقيا قدرا كبيرا من الاحتفاء وأثارا نفس القدر من الجدل، وأوضحوا فيهما أن الأفراد الذين ينتمون إلى نفس البيئات العائلية والذين يحصلون على درجات متشابهة فى الامتحانات ينتهون فى الحقيقة إلى الانتشار فى مواقع مهنية شديدة التنوع، ويحصلون على دخول متفاوته، شأنهم فى ذلك شأن الأفراد الذين ينتمون إلى أصول اجتماعية متباينة أو يتسمون بخصائص اجتماعية متفاوتة. ومعنى ذلك أن محاولات تحقيق المساواة فى الدخول عن طريق التعليم تبدو غير فعالة. ومن ثم كان من الضرورى حدوث نوع من التدخل المباشر فى عمليات السوق التى تفضى إلى توزيع الدخول لكى يمكن تحقيق نوع من الهندسة الاجتماعية الناجحة. (انظر كريستوفر جينكز وزملاؤه، عدم المساواة: إعادة تقييم لآثار الأسرة ونظام التعليم فى أمريكا، الصادر عام ١٩٧٢[٤٥٥]، وكذلك كتابهم: من الذى يتقدم إلى الأمام؟ العوامل المؤثرة على النجاح الاقتصادى فى أمريكا، الصادر عام ١٩٧٩[٤٥٦]).

وقد ظل هذا الموضوع من أكثر موضوعات علم الاجتماع التربوى جماهيرية وإثارة للاهتمام، وذلك من وجهة نظر البحوث ومن وجهة نظر التدريس، ومن ثم شهد إنتاجا غزيرا بما يتناسب وهذا الاهتمام الواسع. ومن المؤلفات العامة الممتازة فى الموضوع كتاب رولاند ميجان وزملاؤه، مدخل إلى علم الاجتماع التربوى، الطبعة الثانية، ١٩٨٦[٤٥٧]، وكتاب فيليب وكسلر، التحليل الاجتماعى للتعليم: بحثا عن علم اجتماع جديد، الصادر عام ١٩٨٧[٤٥٨]. وللاطلاع على دراسة حالة تتسم بقدر عال من الأصالة انظر مؤلف دييجو جامبيتا المعنون: هل تم دفعهم إلى الأمام أو أنهم قفزوا؟ آليات القرار الفردى فى التعليم، الصادر عام ١٩٨٧[٤٥٩]. انظر أيضا: **التفاعل أو السلوك داخل الفصل، تقرير كولمان، التعليم التعويضى، الحراك بالنضال (بالجهد) والحراك الميسر، رأس المال الثقافى، المنهج المدرسى**، جون ديوى، **مرض الشهادات، المنهج المستتر، البيداجوجيا، الفصل المدرسى، الاشتراكية، التصنيف (التقسيم إلى مجموعات متجانسة).**

علم الاجتماع التشكيلى (المعتمد على فكرة التشكيل)
Figurational Sociology

انظر : **إلياس**، نوربرت.

علم الاجتماع التطبيقى
Applied Sociology

انظر: **بحوث تطبيقية (السياسات)**.

علم اجتماع التنمية
Sociolgy of Development

يعنى تطبيق النظرية الاجتماعية وتحليلاتها على المجتمعات (ويقصد بها فى العادة مجتمعات **العالم الثالث**) التى ما تزال تعانى من بطء التحول نحو **التصنيع** الرأسمالى. كما يهتم هذا الميدان اهتماما خاصا بتحليل الآثار الاجتماعية للتنمية على العلاقات الطبقية، وعلى بعض الجماعات الاجتماعية **كالفلاحين** وفقراء الحضر.

وقد ظهرت الدراسات التنموية كمجال متميز من البحوث فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما رتبطت بتنامى الاهتمام بالتنمية لسياسية والاقتصادية لعالم ما بعد لاستعمار. وكانت نظرية **التحديث** أول فسير سوسيولوجى للتنمية، والتى فترضت أنه بمقدور الدول الأقل نموا ن تلحق بالدول الصناعية المتقدمة بالفعل إذا ما استطاعت الأولى أن تحاكى الثانية فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية **الرأسمالية** الغربية. وقد اعتمدت نظرية التحديث على الافتراضات والمسلمات النظرية **للنظرية الوظيفية البنائية** (انظر مادة: **وظيفة**) فى تصوير التنمية كما لو كانت انتقالا على مراحل من التقليدية إلى الحداثة. ويتحقق هذا التحول على الصعيد الاقتصادى بفعل تبنى نظام **السوق** والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، ويتم على الصعيد الاجتماعى تبنى النظم، وأنواع القيم والسلوك الغربية الملائمة. أما على الصعيد السياسى فيمكن أن يتحقق ذلك التحول بتبنى نظام **الديموقراطية** البرلمانية. ولأن نظرية التحديث كانت تمثل ثمرة من ثمار الحرب الباردة، وكانت تنطلق من الرغبة فى تحدى الأفكار الاشتراكية فى فترة ما بعد الاستعمار، فقد تعرضت لانتقادات حادة بسبب نزعتها التفاؤلية، وإغراقها فى تبسيط الأمور، وتوجهها **المتمركز حول السلالة**. وهكذا حل مدخل **التبعية** محل نظريه التحديث فى السنوات الأخيرة من عقد الستينيات حيث أصبح هو التحليل السوسيولوجى الأكثر قبولا وشيوعا فى دراسة التنمية. غير أن هذا المدخل جاء مثقلا هو الآخر بالإغراق فى التبسيط، وبأنه لم يكن فى معظمه

سوى قلب للفروض الأساسية التى كانت تنهض عليها نظرية التحديث.

ولا شك أن النقد الذى تعرضت له تلك المداخل قد جعل من علم اجتماع التنمية ميدانا مبعثرا يتسم بالتفتت، وتركته نهبا للنظريات والاتجاهات المتنافسة والتى أخذت فى التدهور الواضح، ولم يعد يشغل أيا منها سوى السيطرة على بحوث هذا الميدان. ولكن السنوات الأخيرة شهدت وعيا متناميا بأنه لا يمكن دراسة الموقف التنموى لأى دولة بمعزل عن السياق العالمى. كما اهتمت التحليلات الحديثة مؤخرا بالنظر فى علاقات التكامل والتداخل بين الدول، ليس فقط على صعيد العمليات الاقتصادية، ولكن على مستوى الإيديولوجيا والثقافة أيضا. وتقدم دراسة ديفيد أبتر المعنونة: إعادة التفكير فى التنمية، الصادرة عام ١٩٨٧،(٤٦٠) عرضا طيبا لهذا المجال من مجالات علم الاجتماع. انظر أيضا: **عولمة**.

علم الاجتماع الحضرى
Urban Sociology

بدأ اهتمام علم الاجتماع بدراسة **التحضر** مع البدايات الأولى **لعلم الاجتماع** نفسه، ذلك أن المدن الصناعية، التى أخذت فى النمو السريع طوال القرن التاسع عشر، كانت هى الرحم الذى خرجت منه تلك العلاقات والأبنية الاجتماعية، التى انكب على دراستها هذا العلم الجديد. غير أن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع الأوائل كانوا يتسمون – شأنهم شأن معظم كتاب ومفكرى العصر الفيكتورى – بميول متحيزة ضد التحضر، وذلك مصحوبا بنظرة رومانسية إلى الحياة الريفية.(*) ومن موضوعات الاهتمام الأساسية فى علم الاجتماع الحضرى، فى تلك المرحلة، التفكك الواضح **للمجتمع المحلى وللضبط الاجتماعى** الذى ترتب على نمو المدن وتسارع التحضر.

(*) أوضحنا فى موضع سابق أن النظرة الأوروبية إلى التحضر ومشكلاته قد بدأت – على وجه العموم – بعاطفة معارضة للمدينة الكبيرة، بكل ما تنطوى عليه من ظواهر. واتجهت تلك الانتقادات إلى عمارة المدن الجديدة، وإلى ظواهر الازدحام وآثاره، وغير ذلك من عناصر التحضر المادية. ولكن النقد الأخطر اتجه إلى نقد أنماط العلاقات الاجتماعية التى تتمخض عنها الحياة الحضرية. وقد تناولنا هذا الموضوع بشئ من التفصيل فى الدراسة المعنونة: ظاهرة التحضر بين الإدانة والتمجيد، التى نشرت كمقدمة لكتاب جيرالد بريز، مجتمع المدينة فى البلاد النامية، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨. وانظر حول علم الاجتماع الحضرى، محمد الجوهرى وزملاؤه، دراسات فى علم الاجتماع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤. (المحرر)

وقد أحاط جورج **زيمل** (فى كتابه: المدينة الكبيرة والحياة الروحية، الصادر عام ١٩٠٣)[٤٦١] بكل تلك الهموم والاهتمامات من خلال مناقشته الفذة والمؤثرة لأنماط الحياة الحضرية ولشخصية ابن المدينة، ناظرا إلى التنظيم الاجتماعي والثقافة المميزة للمدن بأنها تمثل ثمرة من ثمار الحياة فى جماعات سكانية كبيرة العدد. فتبنى نظرة علّية ربط فيها الملامح الفيزيقية للمدن بالخصائص الاجتماعية لسكانها. ويلاحظ أن تحليل زيمل هذا وأفكاره تلك، والتى استلهمها من علم **الإيكولوجيا** الداروينى قد أسهمت فى تشكيل وصياغة مدرسة **شيكاغو فى علم الاجتماع** الحضرى. وقد هيمنت آراء تلك المدرسة على الفكر الاجتماعى الحضرى طوال أربعة عقود من العشرينيات وحتى الخمسينيات. وتتجسد آراء تلك المدرسة الحضرية فى مقال لويس **ويرث** – الأشهر – (وعنوانه "الحضرية كأسلوب حياة"، المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٣٨)[٤٦٢] الذى بلور فيه الأنماط المثالية المميزة للخصائص الاجتماعية للحياة الحضرية (انظر مادة: **الحضرية**) حيث اشتقها من الملامح العامة الغالبة على حياة المدن، وهى: كبر الحجم، والكثافة العالية، وعدم التجانس الاجتماعى.

وقد أسهم علم الاجتماع الحضرى لمدرسة شيكاغو فى تنشيط وانجاز عدد من البحوث الإمبيريقية المهمة. ولكن مع بدايات عقد الستينيات أخذت تلك الرؤية فى التراجع، وشهد علم الاجتماع الحضرى نتيجة لذلك حالة من الركود. واستطاعت البحوث الإمبيريقية التى أنجزها بعض الباحثين مثل هربرت جانز (فى الولايات المتحدة) وبال (فى بريطانيا) أن تدحض مقولة وجود صلة ضرورية بين المكان الحضرى (كتلك التى بلورها ويرث كملامح عامة للحياة الحضرية) وبعض **أساليب المعيشة** المعينة. كما يمكن القول من الناحية النظرية أن هذا الاتجاه – مدرسة شيكاغو – ينطوى على شكل من أشكال **المذهب الطبيعى**، الذى يجسد (يشيّئ) السمات الفيزيقية للمدن، ويعتبر تلك السمات – خطأ – هى أسباب، وليست نتائج، العمليات الاجتماعية، الأمر الذى يقود إلى نتيجة خاطئة بدورها مؤداها أن الأنماط الاجتماعية الموجودة فى المدن تمثل المدن – نفسها – علة وجودها.

ويعنى هذا أن اشتقاق أنماط طرازية أو مثالية مميزة للحياة

الاجتماعية من واقع السمات العامة الفيزيقية أو السكانية للمدن ليس في التحليل النهائي مجرد اقتراف خطأ إمبيريقي فحسب، وإنما اقتراف خطأ معرفي أيضا. ومع ذلك بذلت عديد من المحاولات الأحدث لتقديم إطار نظرى عام جديد لعلم الاجتماع الحضرى. نذكر من بين تلك المحاولات النظريات الفيبرية المحدثة عن **مستويات الإسكان**، وعن **الإدارة الحضرية التحكمية**، وكذلك اتجاهات علم الاجتماع الحضرى التى تسمى الاتجاهات غير المكانية التى تركز على **قطاعات أو أقسام الاستهلاك**، وأخيرا الاتجاهات الماركسية المحدثة التى ينصب اهتمامها على دراسة **الاستهلاك الجمعى**.

وقد كان للاتجاه الأخير اليد الطولى فى تعريف علم الاجتماع الحضرى الجديد خلال عقد السبعينيات. وأشهر كتابات هذا الاتجاه مؤلف مانويل كاستيلز: المسألة الحضرية، الصادر عام ١٩٧٧.(٤٦٣) وتستند رؤية كاستيلز إلى الماركسية البنيوية عند كل من لوى **ألتوسير وبولا نتزاس**، وهى الرؤية التى قدم فيها تفسيرا محكما لما أسماه أبنية وممارسات التحضر الرأسمالى. وترى أن الرأسمالية (الاحتكارية) الحديثة قد تزايد اعتمادها باضطراد على السلع والخدمات العامة التى توفرها الدولة (أى ازداد اعتمادها على الاستهلاك الجمعى) لكى تؤمن احتياجاتها المتجددة من قوة العمل اللازمة لها. ولكن ذلك الوضع كان من شأنه أن أدى إلى تنامى الصراع بين **الدولة** من ناحية **والحركات الاجتماعية** الحضرية من ناحية أخرى. ومن المتوقع أن تؤدى تلك الحركات الاجتماعية - بتضافرها مع الصراعات التى تثور فى مواقع العمل - إلى إحداث تغير ثورى فى المجتمعات الرأسمالية ككل.

ويمكن القول أن كتاب المسألة الحضرية استطاع أن يقدم تحليلا قويا مقنعا لعملية التحضر الرأسمالى. وقد أفلحت بالفعل فى تحفيز عدد كبير من البحوث والتنظير فى علم الاجتماع الحضرى الجديد. وإن كانت تلك البحوث قد أوضحت بجلاء أن هناك بعض الجوانب الأساسية فى رأى كاستيلز كانت قاصرة أو معيبة، سواء من النواحى النظرية أو الإمبيريقية، خاصة تعريفه للمدن: "كأماكن للاستهلاك الجمعى"، والأهمية الفائقة التى عزاها إلى الحركات الاجتماعية الحضرية، وكذلك تصوره الماركسى البنيوى للدولة ذات **الاستقلال النسبى**. وحدث فى أعقاب ذلك بالفعل أن هجر كاستيلز فى كتابه: المدينة والقواعد

الشعبية، الصادر عام ١٩٨٣،[٤٦٤] النظرية الماركسية، وتبنى نظرة أقل حدة ودراماتيكية للآثار التى يمكن أن تحدثها الحركات الاجتماعية الحضرية. ثم ذهب فى عمل لاحق له بعنوان: المدينة المعلوماتية، الصادر عام ١٩٨٩[٤٦٥] إلى أن الثورة فى تكنولوجيا المعلومات تمثل طورا بارزا جديدا من أطوار نظام الانتاج الرأسمالى، وما ترتب عليها من نماذج وأنماط فى مجال التنمية الحضرية والإقليمية.

ولكننا مع ذلك نستطيع القول أن أيا من تلك الاتجاهات الجديدة لم يفلح فى أن يبلغ درجة الهيمنة الفكرية التى كانت تتمتع بها ذات يوم مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع الحضرى (ولو أن تأثير الماركسية المحدثة مازال قائما ومحسوسا). ولكنها أفلحت فى أمر آخر وهى أن تحفز إلى إجراء كم كبير من البحوث (ذات الطبيعة البينية التى تقوم على تضافر عدة تخصصات فى البحث والتحليل) عن موضوعات متنوعة أشد التنوع مثل الاقتصاد السياسى للتنمية الحضرية والإقليمية، والجوانب السياسية فى البيئة الحضرية، والحركات الاجتماعية، والعلاقة بين المكان والبناء الاجتماعى (انظر حول هذا الموضوع مؤلف: هربرت وسميث، المشكلات الاجتماعية والمدينة، الصادر عام ١٩٨٩).[٤٦٦] وقد نجح عدد كبير من تلك الكتابات فى تناول بعض الاهتمامات الأساسية فى علم الاجتماع بصفة عامة، **كالتدرج الطبقى** الاجتماعى، والفعل الاجتماعى، وتوزيع **القوة**. وفى الوقت الذى ضعف فيه الاهتمام بالتأسيس النظرى لعلم الاجتماع الحضرى بصفة خاصة، نلاحظ أن بحوث علم الاجتماع الحضرى تقدم إسهامات جوهرية فى ميدان علم الاجتماع، وفى غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. انظر أيضا: **دراسات المجتمع المحلى**، روبرت **بارك**، **نمط الحياة فى الضواحى**، **الإيكولوجيا الحضرية**.

علم الاجتماع الدينى
Sociology of Religion

تستمد الدراسة العلمية للمؤسسات والمعتقدات والممارسات الدينية أصولها من **الماركسية** ونقد الهيجليين المحدثين للدين، ولكنها ترتبط فى الأساس بالدراسات التى أجريت فى أواخر القرن التاسع عشر على الظواهر الدينية وأجراها كل من إميل **دوركايم** وجورج **زيمل** ووليم روبرتسون سميث وإيرنست **ترولتش** وماكس **فيبر**. كما طور سيجموند

فرويد نظرية فى التحليل النفسى للسلوك الدينى (على سبيل المثال فى كتابه الموسوم: الحضارة ومساوئها، الصادر عام ١٩٣٠).[٤٦٧] ويجب هنا أن نميز بين علم اجتماع الدين، وعلم الاجتماع الدينى، والذى استخدمته الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لتحسين فاعلية عملها التبشيرى فى المجتمعات الصناعية، ولكنه يرتبط بالفلسفة الظاهراتية وأنثروبولوجيا الدين.

ويجب النظر إلى علم اجتماع الدين باعتباره نقدا للنظريات الوضعية الخاصة بالقرن التاسع عشر، والتى كانت مهتمة بتفسير أصول نشأة الدين استنادا إلى افتراضات عقلانية وفردية. هذا التراث الوضعى نظر إلى الدين باعتباره اعتقادات غير صحيحة لدى الأفراد سرعان ما ستختفى عندما ينتشر التفكير العلمى على نطاق واسع ويستقر فى المجتمع. وقد افترض أن **الداروينية** – على سبيل المثال– سوف تقلل من أهمية الاعتقاد الدينى بوجود خالق مقدس. فقد ساد الظن فى ذلك الوقت بأن الدين شئ لا عقلانى.

وعلى خلاف ذلك كان علم الاجتماع الدينى مهتما بالدين باعتباره ظاهرة غير عقلانية، وجمعية، ورمزية. ولم يكن علم الاجتماع الدينى مهتما بالأصول التاريخية للدين فى "المجتمع البدائى". فالدين لم يكن قائما على اعتقاد غير صحيح، ولكنه يمثل استجابة لحاجة إنسانية للبحث عن معنى. ولم يكن فرديا فى نشأته وإنما كان جمعيا واجتماعيا. إذ كان يدور حول الرموز والطقوس وليس حول الاعتقاد والمعرفة. ومن هنا فإن نمو المعرفة العلمية وتطورها كان غير ذى صلة بالوظائف الاجتماعية للدين.

ويعد كتاب إميل دوركايم "الصور الأولية للحياة الدينية"، الذى صدر عام ١٩١٢،[٤٦٨] هو التعبير الكلاسيكى عن هذا المنظور السوسيولوجى. وقد عرّف دوركايم الدين على أنه "نسق موحد من المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة – أى الأشياء التى تعزل وتكتسب صفة التحريم – المعتقدات والممارسات التى توحد فى مجتمع أخلاقى واحد يطلق عليه أتباع الدين، أى كل أولئك الذين ينتمون إليه". ويقصد دوركايم بالصور الأولية الأبنية الأساسية لممارسة النشاط الدينى، حيث كان يرفض أى بحث فى الأصول الأولى (التاريخية) للدين على أساس أنه جهد غير علمى، ويرى بدلا من ذلك ضرورة الاهتمام بالوظائف الاجتماعية للممارسات الدينية. كما رفض دوركايم أيضا نقد العقيدة نقدا

عقلانيا، وذلك بتركيزه على الممارسات ذات الصلة **بالمقدس**. وقد ظل اتجاه دوركايم أساسيا في تقديم فهم سوسيولوجي للدين.

وهكذا فإن علم الاجتماع الديني ارتبط بمشكلة تعريف الدين وبالتمييز بين الدين **والسحر**. وقد هجر إلى حد بعيد فكرة أن الدين هو مجموعة اعتقادات بوجود إله. وبدلا من ذلك فقد ركز على الممارسات في علاقتها بالمقدس. وهناك منظورات أخرى بديلة عرفت الدين باعتباره اهتماما مطلقا يتطلع إليه كافة البشر. وبالتالي فقد ربط كثير من علماء الاجتماع فيما بعد بين ما هو ديني وما هو اجتماعي.

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك اتجاهين متناقضين في علم الاجتماع الديني، أحدهما يتبع دوركايم والثاني يتبع فيبر. فبينما كان دوركايم مهتما بالوظائف الاجتماعية للدين عموما، في علاقتها بالتكامل الاجتماعي، فإن ماكس فيبر كان مهتما في المقام الأول بمشكلة "العدالة الألهية" (أي تفسير المشكلات الأخلاقية الأساسية المرتبطة بالموت والمعاناة والشر) وبالدراسة المقارنة لطريق الإنقاذ أو الخلاص. وقد ميّز فيبر بين نوعين من التوجهات الدينية الرئيسية تجاه العالم - أحدهما هو التوجه الصوفي والثاني هو التوجه التقشفي - في كتابه "علم اجتماع الدين" الذي صدر عام ١٩٢٢.[٤٦٩] وقد كان مهتما بصفة خاصة بالاتجاهات الدينية نحو المسائل الاقتصادية والأمور الجنسية. وقد رأى فيبر أن التوجه التقشفي الموجه داخل هذا العالم (أو أخلاقيات السيطرة على الأمور الدنيوية) مثلت أكثر المحاولات راديكالية في فرض التنظيم العقلاني على هذا العالم. وقد كشف عن هذا الرأي في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، الصادر عام ١٩٠٥.[٤٧٠]

ويرى بعض علماء الاجتماع أن هناك عملية **تحول علماني** عميقة تجري في المجتمعات الحديثة (أو تدهور ديني) كنتيجة للتحضر والتعددية الثقافية وانتشار الأسلوب العلمي في فهم العالم. ولكن وجهة النظر هذه قوبلت باعتراض من علماء اجتماع آخرين يرون أن ما حدث في الدين هو نوع من التحول وليس تدهورا.

وعلم اجتماع الدين يحتل في الأصل مكانة القلب من التراث النظري لعلم الاجتماع ككل، لأنه كان مهتما بفهم طبيعة الفعل الرشيد، وأهمية الرموز، وأخيرا طبيعة "الاجتماعي".

وعلى أية حال فهناك من يرى بأن علم اجتماع الدين المعاصر قد فقد

أهميته التحليلية لأنه ركز على مسائل إمبيريقية ضيقة، مثل نمط الدعوة لاعتناق الدين المسيحى (التبشير). أما الدراسة المقارنة لديانات العالم والتى كانت أساسية بالنسبة لماكس فيبر فقد تم إهمالها.

ويقدم براين ويلسون فى كتابه: الدين من منظور سوسيولوجى، الصادر عام ١٩٨٢،[٤٧١] مدخلا رائعا لمعظم الموضوعات التى نطرحها فى هذه المادة من الموسوعة، وفى علم اجتماع الدين ككل. انظر أيضا: **الدين المدنى، والدين الخفى، الدين الخاص، ونظرية الأخلاق البروتستانتية، التجديد الدينى، الإحياء الدينى، الفرقة الدينية.**

علم الاجتماع الرياضى
Mathematical Sociology

يستخدم علم الاجتماع الرياضى الرياضيات (بما فى ذلك المنطق وعلوم المعلومات) لكى يصوغ الافتراضات النظرية، ولنمذجة العمليات الاجتماعية الإمبيريقية. ومن أمثلة ذلك صياغة المعادلات الجبرية لنظرية **القياس** واستخدام **النظرية البيانية** والرياضيات المتناهية فى بحوث **القياس الاجتماعى** وتحليل **الشبكات** الاجتماعية، ودراسات القرابة، والاستخدام المكثف لسلاسل ماركوف الاحتمالية لنمذجة **الحراك والتدرج** الاجتماعيين. وتغطى هذا المجال الدورية المتخصصة "مجلة علم الاجتماع الرياضى".

ويعد إسهام عالم الاجتماع الأمريكى ليو جودمان نموذجاً كلاسيكيا لهذه الاتجاه. وكان جودمان، الذى اهتم بمجالات السكان والحراك والتدرج الاجتماعيين، رائدا فى استخدام **التحليل اللوغاريتمى الخطى** وأساليب الأبنية الكامنة فى تحليل **جداول التوافق**. ويعد كتابه تحليل البيانات الكمية الفئوية المنشور عام ١٩٧٨،[٤٧٢]والذى جمع فيه بعض مقالاته التى سبق أن نشرها فى الفترة بين عامى ١٩٧٠ – ١٩٧٥، بمثابة عينة ممثلة لكتاباته. وللإطلاع على أمثلة أكثر حداثة نحيل القارئ إلى كتابه تحليل الجداول المركبة ذات الفئات التراتبية المنشور عام ١٩٨٤[٤٧٣].

علم الاجتماع الريفى
Rural Sociology

تأثر علم الاجتماع الريفى تأثرا قويا بالنزعة **ضد الحضرية** التى ولدت وجهة نظر نمطية تجاه المجتمع الريفى على أنه جامد ومتناسق أو متناغم. فالادعاء بوجود خصائص اجتماعية واحدة منتشرة فى كل القرى دون

المدن، روج لـه فرديناند **تونيز** فـى مناقشته للمجتمع المحلـى فـى مقابل المجتمع فى سياق التمييز بين الأشكال المختلفة للارتباط أو التجمع البشرى. وقد تبنى روبرت **ريدفيلد** وآخرون فيما بعد، وجهة نظر أكثر تبسيطا مجملها أن المجتمعات الريفية (أو الشعبية) تتصف بطبيعتها (على سبيل المثال) بشبكات اجتماعية أسرية قائمة على أسس قرابية، وبالإجماع بدلا من الصراع، وبالمكانات الموروثة لا المكتسبة.

لقد قدمت هذه الأفكار السابقة أسس الدراسة الإمبيريقية فى علم الاجتماع الريفى وخاصة فى الولايات المتحدة، كما دعمت سياسات الحكومة التى اكتسبت شرعيتها من تصور جيفرسون عن الحياة الريفية. ومعظم بحوث علم الاجتماع الريفي تتكون من **دراسات لمجتمعات محلية**، كانت فى جوهرها بمثابة عمليات جمع بيانات لتحديد مدى اقتراب هذه المجتمعات من وصف النمط المثالى للحياة الريفية، وتحديد العوامل المسئولة عن اختفاء هذه الرؤية المثالية أو تراجعها على مستوى الواقع. وبعد عام ١٩٤٥ وخاصة خلال تأثير الولايات المتحدة على المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، انتشر هذا الاتجاه خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وإن ظل الاهتمام الرئيسى هو تحقيق التنمية الريفية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة.

ولكن التطورات الرئيسية فى تحليل التغير الاجتماعى فى ريف العالم الثالث جاءت عبر علم اجتماع التنمية ودراسات الفلاحين. وفى مجتمعات اشتراكية الدولة كان علم الاجتماع الريفى ذا اتجاه إمبيريقى واضح، على الرغم من أنه كان يخدم سياسات تهدف إلى تغيير الريف وليس الحفاظ عليه.

وفى الستينيات لم يعد هناك ما يدعم وجهة النظر هذه عن الحياة الريفية. فقد أوضح كل من أوسكار لويس وراى بال R. Pahl وغيرهما أن الريف يتصف بنفس الخصائص التى يسود الزعم بأنها حضرية، بنفس القدر الذى يتصف به بالخصائص التى يفترض أنها أشكال ريفية، سواء ما يتعلق منها بالترابط أو الصراع أو التناغم. وعلى أى حال فلا زال الخط الأساسى لعلم الاجتماع الريفى إما أنه متمسك بعناد بالنموذج القديم أو أنه لا يعدو كثيرا عن النزعة **الإمبيريقية المجردة**.

وقد شهدت السبعينيات بداية أعمال جديدة واعدة تدور حول طبيعة الانتاج الزراعى الرأسمالى وآثاره

الاجتماعية على سكان الريف وعلى المجتمع عموما. وكان ظهور علم الاجتماع الزراعى الجديد هذا مواكبا لتحول مشابه فى علم الاجتماع الحضرى. وقد عمل هذا التحول فى نماذج التحليل على فتح ميادين جديدة عديدة للبحث، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالطبيعة الخاصة للأرض كعامل من عوامل الإنتاج، ودور الأنماط المختلفة لملكية الأرض، ودراسة أبنية القوة الريفية و**التدرج الاجتماعى**. وعلى أية حال فإن كثيرا من هذه الأعمال جاء متسما بنزعة حتمية، لأنه كان مجرد قراءة للنتائج الاجتماعية للتغير الريفى من المنظور الذى تم تبينه، وهو منظور التنمية الزراعية الرأسمالية.

أما الدراسات اللاحقة فقد ابتعدت عن هذا التبسيط، وحاولت الكشف عن الطبيعة المتغيرة للانتاج الزراعى بفعل العوامل الجغرافية والتاريخية وآثاره الاجتماعية، وقد أدى النظر إلى الزراعة كعملية معقدة لإنتاج السلع، إلى جعل الأبحاث تتضمن موضوعات مثل : أنظمة الغذاء عالميا، ودور **التجارة الزراعية** (بما فى ذلك علاقتها بالسياسات الحكومية واستخدام التكنولوجيا الحديثة) ونظم الائتمان الزراعى. كما أسهمت النظريات المستمدة من الدراسات القروية وعلم اجتماع التنمية فى التأثير على هذه البحوث. وظهرت فى الثمانينيات عناوين مثل: المسائل البيئية والاقتصاد الريفى غير القائم على الزراعة، كان من شأنها العمل على توسيع أجندة البحث. ومن المقالات الببليوجرافية الجديدة مقال هوارد نيوباى: "علم الاجتماع الريفى"، المنشور فى مجلة علم الاجتماع المعاصر لعام ١٩٨٠.(٤٧٤)

علم اجتماع الزراعة

Sociology of Agriculture

انظر : **المادة السابقة**.

علم الاجتماع السياسى

Political Sociology

ذلك الفرع من **علم الاجتماع** الذى يهتم بدراسة الأسباب والآثار الاجتماعية لعمليات توزيع القوة على نحو معين داخل المجتمعات أو بين المجتمعات وبعضها البعض، والصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى تغيرات فى حظوظ الأطراف المختلفة من **القوة**. ومن محاور الاهتمام الأساسية فى علم الاجتماع السياسى وصف، وتحليل، وتفسير **الدولة**، بوصفها المؤسسة التى تحتكر

الاستخدام المشروع للقوة فى داخل حدود إقليم معين، وباعتبارها - على الأرجح - أكبر قاعدة تركيز واحدة للقوة و**السلطة** فى أى مجتمع. وعلى حين يهتم **علم السياسة** أساسا بدراسة جهاز الحكومة، وآليات الإدارة العامة والمجال السياسى الرسمى الذى تتم فيه عمليات الانتخابات، والرأى العام، وجماعات الضغط، والسلوك السياسى، نجد أن التحليل السوسيولوجى للظواهر السياسية يولى الاهتمام الأكبر لعلاقات التداخل بين كل من السياسة، والأبنية الاجتماعية (انظر: بناء)، **والإيديولوجيات**، **والثقافة**.

وحتى عندما تكون الدولة هى الموضوع الأكثر تناولا بين الباحثين، فإن علم الاجتماع السياسى يولى اهتماما أشمل بدراسة مصادر واستخدامات القوة والسلطة والنفوذ داخل مختلف الظروف والأطر الاجتماعية، مثل : الأسرة، وجماعات الأصدقاء، والنوادى، والمجتمعات المحلية. ويمكن أن ندرج ضمن تلك الاهتمامات علاقات القوة فى سوق العمل وداخل مكان العمل، وإن كانت مثل هذه الموضوعات باتت تدرس اليوم عادة ضمن ميدان العلاقات الصناعية، بدلا من علم الاجتماع السياسى. والنظام السياسى هو أى نمط مستمر من العلاقة الانسانية التى تنطوى (على نحو واضح) على وجود القوة، أو الحكم، أو السلطة. لذلك يمكن دراسة السياسة والعمليات السياسية فى المجتمعات التى لم تعرف نظام الدولة، أى تلك التى لم تطور بعد أى مؤسسات مركزية رسمية لاحتكار القوة، وإنما ما تزال تعرف عمليات صنع القرار وإدارة الحكم التى تخضع لهيمنة بعض أفراد المجتمعات أكثر من غيرهم.

واهتم علم الاجتماع السياسى بدراسة الأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات وعلاقات اجتماعية تقوم بين أعضاء الحزب وقادته، حيث نجد على سبيل المثال أنه فى ظل لا مبالاة غالبية أعضاء الحزب يمكن أن يتاح لزعامة الحزب نصيب أوفر من القوة، وكذلك وفقا للقانون الحديدى للأوليجاركية (انظر مادة: روبرت **ميشيلز**) الذى يرى أن قادة أى تنظيم يُحلون مصالحهم الخاصة محل التنظيم أو المؤسسة، ومن ثم يحرصون على التمسك بأوضاع القوة التى يحوزونها من أجل العمل على تحقيق تلك المصالح وخدمتها. وهو يهتم بتناول ظواهر النظم الاستبدادية و**الشمولية** بنفس درجة الاهتمام بظواهر النظم **الديموقراطية** البرلمانية، وذلك من أجل

تفسير أصول قيام بعض النظم السياسية والأبنية المؤسسية واستقرارها. ونجد دراسات المشاركة السياسية، خاصة من خلال نظام الانتخابات، تسترشد بنظرية المصلحة في السلوك السياسي، التي تذهب إلى أن الناس يحددون اختياراتهم على أساس تعظيم مصالحهم الخاصة المحدودة، ومصالحهم الطبقية الأكثر اتساعا، وليس وفقا لاعتبارات الصالح العام. وركز علم الاجتماع السياسي بعض اهتمامه على دراسة جماعات **الصفوة**، وتكوين عضويتها، والهوة الواسعة التي تفصلها عن الطبقات المحكومة. ويذهب بعض المتخصصين في هذا الفرع إلى أن "دراسة السياسة هي دراسة النفوذ ودراسة الأشخاص المؤثرين ... والمؤثرون هم أولئك الذين يحصلون على النصيب الأكبر مما هو متاح ... ويسمى أصحاب النصيب الأكبر – من النفوذ – الصفوة، أما الباقون فيعرفون باسم: الجماهير" (انظر كتاب لاسويل: السياسة: من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف يحصل عليه؟ الصادر عام ١٩٥٨).[٤٧٥] ويدرس علم الاجتماع السياسي المظاهر التي تتجسد فيها الصراعات، وطرق التحكم فيها أو تنظيمها، بما في ذلك سلوك الاحتجاج الاجتماعي وأسباب قيام الثورات، وكيفية تكون **جماعات المصلحة** وممارستها لأنشطتها (والتي قد لا تكون واعية بذاتها في الغالب)، **وجماعات الضغط** الرسمية، والإيديولوجيات السياسية، **والثقافات السياسية**، وعمليات صياغة الرأي السياسي **والرأي العام**، **والتنشئة السياسية** في مراحل الطفولة، والمراهقة، والبلوغ بواسطة المؤسسات التربوية والخبرات التي يتعرض لها الأفراد في مكان العمل. ويلاحظ أن تحليلات التوترات والانشقاقات التي تحدث في إطار النظام الاجتماعي والاقتصادي تتم في الغالب الأعم على أساس مقارن لتوضح كيف تتم الاختيارات السياسية من بين طائفة عريضة من البدائل الممكنة والمتاحة.

ويستخدم علم الاجتماع السياسي كافة مناهج التحليل السوسيولوجي وبحوث دراسة الاتجاهات، بما فيها **دراسات الحالة** لتنظيمات معينة، أو لبعض مؤسسات الحكم على المستوى المحلي، أو الأقليمي، أو القومي، **واستطلاعات الرأي**، **والمسوح** بالمقابلة التي تجرى للناخبين، والمشاركين في العمليات والأنشطة السياسية والممثلين السياسيين. كما يستعين بالوثائق، وتحليل المضمون، لدراسة الإيديولوجيات السياسية

وعمليات صنع السياسة الحكومية، وعمليات بناء النماذج (النمذجة) الرياضية لعمليات صنع القرارات وآثارها. ونلاحظ هنا أن الدراسات المقارنة بين القوميات أكثر شيوعا منها فى فروع علم الاجتماع الأخرى. ويعد كتاب روبرت داوس وجون هيوز المعنون: علم الاجتماع السياسى (الصادر فى طبعته الثانية عام ١٩٨٦)[٤٧٦]مدخلا طيبا للتعريف بهذا الميدان. انظر أيضا: **قوة المجتمع المحلى، صفوة القوة، علم دراسة الانتخابات أو علم السلوك الانتخابى.**[*]

علم الاجتماع الصناعى
Sociology of Industry

مصطلح فضفاض، لكنه يشكل تخصصا فرعيا راسخا داخل علم الاجتماع، ترجع أصوله إلى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع نفسه. ويرتبط نموه خلال القرن العشرين بالتشجيع المستمد من أمل بعض إدارات الشركات (انظر: الإدارة)، خاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أن تقدم البحوث الاجتماعية والنفسية مجموعة من الأساليب الإدارية والإشرافية التى يمكن أن نستخدم فى الحيلولة دون حدوث صراع داخل مكان العمل، كما تستخدم فى زيادة الانتاجية. وعلى الرغم من أن احتمالات التطبيقات ما تزال مؤثرة على ميدان هذا العلم، إلا أن المشتغلين المحدثين بهذا التخصص مازالوا يناضلون بكل قوة لكى يجعلوا من هذا الفرع ميدانا مستقلا من ميادين الدرس الأكاديمى، يقبل (من اتجاهات نظرية متنوعة) حتمية ما يسمى بتعددية المصالح داخل مواقع العمل الصناعى، ويهتم بالتداعيات المترتبة على ذلك.

وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التى تواجه علماء الاجتماع الصناعى فى تحديد المصطلح المحورى بالنسبة لتخصصهم، ألا وهو مصطلح الصناعة. وبغض النظر عن بعض الاستثناءات المهمة، فإن البحث يرتكز داخل هذا الموضوع حول عمال الصناعة وأوضاع العمل داخل المصنع. لكن لم يتضح بعد بجلاء إلى أى حد يمكن تعميم نتائج هذا البحث،

---

[*] عن علم الاجتماع السياسى باللغة العربية راجع:
- السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤
- محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، مجلدين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦. (المحرر)

كما لم يتضح حقيقة تحت أى ظروف يمكن انطباق مصطلح "صناعى" انطباقا صحيحا على العمل الذى لا يتم داخل المصنع، حيث أفضى الاهتمام بالمصانع والصناعة إلى الميل - لفترة طويلة - نحو التركيز المفرط على التأثيرات السببية للعوامل المرتبطة بمكان العمل - خاصة التكنولوجيا وطرائق الانتاج - على سلوك كل من العمال والادارة سواء داخل المصنع أو خارجه. وثمة اهتمام بحثى ملحوظ، فى الوقت الحالى، بالتأثيرات الداخلية والخارجية للآلية **(الأوتوميشن)** وتكنولوجيا المعلومات والطرق المرنة لتنظيم العمل (انظر مادة: **العمل المرن**). وقد أسفر ذلك عن ميل نحو **الحتمية التكنولوجية**، وصياغة استنتاجات خاصة بالتغير الشامل داخل المجتمع الصناعى، من واقع النتائج المستخلصة من دراسة عدد قليل من المصانع (التى عادة ما تكون ضخمة الحجم وغير ممثلة لواقع الصناعة). ومن الملامح الأخرى اللافتة للنظر أنه لما كانت بحوث علم الاجتماع الصناعى تلعب دورا مؤثرا فى تعليم الادارة ونظرياتها، فإننا نجد أن بعض هذه التعميمات المتجاوزة يكون لها تأثير **النبوءة ذاتية التحقيق**.

ويلاحظ أن هذا التركيز التفسيرى على التكنولوجيا وطرق تنظيم العمل قد كان بمثابة مبرر مهم لوسم الدراسات الخاصة بالعمل خارج المصنع بأنها دراسات تنتمى لعلم الاجتماع الصناعى. لكن مع ابتعاد البحث عن التركيز على عمال الصناعة اليدويين (وهم عمال ذكور أساسا)، فإن الفكرة الخاصة بأن العوامل داخل مكان العمل ذات تأثير سببى مستقل يمكن تحديده على أفعال الناس - قد أصبحت موضع شك. ويمكن العثور على أمثلة مهمة فى هذا الصدد من واقع البحوث التى أجريت على العمال ذوى الياقات البيضاء. حيث أصبح الموظفون الكتابيون، والفنيون، والعمال ذوى الياقات البيضاء يشكلون جزءا متزايدا من العمالة داخل المجتمعات الحديثة، نتيجة لنمو حجم الشركات، والاتساع داخل الادارة العامة والمالية، والزيادة العامة فى أعداد الموظفين المهنيين وموظفى الخدمات.

ومع ذلك فمن الواضح أن اتجاهات وسلوك مثل هؤلاء العمال نحو الادارة أو **النقابة العمالية** (مثلا) وكذا القيم التى ينظرون من خلالها إلى **عملهم** تختلف اختلافا بينا عن القيم، والاتجاهات وأنماط السلوك التى تسم - على الجانب الآخر - العمال ذوى

الياقات الزرقاء. فالقيم والاتجاهات وأنماط السلوك التي تسم العمال ذوى الياقات البيضاء نجدها أكثر انسجاما مع الطبقة العليا ومع المكانة التي يتمتع بها هؤلاء المستخدمون. وثمة كم كبير من البحوث في هذا الصدد حاولت أن تفسر هذه التفاوتات، وأن تلقى بالتالى بعض الضوء على **التدرج الطبقي** الاجتماعي بالرجوع إلى العوامل المرتبطة بمكان العمل. وتتضمن هذه العوامل التعاملات الشخصية للعمال ذوى الياقات البيضاء مع الإدارة والقدر الأكبر الذى يحظون به من الاستقلالية الشخصية، والأجور، وفرص الترقي التي يعتقد أنهم يتمتعون بها. ويرى البعض أنه كلما كثر عدد وظائف ذوى الياقات البيضاء واتسعت المكاتب التي يعملون بها، وكلما أصبحت هذه الأماكن أكثر رسمية (لا شخصية) وأكثر اعتمادا على المعدات الآلية، كلما أصبح هؤلاء المستخدمون أكثر شبها بعمال المصانع سواء في الموقع الموضوعي للعمل أو في استجابتهم الذاتية لهذا الموقع.

وقد كشفت البحوث الحديثة عن ملامح صورة أكثر تعقيدا تظهر من خلالها النتائج التالية واضحة كل الوضوح: إن الخلفية الاجتماعية والاختيار الذاتي يمكن أن يحتلا نفس الأهمية التي تحتلها المتغيرات الخاصة بمكان العمل في تشكيل الاتجاهات والعلاقات الصناعية المميزة للعمال ذوى الياقات البيضاء، وأن التغير التكنولوجى داخل مكاتب (الادارة) كان مصحوبا بأشكال من إعادة تكييف العمال ذوى الياقات البيضاء على نحو ملحوظ مع سوق العمل الخارجي، الأمر الذى جعل من الصعب، أو حتى من غير الضرورى، الفصل بين التأثيرات الموجودة داخل بيئة المصنع الداخلية وتلك الآتية من الخارج. وليس أقل أهمية في هذا الصدد تغيرات سوق العمل التي أدت إلى نمو عمالة النساء، خصوصا العاملات بعض الوقت بعد مدة طويلة من البقاء في المنزل.

لذا فإن المنحى التقليدى لعلماء الاجتماع الصناعي، فيما يتصل بهذه الموضوعات المهمة قد انداح - تحت وطأة الانشغال بالأجندة البحثية الخاصة بالعمل خارج المصنع - داخل بعض فروع علم الاجتماع الراسخة وهي :- سوسيولوجيا **الطبقة**، وثقافات **المكانة**، وأبنية **سوق العمل**، ودراسات **النوع**.

وقد تأكدت خلال السنوات الأخيرة حاجة علماء الاجتماع الصناعي إلى بدء أبحاثهم خارج بوابة المصنع من خلال عدد من الدراسات المتفاوتة التي ذهبت إلى أن تأثير التكنولوجيا، وتنظيم العمل، والمتغيرات الأخرى المرتبطة بمكان العمل تعد،

بحـد ذاتهـا، ذات طبيعـة ثقافيـة واجتماعية. من هذا - على سبيل المثال - اهتمام بعض الدراسات المسحية المقارنة بفحص المصانع التى تستخدم أساليب تكنولوجية متشابهة، ولكنها تنتمى إلى أطر ثقافية وقومية متباينة. وكشفت نتائج تلك الدراسات أن هذه العوامل نفسها (خصوصا العوامل السياسية ونظم العلاقات الصناعية) أكبر تأثيرا على السلوك من العوامل المرتبطة بالتكنولوجيا وتنظيم العمل، حتى داخل المصانع نفسها.

وترى بعض الأبحاث المقارنة الأخرى أن الممارسات الخاصة بإدارة العمل، وأبنية الوظائف، والتدريب، والمهارات والإشراف تتأثر كلها تأثرا عميقا بالعوامل السياسية والقانونية ونظم التعليم داخل المجتمع، لدرجة أنها تحدد ملامح الأداء الاقتصادى القوى فى مجمله. ومرة أخرى تم استيعاب هذه الموضوعات من موضوعات علم الاجتماع الصناعى داخل مجال البحث التاريخى والمقارن لأنماط الثقافة الصناعية.

ومن المنطقى بناء على ذلك أن نقول أن مصطلح علم الاجتماع الصناعى أصبح مصطلحا باليا. ومع ذلك فإن الكتب والبرامج الدراسية الخاصة بهذا العلم، وبالذات تلك المرتبطة بتعليم الإدارة وتدريب كوادر النقابات العمالية، لازالت تقدم مدخلا لمنظور علم الاجتماع يحظى بترحيب واهتمام من جانب الكثيرين الذين لا يجدون سبيلا آخر للإحاطة بمثل هذه الموضوعات. ونلاحظ اليوم عادة أن هذه المقررات وتلك الكتب الدراسية قد أصبحت، وللأسباب سالفة الذكر، ونظرا للتوسع الهائل فى الدراسات، تمثل تخصصات فرعية مستقلة بذاتها. ويصادف قارئ هذه الموسوعة العديد من المصطلحات المستقلة عن كل منها. ويمثل مؤلف كيث جرانت المعنون: علم اجتماع العمل، الصادر عام ١٩٩١،[٤٧٧] ومؤلف جون إلدريدج وزملاؤه، علم الاجتماع الصناعى والأزمة الاقتصادية، الصادر عام ١٩٩١[٤٧٨] نموذجين للكتب الدراسية التى ما زالت تحاول تغطية هذا الميدان تغطية شاملة.[*] انظر

---

*عن علم الاجتماع الصناعى باللغة العربية، انظر:

•حسن الساعاتى، التصنيع والعمران. بحث فى علم الاجتماع الصناعى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩.

•على عبد الرازق جلبى، علم الاجتماع الصناعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.

•السيد عبد العاطى السيد، التصنيع والمجتمع، دراسة تطبيقية فى علم الاجتماع الصناعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦.

•محمد الجوهرى، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.

(المحرر)

أيضـا: حركـة العلاقـات الإنسـانية، الصـراع الصنـاعى، الديموقراطيـة الصناعية، نظريـة التنظيـم (مدرسـة باريس)، الإدارة العلمية، علم اجتماع العمل، الخبرة الذاتية للعمل.

علم الاجتماع الطبى

Sociology of Medicine

ميدان من ميادين علـم الاجتمـاع يركز على الطب باعتباره مجموعة من الأفكـار والممارسات. ومـع ذلـك فـإن التحديد الدقيـق لهـذا الميـدان عمليـة إشكالية غير يسيرة. ففى المحل الأول، هنـاك خـلاف حول تحديد علاقـة هـذا المجـال مـن مجـالات علـم الاجتمـاع بالمهن الأخرى. وقد تواتر إثارة هذه القضيـة عـادة مـن خـلال التـأكيد علـى المقابلـة بين دور علـم الاجتمـاع فـى مجال الطب وعلم الاجتماع الطبى.

فعلم الاجتماع فى مجـال الطـب، كمـا يدعـى البعـض، يعمـل فـى إطـار الحدود والمعالم الخاصة بالطب، حيـث يكون عليه أن يقبل بأهدافـه وأولوياتـه. أما علم الاجتماع الطبى فيتبنـى اتجاهـا نقديا أكثر استقلالية تكون فيـه الأولويـة للإسـهام السوسيولوجى علـى الطبـى. وطبقا لهذا التصور، يعد علم الاجتمـاع الطبى مجالا من مجالات علم الاجتماع له وجود مشروع، فى حين يفتقـر علـم الاجتماع فى مجال الطب إلى مثل هـذه المشروعية. على أنه فى كلا الحـالتين، فإن ميدان علم الاجتماع الطبـى يتحـدد مدلوله وتتعين حدوده فى ضوء علاقتـه بالطب.[*]

ويفضـل كتـاب آخـرون تحديـدا أكثر رحابة لنطاق علم الاجتماع الطبى مثل سوسيولوجيا الشفاء أو المعـالجين، أو سوسيولوجيا نظم الرعاية الصحيـة، لكـى يوضحـوا أن الأطبـاء لا يشـكلون المجموعـة الوحيـدة التـى تتولـى مهمـة العلاج، أو أنهم يشكلون المكون الوحيد لنظم الرعاية الصحية. فهناك كثرة مـن المعـالجين الآخريـن مثـل الممرضـات، والمتخصصين فـى العـلاج الطبيعـى، بالإضافة إلى المعالجين غير الرسـميين الذيـن ينبغـى دراسـة دورهـم العلاجـى بمزيد مـن التفصيـل، والذيـن يتعيـن ألا يتم تصنيفهم تحت مظلة الطب.

وثمة مشكلة أخرى تكتنف عملية تحديد مجال علم الاجتماع الطبى تتعلق بالعلاقـة بيـن علـم الاجتمـاع **والدراسـة الاجتماعية للصحة والمرض**[**]. وفى

[*] راجع بالعربية، على المكاوى، علم الاجتمـاع الطبى، دار المعرفـة الجامعيـة، الاسـكندرية، ١٩٩٠. (المحرر)

[**] انظر بالعربية فى هذا الموضوع، سعاد عثمان ونجوى عبد الحميد وفوزى عبد الرحمن، الصحـة والمرض. وجهـة نظـر علـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا، دار المعرفـة الجامعيـة، الاسكندرية، طبعات متعددة. (المحرر)

هذا المقام يذهب البعض إلى القول بأن علم الاجتماع الطبي يستوعب بالضرورة الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض حيث أنها تمثل لب اهتمام الطب، في حين يذهب آخرون إلى أن بؤرة الاهتمام يجب أن تكون أكثر ضيقا بحيث تركز على الطب **كمهنة**، وأن الدراسة الاجتماعية للصحة والمرض يجب أن تعامل باعتبارها مجالا مستقلا للدراسة.

وبرغم مثل هذه الصعوبات التي تكتنف تحديد المجال، فقد ظل علم الاجتماع الطبي - بالمعنى الواسع للمصطلح - يشهد نموا وازدهارا منذ الخمسينيات. وعلى الرغم من أن جذوره ترجع - جزئيا - إلى الطب الاجتماعي إبان سنوات ما بين الحربين العظميين، أو إلى فترات سابقة على ذلك، فإن القوة الدافعة لهذا الفرع نبعت بصفة أساسية من كتابات تالكوت **بارسونز** الواسعة التأثير عن مهنة الطب **ودور المريض**، التي وضعت الطب والمرض في قلب تيار الاهتمام الرئيسي لعلم الاجتماع.

وإذا ما نحينا جانبا القضايا المتعلقة بالصحة والمرض، يركز علم الاجتماع الطبي بمعناه الضيق على قضيتين رئيسيتين. وتهدف القضية الأولى، والمهيمنة على الميدان، إلى تحليل طبيعة ومدى وأصول القوة التي تتمتع بها مهنة الطب، وعلاقة مهنة الطب بالمهن الأخرى المرتبطة بها. ويقف علم إليوت فريدسون المعنون: مهنة الطب، والصادر عام ١٩٧١،[٤٧٩] بتأكيده على الاستقلالية الذاتية باعتبارها السمة المميزة لمهنة الطب، يقف شاهدا على هذا التراث العلمي. ولقد تم تطوير إسهام فريدسون من قبل عدد من الكاتبات ذوات التوجهات النسوية - مثل آن أوكلي - التي قامت بدراسة أساليب الاستبعاد التي يستخدمها الأطباء والتي تتجلى في عملية **انتشار الطابع الطبي** (وهو مصطلح يرتبط بوجه خاص بدراسة إيفان اليش المعنونة: نقمة الطب، والصادرة عام ١٩٧٦[٤٨٠]) على وقائع مثل الولادة، الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى استبعاد القابلة التي تكون دائما امرأة، ولكن أيضا إلى زيادة الإحساس بالعجز لدى النساء الواضعات.

وتمثل العلاقة بين الطبيب والمريض البؤرة الرئيسية الثانية لاهتمام علم الاجتماع الطبي، حيث تتراوح الدراسات بين التحليلات المتعمقة للعلاقة التفاعلية بين الطبيب والمريض بما في ذلك تحليل الشرائط المسجلة للأحاديث التي تدور بين المريض والمعالج، إلى المسوح الكبيرة لمدى الرضا عن العلاقة بين الطبيب

والمريض، والوقت الذى يقضيه الطبيب مع المريض، وما إلى ذلك من الموضوعات. ولقد لقيت رعاية المحتضرين اهتماما خاصا من المشتغلين بعلم الاجتماع الطبى(*).ونأتى أخيرا على ذكر إسهام علم الاجتماع في عملية تنشئة طلاب الطب(**)، وتقف دراسة لوب كوزر: الحياة في العنبر، والمنشورة عام ١٩٦٢(٤٨١) شاهدا على هذا التقليد.(***)

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذين المجالين سيظلان يحتلان قلب الأطباء بصفة متزايدة في إطار دراسةاهتمام علم الاجتماع الطبى، فمن المرجح أن تدرج دراسة أنشطة العاملين الآخرين في مجال الصحة وفي إطار المجال الأوسع المتعلق بدراسة نظم الرعاية الصحية. انظر مؤلف جيرهارد المعنون: تصورات المرضى: التاريخ الفكرى والسياسى

(*) قدم المرحوم الدكتور نبيل صبحي حنا أبرز إسهام مصرى وعربى في دراسة الجوانب الاجتماعية للاحتضار. وقد صادف في حياته -القصيرة المثمرة- عنتا شديدا واستنكارا ممن حوله للاهتمام بمثل هذا الموضوع. ولكنه استمر وثابر، ووصل إلى تسجيل أكثر من رسالة ماجستير حول الاحتضار لتلاميذ له. هذا فضلا عن نشاطه الشخصى التطوعى الممتد طوال ثلاثين عاما لخدمة مرضى الأمراض المستعصية والأشخاص المحتضرين والموشكين على الموت. (المحرر)

(**) عرفت مصر تجربة فريدة لمساهمة علم الاجتماع في التعليم الطبى بمناسبة إنشاء كلية الطب بجامعة قناة السويس. فعندما كان الإعداد لإنشاء تلك الكلية يسير على قدم وساق، وكانت تلك الكلية إحدى الكليات المتوجهة نحو المجتمع يؤهل فيها الطالب لأن يكون طبيبا واعيا بقضايا المجتمع والناس وقادرا على بحثها مثلما يبحث مسائل الصحة والعلاج تماما. وقد طلب مؤسسو الكلية إعداد جرعات مكثفة من العلوم الاجتماعية تمكن الطلاب من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه. وقد تشكلت لجنة مشتركة قاد الفريق الطبى فيها دكتورة عصمت عزت ودكتور زهير نعمان، وقاد الفريق السوسيولوجى محمد الجوهرى استطاعت أن ترسى قواعد المزج بين البعد الطبي والبعد الاجتماعى، وقامت بتحديد المواد التى يمكن أن تدرس لطلبة كلية الطب، والمحتويات التفصيلية لكل مادة. (المحرر)

(***) قدم نبيل صبحى في دراسة له معالجة رائدة لهذه النقطة: نبيل صبحي حنا، أنثروبولوجى في العنبر، دراسة ميدانية للتنظيم والتفاعل والعلاقات في عنبر جراحة رجال بمستشفى كينجزتون بانجلترا. وهى دراسة ميدانية خالصة استقى المؤلف مادتها العلمية الميدانية من داخل العنبر بتلك المستشفى بمدينة هل Hull حيث أمضى فيه أسبوعين مقيما إقامة كاملة (مريضا وباحثا). انظر الكتاب السنوى في علم الاجتماع، العدد الأول، إشراف محمد الجوهرى، دار المعارف، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٠، ص ص ٢٥٥-٢٨٤ (المحرر)

لعلم الاجتماع الطبى، الصادر عام ١٩٨٩.[٤٨٢] ويمثل كتاب إميلى ممفورد عن علم الاجتماع الطبى، الصادر عام ١٩٨٣[٤٨٣] إحدى الدراسات العديدة التى تصدت لمعالجة هذا الجانب من علم الاجتماع الطبى.

علم الاجتماع الطبى

Medical Sociology

انظر: **المادة السابقة.**

علم الاجتماع الظاهراتى

Phenomenological Sociology

انظر : **الفلسفة الظاهراتية.**

علم الاجتماع العائلى

Sociology of Family

تعد الأسرة جماعة منزلية ذات روابط حميمة، تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط الدم، أو الاتصال الجنسى أو الروابط القانونية. ولقد كانت الأسرة على الدوام وحدة اجتماعية فائقة المرونة ظلت باقية وقادرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة عبر العصور. ومع ذلك فقد ظهرت أصوات قوية على جانبى الأطلنطى (أى فى البلاد الأوروبية وفى أمريكا) تؤكد أن الأسرة فى حالة ذبول. بل ظهر بين هؤلاء من رحب بفكرة زوال الأسرة، لأنها من وجهة نظرهم مؤسسة قمعية وفاسدة. ومع هذا استمر علم الاجتماع العائلى فى البقاء، منتجا عددا ضخما من البحوث المختلفة التى غيرت من معتقداتنا عن أنساق الأسرة فى الماضى، ووسعت من مداركنا حول تنوع الحياة الأسرية، ليس فقط من دولة لأخرى، وإنما كذلك من طبقة لأخرى، وكذلك بين الجماعات الإثنية، والمناطق المختلفة.

وهناك عديد من الدراسات البينية التى تتصدى لدراسة العلاقات المتبادلة بين الحياة الأسرية **والعمل**، وكيف تتأثر العلاقات الأسرية المحدودة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. ويعمل علم الاجتماع العائلى أيضا على إدخال منظور **دورة الحياة** فى اعتباره، موضحا كيف تختلف الأسر عبر مراحل تطورها المختلفة، منذ مرحلة **الزواج** المبكرة، وصولا إلى سن الشيخوخة.

وأخيرا فإن هناك أعدادا متزايدة من البحوث تهتم بأشكال الأسرة المختلفة، مثل الأسر ذات العائل الواحد، والأسر التى تتكون عقب اجتياز خبرات سابقة (كالطلاق أو الترمل)؛ كما أصبح علم الاجتماع العائلى بالضرورة أكثر اهتماما بأمور السياسة العملية.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة إعادة تقويم راديكالية لحالة الأسرة المعاصرة والرغبة في بقائها واستمرارها. وكانت إحدى صور النقد المصاحبة لهذا تلك التى تنظر إلى الأسرة على أنها المهد الذى رعى المجتمع الرأسمالى (انظر كتاب زارتسكى بعنوان: الرأسمالية، والأسرة، والحياة الشخصية، الصادر عام ١٩٧٦).[٤٨٤]وذهب ثانى هذه الانتقادات إلى أن الأسرة الزواجية تقهر الفردية وتكبتها (كما ذهب إلى ذلك على سبيل المثال لينج فى كتابه عن : سياسة الأسرة، الصادر عام ١٩٧١).[٤٨٥] أما الخط الثالث للنقد فنلمسه مثلا فى أعمال الكتاب ذوى النزعة النسوية، بدءا من أعمال كتاب مثل جيسى برنارد وآن أوكلى اللتان تركزان على طبيعة تقسيم الأدوار النوعية فى الأسرة المعاصرة والآثار المترتبة على هذا التقسيم، وصولا إلى النقد الأكثر راديكالية الذى قدمه ميشيل باريت ومارى ماكينتوش (انظر كتابهما: الأسرة المضادة للمجتمع، الصادر عام ١٩٨٢)[٤٨٦]اللتان لم تنظرا فقط إلى الأسرة كمؤسسة تقهر المرأة فحسب، بل إنها مؤسسة مضادة للمجتمع.

أما الدراسات التاريخية عن الأسر فقد حاولت أن تفند كثيرا من الخرافات الشائعة حول طبيعة الحياة الأسرية في الماضي. من هذا مثلا، أنه من الخطأ القول بأن الأسرة النووية قد ظهرت كرد فعل للتصنيع، وأنها حلت محل نظام الأسرة الممتدة السابق عليها. فقد أوضحت البحوث أن الأسرة النووية قد سبقت الشكل الأولى للرأسمالية في معظم أنحاء أوروبا الغربية. كما أن الصورة الرومانسية عن الأسرة كوحدة مستقرة ومترابطة في العصور الغابرة قد ثبت عدم صحتها، وأوضحت دراسات كدراسة فيليب آريس بعنوان: الطفولة عبر القرون، الصادرة عام ١٩٦٢،[٤٨٧] بجلاء أن التأكيد على الدفء في حياة الأسرة الحديثة هو تأكيد حديث نسبيا.

وبالرغم من وجود قدر من الاستمرارية فى شكل الأسرة عبر التاريخ، فإنه من الخطأ التقليل من شأن التنوع في الحياة الأسرية. فالجماعات الإثنية والدينية لها قيم ومعتقدات مختلفة، وأن هذه الاختلافات لا تؤثر فقط في المفاهيم المرتبطة بدور الهوية النوعية (الذكور والإناث) وتقسيم العمل داخل الأسرة وتنشئة الأطفال، ولكنها تؤثر أيضا فى الاتجاهات نحو العمل والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وتظهر اختلافات مشابهة بين الأسر التى تنتمى إلى أصول طبقية متباينة، فاسر الطبقة العاملة ترتبط بأدوار زواجية متباينة (انظر: **الدور الزواجى**) بالرغم مما يقال الآن عن تناغم زيجات الطبقة العاملة (انظر كتاب مايكل يونج وبيتر ويلموت بعنوان : الأسرة المتناغمة، الصادر عام ١٩٧٣).(٤٨) كذلك تختلف توجهات تربية الطفل تبعا لاختلاف الطبقة الاجتماعية، فقد أوضحت دراسات جون واليزابيث نيوسن فى انجلترا ودراسات ميلفن كون فى أمريكا أن الطبقات الوسطى تميل فى تنشئة أطفالها إلى تأكيد الاستقلالية، بينما تهتم الطبقة العاملة بالتأكيد على الطاعة. وعزا كون هذا الاختلاف فى التوجه إلى مهنة الأب، موضحا أن علاقات الأسرة وأدوار العمل تترابط فيما بينها.

وغالبا ما كان ينظر من الناحية النظرية إلى الأسرة والعمل على أنهما نطاقان منفصلان، مع الاتجاه إلى ربط النساء بالمنزل والرجال بالعمل. ولسوء الحظ فقد ساهم علم الاجتماع العائلى فى استمرار هذا الفصل من خلال انفصال بحوثه عن بحوث علم اجتماع العمل وعلم اجتماع المهن. وإن كان من الواضح، على أية حال، أن هذا الفصل ليس له أساس، فتزايد مشاركة المرأة المتزوجة فى نطاق العمل قد زاد من التفاعل بين الأسرة والعمل. فقد أثرت الأعمال المبكرة التى قدمها رونا وروبرت رابوبورت حول **الأسر ذات السلك المهنى الثنائى** على ازدياد البحوث التى تهتم باستكشاف المزايا والضغوط المصاحبة للأسر ذات الزوجين العاملين. وإن كانت ما تزال هناك كثير من التساؤلات التى تحتاج إلى إجابة حول التفاعل بين الأسرة والعمل. ومن هذه الأسئلة – على سبيل المثال – كيف تؤثر الأسر فى التحولات التى تطرأ على **سوق العمل** دخولا وخروجا؟ وكيف تؤثر الأحداث والسياسات المتعلقة بالعمل على حياة الأسرة؟ وكيف تتغير الترتيبات الخاصة بعمل الأسرة عبر دورة الحياة؟

وتتوازى البحوث المتعلقة بدورة حياة الأسرة فى الاهتمام المتزايد بتحليل مجرى حياة الفرد. ومن المفاهيم الرئيسية فى هذا الصدد مفهوم زمن الأسرة، الذى يولى اهتمامه لتوقيت وسياق التحولات الأسرية كالزواج والأبوة، وتصورات أعضاء الأسرة والمجتمع ككل لهذه التوقيتات. فتوقيت الأحداث المبكرة (مثل العمر عند الزواج الأول) تؤثر تأثيرا بعيد المدى على الأحداث اللاحقة (مثل الطلاق). كما أن للتحولات الأسرية

نتائج اقتصادية أيضا. فقد أكدت البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة - على سبيل المثال - كيف تزداد احتمالات أن تواجه النساء والأطفال مخاطرة التعرض للفقر بعد الطلاق.

كذلك ارتفعت نسبة الأسر ذات العائل الواحد، ارتفاعا ملحوظا في النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن للبحث الاجتماعي أن يلعب دورا هاما في إماطة اللثام عن الطريقة التي يستطيع بها المجتمع أن يساعد الأسر ذات العائل الواحد كي تتكيف وتستمر في الوجود - بالمعنى العام وليس من النواحي المادية فحسب. فهناك كثير من الأطفال الذين يعيشون في مرحلة ما من عمرهم في **عائلة (أسرة معيشية)** ذات عائل واحد، ويكون من الأخطاء الفادحة اعتبار هذه الأسر أسرا باثولوجية أو منحرفة. كما أن الأسر التي يعاد تشكيلها (بعد طلاق أو ترمل) أصبحت هي الأخرى موضوعا للدراسة والبحث، ومع ذلك فما زالت ثمة أسئلة هامة عديدة تتصل بهذه الأسر تحتاج إلى إجابة. من هذه الأسئلة مثلا: إلى أى مدى ينهى الزواج مرة أخرى العلاقة بين الطفل والجد، وكيف يؤثر ذلك على نقل مفاهيم العدالة، والميراث، وثقافة الأسرة عبر الأجيال؟

ويبدو أنه لا مناص أن يكون الخط الفاصل بين البحث الاجتماعى والسياسة فى علم الاجتماع العائلى خطا رقيقا. فثمة تراث عريض من الدراسات المتميزة حول الأسرة التى تربط الاهتمامات النظرية بالهموم الواقعية (انظر على سبيل المثال كتاب بيتر تاونسند المعنون : الحياة الأسرية لكبار السن، الذى صدر عام ١٩٥٧)[٤٨٩]، أو كتاب فينش عن: الالتزامات الأسرية والتغير الاجتماعى، الصادر عام ١٩٨٩[٤٩٠]. ومما لاشك فيه أن الأسئلة التى ستواجه علماء الاجتماع العائلى فى المستقبل سوف تختلف عن ذلك، طالما أن الظروف المتغيرة تأتى بمشكلات جديدة. ومع ذلك يبقى شئ واحد على درجة من الوضوح هو : إنه بصرف النظر عن التغيرات فى حجم الأسرة، أو شكلها، أو عضويتها، أو صورتها، فإن خبرة الماضى تعلمنا أن الأسرة قد خلقت لتبقى. انظر أيضا: **النزعة الفردية العاطفية، نظام توزيع الموارد داخل الأسرة، توزيع العمل المنزلى.**

علم الاجتماع العسكرى

Military Sociology

انظر : **الدراسات السوسيولوجية العسكرية.**

علم اجتماع العلم

Sociology of Science

تخصص تأسس في الولايات المتحدة، يهتم بدراسة الترتيبات المؤسسية والمعيارية التى تيسر ممارسة العلم وتقدمه، أو هو - كما عبر روبرت ميرتون - فرع من علم الاجتماع المعرفى يدرس البيئة الاجتماعية لمثل هذا النوع الخاص من المعرفة التى تنشأ من إجراء التجارب المقننة أو الملاحظة المنظمة وترجع إليها (انظر: دراسته بعنوان: دراسات فى علم اجتماع العلم، الواردة فى الجزء الرابع من كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى الصادر عام ١٩٦٨).(٤٩١) ومن أشهر الدراسات الكلاسيكية فى هذا الفرع دراسة ميرتون نفسه، الذى بحث فى آثار الحداثة على تطور العلم بما فى ذلك، على سبيل المثال، دراسة تأثيرات ظهور البروتستانتية التقشفية وانتشار المثل الديموقراطية. وقد جمع العديد من هذه الدراسات فى كتابه المعنون: علم اجتماع العلم، الصادر عام ١٩٧٣.(٤٩٢)

ومع حقبة السبعينيات أصبح من المألوف إقامة التمييز بين هذا التراث وبين التراث الأوروبى (البريطانى فى أغلبه) والخاص بعلم اجتماع المعرفة العلمية (والذى يشار إليه اختصارا بالحروف SSK(*)) ويهتم مباشرة بتحديد ما يعتبر "علما" مع توضيح أسباب ذلك. ويتجاهل أصحاب الاتجاه السابق، الذى يدعمه ميرتون، مضمون المعرفة العلمية تجاهلا كبيرا، وبدلا من ذلك نجدهم يركزون على المعايير العامة للمنطق والعقلانية، وعلى نقاط محددة فى العالم الفيزيقى وفى الطبيعة. أما أصحاب الاتجاه الأخير - اتجاه المعرفة العلمية - فقد أحدثوا ثورة بتأكيدهم على **النسبية**، حيث لفتوا الأنظار إلى **التصور الاجتماعى** للمعرفة العلمية، وادّعوا عدم إمكانية التوصل إلى أى حقيقة خارج هذا النشاط الإنسانى.

ومن هنا فليس من المستغرب أن يتم طرح هذين الاتجاهين على أنهما متنافسان أو متناقضان. فالكتاب الأمريكيون الأوائل أبدوا اهتماما بالطريقة التى تنتظم بها المجتمعات بما يؤدى إلى توليد الحقيقة. وهذا الاتجاه (الذى يبدو واضحا على سبيل المثال عند باربر فى كتابه العلم والنظام الاجتماعى، الصادر عام ١٩٥٢)(٤٩٣)

(*) Sociology of Scientific Knowledge.

يمكن فهمه بوضوح في ضوء خلفية الاتجاه الشمولي الأوروبي. وتتركز الإسهامات البريطانية الأكثر حداثة في هذا الصدد في التساؤل عن كيف تعد بعض النتائج التي يتم التوصل إليها عن العالم الفيزيقي والرياضي نتائج مقبولة وصحيحة في مجتمعات معينة في أوقات معينة، وبالتالي يمكن النظر إليها باعتبارها تجسيدا للثورة **الفينومينولوجية (الظاهراتية)** الأوسع نطاقا في العلوم الاجتماعية خلال حقبة السبعينيات. ويعد هذا الاتجاه السوسيولوجي هو الاتجاه المناظر لما يسمى "بالتحول اللغوى" Linguistic Turn في الفلسفة (وتعد كتابات لودفيج **فيتجنشتين** Wittgenstein هي المصدر المشترك لهذه التصورات). وإذا قبلنا طرح هذين الاتجاهين في ضوء هذه المفاهيم السابقة، يصبح بالإمكان أن نرى التراث الأوروبي باعتباره رد فعل نقدى ضد الاتجاه المعيارى التقليدى في هذا الصدد. وإن كان هذا الطرح يتضمن – بلا شك – مبالغة في عرض الاختلافات **المعرفية** (الإبستمولوجية) بين البرامج البحثية لكلا الاتجاهين. وطبقا لما يراه هارى كولينز، على سبيل المثال، فإن العلاقة بن الاتجاهين تعد نوعا من التأمل الخارج عن لب الموضوع، والممزوج بخصومة أكاديمية (انظر مقاله: علم اجتماع المعرفة العلمية، المنشور في: المجلة السنوية لعلم الاجتماع عام ١٩٨٣)(٤٩٤).

ومن المؤكد أن الدارسين العاملين في المجالات القريبة من علم اجتماع العلم كفلسفة العلم وتاريخ العلم كانوا ينظرون إلى تراث كلا الاتجاهين بمعيار متساو، فاعتبروا الاتجاه الأول يمثل دفاعا عن التقدم العقلاني في العلم ضد نقد أصحاب اتجاه النسبية، واعتبروا الاتجاه الثاني يسهم بدراسات حالة تاريخية في مناقشة وتطوير النظرية السوسيولوجية. ومن هنا فإن ما بين الاتجاهين من تناقض يمكن أن ينظر إليه باعتباره مجرد أداة أو وسيلة تعليمية لتوضيح الفروق بينهما. ويكشف لنا توماس كون (وهو أمريكى) في عرضه للدلالات النسبية لمفهوم **النماذج التحليلية**، عن أن الحدود بين كلا الاتجاهين لم تكن أبدا راسخة ولا ثابتة.

وقد حفز كل اتجاه من الاتجاهين السابقين إلى إجراء برامج بحثية إمبيريقية رئيسية من ناحية، وإلى إدارة مناقشات نظرية قوية من ناحية أخرى. فتناول الباحثون الأوروبيون بالدراسة – مثلا – الآليات الداخلة في عملية

إنتاج المعرفة العلمية، وأوضحوا أن مجرد اتباع قواعد السلوك العلمى الملائم لا يفسر لنا - بصورة كاملة - ما يتم التوصل إليه من نتائج بحثية، ولا يبين لنا كيف تمت معالجة التناقضات العلمية خلال إجراء البحث. وهذه الأنواع من الدراسات المعنية بآليات إنتاج المعرفة العلمية عادة تتطلب دراية وثيقة بالتفاصيل الفنية (أو التكنيكية) بميادين العلم التى تتم دراستها من ناحية، وإجراء المقابلات المفصلة مع أعضاء الشبكات العلمية أو أفراد الجماعة العلمية من ناحية أخرى، على الرغم من أن قلة من الباحثين فى هذه الدراسات هم الذين تبنوا التقنية الأنثروبولوجية المعروفة **بالملاحظة بالمشاركة** (ربما من خلال عملهم كفنيين فى معامل البحوث). والباحثون الذين يستخدمون الأسلوب السابق - أى غير الأنثروبولوجى - يميلون إلى التركيز على التحليلات العلمية، وخاصة المعانى التى يضفيها العلماء الممارسون على أنشطتهم العلمية، بينما يشجع أصحاب الاتجاه الأنثروبولوجى على ملاحظة الحياة العلمية والسلوك العلمى. وفى كلا الحالتين، يأتى التقرير السوسيولوجى النهائى - غالبا - فى صورة تخصصية عالية، تتطلب من القارئ دراية طيبة بميدان العلم الذى أجريت عليه الدراسة. ومن ناحية أخرى فإن بعض الدراسات السوسيولوجية للمعرفة العلمية تستطيع أن تجمع بين الاندماج فى الميدان العلمى الذى تدرسه، وبين الكشف عنه أو تفسيره فى نفس الوقت، كما هو الحال على سبيل المثال فى الدراسات الوفيرة التى أجريت على ميدان ما يسمى بالعلوم الهامشية أو الثانوية (ومنها فرع الباراسيكولوجى مثلا)(*)

وتقدم مقدمة كتاب أندرو بيكرنج عن : العلم كممارسة وثقافة، الصادر عام ١٩٩٢[٤٩٥] أفضل عرض عام لهذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الصغير نسبيا، والذى يتسم مع ذلك بالحركية وحسن التنظيم. كما يحتوى الكتاب على عينة ممثلة للإسهامات الحديثة التى قدمها عدد كبير من المتخصصين المعاصرين فى هذا الفرع.(**)

(*) الباراسيكولوجى، ويسميه وليم الخولى قرين علم النفس، هو الذى يبحث فى بعض الظواهر النفسية والعقلية التى لا زال بحثها خارجا عن متناول منطق البحث الإمبيريقى (العلمى). فهى لا تزال فى حكم الغيبيات، مثل التخاطر. (المحرر)

(**) حول المشكلات المنهجية والمعرفية فى دراسة المجتمع انظر الكتاب الممتاز التالى: أنتونى جيدنز، قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع، ترجمة وتقديم محمد محيى الدين، مراجعة محمد الجوهرى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، تحت الطبع. (المحرر)

علم اجتماع العمل، سوسيولوجيا العمل Sociologie du Travail

يرتبط علم اجتماع العمل هذا بكتابات بعض علماء الاجتماع الفرنسيين فى الخمسينيات والستينيات، الذين قدموا فى ذلك الوقت نقدا مفيدا لاتجاه دراسة المصنع فى التيار الأساسى لعلم الاجتماع الصناعى (وهو توجه أنجلو ساكسونى أساسا). وقد عمل هذا الاتجاه على إعادة تأسيس الصلات التى حاول كارل ماركس أن يقيمها بين التغيرات التى تطرأ على تنظيم العمل وعلى التكنولوجيا، وعلى الإنتاج من ناحية، وبين الاغتراب الفردى، والطبقة، والعلاقات الاجتماعية السياسية من ناحية أخرى. ومن أبرز أعلام هذا الميدان **جورج فريدمان**، وميشيل كروزييه، وبيير نافيل، وآلان تورين، وسيرج ماليه، الذى ترجمت أغلب أعماله إلى اللغة الانجليزية. وقد أثارت مؤلفات ماليه Mallet مناقشات مهمة حول حقيقة وجود **طبقة عاملة جديدة**. ولكن ما يعيب تلك الأعمال هو ما يعيب أغلب أعمال سوسيولوجيا العمل، ألا وهو أن محاولاتهم تحطيم أصنام التراث التقليدى لعلم الاجتماع الصناعى قد قلل من قيمتها فكرة **الإيمان بالتكنوقراط والحتمية التكنولوجية**. ويلاحظ عموما أن تأثير هذا الاتجاه على البحوث والأفكار اليسارية باللغة الإنجليزية قد تراجع إلى حد بعيد بسبب المناقشات التى دارت مؤخرا عن موضوعات **المهارة، وإفقاد المهارة، وعملية العمل، وما بعد الفوردية**، وظواهر العمالة المرنة. ويقدم مؤلف مايكل روز المعنون: خدام القوة فى عالم ما بعد الصناعة، الصادر عام ١٩٧٩[٤٩٦] عرضا ممتازا باللغة الانجليزية لتاريخ وتحليل نظريات هذه الحركة ومؤلفاتها.

علم الاجتماع القانونى

Sociology of Law

القانون هو قواعد الفعل أو قواعده التنظيمية التى تضعها بعض الهيئات المسئولة **كالدولة**. وقد كان القانون موضوعا محوريا من موضوعات الدرس النظرى والموضوعى عند كل مفكر من الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع.

ومع أن كارل **ماركس** لم يكتب دراسة منهجية منظمة حول القانون، إلا أنه مع ذلك تحدث عنه كثيرا (انظر مؤلف كاين وهانت المعنون: آراء ماركس وإنجلز فى القانون، الصادر عام ١٩٧٩).[٤٩٧]ويحوى حديثه نقطتين أثرتا أثرا بعيدا على الدراسات التى جاءت بعد ذلك. تقول النقطة

الأولى أنه لأن النظام القانونى يمثل جزءا من الدولة البورجوازية، فقد كان هذا النظام أداة من أدوات القهر الطبقى. أما النقطة الثانية فمؤداها أنه لما كانت "الأفكار المسيطرة فى فترة معينة هى أفكار الطبقة الحاكمة"، فإنه حتى أهم المفاهيم القانونية وأكثرها خطورة (وفى مقدمتها: "الحقوق") تمثل هى الأخرى جزءا من نظام الهيمنة البورجوازية.

ودوركايم هو الآخر لم يكتب دراسة مستقلة فى القانون بالذات، إلا أنه اقترب من القانون أكثر من ماركس، ذلك أن الجانب الأكبر من الحجج التى ساقها فى كتابه: تقسيم العمل الاجتماعى فى المجتمع، الصادر عام ١٨٩٣[٤٩٨]، كان مخصصا لبيان لماذا تتسم النظم القانونية فى المجتمعات –التى أطلق عليها اسم مجتمعات التضامن الآلى– بأنها نظم "عقابية"، فى حين أن النظم القانونية فى مجتمعات التضامن العضوى نظم "تعويضية". ثم نجد، فضلا عن ذلك، أن كتابه: الأخلاق المهنية والأخلاق المدنية، الصادر عام ١٩٥٠،[٤٩٩] يحوى تحليلا مسهبا ومدعما بالشواهد العلمية لتطور العقد وقانون الملكية خلال القرن التاسع عشر.

وفى النهاية لا نجد من بين الآباء المؤسسين سوى ماكس فيبر، فقد كان الوحيد الذى كتب بالفعل دراسة مستقلة مكتملة عن القانون. وتستغرق تلك الدراسة أغلب صفحات المجلد الثانى من كتابه الأشهر: الاقتصاد والمجتمع، الصادر عام ١٩٢٢.[٥٠٠] وهى دراسة تتسم بالبراعة والألمعية فعلا، تحيط بميادين نظريات القانون، وتاريخه، ودوره الاجتماعى عبر مدى واسع من المجتمعات المختلفة التى استمد منها شواهد دراسته. وهو يشبه دوركايم –وإن اختلف منطلق كل منهما – فى أنه اتخذ موقفا من القانون أكثر إيجابية كثيرا من موقف ماركس، حيث اعتبر القانون قوة من قوى تكامل المجتمع. ومع ذلك لم يخل موقفه هذا من بعض الغموض والازدواجية من حيث أنه اعتبر القانون عاملا مهما فى تحقيق عملية الترشيد التاريخية العامة التى شهدتها المجتمعات الغربية (وحول هذه النقطة راجع مؤلفه: التاريخ الاقتصادى العام، الصادر عام ١٩٢٣)[٥٠١]، كما اعتبر القانون كذلك مكونا حاسما من مكونات نظام السيطرة القانونية الرشيدة المميزة لغالبية المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

ومع أن تالكوت بارسونز كان يعود من فترة إلى أخرى إلى تناول

القانون فى سياق نظريته العامة، مع ذلك فإنه مما يؤسف له أن القانون قد فقد مكانته كمحور رئيسى من محاور البحث الماكرو سوسيولوجي بعد وفاة الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث. وربما لهذا السبب، ولكن من المؤكد أنه بسبب سيادة **النزعة الإمبيريقية** ووجود مستوى رفيع من الاهتمام الرسمى بنتائج البحوث المتصلة بالأداء الوظيفى للنسق القانونى، لتلك الأسباب مجتمعة اختفت القضايا النظرية بالفعل من اهتمامات علماء الاجتماع القانونى حتى مطلع السبعينيات. وفى فترة اختفاء الاهتمامات النظرية المشار إليها ظهر عدد لا حصر له من الدراسات التى تناولت موضوعات: الشرطة، والمحامين، والقضاة، والمحاكم وغيرها من عناصر النسق القانونى، فضلا عن كثرة من الدراسات التى تزعم تناول الآثار الاجتماعية لبعض القوانين.

ومن رحمة الله أن عصر سطوة **النزعة الإمبيريقية المجردة** – الذى طال كثيرا – قد بدأ ينحسر أخيرا. ومن ثم عاد إلى الظهور على مسرح العلم أولئك الباحثون ذوو الاتجاهات النظرية والموضوعية فى ميدان علم الاجتماع القانونى، ونهلوا من آراء الآباء المؤسسين للعلم الاجتماعى، ساعين إلى تطوير آرائهم وبحوثهم بحيث تصبح قابلة للتطبيق على المجتمعات المعاصرة. ومن أبرز الأعمال الممثلة لهذا الاتجاه كتاب برنارد إديلمان المعنون : ملكية الصورة : عناصر نظرية ماركسية للقانون، الصادر عام ١٩٧٩،[٥٠٢] وكتاب فرانك بيرس بعنوان: دوركايم المتطرف، وصدر عام ١٩٨٩،[٥٠٣] ومؤلف روبرتو أنجر الذى يمثل إسهاما لاتصال تراث فيبر فى علم الاجتماع القانونى، وعنوانه: القانون فى المجتمع الحديث، الذى صدر عام ١٩٧٦.[٥٠٤]

كما شهد علم الاجتماع القانونى حديثا مبادرات متعددة لخلق نوع من التكامل والتساند بين النظرية والبحوث الإمبيريقية (ويمثل كتاب كوتيريل المعنون: علم الاجتماع القانونى، الصادر عام ١٩٨٤[٥٠٥]، ويأخذ شكل الكتاب المدرسى، محاولة متميزة طموحة لتحقيق هذا النوع من التكامل، بأثر رجعى على الجهود السابقة). أما دراسة أسباب تلك التحولات والتطورات الجذرية فى اهتمامات علم الاجتماع القانونى، فهى ولا شك مهمة الباحثين فى علم الاجتماع المعرفى. ولكن من الأسباب الواضحة لتلك التحولات تجدد الاهتمام بالقضايا

النظرية التى وسمت النظام القانونى فى خلال تلك الفترة. ونلاحظ فى الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، أن الاتجاهات السائدة والمستقرة، والتى تمثلها النزعة الوضعية القانونية والنزعة الواقعية القانونية، قد واجهت تحديا وقع عليها من القانون الليبرالى الجديد ومدرسة علم الاقتصاد (انظر حول هذا الموضوع مؤلف باولز، القانون والاقتصاد، الصادر عام ١٩٨٢[٥٠٦])، وشارك فى ذلك أيضا حركة الدراسات القانونية النقدية CLSM[*]. وما زالت تلك الجهود والآراء تمثل تحديات يتعين على علم الاجتماع القانونى أن يستجيب لها ويرد عليها إذا ما أراد أن يظل محافظا على حيويته الراهنة.

علم الاجتماع الماركسى

Marxist Sociology

انظر مواد : **استبداد، دولة مستبدة (تحكم حكما مطلقا)، نمط الإنتاج الآسيوى، رأس المال، رأسمالية، نموذج المركز والأطراف، استهلاك جمعى، وضع طبقى متناقض، علم الإجرام النقدى، النظرية النقدية، علم الاجتماع التربوى، الدراسة الاجتماعية لوقت الفراغ، الدراسة الاجتماعية للأعراق، جماعة مدرسية، الدولة، البنائية (البنوية).**

علم اجتماع المدينة

Sociology of the City

انظر : **علم الاجتماع الحضرى**

علم اجتماع المعرفة العلمية

Sociology of Scientific Knowledge

انظر: **علم اجتماع العلم.**

علم الاجتماع المعرفى

Sociology of Knowledge

لا يشكل علم الاجتماع المعرفى فرعا واضح الاستقلال من فروع علم الاجتماع. ويمكن القول أنه يهتم بعلاقة المعرفة بأساسها الاجتماعى، وإن كان المقصود بكل من المعرفة والأساس الاجتماعى يتباين من مؤلف لآخر. والملاحظ أن كل المفكرين النظريين الرئيسيين فى علم الاجتماع قد قدموا إسهامات حول هذا الموضوع، ولكن هذا الإسهام كان يمثل جزءا متكاملا من نظريتهم، وليس جزءا من دراسة مستقلة قائمة برأسها. وهكذا ذهب إميل

(*) Critical Legal Studies Movement.

دوركايم في دراسته لعلم الاجتماع الديني إلى أن المفاهيم العقلية الرئيسية التي نعتمد عليها في ترتيب العالم تستمد جذورها من الطريقة التي نتبناها في تنظيم المجتمع. كذلك أفسح ماكس **فيبر** – في دراساته عن علم الاجتماع الديني – مكانة بارزة للظروف المادية التي تؤثر على تشكيل المعتقدات الدينية.

ولكن أوضح الاسهامات التي قدمت لعلم الاجتماع المعرفي كانت تلك التي قدمتها الماركسية، حيث يرتبط هذا الإسهام بالنظرية الماركسية في **الإيديولوجيا**. فقد ذهبت إلى أن الأصول الاجتماعية للمعرفة ترتبط بإمكانية فهم الحقيقة. إذ يعتقد – أحيانا – أن مضمون المعرفة يتوقف على الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي: **فالبورجوازية** تنظر إلى العالم بطريقة معينة (ولنقل مثلا في ضوء المنافسة الفردية وفكرة البقاء للأصلح)، **والبروليتاريا** تنظر إلى العالم بطريقة أخرى (من وجهة نظر فكرة المشروع التعاوني، والمساعدة المتبادلة). وتكون وجهات النظر المختلفة تلك مستمدة مباشرة من خبرة كل طبقة في العملية الإنتاجية.

ثم حظي علم الاجتماع المعرفي بإسهام أكثر دقة وإحكاما، قدمه – اعتمادا على تراث هيجل جورج **لوكاتش** ومفكرو مدرسة فرانكفورت (انظر مادة **النظرية النقدية**). ويرى أصحاب هذا الإسهام أن شكل المعرفة وليس مضمونها هو الذي يلعب الدور الحاسم ويتعين أن يستأثر بالاهتمام. وهكذا يرى لوكاتش في كتابه : التاريخ والوعي الطبقي، الصادر عام ١٩٢٣(٥٠٧) أن الفكرة المناسبة لعصر البورجوازية تتسم بالمنطق الصوري، وهو منطق تحليلي من حيث الشكل، يعمد إلى تفتيت موضوعه إلى مكوناته الأساسية، ويتمحور حول مجموعة مما يعرف بالتناقضات، وهي عبارة عن مفاهيم متناقضة، كالذات والموضوع مثلا، لا يمكن الجمع بينها في بناء مفاهيمي واحد متماسك. من ناحية أخرى يعتقد أن الفكر الماركسي ذو طابع **جدلي**، تركيبي، كلي. ويمثل كل شكل من أشكال التفكير خبرة طبقة من الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويتفق الاتجاهان كلاهما في أن أشكال التفكير البروليتارية هي الأشكال الأقرب إلى الحقيقة.

وقد استطاع كارل **مانهايم**، خاصة في كتابة الإيديولوجيا واليوتوبيا، الصادر عام ١٩٣٦(٥٠٨) أن يطور رؤية أساسية لا تنتمي إلى الماركسية، ذهب فيها إلى القول بأن

هناك عددا آخر من الأوضاع الاجتماعية (وليس الطبقات الاجتماعية وحدها) هى التى تحدد أشكال المعرفة، وأنه ليس من الممكن أن ننسب إلى إحدى وجهتى النظر قدرا من الحقيقة يفوق الأخرى. وإن كان قد أكد أن المثقفين، بفضل مكانتهم المتحررة من الانتماء الطبقى، يستطيعون التوسط بين الأوضاع والمكانات الاجتماعية المختلفة وأن يتوصلوا هم إلى رؤية أكثر اكتمالا.

ويبدو أن علم الاجتماع المعرفى، كفرع مستقل من فروع علم الاجتماع قد بدأ مع كارل مانهايم وانتهى معه، وإن كنا نستطيع أن نتلمس بعض التوليفات من أفكاره (وكذلك من الأفكار الماركسية) فى الدراسات السوسيولوجية للحداثة، والدين، والعلم، خاصة سوسيولوجيا العلم (انظر: **علم اجتماع العلم**) التى تركز فى العادة على الإنتاج المعرفى لبعض المؤسسات. وتسيطر على كل تلك المناقشات دائما مشكلة **النسبية** بمعنى: كيف يمكن الوصول إلى تعميم مؤداه أن كافة أنواع المعرفة تعتمد على الوضع الاجتماعى، إذ يعتقد أيضا أن مثل هذا التعميم يرتبط هو نفسه بسياقه الذى يوجد فيه؟ وقد ناقش هذه المشكلة تفصيلا فيرنر ستارك فى كتابه المعنون: علم الاجتماع المعرفى، الصادر عام ١٩٥٨،[٥٠٩] وهو الكتاب الذى مازال يعد من أشمل المداخل وأكثرها إحاطة بالتراث الكلاسيكى.

ومنذ عقد الثمانينيات بذلت جهود واعية لإعادة إحياء ميدان علم الاجتماع المعرفى، أسهم فيها علماء الاجتماع المهتمون بدراسة الثقافة، والعلم، والدين، والإيديولوجيا. كما أسهم النمو المضطرد فى الدراسات الثقافية، وتحولها اليوم إلى فرع مستقل، فى دعم هذه المبادرة. ونلاحظ أن علم الاجتماع المعرفى "الجديد" لا يقصر اهتمامه على دراسة الأوضاع والمصالح الاجتماعية المتباينة للأفراد أو الجماعات، ولكنه يركز هذا الاهتمام على بعض أنواع التنظيمات الاجتماعية التى تؤدى إلى خلق تنظيمات وتراتبات شاملة للمعرفة القائمة. كما أن هذا الميدان يوسع مجال الدراسة من مجرد فحص المضامين المعرفية بحيث تشمل علاوة على ذلك دراسة "أشكال وممارسات عملية الوصول إلى المعرفة"، وبذلك تمتد – حتما – إلى دراسة التشكل البنائى **للخطاب** السياسى والثقافى والتنظيمى. ويهتم الباحثون فى هذا العلم الجديد بدراسة طرق حفظ المعرفة، وتنظيمها، وتناقلها، والوسائل المستخدمة فى ذلك، وكيف تعمل

الجماعات الاجتماعية على الحفاظ على ذاكرتها الاجتماعية وتعديلها (عن طريق "اختراع التراث"[*] مثلا)، وكيف تؤثر الممارسات والأبنية التنظيمية على الأفكار (وهو التأثير الذى يبدو واضحا - حسبما يُدعى - فى العلاقة بين التشكل البنائى للجماعات العلمية، ودرجة تماسك بعض **النماذج الثقافية**)، وكيف تعمل كل من السلطة **والقوة** على تشكيل المعرفة. للوقوف على عرض مفيد للإنتاج العلمى المتشعب فى هذا الفرع العلمى ارجع إلى دراسة آن سويدلر وجورج أرديتى المعنونة: "علم الاجتماع المعرفى الجديد"، المنشورة فى المجلة السنوية لعلم الاجتماع، عام ١٩٩٤.[٥١٠] انظر أيضا: **إيفانز بريتشارد، علم الاجتماع الدينى، ماكس شيلر، علم اجتماع العلم،** جورج سوريل.

علم الاجتماع المعرفى (الإدراكى)
Cognitive Sociology

علم الاجتماع المعرفى (الإدراكى) صورة معدلة من **الإثنوميثودولوجيا** التى تهتم بدراسة الطبيعة المعقدة "للمعنى" التى تتبدى فى ممارسات الحياة اليومية. ويسعى علم الاجتماع المعرفى (الإدراكى) إلى المزاوجة بين الإثنوميثودولوجيا وعلم اللغويات (الأبنية العميقة) من جانب، وبين علم الاجتماع التقليدى (القواعد المعيارية، أو الظاهرة) من جانب آخر. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه عالم الاجتماع الأمريكى آرون سيكوريل الذى اهتم بدراسة العديد من الظواهر المتباينة فى الظاهر - مثل الجريمة، والصمم، والتعليم، ومناهج البحث - فى محاولة للتعرف على التنظيم الاجتماعى والنظام المتفق عليه الكامن وراء ممارسات الحياة اليومية.

علم الاجتماع المقارن، المنهج المقارن
Comparative Sociology, Comparative Method

يعد علم الاجتماع برمته - من الناحية الضمنية - علما مقارنا، نظرا لأن الظواهر الاجتماعية تعد دائما - بطريقة أو بأخرى - طرازية، أو ممثلة، أو فريدة، الأمر الذى يعنى أنها جميعا تصلح للمقارنة. من هنا كان

---

*) راجع حول هذا الموضوع شارلوت سيمور - سميث، المرجع السابق، خاصة صفحة ٢٣٠، وكذلك الفصل الأخير من محمد الجوهرى، علم الفولكلور، المجلد الأول، دار المعرفة الجامعية، طبعات متعددة، وأخيرا ايكه هولتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشامى، دار المعارف، القاهرة، طبعات متعددة. (المحرر)

دوركايم على صواب حينما أكد على أن "علم الاجتماع المقارن ليس فرعا قائما بذاته من علم الاجتماع، بل هو علم الاجتماع نفسه، طالما أنه ليس علما وصفيا خالصا يسعى إلى دراسة الوقائع" (في كتابه: قواعد المنهج في علم الاجتماع الذي صدر عام ١٨٩٥)[٥١١]. وعليه فليس هناك منهجا مقارنا واحدا، طالما أن كل أساليب البحث يمكن استخدامها في تسهيل المقارنة.

وعندما ينهج التحليل السوسيولوجي صراحة نهجا مقارنا، فإن ذلك يتضمن دراسة عمليات اجتماعية معينة في عدد من الدول، أو في أنماط مختلفة من المجتمعات (كالمجتمع الرأسمالي، أو مجتمع اشتراكية الدولة). وربما يكون من الأدق أن نسمي غالبية الدراسات التي توصف بأنها دراسات اجتماعية مقارنة، بأنها دراسات قومية مقارنة. وقد أعلن ملفن كوهن في خطابه الرئاسي للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الذي ألقاه عام ١٩٨٧ منشورا عن هذا النمط من البحث (البحوث القومية المقارنة كاستراتيجية تحليلية) المنشور في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع.[٥١٢]

يتضمن تراث هذا النوع من التحليل المقارن اتجاهين أساسيين، الاتجاه الأول يشمل الدراسات التي تنشد أوجه التماثل، والتي تنطلق عادة من نظرية عامة قائمة ومحددة بدقة، تم اختبارها في سياقات اجتماعية -وربما تاريخية- مختلفة. وقد اتخذت هذا الشكل أغلب البحوث التي تبنت الاتجاه **الوظيفي**، ومنها على سبيل المثال كافة البحوث تقريبا التي تناولت نظرية **التحديث**. كما حاول أنصار الاتجاه **البنائي** في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تحديد النماذج والعمليات الأساسية القائمة خلف شتى أنواع التجارب على اختلافها والتي مرت بها المجتمعات المختلفة. مثال ذلك البحوث التي أجراها الماركسيون البنيويون. وتكمن خطورة هذا الاتجاه في أنه يتجاهل السياق العام في ثنايا بحثه عن الشواهد والنماذج المؤيدة للقضايا العامة التي يؤمن بها.

ونجد على الطرف الآخر تلك الدراسات التي تسعى وراء أوجه التباين. إذ نجد هذه النظريات – من منطلق تأكيد الخصوصية التاريخية للمجتمعات – ترفض البحث عن نظريات أو قوانين عامة، وإنما تستخدم البحث المقارن في إلقاء الضوء على

أوجه التباين بين الثقافات، سعيا للوصول إلى فهم أفضل للظروف الخاصة التى ظهرت فى ظلها كل من هذه الثقافات. وتمثل دراسات علم الاجتماع المقارن عند ماكس فيبر نموذجا جيدا لهذا الاتجاه. ومكمن الخطورة هنا – أيضا – أن التفسير السوسيولوجى قد يُضحى به على مذبح السياق الاجتماعى الخاص، إلى حد أن المرء يكاد ينتهى إلى أن أوجه التباين – عبر الثقافات أو المجتمعات – فى ظواهر اجتماعية معينة إنما تعود كلية إلى بعض المصادفات والظروف التاريخية الخاصة. فنوع وشكل تقسيم العمل، ومعدلات الجريمة، والتنظيم الدينى – أو أى شئ آخر – يختلف فى بريطانيا عنه فى ألمانيا. وذلك لأن بريطانيا هى بريطانيا وليست ألمانيا. إذ تختار وحدات التحليل (هى فى هذه الحالة الدولة القومية) مجرد مجموعة من دراسات الحالة التى تطرح للتفسير.

وقد قدم برزفورسكى وتين فى كتابهما : منطق البحث الاجتماعى المقارن (الصادر عام ١٩٧٠)[٥١٣] تحليلا ثريا وموحيا لهذه المشكلة، حيث ذهبا إلى أن البحث السوسيولوجى المقارن يجب أن يستهدف إحلال المتغيرات محل أسماء الدول. ويقصدان بذلك أن تختلف **التفسيرات الشارحة** لبعض المتغيرات المستقلة باختلاف الدول، وليس بسبب اختلاف مسارات التطور التاريخى للمجتمعات التى تجرى دراستها، أى التماسها فى خصائص كل مجتمع بعينه (مثل درجة عدم المساواة فى الدخل، أو شكل النظام السياسى)، وهى خصائص يمكن تصنيفها تحت أسماء متغيرات اجتماعية، يستطيع عالم الاجتماع أن يستخلص منها تعميمات ذات دلالة.

تعتمد معظم البحوث المقارنة على الأساليب الإحصائية **للتحليل المتعدد المتغيرات** لالتماس الإجابة عن التساؤلات والقضايا المطروحة، مثل دراسة الاختلافات بين الشعوب فى مستويات **الهوية الطبقية** والوعى الطبقى. وقد دافع تشارلز راجين فى كتابه : المنهج المقارن، الصادر عام ١٩٧٨[٥١٤] عن منطق بديل (أو ما يراه هو مكملا) وهو منطق **المنهج الكيفى المقارن**، يقوم على أسلوب اختزال البيانات باستخدام قواعد الجبر عند جورج بول لتبسيط البناء المعقد للمعلومات بطريقة منظمة وكلية. يعتمد هذا المدخل على دراسة الحالة لا على دراسة المتغير، وعلى السببية التاريخية وليس السببية المجردة. والملاحظ أن

منطق جورج بول مغر، ويستخدم متغيرات مزدوجة، مقدمة على مايسمى مائدة الحقيقة التى تقارن بين أنماط مختلفة من المواقف الاجتماعية على أرضية النتائج التاريخية، وذلك فى محاولة لتحديد أنماط السببية المتعددة الملازمة لها (والأفضل وضع كافة صور الارتباط الممكنة بين الظروف الاجتماعية الماثل منها والغائب).

ويمكننا أن نجد أفضل مناقشة للمشكلات المنطقية والمنهجية للبحث المقارن فى سياق التحليلات الواقعية المقارنة. نذكر منها على سبيل المثال كتابات إلزه أوين (محررة): منهج البحث المقارن، الصادر عام ١٩٩٠[٥١٥]، وتشارلز راجين (محرر): قضايا وبدائل فى البحث الاجتماعى المقارن، الصادر عام ١٩٩١[٥١٦]. انظر أيضا: **سبب**، **التحليل بافتراض اختلاف الظروف**، **علم الاجتماع التاريخى**، وجون ستيوارت **ميل**.

علم الاجتماع الوجودى

Existential Sociology

مدرسة أمريكية – أساسا – فى علم الاجتماع (خاصة فى الساحل الغربى للولايات المتحدة) ظهرت كرد فعل رافض لمعظم الرؤى العلمية المستقرة فى علم الاجتماع. وتنسب تلك المدرسة أصولها إلى الفلسفات الوجودية الأوروبية، لكل من كيركجارد، وفريدريك **نيتشة**، ومارتن **هيدجر**، وجان بول **سارتر** فضلا عن فينومينولوجية كل من هوسرل وشوتز.

أما الادعاء الرئيسى لهذه المدرسة، فيذهب إلى أن القوانين العامة للتنوير يمكن أن تصبح نوعا من الاستبداد الجديد، ومن ثم يتعين تحديها بالاتجاه إلى النظر إلى الحياة ذاتها كما يحياها الناس بالفعل، بكل ما تحويه من مخاوف، بل وإرهاب أيضا. فالعالم، فى بعض كتابات العلماء الاجتماعيين الوجوديين، هو عالم بلا معنى، وبالتالى فإن عالم الاجتماع مسئول مسئولية كاملة عن دراسة العمليات التى من خلالها يدرك الناس حياتهم والبيئة التى يعيشون فيها. وهنا نلمس بعض أوجه الشبه بين هذه المدرسة وبين فلسفة ماكس **فيبر** وفلسفة **التفاعلية الرمزية** (وإن يكن بشكل أوضح وأجلى). وهذا الادعاء هو ما ذهب إليه إدوارد تيراكيان فى كتابه: النزعة السوسيولوجية والمذهب الوجودى، الصادر عام ١٩٦٢.[٥١٧]

ويؤكد أحدث دعاة هذا الفكر فى علم الاجتماع على أهمية الدراية الوثيقة بخبرات **الحياة اليومية**. وهناك كتابان صدرا فى عام ١٩٧٠ حاولا

التعريف بهذه المدرسة الجديدة فى علم الاجتماع. ففى العمل الأول، وهو الكتاب الذى حرره جاك دوجلاس بعنوان: فهم الحياة اليومية،[٥١٨] حاول أن يميز بوضوح بين الاتجاهات التقليدية فى علم الاجتماع من ناحية وعدد من الاتجاهات الجديدة من ناحية أخرى. أما الكتاب الثانى فكان من تأليف ستانفورد ليمان ومارفن سكوت وعنوانه: سوسيولوجيا العبث[٥١٩] فيحتوى على موضوعات جديدة مثل : الزمن، والمكان، والتفسيرات التى تلقى الضوء على هذا الاتجاه الجديد وعلى مجالات البحث التى ينطوى عليها. كما ظهرت مؤخرا أعمال مثل كتاب جاك دوجلاس وجونسون بعنوان : علم الاجتماع الوجودى، الصادر عام ١٩٧٧[٥٢٠]، وكتاب كورتابا وفونتانا بعنوان: الذات الوجودية فى المجتمع، الصادر عام ١٩٨٤.[٥٢١]

فعلم الاجتماع الوجودى يدعى دراسة الإنسان فى بيئته الطبيعية بكل تعقيداتها، مع توجيه القدر الأعظم من الاهتمام إلى تلك التى تجسد رغباتهم ومشاعرهم الجسدية البهيمية، وهما المجالان اللذان طال إهمالهما فى كل فروع علم الاجتماع. فعلم الاجتماع الوجودى يتصدى فى الحقيقة لدراسة بعض الآلام المزمنة فى هذا العلم.

والملاحظ أنه حتى الآن لم يقتف آثار هذا التراث سوى قلة من علماء الاجتماع، وتصدى له كثير من النقاد الذين اتهموه بأنه خلق نوعا جديدا من الانقسام، وتجنب الاشتغال بموضوعات الاهتمام الأساسية فى علم الاجتماع الكلاسيكى، وبالتبسيط الفج لتراث الفلسفة الوجودية الذى تطور فى أوروبا. انظر أيضا: **المذهب الوجودى.**

علم اجتماع الوحدات الصغرى، سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة
Microsociology

انظر: **الماكروسوسيولوجيا، الدراسة الاجتماعية للوحدات الكبرى.**

علم اجتماعى **Social Science**

اسم عام يطلق على دراسة **المجتمع** والعلاقات الإنسانية. ولقد سار تطور العلم الاجتماعى على نفس طريق تطور العلم الطبيعى خلال القرن التاسع عشر. ووصف أى مجال للدراسة بأنه يدخل فى نطاق العلم الاجتماعى، يحمل فى طياته الإيحاء بأنه يشبه العلم الطبيعى من نواح مهمة. وغالبا ما ينظر إلى **علم النفس** – دون سائر العلوم الأخرى التى تدرس الإنسان – على أنه علم طبيعى

وليس علما اجتماعيا. **أما علم الاقتصاد** فينظر إليه في معظم الأحوال كعلم اجتماعي لا يواجه مشكلات مقارنة بغيره من العلوم الاجتماعية. أما **علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي** وعلم السياسة وعلم الجغرافيا فهي علوم ذات وضع أكثر إشكالية من غيرها، في حين أن التاريخ غالبا ما يكون أقل هذه الميادين اتصافا بصفة العلم.

والحدود بين تخصصات تلك العلوم الاجتماعية ليست دائما واضحة، ومصطلح علم اجتماعي بصفة عامة يغطي معظم أو كل الفروع التي سبق ذكرها. وجميع هذه الفروع يسودها جدال - بدرجات مختلفة - حول طبيعة العلم فيها ومكانتها العلمية. هل يجب مقارنة تلك العلوم الاجتماعية مثلا بالعلوم الطبيعية مباشرة؟ وهل حقيقة أن هذه العلوم تتخذ الإنسان موضوعا للدراسة يجعلها مختلفة؟ وإذا كانت مختلفة، فمن أي الوجوه تعتبر علوما؟ لقد ناقش علماء الاجتماع - بصفة عامة - هذه القضايا على نحو لم ينقطع تقريبا، منذ فترة النظريات الكلاسيكية وحتى الآن. انظر أيضا: **علم المناهج أو مناهج البحث.**

علم الإجرام Criminology

يعني علم الإجرام - حرفيا - دراسة **الجريمة**، ومرتكبي الجرائم، وأسبابها وسبل علاجها والوقاية منها، فضلا عن أساليب حجز المجرمين ومعاملتهم وعقابهم (انظر مؤلف سايكز وزملائه بعنوان: علم الإجرام، الطبعة الثانية، الصادر عام ١٩٩٢).[٥٢٢]

يعرف علم الإجرام عددا من الاتجاهات والمؤلفات النظرية المتنوعة. وهكذا يهتم علم الإجرام، بوصفه علم دراسة الجريمة، بتوزيع الجريمة، وأساليب اقترافها، وتنظيمها. أما علم الإجرام، كدراسة للمجرمين، فيسعى إلى تفسير السلوك الإجرامي في ضوء العوامل البيولوجية، أو السيكولوجية، أو الاقتصادية السياسية للمجتمع. ويهتم **علم الاجتماع القانوني** القريب منه بدراسة عمليات وضع القانون وانتهاكها، وقضايا أخرى مثل مدى ملاءمة العقاب للجريمة.

وفي خلال الستينيات وأوائل السبعينيات تطورت دراسة علم الاجتماع **للانحراف** كمصدر للمعارضة السوسيولوجية في مواجهة الاتجاهات التقليدية المستقرة في تراث علم الجريمة الداعية إلى فرض القانون وتدعيمه، وكنوع من النقد المعرفي للافتراضات التي كان الجميع يسلمون بها فيما يتعلق بمقومات الجريمة أو الانحراف. وفي السبعينيات

والثمانينيات تعرض علم الإجرام لبعض العوامل الخارجية والداخلية التي شجعت على ظهور **علم الإجرام النقدى**، و**علم الإجرام النسوى**. فقد لفت علم الإجرام النسوى الانتباه إلى عدم وضوح النساء فى بحوث علم الإجرام، وأعطى دفعة قوية لدراسة ضحايا الجريمة بعد طول إهمال فى الماضي. ويمكن القول بصفة عامة أن سياسات هذه المواقف الجديدة قد توافقت مع تأكيد حقوق جماعات الأقلية.

والملاحظ أنه ينظر في بعض الأحيان إلى علم الإجرام بوصفه فرعا من فروع علم الاجتماع، وأحيانا أخرى باعتباره علما قائما بذاته، والحقيقة الواضحة أن علم الاجرام يمثل ميدانا علميا مشتركا ولكنه دينامي، يعتمد على بحوث عدد من العلوم مثل علم الاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا.

وقد تعرض علم الإجرام للنقد لعدم استطاعته التوصل إلى نظرية تفسيرية شاملة، ومع ذلك فإن هذا العلم ما يزال فى طور التطور والنمو. ويذهب بعض النقاد إلى أن علم الإجرام يجب أن يركز اهتمامه الأول على دراسة عمليات خلق النظام وانتهاكه، أى على دراسة الضبط وليس الجريمة. بينما ذهب بعض نقاد ما بعد الحداثة إلى القول بموت علم الإجرام. فى حين يؤكد آخرون أن مثل تلك الآراء مبتسرة وسابقة لأوانها، ومن شأنها أن تشجع اتجاهات جديدة فى مجال مكافحة الجريمة، وعلم الإجرام النقدى و**علم الإجرام الواقعى**. انظر أيضا: **إحصاءات الجريمة**، **الوصم**، **علم الإجرام الوضعى**.

علم الإجرام البيئى
Environmental Criminology

يهتم علم الإجرام البيئى – تقليديا– بدراسة "الجريمة والمكان"، أى عملية التنميط المكانى للجريمة وضحايا الجرائم (انظر مادة : **دراسة ضحايا الجرائم**). ومن هنا يرتبط علم الإجرام البيئى ببحوث ودراسات **مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع** فى ميدان الإيكولوجيا الحضرية. كما يرتبط ببعض التطورات الحديثة التى طرأت على ميدان منع الجريمة، مثل أفكار "الحيز الذى يمكن الدفاع عنه"، و "تقسية الهدف"، وحديثا جدا فكرة **التسامح الصفرى** (انعدام التسامح) (انظر مادة: **نظرية النوافذ المحطمة**). غير أنه مع ظهور نظريات الحداثة المتأخرة و**مجتمع المخاطر** أصبحت قضايا الخضر (أى قضايا البيئة) أكثر

بروزا، وهو إطار أصبحت فيه أفكار الجريمة البيئية وعلم الإجرام تتجه أكثر فأكثر تجاه وضع الجريمة فى إطار بيئتها الطبيعية، وعلاقتها بالحياة الحيوانية، والمجتمعات المحلية البشرية (مثل التخلص من المخلفات الضارة). ويلاحظ أن ذلك الميدان الجديد من ميادين البحث السوسيولوجى يثير إلى جانب هذا قضايا تتصل **بحقوق الإنسان**، وموضوعات **الحركة البيئية الجماهيرية**.

علم الإجرام الراديكالى

Radical Criminology

انظر: **علم الإجرام النقدى**.

علم الإجرام الكلاسيكى

Classical Criminology

ترجع أصول علم الإجرام الكلاسيكى إلى فلسفة القرن الثامن عشر. وتنظر الاتجاهات الكلاسيكية إلى الجريمة، وإلى إدارة العدالة الجنائية بوصفها تستند إلى مبادئ العقلانية (الرشد)، وحرية الاختيار، والمسئولية، وفعالية العقاب. ويرتبط علم الإجرام الكلاسيكى عادة بإسهامات سيزار بكاريا (عاش من ١٧٣٨ حتى ١٧٩٤)[٥٢٣]، والتفسير التقليدى المتمثل فى دعم البديل الإنسانى لعمليات محاكمة المجرمين وعقابهم بقسوة ودون رأفة. ويستند هذا الاتجاه العقلانى فى علم الإجرام الكلاسيكى على محاولة تحقيق توحيد المعاملة، والتناسب الموضوعى بين العقوبة والضرر الذى أحدثه المتهم، والنظر إلى أن هدف العقوبة هو سلب حرية المتهم وليس الانتقام منه. ينشأ العقد الاجتماعى من خلال الاتفاق بين الفرد والمجتمع، باعتباره اتفاقا عقلانيا يحقق مصالح كل طرف. ومن ثم يعبر انتهاك العقد، وبالتالى انتهاك قوانين المجتمع، عن وجود الإرادة الحرة والاختيار. ولكنه يعني فى الوقت نفسه إخفاق الفرد فى الوفاء بمسئولياته الاجتماعية، الأمر الذى يتعين مواجهته بالعقاب المناسب باسم المجتمع، ومن أجل ردع الآخرين عن مخالفة القانون.

تعرضت المدرسة الكلاسيكية للنقد لأنها لم تضع فى اعتبارها ظروف المجرم، أو ظروف وقوع الجريمة. وأكد أولئك النقاد – لذلك – أن العقاب الموحد أو الذى يوقع بشكل نمطى ثابت، يعد مجافيا للعدالة. وهكذا أثيرت اعتبارات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال قضية أسباب الإجرام (سواء كانت بيئية أو بيولوجية) ووجهة النظر الكلاسيكية عن الإرادة الحرة الرشيدة التى حلت فى النهاية محل علم

الإجرام الوضعي في القرن التاسع عشر وأصبحت هي الاتجاه المسيطر (انظر : **علم الاجرام الوضعي**). ولكن الملاحظ، على أية حال، أن المنظور الكلاسيكي قد تعدل بمرور الزمن، وما زال أحد أشكال الكلاسيكية المحدثة المعاصرة هو المؤثر في بعض المجالات، على نحو ما نجد - مثلا - في الجدل الدائر حول المسئولية عن الجريمة. يعد كتاب بوب روشير المعنون: السيطرة على الجريمة: المنظور الكلاسيكي في علم الإجرام، الصادر عام ١٩٨٩ [٥٢٤] من أفضل الأعمال التي تعرض التراث في هذا المجال.

علم الإجرام النسوى
Feminist Criminology

اتجاه يتسم بالوعي الذاتي ويسعى إلى تعديل النظريات السائدة في **علم الإجرام والانحراف** (باختلاف أنواعها) عن طريق الالتزام بثلاثة أهداف هي : النقد، وإجراء البحوث، وإعادة صياغة هذا المجال من مجالات البحث. ظهر علم الإجرام النسوى خلال السبعينيات كنتاج لكل من **الحركة النسائية**، **والنزعة النسوية**، كما كان بمثابة استجابة لما أطلق عليه نظرية الانحراف الجديدة و**علم الإجرام النقدى** الذى استمر في تجاهل النساء على الرغم من اتجاهه الراديكالي ورغبته في التجديد. وفي بريطانيا يعد كتاب كارول سمارت: النساء والجريمة وعلم الإجرام، الصادر عام ١٩٧٦ [٥٢٥] أول إسهام بارز في علم الإجرام النسوى، يقدم عرضا نقديا للتراث في هذا الميدان آنذاك. أما في الولايات المتحدة فكانت البداية أكثر إشكالية وإثارة للخلاف بفضل عدد من الدراسات التي أشارت إلى تزايد **معدل الجريمة** بين النساء، وهي زيادة جاءت مواكبة لنمو الوعي النسوى الجديد (انظر على سبيل المثال مؤلف أدلر بعنوان: أخوات في عالم الجريمة، الصادر عام ١٩٧٥، [٥٢٦] أو كتاب سيمون الأقل إشكالية عن : النساء والجريمة، الصادر عام ١٩٧٥. [٥٢٧]

تغطي البحوث والنظرية الجارية الآن في علم الإجرام النسوى نطاقا واسعا، فنلاحظ تأمل الدراسات النقدية الأولى لإهمال دراسة النساء في مجالي **الجريمة** والضبط، كما تصدت لعرض بعض الدراسات القليلة التي ظهرت فعلا لإلقاء الضوء على تحيزها لنظام سلطة الأب وقيامها على التحيز الجنسي (ضد المرأة)، مثل دراسة بولاك: ارتكاب النساء للجريمة. [٥٢٨] وانطلاقا من تلك البدايات بذلت

محاولات للوقوف على مدى إمكانية اشتراك النساء فى التيار الرئيسى لنظرية الانحراف، من خلال التساؤل -مثلا - عما إذا كانت نظرية **الأنومى**، أو نظرية **الثقافة الفرعية** يمكن أن تكون مفيدة عند دراسة عصابات من الفتيات فقط.

لم يحقق علم الإجرام النسوى مجرد إحياء الاهتمام ببعض ميادين البحث المستقرة مثل دراسة المتهمات من الإناث، وردود الأفعال المختلفة للمحكمة تجاه المتهمات، وسجون النساء (وهى الميادين التى كانت تقتصر تقليديا على دراسة الرجال)، ولكنه ساعد أيضا فى تطوير عدد من مجالات الدراسة الجديدة. من هذا مثلا تأمل عملية النظر إلى انحراف النساء باعتباره موضوعا قابلا لأن يكتسى فى أغلب الأحوال طابعا جنسيا وطبيا، كما تصدى لدراسة مجالات جديدة للضبط والسيطرة (مثل التحكم فى أجساد النساء، والدورة الإنجابية للمرأة، وحياة النساء الخاصة، وسلوكهن الجنسى). وهكذا تطرح سوزان برلون برلون ميللر وزملاؤها - فى واحد من أهم التحليلات النسوية - قضية مؤداها أن الخوف من الاغتصاب يمثل أحد الآليات الرئيسة لضبط حياة النساء فى المجتمع (انظر مؤلفهم: ضد رغبتها، الصادر عام ١٩٧٥).(٥٢٩)

إن أعظم اسهامات علم الإجرام النسوى تتمثل فى فتح الطريق أمام موضوع العلاقات القائمة على النوع فى دراسات علم الإجرام. ونظرا لأن الرجال يرتكبون الغالبية العظمى من الجرائم، فإن القضية الأساسية تركز اهتمامها على الروابط بين علاقات النوع والجريمة، وما هى الظروف الخاصة بالنوع التى تجعل الميل إلى الجريمة ظاهرة ذكورية أساسا.

علم الإجرام النقدى
Critical Criminology

يعرف أيضا باسم علم الاجرام الراديكالى، وهو اتجاه ظهر فى أوائل السبعينيات، كان يتسم بمضمون سياسى واضح. اعتمد على بعض الرؤى **الماركسية** (وفى بعض الحالات **الفوضوية**)، فى تبنى المنظور الصراعى (انظر: **صراع**)، وركز على قوة **الدولة** فى القمع، وسيطرتها على تحديد المقصود بالجريمة، وملاحقتها، واستغلال **رأس المال** للضعفاء المجردين من القوة. وهكذا ينظر هذا الاتجاه إلى الجريمة ويفسرها بوصفها نتاجا لبعض العمليات الاجتماعية والتاريخية المرتبطة بالرأسمالية نفسها. وقد قدم إيان تايلور وبول دالتون وجوك يونج فى كتابهم: علم الإجرام

الجديد، الصادر عام ١٩٧٣[٥٣٠]عرضا نموذجيا لهذا الميدان. وفى الوقت الذى انتقد فيه الاتجاه النقدى كلا من **النزعة السلوكية فى علم الإجرام الوضعى**، والرؤية اللاسياسية الضيقة لنظرية **الوصم**، تعرض هذا الاتجاه نفسه للنقد أيضا بسبب المبالغة فى النقد وإهمال قضايا النوع والعرق، وتصوير المجرم فى صورة رومانسية باعتباره شخصا منخرطا فى المعارضة السياسية للنظام الرأسمالى وللدولة، وبسبب تركيزه على موضوع الضبط، وإهمال ميدان الجريمة وضحاياها.

أدى التطور الذى حدث خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات إلى أن أعاد علم الإجرام النقدى اكتشاف تاريخه الثورى (المجيد)، الذى ظل مطموسا حتى اليوم بفعل علم الإجرام "البورجوازى" (انظر على سبيل المثال كتاب رش وكريشهايمر المعنون : العقاب والبناء الاجتماعى، الصادر عام ١٩٣٩)[٥٣١]. واتجه علم الإجرام النقدى إلى ربط نفسه بالدراسات الثقافية الجارية حول **السلامة**، والعنصرية، والدولة، ودراسات **الثقافات الفرعية** للشباب. كما أكد علم الإجرام النقدى التزامه بالدعوة إلى إلغاء السجون، والحد من السلطات الواسعة للشرطة، وإجراء دراسات لمؤسسات العدالة الجنائية القائمة كالسجون، والوفيات فى أقسام الحجز بمراكز الشرطة، والانحياز النوعى للرجال، والعنصرية فى ممارسات عملية العدالة الجنائية. وبالرغم مما نادى به علم الإجرام النقدى، فقد رفضه البعض بوصفه نوعا من النزعة اليسارية المثالية، خاصة أولئك المهتمين بتطوير **علم الإجرام الواقعى**.

علم الإجرام الواقعى

Realist Criminology

يطلق أحيانا على علم الإجرام الواقعى مصطلح الواقعية اليسارية. ظهر هذا الاتجاه فى بريطانيا فى منتصف الثمانينيات فى أعمال جوك يونج وزملائه (انظر على سبيل المثال، العدد الخاص من مجلة الأزمات المعاصرة الذى صدر عام ١٩٨٨)[٥٣٢]. يؤكد أنصار علم الإجرام الواقعى على الأسباب الاجتماعية **للجريمة**، والتفاعل بين مؤسسات **الضبط الاجتماعى** (مثل الشرطة والمحاكم) والمجرم، والضحية، وأفراد المجتمع. وهم يهتمون بدراسة وتحليل الاختيارات التى تواجه الأفراد فى ظروف معينة، ويعتمدون اعتمادا قويا على نظرية **الحرمان** النسبى، ونظرية **الثقافات الفرعية**.

علم الاجرام الوضعى

Positivist Criminology

يتميز علم الإجرام الوضعي عن النزعة **الوضعية** في النظرية الاجتماعية والنفسية بالتزامه بالتطبيق العملي لما يضعه من نظريات وما يجريه من بحوث، وإسباغ الطابع العلمي على مناهجه ذات الطابع العلمي الواضح، وأخيرا بالبحث عن العوامل المسئولة عن الوقوع في **الجريمة** ومختلف أنواع السلوك المنحرف والتي يعتقد أنه يمكن اكتشافها بصورة واضحة في البنية الفيزيقية أو الجينية أو النفسية أو الأخلاقية للأفراد الذين لديهم الاستعداد لإتيان مثل هذه الأفعال. من هنا أصبح من السمات المميزة لطبيعة الدراسة والبحث في علم الإجرام الوضعي الاهتمام باختبار الفروض، والبحث الميداني، والتصنيف، وبناء المفاهيم التصنيفية. ولهذا يرفض علم الإجرام الوضعي نظرة **علم الإجرام الكلاسيكي** إلى المجرم باعتباره فاعلا رشيدا ذا إرادة حرة.

من رواد علم الإجرام الوضعي البارزين علماء الجريمة الإيطاليون انريكو فيرى (انظر مؤلفه : المدرسة الوضعية في علم الإجرام، الصادر عام ١٩٠١)[٥٣٣]ورافاييل جاروفاللو (عاش من عام ١٨٥٢ حتى ١٩٣٤)، وسيزار لامبروزو (انظر كتابه : الإنسان الجانح، الصادر عام ١٨٧٦).[٥٣٤] يذهب لامبروزو إلى أن المجرمين يتميزون بسمات (أو بوصمات) بدنية معينة، التي شخصها بأنها ردة وراثية للإنسان البدائي الأول أو إلى حالة الحيوانية. وقد عمل فيما بعد على تطوير وتوسيع وجهة نظره تلك. واستطاعت هذه الوجهة من النظر – التي أطلق عليها مصطلح الوضعية البيولوجية – أن تصمد ردحا طويلا من الزمن كتيار قوى داخل **علم الإجرام**. وتجلت على سبيل المثال في دراسة إليانور وشيلدون جلوك التي ربطت في الخمسينيات بين الميل إلى ارتكاب الجريمة، وبين حجم وشكل الجسد، ونظرية الكروموزومات XYY التي كانت شائعة في الستينيات، وكانت ترجع ارتكاب الجريمة إلى وجود كروموزوم إضافي. ومن النماذج الأخرى بحوث أيزنك التي ذهب فيها إلى القول بأنه: "من الواضح أن ارتكاب الجريمة يمثل سمة مستمرة من نفس نوع سمات أخرى كالذكاء أو الطول أو الوزن".

وذهب نقاد هذا الاتجاه إلى أنه ينطوى على مضمون قيمي (انظر: **القيمة**) وليس موضوعيا، وأنه يعتمد

على تصورات نظرية اجتماعية، لا على الحقائق العلمية، وربط نفسه بوجهة نظر **النزعة السلوكية** إلى الإنسان التي تسقط من حسابها أهمية المعتقدات والقيم والأهداف.

علم الأخلاق المقارن/السلوك المقارن Ethology

لعب كل من كونراد لورنز ونيكولاس تينبرجن الدور الريادى فى استخدام علم الأخلاق المقارن للنظرية **التطورية** فى دراسة سلوك أطفال الحيوانات وأطفال البشر، وذلك لدراسة طبيعتها الغرائزية والتكيفية. أما جذور هذا المفهوم فترجع إلى كتاب تشارلز داروين: أصل الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعى، المنشور عام ١٨٥٩[٥٣٥]. أما لورنز فينسب إليه عادة فضل اكتشافه فى أوائل عقد الثلاثينيات. واكتسب شهرته من خلال دراساته حول "الآثار الثابتة المميزة"، والأساس الغريزى للسلوك البشرى والحيوانى. ولكن دراساته تلك تركت على بحوث علماء النفس (مثل بحوث جون **بولبى** عن "الارتباط والانفصال") تأثيرا أقوى مما تركته على بحوث علماء الاجتماع. حيث يذهب علماء الاجتماع إلى أن دراسات السلوك الحيوانى أقل أهمية ودلالة فى فهم المجتمع البشرى.

ومن المؤكد أن علم السلوك المقارن استطاع أن يحرز شهرة جماهيرية واسعة خلال عقد الستينيات من خلال بعض الكتب الشعبية الرائجة، مثل كتاب ديزموند موريس المعنون: القرد العارى، المنشور عام ١٩٦٧[٥٣٦]. فقد حاول موريس فى هذا الكتاب، والكتب التى نشرها بعده، أن يميط اللثام عن أوجه التشابه، ومن ثمة الدلالة التطورية لبعض جوانب السلوك الحيوانى والبشرى. ولكن النقاد ألقوا الضوء على الفروض الاختزالية الكامنة وراء الكثير من بحوث علم الأخلاق المقارن، التى حظيت بشهرة واسعة خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، والتى كانت بمثابة إرهاص لميدان **البيولوجيا الاجتماعية**.

علم الإدارة

Mangement Science

انظر : **النظرية الإدارية، ثقافة تنظيمية.**

علم الاقتصاد Economics

انظر مواد: **النمو الاقتصادى، علم الاجتماع الاقتصادى، عمالة - تشغيل، نظرية التبادل، علاقة تهادى، نظرية رأس المال البشرى، التضخم، الاقتصاد غير الرسمى، الاقتصاد**

الكينزى، سوق العمل، تجزؤ سوق العمل، الاقتصاد الحر، توماس **مالتوس**، جون ستيوارت **ميل**، **نظرية النقد، الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، مبدأ باريتو** (نظرية باريتو فى اقتصاديات الرفاهية)، **الاقتصاد السياسى**، آدم **سميث، التنمية المستدامة، مذهب المنفعة، منفعة.**

علم الأمراض، الباثولوجيا

Pathology

علم الأمراض – بالمعنى الدقيق– هو الدراسة العلمية للأمراض العضوية، أسبابها وأعراضها (ومن هنا جاءت عبارة "المختص فى علم الأمراض: الباثولوجى"). وإن كانت كلمة مرضى تعنى اعتلال الصحة أو وضعا غير سوى، إلا أنه تم توسيع مدلولها بحيث تشمل بعض فروع **الطب النفسى وعلم الاجرام**، ولكنه بلغ أوسع انتشار له فى استخدام مصطلح "المريض النفسى"Psychopath. أما فى حقل علم الاجتماع فكان يعتقد فى مرحلة سابقة أن الباثولوجيا مماثلة للانحراف والمشكلات الاجتماعية أو بتعبير أبسط "المرض الاجتماعى" (خاصة فى مؤلفات إميل **دوركايم**) كما ذاب المفهوم فى الفكرة القريبة المعروفة **بالباثولوجيا الاجتماعية**. انظر على سبيل المثال مؤلف ليمارت: الباثولوجيا الاجتماعية، الصادر عام ١٩٥١،[٥٣٧] ومؤلف وتون: العلم الاجتماعى والباثولوجيا الاجتماعية، الصادر عام ١٩٥٩.[٥٣٨]

علم تحسين النسل Eugenics

المصطلح الانجليزى مشتق من المقطعين اليونانيين (eu) بمعنى جيد أو حسن، و (gens) بمعنى إنتاج. وبذلك تشير الكلمة إلى التدخل فى عمليات الانتخاب التطورى، من أجل تحسين أحد السلالات أو الجماعات السكانية. ويمكن أن يتحقق ذلك سواء من خلال سياسات تحسين النسل السلبية (من قبيل توفير بعض وسائل الفرز لفحص الأمهات الحوامل للتعرف مبكرا على الظروف الوراثية الضارة والحيلولة دون توريثها للأجيال التالية) أو من خلال سياسات تحسين النسل الإيجابية (كاختيار جماعات بعينها والسماح لها بالتكاثر، واختيار جماعات أخرى لمنعها من الإنجاب). وقد أصبح موقف الحرمان من الإنجاب هذا يعتبر – مؤخرا – غير مقبول من الناحية الأخلاقية، على حين يعد الموقف الأول مثار خلافات أخلاقية حادة. ومن المؤكد أن جمعية تحسين النسل قد حققت شهرة واسعة خلال السنوات

الأولى من القرن العشرين، بسبب دفاعها عن أشكال معينة من سياسات تحسين النسل الايجابية، لتحسين الصفات الوراثية للسكان فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة. انظر أيضا: **الداروينية، والمورث.**

علم ثورى
Revolutionary Science

انظر : **نموذج أو صيغة تحليلية.**

علم الحركة **Kinesics**

انظر : **لغة الجسم.**

علم دراسة الانتخابات، علم السلوك الانتخابى **Psephology**

هو علم دراسة الانتخابات، وأنماط التصويت، والسلوك الانتخابى، وكذلك التنبؤ بنتائج الانتخابات. وقد أصبح هذا الميدان فرعا متخصصا من **علم الاجتماع السياسى** مع انتشار استطلاعات الرأى المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة بالمقابلة التى تجرى فى أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصاءات التعدادات السكانية الخاصة بمناطق سكنية صغيرة، وتقدم وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات، وبرامج بناء النماذج.

علم الدلالة **Semantics**

فرع من فروع دراسة **الرموز** يهتم أساسا بتطور معانى الكلمات. ويحاول علم الدلالة الذى يعد أحيانا فرعا من **علم اللغة** وأحيانا أخرى علما مستقلا ولكنه وثيق الصلة به، يحاول دراسة إضفاء المعانى على الكلمات، وكيف تترابط الكلمات معا بحيث تنتج الكلام أو التعبير المعقد المعانى، وطبيعة **المعنى** نفسه، والصعوبات التى يواجهها الناس حينما يتم تحريف المعانى أو تشويهها. ويعتبر علم الدلالة ذا تأثير مرجعى فى مجالات مثل : **الإثنوميثودولوجيا، وما بعد البنيوية.** انظر أيضا: جورج هربرت **ميد، وجان بياجيه.**

علم السلوك المقارن **Ethology**

انظر: **علم الأخلاق المقارن.**

علم السياسة **Political Science**

تخصص علمى مستقل يدرس **القوة**، وتوزيع القوة فى أنواع مختلفة من النظم السياسية. فعلماء السياسة يبحثون فى مصادر القوة، وكيف تتم ممارستها، ومن الذى يمارسها، وكيف

تتم عمليات التحكم والضبط، ومن الذى يكسب، ومن الذى يخسر فى عمليات الصراع على القوة. وتثير كل تلك الموضوعات قضايا خاصة بالانحياز السياسى، والمنظمات السياسية، والصراع والاستقرار داخل النظم السياسية. وتتخذ دراسة القوة عدة أشكال متنوعة، بدءا من دراسة السلوك والاتجاهات السياسية الفردية، وصولا إلى دراسة أنشطة **الدولة** على المستوى القومى وعلى المستوى الدولى. ويلاحظ أن علم السياسة قد بدأ فى أوائل عهده الاهتمام المحدود بأجهزة الحكومة، ولكنه أخذ يعمل باضطراد على توسيع مجاله بحيث بات يتداخل اليوم مع مجال **علم الاجتماع السياسى** فى دراسة كثير من الموضوعات والنظريات الأساسية. ويقدم كتاب دينيس كافاناج المعنون: علم السياسة والسلوك السياسى (الصادر عام ١٩٨٣)[٥٣٩] مدخلا جيدا للتعرف على التراث الأمريكى والبريطانى فى علم السياسة.

ويمكن القول أن دراسة السياسة والقوة تتضمن - بمعناها المحدود - دراسة مختلف المؤسسات السياسية، كالدولة، والحكومة، **والأحزاب السياسية، وجماعات المصلحة**، وغيرها من المؤسسات الوسيطة غير الحكومية التى تلعب دورا فى عمليات صنع السياسة فى المجتمع. ولكن الدولة - بالذات - احتلت المحل الأول من الاهتمام باعتبار أنها هى التى تهيمن على العملية السياسية فى النظم الديموقراطية الليبرالية. ولكن إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة أرحب وأكثر شمولا فسوف نتبين أن ممارسة القوة لا تقتصر على المؤسسات الرسمية وحدها، ولا على الأنشطة الرسمية. بل إن القوة يمكن أن تكمن أيضا فى عمليات منع اتخاذ قرارات معينة، وهى عمليات قد توجد خارج النظام السياسى القائم، إذ نجد - على سبيل المثال - أن قوة جماعات رجال الأعمال فى الاقتصاديات الرأسمالية استطاعت أن تبلغ مبلغا فائقا. ولهذا نجد علماء السياسة، خاصة أولئك المهتمين بالدراسات والتحليلات التاريخية والمقارنة، بدأ يتعاظم اهتمامهم بدراسة عمليات ممارسة القوة على مستوى الاقتصاد العالمى وفى ضوء العلاقات الدولية، وليس الاقتصار على بحثها فى الإطار القومى وحده.

علم الشيخوخة Gerontology

دراسة عملية الشيخوخة والتقدم فى السن وكبر السن. وغالبا ما ينظر إلى هذا النوع من الدراسة على أنه

فرع من البيولوجيا، مع تركيز على دور العوامل الوراثية (درجة التخطيط القبلى لعملية التقدم فى العمر)، ودراسة الجوانب الاجتماعية للشيخوخة، وهى ما يطلق عليه أحيانا علم الشيخوخة الاجتماعى، وهو فرع مستقر الآن. ولقد نما الاهتمام بالتقدم فى العمر نموا كبيرا مع التغيرات الديموجرافية التى شهدها القرن العشرون. فقد أدت الزيادة فى العمر المتوقع وانخفاض الإنجاب إلى تغير أبنية العمر للسكان فى المجتمعات الصناعية المتقدمة، والزيادة الملحوظة فى نسبة كبار السن (وهم يعرفون بأنهم الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما) ولما كان استخدام كثير من خدمات الرفاهية (خاصة الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية الشخصية، والمساعدات التى تقدمها الدولة) ترتفع بشكل ملحوظ بين من تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما، فإن الزيادات فىعدد كبار السن (خاصة الزيادة الكبيرة فى أعداد من تجاوزت أعمارهم ٧٥ عاما) تحظى باهتمام كبير من جانب صناع السياسة والمحللين السياسيين.

ومع ذلك، فإنه بالرغم من أن قضايا السياسة الاجتماعية لها أهمية قصوى، فإن الإسهام السوسيولوجى فى علم الشيخوخة يأتى من دراسة وتحليل العمر بوصفه مقولة اجتماعية، ودراسة الطرق التى تشكل بها أبنية المجتمع عمليات التقدم فى العمر، بما فى ذلك الطريقة التى يخبر بها الأفراد هذا التقدم فى العمر. وتختلف مكانة كبار السن اختلافا ملحوظا عبر الزمان والمكان والترتيبات الاجتماعية، بما فى ذلك درجة مساهمة سياسات التقاعد، والمعاشات، والإسكان فى زيادة استقلال كبار السن أو زيادة درجة الإعالة بالنسبة لهم، مع ما فى ذلك من دلالات مهمة بالنسبة للصحة الجسمية والنفسية. وثمة وعى متزايد بظهور التدرج تبعا للعمر وظهور **التعصب ضد كبار السن** فى المجتمع.

علم العقاب Penology

دراسات التعامل مع المجرمين وعقابهم. ويرتبط المصطلح بحركة الإصلاح العقابى التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر، والتى أعادت تعريف السجون بحيث تكون أماكن للإصلاح لا للعقاب، وهى الحركة التى شملت عددا من الأطراف المختلفين (بمن فيهم المصلحين والمحامين)، وأثارت مناقشات واسعة. أما الاستخدام المعاصر لهذا المصطلح فيشير عادة إلى بعض دراسات علم الاجتماع أو علم الإجرام للعقاب والعقوبات أكثر

مما يدل على فرع مستقل من فروع العلم أو على خطاب أكاديمى متميز.

علم العلامات، السيميولوجيا، السيميوطيقا

Semiology, Semiotics

الميدان الذى يدرس **العلامات** ونظمها. ويدين هذا الميدان فى نشأته لعلم اللغة البنيوى عند سوسير، كما تطور كجزء من صعود الحركة البنيوية خلال السبعينيات. وقد أثبت هذا الميدان جاذبيته بصفة خاصة لعلماء الاجتماع المهتمين بتحليل **الإيديولوجيا**، خاصة ذوى التوجه الماركسى أو المتحمسين للحركة النسوية.

وقد أخذ مفهوم "علامة" عن سوسير فى كتابه بعنوان: دروس فى علم اللغة العام، الصادر عام ١٩١٦.[٥٤٠] وكان يعد عبارة عن توليفة تجمع بين الدال (العنصر المادى، أو الصوت، أو العلامات المكتوبة على الورق) والمدلول عليه (أى المفهوم الذى يرتبط بموضوع الدال). ويرتبط الاثنان معا كما يرتبط وجها العملة الواحدة. وقد ركز سوسير على الطبيعة الاصطلاحية للعلامات أو الإشارات. ولا توجد علاقة بين العلامة والمفهوم الذى تشير إليه بالضرورة، ولكن تلك العلاقة يتم الاتفاق الاجتماعى عليها، إذ كان بإمكاننا أن نطلق على أيدينا مثلا اسم "زهرالنرجس"، ونطلق على الورود لفظة "أيادى"، ولن يغير هذا فى الواقع شيئا. وكل ما فى الأمر أنه قد شاع بيننا الإتفاق أن لفظة النرجس تدل على نوع من الورود، وأن ذلك الجزء الذى يقع فى نهاية ذراعنا نطلق عليه "يد". ويتحدد معنى أى علامة بناء على علاقتها بغيرها فى نظام العلامات. وعلى سبيل المثال نحن نفهم معنى كلمة "فوق" بالمقارنة بكلمة "تحت"، ولا يمكن أن نتصور إحداهما فى غياب الأخرى. ويعد تمييز سوسير بين الكلام واللغة هاما أيضا. فالكلام يشير إلى مفردات أفعال الكلام. أما اللغة فتشير إلى بناء العلامات التى تتشكل منها مفردات أفعال الكلام.

ويعتبر الناقد الأدبى الفرنسى ذو التوجه البنيوى رولان **بارت** واحدا من أشهر المتحمسين لعلم العلامات (السيميولوجيا). ومن أهم كتبه ذات الطابع السوسيولوجى التى صدرت حتى الآن كتاب "أساطير"، الذى صدر عام ١٩٥٧،[٥٤١] والذى حاول فيه أن يخضع بعض جوانب الثقافة الشعبية الفرنسية التى تبدو بسيطة فى الظاهر – مثل المصارعة وأطعمه لحم

الاستيك والبطاطس المقلية - أن يخضعها لتحليل دلالى للكشف عن محتواها الإيديولوجى. فالطعام على سبيل المثال يمكن النظر إليه كلغة أو رمز. وكل عنصر من عناصر الطعام علامة، وهناك قواعد متفق عليها اجتماعيا تحكم الارتباط بين هذه العلامات. ففى بعض الثقافات مثلا لا يجمع المرء بين الحلويات والمقبلات. ويطور بارت مفهوم "العلامة" ليستخدمه فى تحليل ما اعتبره "الأساطير الحديثة". فالأسطورة تحدث حيث تصبح العلامة دالة على شئ آخر. فصورة النسر مثلا هى عند مستوى معين صورة نسر، وهى بذلك علامة بسيطة تشير إلى طائر النسر. ولكنها عند مستوى آخر يمكن أن تمثل للأمة الأمريكية قوة العزيمة والصلابة. وبنفس الطريقة فإن أشكالا وأنواعا معينة من الطعام تحمل معانى أخرى إضافية بعيدة عن كونها مجرد غذاء. فالكافيار والهامبورجر هى أكثرمن كونها مجرد بدائل لأصناف نأكلها. وهذا النوع من التحليل يعتبر شكليا إلى حد كبير، ولكنه يوضح لنا كيف يعمل نظام العلامات فى المجتمع، ومع ذلك يتعين أن يعتمد على أفكار سوسيولوجية أخرى للربط بين هذا النظام وبين العمليات الاجتماعية الأوسع نطاقا.

علم اللغة **Linguistics**

انظر مواد: **تحليل المحادثة، الخطاب، الإثنوميثودولوجيا، اللغة، فرضية سابير وورف**، فردينان دى سوسير، **علم العلامات (السيميولوجيا)، البنيوية.**

علم اللغة الاجتماعى

Sociolinguistics

انظر : **تحليل المحادثة، الإثنوميثودولوجيا، اللغة**

علم معيارى **Normal Science**

انظر: **نموذج، صيغة، شكل تحليلى.**

علم المناهج/ مناهج البحث

Methodology

تستخدم الكلمة أحيانا للإشارة إلى الأساليب والاتجاه العام للبحث الإمبيريقى لعلم بعينه أو إلى مجال مستقل وواسع النطاق من مجالات البحث، على الرغم من أن مصطلح "أساليب البحث" ربما يكون أكثر مناسبة فى هذا الإطار. وتمثل قضايا **فلسفة العلوم** الأكثر شمولا فى العلوم الاجتماعية بؤرة الاهتمام الرئيسية لعلم مناهج البحث، فضلا عن دراسة الكيفية التى يعمل بها علماء الاجتماع وغيرهم

فى الواقع، وكيف يجـرون بحوثهـم، ويقدرون قيمة الشواهد التى يجمعونهـا، وكيفية تمييزهم بين ما هو صـادق ومـا هو كاذب. وتشتمل الموضوعات التـى تتم معالجتها على التساؤل حول ما إذا كانت **العلوم الاجتماعية** علوما علـى الإطلاق، وما إذا كان العالم الاجتماعى يحتـاج إلـى فهـم تسلسـل الأفعـال الاجتماعية لكى يمكنه تفسيرها تفسيرا كاملا، وإذا ما كانت هناك قوانين فى مجال العلوم الاجتماعية يمكنها أن تتنبأ مثلما تفسر، وإذا ما كـان البحث يمكن أن يكون، أو ينبغى أن يكون، متحررا مـن القيمـة، وعلاقـات العليـة، والتفسـيرات العليـة، والنظريـة الاسـتقرائية والاسـتنباطية، والتحقـق والتكذيـب والمشـكلات الأخـرى المعروفـة فـى ميـدان فلسـفة المعرفـة وميدان فلسفة العلوم (والتى تعـالج هذه الموسوعة كثيرا منهـا تحـت مداخـل مسـتقلة). انظـر أيضـا: **الكانطيـة الجديدة، الوضعية الجديدة.**

علم النفس Psychology

هناك عدة تعريفات لعلم النفس بأنه علم دراسة السلوك، أو علم دراسة العقل Mind، وهو ميدان من ميادين العلوم ظهر كعلم مستقل خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بفضل البحوث والدراسات التى قدمها نفر من العلماء مثل فيلهلم فوندت (عاش من ١٨٣٢ حتى ١٩٢٠)، الذى يرجع إليه الفضل فى إنشاء أول معمل تجريبى لعلم النفس فى ليبزيج. ويركز ميدان علم النفس على محاولة تحديد الآليات العامـة التـى تنطـوى عليهـا بعـض العمليـات مثـل **الإدراك، والتعلـم،** والدافعية، والذاكرة، وإن كـانت هنـاك بعض الجهود التـى بذلـت لدراسـة الفروق الفردية خاصـة فيمـا يتصـل **بالذكاء و الشخصية.**

وكان علم النفس الأكاديمى دائمـا شديد الميل إلى الطابع **الوضعى** فـى توجهه العام، كما اسـتخدمت بحوثـه المنهج التجريبى على نطـاق واسـع، وهى سمات نجدها منعكسة بوضـوح فى الميل القوى إلى **النزعة السلوكية** التى أصبحت الاتجاه المهيمن على علم النفس فى كل من بريطانيا وأمريكا منذ العقود الأولـى مـن القـرن العشـرين وحتى الستينيات. وكان محور التركيز الأكبر عند أصحاب النزعة السلوكية يدور حول عملية التعلم كما ارتبطت ارتباطا قويا **بالبيئة** ورفض للاعتراف بأهمية العوامل الجبلية فـى تطـور السلوك الإنسانى.

ومنذ ستينيات القرن العشـرين حدث تحول إلى توجهات ذات طبيعة

معرفية أقوى، ونحو الإقرار بتأثير بعض القدرات الجبلية على السلوك، مع توجيه الاهتمام القوى إلى طرق انتقال المعلومات إلى الفرد وتعامله معها وتأثره بها. كما أبدى علم النفس اهتماما متجددا بعلم النفس العصبى. ولكن الاتجاه التجريبى الوضعى ظل حاضرا على الساحة، مع استمرار العداوة القديمة **للتحليل النفسى** وغيرها من الاتجاهات الدينامية النفسية، وإن كنا نلاحظ - على العموم - أن بعض علماء النفس وكذلك بعض أقسام علم النفس فى الجامعات كانت أكثر انتقائية فى توجهاتها من غيرها. ومن المؤكد أن كلا من الاتجاهات الإنسانية والنسوية فى علم النفس تضمن لنفسها فى العادة حضورا داخل ميدان علم النفس.

ولكن حدود علم النفس - شأنها شأن حدود سائر العلوم - تتعدل وتتغير بمرور الزمن. فنلاحظ مثلا أن المجالات القديمة التى كانت تدرس علم نفس الشواذ أو تعرف باسم الباثولوجيا النفسية قد تعدلت الآن واندمجت داخل مجال سيكولوجيا الصحة. ومن المجالات الهامة والعريقة التى تطورت ونمت منذ العقد الأول من القرن العشرين - ومازالت - ميدان علم النفس الاجتماعى. وقد نشر ويليام ماكدوجال كتابه: المدخل إلى علم النفس الاجتماعى فى عام ١٩٠٨،[٥٤٢]وإن كان تحديده لميدان العلم جاء قاصرا. ويركز ميدان علم النفس الاجتماعى، فى إطار علم النفس، تركيزا خاصا على دراسة التفاعل الاجتماعى المباشر، معتمدا من الناحية المنهجية اعتمادا كبيرا على الدراسات التجريبية **للجماعات** الصغيرة. أما اليوم فيمكن القول أن هناك علم نفس اجتماعى أقرب إلى ميدان علم الاجتماع، وهو مجال تأثر بشكل خاص **بالتفاعلية الرمزية** ويستخدم مناهج معينة، مثل **الملاحظة المشاركة**.

وهناك عدد وفير من كتب المدخل إلى علم النفس يمكن لمن يريد أن يختار من بينها. ومن الكتب التى تتسم باتساع النظرة وشمول التغطية كتاب ليونارد بيركوفيتش المعنون : مسح لميدان علم النفس الاجتماعى، الذى صدر فى طبعته الثالثة عام ١٩٨٦[٥٤٣] وكتاب لويس بينر: علم النفس الاجتماعى، الصادر عام ١٩٨٦[٥٤٤].

علم النفس الاجتماعى

Social Psychology

انظر: **المادة السابقة**.

علم النفس الإدراكى (المعرفى)
Cognitive Psychology
انظـــــر: إدراك، والنظريـــــة المعرفية، وجان بياجيه.

علم الوبائيات Epidemiology
هو العلـم الـذى يعنـى بتحليـل وجود وانتشار المرض بين السكان، وذلك بهدف تقليل أسباب ظهور ذلك المرض وعوامل انتشاره. ويعتقـد أن علم الوبائيات الحديث يدين بوجوده إلى نجاح جون سنو فـى تحديد بئر معين للشرب باعتباره مصدر الإصابة بوبـاء الكولـيرا فـى مدينـة لنـدن فـى عـام ١٨٤٩. أمـا حديثـا فقـد تـأكد وجـود علاقـة علّية بيـن التدخيـن والإصابـة بسرطان الرئـة، وبيـن مـرض القلـب وتنـاول بعض المـواد الدهنيـة، وبيـن تنـاول حبوب منـع الحمـل والإصابـة بسرطان الثدى. وقد أقامت الدليل علـى وجود تلك الصلات البحوث المعـاصرة فى علم الوبائيات.

علم الوراثة Genetics
انظر: المورث، والوراثة.

العلمانى Secular
انظـر: التمييز بيـن المقـدس والعلمانى.

علمنة Secularization
انظر : التحول العلمانى.

العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية
Geisteswissenschaften and Naturwissenschaften
كلمتان ألمانيتان تستخدمان علـى التوالـى للدلالـة علـى العلـوم الإنسـانية (الاجتماعيـة) والعلـوم الطبيعيـة. فقبـل الحـرب العالميـة الأولـى بحوالـى ثلاثـة عقود كانت الحياة الأكاديمية فى ألمانيـا تشهد عدداً من الخلافات حـول المنهـج (أو ماكان يعرف بـالخلاف المنهجى)، وكانت القضية العامـة فـى هـذا النقـاش (وربمـا تكـون أهـم القضايـا) تتعلـق بالعلاقـة بين العلوم الطبيعيـة والعلـوم الثقافيـة (أو التاريخيـة). فقـد اقـترح الفيلسوف فيلهلم فيندلباند، منطلقاً من قضيـة أن الواقـع لا يمكـن أن يتجـزأ، التمييـز المنطقـى القبلـى بيـن العلـوم الطبيعيـة والعلـوم الاجتماعيـة علـى أساس منهجيتها. فـالعلوم الطبيعية من وجهة نظر فيندلباند تستخدم منهجاً كليـاً أو تعميميـاً، طالمـا أنهـا تسـعى إلـى الكشـف عـن العلاقـات والخصـائص العامة التى قد تصل إلى درجة القانون، بينمـا تسـتخدم العلـوم الاجتماعيـة أو الثقافيـــة منهجـــا إيديوجرافيـــا Ideographic أو تفريديـــا (انظـــر

مـادة:**الاتجاهـات الفرديـة فـى مقـابل الاتجاهات التعميمية**)، طالما أنهـا تهتم بـالأحداث غير المتكـررة فـى الواقـع وبـالجوانب الخاصـة أو الممـيزة للظاهرة. ومن ناحيـة أخـرى فقد **قـابل فيلهلـم ديلثـى** بيـن العلـوم الطبيعيـة والعلوم الإنسانية فى ضـوء الموضـوع الذى يدرسه كل منهمـا، وينطلـق هذا المحك منطقيا من المقدمة البديلة التى تقرر أن الواقع يمكن أن يتجزأ إلـى قطاعـات مسـتقلة - ومـن التميـيزات الأساسية داخله، ذلك التمييز بين مجـال الطبيعة ومجال الروح - بحيث يكـون لكل مجال مجموعة مستقلة مـن العلـوم التى تدرسه.

ومن أكثر الإسهامات إثارة فى هـذه المناقشـات مـن وجهـة نظـر علـم الاجتمـاع الـرأى الـذى قـدمه هـيزيش ريكـرت (عـاش مـن عـام ١٨٦٣ حتـى ١٩٣٦) وهـو أسـتاذ الفلسـفة المتـأثر **بالكانطية الجديدة** فى جامعة فرايبـورج ثم فى جامع هايدلبرج بعد ذلـك، وهـو معـاصر وصديـق لمـاكس **فيبر**. ولقـد مارسـت نظريـة ريكـرت فـى تكويـن المفهوم فى العلـوم (وكمـا وصفهـا فـى كتابيه: حدود بنـاء المفـاهيم فـى العلـوم الطبيعيـة: مقدمـة منطقيـة فـى العلـوم التاريخية، الصـادر عـام ١٩٠٢[٥٤٥]، وكتـاب: العلم والتـاريخ: نقـد نظريـة المعرفـة الوضعيـة، الـذى صـدر فـى الفترة من ١٨٩٨ حتـى ١٩٠٢)[٥٤٦]؛ مارسـت تـأثيرا قويـا علـى الكتابـات المنهجية لمـاكس فيبر وعلـى تحليلاتـه العيانية، (خاصة على منهجيـة **الأنمـاط المثاليـة** المسـتخدمة فـى مجموعـة المقالات حـول **الأخـلاق البروتستانتية** وروح الرأسـمالية). ويمكـن أن نلمـس الأهميـة السوسيولوجية للحـوار حـول المنهج فى مقال فيرنر كانمـان التـالى : مـاكس فيبر والخـلاف المنهجـى فـى العلـوم الاجتماعيـة، المنشـور عـام ١٩٦٤.[٥٤٧]

العلوم الطبيعية

Naturwissenschaften

انظر: **المادة السابقة**.

العلّية المتعددة

Multiple Causation

انظر: **بناء النماذج العلّية**.

عمالة / تشغيل Employment

توفير الأيدى العاملة - مـن كـلا الجنسين - اللازمين لعمليات الإنتـاج وإعداد شتى أنواع المنتجـات الأوليـة (كالمنتجـات التـى تمـيز مجـالات: الزراعـة؛ والغابـات، والصيـد)، والمطلوبـة لعمليـات إعـداد المنتجـات

والبضائع الأولية لإنتاج سلع أخرى: كالدقيق أو الجبن، أو المشروبات الروحية، أو قطع الملابس أو الأثاث، وهى السلع التى تنتج سواء لبيعها فى السوق أو للمقايضة عليها أو للاستهلاك الخاص، واللازمة أخيرا لإنتاج كل السلع والخدمات الأخرى التى يحتاج إليها السوق. ويضمن لنا هذا التعريف الواسع لمفهوم العمالة إمكانية استخدامه فى إحصائيات **اقتصاد السوق، والاقتصاد المركزى، والاقتصاد المختلط، واقتصاد الكفاف** (الإعاشة). فكأن هذا المفهوم يغطى إنتاج كافة البضائع والخدمات التى تباع فى السوق عادة، وكذلك السلع والخدمات التى توفرها الهيئات الحكومية والقطاعات التى لا تهدف إلى الربح فضلاً عن بعض أنماط المنتجات التى تعد للاستهلاك الخاص. (أى المنتجات التى لا توجه إلى السوق).

وتستخدم المجتمعات الصناعية الغربية فى العادة تعريفا للمصطلح أضيق من هذا التعريف كثيرا، عند إعداد **الإحصاءات الرسمية** – حيث يعنى العمل مقابل الأجر، أو الربح، أو المنفعة العائلية فى مدى زمنى محدد – وبذلك يقصر المفهوم على العمل فى ظل نظام السوق، الذى ينعكس فى الحسابات الاقتصادية القومية وإجمالى الناتج القومى. كذلك يمكن تعريف مفهوم العمالة / التشغيل فى ضوء الأنشطة المنتظمة التى يمارسها عادة، لا تلك التى يمارسها آنيا.

وكثيرا ما يتجاهل علماء الاجتماع تلك التعريفات الدقيقة، ذات الطبيعة الاقتصادية فى جوهرها، للعمالة (يصفها علماء الاقتصاد غالبا بالأنشطة الاقتصادية). وفضل علماء الاجتماع عليها فكرة **العمل** Work الأكثر عمومية، والتى تتسم بمعان أكثر عددا وأوسع نطاقا. ومن المؤكد أن كثيرا من عناصر الاختلاف والمناقشات الخلافية التى اشتعلت قد نجمت عن عدم التمييز بين موضوعى العمل والعمالة/ التشغيل. ومما يزيد الأمر سوءا أنه يتم استخدام مصطلح العمل كمرادف للعمل بأجر أو العمل فى السوق، وذلك فى الخطاب اليومى العادى وكذلك فى تقارير بحوث العلوم الاجتماعية. ولهذا نجد – مثلا – أن معدلات العمل تستخدم كمرادف لمعدلات المشاركة فى قوة العمل ومعدلات النشاط الاقتصادى، وذلك فى الأوراق العلمية (وخاصة فى البحوث الاقتصادية). انظر أيضا : **الاقتصاد الأسود، توزيع العمل المنزلى، سوق العمل، علاقات العمل، العمل المأجور** (بأجر).

العمالة المأجورة غير الظاهرة
Disguised Wage-Workers

قوة العمل التى تبدو فى الظاهر مستقلة أو تعمل لحساب نفسها، والتى تتعاقد معها المشروعات الرأسمالية للعمل بنظام القطعة أو بالعمولة. والأمثلة على ذلك تشمل: العمال خارج قوة العمل، والبائعين بالعمولة، والذين يفلحون الأرض بنظام المزارعة. وقد ذهب بعض الماركسيين إلى أن **فائض القيمة** ينتزع عادة من مثل هؤلاء العمال، رغم كونهم ليسوا - من الناحية الرسمية - عاملين بأجر.

العمل Labour

يعد هذا المصطلح مرادفا لمصطلح **العمل المأجور (بأجر)** فى معظم الكتابات السوسيولوجية. وإن كانت الكتابات **الماركسية** كثيرا ما لفتت الانتباه إلى المصالح المتعارضة، والمتصارعة، بين "العمل" و "رأس المال". والمصطلح الأول هنا يعنى الإشارة إلى **البروليتاريا**، ويشير - ضمنا - إلى نظرية **استغلال** الطبقة الرأسمالية - **البورجوازية** - للقوة العاملة. وفى بعض الأحيان، على نحو ما نجد مثلا فى الدراسات الأنثروبولوجية للعمل أو فى بعض التحليلات السوسيولوجية **للعمل المنزلى**، يمكن أن يرد هذا المصطلح مرادفا تماما لمصطلح **العمل** Work وليس لمصطلح **العمالة (التشغيل)** بأجر الأكثر تحديدا.

العمل Work

توفير الجهد الجسمانى، والعقلى، والعاطفى اللازم لإنتاج السلع والخدمات، سواء للاستهلاك الشخصى، أو لكى يستهلكها الآخرون. وينقسم العمل المنتج إلى ثلاث فئات رئيسية هى : النشاط الاقتصادى أو **العمالة**، والأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر و كذلك أنشطة قضاء وقت الفراغ، والخدمات التطوعية التى يقدمها الفرد لمجتمعه المحلى. ونلاحظ أن الحدود الفاصلة بين هذه الأنواع الثلاثة هى حدود غائمة وغير واضحة، وهى تتحدد على أية حال طبقا لبعض الترتيبات التى اصطلحت كل دولة على الأخذ بها عند إجراء المسوح وعمل الاحصائيات الرسمية.

فالعمالة مثلا تتميز عن **العمل المنزلى** غير مدفوع الأجر من خلال "معيار الشخص الثالث" بمعنى : إذا كان النشاط يمكن أن يؤدى بواسطة شخص آخر دون أن تقل فائدته. وعلى هذا الأساس نجد أن الذهاب إلى المدرسة، وأداء الواجبات المدرسية، أو

المشاركة في أداء التمرينات الرياضية، أو الطهى، أو العمل فى حديقة المنزل من قبيل الاستمتاع لا يعد نوعا من العمالة (أو التشغيل)، حتى ولوكانت مثل تلك الأعمال تنطوى على أداء جهد شاق. ونجد بالمثل أن إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المنزلى فقط مستبعدة من تعريف العمالة. وتنطوى الخدمات التطوعية التى يؤديها الفرد لمجتمعه المحلى على أداء عمل منتج من أجل تنمية هذا المجتمع أو لتقديم خدمة للآخرين، ولكنه يؤديها عادة دون أن يتقاضى عنها أجرا، ولذلك تعد فئة مستقلة متميزة عن العمالة. انظر أيضا مواد : **الاقتصاد الأسود، العمل المنزلى، استراتيجية العمل المنزلى، الاقتصاد غير الرسمى.**

العمل الإيجابى

Affirmative Action

انظر: **التمييز الإيجابى.**

عمل التابع لمولاه

Bonded Labour

انظر : **علاقة الولى والتابع.**

عمل تعاقدى Contract Labour

يشير العمل التعاقدى – عادة – إلى استئجار عمال لأداء عمل محدد فى فترة زمنية محدودة. وفى بعض الأحيان يشير المصطلح فى دول **العالم الثالث** إلى نظام يقوم فيه الوسيط (مقاول عمال) بتوفير العمال لصاحب العمل مقابل عمولة. ويرتبط مثل هؤلاء العمال بالمقاول من خلال مجموعة من الآليات التى تحد من حريتهم فى الحركة والتصرف.

عمل جماعى

Collective Labour

العمل الجماعى هو تصور كارل ماركس **اليوتوبى** للكيفية التى ينتظم من خلالها **الإنتاج** فى ظل **الشيوعية**. ففى كتاباته عن العمل المؤدى إلى الاغتراب، يرى ماركس أن **اغتراب** الأفراد عن بعضهم البعض يعد نتيجة مباشرة لاغترابهم عن ذواتهم. ويمكن أن يتم التغلب على الاغتراب من خلال خلق "عمل حر مترابط"، يعد جزءا من عملية أكبر لتحرير العمل، بمعنى التخلص من أولئك الذين يتطفلون على الدولة، أو فئة الذين لا يعملون على الإطلاق، أو هؤلاء الذين يعملون من أجل استعباد الآخرين. وهنا يعد العمل الجماعى جزءا من الإنتاج التعاونى الأكبر، والتخلص من فوضوية الإنتاج الرأسمالى، وإحلال إدارة المؤسسات

محل إدارة الأفراد بمعنى التحكم فيهم، وألا يتعامل الأفراد مع بعضهم البعض كمتنافسين يسعون إلى الحصول على الوظائف والامتيازات والموارد النادرة، ولكنهم في مجال "القيمة الاستعمالية" يستخدمون ما يتم إنتاجه لإشباع احتياجاتهم الحقيقية

عمل جمعي Collective Action

عمل تمارسه الجماعة (سواء بصورة مباشرة، أو من خلال تنظيم ينوب عنها) لتحقيق مصالح مشتركة يدركها أعضاؤها. فمن المنطقي توقع أن يسلك الناس ذوو **المصلحة** المشتركة بطريقة تحقق مصالحهم. فعلى سبيل المثال سوف يسعى المحالون إلى المعاش إلى الحصول على معاشات مرتفعة، وبالمثل – أيضا – يسعى عمال المناجم إلى توفير قدر كبير من الأمان لهم تحت الأرض. وبالرغم من ذلك، فإن التجارب والخبرات السابقة تكشف أن الأمر لايسير دائما على هذا النهج، حيث نجد أن كثيرا من الناس الذين يفترض أنهم سوف يستفيدون من عمل جمعي معين، يرفضون المشاركة في هذا العمل الجمعي. إن ذلك يبدو وكأنه يسير ضد مقولة **الرشد** في السلوك الانساني، ويطرح مشكلة هامة لدارسي السياسة **والحركات الاجتماعية**.

في عام ١٩٦٥ طرح مانكير أولسون تفسيرا في كتابه: منطق العمل الجمعي[٥٤٨] مؤداه أن المصلحة الذاتية الرشيدة غالبا ما تجعل الأفراد يتراخون ولا يهتمون بالمشاركة في العمل الجمعي طالما أنهم سوف يستفيدون من الامتيازات التي تقدم للجماعة بأسرها، سواء شاركوا بصورة إيجابية في العمل الجمعي أم لا. فإذا ارتفعت المعاشات بعد حملة قادها بعض المحالين إلى المعاش، فإن كل من هم على المعاش سوف يستفيدون من ذلك، بما فيهم هؤلاء الذين لم يشاركوا في هذه الحملة على الاطلاق. ويطلق أولسون على هذا الموقف مشكلة **المنتفع دون حق**، وهي مشكلة هامة لأنها تضعف من قدرة جماعات المصالح والحركات الاجتماعية على حشد عدد كبير من الأفراد. ولو كان هؤلاء الأفراد فقراء، فإن تكاليف المشاركة سترتفع نسبيا بالنسبة لهم، ومن المحتمل أن يظلوا سلبيين. من هنا تكون تكون المواجهة الوحيدة لمشكلة المنتفع دون حق – بالنسبة للحركة – هو طرح حوافز إضافية تشجع على المشاركة أكثر من الأهداف ذاتها. وقد تأخذ الحوافز شكل

التقدير، والهيبة، والإثابات النفسية المعنوية، أكثر من مجرد المشاركة ذاتها.

ولهذا نجد أن طبيعة الاختيار الرشيد كانت تمثل مشكلة فى علم الاجتماع منذ كتابات ماكس فيبر الكلاسيكية عنها. ومن المحاولات التى سعت إلى طرح نموذج لعملية التقدير الرشيد، أو **نظرية المباراة** تلك التى حاولت أن توضح كيف أن الفاعلين سيحاولون فى مواقف اجتماعية محددة أن يحصلوا على الحد الأقصى من المكاسب، بأقل قدر من التكلفة (أو الجهد). وإن كنا سنجد أن قلة فقط من الناس هم الذين يتميزون بالحماس والانضباط، وعلى قدر عال من المعرفة سوف تتوافق أعمالهم مع نموذج الاختيار الرشيد. (انظر: **نظرية التبادل**). فالأفعال التى تتميز بالشجاعة وتتسم بالالتزام تقع خارج نطاق الإطار التفسيرى لنظرية التبادل، شأنها شأن الممارسات القائمة على الجهل أو الاندفاع. وهكذا تتطلب ممارسة العمل الجمعى على نطاقات كبيرة تفسيرات واضحة من النوع الأكثر تعقيدا. قدم راسيل هاردين عرضا طيبا لذلك فى كتابه العمل الجمعى، الصادر عام ١٩٨٢.[٥٤٩] انظر أيضا: **وعى طبقى، ومصلحة طبقية، وتمرد، وإضراب.**

عمل الحلم Dream Work

انظر: **التحليل النفسى.**

العمل الخارجى (العمل خارج المصنع أو الشركة)

Outwork, Outworking

يشير هذان المصطلحان إلى تشغيل العمال الأفراد بمعرفة الشركات خارج مقر الشركة أو المصنع، ويكون ذلك عادة فى بيوت أولئك العمال أنفسهم. وفى مثل هذه الحالة يزود صاحب العمل العامل بالمواد اللازمة (وأحيانا بالآلات والمعدات أيضا)، ويحصل العمال على أجرهم بنظام القطعة. والأغلب أن يكون مثل هذا العمل من طبيعة تجميعية بسيطة (غير شديدة التعقيد). انظر: **العمل المنزلى.**

عمل ذهنى Mental Labour

انظر: **التمييز بين اليدوى وغير اليدوى.**

العمل (النقابى) الصناعى

Industrial Action

أشكال من الروادع المتاحة للعمال وأرباب العمل حال الخلاف فيما بينهم حول ظروف العمل. ويعبر **الإضراب** عن رفض العمال الاستمرار فى العمل، بما يتضمنه ذلك من ترك

مكان العمل أو عدم الحضور إلى مكان العمل. هناك الإضرابات غير الشرعية(*) التي تتسم بأنها قصيرة الأمد، وتبدأ دون سابق إنذار. وتتم الإضرابات غير الرسمية دون موافقة النقابات العمالية. وتختلف الاعتصامات عن الإضرابات في أن المعتصمين يظلون داخل مكان العمل.

وثمة أشكال أخرى من وسائل الردع متاحة للعمال ولنقاباتهم العمالية، من بينها الالتزام بساعات العمل المحددة نظاميا، حيث يعمد العمال إلى مراعاة قواعد ونظم العمل فى المصنع أو المؤسسة مراعاة حرفية وشكلية بما يؤدى إلى إزعاج الإدارة، وإضراب التباطؤ حيث ينفذ العمل بمعدلات أبطأ من المعتاد، ورفض العمل ساعات إضافية فوق ساعات عملهم المحددة، والرفض، حيث يرفض العمال الاشتغال بمنتجات أو خدمات معينة. وبصرف النظر عن التصرفات القانونية التى يمكن أن يتخذها أرباب العمل ضد الأفراد، فإن الرادع الرئيسى المقابل، المتاح لأصحاب العمل، هو إغلاق المصنع للضغط على العمال، حيث يقوم رب العمل إما بطرد العمال أو منعهم من دخول مكان العمل.

وتعد أشكال العمل (النقابى) الصناعى عادة مؤشرا على **الصراع الصناعى**، على الرغم من كونه مؤشرا واسعا وصعبا. وعلى الرغم من أن المعلومات الخاصة بالإضرابات وإغلاق المصنع (من جانب رب العمل)، وما يتضمنه ذلك من عدد النزاعات التى تنشب وعدد أيام العمل المفقودة وأعداد العمال المضربين، متوفرة بالنسبة لكثير من الدول، إلا أن تحليل هذه المعلومات يحتاج إلى عناية خاصة، نظرا لاختلاف التعريفات الإحصائية. فالعديد من الإجراءات الخاصة بالأشكال الأخرى من العمل النقابى الصناعى غير متاحة على نطاق واسع.

عمل الطبقة العاملة (الكادحة)
Blue - Collar Work

انظر : **التمييز بين اليدوى وغير اليدوى**.

(*) الاضراب غير الشرعي أو غير المشروع Wildcat Strike هو ذلك الذى ينفذ من غير موافقة رسمية من النقابة، أو على نحو يشكل خرقا لاتفاق أو عقد بين النقابة ورب العمل. وهو يشمل النوعين اللذين عرض لهما المؤلف: غير الشرعى (وهو القصير المفاجئ) وغير الرسمى (وهو الذى يتم بدون موافقة النقابة). (المحرر)

العمل العاطفى المأجور

Emotional Labour

عرفت آرلى هوخشيلد العمل العاطفى المأجور، فى كتابها: القلب الذى يتم التحكم فيه، الصادر عام ١٩٨٣[٥٥٠] بأنه ذلك النوع من العمل الذى يؤدى بالمشاعر كجزء من **العمالة** بأجر. فالعاملون فى كثير من مهن الخدمات الشخصية – مثل مضيفات الطيران، ومضيفات المطاعم، والسقاة فى الحانات، وما إلى ذلك – يقبضون أجورهم "مقابل بيع عواطفهم". فالعواطف هنا أضحت بمثابة سلعة تباع وتشترى. ويقال إن العالم الغربى يشهد زيادة مضطردة فى أنواع مثل هذه الأعمال، خاصة التى يغلب عليها عمل النساء. انظر أيضا: **الدراسة الاجتماعية للعواطف**.

العمل غير اليدوى

White - Collar Work

انظر : **التمييز بين اليدوى وغير اليدوى**.

العمل المأجور (بأجر)

Wage - Labour

العمل كمستخدم مقابل أجر أسبوعى أو مرتب شهرى وفقا لشروط وفى ظل ظروف يحددها صاحب العمل. وقد يخضع صاحب العمل فى تحديده لتلك الشروط والظروف لقوانين العمل، أو اتفاقيات المساومة الجماعية، أو الضغوط التى تمارسها النقابات العمالية. ويستخدم هذا المصطلح عادة لتأكيد الوضع التفاوضى الضعيف لأولئك الناس الذين ليس لديهم سوى قوة عملهم ليبيعونها، وقد يقعون بسبب ذلك ضحية الاستغلال. انظر: **العمل**.

عمل متتابع Chain Employment

انظر : **الدراسة الاجتماعية للهجرة**.

العمل المرن، الإنتاج المرن، التخصص المرن Flexible work, Flexible Production, Flexible Specialization

تعد هذه المصطلحات جزءاً من جدل معروف على نطاق واسع حول التغير فى البناء الصناعى وتنظيم العمل. فثمة رأى يذهب إلى أن تزايد المنافسة على النطاقين الدولى والوطنى يفرض إحداث مزيد من المرونة فى الشركات من أجل أن تستجيب بسرعة للتغيرات فى سوق الإنتاج. ويشتمل هذا على مرونة أكبر فى مستويات التشغيل (المرونة العددية)، ومهام ومهارات العمل (المرونة الوظيفية)،

ونظم دفع الأجور (المرونة المالية). أما التخصص المرن فيعنى الشركات الصغيرة غير المركزية التى تتجه إلى الأسواق الملائمة، بدلا من أن تتجه (كما هو الحال فى **الفوردية**) إلى الشركات المركزية الكبيرة التى تعتمد الإنتاج الكبير. ويدين جزء كبير من الجدل الدائر حول الموضوع للدراسات التى أجريت عن الشركات اليابانية ونمط التصنيع اليابانى (انظر: مؤلف دور: مرونة العناصر الجامدة الصادر عام ١٩٨٦).[٥٥١] وانظر أيضا:- **التشغيل المرن؛ نظام التسليم فى الموعد.**

العمل المنزلى Domestic Labour

أحد المفاهيم التى تطورت فى إطار النظرية النسوية لتحليل أهمية العمل غير المأجور الذى تؤديه المرأة فى البيت. وفى بعض الأحيان يسمى العمل المنزلى، فى إطار النسوية الماركسية، باسم "جهد إعادة الإنتاج"، وذلك انطلاقا من تمييز فريدريك **إنجلز** بين العمل المنتج (الذى يولد القيمة) والعمل الذى يستهدف إعادة إنتاج العمال أو القدرة على العمل. ونلاحظ أن معظم تعريفات العمل المنزلى تساوى بينه وبين **العمل فى المنزل** (انظر المادة التالية)، وإن كان البعض يضيفون إليه "العمل العاطفى"، مثل الرعاية والتخفيف من التوتر. وقد شهد عقد السبعينيات مناقشات موسعة حول ما إذا كان ينبغى اعتبار العمل المنزلى عملا منتجا أو عملا غير منتج بالمعنى الماركسى الكلاسيكى، وما إذا كان يتم فى الحقيقة لصالح الرجال أو **الرأسمالية**، أو لصالح الطرفين معا. وبالرغم من عدم الاتفاق حول المدلول الدقيق للعمل المنزلى، وحول أهميته الموضوعية، إلا أنه من المتفق عليه من العموم أنه يمثل أحد الأسس المهمة لظاهرة عدم المساواة بين الجنسين، ويتيح قيام درجة من **استغلال** الرجال للنساء، كما أنه يقدم إسهاما مهما - وإن كان مستترا - فى الاقتصاد. انظر أيضا: **نظام سلطة الأب، والمادة التالية.**

العمل فى المنزل

Homework, Homeworking

شكل من أشكال العمل المأجور يقوم به أعضاء الأسرة فى منازلهم، لصالح شركات كبيرة أو صغيرة، وعادة ما يتم على أساس العمل بالقطعة. ويجب ألا يختلط هذا النوع من العمل بالعمل الذى يؤديه الأطفال

بأمر المدرسة فى المنزل (أى الواجب المدرسى)، أو **العمل المنزلى** غير المأجور، حيث يشير هذا النمط من العمل إلى السلع والخدمات (بما فيها العمل المنزلى – انظر مادة: **الدراسة الاجتماعية للعمل المنزلى**) التى تنتج داخل المنزل لاستهلاك أعضاء الأسرة. انظر أيضا: **العمل الخارجى (العمل خارج المصنع أو الشركة)**.

العمل الميدانى Field Work

عملية جمع البيانات اللازمة لأى دراسة، والتى تتضمن الكلام مع الناس أو توجيه أسئلة إليهم حول أنشطتهم وآرائهم. كما تشتمل فى بعض الأحيان على محاولات للملاحظة المنظمة لسلوكهم. ويتراوح العمل الميدانى ما بين **المسوح** الواسعة النطاق التى يقوم فيها مئات من الباحثين المتخصصين بإجراء مقابلات، إلى الباحث الفرد الذى يسجل المعلومات باستخدام طريقة **الملاحظة بالمشاركة فى دراسة حالة** محدودة (انظر بيرجس، فى الميدان: مقدمة للبحث الميدانى، الصادر عام ١٩٨٤.[٥٥٢] وينسحب المصطلح فى بعض الأحيان على أى نشاط بحثى يخرج فيه الباحث عن نطاق المكتب ويذهب إلى "الميدان" الذى هو موضوع دراسته.

عمل هامشى
Marginal Employment
انظر: **الاقتصاد غير الرسمى**.

العمليات الاجتماعية اللامتماثلة
Assymmetrical Causal Processes

عملية علِّية فى اتجاه واحد ولا يجوز الرجوع فيها أو انتكاسها. فما أن يتم تحريك المتغير (أ) ومن ثم يؤدى إلى إحداث المتغير (ب) فإن الوضع الجديد المترتب على ذلك يصبح دائما، ولا يمكن الرجوع فيه أو إعادته إلى الحالة السابقة بالقضاء على المتغير (أ) أو استبعاده بعد أن أحدث تأثيره. والعمليات العلية اللامتماثلة أكثر شيوعا فى العالم الاجتماعى منها فى العالم الطبيعى، ومن ثم تدحض كثيرا من الفروض التى تستند إليها عمليات الاستدلال الاحصائى والإحصاءات الاجتماعية، وتطرح على **البحوث التطبيقية** مشكلات خاصة. انظر مؤلف ستانلى ليبرسون المعنون : جعله مؤثرا، الصادر عام ١٩٨٥.[٥٥٣]

العملية الاجتماعية الشاملة
Generic Social Process
انظر: **الصورية**

عملية التقدير **Estimation**

انظر: **الاستدلال الإحصائى (تعميم نتائج العينة على المجتمع)**

عملية التمدين

Civilizing Process

انظر: نوربيرت إلياس.

عملية العمل **Labour Process**

يمكن إرجاع تحليلات عملية العمل إلى اهتمام كارل **ماركس** بدراسة طرق توظيف العمل الإنسانى وتسخيره لإنتاج السلع التى يحتاجها الإنسان. ويعتقد أن تلك العملية تخضع للتنظيم الاجتماعى، وأنها تختلف تاريخيا من **نمط إنتاج** إلى آخر. فالشئ الذى يبدو فى ظل **الرأسمالية** أنه علاقة بين أشياء أو موضوعات فى إطار عملية الإنتاج ليس فى الحقيقة سوى علاقة اجتماعية بين مالكى **وسائل الإنتاج** والعمال الذين يعملون لديهم. ويكمن مفتاح فهم هذه العلاقة فى نظام إدارة عملية العمل فى إطار العملية الإنتاجية.

وقد حاول هارى بريفرمان فى كتابه: العمل ورأس المال الاحتكارى، الصادر عام ١٩٧٤[٥٥٤] أن يحدّث نظرية ماركس هذه، وذلك بتقديم تحليل لعملية العمل فى عصر رأس المال الاحتكارى. وقد ركز بريفرمان اهتمامه على ما يعرف **بقضية انخفاض مكانة العمل** التى ترتبط بالتضييق المضطرد الذى أصبحت تتسم به سيطرة الإدارة. وترى هذه القضية أن خضوع العمال وتراجع مهاراتهم (انظر مادة: **إفقاد المهارة**) سوف ينجم عن تفاعل آثار كل من الإدارة الحديثة وسيطرة التوسع فى الأساليب الآلية **والأوتوميشن**. بحيث أصبح هدف الإدارة النموذجية هو التخلص الكامل من أى قدرة للعمال على التحكم والتأثير أو الاستقلال، وأن ذلك سوف يتحقق عن طريق التخصص المتزايد لمهام العمل، واضطراد هذا التقسيم والتخصص. وهكذا يتم تخفيض مكانة العمل الماهر بحيث يتساوى فى المكانة مع العمل غير الماهر. ومن هنا تعد نظرية تايلور، أو **الإدارة العلمية**، التى تبلورت فى أوائل القرن العشرين، تعبيرا واعيا ومنظما عن عملية انخفاض مكانة العمل. وذهب بريفرمان إلى أنه من الآثار العامة – الأوسع نطاقا – لعملية انخفاض مكانة العمل خلق أواصر الارتباط بين عمال المستوى المتوسط (كالموظفين الإداريين المكلفين بالأعمال الروتينية) وعموم الطبقة العاملة.

ومن العوامل التى رأى بريفرمان أنها مرتبطة بتلك التغيرات التى أشار إليها: تدخل الدولة فى تنظيم الاقتصاد، وازدياد التأكيد على التخطيط، ونمو حجم العمالة الإدارية (الكتابية)، واعتماد العمل المكتبى على الكومبيوتر، وظهور **أسواق العمل المزدوجة**. ولكنه لم يوضح على وجه التحديد كيف ترتبط تلك التطورات بنظريته الأساسية، وإن كان ذلك يصدق بنفس القدر على بعض الانتقادات التى وجهت إليه.

ومن بين تلك الانتقادات التى وجهت إلى نظرية بريفرمان فى تغير العمل أنها تمثل نظرية خطية، وليست رؤية لمجموعة مركبة من العوامل المؤثرة، والتى قد لا تتساند بالضرورة فى إحداث التأثير فى نفس الاتجاه. فمن الممكن أن توجد – على سبيل المثال – أنماط مختلفة من التغير تختلف من صناعة لأخرى. كما هوجم بريفرمان لتسليمه بتعميم نموذج واحد من الإدارة، مع أنه توجد أنواع متباينه ومتعددة من الاستراتيجيات الإدارية. فمن الممكن – مثلا – أن تؤدى الإدارة البيروقراطية إلى تهيئة الإمكانيات اللازمة لإدماج قوة العمل فى العملية الإدارية، لضمان تعاونها فى تنفيذ السياسات الإدارية. وحاول بعض المشاركين فى ذلك الجدل توسيع نظرية بريفرمان الأصلية ملتزما بنفس منطلقاته. (ويمكن للقارئ أن يجد عرضا جيدا للمناقشات التى أعقبت ظهور نظرية بريفرمان والقضايا التى أثارتها فى كتاب مثل مؤلف إدوارد : ميدان مختلف عليه، الصادر عام ١٩٧٩).(٥٥٥)

وأثيرت بعض التساؤلات حول تحديد طبيعة **المهارة** وتعريفها، التى بدا أنها تحتاج إلى قدر من التدقيق وإنعام النظر أكثر مما أولاه إياها بريفرمان. وقيل أن العلاقة بين زوال المهارات المهنية التخصصية وعملية **الترشيد** لم تلق بعد القدر الواجب من البحث والتمحيص، هذا فى الوقت الذى تحدث فيه بعض الآراء النقدية فرضية إفقاد المهارة على أساس الاعتماد على مجموعة من المهارات الجديدة الحديثة النشأة. ويمكن القول بالنسبة لقضية العلاقات الطبقية أن تحليل بريفرمان يقلل من إمكانيات معارضة العمال لتضييق الإدارة الخناق عليهم، خاصة فى الظروف التى توجد فيها **نقابات عمالية** قوية، فى نفس الوقت الذى رفض فيه البعض ما ذهب إليه من المساواة بين مهارة العامل وضعف السيطرة الإدارية. فتحليله كان قاصرا، خاصة لأنه ركز اهتمامه على الطبيعة الموضوعية للعلاقات الطبقية، لا على

الخبرة الذاتية للطبقة العاملة. غير أنه يوجد - برغم ذلك - بعض المعلقين على نظريته المتعاطفين معه والذين حاولوا تصحيح بعض أوجه القصور فيها من خلال برنامج شامل للبحوث الإمبيريقية. (انظر على سبيل المثال مؤلف باروى: سياسة الإنتاج، الصادر عام ١٩٧٥)[٥٥٦] ولكن المؤكد أن كل تلك الانتقادات - برغم كل شئ - تقف شاهدا على التأثير الواسع الذى حققته كتابات بريفرمان فى توجيه المناقشات والبحوث حول الموضوع، التى استمر الجانب الأكبر منها ملتزما بالخطوط العامة الأصلية التى طرحها. انظر أيضا: **بلترة، تحول إلى البروليتاريا.**

العموميات التطورية

Evolutionary Universals

عمد تالكوت بارسونز فى كتاباته الأخيرة إلى ربط نظريته **الوظيفية** (وخاصة تلك التى عرفت باسم "مشكلات الأنساق الأربعة") بالمنظور **التطورى** على النحو الذى أجلاه فى كتابه المكون من جزئين بعنوان: المجتمعات، الصادر عام ١٩٦٦[٥٥٧] وفى كتابه: نسق المجتمعات الحديثة، الصادر عام ١٩٧١.[٥٥٨] إذ ذهب بارسونز إلى أن المجتمعات الإنسانية، شأنها شأن الكائنات الحية البيولوجية، إنما يتحقق تقدمها من خلال "قدرتها على التكيف العام" مع بيئاتها. ويتحقق ذلك التقدم أساسا من خلال عمليات **التفاوت البنائى**، التى هى عبارة عن تطور النظم المتخصصة للدرجة التى يستطيع أن تؤدى فيها الوظائف الاجتماعية الضرورية لمقابلة الاحتياجات الخاصة المتزايدة باضطراد. ومع ذلك فإن هذا التعقيد المتزايد يتطلب أنماطا جديدة من التكامل، لكى تتسق العناصر المتخصصة الكثيرة والجديدة، ويحدث هذا على عكس مبدأ "التدرج السيبرنطيقى" حيث اضطراد عمليات تبادل المعلومات أو نمو المعرفة. (وبهذه الطريقة تبدو الثقافة وكأنها المؤثر الأكبر على **النسق الاجتماعى** فى أعمال بارسونز).

فالتطور يتحقق بالانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، أما التقدم فيمكن أن يتم عن طريق تطوير (التفاوت البنائى) العموميات التطورية كالتنظيم البيروقراطى، والتنظيمات المركبة لعالم المال وعالم السوق، والتدرج الطبقي، وظهور المعايير العمومية ذات الانتشار الكلى. فكل من تلك العناصر تمكن المجتمع من أن يتكيف بشكل أكثر كفاءة مع بيئته (انظر مقال

بارسونز: العموميات التطورية فى المجتمع، المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٦٤.(٥٥٩) ورد النقاد على هذا الرأى بأن نظرية بارسونز قد تحولت - عند هذا المستوى من التجريد - إلى مجرد عملية تصنيف ضخمة، ولذلك يتعذر اختبارها، ولا تستطيع أن تقول لنا أكثر مما نراه واضحا أمام ناظرينا.

العموميات المنطقية
Logical Universals

مصطلح يستخدم فى بعض الأحيان فى الكتابات الثانوية التى تتناول المفاهيم التحليلية الأساسية فى كتابات تالكوت بارسونز، وهى متغيرات النمط، ومشكلات النسق، والعموميات التطورية. وجميع تلك الموضوعات يجدها القارئ مشروحة فى هذه الموسوعة.

عناصر خارجية (تؤثر على التكلفة والربح).
Externality, Externalities

تسلم النظرية الاقتصادية عموما بأن هناك بعض تكاليف ومنافع الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج، والاستهلاك، وما إليهما) لا تنعكس فى أسعار السوق. من ذلك مثلا تلوث البيئة الناجم عن أنشطة إحدى الشركات، يمكن أن يعد جزءا من التكلفة التى يتحملها المقيمون فى المنطقة أو كافة أفراد المجتمع الذى توجد فيه هذه الأنشطة. ولكن بما أن عنصر الهواء النظيف لا يظهر وسط تكاليف عملية الإنتاج على النحو الذى تحسبها به الشركة، ولا يكون لدى الشركة حافز لتخفيض الأنشطة الملوثة للبيئة. فمثل هذه التكاليف والمنافع التى لايتم التعبير عنها صراحة بأسعار السوق، هى التى اصطلح على تسميتها بالعناصر الخارجية. وقد جرت عادة علماء الاقتصاد على تناول المشكلات العملية (مشكلات السياسة) التى تتضمنها العناصر الخارجية الاجتماعية والبيئية فى **اقتصاديات السوق** فى صورة استراتيجيات لإسباغ قيم السوق على متغيرات ليست من متغيرات السوق، ومن ثم استيعابها وهضمها من خلال فرض ضرائب على التلوث أو على استخدام الموارد النادرة. لذلك اتجهت التطورات التى طرأت مؤخرا على علم الاقتصاد البيئى إلى بيان قصور مفهوم العناصر الخارجية فى مواجهة الطابع المنظم للتفاعلات الاقتصادية البيئية. (انظر كتاب باربير بعنوان: الاقتصاد والموارد الطبيعية النادرة والتنمية، الصادر عام ١٩٨٩).(٥٦٠)

العنصرية، التعصب للسلالة

Racialism, Racism

يقصد بالممارسات العنصرية المعاملة غير العادلة لجماعة سكانية معينة لمجرد اتصافها ببعض الملامح الفيزيقية أو الخصائص الأخرى التى يعدها المجتمع مؤشرا على الانتماء إلى عنصر أو إلى سلالة معينة (انظر: **الدراسة الاجتماعية للأعراق**). أما التوجه العنصرى فهو نظام من المعتقدات يدعم الممارسة العنصرية بشكل حتمى، حيث يربط بين تلك الخصائص وبين سمات أخرى فيزيقية أو سيكولوجية أو اجتماعية سلبية. انظر دراسة فيلومينا أسد التى تقارن بين التوجه العنصرى فى الولايات المتحدة وهولندا، والتى جاءت تحت عنوان: فهم التوجه العنصرى فى الحياة اليومية، الصادرة عام ١٩٩١.(٥٦١)

العنصرية المنظمة (المؤسسية)

Institutionalized Racism

انظر: **التمييز المنظم أو المؤسسى**.

العنف الأسرى

Domestic Violence

يشير هذا المفهوم بمعناه المحدد إلى العنف (البدنى أو النفسى) الذى يمارسه الرجل ضد المرأة. وقد صادف هذا المصطلح رواجا شعبيا من خلال الحركة النسائية أثناء السبعينيات، حيث اضطلع أنصار هذه الحركة بتأسيس بيوت إيواء لإقامة النساء اللائى يقع عليهن عنف شديد. وذهبت الحركة النسوية إلى أن العنف الأسرى يمثل انعكاسا لمظاهر عدم المساواة فى **القوة** بين الجنسين (انظر مادة: **النوع**) وقهر المرأة. أما بالمعنى الواسع فيغطى المصطلح كافة أنواع العنف الذى يقع داخل الأسرة، على الرغم من أن العنف ضد الأطفال يوصف عادة بمصطلح خاص هو انتهاك الأطفال وإساءة معاملتهم. والمألوف أن ترفض الشرطة التدخل فى الحوادث التى تتضمن ممارسة العنف الأسرى، وتفضل اعتبار الأسرة شأنا خاصا لا يصح التطفل عليه.

العنف النقابى **Unionateness**

يشير المصطلح إلى طبيعة ومستوى **نضالية** النقابات العمالية، والرغبة فى استخدام **الإضرابات** وغيرها من أشكال **الصراع الصناعى** للدفاع عن مصالح العمال. كما يدل على الجانب الكيفى لقوة أو ضعف النقابة العمالية، فى مقابل الاكتمال الكمى (أو كثافة) الذى تستطيع النقابة تحقيقه فى تعبئة جماهير العمال

المؤهلين للانضمام إليها وجمعهم تحت لوائها.

عنقود تراكمى متداخل
Additive Overlapping Clustering

انظر : **تحليل عنقودى.**

العوالم الاجتماعية Social Worlds

مصطلح كثيرا ما يستخدم للإشارة إلى عوالم الخطاب، التى تظهر من خلالها الرموز والتنظيمات والأنشطة الاجتماعية المشتركة. وتشتمل العوالم الاجتماعية على نطاقات ثقافية لاتحتاج إلى أن تتحدد بحدود فيزيقية (مادية). ومن أمثلة ذلك نقول مثلا العالم الاجتماعى للتمريض، أو للتزحلق على الماء، أو للسياسة، أو العالم الاجتماعى للعلم والعلماء. ويعد مجتمع ممارسى الجنسية المثلية (فى الغرب) أحد العوالم الاجتماعية التى يتسم أفرادها بدرجة عالية من الوعى الذاتى فى المجتمعات الغربية. ولهذا المصطلح تاريخ طويل - ولكنه غير محدد - فىاستخدامه لدى نظرية **التفاعلية الرمزية**، ولكن أنسلم شتراوس ناقشه بأوضح صورة (انظر الكتاب الذى حرره نورمان دينزن بعنوان: دراسات فى التفاعل الرمزى، الصادر عام ١٩٧٨).[٥٦٢]

العولمة، نظرية العولمة
Globalization, Globalization Theory

تدرس نظرية العولمة ظهور نسق ثقافى عالمى (أو كونى). وهى تفترض أن الثقافة الكونية قد ظهرت من خلال عدد من التطورات الاجتماعية والثقافية منها: وجود نظام للمعلومات ينتشر بواسطة وسائل الاتصال الفضائية على مستوى العالم، وظهور أنماط كونية من الاستهلاك والثقافة الاستهلاكية، وتبلور أساليب حياتية كونية، وظهور الرياضات الكونية مثل دورات الألعاب الأوليمبية ومباريات كرة القدم العالمية ومباريات كرة المضرب (التنس) الدولية، وانتشار السياحة العالمية، وتناقص سيادة الدولة الوطنية، ونمو نظام عسكرى عالمى، والوعى بالأزمة البيئية على مستوى العالم، وظهور مشكلات صحية على مستوى عالمى مثل الإيدز، وظهور أنساق سياسية على مستوى العالم مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وتكوين حركات سياسية عالمية كالماركسية، وانتشار مفهوم حقوق الإنسان، والتبادل المعقد بين الديانات العالمية. وأهم من ذلك فإن النزعة العالمية تتضمن وعيا جديدا بالعالم كمكان واحد ومن ثم وصفت العولمة بأنها: "التشكل البنائى الملموس للعالم

ككل"، أى الوعى المتزايد على المستوى الكونى بأن العالم بيئة تتشكل على نحو مستمر لا يتوقف.

ومن ثم فإن العولمة ليست مجرد علم اجتماع للعلاقات الدولية. كما أنها تتميز عن نظرية النظام العالمى التى حللت نمو الاعتماد الاقتصادى الكونى – والتى تدعى أن النزعة الثقافية الكونية هى مجرد نتيجة للكونية الاقتصادية. كما أنه من المهم أيضا أن نتجنب الخلط بين أطروحة العولمة والرأى المبكر عن التقارب بين الدول الوطنية نحو تحقيق صورة مترابطة ومتسقة من المجتمع الصناعي. وتذهب نظرية العولمة المعاصرة إلى أن العولمة تتضمن عمليتين متناقضتين تقوم إحداهما على تحقيق التجانس والتناغم بين دول العالم، على حين تؤدى الأخرى إلى دعم التنوع والتباين بين دول العالم. أى أنه يوجد تفاعل معقد بين المحلية والكونية، وأن هناك حركات قوية للمقاومة ضد عمليات العولمة.

ويقف أنصار فكرة العولمة موقفا نقديا من علم الاجتماع التقليدى الذى ظل يركز على الدول القومية، وليس على العالم كنسق من المجتمعات. ومع ذلك تبقى هناك بعض المشكلات التى تعانى منها نظرية العولمة. فكيف نميز – على سبيل المثال – بين العولمة والأنماط الحديثة للإمبريالية؟ كما توجد أيضا مشكلات فى تحديد العلاقة بين العولمة الاقتصادية والثقافية، وبين العولمة والتحديث. ولقد عرضت مجموعة المقالات التى جمعت فى كتاب مارتن ألبرو واليزابيث كينج المعنون: العولمة والمعرفة والمجتمع، الصادر عام ١٩٩٠)[٥٦٣] للنظرية والمشكلات المرتبطة بالعولمة[*].

---

[*] هناك كم كبير من الكتابات العربية عن العولمة، نذكر منها:

*هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، اكتوبر ١٩٩٨.

*مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت، المجلد ٢٨، العدد الثانى، اكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩، عدد خاص عن : العولمة ظاهرة العصر.

*مجلة قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعشرون، اكتوبر ١٩٩٩، عدد خاص عن: الفكر العربى بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، إشراف: محمود أمين العالم، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

*السيد يس، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، مركز ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٨ (طبعة أحدث عن مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩)

*محمد الجوهرى، العولمة والهوية، وجهة نظر أنثروبولوجية، بحث مقدم إلى مؤتمر العولمة والهوية الثقافية، الذى نظمه المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩. أعمال المؤتمر تحت الطبع. (المحرر)

عينة حصية، عينة بالحصة

Quota Sample

هى بديل رخيص لعملية **المعاينة العشوائية**، تستخدم عادة فى **استطلاعات الرأى**، بسبب تركيز مثل تلك الاستطلاعات بشكل محدد ومحدود على معرفة الاتجاهات السياسية وغيرها من الاتجاهات، وبسبب إجرائها بشكل متكرر، فتتيح فى الواقع فرصة استبدال المبحوثين فى كل مرة. فبدلا من تزويد الباحثين بقائمة ثابتة محددة من العناوين المختارة عشوائيا، ينبه عليهم بإجراء المقابلات مع عدد محدد من الأفراد الذين يتسمون بسمات معينة، والذين يعدون فى مثل هذه الحالة ممثلين لمجتمع البحث المقرر دراسته. والشائع فى الغالب الأعم من البحوث أن تختار العينات الحصية وفقا لثلاثة متغيرات فقط، هى: العمر، والنوع (ذكر/ أنثى)، والوضع الاجتماعى الاقتصادى (أى الطبقة الاجتماعية). والملاحظ أن ذلك يفى بالغرض تماما بالنسبة لاستطلاعات الرأى، ولكن ليس هناك ما يبرر أن يعنى تمثيل العينة لسمتين أو ثلاثة أنها تمثل فى الوقت نفسه بقية السمات الأخرى المهمة فى مجتمع البحث، حيث أنه يترك للباحث الذى سيجرى المقابلة قدر كبير من الحرية فى اختيار المبحوثين.

عينة طبقية **Stratified Sample**

انظر: **المعاينة (سحب العينة)**.

عينة عامة

Public Use Sample (PUS)

عينة مجّهلة من سجلات التعداد السكانى العشرى. وقد أتيحت تلك العينة للباحثين فى الولايات المتحدة بدءا من تعداد عام ١٩٦٠ وحتى الآن على مستويين هما: مستوى ١٪ (من إجمالى السكان) ومستوى ٠,١٪. واستفادة من خبرة الولايات المتحدة أتيحت نفس شرائط البيانات فى كندا أيضا، ثم فى بريطانيا اعتبارا من تعداد عام ١٩٩١. ويطلق على هذه العينة هناك **عينة من سجلات مجهّلة SAR**.

عينة عشوائية، معاينة عشوائية

Random Sample, Random Sampling.

انظر: **معاينة (سحب العينة)**.

عينة كرة الثلج

Snowball Sample

انظر: **طريقة كرة الثلج**.

عينة متعددة المراحل

Multi Stage Sample

انظر: **معاينة (سحب العينة).**

عينة ممثلة

Representative Sample

انظر: **التمثيل، المعاينة، خطأ المعاينة.**

عينة من سجلات مجهلة SAR

عينة مختارة من **التعداد** السكانى أو الإسكانى مع إغفال تسجيل أسماء أصحابها. وقد استخدم هذا المصطلح فى بريطانيا كبديل لمصطلح آخر يستخدم بالفعل في أمريكا الشمالية وهو **عينة عامة PUS**، والذى يشير إلى تلك الأنماط من البيانات المسجلة على **أشرطة البيانات الجزئية** دون ذكر أسماء. وهذه المجموعات من البيانات متوفرة عن عينات مختلفة الأحجام (تبدأ نسبتها من ٠,١٪ إلى ٥٪ من إجمالى سجلات التعداد) وتضم بيانات على مستوى أفراد وأسر أو أسر معيشية - والأخيرة تكون فى الغالب منفصلة - كما أن بياناتها تختلف حسب كل مستوى. وتتوافر بيانات هذه العينات سواء بالنسبة لأغلب التعدادات الحديثة أو لتعداد القرن التاسع عشر التى أصبحت سجلاتها التفصيلية متاحة جميعا للجماهير أو للاستخدام العام بحكم التقادم حيث مرّ عليها أكثر من مائة عام ومن ثم خرجت من نطاق قاعدة المعلومات السرية.

حـرف غ

الغائية **Teleology**

التفسير الغائى إما يفسر عملية معينة فى ضوء الهدف النهائى منها، أو يفسر وجود شئ ما فى ضوء **الوظيفة** التى يؤديها. وفى ميدان علم الاجتماع يقتصر النوع الأول من التفسير على نظريات الفعل الإنسانى الهادف، على حين يعد النوع الثانى من التفسيرات ملمحا من ملامح النزعة الوظيفية. ويذهب البعض إلى أن التفسيرات الوظيفية لا يمكن قبولها إلا بالنسبة للأفراد والجماعات فقط على اعتبار أنهم هم الأطراف الوحيدة التى لها أغراض أو أهداف محددة تحديدا واضحا وصريحا. أما المجتمعات، فهى على خلاف هذا، لا تحدد لنفسها أهدافا كهذه.

وقد وجهت انتقادات كثيرة إلى نظريات **التطور** وإلى **نظرية النظم**، وإلى كل النظريات التى تنطوى على نوع من المنطق التاريخى أو الحتمية التاريخية (**كالمادية التاريخية** على سبيل المثال، على أساس أنها نظريات غائية على نحو غير مقبول. وإن كانت قد بذلت – فى مواجهة ذلك النقد – محاولات أرادت أن تثبت أن تفسيرات تلك النظريات يمكن أن تترجم إلى تفسيرات علية تقليدية.

غرائز **Instincts**

أنماط السلوك المميزة للبشر والتى تعد فطرية وموجودة سلفا وليست متعلمة، أى أنها نتاج الوراثة وليست نتاج البيئة. واختلف الباحثون فيما بينهم حول تحديد أنواع السلوك الإنسانى التى تعد غريزية. واشتهرت فى هذا الصدد صياغة **فرويد** لغريزتين أساسيتين – هما الحياة والموت. أما علماء الاجتماع فيركزون على التقليد الاجتماعى، ويتجنبون فى العادة استخدام مفهوم الغرائز. انظر أيضا: **قضية العلاقة بين الوراثة والبيئة، والبيولوجيا الاجتماعية**

الغزو البيئى

Ecological Invasion

يشير المصطلح إلى العملية التى بمقتضاها تدخل إلى البيئة بعض الجماعات الاجتماعية أو بعض الأنشطة الأكثر قدرة على التكيف مع تلك البيئة من سكانها الحاليين أو من الأنشطة التى تمارس فيها فعلا. وينتهى الأمر بهم فى نهاية المطاف إلى السيطرة على تلك البيئة. انظر أيضا: **نظرية المناطق المتحدة المركز، الإيكولوجيا، الإيكولوجيا البشرية، الإيكولوجيا الحضرية.**

غوغاء **Mob**

حشد متضامن ذو سلوك هـادف. ويعـد السـلوك المفضــى إلــى القتــل الاعتباطى (خاصة بما كان يعرف باسم القتل بـدون محاكمـة قانونيـة) نموذجـا كلاسيكيا لسلوك الغوغاء.

غير منحاز **Dealignment, Dealignment Thesis**

انظـر : **قطاعــات أو أقســام الاستهلاك.**

حـــرف ف

القابية Fabianism

يشير مصطلح الفابية إلى اتجاه رئيسي عام في الفكر الاشتراكي الانجليزي الدائر حول السياسة الاجتماعية التي تتصف باللاثورية والبراجماتية والعقلانية، وتؤمن بالتدخل الحكومي وصلاحية **دولة الرفاهية**. ولقد ارتبطت الفابية ارتباطاً قوياً بالتراث الانجليزي في البحث التجريبي (الإمبيريقي). واستمدت الجمعية الفابية التي أسسها عام ١٨٨٤ سيدني وب Sidny Webb وجورج برنارد شو George Bernard Shaw وآخرون، استمدت اسمها من جنرال روماني كان شعاره "البطء مع الثقة".

وتبنى الفابيون الأوائل برنامجاً للاشتراكية الاجتماعية وتحكم الدولة في ظروف العمل متجنبين بذلك **الماركسية الثورية والنزعة اليوتوبية** عند أوين Owen، على أن تتحقق الاشتراكية من خلال حزب العمال الذي تسانده **النقابات العمالية**. ويمارس التأثير السياسي بشكل غير مباشر من خلال توضيح الحقائق في المنشورات والصحافة ذات العلاقة بالسياسة. وبذلك فقد كان أكثر من نصف أعضاء البرلمان عن حزب العمال عام ١٩٤٥ من الفابيين.

وبالرغم من أن الكتابات الفابية كانت مهتمة على الدوام بالنماذج المثالية للاشتراكية كالمساواة والحرية والمواطنة، إلا أن هذه الكتابات تراوحت من **مذهب المساواة** عند ريتشارد تاوني ..H Richard Tawny في العشرينيات، إلى نزعة المراجعة عند أنتوني كروسلاند Anthony Crosland في الخمسينيات. وفي بعض الأحيان كان يوجه النقد إلى الفابية خاصة عندما يجرى ربطها خطأ **بالإدارة الاجتماعية** – على أنها مذهب يفتقر إلى الأساس النظري، وذو طابع قومي، يفضل التغيير التدريجي، ويميل إلى البيروقراطية والتعالي النخبوي، وأنه موجه بالأساس إلى رجال السياسة والموظفين البريطانيين، أكثر من اهتمامه بإثارة القضايا العامة، أو النزول بالممارسات السياسية إلى الحياة اليومية والتعامل مع عامة الناس. ومع ذلك فإن هذا النقد يقلل من التأثير التاريخي والقوة المطردة للتراث الإمبيريقي اليساري للجمعية الفابية، انظر أيضا: **الجماعية والاشتراكية**.

الفاشية Fascism

يشير المصطلح في الأصل إلى الحزب السياسي الإيطالي الذي أسسه

بنيتو موسولليني فيما بعد الحرب العالمية الأولى، كما يشير إلى الوضع الذى ظهر فى العشرينيات بعد أن استولى الحزب على السلطة، وإن كان الاسم قد أصبح يشير فى الاستخدام العادى منذ ذلك الحين إلى أى حزب أو دولة ذات **إيديولوجية** يمينية **متسلطة**. ومع ذلك فإن المصطلح يحتفظ بمعناه الدقيق داخل تراث علم الاجتماع السياسى. فهو يشير فى هذا السياق إلى الأحزاب أو الإيديولوجيات أو الدول التى تتبنى أو تجسد سيطرة إرهابية حقيقية لجهاز الدولة القوى، وهى الدولة التى لا يظهر فيها فصل بين القوة وحكم القانون، وتخضع لحزب سياسى واحد يتبنى إيديولوجية عنصرية أو إيديولوجية قومية للبورجوازية الصغيرة.

وعلى هذا الأساس أصبح الحزب النازى (الاشتراكى القومى) الذى أسسه أدولف هتلر، والإيديولوجية التى طورها، والدولة التى أقامها بعد استيلائه على السلطة، أصبحت جميعا النماذج الطرازية للفاشية وحلت محل نظائرها الإيطالية. وهناك بطبيعة الحال تنويعات عديدة على الموضوعات الأساسية الفاشية التى سادت ما بين الحربين فى أوروبا. ولقد تمت مناقشة هذه الموضوعات بشكل دقيق فى مؤلف إيوجين فيبر Eugen Weber بعنوان أنواع الفاشية الصادر عام ١٩٦٤.(٦٣-٥٦٣)

ورغم هذا التوسع فى المرجعية والتغير فى النمط الأصلى للفاشية، فإن ذلك لم يثر خلافا، على الأقل فى الدوائر السوسيولوجية. وبالتأكيد، فإنها لم تثر خلافا قدر الخلاف الذى ثار حول أسباب الفاشية ودلالاتها، ونجاحها بشكل مؤقت فى ألمانيا وإيطاليا على وجه الخصوص. والحق أن كل أولئك الذين حاولوا أن يشرحوا ظهور الفاشية فى سنوات ما بين الحربين، قد ذهبوا إلى اعتبارها ناتجة عن أزمة صاحبت نوعا معينا من عمليات التحول. ولكنهم أخفقوا فى الاتفاق على طبيعة الأزمة وما تضمنته من تحولات.

ولقد نظر غالبية علماء الاجتماع المتأثرين بماكس **فيبر** والباحثين الليبراليين (من أمثال رالف دارندورف Ralf Dahrendorf وراينهارد بندكس Reinhard Bendix اللذين تناولا حالة ألمانيا، وسالمون A.W.Salamone وفريدريكو شابود Frederico Chabod اللذين درسا حالة إيطاليا) نظروا إلى عملية التحول على أنها عملية تحققت – أو فشلت فى أن تتحقق – على مستوى القيم (وغالبا ما يشار إلى العملية المتضمنة هنا بأنها

عملية تحديث). ولعله يمكن القول بشكل أكثر تحديدا أنه يعتقد أن الدعاة الحقيقيين للقيم الليبرالية الديموقراطية التى أعتبرت قيما ملائمة للمجتمع الحديث هم من **البورجوازية** والمتحالفين معها من **الطبقة الوسطى**، فإن مثل هؤلاء الدارسين قد ركزوا انتباههم على فشل هذه الجماعات أن تحقق سيطرتها الاجتماعية أو أن تحافظ على الالتزام بقيمها تلك.

وفى نطاق مثل هذا الإطار التحليلى لا يكون من المستغرب أن تتحول الأزمات التى اتسمت بأنها "أزمات مصيرية" إلى أن تكون أزمات ذات طابع سياسى. وهكذا فقد تم التأكيد فى دراسة كلا المجتمعين (ألمانيا وإيطاليا) على الطريقة التى تخلخلت بها **شرعية** النظم السياسية المؤسسة حديثا على الديموقراطية الليبرالية. ومن أهم العوامل التى يتم الإشارة إليها فى هذا الصدد: التوترات التى نجمت عما كان يسمى فى ايطاليا "بالأقاليم المفقودة"؛ والأعباء المالية الثقيلة التى فرضتها تعويضات الحرب (على ألمانيا) وتسديد قروض الحرب (إيطاليا)؛ وتجربة التضخم الهائل فى كلا البلدين، والتى ضيعت كل مدخرات الطبقات الوسطى؛ وعدم اليقين وعدم الاستقرار اللذان نتجا فى كلا البلدين عن التشرذم السياسى الذى ظهر من جراء وجود نظم انتخابية تقوم على تمثيل نسبى؛ وأخيرا الحسابات الخاطئة من جانب الأحزاب البورجوازية فيما يتصل بدرجة خطورة التهديد الفاشى.

وفى مقابل هذا درج الكتاب ذوو الميول الماركسية على تشخيص عملية التحول المقصودة بأنها عملية اقتصادية، ومن ثم فقد ركزوا على المصاعب التى واجهتها ألمانيا وإيطاليا فى التحول من المرحلة التنافسية إلى مرحلة الاحتكار فى التطور **الرأسمالى**. كما أنهم ركزوا حديثا على المصاعب التى ساهمت فى خلقها نزعة **الاستبداد** المتأخرة، كما هو الحال فى كتاب بارنجتون مور Barrington Moore (انظر كتابه بعنوان الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية الصادر عام ١٩٦٦)[٥٦٤].

ومن أدق التحليلات الماركسية ذلك الذى نجده متناثرا عبر صفحات كتاب أنطونيو جرامشى Antonio Gramsci بعنوان : مذكرات السجن (الذى صدر خلال السنوات من ١٩٢٩ حتى ١٩٣٥)[٥٦٥]- بالرغم من أن تفسيراته لم تبن على تفصيلات إمبيريقية كما أنها تبدو غامضة بالنسبة للقراء المعاصرين، وذلك بسبب

الظروف التى كتبها فيها جرامشى. ولقد صاغ جرامشى، متأثرا بتفسير خاص **للاستقلال النسبى** للسياسة والإيديولوجيا وهو التفسير الذى أدخله على الماركسية من خلال مفهومه عن **السيطرة (الهيمنة)**، صاغ سلسلة من المفهومات الوسطى (المتوسطة المدى) مثل : الثورة السلبية، التوازن المؤدى إلى كارثة، والفوردية، والقيصرية) والتى استخدمها لفهم وتفسير التفاعل بين العوامل الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية المسئولة عن ظهور الفاشية الإيطالية. ولقد حاول - بدرجات متفاوتة من النجاح - بعض الماركسيين البنائيين فى السبعينيات تطوير أفكار جرامشى وتطبيقها على حالة ألمانيا وحالات أخرى. وكان من أبرز هؤلاء وأكثرهم طموحا **نيكوس بولانتزاس** (انظر كتابه بعنوان : الفاشية والديكتاتورية، الذى صدر عام ١٩٧٠).(٥٦٦)

ومازال هناك كثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع الذين تجذبهم دراسة الفاشية، وذلك بسبب ما خلفته من أحداث درامية مروعة، وتأثيراتها على تطور الحضارة، وملاءمتها للدراسة المقارنة، والخوف من ظهورها مرة أخرى. ولقد قدمت الفاشية لعلماء الاجتماع وغيرهم فرصة غير متكررة لبحث بعض من الجوانب العميقة والمقلقة للمجتمع الحديث.

فاعل، فاعل اجتماعى

Actor, Social Actor

انظر: **نظرية الفعل، الفعل (التأثير)، الذات، الموضوع (الفاعل).**

فان جنب، شارل أرنولد (عاش من ١٨٧٣ حتى ١٩٥٧)

Van Gennep, Charles Arnold

عالم إثنولوجيا (وفولكلور) لأبوين هولندى وفرنسية، ويعد كتابه: شعائر العبور، الصادر عام ١٩٠٩(٥٦٧) من كلاسيكيات الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى دراسة الشعائر. وقد ساند ودعم الاتجاه الإثنوجرافى فى دراسة الفولكلور الأوروبى(*). انظر أيضا: **شعائر الانتقال (المرور).**

(*) انظر حول فان جنب بالعربية : علياء شكرى، فان جنب. رائدا لعلم الفولكلور، الفصل الثانى من الكتاب التالى: علياء شكرى وآخرون، دراسات فى علم الفولكلور، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص ص٧٩ - ١٠٠. (المحرر)

فائض القيمة Surplus Value

انظر : **الرأسمالية، الاستغلال، نظرية قيمة العمل أو نظرية القيمة فى العمل.**

فترات الثقة، حدود الثقة

Confidence Intervals

Confidence Limits

انتشار القيم حول متوسط متغير المسح بالعينة – باستخدام المستوى التقليدى للثقة عند ٩٥٪ – الذى يساوى متوسط الانحرافات المعيارية باثنين نقصا أو زيادة، أو الأخطاء المعيارية للمتوسط. انظر أيضا: **النزعة المركزية (مقاييس)، والتباين (الإحصائى).**

فترات متساوية البعد

Equal Appearing Intervals

يسمى هذا المفهوم غالبا باسم مؤلفه الرئيسى ثرستون، ومن هنا يعرف بأسلوب ثرستون لقياس **الاتجاهات**. وينهض هذا الأسلوب على افتراض مؤداه أن أى اتجاه يشتمل على متصل يتدرج من أقوى صور التمسك الممكنة بإحدى **القيم** على طرف، إلى أقوى صور عدم التقدير الممكنة لنفس القيمة على الطرف الآخر. وهكذا صمم ثرستون عملية القياس التى ابتكرها بحيث تحاول تقسيم أى اتجاه إلى عدد من الفترات (أو المسافات) المتساوية البعد، ومن ثم يحصل المبحوث على قيمة قياسية طبقا لاستجاباته على عبارات المقياس الذى يقيس اتجاها أو قيمة أو مجموعة من الاتجاهات والقيم.

فقياس الاتجاهات وفقا لهذا الأسلوب يتضمن عددا من الخطوات. ففى الخطوة الأولى يقوم عدد من المحكمين بتقسيم عدد من العبارات المعبرة عن الاتجاه إلى فئات، حسب الأوضاع النسبية لتلك العبارات على متصل من الاتجاهات تم تقسيمه بالفعل إلى فئات تفصل بين كل منها وما قبلها – وما بعدها – مسافات متساوية. ومن ثم فإن تخصيص العبارات وفقا للفئات – بمعرفة المحكمين – يستخدم عندئذ لتصميم المقياس، على النحو الذى يضمن تخصيص قيمة على المقياس لكل عبارة على حدة، وتكون تلك القيمة هى عبارة عن وسيط لتقديرات جميع المحكمين. فإذا استخدم فى البداية عدد كبير من العبارات، فإنه يتعين فيما بعد أن تتم تصفيتها ويختار بعضها بحيث تستبعد جميع العبارات الملتبسة، مع الحرص على تمثيل المدى الكامل للاتجاه محل القياس. وفى النهاية يدعى المبحوثون إلى قبول أو رفض

العبارات المستخدمة فى المقياس، ويعطى لكل مبحوث درجة مساوية لمتوسط كافة العبارات التى قبلها. هذا وقد استخدم هذا الأسلوب فى تصميم المقاييس المعرفية والسلوكية.

وهناك عديد من المخاطر – الموثقة جيدا فى أعمال علمية – والتى يتعين أن ينتبه إليها الباحث عند استخدام هذا الأسلوب. فمعايير استبعاد العبارات غير الملائمة تكون متنوعة ومثارا للخلاف. فالمقياس يستهدف القيام بقياس اتجاهات المبحوثين على فترات، ولكن ذلك يفترض سلفا أن تقاس عبارات المقياس على أساس زمنى منتظم ("متساوية البعد")، وهو افتراض محل خلاف بسبب طريقة استخلاص القيمة القياسية النهائية لكل عبارة. ولأن تحديد القيم القياسية يعتمد على المحكمين، فمن المهم أن يستشير الباحث أكبر عدد ممكن من المحكمين ذوى الدراية، وألا تكون لديهم تحيزات أساسية إزاء الاتجاهات التى يجرى قياسها.

فترة تضاعف السكان

Doubling - Time

الوقت الذى يستغرقه سكان موقع معين ليتضاعف حجما. وقد أصبحت تلك الفترة تقاس اليوم بعشرات السنين لا بمئات السنين.

فخذ، فرع من قبيلة **Moiety**

أحد نصفى إحدى الجماعات السياسية أو القرابية، أو وحداتها الرئيسية الأساسية. ويقصر بعض الباحثين معنى هذا المصطلح على جماعات الزواج الخارجى، على حين يفضل آخرون استخدامه بمعنى أوسع، بحيث يشير إلى أى تنظيم ثنائى التقسيم، على نحو ما نجد – مثلا – فى دراسة كلود ليفى شتراوس، الأبنية الأولية للقرابة، الصادر عام ١٩٦٩.[٥٦٨]

فرازير، إدوارد فرانكلين (عاش من ١٨٩٤ حتى ١٩٦٢)

Edward Franklin Frazier

عضو فى مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع، وهو الرئيس السابق للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، ومؤلف دراسات عديدة حول حياة الأسرة السوداء فى المدن الأمريكية منها: الأسرة الزنجية فى الولايات المتحدة، المنشور عام ١٩٣٩[٥٦٩]، والزنوج فى الولايات المتحدة، الصادر عام ١٩٤٩[٥٧٠]، والبورجوازية

السوداء، الصادر عام ١٩٥٧.[٥٧١] ولقد قدم فرازير فى الكتاب الأخير وصفا لطبقة رجال الأعمال السود فى الولايات المتحدة الأمريكية كنوع من "البورجوازية الرثة"، التى تبالغ فى رفاهيتها الاقتصادية لتخلق عالما خياليا يهرب إليه أعضاؤها من دونيتهم وقلة شأنهم فى المجتمع الأمريكى. (وكان رايت ميلز قد سبق أن استخدم مصطلح البورجوازية الرثة قبل ذلك فى كتابه المعنون : الياقات البيضاء، الصادر عام ١٩٥١[٥٧١]لكى يشير إلى الحجم الهائل من المصانع البيضاء والتى بها معدل وفيات مرتفع ولكنها لا تنجز إلا جانبا فقط من الأعمال الكلية المتضمنة فى خطوط إنتاجها، وتستخدم عددا كبيرا نسبيا من الناس يفوق طاقة العمل فى هذه المصانع).

وبالرغم من أنه قد أثيرت شكوك حول الحقائق الإمبيريقية التى قدمها فرايزر، إلا أن أعماله قد تجاوزت موضوعها الظاهر عن العلاقات العرقية، وقدمت عددا من النقاط المثيرة والباعثة على الجدل حول قيم الأمريكيين المحدثين وثقافتهم.

الفردية (مذهب) Individualism

الفردية بشكل عام هى مجموعة الأفكار التى تركز على أهمية الفرد والمصالح الفردية. ويستخدم المصطلح لتمييز طائفة واسعة من الأفكار، والفلسفات، والمذاهب. فاستخدم على سبيل المثال لوصف الفلسفة السياسية التى تعرف "بالفردية الليبرالية" التى تركز على أهمية الفرد والقيم ذات الصلة بالحرية الفردية والاختيار الفردى. وتتعارض هذه الفلسفة – فى الغالب – مع الفلسفة الجماعية التى تضع الصالح الجمعى وليس الفردى فوق أى اعتبار. ومن هذا المنطلق قدم عالم الاجتماع الأمريكى روبرت بيللاه وزملاؤه مؤخرا الأطروحة الخلافية التى ترى أن النزعة الفردية الأمريكية قد جاوزت الحدود، لأنها قوضت الوحدة الأخلاقية للمجتمع (انظر كتابه: عادات القلب، الصادر عام ١٩٨٥)[٥٧٢].

ويستخدم هذا المصطلح أيضا لوصف أفكار دينية بعينها، مثلما هو الحال فى عبارة "الفردية البروتستانتية"، لأن الكنائس البروتستانتية ركزت من الناحية التاريخية على أن العلاقة بين الفرد وربه لاتحتاج إلى وسيط، حتى وإن كان هذا الوسيط هو تنظيم الكنيسة ذاته.

وإذا كان علماء الاجتماع يستخدمون هذا المصطلح كثيرا باعتباره وصفا لفلسفة تسم جماعة

اجتماعية أو سياسية بعينها داخل المجتمع، فإنهم يستخدمونه - فى الوقت نفسه - باعتباره مدخلا من مداخل دراسة الظواهر الاجتماعية داخل علم الاجتماع. لذا فإن مسمى الفردية المنهجية يدل على ذلك المدخل الذى ينطلق منه أولئك الذين يرون أنه يتعين على علماء الاجتماع - وهم يدرسون المجتمع - ألا يقتصروا على دراسة الأفراد فحسب، بل يجب عليهم أيضا أن يصوغوا تفسيرهم للظواهر الاجتماعية التى يدرسونها - مثل الطبقات الاجتماعية، والسلطة، والنظام التعليمى، أو ما إلى ذلك - على أساس خصائص الأفراد أنفسهم، أو أن يختزلوا تلك التفسيرات إلى مستوى تلك الخصائص الفردية.

ويقف هذا المدخل على النقيض من مدخل "الكلية المنهجية" الذى ينطلق من مبدأ نظرى مؤداه أن أى كيان اجتماعى (جماعة، مؤسسة، مجتمع) له سمته الكلية المميزة، والتى لا يمكن فهمها بالاقتصار على مجرد دراسة عناصره الفردية. (والمثال على ذلك ما نجده فى تأكيد إميل دوركايم أن **الظواهر الاجتماعية** يمكن دراستها وتفسيرها بمعزل عن الأفراد).

ويعكس الجدل الخاص بالفردية المنهجية التوتر الكامن فى العلاقة بين الفرد والمجتمع. والشائع الآن أن يجرى تحليل ذلك التوتر فى ثنايا مناقشات العلاقة بين **البناء والفعل**،

وذلك لأن المناقشات الخاصة بالفردية المنهجية بحد ذاتها أصبحت أقل شيوعا. انظر أيضا : **مذهب الحرية، والتحررية**.

الفردية المنهجية
Methodological Individualism
انظر : **المادة السابقة**.

فرص الحياة Life Chances

مصطلح استخدمه ماكس **فيبر** فى تحليله **للطبقة والمكانة**، خاصة فى تناوله لمفهوم " الموقف الطبقى". فمليكة الثروة ومدى توفر السلع والخدمات فى السوق، وهى التى تمثل ثمار توزيع **القوة** فى المجتمع، هى التى تحدد "فرصة" الفرد فى تحقيق أهدافه من وراء أفعاله الاجتماعية.

ثم حدث بعد ذلك أن شاع استخدام المصطلح فى الاستخدام العام، خاصة فى دراسات **الحراك** الاجتماعى، حيث تؤدى الطبيعة المغلقة للمجتمع إلى تقليل فرص تقدم الطبقات الاجتماعية، والنساء، والأقليات العرقية. وتضم تلك الفرص : فرص

تحقيق الإنجاز الدراسى، والصحة، والمكافآت المادية، وحراك المكانة.

الفرض، اختبار الفرض

Hypothesis, Hypothesis Testing

الفرض مقولة لم يتم اختبارها بعد، حول علاقة معينة (علاقة تلازم أو علاقة سببية عادة) بين عدة **مفاهيم** فى إطار **نظرية** معينة. ويستلزم اختبار الفرض أن يتم الاختبار بطريقة علمية، ومن ثم يتطلب ذلك صياغة مقولة دقيقة توضح طبيعة العلاقة المفترض وجودها بين المفاهيم محل الدراسة، وكذلك تحديدا لطبيعة البيانات التى يتعين جمعها لكى يمكن إجراء عملية الاختبار. ومن الطبيعى فى العلوم الاجتماعية افتراض **فرض صفرى**، واستخدام المناهج الإحصائية فى عملية الاختبار. ومع ذلك، فإن اختبار الفرض قد يتضمن أيضا قدرا من **التكذيب**.
انظر أيضا: **الاستنباط**.

فرض الإحباط – العدوان

Frustration - Aggression Hypothesis

انظر: **العدوان**.

فرض التشابه

Similarity Hypothesis

انظر: **المادة التالية**.

فرض التكامل

Complementarity hypothesis

يتضمن التراث العلمى الذى تناول موضوع تكوين الجماعات الصغيرة فرضين أساسيين عن عوامل التجاذب بين الأفراد. الفرض الأول هو التماثل، حيث يتجمع الناس معا بسبب أوجه الشبه فى سماتهم الشخصية (مثل الاتجاهات، والسن، والمصالح وما إلى ذلك). وتشايع هذا الرأى دراسة تيودور نيوكمب عن تكوين الصداقة بين الطلاب الجامعيين (وذلك فى كتابه: عملية التعارف، الصادر عام ١٩٦١)[٥٧٣].

ويذهب الفرض الثانى إلى أن التقارب بين الأفراد يرتكز على تكامل السمات بين الأفراد. وهكذا يذهب روبرت فرانسيس وينش – مثلا – فى دراسته على المتزوجين (بعنوان الاختيار للزواج: دراسة عن الاحتياجات المتكاملة، الصادر عام ١٩٥٨)[٥٧٤] إلى أن بعض "الاحتياجات الاجتماعية" (مثل الخضوع، والعدوانية، والاستعراض الجنسى) يجب أن تكون سمات متكاملة وليست متماثلة بين الزوجين حتى تنجح العلاقة الزوجية. فعندما تنخفض سمة معينة لدى أحد الزوجين، يجب أن تكون نفس السمة مرتفعة لدى الطرف الآخر. بل

يفضل – علاوة على ذلك – أن يكون ثمة ارتباطات بين مجموعات معينة من السمات، كأن يتميز أحد الطرفين بدرجة عالية من الخضوع، عندما يتميز الطرف الآخر بدرجة عالية من السيطرة. وقد خضعت تلك الفرضية لبعض التحديلات فيما بعد، والتي وضعت في اعتبارها متغيرات إضافية (مثل الإشباع المتبادل للاحتياجات الاجتماعية، والسياق الاجتماعي للعلاقات بين الزوجين).

فرض التماثل
Similarity Hypothesis
انظر : **المادة السابقة.**

فرض الحرمان والإشباع
Deprivation - Satiation Proposition
انظر: **فرض النجاح**

فرض الحرمان والعدوان
Frustration - Aggression Hypothesis
انظر: **العدوان.**

الفرض الصفرى Null Hypothesis
المبدأ الذى تستند إليه **اختبارات الدلالة**، والذى يفترض أن أى فروق تتم ملاحظتها بين عينتين، أو بين وحدتين فرعيتين في إحدى العينات، إنما ترجع إلى **أخطاء المعاينة العشوائية** وليس إلى فروق حقيقية.

فرض فيذرمان وجونز وهاوزر
Featherman - Jones - Hauser Hypothesis
يقرر هذا الفرض وجود تشابه عام بين القوميات في معدلات **الحراك الاجتماعي** على مستوى "فرص الحراك النسبي" الأساسية. ففي كافة المجتمعات التي يسود فيها نظام للأسرة النووية واقتصاد للسوق، يكون نمط الحراك "واحدا في جوهره". (انظر دراسة فيذرمان، وجونز وهاوزر بعنوان: "فروض البحث في الحراك الاجتماعي في الولايات المتحدة، دراسة حالة المكانة المهنية" المنشورة في مجلة بحوث العلوم الاجتماعية، عام ١٩٧٥)[٥٧٥]. ولقد ثار جدل كبير حول هذه الفرضية منذ نشر هذا المقال (انظر كتاب اريكسون وجولدثورب بعنوان: التدفق الدائم، المنشور عام ١٩٩٢)[٥٧٦].

ويلاحظ أن الأسلوب الذى صيغت به هذه الأطروحة يثير مشكلتين أمام الباحث الذى يحاول إخضاعها للاختبار الإمبيريقي. المشكلة

الأولى هى الهوة بين الصياغة اللفظية الفضفاضة للقضية من ناحية، و"نموذج السيولة الاجتماعية العامة" المؤكد الذى يتم اختبار هذا الفرض في إطاره عادة. فالشق الأول من هذه الجملة يشير إلى وجود تشابه جوهرى، على حين يفترض الشق الثانى من نفس الجملة وجود فرص حراك اجتماعى متماثلة بين الأجيال عبر القوميات. أما المشكلة الثانية فتتمثل في تحديد ما إذا كان ذلك الفرض قابلا للتطبيق على المجتمعات التى لا تعرف نظام السوق، مثل الدول التى كانت شيوعية فى شرق ووسط أوروبا.

والحق أن المشكلة الثانية أيسر حلا من الأولى. فقد أثار فيذرمان وزملاؤه أنفسهم إمكانية تطبيق فروضهم على البلاد غير الرأسمالية أيضا. ومن المؤكد أنه يمكن – على أية حال – توسيع الفرض بهذه الطريقة، حيث لاحظنا أن الباحثين الذين طبقوه فيما بعد حرصوا عادة على تضمين بحوثهم بيانات خاصة ببعض الدول الشيوعية (والتى كانت شيوعية).

ومع ذلك فإن عدم الدقة المصطلحية للفرض ما زالت تثير بعض المشكلات، بحيث أن الجدل حول ظروفه الإمبيريقية مازال حيا، ولم يتم حل تلك الصعوبات بعد. فنجد من ناحية بعض الباحثين – مثل اريكسون وجولدثورب – يذهبون إلى أن تلك الصياغة (اللفظية) الضعيفة أمر جيد فى حقيقته، وأن السمات الأساسية لنماذج السيولة العامة المشتركة بين القوميات يمكن تصويرها وبلورتها فيما يمكن أن يسمى "تموذج أساسى". وعلى الرغم من أن البيانات التى أوردوها من خمسة عشر بلدا توضح وجود بعض صور التباين بين القوميات وبعضها البعض، وهو تباين بمعدلات نسبية لم تتضح فى هذا النموذج. ولهذا قيل إن تلك التباينات ضئيلة القدر. من ناحية أخرى ذهب باحثون آخرون، مثل هارى جانزبوم H. Ganzeboom وروډ لويكس R. Luijkx ودونالد ترايمان D. Treiman، ذهبوا إلى أن تحليل ١٣٥ جدولا للحراك الطبقى بين الأجيال، والمستمدة بياناتها من ٣٥ دولة: "قد أسفر عن تأكيد أن فرضية السيولة الاجتماعية العامة غير صحيحة". وأوضحت نتائج بحوث هؤلاء العلماء أن: "التباين بين الدول لا يفسر سوى ثلث مجموع صور التباين فى مؤشرات الحراك، الأمر الذى يدل على وجود اختلافات مهمة بين البلاد". (انظر دراستهم بعنوان: "الحراك الطبقى بين

الأجيال من منظور مقارن"، المنشورة فى مجلة : بحوث التدرج الطبقى والحراك، عام ١٩٨٩).[٥٧٧]

والحق أنه من الصعب التحكيم بين تلك الآراء المتضاربة (مما عرضنا له أو لم نعرض)، وليس ذلك راجعا فقط إلى تبنى كل منها معايير مختلفة عن الآخرين لمقومات وعناصر نظام الحراك الذى يعتقد "أنه واحد فى جوهره". ولكن هذا التضارب يرجع كذلك إلى أن تلك النتائج مشتقة من تحليل مجموعات بيانات بديلة، مصنفة وموثقة وفق مخططات طبقية (من بينها مخطط **جولدثورب** الطبقى) ذات مستويات مختلفة من التعقيد والثبات، وأنها نفذت تأسيسا على بعض الأدوات الإحصائية المتباينة تباينا شديدا. ومع ذلك يبدو أنه لا يوجد اتفاق عام على أن العنصر المشترك بين القوميات فى فرص الحراك النسبى يفوق بشكل لافت عنصر التباين بين القوميات.

فرض قبول العدوان

Aggression - Approval Proposition

انظر : **فرض النجاح**.

فرض القيمة Value - Proposition

انظر : **فرض النجاح**.

فرض كير وسيجل

Ker - Siegel Hypothesis

قدم كلارك كير وأبراهام سيجل فى مقالهما "الميل إلى الإضراب من صناعة لأخرى – تحليل دولى مقارن"، (المنشور فى مؤلف كورنهاوزر وزملائه عن : الصراع الصناعى، الصادر عام ١٩٥٤)[٥٧٨]، قدما تحليلا للفروق فى الميل إلى الإضراب بين الصناعات المختلفة. وذهبا فى هذا التحليل إلى أن معدلات الإضراب العالية بين جماعات العمال المنعزلة جغرافيا أو اجتماعيا التى تتسم بالتجانس والتماسك (مثل عمال الشحن والتفريغ، وعمال التعدين، والبحارةعلى السفن) إنما هى نتيجة **لاغترابهم** عن المجتمع الكبير الذى يعيشون فيه والطبيعة القاسية للأعمال التى يمارسونها. ولما كان وضع العامل فىالمجتمع هو الذى يحدد ميله إلى الإضراب، ولأن الموقع يعتمد اعتمادا شديدا على البيئة الصناعية، فإن الصناعة تكون أكثر ميلا إلى الإضراب حيث يستطيع العمال تكوين جماعة متجانسة منعزلة عن المجتمع الكبير. ثم أن عمليات الاختيار والتوجيه هى التى تجعل طبيعة الوظائف مسئولة عن تحديد نوع العمال الذين يتم تشغيلهم: فالأعمال

القاسية، والعرضية، وغير الماهرة تجتذب (وتحتضن) العمال المشاغبين الذين يتسمون بحدة الطباع، والذين سيكونون أكثر ميلا إلى **الإضراب**. ويلاحظ أن كلا النظريتين تستطيعان معا تفسير التباين في معدلات الإضراب من صناعة لأخرى.

وقد أثمرت تلك الفرضية تراثا ثانويا غزيرا، كما أثارت قدرا كبيرا من الجدل. ومن بين الحجج التى أثارها النقاد في وجه هذا الفرض أن إحصائيات الإضرابات التى يستند إليها فرض كير وسيجل تتسم بعدم الثقة، وأن تلك التحليلات قد أسقطت من حسابها عمدا بعض الصناعات الأساسية (كصناعة الصلب) التى لا تؤيد حججهم، وأن تفسير الميل إلى الإضراب اعتمد أكثر مما ينبغى على عدد محدود من العوامل البنائية، وتجاهل اتجاهات مختلف الأطراف المشاركة في هذا السلوك. انظر أيضا: **الصراع الصناعي**.

فرض اللاتماثل

Asymmetry Hypothesis

الرأى القائل أنه لأن العائلة مازالت تمثل وحدة التركيب الطبقى في المجتمعات الصناعية الحديثة، فإن سمات الوضع الطبقى للمرأة المتزوجة تتحدد أساسا في ضوء الوضع المهنى لزوجها.

وقد صيغ هذا الفرض صياغة واضحة في الأوراق العلمية المبكرة التى نشرها تالكوت **بارسونز** عن الأسرة والقرابة في الولايات المتحدة (انظر على سبيل المثال مقاله بعنوان: "نسق القرابة في الولايات المتحدة اليوم"، المنشور في مجلة : الأنثروبولوجى الأمريكى، عام ١٩٤٣).[٥٧٩] وقد ذهب بارسونز إلى أنه لما كانت الأسرة تمثل وحدة للتضامن المشترك (الموزع)، فإن حسن أداء النسق الاجتماعى لوظائفه قد استلزم من أعضاء الأسرة أن يشتركوا في نفس المكانة التى يحتلونها في نظام التدرج الطبقى. فضلا عن هذا يدلنا الواقع المعاصر للمجتمعات الصناعية أن الوضع المهنى للزوج هو الذى يحدد الوضع الاجتماعى للأسرة ككل. ومن شأن الاقتناع بهذه الحقيقة (وقد قيل إن الزوجين يشتركان في التسليم بها) أن يؤدى إلى القضاء على مظاهر عدم الاتساق أو عدم التكافؤ في المكانة بين أفراد الأسرة، وبذلك يؤدى إلى التقليل من احتمالات حدوث صراع المكانات. وهكذا تقول عبارة بارسونز نفسه: "وعلى ذلك يمكن القول أن هناك عادة علاقة لا تماثل بين الزوجين

والبناء المهنى"، وبمقتضى تلك العلاقة تقتصر مهمة تحديد المكانة على مكانة الزوج وحده.

ومع ظهور الاتجاهات النسوية فى علم الاجتماع خضع هذا الفرض لقدر كبير من الفحص والتمحيص الإمبيريقى. وشارك فى هذه المهمة دارسو الطبقات الاجتماعية على وجه الخصوص، لأن فرض اللاتماثل يعنى ضمنا أن الأسرة الزواجية هى التى تحدد المصير الطبقى، والتكوين الطبقى، والفعل الطبقى، هذا على الرغم من ارتفاع نسب النساء العاملات بأجر. ولكننا نجد أن الشواهد على ذلك تعانى من قدر من الاختلاط. إذ تشير نتائج البحوث التى أجريت على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة إلى تأكيد الرأى القائل بأن الخصائص الاجتماعية السياسية للوضع الطبقى للمرأة المتزوجة (مثل تحديدها لهويتها الطبقية وسلوكها الانتخابى) يمكن فهمها على النحو الأفضل فى ضوء الوضع الطبقى (أى الدور المهنى) لزوجها، حتى وإن كانت تؤدى عملا مهنيا منتظما فى مهنة ذات سمات تختلف عن سمات مهنة زوجها. فى مقابل ذلك نجد أن نتائج البحوث التى أجريت على دول وسط وشرق أوروبا بعد تخلصها من النظم الشيوعية تدحض هذا الفرض، وتشير إلى أن عمليات التكوين الطبقى الاجتماعى السياسى تختلف باختلاف نظم الحكم وتباينها. (انظر حول هذا الموضوع مقال جوردون مارشال وزملاؤه بعنوان: "النوع الطبقى وفرض اللاتماثل"، المنشور فى المجلة الأوروبية لعلم الاجتماع، عام ١٩٩٥).(٥٨٠)

فرض المثير
Stimulus Proposition

انظر: المادة التالية.

فرض النجاح
Success Proposition

ذهب جورج **هومانز**، فى صياغته لنظريته فى التبادل السلوكى (انظر كتابه: السلوك الاجتماعى: أشكاله الأساسية، ١٩٧٤)(٥٨١)، إلى أن الأبنية الاجتماعية يمكن تحليلها باعتبارها مجموعة من المبادلات الاجتماعية بين الأفراد، يتبادلون فيها سلعا مادية ولامادية وفقا لخمسة مبادئ مترابطة ومتداخلة (أو القضايا الفرضية = الفروض)، وهى مستمدة فى معظمها من نظريات سكنر Skinner فى علم النفس.

وتشير تلك الفروض إلى أنه "بالنسبة لكافة الأفعال الصادرة عن الأفراد، كلما ازدادت مكافأة الفرد على فعل معين، كلما زاد احتمال أن يأتى ذلك الفرد هذا الفعل مستقبلا (وهو ما يعرف بفرض النجاح). "اذا كان ظهور مثير معين، أوعدة مثيرات، قد أدت فى الماضى إلى إثابه الفرد عن الفعل الذى أتاه، فكلما ازداد الشبه بين المثير الراهن وذلك المثير السابق، كلما زاد احتمال أن يؤدى الفرد الآن نفس ذلك الفعل الذى أداه فى المرة السابقة، أو فعلا شبيها به" (وهو ما يعرف بفرض المثير). "كلما كانت ثمرة فعل معين مهمة عند الفرد، كلما زاد احتمال أن يؤدى الفرد ذلك الفعل" (فرض القيمة). "كلما ازداد عدد المرات التى حصل فيها الفرد على مكافآت خاصة فى الماضى القريب، كلما قلت مستقبلا قيمة أى مكافأة يحصل عليها الفرد من ذلك النوع". (وهو مايعرف بفرض الحرمان والاشباع). وأخيرا: "عندما لا يتلقى الفعل الصادر عن الفرد الإثابة التى كان الفرد يتوقعها، أو وقعت عليه عقوبة لم يكن يتوقعها، فسوف يصيبه الغضب، ويزداد احتمال ممارسته للسلوك العدوانى، وتصبح آثار هذا السلوك أكثر أهمية بالنسبة له ..... وعندما يتعرض الفعل الذى يأتيه الفرد لمكافأة متوقعة، وبالذات عندما يتعرض لمكافأة أكثر مما كان يتوقعه، أو لم يتلق عنه العقاب الذى كان يتوقعه، فإنه سوف يسعد بذلك، ويزداد احتمال أن يمارس سلوكا مقبولا، وتصبح آثار مثل هذا السلوك مهمة بالنسبة له" (وهو ما يعرف بفرض قبول العدوان). انظر كذلك مادة: **نظرية التبادل.**

فرضية سبير و فورف
Sapir - Whorf Hypothesis

هذه الفرضية – القائلة بالنسبية اللغوية – ترى (بنص كلمات أحد مؤلفيها) أن اللغة "ليست مجرد أداة إنتاج الأفكار شفاهية، وإنما هى نفسها تشكل أو تنتج أفكارا، وهى تبرمج وتوجه أنشطة الفرد ذات المعانى". فاللغة باختصار تحدد (أو تشكل) تصوراتنا عن الحقيقة. والمثال الأدبى الكلاسيكى لذلك هو ما قدمه جورج أورويل George Orwell عن الحديث الجديد Newspeak للحكام الشموليين، عام ١٩٨٤. أما أكثر الأمثلة شيوعا فيما يتم الاستشهاد به فى العلوم الاجتماعية فهو الخاص بهانونو Hanunoo والتى يطلق على "الأرز" فيها ٩٢ اسما، كل اسم منها يشير إلى حقيقة مختلفة عن الأخرى، وكذلك الاسكيمو الذين يستخدمون أكثر من

مائة كلمة للثلج. ومثل هذه التمييزات الدقيقة تتيح لتلك الثقافات أن ترى جوانب مهمة من ثقافتها بصورة أكثر وضوحا.

وهذه نظرية مهمة، وهناك جانب كبير من الحقيقة في القول بأن اللغة تلعب دورا في تشكيل الحقيقة. ولكن علينا ألا نبالغ في التأكيد على ذلك ونسقط في **النسبية** المتطرفة، حيث يبدو أن هناك عموميات لغوية أو ملامح عامة في كل اللغات، والغالب أن تخترع الكلمات لتعكس - لا أن تبني - ظواهر جديدة في الحقيقة. (ففي حالة فرن الميكرويف - على سبيل المثال - نحن نحتاج إلى كلمة ميكرويف لتصور أو تصف ظاهرة موجودة فعلا، وليس لاختراع تلك الظاهرة وهي الفرن نفسه).

فرع الأم Matrilineal

جماعات الانتساب إلى فرع الأم هي **جماعات** نسب قرابي في خط واحد، تدعي الارتباط بعلاقة قرابة حقيقية أو متخيلة عبر الروابط الأموية التي تنتسب إلى جدة مشتركة من خلال سلسلة نسب معروفة. وفي أنظمة الانتساب إلى فرع الأم، يتم التوريث من الأخوال إلى أبناء الأخت (الذكور). ويهدف ذلك إلى الحفاظ على الهوية الاقتصادية والسياسية للجماعة القرابية. وتنطوي الوسائل التي يتطلبها تأمين ذلك على السيطرة على عمل المرأة وسلوكها الجنسي وقدرتها الإنجابية من خلال توزيعهن فيما بين الأزواج والإخوة. ومن ثم فإن نظام فرع الأم لاينبغي أبدا أن يعتبر نسقا يفضي إلى تمكين المرأة، كما لا ينبغي أن يتم الخلط بينه بين **نظام سلطة الأم**.

فرقة دينية، نزعة تكوين الفرق الدينية Sect, Sectarianism

طور علم الاجتماع الديني نموذجا للتنظيم الديني يشار إليه باعتباره نموذج "الكنيسة الأم/الفرقة". وحسب صياغة هذا النموذج في صورته الأصلية على يد ماكس **فيبر** (في مؤلفه: علم الاجتماع الديني، الصادر عام ١٩٢٢)[٥٨٢] وإيرنست **ترولتش** (في كتابه: التعاليم الاجتماعية للكنائس المسيحية، الصادر عام١٩١٢)[٥٨٣] فإن نموذج **الكنيسة** يضم كل أعضاء المجتمع "الديني" جميعا على أسس عمومية بدون تمييز أو تخصيص. ولذلك فإن الكنيسة كنموذج هي منظمة بيروقراطية واسعة النطاق، يديرها الكهنة. وهي تطور لهذا الغرض نسقا من المعتقدات الدينية الأصولية، ولها أنماط طقوسية رسمية للعبادة، وتنمي عضويتها من خلال

عملية التنشئة، وليس من خلال التحول التبشيرى من جماعة دينية أخرى. ومن الناحية السياسية تتكيف الكنيسة كنمط من التنظيم الدينى مع الدولة، ولكنها تكون – من الناحية الاجتماعية – ذات طبيعية محافظة فيما يتعلق بمعتقداتها ومواقفها الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك فإن الفرقة الدينية تكون عبارة عن جماعة صغيرة أصولية خارجة تعتمد فى كسب أعضائها على ضمهم إليها من جماعات أخرى، وهى تتبنى مواقف راديكالية نحو الدولة والمجتمع. وقد كانت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فى العصور الوسطى هى المثال الرئيسى لنمط الكنيسة ذات الصفة العمومية، بينما يعد المعمدانيون، والصحابيون، والمنهجيون (وهى طوائف مسيحية) أمثلة لما نقصده هنا بالفرق الدينية.

وقد أدخل علماء الاجتماع المعاصرون تعديلات على هذا التصنيف، حيث أضافوا نموذجا لتنظيم يقع فى الوسط بين نموذج الكنيسة ونموذج الفرقة أطلقوا عليه **المذهب** Denomination، كما حددوا أيضا تقسيمات فرعية أخرى لنموذج الفرقة. فقد حدد براين ويلسون (فى مقالته: تحليل تطور الفرق الدينية، المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، عام ١٩٥٩)[٥٨٤] أربعة أنماط فرعية للفرق، وذلك استنادا على اختلافها فى طرق رفضها أو اعتراضها على القيم الاجتماعية، أو استنادا إلى حدود موقفها أو رد فعلها تجاه المجتمع العلمانى. وهذه الأنماط الفرعية التى تنقسم إليها الفرقة هى : فرقة نشر الدين (ومن أمثلتها جماعة "جيش الخلاص") وفرقة السبتية أو الطوائف الثورية (ومن أمثلتها شهود يهوا) وفرقة الانطوائيين أو فرقة التقوى (ومن أمثلتها الصحابيين) وفرقة العرفان أو المعرفة الروحية (ومنها جماعة العلم المسيحى والفكر الجديد). ولكل واحدة من هذه الفرق الفرعية معتقداتها الخاصة، ومناهجها، وطرق تجنيدها للأعضاء الجدد، واتجاهاتها نحو العالم، التى تتباين فيما بينها. ولهذا نجد أن عمليات التغير الاجتماعى داخل هذه الفرق الفرعية تختلف عن بعضها اختلافا بعيدا. ويعد ويلسون – أيضا – هو مؤلف أفضل الكتابات الحديثة عن الفرق (وعنوانه: الأبعاد الاجتماعية لتشكل الفرق الدينية، الصادر عام ١٩٩٢).[٥٨٥]

فرويد، سيجموند (عاش من عام ١٨٥٦ حتى ١٩٣٩)

Freud, Sigmund

اشتهر فرويد بأنه مؤسس حركة التحليل النفسى، وهو الذى طور

الأفكار الرئيسية التى ما تزال توجه **التحليل النفسى** فى صوره المختلفة. وكان تأثيره على **علم النفس** المعاصر كبيرا، وإن كان بشكل غير مباشر فى الغالب. ولقد نظر إليه المنتمون للتيار الرئيسى فى علم النفس، والذى سيطرت عليه الاتجاهات **السلوكية والمعرفية**، نظرة شك بل عداء فى أغلب الأحيان.

ولقد اختار فرويد، الذى ولد فى فينا، مهنة الطب، وتخصص فى طب الأعصاب، وتزايد اهتمامه تدريجيا بعلم النفس، والتنويم المغناطيسى، ومعالجة عيوب الكلام. ولم يحقق فرويد القفزة إلى ما يعتبر الآن محور النظرية التحليلية إلا بعد نشر كتابه تفسير الأحلام الذى صدر خلال عامى ١٨٩٩ - ١٩٠٠[٥٨٦]. ولقد كتب فيما تبقى من حياته بشكل مكثف، وكرس جل وقته وجهده لتنظيم حركة التحليل النفسى، والتى شهدت انقسامات عديدة، خاصة الانقسامات المرتبطة بأفكار ألفرد أدلر Adler وكارل جوستاف يونج Jung . ومات فرويد فى منفاه فى لندن بعد أن ترك النمسا فى عام ١٩٣٨، بعد خمس سنوات من حرق كتبه فى برلين.

ويمكن أن يصادف القارئ عروضا أكثر تفصيلاً لنظرية التحليل النفسى فى غير مكان من هذه الموسوعة. ولكننا سنركز فى هذه المادة على إسهام فرويد فى التفكير السوسيولوجى. ويمكن التعرف فى أعماله على أربعة مداخل لدراسة المجتمع:-

الأول: وهو الأقل قبولا فى علم الاجتماع الحديث، يذهب إلى أن المجتمع البشرى والإنسان الفرد يمران بنفس المراحل التطورية. وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على تطور الدين كأحد مظاهر الأنا الأعلى الاجتماعى (انظر كتابة التوتم والتابو الصادر عام ١٩١٣، [٥٨٧]و كتابه: موسى والتوحيد الصادر عام ١٩٣٩[٥٨٨]؛ وكتابه: مستقبل وهم، الصادر عام ١٩٢٧)[٥٨٩].

أما النظرية **الثانية**، والتى يتم استيعابها داخل علم الاجتماع أحيانا، فإنها تنظر إلى المجتمع فى ضوء كبح الغرائز وما يصاحب ذلك الكبح من **إعلاء**. ويعنى ذلك أن تتحول الغرائز العدوانية والجنسية المحطمة إلى أنشطة اجتماعية مفيدة، مثل الصداقة فى حالة الغرائز الجنسية، والنضال ضد الأعداء الخارجيين فى حالة الغرائز العدوانية. ولقد نظر فرويد إلى هذا على أنه يتضمن علاقة متناقضة. فالإعلاء ينطوى على التضحية بالإشباع اللحظى

لرغباتنا، ومن ثم فإنه يخلق درجة من البؤس (أو الشقاء): وكلما تطورت الحضارة كلما تطور البؤس الناتج عن الإعلاء. (انظر على وجه الخصوص كتاب: الحضارة وسلبياتها الصادر عام ١٩٣٠)[٥٩٠]. ولقد طوّر تالكوت بارسونز هذه الأطروحة كجزء من نظريته في **التنشئة الاجتماعية** (انظر كتابه المعنون مقالات في نظرية علم الاجتماع الصادر عام ١٩٤٩)[٥٩١]، كما تم تطويرها من وجهة نظر راديكالية من خلال هربرت **ماركيوز Marcuse** (وفي كتابه الحب والحضارة، الذى صدر عام ١٩٥٥)[٥٩٢].

وثالثاً فإن نظرية فرويد عن تطور السلوك الجنسى من مرحلة الانحراف الجنسى المتعدد الأشكال مرورا بالمرحلة الأوديبية إلى الجنسية المتجهة إلى الطرف المختلف، هذه النظرية قد تطورت إلى نظرية فى أصول الحضارة، والتى فكر فيها فرويد أيضاً. كما استخدمت من قبل بعض دعاة الاتجاه النسوى المحدثين فى تفسير وجود **نظام سلطة الأب**. ويعد كتاب جولييه ميتشل بعنوان التحليل النفسى والاتجاه الأنثوى (الصادر عام ١٩٧٨)[٥٩٣] نموذجا ممثلا لهذا الاتجاه.

رابعا وأخيراً قدم فرويد فى كتابه الذى يحمل عنوان: علم نفس الجماعة وتحليل الأنا (والصادر عام ١٩٢١)[٥٩٤] طريقة لصياغة مفهومية للعلاقات الاجتماعية بالاستناد إلى صور التوحد والاستدماج[*] Introjection، والاسقاط. ولقد استخدمت هذه الطريقة أيضا من قبل أنصار الاتجاه النسوى الذين يكتبون عن هوية **النوع**. ومن الأمثلة على ذلك دراسة نانسى شودوروف بعنوان إعادة إنتاج الأمومة، التى صدرت عام ١٩٧٨.[٥٩٥] انظر أيضا: **العدوان**، ميلانى **كلاين**، **النرجسية (عشق الذات)**.

---

[*] الاستدماج فى التحليل النفسى يعنى استدماج الأشخاص أو الأشياء أو الصفات أى امتصاصها وإدماجها فى الذات، فيحس الفرد ويتصرف كما لو كانت الأشياء الخارجية موجودة فى الذات وصادرة عن النفس. والمعنى قريب من التوحد أو التقمص Identification. وإن كان الاستدماج أعم، لأن التقمص أو التوحد يغلب أن يكون للأشخاص، أما الاستدماج فللأشخاص أو الصفات. فاستدماج الطفل سلطة الوالدين الناهية وجعلها جزءا من منظومته النفسية يؤدى إلى تكوين الأنا الأعلى أو الضمير. وإن كان الإسقاط Projection هو إلقاء محتويات النفس للخارج ونسبتها للأشياء الخارجية أو الأشخاص الآخرين، فهو ضد الاستدماج. نقلا عن: وليم الخولى، الموسوعة المختصرة فى علم النفس والطب العقلى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٦٧. (المحرر)

فريدمان، جورج (عاش من ١٩٠٢ حتى ١٩٧٧)

Friedmann, Georges

عالم اجتماع فرنسي، **مؤسس علم اجتماع العمل** في فرنسا فيما بعد الحرب العالمية وقوته الدافعة الكبرى. وعرف أيضا بنقده اللاذع لحركة **الإدارة العلمية**. لقد تطور علم اجتماع العمل من خلال قاعات البحث التي كان يعقدها فريدمان حول طبيعة **عملية العمل** وتطورها. كما تأثر به تأثرا قويا بعض كبار الباحثين ممن قادوا الطريق في هذا المجال (من بينهم ميشيل كروزييه، وآلان تورين). ولقد تشكل جانب كبير من برنامج البحوث التي أجريت بعد ذلك بطريقته في اختيار المشكلات وصياغتها.

ولقد شكل نقد فريدمان لتفتيت العمل والإيمان **بالتكنوقراط** الجزء الأكبر من إنتاجه الفكري الضخم. وأثرت دراساته عن تفتيت العمل وتحطيم المهارات الحرفية على ما ظهر بعد ذلك من نقد لعملية **إفقاد المهارة** والتي عبرت عنها أعمال هاري بريفرمان Hary Braverman. فتفتيت العمل، طبقا لما ذهب اليه فريدمان (وبريفرمان) هو سمة من سمات **الرأسمالية**، والتي ظهرت من خلال السعي نحو فصل عمليات التنفيذ عن عملية الضبط، ومن ثم عن العمال الذين فقدوا مهاراتهم. في مقابل هذا، فإن نظام العمل الحرفي الماهر ليس فقط أشد إثارة، ولكنه يؤدي إلى تحول أخلاقي وروحي للأفراد الذين ينخرطون فيه: فملامحه التقنية تمارس قسرا تعليما وإنسانيا على المتدربين. وكان فريدمان – الذي كانت تستبد به فكرة العمل الماهر والحرف الماهرة – يؤمن بهذه القضية إيمانا قويا دفعه إلى أن ينخرط هو نفسه في نظام تدريب مهني كعامل معاون. ويشتهر فريدمان بين علماء الاجتماع كمؤلف لكتب تشريح العمل (الذي صدر عام ١٩٦١)[٥٩٦] والمجتمع الصناعي: ظهور المشكلات الإنسانية للأوتوميشن (وصدر عام ١٩٦٤)[٥٩٧]. انظر أيضا: **قضية انخفاض مكانة العمل.**

فريزر، سير جيمس جورج (عاش من عام ١٨٥٤ حتى ١٩٤١)

Frazer, Sir James George

ولد فريزر وتعلم في اسكتلندا، وجاء إلى كمبردج لإجراء بحث في عام ١٨٧٩، وظل فيها بقية حياته العملية الطويلة. لقد تلقى فريزر تعليمه الجامعي الأساسي في ميدان الدراسات الكلاسيكية، ولكنه اتجه إلى ميدان الأنثروبولوجيا المقارنة تحت تأثير أعمال روبرتسون سميث، وإدوارد بيرنيت **تايلور** Taylor، بالرغم من أن

بحوثهم تلك كانت قائمة على أعمال الرحالة وليس على بحوث ميدانية، كما كان تركيزها الأساسي ينصب على الدين وأنساق المعتقدات.

ولقد ذاعت شهرة فريزر في أثناء حياته، بسبب كتابه الغصن الذهبي، الذي صدر عام ١٨٩٠(٥٩٨) في مجلدات متعددة وأقبل عليه القراء إقبالا هائلا.(*) وهو الكتاب الذي درس فيه معنى القربان المقدس، مقدما أمثلة مختلفة من الإثنوجرافيا والميثولوجيا، والفولكلور، والكتاب المقدس. ولقد استند إلى الاتجاه **التطوري** في تأسيس دعواه أنه اكتشف التاريخ الفكري للمجتمعات البشرية، التي تتطور من السحر، مرورا بالدين حتى العلم. ولقد نظر إلى العلم على أنه عودة إلى الأساليب السحرية والمنطق ولكن باستخدام الفروض الصحيحة (التي تختبر إمبيريقيا) والمناهج الصحيحة. ولقد قيل أن الشعبية الواسعة التي حظي بها عمله ترجع إلي ما تضمنه هذا العمل من أن المسيحية هي مجرد صورة من السحر، وهي فكرة ارتبطت بالفلسفة العقلانية الصاعدة (في هذا الوقت). وقلما يرجع أحد الآن إلى كتبه، بالرغم من الاعتراف بأن أعماله قد أثرت – فيما بعد – على النشاط الإثنوجرافي ونشطته على مستوى العالم أجمع.

الفزيوقراط، وفكر الفزيوقراط
Physiocrates, Physiocratic Thought

مدرسة من مدراس النظرية الاجتماعية ترتبط بكتابات الاقتصادي السياسي الفرنسي فرانسوا كينيه (الذي عاش من ١٦٩٤ حتى ١٧٧٤) وغيره من المفكرين. والفكر الفزيوقراطي يهم علماء الاجتماع أساسا بسبب تأثيره على كل من آدم **سميث** وكارل **ماركس** (ومن عجب أن ذلك التأثير كان متساويا على كل منهما). فقد انتقد الفزيوقراط **مذهب التجاريين** الذي يؤمن بأن الثروة تتحقق من خلال التبادل، ومن ثم وضعوها في مرتبة أعلى من الأرض، وذهبوا إلى أنه من شأن تحسين وتطوير أساليب وفنون الزراعة، وتحقيق الإصلاح المالي، وكفالة حرية التجارة في المنتجات الزراعية أن يعمل ذلك على تنمية

(*) ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية، انظر جيمس فريزر، الغصن الذهبي، دارسة في السحر والدين، الجزء الأول، ترجمة محمد أحمد غالي ونور شريف وأحمد أبو زيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١. ويعد أحمد أبو زيد لإصدار بقية الكتاب في جزء ثان. (المحرر)

التراكم الرأسمالى، وفائض القيمة، والثروة عموما. وقد تبنى آدم سميث مبدأ الحرية الاقتصادية (انظر : **الاقتصاد الحر**)، كما تبنى تأكيد الفزيوقراط على الملكية الخاصة كمفتاح للوصول إلى ظروف معيشية أفضل. أما ماركس فقد وصف كينيه بأنه مؤسس **الاقتصاد السياسى** الحديث، إذ أن أعماله هى التى أثرت علم الاقتصاد الحديث بأفكار **رأس المال**، والاعتماد المتبادل بين كل من الإنتاج، والتداول، والتوزيع، فى ظل الاقتصاد المنتج للفائض. وعلى الرغم من اتفاق الكثيرين اليوم مع رأى ماركس هذا فى فكر الفزيوقراط، إلا أن هذا الفكر ينتقد اليوم عموما بسبب تعظيمه الزائد لمفهوم الفائض الزراعى، وإخفاقه فى أن يدرك أن هناك فائضا يمكن أن يحققه العمل.

فصل أو عزل Segregation

العلميات الاجتماعية التى يتم بمقتضاها عزل أو فصل أفراد بعينهم أو جماعات اجتماعية معينة عن الباقين، بحيث لا يجرى معهم إلا القليل من التفاعل أو ينعدم كلية. ومن الأمثلة التى تكاد تكون عمومية أو عالمية الطابع نمط الفصل بين الحمامات ودورات مياه الرجال والنساء. فالنزعة التى توجد لدى الناس الذين ينتمون إلى ثقافة أو قومية، أو عنصر، أو لغة، أو مهنة، أو ديانة، أو مستوى دخول، أو أى مصلحة مشتركة واحدة، والتى تدفعهم إلى التجمع معا فى منطقة اجتماعية أو جغرافية واحدة، تؤدى إلى درجات متفاوتة من الفصل أو العزل الطبيعى أو الطوعى أو الواقعى فى أنماط الإقامة الخاصة، ومراكز التجارة، والمؤسسات التعليمية، والنوادى، ووقت الفراغ وغيره من الأنشطة.

وحتى فى حالة نشوء أنماط الفصل أو العزل بشكل تلقائى أو طبيعى، فإن سياسة الدولة قد تسعى إلى إزالة ذلك من أجل تحقيق تكامل اجتماعى أعظم، وما يرتبط بذلك من المزايا. ومن الأمثلة على ذلك فى الولايات المتحدة تجارب إلحاق الأطفال بمدارس خارج منطقة إقامتهم، من أجل تحقيق المزيد من الاندماج بين أطفال السلالات المختلفة داخل مجتمع المدرسة. وتعد عملية إتاحة الفرص المتكافئة، وكذلك تبنى سياسات مناهضة للتمييز من عوامل تقليص المستويات القائمة للتمييز المهنى على أساس النوع أو السلالة.

وفى حالات أخرى تتدخل سياسة الدولة بشكل إيجابى لدعم نظام الفصل

أو العـزل بيـن الأفـراد والجماعــات الاجتماعيـة بأسـاس قـانونى. وفـى هـذه الحالـة يتخلـق شـكل مـن الفصـل (أو العزل) يكون مفروضـا من الدولـة يتـم فيه بشكل صارم عزل بعض الأفراد أو الجماعات الاجتماعية بمقتضى القانون. ففى بعض الـدول يتـم فـرض فصـل أو عزل الرجال عن النسـاء فـى الأمـاكن العامة، بل وحتى داخل المنـازل. وفـى الفترة مـن عـام ١٩٤٨ وحتــى ١٩٩١ كـانت سياسـة التميـيز العنصـرى فـى جنوب أفريقيا تفرض عزل البيض عـن السـود فـى الـزواج، ومنــاطق السـكنى والعمل، وكذلـك فـى المرافـق العامـة والخاصة.

فصل أو تقسيم الأدوار حسب النوع
Segregated Conjugal Roles

الأدوار المنفصلــة أو المقســـمة حسـب النـوع هـى تلـك الحـالات التــى يكون فيها للزوج مهـام واضحـة تمامـا فـى اختلافهـا عـن مهـام الزوجـة، كمـا يكون لكل منهما عدد مـن الاهتمامـات والأنشطة المنفصلـة عـن الآخـر. وفـى حـالات **الـزواج** التـى يكـون لكـل مـن الزوجيـن التزامـات وروابـط اجتماعيـة منفصلـة عـن الآخـر تكـون العلاقــة الزوجية أقل متانة أيضا.

الفصل العنصرى **Apartheid**

انظر: **فصل أو عزل**

الفصل الفعلى
De Facto Segregation

انظر: **فصل أو عزل.**

الفصل القانونى
De Jure Segregation

انظر: **فصل أو عزل**

فصل مدرسى **School Class**

هـو نمـط مــن أنمـاط المواقـف التعليميـة يمثـل طريقـة مـن خلالهـا تمارس **المدراس** وظائفها كمنظمات أو مؤسسات تقوم بتقسيم تلاميذهـا طبقـا لمبـادئ تربويـة متنوعـة. والتعليم فــى الفصــول المدرسـية يتضمــن التميـيز الواضــح فــى المكانــة بيـن جماعــات التلاميـذ وبيـن جماعـة أو أكـثر مـن الجماعات المتخصصة (المدرسـون، أو الموجهون، أو المحاضرون) والمسئولة عـن أداء العمليـــة التعليميـــة (أعنــى **المنهج المدرسى** المحدد رسميا). ومـن أهم ماكتب عـن التفـاعل داخـل الفصـل المدرسى هو ماجاء مستمدا من الـتراث الدوركـايمى، وخاصـة مـا كتبـه باسـيل برنستين B. Bernstein مؤكدا علـى التـأثير المعرفــى لمــا أسـماه بـالمنهج

المدرسى الخفى أو المستتر (مقارنة بالمنهج المعلن أو الظاهر)، ولطريقة التدريس فى الفصل المدرسى.

وقد ركزت الدراسات الإثنوجرافية، المتأثرة باتجاه **التفاعلية الرمزية**، على الأدوار والأخلاقيات المرتبطة **بالسلك المهنى** لجماعتى المعلمين والتلاميذ. فكلا الفريقين يسهم فى خلق معان لما يدور من أمور. وعلى سبيل المثال عندما يفهم التزام أو امتثال التلميذ على أنه يتم تفاوضيا فى مقابل التخفيف من واجبات **المنهج المدرسى** الرسمى، أو عندما يتم خلع بعض ألوان **الوصم** ذاتية التحقيق (انظر **النبوءة ذاتية التحقيق**) على بعض التلاميذ ومن ثم تصبح مصدرا لبعض السلوكيات والإنجازات المعينة.

وقد حاول علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى التيار الرئيسى لعلم الاجتماع أن يحللوا العلاقة بين هذه العمليات المحدودة على مستوى الفصل المدرسى وبين إعادة إنتاج الأدوار والسلطات على مستوى الوحدات الأوسع نطاقا فى المجتمع. وقد قدم تالكوت **بارسونز** دراسة كلاسيكية أكد فيها على عملية التحول التقدمى فى ديناميات الفصل المدرسى من الخصوصية فى السنوات الدراسية الأولى (والتى يفترض أنها تعكس صورة أسرة الطفل) إلى العمومية فى المراحل الدراسية اللاحقة (والتى تسبق **سوق العمل** ومزاولته). وقد أشارت كتابات ماركسية حديثة فى الولايات المتحدة وبريطانيا – استنادا إلى كم متنوع من البيانات التاريخية والإحصائية والإثنوجرافية – إلى أن التعليم فى الفصول المدرسية يمثل فى الأساس عنصرا مهما فى عملية تنشئة وإعداد الأفراد الذين سوف ينضمون إلى قوة العمل الطيعة السهلة الانقياد التى ستعمل فى الصناعة الرأسمالية.

الفصل المهنى

Occupational Segregation

يعنى تقسيم العمل – فى ظل نظام **العمالة** بأجر – على نحو يجعل كلا من الرجال والنساء (أو أفراد الجماعات الإثنية أو الدينية المختلفة) تنتظم فى أنماط مختلفة من الأدوار والمهام المهنية، بحيث تتكون لدينا فى النهاية قوتا عمل منفصلتان، أو أكثر من قوة عمل مستقلة عن الأخرى. وجرت العادة أن يتم التمييز بين الفصل الوظيفى الرأسى، وبمقتضاه يتركز المستخدمون – مثلا – الذكور أو البيض فى الأوضاع الوظيفية الأعلى والأفضل أجرا، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى الفصل الوظيفى الأفقى

(حيث يشتغل الرجال والنساء، أو الجماعات الإثنية بأنواع مختلفة من المهن، فتجد مثلا الرجال يعملون كمهندسين، والنساء تشتغلن بالكتابة على الآلة الناسخة .. وهكذا. وقد نوقش هذا التمييز بمزيد من التفصيل فى مادة **تقسيم العمل**، فى هذه الموسوعة.

ومن المهم ألا نخلط بين الفصل المهنى (الذى يشير إلى العمليات التى بمقتضاها يتم الفصل بين الأفراد أو الجماعات الذين يتولون وظائف معينة، بحيث لا يحدث بينهم قدر كبير من المنافسة الفعالة) من ناحية، و **تجزؤ سوق العمل** من ناحية أخرى (وهو المصطلح الذى يشير عادة إلى تنوع **أسواق العمل** وانقسامها إلى قطاعات متميزة وفقا لنوع المؤسسة، ويتيح كل قطاع منها حوافز وظيفية وسلكا مهنيا، وظروف عمل .. وغيرها متميزة عن بعضها البعض). فليست هناك علاقة ضرورية بين الاثنين، حيث أن هناك مجتمعات يتوزع فيها النوعان (الذكور والإناث) على أنواع مختلفة من المهن، ولكن النساء تتمتع فيها بظروف عمل وفرص ترقى جيدة نسبيا (على الأقل عند مقارنتها بمجتمعات أخرى كتلك التى تعرف نظام الفصل المهنى حسب النوع).

ونلاحظ أن الفصل المهنى على حسب النوع منتشر فى كافة المجتمعات الصناعية (وإن كان بدرجات متفاوتة)، كما نجد أن الفصل حسب الجماعة الإثنية أكثر شيوعا فى الولايات المتحدة من أوروبا. أما الفصل المهنى حسب الدين فهو أقل انتشارا من النوعين السابقين (وإن كنا نجد – مثلا– أنه ما تزال توجد أسواق عمل منفصلة إلى حد ما لكل من البروتستانت والكاثوليك فى أيرلندا الشمالية).

والملاحظ أيضا أن مشكلات القياس تبرز بشكل خاص فى الدراسات الإمبيريقية للفصل المهنى. حيث تدور التساؤلات حول : أى شريحة من العمال فى مهنة معينة من بين سائر المهن يتعين نسبتها إلى جماعة إثنية بذاتها، بحيث يحق لنا أن نتكلم بحق عن وجود فصل مهنى؟ إلى أى حد يتعين على أحد الجنسين أن يسيطر – بدلا من الآخر – على المهن ذات المستوى الأعلى والأجور الأكبر، بحيث يمكن بعدها القول بوجود فصل مهنى رأسى؟ وتعد **مقاييس التباين** من الوسائل الشائعة لقياس الفصل الوظيفى الأفقى، وإن كانت هناك مجموعة من المعاملات البديلة التى تدخل فى التأثير على كل من الفصل الرأسى والأفقى

وتدخل فى قياسهما معا. ومن تلك المعاملات مثلا معامل تمثيل المرأة (الذى يحسب بالنسبة لكل مجموعة مهنية رئيسية عن طريق قسمة نسبة العمالة النسائية فى تلك المجموعة على نسبة المرأة فى مجموع قوة العمل). ويلاحظ أن كثيرا من تلك المؤشرات والمقاييس حساسة لدرجة تفصيل **تصنيف المهن** المستخدم فى البحث، فكلما كان التصنيف أكثر تفصيلا، كلما ارتفعت درجة الفصل المهنى التى يمكن تبنيها وقياسها. وتلك نقطة مهمة بالنسبة للمقارنات التى تتم بين فترات زمنية مختلفة وبين مجتمعات مختلفة (حيث أن التصنيفات المهنية الموحدة المقارنة بين الدول مازالت قليلة نسبيا فى كل **المسوح الاجتماعية والإحصائيات الرسمية**).

ويوما بعد يوم يزداد وعى الباحثين بأن أى مؤشر واحد للفصل المهنى لن يستطيع أن يكشف بمفرده عن أنماط التغير الذى يطرأ على البناء المهنى. ومن البدائل المتاحة قياس الفروق بين المهن المتكاملة والمهن المنفصلة فى ضوء أهميتها النسبية من جماعة لأخرى ومن عصر لآخر. وتناظر تلك الأنواع من مشكلات القياس تلك التى تصدت لمعالجتها الكتابات الخاصة **بالحراك الاجتماعى**.

وهناك بعض نظريات **نظام سلطة الأب ورأس المال البشرى** تربط ظاهرة الفصل بين الرجال والنساء فى مجال العمل بنظام **تقسيم العمل المنزلى**. كما تناولت نظرية رأس المال البشرى موضوع الفصل الإثنى فى العمل، ولكنها تفسر وجوده عادة بأنه نتيجة من نتائج **التمييز**، أو أنه يمثل (من الناحية التاريخية) جزءا من الميراث **الاستعمارى**. وتقدم كاثرين حكيم فى كتابها: مسائل أساسية فى عمل المرأة: التنوع النسائى والاستقطاب فى عمالة المرأة، الصادر عام ١٩٩٦،[٥٩٩] عرضا شاملا لمشكلات القياس فى هذا المجال، والتفسيرات المتضاربة للفصل المهنى حسب النوع، كما تقدم دراسة إمبيريقية لبيانات العمالة فى عدد من المجتمعات الصناعية. وتطرح – أخيرا – تفسيرا (خلافيا) لظاهرة الاستقطاب فى قوة العمل، وخضوع المرأة وتبعيتها فى ضوء الإيمان بنظام تقسيم العمل على أساس النوع فى الأسرة، وإيديولوجية الفروق الجنسية عموما، بدلا من النتائج التى تترتب عادة على صور عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين. للوقوف على تفسيرات أخرى لأنواع مماثلة من البيانات ارجع إلى الكتاب الذى حررته أليسون سكوت بعنوان: الفصل النوعى

والتغير الاجتماعى، الصادر عام ١٩٩٤.(٦٠٠)

فضح الذات Self Disclosure

انظر: **الذات (الأنا).**

الفعل، التأثير Agency

يرتبط مصطلح الفعل عادة بمصطلح **البناء** وغالبا ما لا يكون أكثر من مجرد مرادف للسلوك، حيث يؤكد ضمنياً على الطابع غير الحتمى للفعل الإنسانى، فى تعارضه المفترض مع **الحتمية** التى يفترض أن النظريات البنائية تنطوى عليها. وإذا ما كان المصطلح ينطوى على معنى أكثر شمولاً، فإن ذلك يرجع إلى محاولة جذب الانتباه للتركيبة النفسية والنفسية الاجتماعية للفاعل، والافتراض الضمنى بوجود طاقة إرادية (طوعية) على الفعل.

وعادة ما تصنف النظريات السوسيولوجية طبقاً لدرجة تأكيدها النسبى على الفعل أو البناء، ومن ثم فإن الحوار الدائر يوسم بأنه حوار بين الفعل والبناء. وقد أدلت بعض النظريات الحديثة بدلوها فى الحوار الدائر فى محاولة واعية من جانبها لتجاوز هذه **الثنائية**. ويعد عالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديو Pierre Bourdieu نموذجاً جيداً لهذا المنحى. وقد ذاعت شهرة بورديو فى العالم الناطق باللغة الإنجليزية وارتبط اسمه بمفاهيم **رأس المال الثقافى والطابع الاجتماعى الثقافى**، على الرغم من أن كتبه ومقالاته المتعددة تحتوى أيضا على نظرية مكتملة حول **النظام الاجتماعى**. ويتمحور هذا المفهوم الأخير حول إعادة إنتاج **الثقافة** المعاصرة – التى تنحاز إلى مصالح أولئك الذين يمتلكون القوة – من خلال التوزيع المتباين للمعرفة الذى أدت إليه المؤسسات التعليمية. ويدعو بورديو – وبخاصة فى عمله الأخير – إلى تبنى اتجاه صورى أو تأويلى (انظر: **النزعة الاجتماعية الصورية**) فى علم الاجتماع، يتجاوز كلا من النزعة **الماهوية** وكافة الأفكار المسلم بها بداهة فى **الحياة اليومية**. ويفضى به إصراره على أن الجوانب الموضوعية والذاتية للحياة الاجتماعية مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً غير قابل للفصم إلى رفض الثنائيات التى تقابل ما بين التحليل المكبر (الماكرو) والتحليل المصغر (الميكرو)، والبناء والفعل، وذلك فى مؤلفات مثل : إطار عام لنظرية الممارسة (الصادر عام ١٩٧٧)(٦٠١) و"إعادة الإنتاج فى التعليم والمجتمع والثقافة" (الصادر

١٩٧٧)[٦٠٢]؛ والتميز، الصادر عام ١٩٨٤[٦٠٣]؛ والإنسان الأكاديمى (الصادر عام ١٩٨٨)[٦٠٤]؛ ويكلمات أخرى(الصادر عام ١٩٩٠)[٦٠٥]؛ ومنطق الممارسة، الصادر عام ١٩٩٠)[٦٠٦]؛ وصنعة علم الاجتماع (عام ١٩٩١)[٦٠٧]. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه المؤلفات المتنوعة تشكل مشروعاً سوسيولوجيا نظرياً، ناهيك أن تحل مشكلة الثنائية القائمة بين الفعل والبناء، ولكن محاولة من هذا النوع صيغت بواسطة رجرز بروبيكر Rogers Brubaker فى مقاله المعنون: "إعادة النظر فى النظرية الكلاسيكية: الرؤية السوسيولوجية لبيير بورديو"؛ المنشور فى كتاب النظرية والمجتمع (الصادر عام ١٩٨٥)[٦٠٨].

وبالمثل فقد ذهب عالم الاجتماع الأمريكى جيفرى الكسندر Jeffrey Alexander إلى القول بضرورة تأسيس سوسيولوجيا متعددة الأبعاد تزاوج ما بين الميتافيزيقا والإمبيريقية، بين الإرادة الفردية والهيمنة المجتمعية، والأفعال المعيارية والذرائعية، وعلى وجه الخصوص فى مؤلفه المكون من أربعة أجزاء والمعنون: المنطق النظرى فى علم الاجتماع، (الصادر عام ١٩٨٤).[٦٠٩] كما أنه يذهب إلى القول بأن تالكوت بارسونز كان الأقرب إلى إنجاز هذه الصيغة التركيبية من أى منظر اجتماعى آخر. انظر أيضا: **نظرية الفعل؛ والصياغة البنائية.**

الفعل، الفعل الاجتماعى
Act, Action, Social Act

انظر: **نظرية الفعل، المعنى، تالكوت بارسونز، ماكس فيبر.**

الفعل الاجتماعى Social Action

انظر: **نظرية الفعل، فعل أو تأثير، تفسير، معنى، النزعة السلوكية الاجتماعية.**

الفقر Poverty

الفقر حالة نقص الموارد المادية عادة، ولكن الثقافية أحيانا. ومن الشائع التمييز بين تعريفات الفقر المطلق والفقر النسبى. ويعنى الفقر المطلق حالة افتقار الفرد إلى الموارد الضرورية للبقاء على قيد الحياة. أما الفقر النسبى، فهو المفهوم الذى يميل إليه كثيرا علماء الاجتماع (خاصة أولئك الذين يدرسون الفقر فى المجتمعات الصناعية المتقدمة)، ويعنى افتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد بالمقارنة بأفراد المجتمع الآخرين. فهو

يعنـى – إذن – مسـتواهم المعيشـى النسبى. ولما كـان الفقر النسبى يتعلق بالفروق فى مستويات الموارد المادية – أى عدم المساواة فى توزيـع تلـك الموارد فى المجتمع – فـإن مقـاييس الفقر النسـبى ليسـت فـى ذاتهـا أقـل موضوعية من مقـاييس الفقر المطلق. فليسـت تلـك المقاييس مجـرد مشـاعر ذاتيـة بـالفقر، وإن كـانت مثـل هـذه المشـاعر يمكن أن تكـون ذات أهميـة عند تحليل آثار الفقر.

ونجد أن تعريفات الفقر المتعلقة بعدم القدرة على البقاء تكون ذات قيمـة كـبرى عنـد دراسـة ظواهر الفقر فـى العالم الثالث، وتدلنـا الدراسـات الدولية أن المستوى العـام للفقـر فـى ضـوء الإعاشة (المطلق) شديد الارتفـاع، إلـى حد أن بعض الدراسات قد أوضحت أن حوالـى نصـف السـكان فـى البـلاد ذات الدخـول المنخفضـة يعيشـون فـى فقـر مطلق. والحقيقة أن الارتفاع الشديد فى معدلات الفقر ليس محل خـلاف، حتـى فى الحالات التى يصعب فيها الحصول على مقاييس دقيقة للفقر، حيـث لا يدل الدخل بدقـة علـى مـدى حصـول الفـرد على وسائل الإعاشة الضرورية. ومـن اللافت للنظر أن الدراسات الكلاسيكية للفقر التى أجراها فى بريطانيا تشـارلز **بوث وسيبوم راونـترى** قد استخدمت هى الأخرى تعريفات فقر الإعاشـة (أو الفقـر المطلـق)، وتوصلـت إلـى وجـود معـدلات عاليـة للفقـر، وإن كـانت أقـل ارتفاعـا مـن المعـدلات العاليـة التـى تعرفهـا مجتمعـات العـالم الثـالث اليوم. وقد استخدم بـوث فـى دراسـته – التـى جاءت فى سبعة عشر مجلدا – بعنوان: حياة وعمل سكان لندن (التـى صـدرت فـى الفـترة مـن ١٨٨٩ حتـى ١٩٠٣)[٦١٠] الدخل كمقيـاس أو مؤشـر للفقر. ويرجـع إليـه الفضـل فـى ابتكـار مفهوم **خط الفقر**، وقصـد بـه المستوى الذى يعجز الواقعون تحتـه عـن توفـير ضرورات المعيشة، وعلى هذا الأساس أقام الدليل على أن حوالى ثلث مجموع سكان لندن كانوا يعيشون فى فقر.

كذلك استخدمت دراسة راونترى للفقر فى مدينة يورك فى مطلـع القرن العشـرين مفهـوم فقـر المعيشـة. ولكنـه استطاع أن يبلـغ مسـتوى أعلـى مـن التدقيق، حيـث حـاول تحديـد كميـات الأطعمة الأساسية اللازمة للإعاشة، ثم قام بحساب الدخـل الـلازم لتوفـير هـذه الأغذية، فضلا عن ضرورة تخصيص مبلـغ معيـن للملابـس والسـكن. وقـد أوضحت الشواهد – التى حسبت على هـذا الأسـاس – أن حوالـى ١٥٪ مـن سكان مدينـة يـورك يعـانون مـن حالـة الفقـر الأولـى (أو الأساسـى أو

المعيشى)، حيث تقصر مواردهم عن توفير الاحتياجات الأساسية. أما عن حالة الفقر الثانوى، فقد قصد بها الحالات التي يكفى فيها الدخل لتوفير تلك الأساسيات، ولكنه ينفق على أشياء أخرى. وباستخدام هذا المفهوم أوضح أن حوالى ٢٨٪ من السكان يعيشون فى عوز واضح أو فى معيشة متدنية. واستطاع راونترى تطوير تلك المقاييس واستخدمها فى إجراء مسح عام ١٩٣٦ انتهى منه إلى أن نسب الفقر الأولى بلغت أقل من ٧٪ فقط، والفقر الثانوى ١٨٪ من مجموع سكان يورك. وبحلول عام ١٩٥٠ بدا أن الفقر اختفى تماما أو كاد من بريطانيا نتيجة لظهور **دولة الرفاهية**، الأمر الذى دفع راونترى إلى القول بأن معدل الفقر قد انخفض إلى أقل من ٢٪ من مجموع سكان بريطانيا.

وفى حقبة الستينيات "أعيد اكتشاف" الفقر من جديد، وذهب بعض الباحثين، مثل بريان آبل سميث وبيتر تاونسند، إلى أن مقاييس الفقر كتلك التى استخدمها راونترى لم يتم تطويرها على النحو اللازم بحيث تستطيع أن تأخذ فىاعتبارها التغيرات التى طرأت على القوة الشرائية للدخول عبر الزمن، ولهذا السبب أظهرت ظاهرة الفقر الأولى (فقر المعيشة) بأقل من حجمها الحقيقى. (ولقد وجهت نفس هذه الملاحظة إلى بعض الدراسات فى الولايات المتحدة، راجع حول ذلك المراجع الواردة فى آخر هذا المدخل). كما أكدوا أنه من الأنسب لذلك تعريف الفقر على أساس نسبى وليس على أساس مطلق. فالأسر قد تتاح لها موارد كافية لتوفير سبل الإعاشة، ولكن ذلك لا يعنى - فى ذاته - أن لديهم القدرة على توفير نفقات التدفئة أو على توفير السلع الاستهلاكية المعمرة الجديدة (كأجهزة التليفزيون أو الثلاجات) التى أصبحت فى حكم الأشياء الضرورية التى تزداد أهميتها للجميع باضطراد. كما أن ذلك الدخل قد لايعنى قدرة تلك الأسر على المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية وأنشطة وقت الفراغ التى تستمتع بها سائر الأسر فى المجتمع. ومعنى ذلك أن تستبعد تلك الأسر من "الحياة الاجتماعية العادية للمجتمع المحلى". واستخدم آبل سميث وتاونسند مقياسا للفقر النسبى يتمثل فى وضع الأسرة من وسائل الضمان الاجتماعى (مدفوعات نظم الرفاهية)، وانتهيا إلى أن حوالى ١٥٪ من السكان يعانون من الفقر.

ثم استطاعت بعض الدراسات اللاحقة، مثل دراسة تاونسند الضخمة

بعنـوان: الفقـر، الصـادرة عـام ١٩٧٨[٦١١]أن تتقـح مقـاييس الفقـر النسبى، واستطاعت أن تثبت أن نسبة كبيرة من السكان مـازالت تعـانى مـن الفقر، وأن تلك النسبة قد ازدادت خلال عقد الثمانينيات بسبب استمرار ظواهـر وممارسات اللامساواة والتخفيض فـى المساعدات الاجتماعية. وتشير البيانات الحديثة إلـى أن حوالـى خمـس سـكان بريطانيا مازالوا يعيشون فى فقـر، وإن كانت تلك البيانات محل جدل كبير، شأنها فـى الواقـع شـأن كـل الأرقـام الخاصـة بالفقر فـى كافـة المجتمعـات الصناعية المتقدمة تقريبا.

والملاحظ أن الأسباب المباشـرة للفقر تختلف من فترة زمنيـة لأخـرى، كمـا تختلـف بـاختلاف مراحـل دورة الحياة. وقد انتهى بوث وراونـترى إلـى أن الدخـول المتدنيـة وغـير المنتظمـة تمثل سببا رئيسيا للوقوع فى الفقر. (فقد أوضح راونترى أن نصف عدد الذيـن يعـانون مـن الفقـر الأولـى فـى عـامى ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - علـى الأقـل - يرجع فقرهم إلى انخفاض الأجور، وأن أكثر مـن خمس عـدد الفقـراء يرجـع فقرهم إلـى كبر حجم الأسرة). إلا أن الدراسة التى أجراها راونـترى - بعد ذلك - فى عام ١٩٣٦ قد أوضحت أن **البطالة** وكبر السن باتت أكثر أهمية فى الإصابة بالفقر مما كانت عليه من قبل. ووقت إجراء تاونسند لدراسته كـانت الأسباب المباشرة الرئيسية للفقر هـى: انخفاض الأجر، وفقد العائل، والمـرض أو المستوى الصحى المتدنى، والبطالة، وكبر السن. حيـث تبين أن مجموعـات الفقـراء الرئيسـية تتمثـل فـى: كبـار السـن، والأسـر ذات العـائل الواحـد، والمرض الطويل أو العجز، وأصحـاب الدخول المتدنية، والعاطلين عن العمل. ولوحظ ارتفاع نسبة النساء بين الفقراء، وهى النتيجة التى دفعت بعـض الكتـاب إلى الحديث عن تأنيث الفقر.

وتدلنا تلك الصورة العامة للتغير الذى حدث فى الأسباب المباشرة للفقر أن العوامل الاقتصادية والبنائية وسـوء الحـظ الاجتمـاعى، وليس الضعـف أو القصور الفردى (فى صـورة الكسل أو الحماقة) هى الأسباب الأساسية للفقـر. لذلك يتعين لكى نفهم الفقـر فهمـا أكمل وأدق أن نـدرس التوزيـع العـام للـثروة **واللامساواة الاجتماعية** فـى المجتمـع. وقـد حـاولت بعـض النظريـات أن تضطلـع بذلـك فعـلا. حيـث نجـد أن التحليلات الليبرالية الكلاسيكية الجديـدة تؤكـد علـى دور **السـوق** فـى توزيـع المـوارد فيمـا يتصـل بـالمواهب، والمهـارات، والدوافـع، وذهبـت إلـى القـول بـأن الفقـر لازم لتوفـير نظـام للحوافز التى تحفز الجهد الفـردى، وأن

الذين ينتهى المطاف بهم إلى الفقر يفتقرون إلى المواهب والمهارات المناسبة. كما لاحظوا أن الدعم المالى للفقراء يمكن أن يؤثر على أداء السوق لوظائفه أداء متناغما.

ومع أن تلك التحليلات تنطوى على إشارات إلى بعض العناصر البنائية أحيانا، إلا أنها ترتبط مع ذلك فى الغالب بالفروض التى تلوم الفقراء على فقرهم، وأن المسئول عن ذلك هى اتجاهاتهم، ومعتقداتهم، وسلوكهم. وطبق هذا الرأى نفسه على الأسرة وعلى الجماعة الاجتماعية، وليس الفرد فقط، وذلك عن طريق استخدام مفاهيم مثل "ثقافة الفقر"، ويقصدون به البيئة الثقافية التى تتسم بالقدرية، والاستسلام، والكسل، وكلها ممارسات مناوئة للإنجاز، والعمل الشاق، والاعتماد على النفس، وهى ثقافة يتم تناقلها من جيل إلى جيل. ولكن تصدت لتفنيد تلك الآراء طائفة من الدراسات الإمبيريقية التى تناولت أساليب حياة الفقراء.

على خلاف ذلك تبرز التحليلات الماركسية دور **الرأسمالية** والمصالح فى توليد الفقر، سواء على المستوى القومى أو على المستوى العالمى. والحجة التى يسوقونها هنا هى أن الرأسمالية تقوم على استغلال العمل، وأن ذلك ينطبق قوميا وعالميا أيضا. وتبعا لحالة النمو الرأسمالى والمتطلبات الخاصة للرأسماليين، قد توجد حاجة إلى توفير العمالة الرخيصة، وضغوط لإبقاء الأجور منخفضة، وارتفاع نسبة البطالة، وخفض المساعدات الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن، وذلك كله من أجل تعظيم أولئك الرأسماليين لأرباحهم. وإذا خلصنا تلك الآراء من غطائها الماركسى، فيتمثل جوهرها فى أن مستوى الفقر ليس سوى دالة لطبيعة التنظيم الاقتصادى القائم، والعمليات المتصلة بتوزيع الثروة والمساعدات الاجتماعية. فالفقر – وفقا لهذا الرأى – ليس مجرد شرط ضرورى لأداء السوق أداء جيدا، ولكنه راجع إلى أنه قد يكون من المفيد لحائزى القوة – سياسيا واقتصاديا – أن يتبنوا سياسات من شأنها أن تزيد – لا أن تقلل – اللامساواة والفقر.

ويلاحظ أن التراث السوسيولوجى الضخم حول موضوع الفقر يتداخل مع التراث المتصل بموضوعات: **الدراسة الاجتماعية للأعراق، والإثنية، والثقافات الفرعية، والطبقة الدنيا، والتدرج الطبقى** عموما، خاصة فى الولايات المتحدة أكثر منه فى بريطانيا (راجع مؤلف هافمان بعنوان: سياسات الفقر وبحوث الفقر، الصادر عام ١٩٧٨).[٦١٢] حول موضوع "إعادة اكتشاف" الفقر فى

الولايات المتحدة خلال عقد الستينيات راجع ملحق الكتاب الذى حرره ويلسون بعنوان : المحرومون حقيقة، الصادر عام ١٩٨٧[٦١٣] من تأليف جوليوس ويلسون وروبرت أبونت وعنوانه: "الفقر الحضرى: عرض لموقف التراث"(*).

الفقر المطلق Absolute Poverty

انظر: **المادة السابقة.**

الفقر النسبى Relative Poverty

انظر: **الفقر.**

فلاحة البساتين، المجتمعات البستانية Horticulture, Horticultural Societies

فلاحة البساتين نظام للإنتاج يعتمد على زراعة النباتات. أما المجتمعات البستانية فهى المجتمعات التى يسود فيها هذا النظام.

فلاحون، قرويون، قروية Peasants, Peasantry

تمثل كلمة "فلاح" النموذج الحق للاختلاط الذى يحدث بين الاستخدام العام والتعريف السوسيولوجى لنفس الكلمة. ولعل الاستخدام العام للكلمة أقرب إلى الصواب فى حالتنا هذه. فالناس يعرفون دائما من هو الفلاح، وما إذا كان شخص معين فلاحا أم لا، حتى وإن كانوا يعرفون أنهم يتحدثون عن بعض صغار الحائزين الأثرياء، أو الفلاحين بالمزارعة، أو العمال الزراعيين المعدمين، الذين ينتمون إلى طائفة عريضة من الظروف التاريخية والثقافية. أما الباحثون فى العلوم الاجتماعية فنجدهم، من ناحية أخرى، يوقفون المزيد من الوقت والجهد والحماس للجدال حول التعريف الدقيق للفلاح.

وهناك عدة محاولات لتعريف الاقتصاديات الريفية (الفلاحية)، خاصة

(*) من أكمل وأفضل الأعمال التى تناولت الفقر فى مصر أعمال المؤتمر السادس الذى نظمه قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، ونشرت أعماله في : محمود الكردى، محرر، الفقر فى مصر. الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٩. يضم المجلد ستة أبواب يناقش أولها الخطاب العلمى حول الفقر، بينما يهتم الثانى بإبراز الإطار العام لظاهرة الفقر فى المجتمع المصرى. وخصص الباب الثالث للتعرف على أبعاد الفقر فى المدينة المصرية، وكانت أبعاد الفقر فى القرية المصرية هى محور اهتمام الباب الرابع. أما الباب الخامس فيختص بدراسة تداعيات الفقر فى المجتمع المصرى، وناقش الباب السادس والأخير استراتيجيات مواجهة الفقر. ويلحق بالمجلد الذى نشر أعمال المؤتمر قائمة ببليوجرافية بدراسات الفقر فى مصر من إعداد محمد الجوهرى تضم حوالى أربعمائة عمل باللغتين العربية والانجليزية (المحرر)

فى إطار النظرية الماركسية، وذلك عن طريق الربط بين جماعات اجتماعية فائقة التنوع كمستأجرى الأرض من السادة الإقطاعيين، والمزارعين المستقلين، وعمال اليومية الزراعيين. وقد أكدت تلك المحاولات جميعا - وإن بطرق مختلفة - أهمية الأسرة الفلاحية كوحدة إنتاجية ووحدة استهلاكية، والعلاقة بين الزراعة الرأسمالية والزراعة غير الرأسمالية، واستخدام العمل الأسرى فى البيئة الريفية، واستغلال المنتجين الزراعيين الفقراء أو الفقراء نسبيا. كما بذلت محاولات لتعريف **نمط الإنتاج الفلاحى** من خلال فكرة المزرعة التى تعمل فيها الأسرة، والتأكيد على أن الفلاحين يشكلون طبقة. وترتبط الرؤية الأخيرة بالمناقشات التى دارت حول الإمكانيات الثورية للفلاحين (أو للطبقة الفلاحية)، خاصة عند المفكرين النظريين الماركسيين.

أما علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية فقد عرفوا الفلاحين فى ضوء عاداتهم ومعاييرهم الثقافية، فوصفوهم بالنظرة المحدودة، والتعلق **بالتراث**. وحفلت تلك المحاولات لتشخيص الفلاحين كنمط إنسانى متميز وخاص بشتى أنواع التنميط التى حاولت أن تجمع كافة الأشكال الاجتماعية والاقتصادية التى يطلق عليها وصف فلاحين، على اختلافها. ومع ذلك، وكما حدث فى الاقتص... الماركسى، لم تسفر تلك المحاولات عن التوصل إلى تعريف دقيق أو مفيد، واعتبر المصطلح - فى أفضل الأحوال - فئة اقتصادية اجتماعية غير محددة تحديدا دقيقا، وذات جدوى وصفية أكثر منها كاشفة.

وهناك تراث ضخم عن البناء الاجتماعى للمجتمعات الفلاحية وعن حركات الفلاحين **وتمردات الفلاحين**. وتقدم كتابات إريك فولف المنشورة فى مؤلفه: الفلاحون، الصادر عام ١٩٦٦[٦١٤]، وفى مؤلفه بعنوان: حروب الفلاحين فى القرن العشرين، الصادر عام ١٩٧١[٦١٥]، تقدم أفضل مدخل لتلك الموضوعات.

الفلسفة Philosophy

تمثل الفلسفة كميدان من ميادين النشاط الفكرى أوسع ميادين الدراسة الأكاديمية، حيث أنها تتطرق إلى البحث فى طائفة عريضة من المسائل المتداخلة الخاصة بطبيعة الفهم، والمنطق، واللغة، والعلية، التى يتناول بعضها علوم أخرى. ولكن المتخصص فى علم الاجتماع يكون أقرب ما يكون إلى المناقشات الفلسفية عندما يتناول

موضوعى نظرية المعرفة والأخلاق، التى يمثل كل منها فرعا من فروع الفلسفة، وتتم دراسته فى مواضع متفرقة من هذه الموسوعة.

وتمثل فلسفة العلوم الاجتماعية تخصصا معترفا به بين علماء الاجتماع، وهى تطرح – من بين ما تطرح – أسئلة عن عملية تكوين المفاهيم، والعلاقات بين النظرية والشواهد، ومكانة القيم، وطبيعة الدوافع، ودور اللغة، وطبيعة البرهان فى العلوم الاجتماعية عموما وفى علم الاجتماع على وجه الخصوص. هذا وقد تم على امتداد هذه الموسوعة تناول الكثير من أهم الآراء وأبرز المدارس الفكرية وأقواها تأثيرا عن هذه الموضوعات، وذلك فى مداخل مستقلة.

وذهب البعض إلى أن بعض ما يقدم فى الكتابة السوسيولوجية **كنظرية** اجتماعية (كما نجد مثلا فى أعمال أنتونى جيدنز) هو فى الواقع نوع من الفلسفة الاجتماعية، على اعتبار أنها تقوم فى الأساس على تأمل **ميتافيزيقى** للظرف الإنسانى، وليس على دراسة فروض ملموسة عن الحياة الاجتماعية قابلة للاختبار. وإن كان هذا الرأى يمثل رأى الأقلية على أية حال، على الرغم من الاتفاق الواسع على أن علم الاجتماع قد عانى فى الماضى (على أوضح نحو خلال سنوات الستينيات) من الإفراط فى الانعكاسية (النقد)، وتسلط فكرة البحث فى الأسس المعرفية لعلم الاجتماع نفسه(*). انظر أيضا: **التأريخ، التعددية المنهجية.**

الفلسفة الإسمية

Philosophical Nominalism

انظر: **الواقعية**، جابرييل **تارد.**

الفلسفة الظاهراتية، علم الاجتماع الظاهراتى Phenomenology, Phenomenological Sociology

الفلسفة الظاهراتية منهج فلسفى فى البحث والتفكير طوره الفيلسوف

(*) شأن عديد من الملاحظات. والأحكام العامة الخاصة بتاريخ علم الاجتماع وتطوره لا ينطبق هذا الحكم وتلك الملاحظات على التاريخ القريب لعلم الاجتماع فى مصر، حيث كتب على علم الاجتماع الأكاديمى فى مصر أن يتباعد عن الفلسفة أحيانا، وأن يهجرها أحيانا أخرى تماما، الأمر الذى أدى فى رأينا إلى إضعاف علم الاجتماع المصرى، والتأثير سلبا على قدرته على الإسهام النظرى فى التيار العالمى للعلم الاجتماعى. انظر حول الموضوع: محمد الجوهرى، عودة علم الاجتماع إلى الفلسفة، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الفلسفة فى مصر فى مائة عام، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ابريل ٢٠٠٠ (تحت الطبع الآن). (المحرر)

الألمانى إدموند هوسرل. وهو يقوم على الدراسة المنظمة للوعى. وتذهب هذه الفلسفة إلى أن الوعى هو الظاهرة الوحيدة التى يمكننا التأكد منها والوثوق بها. كما تفترض أن خبرتنا بالعالم تحوى كل شئ بدءا من إدراكنا للأشياء حتى معرفتنا بالصيغ والمعادلات الرياضية، فجميعها تقوم على الوعى وتتم به. ولكى نتعقب عملية تكوين الوعى هذه يتعين علينا أن نسقط كل ما نعرفه عن العالم، ونهتم فقط بالتساؤل عن كيفية تكوّن المعرفة والعمليات التى تتم خلال ذلك. وتعرف هذه الخطة باسم **الإقران (أو التصنيف)** أو الاختزال الفينومينولوجى.

ويبدو من السطح أن الفينومينولوجيا لا تقدم الكثير من الثراء الفكرى لعلم الاجتماع. فقد انطلق هوسرل من الوعى الفردى، ثم وجد نفسه فى مأزق إثبات أن الآخرين موجودين بالفعل. وليس من الغريب أن الفلسفة الظاهراتية قد تلقت دفعات قوية إلى الأمام من جانب كبار الفلاسفة **الوجوديين** فى القرن العشرين. وكان ألفريد شوتز، تلميذ هوسرل، الذى هرب من الفاشية فى أوروبا وانتقل إلى الولايات المتحدة حيث جمع بين عمله كفيلسوف وعمله كصاحب بنك، كان شوتز هو الذى أنشأ الجسر (المختلف عليه) بين الفلسفة الظاهراتية وعلم الاجتماع. ويوضح كتاب شوتز المعنون: فينومينولوجيا العالم الاجتماعى، الصادر عام ١٩٣٢[٢١٦] المبادئ الأساسية لعلم الاجتماع الظاهراتى. وأوضح كيف أننا نقوم – من واقع التيار الرئيسى للخبرة غير المتمايزة – بتكوين الأشياء وتأسيس معرفتنا بتلك الأشياء التى نأخذها كأمور مسلم بها فى حياتنا اليومية. والفعل الأساسى للوعى هو التصنيف (من أول درجة)، ويعنى: تجميع العناصر الطرازية، والثابتة فى تيار الخبرة، ثم بناء نماذج طرازية للأشياء وللناس، ثم بناء عالم اجتماعى مشترك. ومهمة عالم الاجتماع أن يضطلع بعد ذلك بعمليات تصنيف من المستوى الثانى، وتعنى: بناء نموذج عقلانى للعالم الاجتماعى معتمد على نظريات المستوى الأول التى يقدمها الفاعلون لتفسير الأنشطة التى يقومون بها. ويرى شوتز أن علم الاجتماع يخلق عالما من الدمى العقلية التى نحركها ونعالجها يمنة ويسرة لكى نكتشف كيف سيتصرف الناس فى العالم الواقعى فعلا.

ثم أصبحت الفلسفة الظاهرتية ملاذا ودعما قويا لعلم الاجتماع فى أواخر الستينيات، حيث تصدعت

ورفضت كثير من المذاهب الراسخة التي كانت مزدهرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكنها مارست أقوى تأثيراتها على **الإثنوميثودولوجيا**. وقد قدم بيتر برجر وتوماس لوكمان في كتابهما التصور الاجتماعي للواقع، الصادر عام ١٩٦٦[٦١٧] نظرية اجتماعية عامة معتمدة على الفلسفة الظاهراتية، تدعى الربط بين عناصر من كل من نظريات الفعل الاجتماعي والبناء الاجتماعي. ومؤدى هذه النظرية أن العالم الاجتماعي يتكون – تصوريا – من خلال عمليات التصنيف، التي تتخذ طابعا موضوعيا، يعلو على الجماعات الاجتماعية التي صنعته ويتجاوزها. وفي نفس الفترة تقريبا ربط بعض العلماء فكرة التحويل الموضوعي للخبرة هذه بنظرية كارل **ماركس** في **الاغتراب**، في محاولة منهم لوضع أشكال إنسانية (انظر: **المذهب الإنساني) للماركسية**. ومن مصادر الإلهام التي غذت تلك المحاولات دراسات هوسرل الأخيرة عن العلم، التي أوضح فيها أن العلوم قد انفصلت عن نسيج الخبرة الإنسانية، وأصبحت بالفعل تعوق فهمنا لأنفسنا (مؤدية لاغترابنا).

وهكذا نرى أن قلة قليلة من تلك الأفكار هي التي استطاعت أن تنفذ إلى التيار الرئيسي لعلم الاجتماع وتستقر فيه، ولكن لا يوجد داخل حقل علم الاجتماع اليوم مدرسة ظاهراتية متميزة. انظر أيضا: **المعرفة الفطرية، أو البادهة، التفسير.**

فلسفة العلوم الاجتماعية
Philosophy of Social Sciences

انظر: **الفلسفة، علم اجتماع العلم.**

الفن المسرحي، المنظور المسرحي
Dramaturgy, Dramaturgical Perspective

توجه نظري يرتبط عادة **بالتفاعلية الرمزية، ونظرية الدور،** وأعمال إرفينج **جوفمان** ويستخدم خشبة المسرح وفكرة المسرح كوسيلة استعارية أساسية في تنظيم أفكاره. والحقيقة أن فكرة أن "الدنيا مسرح كبير، وأن كل الناس يؤدون أدوارا عليه "ليست بالفكرة الجديدة، وإنما لها جذور راسخة تمتد إلى المسرح الإغريقي، وشكسبير، وميكيافيللي. أما في علم الاجتماع الحديث فقد طور هذه الفكرة وقدمها في أكمل صورها جوفمان، الذي ألقت دراساته لعمليات التفاعل المحدودة الضوء على الطرق

التى يستخدمها الناس فى عملية **التحكم فى الانطباع**. ومع أنه يعد أبرز من أثرى هذا الميدان، إلا أن هناك علماء آخرين، أسهم كل واحد منهم بإثراء هذا الجانب أو ذاك من جوانب النظرية. من ذلك استخدام مفهوم "السيناريو" فى دراسة موضوع السلوك الجنسى، على نحو ما فعل جون جاجنون ووليام سايمون فى كتابهما المعنون: السلوك الجنسى، الصادر عام ١٩٧٣.[٦١٨] ومن ذلك أيضا تطبيق نفس المفهوم فى تناول بعض المشكلات البحثية، كدراسة عصابات الشباب (الإجرامية) التى تشجع فرق كرة القدم والتى نجدها فى مؤلف بيتر مارش وزملائه بعنوان: قواعد الفوضى، الصادر عام ١٩٧٨،[٦١٩] أو فى دراسة الرمزية السياسية، على نحو ما نجد فى دراسة بيتر هال عن "رئاسة الجمهورية والتحكم فى الانطباع"، المنشور فى كتاب: دراسات فى التفاعل الرمزى، الصادر عام ١٩٧٩.[٦٢٠]

الفهم **Understanding**

انظر مواد: **نظرية الفعل، المعنى، الكانطية الجديدة.**

الفهم (عند فيبر) **Verstehen**

انظر: **التفسير.**

فوج (فى السكان)، تحليل الفوج
Cohort, Cohort Analysis

يشير مصطلح الفوج فى الأصل إلى الوحدة العسكرية فى العصر الرومانى، ويستخدم اليوم إما للإشارة إلى أى مجموعة من الناس ذات خبرات مشتركة فى إطار وقت معين، مثل تخرج مجموعة من الطلاب من مدرسة فى نفس العام، أو فى الإشارة إلى أفواج تشترك فى تاريخ معين مثل تاريخ الزواج أو الطلاق. ويشير مصطلح تحليل الفوج إلى أى دراسة تستخدم مقاييس ذات خصائص محددة لواحد أو أكثر من الأفواج، ذات فواصل زمنية منتظمة بدءا من اللحظة الزمنية لوقوع الحدث الحاسم.

تحليل الفوج طريقة فى البحث طورها علماء الديموجرافيا، واستخدمت بصورة أساسية فى دراسة الخصوبة. وأكثر أنماط تحليل الفوج شيوعا تلك التى تستخدم جماعات عمرية (أفواج الميلاد)، على سبيل المثال تحديد مجموعات ذات فئات عمرية من خمس أو عشر سنوات، عند دراسة معدلات الوفاة. فالأفراد داخل المجموعة الواحدة يسيرون معا خلال عملية التقدم فى العمر، ويعرفون عادة كجماعة عمرية متميزة كأبناء فترة ما بعد الحرب الثانية التى شهدت زيادة

هائلة فى المواليد فى فترة بعينها، والهيبيز الكبار.

ويشيع استخدام هذا المدخل بصفة خاصة فى **التحليل الثانوى**، نظرا لأن معلومة العمر من البيانات التى يتم تسجيلها فى **التعداد** بصفة عامة، وكذلك فى البيانات التى يتم الحصول عليها من السجلات الإدارية. كذلك يمكن استخدام طريقة تحليل الفوج فى عمليات **التحليل القطاعى** المتكرر لبيانات **المسح**، لأن الحجم الكبير لعينات المسح يسمح بتحديد عدد من الأفواج – على سبيل المثال – من خلال العمر أو العام الذى ولد فيه أول طفل. ويتم تحليل بيانات الفوج من خلال تحديد خصائص جماعات ذات فئات عمرية من عشر سنوات، باستخدام التعدادات السكانية العقدية (التى تجرى كل عشر سنوات)، أو مجموعات كبيرة من البيانات المناسبة.

وتكمن المشكلة الأساسية عند تحليل الفوج فى التمييز بين تأثيرات كل من السن، والفوج، والفترة الزمنية. فتأثيرات السن ترتبط بالتقدم فى السن، أما تأثيرات الفوج فنجدها مشتركة بين المولودين فى نفس التاريخ، وترجع تأثيرات الفترة الزمنية إلى الخبرة المشتركة المكتسبة من وقائع وأحداث تاريخية معينة، كالحرب العالمية الثانية على سبيل المثال. ومن سوء الحظ أنه لا توجد وسيلة سهلة لفك الاشتباك بين مصادر التأثير الثلاثة هذه. وهذا أمر ضرورى لأنه إذا كانت التأثيرات الآتية منها متشابكة، فسوف يكون من الممكن – عادة – الوصول إلى تفسيرات مختلفة (حيث يمكن على سبيل المثال إرجاع التغيرات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية التى تتم ملاحظتها إلى تأثيرات الفوج، أو إلى التقدم فى العمر)، كما أن النتائج التى يمكن للباحث أن يخلص إليها يجب أن تظل مؤقتة وتقريبية.

ونلاحظ على أية حال أن نظرية الصورة ترى أن طريقة تحليل الفوج أسلوب تحليلى يتسم بالقوة. انظر مقال بلوسفيلد المعنون: "فرص الترقى فى السلك المهنى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية: مدخل دينامى لدراسة دورة العمر، والفوج، وتأثيرات الفترة الزمنية"، المنشور فى المجلة الأوروبية لعلم الاجتماع، ١٩٨٦.[٦٢١]

فوج المواليد **Birth Cohort**

انظر: **المادة السابقة.**

فورتس، ماير[*] (عاش من ١٩٠٦ حتى ١٩٨٣)

Fortes, Meyer

عالم للأنثروبولوجيا الاجتماعية ينتمي إلى جنوب أفريقيا، وهو مدافع عنيد عن **الوظيفية البنائية**، وقضى جل حياته العملية في بريطانيا. اهتمت بحوثه الإثنوجرافية بنظام القرابة عند قبائل التالنسى فى شمال غانا (انظر دراسته بعنوان: شبكة القرابة عند التالنسى، الصادرة عام ١٩٤٩)[٦٢٢] والنظم السياسية الانقسامية (انظر كتابه المعنون: النظم السياسية الأفريقية، الصادر عام ١٩٤٠)[٦٢٣]

الفوردية **Fordism**

يشير هذا المصطلح كما عرفه أنطونيو **جرامشي** إلى شكل من أشكال التنظيم الإنتاجى يقال أنه من السمات المميزة للرأسمالية المتقدمة كما يعبر عنه نظام هنرى فورد لإنتاج السيارات بأعداد كبيرة. ويؤدى هذا النظام إلى تضافر العمل والإدارة طبقاً لمبادئ **الإدارة العلمية** (التايلورية) مع إعادة التنظيم الواسعة النطاق لعمليات الإنتاج والتسويق، متضمناً خط تجميع متحرك، ومنتجات قياسية (موحدة المواصفات)، وتحريك للطلب عن طريق حزمة تتكون من الأسعار المنخفضة، والأجور المرتفعة، والإعلان، وخدمات الائتمان للمستهلكين. وذهب جرامشى إلى أن المستويات العليا للإنتاج لا يمكن الحفاظ عليها إلا عن طريق "الدفع المستمر ... والإقناع". ويقدم النظام الفوردى (الفوردية) للعمال أجوراً مرتفعة ومستويات مرتفعة من الاستهلاك فى مقابل انخراطهم فى نظام مكثف للعمل.

واستخدم منظرون عديدون من الذين جاءوا بعد ذلك (من الماركسيين الجدد خاصة) استخدموا المفهوم فى تحليل النظام الصناعى والاجتماعى الذى يقوم على التشغيل الكامل، والإنتاج الكبير، ودولة الرفاهية، والمستويات المرتفعة من الاستهلاك، وهى الخصائص التى اتسمت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فقد استخدم المصطلح بشكل مختلف ليشير إلى خط التجميع المرتبط بالإنتاج

(*) عن فورتس باللغة العربية، راجع: احمد أبو زيد، ماير فورتس، مقال فى : المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الحادى والثلاثون، العدد الأول، يناير ١٩٩٤، ص ص ١٤٩ - ١٥٦. (المحرر)

الكبير، أو إلى بعض القطاعات الرائدة فى الصناعة، أو إلى شكل **مسيطر** للتنظيم الصناعى، أو إلى نمط من أنماط التضبيط Regulation - وهو المعنى الذى يقترب أوثق الارتباط من المعنى الذى قصده جرامشى.

وبعد الأزمات الاقتصادية التى شهدتها السبعينيات والثمانينيات والتى ارتبطت بالتغيرات فى التنظيم الاجتماعى والفنى للإنتاج، وبعد ولوج ما يسمى بالمجتمع **ما بعد الصناعى** ذهب البعض إلى أن الفوردية قد أصابتها أزمة قاضية، ومن ثم فقد تبعها النظام الذى أطلق عليه" ما بعد الفوردية" والذى يقوم على نظم الإنتاج المرن. ويحمل هذا المصطلح الجديد معان مختلفة طبقا للسياق الذى يستخدمه فيه الكاتب. انظر أيضا: **نظرية التنظيم** (مدرسة باريس).

فوضوية Anarchism

مجموعة من المواقف الفلسفية والسياسية التى تذهب إلى أن المجتمعات الإنسانية تعمل بأفضل شكل ممكن فى غياب الحكومة أو السلطة، وتفترض أن الحالة الطبيعية للبشر هى تلك التى يعيش فيها الناس معا فى تناغم بحريتهم ودون تدخل من الحكومة أو السلطة. ومن المفترض أن الفوضوية لا تؤدى إلى التخبط بل إنها تفضى إلى "الانتظام التلقائى". وتتخذ هذه الفلسفة أشكالا عدة، إذ يمكن أن تصدق على مجمل التوجهات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حيث يسعى اليمين إلى تقويض تأثير **الدولة** ليفسح المجال لسيادة مبادئ **السوق الحر**، فى حين أن اليسار يذهب إلى القول بأن الدولة سوف تتقوض دعائمها فى ظل **الشيوعية** الحقة. ويقع المتشيعون **للمنظمات الطوعية** والمعاونة المتبادلة فى مكان ما بين القطبين المذكورين. ويمكن الوقوف على عرض جيد لنظرية الفوضوية فى مؤلفات تحمل عناوينها نفس الاسم (الكلمة) لكل من دايفيد ميلر David Miller (١٩٨٤)[٦٢٤]، وآلان ريتر Alen Ritter ،١٩٨٠.[٦٢٥]

وفى العصر الحديث يمثل الادعاء الرومانسى لجان جاك **روسو** القائل بأننا ولدنا أحرارا، ولكننا فى كل مكان مكبلون بالأغلال، واحدا من أول العبارات حول الفوضوية. ولكن أول من طور نظرية متكاملة حول الموضوع هو المفكر العقلانى البريطانى وليم جودوين Godwin. وفى خلال القرن التاسع عشر، طور بيير جوزيف **برودون**، (الذى تأثر إلى حد ما بأفكار جودوين) طور نظرية فى

الفوضوية كانت بمثابة القاعدة النظرية الأساسية للحركة **النقابية** الفرنسية، حيث نادى بمجتمع مثالى ينتظم حول الوحدات الصغيرة التى تؤدى دورها فى غياب الحكومة المركزية، والتى تنتظم عوضاً عن ذلك حول المبدأ الفيدرالى المعروف "بالتبادلية" أو التبادل المتكافئ بين روابط من المنتجين الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم. وقد فضل تلميذ برودون، ميخائيل باكونين فى نزاعه مع كارل ماركس، فكرة تحطيم قوة الدولة ونادى باستخدام العنف فى سبيل تحقيق هذه الغاية. وقد أصر أيضاً على أن إعادة بناء المجتمع يجب أن ينجز من أسفل إلى أعلى من خلال الارتباط الحر بين التكوينات أو الاتحادات العمالية. وشأنه شأن برودون، أكد باكونين على أن كافة الأحزاب السياسية ما هى إلا أشكال متنوعة من **الاستبداد**، ومن ثم فقد عارض العمل السياسى الثورى المنظم بواسطة طليعة ثورية تقود **البروليتاريا** أو تنوب عنها.

ويتبدى مدى ما تمثله الفوضوية من تحد لكل من اليمين واليسار على حد سواء فى ملاحظة بيتر كروبوتكين Kropotkin القائلة "على مدار تاريخ الحضارة الإنسانية، يتبين وجود تراثين أو اتجاهين متعارضين فى حالة صراع: التراث الرومانى والتراث الجماهيرى أو الشعبى، التراث الإمبريالى والتراث الفيدرالى، والتراث التسلطى فى مقابل التراث التحررى. (فى كتابه: العلم الحديث والفوضوية الصادر عام ١٩١٢)[٦٢٦]. ولقد كان كروبوتكين – أحد أبناء الأرستقراطية الروسية – من أشياع الفوضوية الشيوعية التى كانت تعارض مركزية الإنتاج السلعى الواسع النطاق، مفضلة عوضاً عن ذلك تنظيماً مثالياً ينهض على المجتمعات المحلية الصغيرة التى تجمع ما بين الزراعة والصناعة والتعليم، حيث تتاح الفرصة لكل فرد أن يتعلم لكى يطور من قدراته الذاتية إلى أقصى درجة ممكنة، بحيث يصبح جزءا لا يتجزأ من عملية الإنتاج.

وقد مال كروبوتكينن شأنه شأن غالبية دعاة الفوضوية، إلى إضفاء طابع مثالى على المجتمعات المحلية البدائية فى كتاباته. وعادة ما تتضح تأثيرات الفوضويين فى المناقشات الراهنة **للكوميونات** والنزعة المشاعية، والعمل السياسى المباشر، والسيطرة العمالية، واللامركزية، والفيدرالية. كما لعبت الفلسفة الفوضوية والممارسة الفوضوية دوراً – وإن كان دوراً محدوداً فى العادة – فى حركة **النقابات العمالية**، والحرب الأهلية الأسبانية،

وانتفاضة الشعب المجرى عام ١٩٥٦، وأحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا، وأسلوب الاحتجاج السلمى الذى تبناه غاندى، ولاحقاً فى الحركات الإرهابية.

وقد قدم المفكر الفوضوى الكندى موررى بوكتشين Murray Bookchain فى كتاباته المنشورة محاولة مثيرة للربط بين **الإيكولوجيا** الاجتماعية والفوضوية. فبعد ثلاثين عاماً من الانخراط فى النشاط السياسى المباشر بدءاً من الحرب الأهلية الأسبانية، بزغ نجم بوكتشين فى عقد الستينيات كصوت مميز فى إطار الحركة الإيكولوجية الراديكالية. وقد نشرت نظرياته، التى اعتبرت أو وصفت بأنها جزء من التراث الفوضوى المحلى، نشرت فيما ينيف على عشرين كتاباً من بينها "فوضوية ما بعد عصر الندرة، الصادر عام ١٩٧١[٦٢٧]؛ نحو مجتمع إيكولوجى (الصادر ١٩٨٠)[٦٢٨] وكتاب بزوغ نجم التحضر وأفول نجم المواطنة (عام ١٩٨٤)، [٦٢٩] وكتاب الأزمة الحديثة، الطبعة الثانية، الصادرة عام ١٩٨٧[٦٣٠]، وفلسفة الإيكولوجيا الاجتماعية (الصادر عام ١٩٩٠)[٦٣١].

وقد ترأس بوكتشين أيضا معهد الإيكولوجيا الاجتماعية فى مدينة بلانفيلد بولاية فيرمونت، وأثر تأثيراً واسعاً فى حركة الخضر. وتكمن أصالة بوكتشين فى مزاوجته الشاملة بين السياسة الراديكالية والتاريخ والفلسفة والإيكولوجيا.

ولقد أهمل علماء الاجتماع إلى حد كبير الفلسفة الفوضوية أو نزعوا إلى نقدها، مع أنها تنطوى على تراث شامل فى التنظيم الاجتماعى، ونظرية واضحة حول الكيفية التى تعمل بها المجتمعات. ولعله من الممكن النظر إلى العديد من كتابات ميشيل **فوكو** وحتى نظريات **ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة** باعتبارهما ورثة الفكر الفوضوى المعاصرين، على الرغم من أنها نادراً ما تفهم على هذا النحو. وبالمثل، فإن أعمال العديد من أشياع مدرسة **التفاعلية الرمزية** متوافقة إلى حد بعيد مع الرؤية الفوضوية، ذلك أنها تنطوى على رؤية للمجتمع باعتباره نظاما تلقائيا.

الفوضوية الشيوعية
Communist Anarchism

انظر: **فوضوية**

الفوضوية المعرفية
Epistemological Anarchy

انظر: **التعددية المنهجية**.

فوكو، ميشيل (عاش من ١٩٢٦ حتى ١٩٨٤) **Foucault, Michel**

فيلسوف فرنسي مثير للجدل ينتمي الى تيار **ما بعد البنيوية**، وهو أستاذ لتاريخ المذاهب الفكرية، كان له تأثير عميق (يراه البعض تأثيرا سيئا) على علم الاجتماع منذ منتصف السبعينيات. وتستعصى أعمال فوكو على الوصف والتشخيص السهل. ولعل **نيتشه** Neitzsche هو صاحب التأثير الفكرى الرئيسي على أعماله.

أما أقرب الطرق إلى مقاربة أعمال فوكو فيأتى عبر قراءة دراسات الحالة التى أجراها على الجنون والطب والسجون والسلوك الجنسي. ففى كتابه الجنون والحضارة الصادر عام ١٩٦١[٦٣٢]حدد بداية ظهور عالم العقل واللاعقل، متمثلا فى إقامة الملاجئ العازلة وظهور الطب النفسي. ويغطى الكتاب الفترة التى شغلت اهتمام فوكو بالأساس: وهى العصور الوسطى، مرورا بعصر النهضة، وصولا إلى العصر الحديث الذى بدأ مع بداية القرن التاسع عشر. فى كتابه ميلاد العيادة الطبية (١٩٦٣)[٦٣٣]رسم صورة لعمليات الانتقال من المناهج التشريحية الكلاسيكية إلى الطب العلمى الحديث. فمع تحول النظرة الفاحصة للجسد من الخارج إلى الداخل، أصبح الطب هو العلم المؤسس للانسانية، وأصبح الكائن البشرى "موضوعا للمعرفة العلمية". أما فى كتابه "النظام والعقاب" الصادر عام ١٩٧٥[٦٣٤]، فقد درس فوكو التغيرات فى النظم العقابية، وهى الفيزياء الجزينية للقوة، من العقاب عن طريق التفويض القضائى العام فى العصر الكلاسيكى إلى الجدول الزمنى للسجن الحديث، ومن ضبط الجسد إلى ضبط الروح. فقد أصبحت استراتيجيات تقييد الحرية فى السجن بالفعل نموذجا للمجتمع الحديث بأسره: وهو نظام للملاحظة، والمراقبة، والتصنيف، والتدرج، والقواعد ، والنظام والضبط الاجتماعى. أما كتابه عن **تاريخ السلوك الجنسى** (صدر الجزء الأول منه عام ١٩٧٦)[٦٣٥] فقد كان مقررا أن يصدر فى ستة مجلدات، ولكنه لم يكتمل حتى وفاة فوكو. ولقد قدم فوكو فى هذا العمل التفسير الأوضح (بين تفسيراته) والأكثر إثارة للجدل حول القوة، والذى عبر عنه فى القضية القائلة أن "تكوينات الخطاب" (أبنية من المعرفة أو المدركات) تشكل القوة التى تضبط الموضوعات الاجتماعية(بما فيها الأجساد البشرية) وتمارس هذه القوة فى آن.

وتعد هذه الدراسات الأربع هى أكثر دراسات فوكو يسرا على الطلاب.

ولكن لا توجد بين هذه الدراسات دراسة واحدة يمكن النظر إليها على أنها تاريخ يسير إلى الأمام في **تقدم**. على العكس من ذلك، لقد استهدف فوكو توضيح التحولات الرئيسية في صور الخطاب الذي أصبحت هذه الموضوعات تتشكل من خلاله: لكي يوضح كيف ترتب "النظم الجديده للحقيقة" معرفتنا، وأنساق التصنيف التي نتبناها، ومعتقداتنا وممارساتنا. ومن ثم فقد تجاوزت أعمال فوكو دراسة الحالة إلى التأملات النظرية الأوسع، حول تنظيم المعرفة والقوة في العالم الحديث، والتأثيرات التي تمارسها تشكيلات معينة من الخطاب على الضبط الاجتماعي (انظر على وجه الخصوص كتاب: علم آثار (أركيولوجيا) المعرفة الصادر عام ١٩٦٩[٦٣٦]، وكتاب : نظام الأشياء، الصادر عام ١٩٦٦.[٦٣٧]

ولقد وصفت كتابات فوكو بأنها كتابات أصيلة، كما وصفها البعض في الآن نفسه بأنها غامضة. ولقد حققت هذه الكتابات مكانة شعبية عالية، وأصبحت بعض دراساته من أكثر الكتب مبيعا في سوق القراءة. كما تطورت حول دراساته "صناعة" ضخمة تقدم عنها التعليقات والتحليلات النقدية. وتقدم دراسة آلان شريدان Alan Sheridan بعنوان : فوكو، إرادة الحقيقة، الصادر عام ١٩٨٠[٦٣٨] عرضاً للتراث الخاص بفوكو ربما يكون الأكثر تنظيما وتعاطفا وسهولة. وفي عام ١٩٩١ نشرت أول سيرة ذاتية – وهي السيرة التي نشرها ديدييه إيريبون Didier Eribon بعنوان "ميشيل فوكو"، والتي قدمت سيرة حياته وأفكاره في ضوء السياق الفكري.

فئات اجتماعية Social Categories

انظر: **فئة، مقوله.**

فئات أو فترات متتابعة Successive Categories or Intervals

طريقة في جمع البيانات **والقياس** (اعتمادا على بعد واحد)، حيث يحكم المبحوث على بنود الاستبيان التي تسأل عن الاتجاهات، وعلى بنود مقاييس الاتجاهات، وفقا لمقياس ترتيبي للفئات. وذلك مثل المقياس ذي القطبين والخمس فئات :-

* أوافق تماما
* أوافق إلى حد ما
* لا أوافق ولا أعترض
* أعترض إلى حد ما
* أعترض تماما.

وتسمح هذه الطريقة بتقدير هذه الفئات أو الفترات كميا. انظر كذلك مادة : **قياس**.

فئة، مقولة **Category**

ينطوى أحد الجوانب الأساسية لعملية **القياس** على تصنيف الملاحظات على القياسات إلى مجموعات أو فئات بالاستناد إلى اشتراكها فى سمات واضحة لا لبس فيها. ومن ثم فإن الفئة ما هى إلا تجميع متجانس للبيانات فعلى سبيل المثال، يشتمل **متغير** "النوع" على فئتين هما: الذكور والإناث؛ أما متغير "الطبقة الاجتماعية" فقد يتكون من ثلاث فئات :عليا، ووسطى وعاملة. والقاعدة التى يتم بناء عليها تصنيف الحالات و الملاحظات على الفئات المناسبة فى حالة المتغير الأول "النوع" بسيطة نسبيا. أما فى الحالة الثانية، فإن القواعد سوف تصبح أكثر تعقيدا، وسوف تعتمد على نظرية الطبقة التى يتبناها الباحث. انظر أيضا: **الترميز؛ قوانين الاتفاق**.

فيبر، ألفريد (عاش من عام ١٨٦٨ حتى ١٩٥٨) **Alfred Weber**

عالم اقتصاد ألمانى، شقيق لماكس فيبر، يتمثل إسهامه فى تقديم نظريات تفسر أنماط الموقع الصناعى باعتبار ذلك الموقع ثمرة التنافس على أكثر المواقع تميزا (من حيث تقليل التكلفة وتعظيم الربح). ومن خلال ذلك خدم تطور علم الجغرافيا، كعلم اجتماعى. إلا أن شهرته الأوسع بين المشتغلين بعلم الاجتماع ترجع إلى أعماله فى ميدان علم الاجتماع الثقافى (انظر على وجه الخصوص كتابه: تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافى، الصادر - باللغة الألمانية - عام ١٩٣٥[٦٤٠]، والتى حلل فيها العلاقة بين نمو المعرفة (خاصة العلوم والتكنولوجيا) وبين "الثقافة" أو "روح" الحضارات.

فيبر، ماكس (عاش من ١٨٦٤ حتى ١٩٢٠) **Max Weber**

يعد ماكس فيبر، إلى جانب إميل دوركايم، هما مؤسسا علم الاجتماع الحديث كعلم اجتماعى متميز. وإن كانت أعمال فيبر هى الأكثر تركيبا وطموحا، وما زالت تمثل معينا ثريا للتفسير والإلهام بفكر جديد. كما أن حياته تتسم هى الأخرى بقدر من الجاذبية. وكان قد أصيب بانهيار عصبى فى عام ١٨٩٧، أعقبه توقف لنشاطه العلمى طوال أربع سنوات. وكانت زوجته ماريان واحدة من

الطلائع المبكرة للحركة النسوية، وكان مع زوجته محورا لأبرز الدوائر الفكرية وأقواها فى المانيا أوائل القرن العشرين، التى كانت تلتئم أسبوعيا كل أحد فى ندوة علمية فى بيتهما بمدينة هايدلبرج.

والحق أن إسهام ماكس فيبر فى علم الاجتماع كان هائلا بكل المقاييس. فقد قدم الأساس الفلسفى اللازم للعلوم الاجتماعية، وقدم إطارا نظريا عاما لعلم الاجتماع، وعددا من الدراسات الممتازة التى شملت كافة الأديان العالمية الكبرى، والمجتمعات القديمة، والتاريخ الاقتصادى، وعلم الاجتماع القانونى، والدراسة الاجتماعية للموسيقى، وغيرها من فروع الدراسة السوسيولوجية.

وعلى حين نجد أن محاولة دوركايم تأسيس علم اجتماع قد استندت على **الوضعية** العلمية التى كانت معروفة على أيامه، فقد تتلمذ ماكس فيبر على التراث الفكرى للمدرسة **الكانطية الجديدة** فى الفلسفة التى ارتبطت بأسماء فيلهلم **فيندلباند** وهينريش ريكرت (انظر مادة: **العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية**) التى كانت مسيطرة فى المانيا على أيامه. وقد انطوت تلك المدرسة الفلسفية على تمييز راديكالى بين الظواهر (أى العالم الخارجى الذى ندركه) والشئ ذاته(*) (أى الوعى الذى يضطلع بعملية الإدراك). وقد تحول هذا التقسيم فى علم الاجتماع عند فيبر إلى تمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، حيث تختص الأخيرة لمعالجة الأشكال التى ندرك بها العالم. وهكذا، فعلى حين أننا قد نعمد إلى وضع قوانين عامة فى مجالات العلوم الطبيعية، إلا أن ذلك ليس مهمة العلوم الاجتماعية، حيث أن اهتمام تلك العلوم ينصب على **التفسير العلى** وعلى فهم الأفعال الاجتماعية فى سياقها التاريخى الخاص. ونلاحظ فى نفس الوقت أن المجتمع الإنسانى ليس مسألة مصادفة، ولكنه قضية "احتمالات". ولكن الأمر الذى جعل العلم الاجتماعى ممكنا هو أن البشر يتصرفون بشكل رشيد على الأقل فى معظم الوقت.

وهكذا يمثل الفعل الاجتماعى الموضوع الحقيقى للعلم الاجتماعى، وهو الفعل الموجه تجاه الأشخاص الآخرين الذين يمثلون أهمية للفاعل،

(*) الشئ ذاته أو مفهوم الشئ كما هو فى ذات نفسه أو كما يبدو للعقل الخالص.(المحرر)

وهو أيضا الفعل الذى نضفى عليه معنى ذاتيا. ويحاول علم الاجتماع تقديم وصف تفسيرى لتلك الأفعال مستخدما منهجية **النمط المثالى**. وقد طور ماكس فيبر تصنيفا رباعيا للفعل الاجتماعي يحوى : الفعل التقليدى الذى يمارس لأنه كان يمارس دائما على ذلك النحو، والفعل العاطفى الذى يصدر عن العاطفة أو تحركه العواطف، والفعل القيمى الرشيد الذى يكون موجها نحو تحقيق قيم مطلقة، وأخيرا الفعل الذرائعى أو الرشيد الذى يسعى نحو هدف محدد. والنوعان الثالث والرابع فقط هما اللذان يندرجان ضمن نطاق الأفعال الرشيدة، هذا على الرغم من أن فيبر قد أوضح بكل قوة أنه لايمكن أن يكون هناك اختيار رشيد بين القيم النفعية والقيم المطلقة. إذ أنه عندما يتم تبنى تلك القيم، فمن المؤكد أن الشخص سوف يسعى نحو تحقيقها بوسائل رشيدة. فقد كان فيبر ينظر إلى تطور المجتمعات الحديثة كعملية **ترشيد** مضطرد يتخلى فيها العالم عما يكتنفه من غموض. ولذلك يعد نمو **البيروقراطية** الحديثة الشاملة جزءا رئيسيا من تلك العملية، وكان من الانتقادات التى وجهها فيبر إلى الاشتراكية أنها ستؤدى إلى التعجيل بعملية "تخليص حياتنا من الغموض".

وعلى المستوى الفلسفى يتمثل الإسهام الرئيسى الآخر لماكس فيبر فى نظرية التحرر من القيمة، وهى رؤية نظرية مركبة كثيرا ما أسئ فهمها فوصفت بأنها نوع من الإيمان الساذج بالموضوعية. ففى رأى فيبر أن اختيار أى علم، وبالطبع اختيار علم الاجتماع، كان اختيارا مفعما بالقيمة، على نحو لا يمكن تبريره فى ضوء الرشد النفعى. ويصدق ذلك الحكم أيضا على اختيارنا موضوعا معينا لدراسته. ومع ذلك فبعد أن تتم تلك الاختيارات، يتعين أن تكون الدراسة السوسيولوجية متحررة من القيمة، بمعنى يصبح تماسكها العقلانى محلا للانتقادات التى يمكن أن توجهها الجماعة العلمية. فضلا عن هذا فإن معنى مصطلح "عقلانى"(رشيد) يتعرض هو نفسه لعوامل التغير التاريخى. وبهذا المعنى نجد أن البحث العلمى الاجتماعى تكتنفه القيم دائما، ولكن ليس قيم الباحث السوسيولوجى الفرد فحسب، وإنما كذلك قيم مجتمع العلوم الاجتماعية بأكمله، وقيم الثقافة برمتها.

ومن الشائع الربط دائما بين فيبر وماركس، والنظر إلى فيبر على أنه حاول أن يقدم سوسيولوجيا بديلة للماركسية. وأحيانا ينظر إليهما على أنه كان أكثر إغراقا فى العلمية، وفى

البورجوازية. والحقيقة أن الآباء الفكريين الذين أثروا على آراء فيبر كانوا كثيرين، كما كانوا متنوعين. ففى صياغته لقضية **الأخلاق البروتستانتية** (التى كثيرا ما فسرت كبديل للتفسير الماركسى لنشأة **الرأسمالية**)، كان من الواضح أن فيبر استند وأفاد من نظريات فى الرأسمالية وفى النقود سبق أن قدمها فيرنر زومبارت وجورج زيمل. ومع ذلك يمكن القول أن ماكس فيبر قد قدم بديلا مهما للتصورات الماركسية عن الطبقة وعن السياسة. ففى رأى فيبر لاتحدد الطبقة فقط فى ضوء علاقتها بوسائل الإنتاج، وإنما من واقع اشتراك أفرادها فى وضع واحد داخل السوق من شأنه أن يؤدى إلى اشتراكها فى نفس **فرص الحياة**. وهكذا استطاع علماء الاجتماع أن يتكلموا - مثلا - عن طبقات السكنى (السكان ملاك المسكن، ومستأجرى المساكن الخاصة .. الخ)، وأن يعرفوا الطبقات من واقع امتلاكها المهارات وغير ذلك من الموجودات أو الأصول التى يمكن بيعها فى السوق. فضلا عن هذا ابتكر فيبر مفهوم **جماعة المكانة** كعنصر مهم من عناصر التدرج الطبقى، وقصد بها الجماعات التى تتباين وفقا لبعض المعايير الشرفية - السلبية أو الإيجابية - وتشترك فى نمط حياة واحد (**كالجماعات الإثنية أو الطائفة (الطبقة المغلقة)** كما ذهب أيضا إلى أن الصراعات المنظمة حول **القوة** تمثل سمة مهمة من سمات الحياة الاجتماعية، وأنه ليس من المحتم أن نربطها بالضرورة بالصراع الطبقى الاقتصادى.

ومن المؤكد أن هناك قدرا كبيرا من الاختلاف حول آراء فيبر السياسية، التى تتسم بقدر من الغموض والتعقيد الذى يسم كثيرا من تحليلاته السوسيولوجية. فهل كان فيبر - كما ادعى البعض - من المبشرين بالفاشية؟ أم أنه كان واحدا من دعاة مذهب الحرية المتحذلقين، وهو الأمر الذى يبدو أكثر إقناعا. والمشكلة الحقيقية فى تلك الأحكام المتضاربة أن كتاباته السياسية، شأنها شأن أغلب كتاباته الأخرى ليست على مقاس المقولات والفئات المبسطة التى يحاول المنظرون الاجتماعيون أن ينسبوها إليها الآن.

وتتصف كتابات فيبر بالضخامة، كما تتسم بالتنوع الكبير، ولكن أهم أعماله (وجميع الأعمال المذكورة متوفرة فى ترجماتها الإنجليزية) يمكن حصرها فيما يلى:- الاقتصاد والمجتمع (الصادر عام ١٩٢٢، وفى الترجمة الإنجليزية عام ١٩٦٨)[٦٤١]،

والأخـــــلاق البروتســــتانتية وروح الرأسمالية (الصادر عـام ١٩٠٥، وفـى الترجمة الإنجليزيـة عـام ١٩٣٠)[٦٤٢]، والتاريخ الاقتصادى العام (الصادر عام ١٩٢٣)[٦٤٣]، وديـن الصيـن (الصـادر عام ١٩١٦، وفى الترجمـة الإنجليزيـة عام ١٩٥١)[٦٤٤]، ودين الهند (الصـادر عامى ١٩١٦ - ١٩١٧، وترجمته عام ١٩٥٨)[٦٤٥]، واليهوديــة القديمــة (الصادر فى الفترة من ١٩١٧ حتى ١٩١٩، وترجمته عام ١٩٥٢)[٦٤٦]، ومجموعة المقالات والدراسات فى المنهج التى جمعت وترجمت فى كتاب بعنوان: منهج العلوم الاجتماعية (ونشرت عام ١٩٤٩)[٦٤٧]. وتعد الترجمة التي قدمتها ماريان فيبر لحياة زوجها (بعنوان ماكس فيبر: سيرة حياة، التى صدرت عام ١٩٧٥)[٦٤٨] من كلاسيكيات علم الاجتماع، وإن كانت قد بخلت كثيرا بذكر بعض الحقائق الخاصة بحياة فيبر الخاصة والعامة. ويقدم كتاب فرانك باركين (الذى يشتط فى النقد أحيانا) بعنوان : ماكس فيبر، والصادر عام ١٩٨٢[٥٤٩]، يقدم أفضل عرض عام مختصر للعناصر الأساسية لآراء فيبر فى علم الاجتماع. انظر أيضا مواد : **الاستبداد، نظرية الفعل، الكاريزما، السيطرة، الاقطاع، الرشد الشكلى، الهندوسية، الحكم الموروث، علم الاجتماع الدينى.**

فيبلن، تورشتاين بونده (عاش من سنة ١٨٥٧ حتى ١٩٢٩)
Thorstein Bun de Veblen

واحد من أبرز نقاد **الصناعية** الأمريكية من الوجهة الاجتماعية، ويرجع إلى كتاباته الفضل فى إثراء ما يطلق عليه علم الاقتصاد المؤسسى، والتأثير على شخصيات مثل جون كينيث جالبرايت وتشارلز رايت ميلز. وكان فيبلن ابنا لأحد المهاجرين إلى أمريكا من النرويج، واستطاع أن يشغل عددا من الوظائف الجامعية، ولكن مسيرته المهنية الرسمية قد دمرت بفعل سلوكه الصريح وغير المريح لمن حوله. واتسمت كتاباته بنوع من السخرية المريرة والحادة، فضلا عن نزوعها إلى الخروج عن المألوف، بل إن البعض قد ذهبوا إلى القول بأن تلك الكتابات قد عانت من حيث مستواها من الاحباطات الشخصية التى تعرض لها فى حياته.

ونلاحظ أن فيبلن قد أخذ الإيديولوجيات الأساسية **لرأسمالية** المشروعات التى كانت شائعة فى أواخر القرن التاسع عشر، وخاصة النزعة التطورية ونظرية السعر،

وطبقها على المجتمع نفسه - لا على المشروع الرأسمالى - وبالذات المجتمع التى ازدهرت فيه تلك الإيديولوجيات. وقد اعتمد فى كتابه **طبقة الأعيان (أو الطبقة المترفة)**(*)، الذى صدر عام ١٨٩٩،[٦٥٠] على صورة عصرية (آنذاك) للأنثروبولوجيا التطورية، حيث قارن بين **الاستهلاك المظهرى** ووقت الفراغ المظهرى (انظر مادة: **طبقة الأعيان**) لدى الطبقات الناجحة ماديا من ناحية وشعائر الاستعراض عند "البرابرة" أبناء المجتمعات القبلية. وقد أثبت فيبلن وعيه الشديد بمكانة المرأة "البربرية" واستغلالها المستمر علي يد الرجل فى المجتمعات "المتحضرة". واستطاع فى كتابه نظرية المشروع الاقتصادى، الذى صدر عام ١٩٠٤[٦٥١]وفى عدد كبير من المقالات العلمية التى وجه فيها نقدا لنظريات السعر فى الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة، استطاع أن يطور تحليلا منظما يوضح كيف تولد آليات السوق فى الواقع ظواهر: الهدر، والاحتيال والاستغلال للصناعة وللقدرات الإبداعية للعمال. ويمكن أن نعقد مقارنة بين فكرة فيبلن التجارية المالية" ومفهوم رأس المال عن "المصالح التمويلى الذى طوره معاصره الماركسى المفكر رودلف هيلفردنج، وذلك من نواح معينة. إذ نجد أن فيبلن نفسه رفض الطابع اليوتوبى (الخيالى المثالى) للماركسية، وعلق آماله السياسية - فى فترة معينة من حياته - على نزعة **الإيمان بالتكنوقراط**. ومع أن بعض آراء فيبلن قد أصبحت بالية اليوم، إلا أنه مازال مفكرا مهما، يشهد على ذلك أن كثيرا من آرائه ومفاهيمه باتت من تراث العلوم الاجتماعية الحى.

فيتجنشتين، لودفيج (عاش من ١٨٨٩ حتى ١٩٥١)

Wittgenstein, Ludwig, J.J.

يعد فيتجنشتين أهم الفلاسفة المتحدثين بالانجليزية فى القرن العشرين، مع أنه ولد فى مدينة فيينا، وعاش فى النمسا حتى عام ١٩١٢. ويتمثل إنجازه الفذ فى أنه قدم للفكر الإنسانى -فى خلال حياته الأكاديمية القصيرة نسبيا - مذهبين فلسفيين أحدثا آثارا فكرية عميقة رغم عدم توافق أحدهما مع الآخر.

(*) انظر: تورشتاين فبلن، نظرية الطبقة المترفة، ترجمة محمود محمد موسى، مراجعة ابراهيم سعد الدين، سلسلة من الفكر السياسى والاشتراكى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د. ت (١٩٦٣) (المحرر)

وقد تأثر الإنتاج الفلسفى المبكر لفيتجنشتين بآراء برتراند راسل فى كتابه: مبادئ الرياضيات، وعبر عن آرائه تلك أكمل تعبير فى كتابه: النهج المنطقى الفلسفى، الذى نشر لأول مرة باللغة الألمانية عام ١٩٢١، ثم بعد ذلك باللغة الانجليزية عام ١٩٢٢.[٦٥٢] واحتل محور الارتكاز فى هذا العمل رأى فيتجنشتين فى **اللغة والمعنى**، حيث ذهب إلى أن كل جملة تمثل صورة تعبر عن بعض الأمور والأوضاع الممكنة. فالجمل تكوينات من الأسماء التى يتعين أن تدل فى تحليلها النهائى على بعض الأشياء البسيطة دلالة لا موارية فيها. ولكى تتحقق علاقة التصوير هذه بين الواقع، واللغة والفكر، لابد أن تشترك جميعا فى شكل منطقى واحد. ولكن هذا الشكل المنطقى ذاته ليس موجودا – بالطبع – فى العالم الواقعى، ومن ثم لا يمكن للغة أن تصوره وتعبر عنه. ويصدق نفس الأمر على القيم الأخلاقية وعلى العلاقة بين الذات والعالم، فهىأمور لا يمكن للغة أن تصورها. فهى أمور **ميتافيزيقية** لا نستطيع أن نقول بصددها شيئا ذا معنى ومن ثم يتعين علينا السكوت عنها. وكثيرا ما فهمت آراء فيتجنشتين الأولى – خطأ – على أنها متعاطفة مع نزعة التحقق المناوئة للميتافيزيقا عند **جماعة فيينا**. ولكن فيتجنشتين يختلف عن أتباع تلك الجماعة فى أنه يعترف بعمق وخطورة المسائل الميتافيزيقية، وإن كان ينكر إمكانية الإجابة عليها.

أما مذهب فتجنشتين الثانى – الذى جاء بعد ذلك – فقد تبلور تدريجيا، أو قدمه هو على مراحل، وذلك من خلال الرسائل التى كتبها خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وكذلك من خلال محاضراته فى جامعة كمبردج خلال نفس الفترة. وقد اتخذت تلك الفلسفة الجديدة لفيتجنشتين شكل النقد المدمر لنفس الآراء فى اللغة والمعنى التى سبق أن تبناها ودافع عنها فى المرحلة السابقة من حياته. والمصدر الرئيسى لتلك الفلسفة الجديدة كتابه الشهير : البحوث الفلسفية، الذى نشر بعد وفاته فى عام ١٩٥٣[٦٥٣]

ويبدأ هذا الكتاب بوصف مجموعة من "الألعاب اللغوية" التخيلية يحاول فيتجنشتين من خلالها أن يبدد الفكرة القوية التى تمثل إغراء لنا جميعا، ومؤداها أن هناك جوهر أساسى واحد لجميع اللغات، ولكل لغة، وأن هذا الجوهر يتمثل فى علاقة تصوير العالم، وأن الكلمات تؤدى وظيفتها بالأساس من خلال عملية

التسمية، أو من خلال التسمية فحسب. وقد أوضح فيتجنشتين فى تحليلاته أن تلك الألعاب اللغوية عبارة عن ممارسات إنسانية تخضع لقواعد محددة، حيث يتحدد معنى الكلام المنطوق بالدور الذى يلعبه فى سياق الممارسة. ومن هنا يمكن القول بصفة عامة أن معنى الكلمة أو الجملة هو استخدامها فى هذه الممارسة، ومن ثم يمكن أن تتنوع المعانى بتنوع الممارسات وتنوع الأغراض التى يستخدم فيها البشر تلك المعانى. ونجد بالمثل أن القواعد التى تحكم الاستخدام اللغوى ليست ثابتة - بأى صورة من الصور - على مر العصور بفعل تعريف معين أو صيغة منطقية معينة، وإنما تنهض تلك القواعد وتتأسس على الممارسة الاجتماعية نفسها. فإضفاء معنى معين على كلمة ما هو عبارة عن وصف الممارسات التى تستخدم فيها تلك الكلمة، وتأمل عملية اكتسابها بالتعلم، وتحت أى ظروف يمكن تصحيح أى خطأ فى استخدامها.

ويمثل هذا الرأى - بدوره - أساس واحد من أكثر آراء فيتجنشتين تأثيرا وإثارة للجدل فى نفس الوقت. فإذا كان المعنى يعتمد على الاستخدام ويتحدد من خلاله، وأن هذا الاستخدام نفسه لا يتحقق إلا فى سياق ممارسة إنسانية يمكن من خلالها تحديد سوء الاستخدام اللغوى وتصويبه، فمعنى ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك وجود لشئ مثل اللغة الخاصة منطقيا. والنتيجة المهمة التى تترتب على ذلك أن يتعين رفض كافة طرق التفكير المنحرفة أو المضللة عن اللغة، وهى تلك التى نتحدث فيها عن حياتنا الداخلية الخاصة. بل إن الصور الواسعة الانتشار عن اللغة كتعبير خارجى عن أفكارنا الداخلية سوف تعد - فى ضوء هذا - منحرفة ومضللة كل التضليل. ولكن فيتجنشتين يصر على أنه إذا كانت اللغة التى نتحدث بها عن أفكارنا، وأحلامنا، وخيالاتنا، وأحاسيسنا وما إلى ذلك من أمور لها أى معنى على الإطلاق، فإن معناها الوحيد أنها تمثل وسيلة مكشوفة وعلنية للوقوف على كيفية استخدامها استخداما صحيحا، أو هى الأشكال الصحيحة لإساءة استخدام اللغة .. وما إلى ذلك. ويعبر عن تلك النقطة بقوله : إن العملية الداخلية تحتاج إلى "معيار" خارجى.

وكثيرا ما صور فيتجنشتين خطأ على أنه مفكر **سلوكى**، ولكن بعيدا كل البعد عن أن ينكر أن لنا حياتنا الداخلية أو أننا نستطيع أن نتحدث عن تلك الحياة حديثا ذا معنى، بل إنه يقدم لنا

تحليلا قويا للسبل التى تمكننا من فعل ذلك. وتتحقق إمكانية استقرار وتأسيس ممارسات الحديث عن الحياة الذاتية الخاصة، وتعليمها للأطفال، من خلال تكوين مخزون (رصيد) من أساليب التعبير الطبيعية عن الألم، والمتعة، والنفور من طعام أو شراب معين وما إلى ذلك، وهى أساليب يمكن التعرف عليها وفهم معناها بشكل ثابت ولدى الكافة فى ثنايا معايشة "شكل مشترك للحياة".

عند هذه النقطة تتباين تفسيرات آراء فيتجنشتين. فهل شكل الحياة المشترك هو عبارة عن تاريخ طبيعى مشترك، كذلك التاريخ الذى يميز الأنواع المختلفة أحدها عن الأخرى (لعلنا نلاحظ أن كتابات فيتجنشتين كثيرا ما تحوى إشارات طريفة إلى القدرات السيكولوجية للكلاب أو الأسود)، أم أن شكل الحياة المشترك يقصد به **ثقافة** شعب معين على النحو الذى نعرفه فى الأنثروبولوجيا؟ وقد أخذ التفسير الأخير بعض أتباعه فى اتجاه تبنى بعض الآراء النسبية الثقافية حول اللغة، والمعنى، والتفكير العقلى. أما الفسير الأول فهو أكثر اتساقا مع التوجه ذى النزعة الطبيعية الذى يربط إمكانيات الحياة الاجتماعية والثقافية عند البشر ببعض حقائق التاريخ الطبيعى للأنواع.

ويمكن القول أن المذهب الفلسفى الأخير لفيتجنشتين قد أثر أعمق الأثر فى كافة العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد كان تحليله للمعنى فى ضوء الممارسة الاجتماعية المحكومة بقواعد محددة بمثابة أداة مهمة فى خلق الصلة من جديد بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية، كما كان بمثابة تحد قوى للأشكال **الوضعية** من مناهج العلوم الاجتماعية. وقد ذهب البعض إلى أن فيتجنشتين قد مهد وفتح الطريق أمام بعض القضايا المهمة **لما بعد الحداثة**، وذلك فى رفضه **للماهيوية (الجوهرية)**، وفى وضعه للتصور كأساس للتفكير فى معنى اللغة، ومن ثم فى تناول الذاتية البشرية والاهتمام بها.

يقدم كتاب جرايلنج المعنون : فيتجنشتين، الصادر عام ١٩٨٨[٦٥٤] مقدمة موجزة ولكنها ممتازة عن أعماله وآرائه.

الفيدرالية (الاتحادية) Federalism

نظام سياسى وفلسفة سياسية تعترف – داخل نطاق دولة قومية محددة – بحكومة مركزية للإقليم ككل وحكومات إقليمية مستقلة للولايات أو الأقاليم المكونة للدولة. وتتوزع سلطات

الحكومة ووظائفها بين هذين المستويين. ويجب أن توفر النظم الفيدرالية وسائل لحل الصراع بين المركز والمناطق الإقليمية أو بين اثنين أو أكثر من الأقاليم. وتتمتع السلطات المحلية بواجبات محددة يتم حمايتها بمجموعة من **الحقوق** ضد تعدى السلطة المركزية. ويحق لكل من مستوى الحكم أن يصدر تشريعات ضريبية. ومن الأمثلة المعاصرة على النظم السياسية الفيدرالية: سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية. كما يستخدم المصطلح أحيانا للإشارة إلى التنظيمات التجارية وما شابهها، كما فى حالة الحركات العمالية الفيدرالية (فى مقابل الحركات المركزية)، ولكن الاستخدام الأساسى للمصطلح يقتصر على نظم الحكم.

فيرجسون ، آدم (عاش من ١٧٢٤ حتى ١٨١٦) **Adam Ferguson**

بالرغم من أنه أقل شهرة كفيلسوف من زميله الذى شاركه **عصر التنوير الاسكتلندى ديفيد هيوم**، إلا أن فيرجسون لديه ما يعطيه الحق فى أن يعد واحدا من مؤسسى علم الاجتماع الحديث. فقد جاء نقده لرؤية **الطبيعة الإنسانية** فى ضوء المصلحة الذاتية، مؤكدا لما ذهب إليه هيوم، ولكن فيرجسون نظر إلى البشر على أنهم ذوو طبيعة اجتماعية لصيقة بهم، وذلك فى تحليله النقدى للحضارة التجارية التى حلت محل المجتمع القديم الذى كان قائما على أساس عشائرى فى مرتفعات اسكتلندا. وقد كانت نظراته فى **تقسيم العمل** تمهيدا مهما للأعمال التى قدمها فيما بعد كارل **ماركس** وإميل **دوركايم** حول الموضوع، كما أن المفهومات المتصلة بغربة الذات والإغتراب قد تأسست أيضا فى كتابات فيرجسون. انظر أيضا : **المصالح**.

فيندلباند، فيلهلم (عاش من عام ١٨٤٨ حتى ١٩١٥)

Wilhelm Windelband

شخصية علمية بارزة فى الحركة **الكانطية الجديدة** الألمانية، حقق شهرة واسعة ترجع بالأساس إلى مؤلفه الضخم بعنوان: تاريخ الفلسفة، الذى صدر خلال السنوات من ١٨٩٣ حتى ١٩٠١،[٦٥٥] الذى ميز فيه بين **الاتجاهات الفردية والاتجاهات التعميمية** فى ميادين العلم.

حــرف ق

القابلية للتعلم Educability

مصطلح يستخدم أحيانا في حقل علم الاجتماع التربوي في محاولة لتجنب الخوض في **قضية العلاقة بين الوراثة والبيئة** التي كثر حولها الجدل والمرتبطة بموضوع **الذكاء**. وهو يستهدف ببساطة مجرد الإشارة إلى الفروق - التي تبدو لنا بين تلاميذ المدارس - في قدرتهم على إنجاز المهام الفكرية التي يكلفهم بها معلموهم.

قاعدة، بناء تحتي Base

مصطلح دخل إلى الحوار الماركسي من خلال إشارة **ماركس** إلى "الأساس الحقيقي، الذي ينهض عليه بناء فوقي قانوني وسياسي، وتتلازم معه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي"، التي تتبدى في عبارة "الخيط الهادي" لدراساته التي يحتويها مؤلفه: مقدمة لمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، الصادر عام ١٨٥٩.[٦٥٦]

وقد تمحورت المناقشات حول المفهوم منذ الستينيات حول سؤالين: على وجه التحديد، ما هي مكونات القاعدة أو البناء الأساسي؟ وما هي علاقتها بالنباء الفوقي؟ وقد كتب ماركس نفسه في شأن السؤال الأول يقول إن القاعدة تشتمل على "علاقات الإنتاج التي ترتبط بمرحلة معينة لتطور القوى المادية للإنتاج. ومجمل هذه العلاقات الإنتاجية يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع". وموضوع الجدل الماركسي حول مفهوم البناء التحتي يدور حول معنى التلازم ومكونات علاقات الإنتاج.

وقد نحت الأجيال الأقدم من الماركسيين إلى فهم التلازم باعتباره مرادفاً للحتم، وأن تنظر إلى مكونات **علاقات الانتاج** على أنها اقتصادية خالصة بالمعنى البدهي للمصطلح، أي الإنتاج المادي ذاته. وفي مقابل ذلك، فإن الماركسيين الأحدث لم يتبنوا مفهوما أكثر مرونة لمعنى الحتمية الذي ينطوي عليه تعبير التلازم فقط، ولكنهم، فضلا عن ذلك، عكسوا اتجاه التيار الحتمي بحيث أصبح ينطلق من علاقات الإنتاج باتجاه قوى الإنتاج (انظر على سبيل المثال، كتابات لوى **ألتوسير**). وعلاوة على ذلك، دفعوا بالسؤال المتعلق بطبيعة علاقات الإنتاج خطوة إلى الخلف بطرحهم للتساؤل عما إذا كان من الصحيح أن العلاقات الاقتصادية بالمعنى البدهي يمكن فهمها بأي حال من الأحوال كما لو كانت تشير إلى مسائل الإنتاج المادي

الخالصة، حيث أنها تنطوى بالضرورة (فى حدها الأدنى) على علاقات القوة الإدارية، والعلاقات الإيديولوجية (انظر على سبيل المثال مؤلف مايكل بوراواى، سياسات الإنتاج، الصادر عام ١٩٨٥).[٦٥٧]

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين القاعدة والبناء الفوقى، فقد مالت الأجيال القديمة فى هذا المقام أيضا إلى الادعاء بأن القاعدة تحتم البناء الفوقى على نحو ليس فيه أي إشكالية. ومرة ثانية وبالتعارض مع ذلك، (وفى هذه المرة استندت الأجيال اللاحقة إلى بعض الملاحظات التوضيحية التى قدمها ماركس وإنجلز ذاتهما) مالت الأجيال اللاحقة من الماركسيين إلى التأكيد على ما اصطلح على تسميته **بالاستقلال النسبى** للجوانب المختلفة للبناء الفوقى وقدرتها على التأثير فى القاعدة من جديد، مع استمرارهم، بالرغم من ذلك، فى التأكيد على "أسبقية الاقتصادى فى نهاية الأمر" وفقا لتعبير ألتوسير. وتقف أعمال مثل كتابات إرنستو لاكلاو، "السياسة والإيديولوجيا فى النظرية الماركسية" (عام ١٩٧٧)[٦٥٨]، وبوب جيسوب "الدولة الرأسمالية" (١٩٨٢)[٦٥٩]، شاهدا على ذلك. وغنى عن القول، أن هذه اللغة المصطلحية قد فجرت حوارات حادة لا نهاية لها بين الماركسيين ونقادهم فى أغلب الأحوال، وكذلك - وبدرجة أقل - فى داخل دوائر الماركسيين أنفسهم، حول الكيفية التى ينبغى أن تفسر بها هذه الادعاءات على وجه الدقة. بعبارة أخرى، ما هى درجة الاستقلال التى ينطوى عليها مصطلح الاستقلال النسبى، وما هى أو متى تحدث "النهاية".

وقد ذهب الفيلسوف كوهين فى دفاعه الذى أثار خلافا واسعا والذى ضمنه دفتى كتابه: نظرية كارل ماركس فى التاريخ، الصادر عام ١٩٧٨[٦٦٠]؛ إلى القول بأن القاعدة والبناء الفوقى يشيران إلى علاقة العلة والمعلول، وهو ما كان يعد فى رأى ماركس على الأقل، بمثابة تفسير **وظيفى**. وعلى الرغم من اختلاف الآراء، فإنه على الأقل من الممكن أن نذهب إلى القول بأن هذا التفسير قد وضع نهاية للحوار حول الأسبقية التفسيرية لقوى وعلاقات الإنتاج ويتيح مساحة لقبول القول بالاستقلال النسبى للبناء الفوقى على الأقل إلى حد تقرير ما قصده به ماركس. انظر أيضا: **الإيديولوجيا، وأنماط الإنتاج، والتكوين الاجتماعى**.

قاعدة، قانون **Code , Codes**

انظر: **برنستين، باسيل، وترميز**.

القانون الاجتماعى

Sociological Jurisprudence

مصطلح صكه القانونى الأمريكى روسكو باوند R. Pound (عاش من ١٨٧٠ حتى ١٩٦٤) ليصف به اتجاهه فى فهم القانون. فقد كان من الأمور الجوهرية فى تصور باوند، تلك الفكرة الموحية التى تذهب إلى أن القانون يمثل فى المجتمعات الحديثة الوسيلة الرئيسية التى تعمل على التوفيق بين **المصالح** المتعارضة إلى حد ما. ومن سوء الحظ أنه لم يستطع، ربما بسبب كونه قانونيا وليس عالم اجتماع، لم يستطع أن يربط هذه الفكرة العميقة بفهم متطور لكيفية تشكل هذه المصالح، وكيف أن بعضها يتميز على الأخرى داخل النظام القانونى. ويمكن أن يجد القارئ عرضا سوسيولوجيا لآراء باوند، يضعه فى سياق التطور التاريخى لعلم الاجتماع القانونى فى كتاب آلان هانت بعنوان: حركة علم الاجتماع في ميدان القانون، الصادر عام ١٩٧٨.[٦٦١]

قانون باركنسون

Parkinson's Law

مبدأ صاغه عالم السياسة البريطانى نورثكوت باركنسون (وذلك فى كتابه المعنون: قانون باركنسون، الصادر عام ١٩٥٨)[٦٦٢] ومؤداه : "أن العمل يمتد إلى الحد الذى يشغل معه الوقت المتاح لإكماله."

قانون تفسير العلية

Covering Law Account of Causality

انظر : **علّه**، **سبب**

القانون الحديدى للأوليجاركية

Iron Law of Oligarchy

انظر : **روبرت ميشيلز**، وعلم **الاجتماع السياسى**.

القانون الطبيعى Natural Law

يستند غموض مصطلح القانون الطبيعى على رابطة استعارية بين الانتظام الطبيعى من ناحية والتنظيم المحكم للنشاط البشرى من ناحية أخرى. ويشير مصطلح القانون الطبيعى – بالمعنى الأخير – إلى مبادئ القانون والأخلاق التى يفترض أنها ذات طابع عام وملزمة للفعل الإنسانى. وفى الديانة المسيحية فى العصور الوسطى كان مصطلح القانون الطبيعى يشير إلى نسق من خلق الله. على أنه اعتبارا من عصر الإصلاح الدينى، بذلت محاولات لإضفاء أسس علمانية على القانون الطبيعى فى مجال

السلوك البشرى والعقل. ففى كتابه "اللوثيان" ذهب توماس هوبز، على سبيل المثال، إلى أن "قوانين الطبيعة" توفر الأسس الرشيدة للعقد الاجتماعى، ومن ثم لإقامة السلطة السياسية. وقد مالت النظرية القانونية منذ القرن الثامن عشر إلى معاداة فكرة القانون الطبيعى، حيث تم التأكيد بشكل متزايد على الطابع التاريخى والاجتماعى لعملية تشكل القانون. ومع ذلك، فإن تعاظم السلطة الأخلاقية المرتبط بحقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية يدين بالكثير إلى تراث فكرة القانون الطبيعى.

ولقد أفضت الفكرة القائلة باعتبار القانون الطبيعي من خلق الله، ومن ثم اعتباره خاضعا (شأنه فى ذلك شأن المجتمع الإنسانى) لسلطة الله، إلى التوسيع الاستعارى لنطاق فكرة القانون الطبيعى للإشارة إلى الانتظام فى عالم الطبيعة. وفى هذا المقام أيضا، كان للفكرة مؤيدوها الدينيون والعلمانيون، على الرغم من أن المواجهة الرئيسية منذ الثورة العلمية فى القرن السابع عشر، حول هذه القضية كانت بين أصحاب نزعتى الترشيد والإمبيريقية. وقد مال أنصار نزعة الرشد إلى ربط فكرة الضرورة بالقانون الطبيعى. وافترض بعضهم (مثل ليبنيتز) بأنه من الممكن التدليل عليها تدليلا رشيدا استنادا إلى مبادئ مسبقة. وبالمقابل أكد الإمبيريقيون أن معرفة قوانين الطبيعة لا يمكن أن تؤسس إلا بالاستناد إلى الملاحظة والتجريب فقط. وتذهب وجهة النظر هذه إلى أن أشكال الانتظام التى تعبر عنها القوانين الطبيعية لا يمكن أن تبرر فى ضوء فكرة الضرورة. ولقد ذهب ديفيد هيوم إلى القول بأن توقعاتنا بأن مثل هذه الانتظامات سوف تصدق فى المستقبل، لا تنهض على أسس رشيدة وأنها مجرد عادة عقلية، مع أننا لا يمكن أن نتجنبها فى الحياة الواقعية.

القبيلة، والقبلية

Tribe, Tribalism

يشير هذا المصطلح عادة إلى جماعة اجتماعية ترتبط برابطة القرابة والواجب وتقترن بمنطقة أو إقليم معين. ويشترك أفراد القبيلة فى خاصية التماسك الاجتماعى الراجع إلى الأسرة، إضافة إلى الإحساس بالاستقلال السياسى الذى يميز الأمة. وقد اعتبر السير هنرى مين فى كتابه: القانون القديم، الصادر عام ١٨٦١[٦٦٣] أن القبيلة تمثل مرحلة سابقة على الحضارة (أو التمدين) فى تطور المجتمع الإنسانى. ومازال الاستخدام

التحقيرى للمصطلح الذى يشير إلى السلوك العاطفى، قبل العلمى وغير العقلانى، ماثلا فى الكتابة المعاصرة للأسف.

قتل، إماتة Mortification

انظر: **إفقاد التنشئة الاجتماعية**

القدرة Ability

القدرة على أداء مهام عقلية أو بدنية إما قبل أو بعد تلقى تدريب مناسب. وعادة ما يميز علماء النفس الاجتماعى بين القدرة والاستعداد Aptitude، وهو القدرة الطبيعية على اكتساب أو تعلم معارف معينة، والتى قد يتم قياسها من خلال اختبارات الاستعدادات فى بعض الأحيان. أما علماء الاجتماع فيميزون بين القدرة **والمهارة**، والقدرة عندهم عادة ما تكون متخصصة نسبيا وذات أغراض محددة. أما المهارة فتشير إلى مجموعة أكبر من الأساليب المتعلمة التى يمكن تطبيقها على عدد من المهام والأعمال المتشابهة.

القرابة Kinship

تعد القرابة واحدا من الأسس التنظيمية الرئيسية التى ينهض عليها المجتمع الإنسانى، وقد اضطلع علماء **الأنثروبولوجيا الاجتماعية** بالدراسة المكثفة لأنساق القرابة فى بعض المجتمعات التى كانت ذات أهمية خاصة لبحوثهم، وأعنى المجتمعات التى لا تعرف نظام الدولة. وتؤسس أنساق القرابة علاقات بين الأفراد والجماعات على غرار العلاقات البيولوجية بين الآباء والأبناء، وبين الإخوة، وبين طرفى العلاقة الزوجية. وتسمى العلاقات التى تتكون من خلال **الزواج**، والتى تمثل تحالفات بين جماعات من الأشخاص الذين يرتبطون برابطة الدم (أو بالروابط القرابية)، تسمى عادة علاقات مصاهرة. ويميز بعض العلماء الاجتماعيين بين دراسة القرابة ودراسة المصاهرة. وتستند كافة تلك الدراسات على افتراض أن تلك العلاقات تتسم بالتنظيم الدقيق، وتنطوى على مراعاة **معايير** السلوك بين الأفراد الذين يرتبطون بروابط القرابة أو المصاهرة. فالعلاقات بين الآباء والأبناء (وبالامتداد بين الأجداد والأحفاد) تحدد طرق انتقال الإرث، كما تحدد مجمل العلاقات السياسية بين الأجيال. والعلاقة بين الأب والإبن، شأنها شأن العلاقة بين الإخوة، يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة فى رسم وتعيين قواعد **تحريم الزنا** بالمحارم،

وهى القواعد التى لا تقتصر فقط على وضع حدود معينة للعلاقات الجنسية، وإنما تعين كذلك القواعد التى تنهض عليها عملية المصاهرة، بتحديد أطراف العلاقة الزوجية المقبلة المحظور الاقتران بهم أو الذين يفضل الارتباط بهم. وكما أن العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة ترسم أسس العلاقات بين الجماعتين القرابيتين لهما، فإنه يمكن النظر إلى المركب الكلى للعلاقات القرابية وعلاقات المصاهرة كعنصر جوهرى فى تحليل العلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فى المجتمعات التى لا تعرف نظام الدولة.

ويتعين أن نلاحظ أن العلاقات البيولوجية الفعلية أو الحقيقية ليست شرطا ضروريا لتحديد مكانة الفرد داخل النسق القرابى. فقد يكون الأهم بالنسبة للطفل – مثلا – أن يكون له أب اجتماعى، يتحمل مسئولية رعايته والإنفاق عليه، ويكون له حق الحصول على ثمار عمله، ويكون ذلك أهم من تحديد أبيه البيولوجى (أو الحقيقى). ومع ذلك نجد أن معظم أنساق القرابة تعمل من أجل تعيين الحقوق المترتبة على الخدمات الجنسية، والإنجابية، والاقتصادية، والمنزلية للنساء فى المجتمع. ففى مجتمعات **الانتساب** للأب، حيث يرث الأبناء الذكور عن الآباء، تظل تلك الحقوق على النساء فى حوزة الأب إلى أن تتزوج الإبنة، وعندها تنتقل تلك الحقوق برمتها إلى زوجها. أما مجتمعات **الانتساب للأم**– من ناحية أخرى – فنجدها تركز على أهمية جماعة الإخوة. فالإرث ينتقل من الخال إلى ابن الأخت. وقد وصفت الطرق المختلفة لتنظيم هذا الحق بأنها تمثل حلولا "للغز الانتساب للأم". وهى تعنى فى حقيقتها أن الإخوة الذكور لهم حقوق على شقيقاتهم إلى أن يتزوجن. وعند هذه النقطة يظلوا محتفظين بحقوقهم الإنجابية عليهن، بحيث يتحكموا فى أبناء أخواتهم بما يخدم ويؤمن عملية نقل الميراث. أما الحقوق الجنسية على الأخوات فتنتقل إلى الزوج، وكذلك أغلب الحقوق على الخدمات المنزلية التى يمكن أن تقدمها الأخت. ولكن الأرجح أن تظل الحقوق الاقتصادية فى ثمار عمل الأخت تحت سيطرة الأخ أو جماعة الإخوة.

وعلاوة على المواريث، يمكن أن تؤثر قواعد القرابة والمصاهرة على تحديد مكان السكنى، والعلاقات بين الأفراد، وطرق مخاطبة الشخص للآخرين، ومختلف أنواع السلوك الأخرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية. وقد درست تلك القواعد

نفسها من خلال دراسة سلاسل النسب، ومصطلحات القرابة، وأنواع الزواج المفضل، ودوائر إعادة الانتاج الاجتماعى. وتصنف الأنثروبولوجيا الاجتماعية نظريات القرابة تبعا لتأكيدها النسبي على قواعد النسب (أو الانحدار القرابى) أو على قواعد المصاهرة. أى تبعا لما إذا كانت تولى اهتمامها الأساسى لقواعد العلاقة بين الأب والإبن، أو قواعد الارتباط بين الجماعات التى تتكون من خلال الزواج.

وقد سيطرت نظرية النسب (أو الانحدار القرابى) طوال الفترة بين الثلاثينيات والستينيات، وارتبطت أساسا بأعمال عالم الأنثروبولوجيا المتخصص فى الدراسات الافريقية ماير **فورتس** والدراسات النظرية **لراد كليف براون**. ويذهب أصحاب نظرية النسب أو الانحدار القرابى إلى أن نظم القرابة هى التى تضمن استمرار وجود الجماعات القرابية ككيانات سياسية عبر الزمن. ويعنى هذا أن العلاقات داخل الجماعات القرابية يجب أن تتأسس وتستمر من خلال صلات الانحدار القرابى الحقيقية أو المتخيلة، والتى يمكن إرجاعها إلى أحد الوالدين أو إلى كليهما. فبؤرة الاهتمام هنا هى العلاقة بين الأب والإبن والعلاقات بين الإخوة. وتولى تلك الدراسات الأهمية الأولى للانحدار القرابى والخلافة، وتتسم بأنها دراسات إمبيريقية إلى حد ظاهر، كما تتسم بارتباطها بالنظرية **الوظيفية**، حيث يذهب أصحاب نظرية الانحدار القرابى إلى أن نظم القرابة إنما توجد لكى ترسم وتعين الحقوق والواجبات فى داخل المجتمعات.

أما **نظرية التحالف** فتتسم بطابع نظرى أوضح، حيث تهتم بدراسة كيف تؤسس قواعد القرابة صلات بين الجماعات عن طريق الزواج. ومن هنا يحتل نظام الزواج وقواعد تحريم الزنا بالمحارم مكانة محورية داخل هذه النظرية. ويعنى هذا، فى رأى أصحاب نظرية التحالف، أن نظم القرابة إنما توجد لكى تخلق إمكانيات لإقامة علاقة زوجية، أو تقضى بحظر أو استبعاد إمكانية قيام مثل هذه العلاقة. ويستند القدر الأعظم من آراء تلك النظرية إلى مؤلفات كلود ليفى شتراوس، الذى وصف نظم القرابة بأنها إما أن تكون "أولية" أو "مركبة". ففى ظل النظم الأولية يختار شريك العلاقة الزوجية وفقا لقواعد اجتماعية محددة، على حين لا يختار هذا الشريك فى النظم المركبة وفقا لبعض القواعد البنائية، وإنما وفقا لهوى الاختيار الفردى. على أننا

نلاحظ أن تلك التحديدات إنما هى مبادئ تجريدية أكثر منها أوصافا لواقع إمبيريقى ماثل فعلا، إذ نجد فى الواقع أن لدى كافة المجتمعات قواعد معينة لتحريم الزنا بالمحارم هى التى تحدد شركاء العلاقة الزوجية وفقا لنظم أولية، كما أن لديها جميعا بعض الجوانب أو العناصر المركبة التى تسمح للفرد بقدر من الاختيار وفقا لظروفه وأحواله.

وفى خلال عقدى الستينيات والسبعينيات زادت سخونة الجدال بين أصحاب نظرية التحالف وأصحاب نظرية الانحدار القرابى، وذلك لكون هذا الجدال جزءا من الحوار الأوسع بين المدرسة الوظيفية والمدرسة البنيوية فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ولكن ذلك الجدال سرعان ماخبت حدته مع مطلع الثمانينيات، وأصبح محل الاتفاق العام اليوم أن الفرق يكمن فى مستوى النظرية المستخدمة، أكثر مما يكمن فى النظم القرابية الموجودة فى الواقع أو فى الالتزام بأى توجه نظرى معين.

ويمكن القول بأن أيا من مؤلفات رودنى نيدام يمكن أن تقدم عرضا عاما طيبا للتراث الأنثروبولوجى حول الموضوع، وانظر على سبيل المثال: إعادة النظر فى القرابة والزواج، الصادر عام ١٩٧١[٦٦٤]، أو مؤلفه بعنوان: ملاحظات واختراعات: دراسات متشككة عن القرابة، الصادر عام ١٩٧٤[٦٦٥]. انظر أيضا: **علم الاجتماع العائلى.**(*)

القرار المحفوف بالمخاطر

Risky - Shift Effect

مصطلح فى علم النفس الاجتماعى يشير إلى ما يلاحظ من ميل أو استعداد لدى الناس لاتخاذ قرارات أكثر جرأة عندما يكونوا فى جماعة أكثر مما لو كانوا فرادى.

قريب عاصب (من جهة الأب)، قرابة عاصبة (مبدأ العصبية)

Agnate, Agnation

فى القانون الرومانى كان

(*) أعدت الدكتورة نجوى عبد الحميد سعد الله أستاذ الأنثروبولوجيا بكلية الآداب جامعة حلوان عددا من الدراسات الميدانية عن القرابة، كانت باكورتها دراسة عن: نظام القرابة عند بعض الجماعات السكانية المتميزة فى منطقة أسوان (انظر عرضا مفصلا لها فى الكتاب التالى: محمد الجوهرى، الأنثروبولوجيا. أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة، ص ص ٥٩٩-٦٥٥). للوقوف على مزيد من الدراسات العربية حول الموضوع انظر الملخصات السوسيولوجية العربية التى يصدرها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وتغطى المطبوعات الاجتماعية منذ بدايات القرن وحتى اليوم فى ١٢ مجلدا (بإشراف أحمد زايد، ثم محمد الجوهرى). (المحرر).

الأقرباء العاصبون يمثلون مجموعة من الذكور والإناث المرتبطين ببعضهم البعض عبر سلف مشترك، ومن ثم كانوا يخضعون لسلطة عائلية واحدة، أما الاستخدام الحديث للمصطلح فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية فيقتصر على الذين ينحدرون من ذات الأصول الأبوية (أو الذكورية)، وإن اختفى عنصر السلطة الذكورية. وهكذا فإن القريب العاصب قريب يرتبط بصلة الدم عن طريق الأب.

أما العصبية فتشير إلى النسق القرابى الذى يتم تتبع العلاقة القرابية فيه فى خط سلسلة النسب الذكورية وحدها. وفى الأنثروبولوجيا المعاصرة يفضل استخدام تعبير **الانتساب للأب** على القرابة العاصبة.(*)

قسر، قهر **Coercion**

انظر: قوة.

قضية انخفاض مكانة العمل

Degradation of Work Thesis

الافتراض القائل بتضاؤل أهمية العمل الماهر مع ظهور التصنيع **الرأسمالى**، وهى الظاهرة التى برزت بشكل خاص إبان القرن العشرين، فى أعقاب **حركة الإدارة العلمية**. وكان أبرز مؤيدى هذه القضية نفر من الماركسيين الجدد أمثال جورج **فريدمان** وهارى بريفرمان. حيث ذهب بريفرمان إلى أن أصحاب رؤوس الأموال الخاصة قد زادوا من سيطرتهم على العمالة التى تعمل لديهم، وذلك كوسيلة لزيادة إنتاجية العمل عن طريق استخلاص مزيد من الأرباح، ولهدف سياسى يتمثل فى إخضاع **الطبقة العاملة**. والوسيلة الرئيسية لضمان هذه السيطرة هى الفصل بين التصور (التخطيط والرؤية العامة) والتنفيذ. وذلك بمعنى استئثار المديرين بكافة عمليات التخطيط والتصميم وما يرتبط بها من معلومات، فى الوقت الذى يسند فيه إلى العمال مسئولية تشغيل الآلات – المبرمجة – وأداء الأعمال الروتينية التى خضعت **لإفقاد المهارة**. وقد تم تشخيص هذه العملية باعتبارها "انحطاطا وتدهورا للعمل"، لأنها جردت المستخدمين الذين كانوا يملكون نوعا من المهارة (مثال ذلك العمال الفنيين – المهرة – والموظفين الكتابيين) من كل من **مهاراتهم**

(*) انظر مزيدا من المعلومات التفصيلية فى : شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الانسان. المصطلحات والمفاهيم الأنثروبولوجية، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه، المشروع القومى للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠ (المحرر)

واحترامهم لأنفسهم. وكانت هذه القضية محور مناقشات **عملية العمل** التى شغلت اهتمام علماء اجتماع العمل الماركسيين الجدد خلال عقد الثمانينيات. انظر أيضا: **بلترة (التحول إلى بروليتاريا)**.

قضية الإيديولوجيا المسيطرة

Dominant Ideology Thesis

يستخدم مصطلح **الإيديولوجيا** فى السياق الراهن كمرادف لمفاهيم أنساق المعتقدات المشتركة (العامة)، **والقيم** المطلقة، **والثقافة** الشائعة، ويرى دعاة قضية الإيديولوجيا المسيطرة أن الإيديولوجيا هى الدعامة الأساسية **للنظام الاجتماعى** فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. ويذهب هذا الرأى إلى أن الطبقة المسيطرة - فى المجتمعات المتراتبة طبقيا - هى التى تتحكم فى إنتاج الأفكار وفى الإنتاج المادى أيضا. وتعمل تلك الطبقة على الترويج لمجموعة متماسكة من المعتقدات التى تسيطر على أنساق المعنى التابعة، الأمر الذى يترتب عليه تشكيل وعى الطبقة العاملة لصالح الحفاظ على الوضع القائم. وتضطلع الطبقة المسيطرة بدور فعال ونشط فى نشر **وعى زائف** بين الجماهير، على نحو يجعلهم عاجزين عن الدفاع عن مصالحهم الطبقية (انظر مادة: **طبقة**). فالإيديولوجيا المسيطرة - بعبارة أخرى - تعمل على اندماج **الطبقة العاملة** فى المجتمع **الرأسمالى**، الأمر الذى يحافظ على التماسك الاجتماعى.

وعلى حين ارتبط تالكوت **بارسونز** وغيره من أصحاب **الوظيفية المعيارية** - منذ أمد بعيد - بالتحليلات الثقافية للتكامل الاجتماعى، نلاحظ أن الماركسيين المحدثين، مثل لوى **ألتوسير**، وأنطونيو **جرامشى**، ويورجن هابرماس، قد اعتمدوا هم الآخرين على نظريات الإيديولوجيا المسيطرة فى تحليلاتهم للمجتمعات الرأسمالية. بل إننا نلاحظ أيضا أنهم جميعا - ربما باستثناء جرامشى - قد قدموا تحليلا وظيفيا لدور تلك الإيديولوجيا المسيطرة فى محاولاتهم تفسير الاستقرار الاجتماعى. لهذا يقال إن الماركسيين المحدثين قد زاد اعتمادهم على مفهوم الإيديولوجيا فى تفسير غياب الوعى الثورى لدى الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. حيث كان غياب النضال الثورى يفسر أساسا فى ضوء **الإندماج** الإيديولوجى للطبقة العاملة. من هنا أصبحت التفسيرات الوظيفية والماركسية لكيفية تحقق التماسك داخل المجتمعات قد ازدادت درجة التشابه بينها باضطراد خلال

القرن العشرين. وهو أمر مثير للسخرية إلى حد ما، على أساس أنه لا **دوركايم** ولا **ماركس** قد أهمل دور القهر الاقتصادى والسياسى فى تحليلاتهم لكل من الاستقرار أو عدم الاستقرار الاجتماعى.

وهناك بعض المشكلات النظرية والإمبيريقية التى ترتبط بقضية الإيديولوجيا المسيطرة. فنادرا ما نعثر على تعريف واضح للمقصود بالإيديولوجيا المسيطرة، ولملامحها الأساسية. فالقضية توحى بأن الإيديولوجيا المسيطرة تملى على الطبقات الخاضعة الطريقة التى تنظر بها إلى المجتمع، ومع ذلك أخفق دعاة تلك النظرية دائما فى تفسير العمليات التى بمقتضاها تفرض تلك الطبقة المسيطرة هذه الإيديولوجيا على الجماهير. ولكنها تعرض بدلا من ذلك صورة تبعث على السخرية إلى حد ما للطبقة العاملة ذات الوعى الزائف، وهى الطبقة التى يتم إخضاعها بحيث تتقبل توزيعا غير متكافئ للموارد المادية وللقوة السياسية. لذلك ليس مما يثير الدهشة أن نتبين أن مثل هذه القضية التى تتسم بكل هذا القدر من الغموض وعدم التحديد كان من الأمور شبه المستحيلة تعريفها إجرائيا (انظر مادة: **تعريف إجرائى**) ودعمها بالشواهد الإمبيريقية.

وهناك كثير من علماء الاجتماع الذين يرفضون الأهمية التى تنسب إلى الإيديولوجيا المسيطرة فى التحليلات الحديثة للنظام الاجتماعى. من هذا مثلا ما يذهب إليه نيكولاس أبركرومبى وزملاؤه (فى كتابهم المعنون: قضية الإيديولوجيا المسيطرة، الصادر عام ١٩٨٠)[٦٦٦] من أن الإيديولوجيات المسيطرة نادرا ما تنتقل بشكل فعال خلال الأبنية الاجتماعية، وأن تأثيراتها الرئيسية تصيب الطبقات المسيطرة أكثر مما تؤثر فى الطبقات الخاضعة. وقد اضطلعت تلك الإيديولوجيات فى المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية المبكرة بوظيفة تمكين الطبقة المسيطرة من التحكم فى الثروة، واستمرار هذا التحكم، ولكن على مستوى جماعات **الصفوة** نفسها. كذلك اعتمدت العزبة **الاقطاعية** والمصنع المملوك لأسرة رأسمالية على الحفاظ على الثروة والعمل على تراكمها. وكانت الملكية الخاصة للأرض ولرأس المال تتطلب وجود نظام مستقر للزواج، يحوى قواعد واضحة لا لبس فيها تنظم عمليات انتقال الميراث، والشرعية، والزواج

مرة أخرى (للأرمل أو المطلق). وكانت الإيديولوجيا المسيطرة تمثل مركبا من القيم القانونية، والأخلاقية، والدينية التى تخدم كلها هدف الحفاظ على الثروة. وكنا نجد عند الطبقات المسيطرة الإقطاعية - مثلا - أن المذهب الكاثوليكى ونظام الشرف يقدمان الضمانات الإيديولوجية التى تضمن ولاء الأبناء لممتلكات العائلة. وبالمثل كانت جماعات **الفلاحين** (وكذلك قوة العمل الصناعية فى فجر الرأسمالية) يتم إدماجها من خلال المقتضيات الصريحة الظاهرة للعاملين فى البقاء على قيد الحياة - أى من خلال "القهر الكئيب للعلاقات الاقتصادية". وحتى فى المرحلة المتأخرة من الرأسمالية أصبح "القفص الحديدى" للحياة اليومية يقدم تفسيرا لهمود الطبقة العاملة وسكونها أكثر مما يفعل الإدماج والاستيعاب الإيديولوجى. ولذلك أصبح من الممكن تقبل التعددية الأخلاقية والتنوع الكبير فى صور الانحراف السياسى والاجتماعى والثقافى، وذلك بسبب امتثال الطبقات الخاضعة بفعل القيود الاقتصادية، والقهر السياسى، والآليات **البيروقراطية** المتبعة فى كل من المدرسة، والأسرة، ومكان العمل، والسجن. كما أن استمرار الصراعات فى المجتمعات الرأسمالية يشير إلى أن الإيديولوجيا المسيطرة لا تقوم بمهمة التأليف والدمج.

وهكذا يمكن القول باختصار أنه قد بولغ فى تقدير آثار الإيديولوجيا المسيطرة على النظام الاجتماعى، كما أننا يمكن أن نلمس بعض مقومات وأسس التماسك الاجتماعى فى القهر والاعتماد المتبادل فى المجال الاقتصادى، والقهر القانونى والسياسى، والضغوط المفروضة على روتين الحياة اليومية، وربما كذلك فى **القدرية**. انظر أيضا: **الثقافة المسيطرة، والوعى المزدوج.**

قضية التقارب

Convergence Thesis

انظر: **مجتمع صناعى.**

قضية الحدود Boundary Debate

انظر: **وضع طبقى متناقض.**

قضية العلاقة بين الوراثة والبيئة

Nature Versus Nurture Debate

الوصف الشائع للخلاف حول الأهمية النسبية للوراثة (الطبيعة) والبيئة (العوامل الاجتماعية) فى تشكيل السلوك الإنسانى. ولقد اكتسب

هذا الحوار أهمية خاصة فى بعض مجالات علم الاجتماع، بما فى ذلك ميدان التعليم (مع التركيز على قضية إمكانية وراثة **الذكاء**) وميدان الجريمة (كما هى الحال على سبيل المثال، فيما يتعلق بالخلاف حول فكرة الشخصية الإجرامية المتوارثة) والتقسيم حسب **النوع** (حيث يدور حوار ساخن حول أهمية دور البيولوجيا فى تحديد الفروق الملاحظة فى سلوك كل من الذكور والإناث).

قضية الملكية فى مقابل التدخل (الرقابة) Ownership Versus Control Debate

انظر: **البورجوازية، توزيع (عدم تركز) رأس المال.**

قضية المناهج الكمية فى مقابل الكيفية Qualitative Versus Quantitative Debate

انظر: **المناهج الكمية فى مقابل الكيفية.**

قضية (أطروحة) هاليفى
Halevy Thesis

انظر: **نظرية هاليفى**

القطاع الأولى (الأساسى)
Primary Sector

انظر: **القطاع الصناعى.**

القطاع الثانوى
Secondary Sector

انظر: **القطاع الصناعى.**

قطاع الخدمات Service Sector

انظر: **القطاع الصناعى، وصناعات الخدمات.**

قطاع الخدمات Tertiary Sector

انظر: المادة التالية.

القطاع الصناعى
Industrial Sector

تصنيف للمكونات (المتغيرة) للأنشطة الاقتصادية مرورا بالمرحلة المبكرة من الصناعة حتى مرحلة **الصنيع** المتطورة. فمرحلة الترشيد أو التوسع فى القطاع الأول (الذى يمثل قسما من الاقتصاد المرتكز على استخراج الموارد الطبيعية) تسبق بكثير مرحلة النمو السريع للقطاع الثانوى (الذى يمثل قسما من أقسام الاقتصاد المرتكز على تصنيع السلع من المواد الخام التى توفرها الصناعات الموجودة

داخل القطاع الأول). وقد أصبح هذا القطاع الثانوى - فيما بعد - المصدر الأساسي لتوفير فرص العمل والتشغيل. وترتبط المرحلة الأخيرة من التصنيع (المتطور أو المكتمل) باتساع القطاع الثالث (ذلك القطاع من الاقتصاد القومى الذى يرتكز على تقديم الخدمات - القطاع الخدمى). ومع ذلك فثمة استثناءات وتحفظات مهمة على هذا التنميط الواسع.

وبناء على ذلك فإن القطاع الاقتصادى الأول (أو الأساسى) يشمل الزراعة وفلاحة البساتين، واستغلال الغابات وصيد الأسماك، واستخراج البترول والمعادن والغازات الطبيعية، والتعدين والمحاجر، ومعالجة المياه. وعادة ما تعرف هذه الصناعات بالصناعات الأولية مع ملاحظة أن مصطلح "القطاع الأول" يستخدم بمعان متنوعة داخل نظرية **تجزؤ سوق العمل**. لذا يجب أن يفهم معناه من السياق الذى يستخدم فيه.

أما القطاع الثانوى فيطلق على قطاع الصناعة التحويلية أو القطاع التحويلى. وفى بعض الأحيان، يتم إدراج صناعة التشييد والبناء ضمن هذا القطاع، وإن كان يتم، فى أحيان أخرى تناوله باعتباره قطاعاً مستقلا، على أساس أنه يشمل الاصلاحات والترميمات وبعض الأنشطة ذات الطابع الخدمى إلى جانب بناء مبان ومساكن جديدة. ويجب أن ننتبه مرة أخرى إلى أن هذا المصطلح يستخدم أيضا بمعنى مختلف داخل نظرية تجزؤ سوق العمل، ويتعين هنا أيضا أن يفهم معناه من السياق الذى يستخدم فيه.

أما القطاع الثالث فيضم - على سبيل المثال - الصناعات الترفيهية، والخدمات المالية والخدمات الصحية والتعليمية، والنقل والاتصال. ويسمى هذا القطاع عادة قطاع الخدمات أو الصناعات الخدمية. انظر أيضا: **تراجع التصنيع، والصناعة**.

قطاعات، أو أقسام الاستهلاك
Consumption Sectors, Consumption Cleavages

يقصد بها التقسيمات الاجتماعية التى تتكون من خلال كيفية استهلاك السلع المادية والخدمات - خاصة الأساسية منها مثل : المسكن، والصحة، والتعليم - فى المجتمعات **الرأسمالية** المتقدمة.

وقد تجاهلت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع طويلا الأهمية التى قد تتسم بها أنماط الاستهلاك فى تحديد **التدرج الطبقى** الاجتماعى، على الرغم مما لاحظه ماكس فيبر من أن جماعات

المكانة تتراتب وفقا للأسس التى تتبعها في استهلاك السلع. وما أشار إليه فيبلن فى تحليله للاستهلاك المظهرى عند **طبقة الأعيان**. وإن كانت المناقشات التى تناولت مستويات الإسكان والاستهلاك الجمعي - خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات - قد دفعت بعض علماء الاجتماع إلى القول بأن التقسيمات على أساس نمط الاستهلاك، وليس نمط الإنتاج، أصبحت هى التقسيمات الأكثر أهمية ودلالة. وتدعم هذا الرأى فى بريطانيا من خلال بحوث دراسة الانتخابات، التى أوضحت - خلال الثمانينيات - أن نوع ملكية المساكن- وانقسامها إلى حكومية وخاصة - أصبح أكثر أهمية من الانتماء الطبقى الاجتماعى فى تحديد **السلوك الانتخابى** (يطلق على ذلك أطروحة تراجع الانحياز).

وقد ذهب أحد كبار دارسى ومنظرى موضوع الاستهلاك، إلى أن "التحليل السوسيولوجي لأنماط الاستهلاك المختلفة - مثل مساعدة الدولة العينية، والنقدية، والمساعدة الذاتية، وتسويق أو خصخصة المساعدات - يمثل عنصرا مهما لفهم بعض الملامح الأساسية للتنظيم الاجتماعى المعاصر (انظر مؤلف سوندرز، النظرية الاجتماعية والمسألة الحضرية، الصادر عام ١٩٨٦)[٦٦٧]. أما فى الواقع العملى فقد تركزت المناقشات حول المساعدة الخاصة (فى السوق) والمساعدة الاجتماعية (من الدولة)، لأن التقسيم الأساسى تبعا للاستهلاك فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة يقوم - فى رأى سوندرز - بين هؤلاء الذين يشبعون احتياجاتهم من خلال ملكيتهم الشخصية، وهؤلاء الذين يظلوا معتمدين على المساعدة الاجتماعية من الدولة. هذا فضلا عن أولئك الذين لو أتيح لهم حق الاختيار - يستطيعون اختيار الاستهلاك الخاص القائم على السوق مفضلين اياه على الاستهلاك الاجتماعى، كما فى السكن والرعاية الصحية والتعليم. ومن شأن ذلك أن يقوض الدعم السياسى لحكومات **الرفاهية** (والأحزاب التى تشجعها)، كما أن لها آثارا سلبية على نوعية ما تقدمه مؤسسات الرعاية للمعتمدين عليها. ومن شأن هذا أن يخلق تقسيما اجتماعيا أساسيا بين "الأقليات الهامشية الموصومة - التى يلقى إليها طوق نجاة مما تبقى من دولة الرفاهية" - وبين أغلبية مخصخصة، تتميز بحرية متزايدة فى الاختيار بين أفضل إمكانيات الاستهلاك التى يتيحها السوق.

وقد تعرضت نظرية أقسام الاستهلاك هذه لانتقادات عدة. حيث أصبح علماء الاجتماع يتقبلون – بشكل متزايد – فكرة الحاجة إلى تحليل أدق للعلاقة بين أنماط مختلفة من الاستهلاك والتقسيمات الاجتماعية التى يحتمل أن تتشكل على أساس هذه الأنماط. ولكن الكثيرين يرفضون النتائج التى خلص إليها سوندرز (ذات الأساس المعيارى) عن مميزات وعيوب كل من أشكال الاستهلاك الخاصة والاجتماعية فى هذا الشأن. وهناك أغلبية تعترض على ما إذا كانت أقسام الاستهلاك، وليست الطبقة الاجتماعية مثلا، هى التى تحدد فرص الحياة، والهوية الاجتماعية، والانتماء السياسى. هناك بعض الشواهد على أن أقسام الاستهلاك تتشكل وفقا للطبقة وليس وفقا لمحددات مستقلة للعمليات الاجتماعية. ويذهب بعض النقاد إلى أن النظرية تتسم بالتمركز حول السلالة، (لأنها تركز بصفة أساسية على الوضع فى بريطانيا)، بينما يذهب آخرون إلى أن التفرقة بين الاستهلاك الاجتماعى، وبين الاستهلاك القائم على السوق أمر غير واقعى، لأن القطاع العام (الحكومى) سوف يدعم فى الغالب الاستهلاك الخاص بشكل واضح. كما أوضحت الدراسات الإمبيريقية أيضا أن الاتجاهات نحو الرفاهية تتباين تبعا لنوع الخدمة الاجتماعية محل البحث، وأن الطبقة الاجتماعية مازالت هى المحدد الأساسى للسلوك الانتخابى (على الأقل فى بريطانيا). إن الجدل الدائر حول هذه النتائج قد أدى إلى إدخال بعض التعديلات والتنقيحات على النظرية الأصلية، مما أسهم – مع وجود تطورات أخرى فى حقل علم الاجتماع – فى نمو تراث **الدراسة الاجتماعية للاستهلاك**.

قلق عصابى Neurotic Anxiety

قلق يصل إلى درجة من الحدة التى تعتبر بحاجة إلى علاج إكلينيكى، أى أنه يشير إلى حالة مرضية غير طبيعية. وتشير تصنيفات الطب النفسى إلى أن القلق يمكن أن يكون ذا طابع متنوع ومتعدد، فقد ينطوى على نوبات من الذعر الذى لا يستند إلى مخاطر واقعية.

قوانين الاتفاق (تطابق بين لغة النظرية ولغة الملاحظة)

Rules of Correspondence

من المشكلات الأساسية التى يواجهها الباحثون الإمبيريقيون طبيعة الارتباط بين لغة النظرية ولغة الملاحظة. وقوانين الاتفاق مصطلح

يطبق أحياناً على الوسائل والمحكات Criteria والافتراضات الكامنة خلف محاولات الربط بين هذين المستويين من خلال تعبيرات مشتركة (انظر مؤلف هيندس: استخدام الإحصائيات الرسمية فى علم الاجتماع، الصادر عام ١٩٧٣)[٦٦٨]. وفى ميدان علم الاجتماع، تتطلب الرحلة ما بين الملاحظات وصياغة التصورات والعودة إلى الملاحظة مرة أخرى، فحصا دقيقاً للطريقة التى تم بها ترتيب ملاحظاتنا وتصنيفها (ومن أمثلة ذلك فى مجال الإحصاء: المعرفة الضمنية والخلفية التى حكمت توقعاتنا الإحصائية)، بالإضافة إلى عملية التحديد الإجرائى (انظر مادة: **الإجرائية**) للمفاهيم التى تم بناء عليها تنظيم البيانات.

قوانين الإحساس (الشعور) Feeling Rules

مفهوم طوره آرلى هوخشيلد Arlie Hochschild (فى كتابه بعنوان: القلب المتحكم فيه، الصادر عام ١٩٨٣)[٦٦٩] ليلفت الانتباه إلى وجود قواعد تحدد الشعور الذى يتلاءم أو لا يتلاءم مع سياق اجتماعى معين. انظر أيضا: **الدراسة الاجتماعية للعواطف**.

القوة Power

القوة مفهوم يمثل لب موضوع **التدرج الطبقى الاجتماعى**. لذلك ليس من المستغرب أن تثور خلافات عديدة حول معنى القوة (بما فى ذلك خلافات حول ماكان يقصده بعض علماء الاجتماع بمفهوم القوة فى كتاباتهم السوسيولوجية فى الماضى).

ولعل أفضل تعريف للقوة – بين كل التعريفات – ذلك الذى قدمه ماكس **فيبر** فى دراسته المعنونة: "توزيع القوة داخل المجتمع السياسى : الطبقة، والمكانة، والحزب"، والمنشورة فى كتابه: الاقتصاد والمجتمع، الصادر عام ١٩٢٢.[٦٧٠] وقد اعتبر فيبر القوة هى المفهوم الأساسى والمحورى فى دراسة التدرج الطبقى، الذى تمثل **الطبقة**، و**المكانة**، والحزب ثلاثة أبعاد مستقلة لها (وقد تكون تلك الأبعاد مرتبطة ببعضها البعض أحيانا). ويمكن القول بوجه عام أن الطبقات هى نتاج توزيع القوة الاقتصادية (أو بمصطلح فيبر: نتاج علاقات السوق)، وأن المكانة تمثل نوعا من القوة الاجتماعية التى تعرف تعريفا معياريا، وأن الأحزاب هى جماعات تنشط فى المجال السياسى من أجل تحقيق أهداف مختلفة. وهكذا كان فيبر يعرف القوة – على أسس عامة – بأنها قدرة

الأشخاص أو الجماعات على تنفيذ رغبتهم، حتى عندما يواجهون معارضة من الآخرين. ولذلك نلاحظ هنا أن القوة هى علاقة اجتماعية. ومن هنا كان فيبر يرى أن التوزيع المتباين للقوة يؤدى إلى موقف يتسم بتنوع **فرص الحياة**، أى حيث تكون القدرة على الحصول على الموارد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية موزعة توزيعا غير متكافئ. وتقول عبارة فيبر الشهيرة فى هذا الصدد إن: "الجماعات الطبقية وجماعات المكانة والأحزاب تمثل كلها ظواهر لتوزيع القوة فى المجتمع".

وقد تبنى ماكس فيبر هذا الرأى فى محاولة صريحة منه لمواجهة **الماركسية** الفجة التى كانت شائعة فى أيامه، والتى كانت تطابق بسهولة بين السيطرة الاقتصادية والسيطرة السياسية. وأراد أن يوضح رأيه الذى ذهب فيه إلى أن القوة لا تتوقف بالضرورة على امتلاك الموارد الاقتصادية، ومن هنا تأتى أهمية مفهوم المكانة، وملاحظاته المتنوعة بشأن المكانة التى وردت فى ثنايا كتاباته فى علم الاجتماع العام.

كما قدم فيبر ملاحظات أخرى بشأن طبيعة القوة فى مؤلفاته عن علم الاجتماع السياسى. فهناك عدد قليل من الجماعات فى المجتمع التى تبنى قوتها على الإكراه أو القوة العسكرية وحدها. فى مقابل ذلك هناك بعض الجماعات المسيطرة التى تحاول أن تضفى شرعية على ما تحوزه من القوة، وبذلك تحولها إلى ما أسماه فيبر **سيطرة** (أو ما ترجمه تالكوت بارسونز بمصطلح "السلطة"). ويرى فيبر أن هناك ثلاثة أسس للسيطرة هى: الأساس التقليدى، والأساسى القانونى الرشيد، والأساس الكاريزمى.

فهل كان مفهوم فيبر عن القوة يتسم بالكفاءة، أم أن هناك طرقا أكفأ لفهم هذه الظاهرة والتعبير عنها؟ يذهب ستيفان لوكاس (فى مؤلفه: القوة: رؤية راديكالية، الصادر فى عام ١٩٧٤)[٦٧١] إلى أن القوة مفهوم مختلف عليه فى الأساس. فهو مفهوم يختلف علماء الاجتماع دائما على تعريفه وعلى طرق استخدامه. ومرجع هذا الخلاف أن تعريفنا للقوة وكيفية تناولها إجرائيا (انظر: **التعريف الإجرائى**) يتوقف على موقفنا النظرى وعلى التوجه القيمى الذى نتبناه. ومع ذلك، فلو أخذنا كل ذلك فى الاعتبار، هل يمكن إدخال بعض التحسينات على مفهوم فيبر عن القوة؟

لو أننا تعمقنا فى دراسة تعريف فيبر، فسوف نتبين بوضوح أنه

زرع داخل هذا التعريف فكرة الصراع والقصد. وتتجلى فكرة القصد فى محاولة فرد أو جماعة من الناس" تنفيذ رغبتهم". فذلك القصد يعنى وجود نوع من الفعل الواعى، والرشيد، والمحسوب الذى يُبذل من أجل تحقيق هدف معين. ولكن تلك النقطة قد توضح لنا جانبا من علاقات القوة، ولكن هل يمكن أن تكشف لنا حقيقة كافة علاقات القوة؟ بمعنى آخر هل من الممكن ممارسة القوة بشكل غير متعمد أو غير مقصود؟ هل يمكن أن ننظر إلى القوة على أنها تنطوى على تحقيق بعض مآرب الشخص - سواء عن عمد أو بغير عمد - وليست سعيا عمديا وراء تحقيق أهداف بعينها؟

أما المشكلة الأخرى التى يمكن أن نتبينها فى تعريف فيبر فتتمثل فى تبنيه فرض وجود الصراع أو الشقاق. فقد لاحظ نقاد من توجهات مختلفة أن هذا التعريف يوحى بأن الشخص "أ" له قوة على الشخص "ب" إلى حد أنه يستطيع أن يتغلب على مقاومة "ب" لو أنه أراد المقاومة، الأمر الذى يعنى أن مصالح "ب" سوف يضحى بها - ولو لفترة على الأقل - لصالح تحقيق مصالح "أ" والحفاظ عليها. ومن المؤكد أن فيبر كان مهتما بدراسة القوة أساسا فى المواقف التى تتصارع فيها المصالح. وقد ذهب كثير من علماء الاجتماع، منذ فيبر، إلى افتراض أن القوة تنطوى على - بل إنها تستثير - مقاومة الجانب الخاضع فى علاقة القوة، وأنه يتعين على الجانب المسيطر فى تلك العلاقة أن يقمعها. فهل يعنى ذلك أن القوة لا يمكن أن تمارس فى إطار علاقات إجماع أو اتفاق الطرفين (الخاضع والمسيطر)، بمعنى أن يقبل الخاضعون استخدام القوة معهم بشكل شرعى؟ هنا يتعين أن ندقق فى طبيعة القوة التى تستخدم فى الموقف الذى نتناوله بالبحث. فإذا كانت القوة تستخدم مع طرف خاضع، وكان هذا الخاضع ينسب إلى الطرف المسيطر شرعية حقيقية، فإننا نكون بصدد سلطة أو اقتناع. وتلك قوة تختلف أشد الاختلاف عن القوة التى تستند إلى القهر أو التلاعب والمناورة. ومع ذلك فعلينا أن نتذكر أن كافة تلك المصطلحات الأربعة تشير إلى أنواع من علاقات القوة.

ولكننا سنلاحظ أن فكرة القوة التى تستخدم فى إطار اتفاق أو إجماع واضح يمكن أن تفضى بنا إلى بعض المشكلات الأخرى. من هذا مثلا، أنه فى المواقف التى تنسب فيها الشرعية إلى الطرف المسيطر فى إحدى علاقات القوة، فهل يكون معنى ذلك أن

الشرعية تتدفق من الطرف الخاضع إلى الطرف المسيطر، محولة تلك العلاقة إلى سلطة (شرعية)، وهو ما كان يمكن أن يقوله تالكوت بارسونز وكثير من علماء السياسة؟ أم أن الشرعية فى مثل هذا الموقف تكون مفروضة من أعلى (أى من الطرف المسيطر)، وذلك عن طريق "التلويح" بالمعايير الاجتماعية، الأمر الذى يعنى أن تلك العلاقة تتسم بالتلاعب والمناورة، وهى وجهة نظر متجذرة بقوة فى الماركسية، خاصة فى فكرة جرامشى عن **الهيمنة** الإيديولوجية؟ وقد سبق لألفين جولدنر أن لاحظ (فى كتابه المعنون: الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى، الصادر عام ١٩٧٠)[٦٧٢] أن "القوة تعنى – من بين ما تعنى – القدرة على فرض الدعاوى الأخلاقية لأحد الأطراف فرضا. وهكذا يمكن للطرف القوى فى أى علاقة قوة أن يحول نواحى قصوره ومثالبه الأخلاقية إلى شئ عرفى متواضع عليه ومحل اتفاق". وطبيعى أن تلك النقطة إنما تمثل جانبا مما قصده فيبر بمصطلح المكانة الاجتماعية.

لكل تلك الأسباب يتعين أن نتذكر هنا القول المأثور لدافيد لوكوود: فقد لاحظ فى ثنايا تعليقه على مشكلات دراسة القوة، خاصة عندما نسلم أن القوة طاقة كامنة، لاحظ أن: "القوة لا يجب أن تقتصر على الإشارة إلى القدرة على تحقيق أهداف أحد الأطراف فى موقف صراعى على حساب أهداف الآخرين، وإنما يجب أن تتضمن أيضا القدرة على منع المعارضة من أن تثور أصلا. فكثيرا ما نسمع أن دراسة القوة ينبغى أن تركز على عمليات صنع واتخاذ القرارات المهمة. ولكننا نستطيع القول بأن القوة "تكون أكثر قوة" لو أن الفاعل استطاع – عن طريق التلاعب أو المناورة – أن يمنع بعض المسائل والقضايا من أن تصل إلى نقطة القرار أصلاً. (انظر دراسته المعنونة: "توزيع القوة فى المجتمع الصناعى – تعليق"، المنشورة فى الكتاب الذى حرره أورى وويكفورد بعنوان: القوة فى بريطانيا، الصادر عام ١٩٧٣).[٦٧٣] وهكذا إذن لا تعنى القوة **صنع القرار** فقط وإنما يجب أن تعنى أيضا الحيلولة دون صنع بعض القرارات، ليس بشكل صريح فقط وإنما بأشكال مستترة أيضا.

ويتعين أن نتناول فى النهاية مصادر القوة. فالقوة فى الحقيقة مفهوم يشير إلى القدرة على الفعل أو الإمكانية: إذ يعنى إمكانية حدوث فعل معين وليس حدوثه الفعلى. فالقوة سمة تتصل بالإمكانية أو بالقدرة على إقامة

علاقة اجتماعية معينة، وهي لذلك تتوقف على ما يملكه الفاعل من مصادر القوة. ومن الأمور الواضحة كل الوضوح أن الموارد الاقتصادية كالثروة والتحكم في الوظائف تمثل – في المجتمع الرأسمالي المتقدم – مصدرا حيويا من مصادر القوة. ولكن هناك إلى جانبها عديد من المصادر الأخرى للقوة، نذكر من بينها على سبيل المثال: القدرة التنظيمية، الدعم العددى، الكفاءة، المعرفة ذات المستوى الرفيع، التحكم في المعلومات، شغل بعض الوظائف أو الأوضاع الاجتماعية، السيطرة على بعض أدوات القوة، وأخيرا سمعة امتلاك القوة نفسها. والحقيقة أن العنصر الأخير يمثل مصدرا فريدا ومتميزا من مصادر القوة، فهو لا يعتمد على الامتلاك الفعلى للقوة، وإنما على مجرد اعتقاد الآخرين أن ذلك الطرف يملكها. كذلك ينبغى أن نلاحظ أنه ليس من المحتم أن يمتلك الشخص أحد مصادر القوة فعلا، وإنما يكفى أن تكون لديه القدرة على التحكم فى هذا المصدر. ومن أمثلة ذلك كبار موظفى الدولة وكبار المديرين. وبين كل تلك الإمكانيات والقدرة على استخدام القوة من ناحية، واستخدامها ووضعها موضع التنفيذ من ناحية أخرى، هناك أولا رغبة ذلك الطرف فى استخدامها (وكذلك كفاءته فى هذا الاستخدام).

فالقوة الكامنة تعتمد على بعض المقومات. أما القوة الظاهرة الصريحة فلا تعبر عن نفسها بالمقومات والخصائص، وإنما تتجلى فى العلاقات الاجتماعية الواقعية. وهنا نتذكر أن الطبيعة التبادلية تمثل جزءا من تعريف العلاقة الاجتماعية. معنى ذلك أن ممارسة القوة تتضمن نوعا من التغذية الاسترجاعية (أو رد الفعل)، فالطرف "أ" يتصرف، والطرف "ب" يستجيب، ثم يستجيب "أ" لاستجابة "ب"، وهكذا. من هنا يتعين أن يمارس الطرف الخاضع قدرا من التأثير على الطرف المسيطر، لكى يتسنى وجود علاقة أصلا، وهى نقطة سبق أن توقف عندها ووضعها جورج زيمل منذ عهد بعيد.

وهكذا نستطيع الآن – بعد هذا العرض – أن نرى مدى التعقيد والصعوبة فى تناول مفهوم القوة. وما أن نشرع فى محاولة تعريفه إجرائيا حتى نتبين رأى لوكاس فى مدى الاختلاف الجوهرى حول طبيعته. وقد تصدى لمناقشة هذه النقطة، وغالبية القضايا التى أثيرت فى هذه المادة دينيس رونج فى كتابه بعنوان: القوة، الصادر عام ١٩٧٩[٦٧٤]انظر أيضا:

البيروقراطية، قوة المجتمع المحلى، الخضوع (الإذعان)، ميشيل فوكوه، الحراسة (حراسة البوابة)، روبرت ميشيلز، نظرية التنظيم، المدى التنظيمى، الأحزاب السياسية، قوة التوحد، الدولة.

قوة الإلزام Coercive Power

انظر: الخضوع (الإذعان).

قوة التوحد Referent Power

في واحد من التصنيفات العديدة المتاحة لأنماط القوة، يميز فرنش ورافين (فى مقالهما عن: "أسس القوة الاجتماعية"، والمنشورة فى كتاب من تحرير كارتريت تحت عنوان: دراسات فى القوة الاجتماعية، عام ١٩٥٩)(٦٧٥) يميزان بين خمسة أنماط للقوة طبقا لمصادرها.وهذه الأنماط تتضمن:

١- القوة الشرعية بنمطيها القهرى والتشجيعى، والتى تترتب على تولى منصب معروف بصلاحياته فى صنع قرارات تؤثر على الآخرين (أو هى بمعنى آخر السلطة).

٢ – والقوة المستندة إلى الخبرة، والتى تترتب على امتلاك مهارات أو قدرات أو معارف نادرة.

٣ – والقوة المستندة إلى التوحد، أو المترتبة على قدرة شخص على التأثير على الآخرين نتيجة درجة توحدهم به الخ.. وهذا التصنيف، شأنه شأن بقية التصنيفات، يصعب القول بشموليته، حيث أنه يغفل (على سبيل المثال) نمط القوة المستمد من التحكم فى القنوات الاستراتيجية للاتصال.

قوة جميعة وموزعة Collective and Dstributive Power

يميز بارسونز فى مقالته عن "توزيع القوة فى المجتمع الأمريكى" المنشور في كتابه البناء والعملية فى المجتمعات الحديثة، المنشور عام ١٩٦٠،(٦٧٦) بين أشكال توزيع القوة (التى يمارسها "أ" على "ب")، وبين الأشكال الجمعية للقوة (قوة "أ" و "ب" معا). تتحقق الحالة الأولى عندما تكون العلاقة بين "أ" و "ب" علاقة صفرية، بمعنى أنه عندما يتوافر قدر محدد من القوة يتم توزيعه بين طرفى العلاقة، فعندما يحوز "أ" كل القوة، يحرم "ب" من امتلاك أى قدر منها. أما الشكل الثانى من العلاقة فيظهر عندما يلجأ الأفراد إلى التعاون لتعزيز قوتهم المشتركة لمواجهة طرف ثالث.

القوة الرسمية

Authoritative Power

انظر: **المدى التنظيمى** (حدود وسمات شبكات القوة الاجتماعية).

قوة شاملة Extensive Power

انظر: **المدى التنظيمى**.

قوة العمل Labour Power

انظر: **نظرية قيمة العمل، نظرية القيمة فى العمل**.

قوة المجتمع المحلى

Community Power

يعرف ماكس **فيبر القوة** بأنها: "فرصة الفرد لتحقيق إرادته في موقف اجتماعى، وإن لقى مقاومة من الآخرين المشتركين فى هذا الموقف". وقد أثار هذا التعريف خلافا عميقا، وأفادت مناقشة هذا الموضوع بشكل أساسى من نظريات القوة المتصارعة حول قوة المجتمع المحلى، وكيفية ممارستها فى ظل الحكومات الديموقراطية، ومن الذى يمارسها.

وتذهب إحدى وجهات النظر إلى أن **الصفوة** هى التى تمارس القوة المحلية، مثل الموظفين الحكوميين المحليين، ورجال السياسة، وكبار رجال الأعمال. وتبدو تلك الممارسة واضحة فى عمليات صنع السياسات العامة على المستوى العام والخاص (انظر مؤلف هنتر الكلاسيكى: بناء القوة فى المجتمع المحلى، الصادر عام ١٩٥٣).[٦٧٧] إلا أن بعض علماء السياسة يرفضون هذه النظرية التدرجية (الطبقية) للقوة، وينكرون أن الصفوة التى تنتمى إلى الطبقة العليا هى التى تحكم بما يحقق مصالحها من خلال مرؤوسين خاضعين، وقادة محليين مدنيين وسياسيين معترف بهم رسميا. وينتهى روبرت دال – فى دراسته لمدينة نيوهافن بعنوان: من الذى يحكم؟ الصادرة عام ١٩٦١ –[٦٧٨] إلى أن الديموقراطية النيابية عملت على نقل القوة من الصفوة إلى جماعات مصالح منظمة متنوعة، أو نقلها من حكم الأقلية إلى **التعددية**. ويتوقف تولى جماعات مختلفة التكوين للحكم على القضية محل البحث.

يعد تعريف فيبر للقوة فى ضوء الفعل هو العنصر المشترك بين هذين المدخلين، فإن ما يمارسه "أ" من قوة على "ب"، يساوى قدرة "أ" على إلزام "ب" بالقيام بأفعال معينة. ولهذا فإننا عندما ندرس قوة المجتمع المحلى، إنما ندرس عملية صنع القرار، ومن الذى يؤثر على نتيجتها. ويذهب لوكاس – فى دراسته الشهيرة عن :

القوة : وجهة نظر راديكالية، المنشورة عام ١٩٧٤ – [٦٧٩] إلى أن هذا المدخل يعكس وجهة نظر أحادية البعد، وهو المدخل الذى وصفه بيتر باكراك ومورتون باراتز فى كتابهما بعنوان: القوة والفقر، النظرية والممارسة، الصادر عام ١٩٧٠[٦٨٠] بأنه مدخل يتسم بالقصور. أما البعد الثانى لدراسة القوة – وهو ما يطلق عليه مدخل عدم اتخاذ القرار – فيتضمن "تعبئة التحيز"، أو التحكم في الأجندة السياسية بمعرفة جماعات القوة، والذين يتخذون قرارات تحول دون إدراج بعض القضايا على الأجندة، دون أن تصبح موضوعا لعملية اتخاذ القرار السياسى الرسمى.

ويطرح لوكاس أيضا بعدا ثالثا للقوة – تجاهله البعدان السابقان باعتبارهما يتسمان بصبغة سلوكية ضيقة النطاق – مفترضا أن القوة يجب أن تتضمن عملية صنع القرار. على أنه يمكن ممارسة القوة أيضا من خلال منع الناس من التظلم أساسا، أو على حد تعبير لوكاس "من خلال تشكيل مدركاتهم، ومعارفهم، وتفضيلاتهم، بحيث يتقبلون أدوارهم فى ظل النظام القائم". وهكذا يحكم على بعض القضايا بأن تظل تحت السطح، فلا يتخذ قرار بشأنها سواء بإدراجها ضمن الأجندة السياسية أو استبعادها منها. كما يرى لوكاس أن هناك مفاهيم متنافسة للقوة تعكس قيما أخلاقية وسياسية متباينة تتعلق بمعنى **المصالح**. لذلك يمثل مفهوم القوة مفهوما خلافيا فى جوهره ومحل جدال لم يحسم بين علماء النظرية ذوى التوجهات القيمية المختلفة. فوجهة النظر الراديكالية تنكر أن المصالح مجرد تعبير صريح عن الرغبات (أو الاحتياجات)، لأن هذه الرغبات قد تتشكل بفعل نظام اجتماعى يخدم الأقوياء عن طريق قمع وعى الناس وإدراكهم لمصالحهم الحقيقية. (لاحظ هنا التشابه مع مقولة الماركسية عن **الوعى الزائف**).

ولكن كيف يستطيع العلماء الاجتماعيون تحديد هذه المصالح التى يزعم أنها حقيقية، والتى لايدركها أصحابها؟ يعيد لوكاس تحليل الدراسة الثنائية البعد لاستجابات المجتمع المحلى لتلوث الهواء، حيث يرى أنها توضح أن المصالح الحقيقية يمكن تحديدها أحيانا إمبيريقيا، عندما تظهر ظروف مختلفة، (انظر: **التحليل بافتراض اختلاف الظروف**) أى عندما تضعف العمليات والأبنية التى تنكر أن التعبير عن المصالح الحقيقية يمكن أن يصبح (لأى سبب كان) غير فعال بشكل مؤقت (وهى الظاهرة التى نجد عرضا لها فى مؤلف جافنتا: القوة

واللاقوة، الصادر عام ١٩٨٠)[١٨١]. فيتجاوز جافنتا فى تحليله - الذى تعرض لنقد حاد - الحدود الأولية للجدل وهى قوة المجتمع المحلى، ويتناول طبيعة القوة الاجتماعية بصفة عامة.

للوقوف على عرض موجز للنتائج الموضوعية التى توصلت إليها الدراسات الرئيسية عن قوة المجتمع المحلى، وكذلك الوقوف على عرض لدراسات الحالة الدقيقة المتقنة لبعض الصراعات السياسية المحلية التى وقعت فى مقاطعة لندن يمكن الرجوع إلى مؤلف بيتر سوندرز، السياسات الحضرية، الصادر عام ١٩٧٩[١٨٢]. انظر أيضا: **دراسات المجتمع المحلى، والتجربة الطبيعية.**

قوة مركزة Intensive Power

انظر: **المدى التنظيمى**

قوة مضادة

Countervailing power

أول من استخدم هذا المصطلح عالم الاقتصاد الأمريكى جون كينيث جالبرايث فى كتابه: الرأسمالية الأمريكية: مفهوم القوة المضادة (الصادر عام ١٩٥٢)[١٨٣]فى وصف جانب واحد من نسق **القوة**، فى **ديموقراطية** رأسمالية مكتملة. تذهب نظرية **التعددية** إلى أن الجماعات القوية وجماعات المصالح القوية تسعى إلى تحقيق شكل من أشكال التوازن، بحيث لا يكون أحد الأطراف أقوى من الآخرين بما يمكنه من السيطرة عليهم. ويرى جالبرايت أنه فى ظل سياسة **الاقتصاديات المختلطة** يحل التوازن المماثل بين القوى محل رأسمالية **الاقتصاد الحر** ونظام **منافسة السوق** المطلقة. وتشكل النقابات العمالية، وجمعيات المستهلكين، والاتحادات المهنية والتنظيم القانونى للدولة نظاماً للقوة المضادة فى مواجهة القوى الاحتكارية لمؤسسات الأعمال الكبرى. انظر أيضا: **احتكار**.

قوة معيارية Normative Power

انظر : **الخضوع (الإذعان)**

قوة مكافئة

Remunerative Power

انظر: **الخضوع (الإذعان).**

قوة موزعة Distributive Power

انظر: **قوة جمعية وموزعة.**

قولبة Altercasting

مفهوم صاغه يوجين أ. فينشتين وبول دويتشبرجر فى كتابهما

القياس الاجتماعى (الصادر عام ١٩٦٣)[٦٨٤]، واستخدماه فى إطار نظرية الدور وسوسيولوجيا الفن المسرحى ليصفا عملية قولبة الآخر فى دور محدد. ويلقى هذا المصطلح الضوء على واقع أن الطريقة التى يتصرف بها شخص ما تجاه الآخرين تتسم بنمط محدد، وأن هذه الطريقة قد تحد مما قد يفعله الآخرون.

القوميات الدينية

Religious Nationalisms

انظر: **القومية**.

القومية **Nationalism**

تصدق مصطلحات المشاعر والآمال والوعى على بعض مكونات القومية، أو إعطاء الأولوية للدولة القومية على كل ما عداها. ومع ذلك فإنها تنطوى أيضا على ادعاءات محددة حول حق تقرير المصير ووجود التنوع، بل والرغبة فيه، وأسبقية سيادة **الدولة** على الأشكال الأخرى للحكم، ومركزية الولاء القومى للقوة السياسية باعتبارها الشكل الرئيسى **للشرعية**. وقد ذهب كتاب ذوو مشارب مختلفة مثل إميل **دوركايم** ولينين إلى القول بأن الشرط المسبق للتضامن الدولى الأصيل يتمثل فى وجود نزعة قومية ناضجة، قادرة وحدها على إدراك العوامل المشتركة الكامنة وراء التعددية. ومع ذلك، يؤكد آخرون أن مفهوم القومية ينطوى على أفكار زائفة متعلقة بالحدود الطبيعية، وأنه لا يقدم سوى توصيف سياسى ملائم لكل من اليسار واليمين على حد سواء (انظر كتاب أ.د. سميث المعنون: نظريات القومية، الصادر فى طبعته الثانية عام ١٩٨٣،[٦٨٥] وكتابه: الهوية القومية، الصادر عام ١٩٩١).[٦٨٦]

وقد مالت الأشكال المختلفة للقومية إلى التباعد عن الرؤية التى عبرت عنها الكتابات الألمانية التى ارتبطت باسم يوهان هيردر Herder، والتى أكدت على الوحدة العضوية والروابط القومية، مشددة على خضوع الفرد للمجموع (أى الدولة فى هذه الحالة)، والإحساس بوجود رسالة قومية، وعلى النقاء القومى، وروح الأمة. ولقد كان هذا الشكل من النزعة العضوية القومية أكثر جاذبية من الناحية العاطفية بالقياس إلى الأشكال ذات الطبيعة الاجتماعية (التى تقوم على التجمع والارتباط) الأكثر رشدا للنزعة القومية فى أوربا الغربية. كما نشبت كذلك اختلافات بين النزعة القومية الألمانية والنزعة السلافية، حيث ارتبطت الأخيرة بنزعة التعبئة

الليبرالية عوضا عن النزعة التحريرية الوحدوية والإيمان بطليعة **المثقفين** (الإنتلجنسيا) القوميين بدلا من مجموع الشعب (أو الفولك بالمصطلح الألماني).

ويميز هانز كون - في كتابه الكلاسيكي بعنوان: فكرة القومية، الصادر عام ١٩٤٥ -[٦٨٧] بين النمط "الغربي" من القومية، من النوع الذي ظهر في انجلترا وفرنسا خلال الفترة من ١٦٠٠ حتى ١٨٠٠، والنمط "الشرقي" من القومية الذي ظهر في القرون التالية على ذلك. ففي النوع الأول كانت الأمة تعرف وتتحدد بالجماهير وبالأشكال الشائعة من الممارسة السياسية، وبذلك كانت تمثل تبريرا ثقافيا لبناء سياسي قائم بالفعل. أما في النوع الثاني فقد استخدمت القومية لتبرير قيام الدول القومية في المناطق الأقل تقدما - من النواحي الاقتصادية والسياسية - في العالم. وقد تم ذلك عن طريق إعادة ترسيم الحدود السياسية وفقا للمتطلبات الإثنوجرافية. بمعنى آخر لقد استخدم هذا النوع "الشرقي" من القومية لتبرير اختراع دول وعمليات سياسية.

ونلاحظ أن مثل هذا التمييز، شأنه شأن غالبية التنميطات التي جاءت بعده للقومية، كان يخدم أغراضا وصفية ومعيارية، أي أنه كان يضطلع بمهمة تصنيف أنماط القومية الموجودة في العالم الحديث، ويقرر - في نفس الوقت - أن بعض هذه الأنماط عظيم وبعضها خطير من الناحية السياسية. وهكذا وجدنا تلك التنميطات تصف الشكل الغربي للقومية بأنه أصيل، ومتحرر، وديموقراطي، وطيب، على حين تصف الشكل الشرقي بأنه غريب، وعنصري، وعرقي، وسيئ على وجه العموم.

ثم ظهر بعد ذلك تنميط مشابه، ولكنه محل خلاف في الوقت الراهن، يميز بين "القومية المدنية" و"القومية الإثنية" (انظر على سبيل المثال مؤلف ليا جرينفيلد بعنوان: القومية: خمسة طرق للحداثة، الصادر عام ١٩٩٢).[٦٨٨] والنوع الأول في هذا التنميط يساوي بين القومية **والمواطنة**، ويبني تعريفه بالأساس على الاعتبارات السياسية أو القانونية، متضمنا الولاء (الذي يتم بشكل طوعي) لبعض الحقوق والواجبات، ومن ثم يمكن اكتسابه كما يمكن فقده. ويعني مفهوم القومية المدنية أن بعض الأفراد يمكن أن يعيشوا دون قومية على الإطلاق. أما القومية الإثنية - من ناحية أخرى - فتستمد جذورها من الضرورة البيولوجية لا من الاختيار الفردي.

وهي تتوارث في الأسرة، ويعتقد أنها سمة موروثة. فالناس يولدون في ظل قومية معينة، هي التي تحدد لهم مصالحهم، ومشاعرهم، ومعنى ارتباطهم بأمة معينة. وقد كان هذا التمييز مغريا لكثير من المراقبين الغربيين والليبراليين، لأنه يتيح لهم أن يميزوا بين فكرة القومية التي يختارها الإنسان اختيارا حرا وهادئا من الناحية السياسية (على نحو ما نلمسه في اعتزاز الأمريكيين مدنيا بانتمائهم)، وبين القومية التي تحتفي بالهوية الثقافية المتوارثة (مثل ذلك النوع الذى نجده في كثير من بلاد أوربا الشرقية، والتي تتسبب في نشوب الصراع).

ولقد وجهت انتقادات للعديد من تنميطات القومية لكونها تتسم بالمركزية الأوروبية، ولأنها أخفقت في معالجة النزعة القومية في أمريكا اللاتينية والقوميات البازغة في أفريقيا ما بعد الاستعمار، ومشكلات الحدود المصطنعة المفروضة على المناطق القبلية التي كانت أكثر سيولة من الدولة القومية التي ظهرت في أعقابها.

وقد ذهب بعض الكتاب إلى القول بأن القومية نفسها قد تحولت إلى دين حديث، أو أنها أصبحت - على الأقل - وثيقة الصلة شديدة الشبه بما يطلق عليه في علم الاجتماع الدين المدنى. والحقيقة أن هناك فعلا بعض "القوميات الدينية" تحديدا، وهى التى ترتبط أساسا باليهودية والإسلام، ولكنها واضحة كذلك - مثلا - في بعض مراحل التاريخ المعاصر لبولندا وأيرلندا (حيث تشكل العقيدة الكاثوليكية الرومانية عنصرا محوريا في بناء الهوية القومية: العلمانية.) ويصر البعض الآخر على القول بأن القومية هي في جوهرها شكل علماني من أشكال الوعي، بحيث أن أغلب ما يمكن ادعاؤه هو تعادل وظيفي بين الدين والقومية.

وهناك بعض تحليلات القومية التي تتخذ طابعا حتميا. حيث نجد إرنست جللنر - مثلا - يذهب في كتاباته (انظر مؤلفه: الأمم والقوميات، الصادر عام ١٩٨٣)[٦٨٩] إلى أننا يمكن أن ننظر إلى التاريخ بوصفه سلسلة متتابعة من التكنولوجيات المتغيرة، التي تولد كل واحدة منها الحاجة إلى نظام اجتماعي سياسي بعينه، وأن القومية هي أنسب الأشكال السياسية وأكثرها ملاءمة للتكنولوجيا المعاصرة (يقصد الصناعية)، حيث أن المجتمعات الصناعية تحتاج - على خلاف المجتمعات الزراعية - إلى لغات وثقافة موحدة لكي تؤدى عملها بكفاءة. وفي رأى جللنر أن "الإنسان الذى بلا هوية قومية ... يثير لدى

الآخرين مشاعر النفور والاشمئزاز"، ولذلك فحيث لا توجد هوية قومية فإنه يصبح من الضرورى (كما حدث دائما) أن تخترع تلك الهوية. ويؤكد جللنر فى تحليله – بدرجة أقل – على الآمال والطموحات الجمعية التلقائية (من النوع "المدنى")، والثقافة (أى الاعتبارات "الإثنية")، فى الوقت الذى يبدى فيه اهتماما أكبر بسياسات الصفوة الحاكمة (أو المتطلعة للحكم) المقصودة واللازمة لبناء الأمة، وهى السياسات التى يجرى تحقيقها من خلال التعليم العام والصناعات الثقافية. ولا يدهشنا أن يهاجم تحليل جللنر بوصفه ماديا ووظيفيا.

وفى ميدان علم النفس الاجتماعى اتجهت نظرية الهوية الاجتماعية لهنرى تاجفل وزملاؤه (انظر كتابه: الجماعات الاجتماعية والفئات الاجتماعية، الصادر عام ١٩٨١)[٦٩٠] إلى إرجاع القومية إلى ميول إنسانية (ربما تكون فطرية) للانتماء إلى جماعات اجتماعية، ثم العمل فى دعم وتوسيع حجم هذه الجماعات. وهكذا تنظر تلك الصيغة البحثية الخاصة إلى الهويات الاجتماعية كجوانب متكاملة لإحساس كلى بالذات. واكتشفت تلك النظرية أن الجماعات العرقية أو القومية تمثل أهمية خاصة لتقدير الذات، ومن ثم يكون من الصعب على الناس ألا يفكروا بطريقة قومية، وأن يشعروا بالولاء للجماعة القومية القائمة (أو "المتخيلة")، وأن يدافعوا عن مصالحها فى مواجهة مصالح القوميات الأخرى. (للوقوف على عرض موجز للبحوث التى أجريت فى إطار نظرية الهوية الاجتماعية SIT)[*] فى ميدان علم النفس الاجتماعى الأوربى انظر مؤلف مايكل هوج ودومينيك أبرامز بعنوان: الانتماءات الاجتماعية، الصادر عام ١٩٨٨)[٦٩١].

وتتيح تحولات ما بعد الشيوعية فى روسيا ووسط أوربا إمكانية اختبار الافتراضات المتعلقة بالعلاقات بين بناء الدولة القومية فى ظل البحث عن شروط جديدة للتوحد الاجتماعى، والتحول نحو **الرأسمالية**. وقد عمل "الفراغ القيمى" الذى تخلق نتيجة لانهيار الماركسية اللينينية الرسمية على التمهيد **للإيديولوجيات** القومية والشعوبية الناشئة، على الرغم من أن هذه تشير عادة إلى النزعة القومية لدول صغرى تفتقر إلى الخصائص الضرورية لنشوء قومية مكتملة النمو.

(*) Social Identity Theory

القومية الإثنية
Ethnic Nationalism
انظر: **المادة السابقة.**

القومية العضوية (الأساسية)
Organic Nationalism
انظر: **القومية.**

القومية المدنية
Civic Nationalism
انظر: **القومية.**

قوى الانتاج
Forces of Production

يميز الاقتصاد السياسى الماركسى تحليليا بين جانبين للنشاط الاقتصادى. فهناك من ناحية "العلاقات الاجتماعية للانتاج" التى تتصل بالمحافظة على السيطرة الاجتماعية، واستخلاص الفائض الاقتصادى، واستغلال العمل. وهناك من ناحية أخرى "قوى الانتاج"، وهى العناصر والعلاقات الضرورية، أيا كان نوع البناء الاجتماعى، لتحويل العناصر المادية والأشياء والقوى المستمدة من الطبيعة لصورة مناسبة لتحقيق بعض الأهداف البشرية (قيمة الاستعمال). ولا يوجد اتفاق على المجال الدقيق لمصطلح "قوى الانتاج"، ولكن **ماركس** وإنجلز قد ضمناه - فى أوقات مختلفة - العناصر التالية: المواد الخام، والمواد أو المكونات التى يتم إخضاعها لعملية التشغيل، وتعد من وجهة نظر ماركس وإنجلز المنتجات السابقة على كلفة العمل البشرى؛ وأدوات الإنتاج؛ والأدوات أو الآلات التى تستخدم فى تحويل المواد الخام (بما فى ذلك الأعضاء البشرية أحيانا)؛ والقدرة البشرية على العمل أو مايسمى بقوة العمل، وهى قدرة دالة على التنظيم الجسدى، واللياقة، والمهارة، والمعرفة وما شابه ذلك؛ وأخيرا صور التقسيم الاجتماعى للعمل وصور تنظيم العمل الذى تتطلبه عملية تشغيل لها خصائص محددة (وهى ما يطلق عليه أحيانا العلاقات الفنية للانتاج). وهناك مجموعة أخرى من متطلبات الإنتاج - كالأرض والهواء والماء والظروف البينية والسياقية - والتى التفت اليها ماركس وإنجلز، ولكنها اعتبرت خطأ ضمن أدوات الإنتاج. ولقد رسم ماركس وإنجلز مخططا تاريخيا طويل المدى للمجتمعات البشرية، يتم تعظيم تطوره بواسطة **الرأسمالية** لكى تتطور قوى الإنتاج (بما فيها القوى الإنتاجية البشرية). وسوف تؤدى هذه العملية التطورية إلى دعم وتنمية قدرة الإنسانية على السيطرة على الطبيعة

وتنظيمها، ومن ثم إشباع الحاجات البشرية بحد أدنى من إنفاق الجهد المبذول بدون مقابل. وتكون هذه الحالة من تطور القوى الإنتاجية مقدمة لمستقبل المجال الشيوعي للحرية التي تتجاوز مشكلة الندرة وضرورة العمل.

قياس Measurement

يثير القياس بالنسبة لعالم الاجتماع أربع قضايا رئيسية: ١ - التمثيل (كم عدد خصائص العالم الإمبيريقية التي يمكن نمذجتها بأفضل صورة؟) ٢ - التفرد (أى مدى تفرد نتائج القياس؟) ٣ - الإحصاءات الملائمة (ماهى المؤشرات الإحصائية التي يمكن استخدامها لتلخيص القياسات بصورة مقبولة؟). ٤ - الدلالة أو المعنى (ماذا تعنى القياسات الناتجة؟).

ويهتم القياس بحد ذاته بالطبيعة الدقيقة للعلاقة بين "النسق الإمبيريقي العلائقى" و "النسق الشكلى (أو العددى) العلائقى" الذى يمثله. وهكذا، يصبح من الممكن إظهار أن علاقات ثابتة - تتصل بالمكانة - بين الأفراد أو الأوضاع ذات الخصائص المتماثلة كعوامل مؤثرة "<، >"، (أكبر من أو أصغر من) فى إطار مجموعة من الأرقام ومن ثم يمكن تمثيلها. ومعظم السمات الاجتماعية والنفسية ليست لها خصائص رقمية صريحة، ومن ثم فإنها عادة ما تعالج **كمتغيرات** كيفية أو غير رقمية، فى حين تعتبر خصائص مثل الثروة أو الذكاء (الذى يعد قياسه موضوعا خلافيا) أو المنفعة الأصلية متغيرات كمية أو مترية.

ويوضح التمثيل القياسى أو النموذج كيفية تفسير البيانات الإمبيريقية صورياً بالنسبة لأى مجال من مجالات الاهتمام؛ فعلى سبيل المثال، فإن القول بأن "س" مفضلة على "ص" قد يمكن تفسيره على أنه يعنى أن "س" أكثر قربا من الوضع المثالى فى تصورى من "ص". وما أن يتم التمثيل رقميا، فإن قضية التفرد لا تلبث أن تطرح نفسها. ويفترض س.س. ستيفنسن (من بين آخرين) وجود مستويات متدرجة متزايدة فى درجة تعقدها من القياس تتحدد فى ضوء نوعية التحولات التى يمكن أن تطرأ على القياس الرقمى الأصلى، فى حين تحتفظ بالخصائص التى تمثلها. (انظر على سبيل المثال مقاله: حول نظرية درجات القياس، المنشور فى مجلة العلم، عام ١٩٤٦)[٢٩٢]. وفى أبسط صورها تميز النظرية بين أربعة من هذه المستويات. فعند مستوى القياس الإسمى يتم تصنيف الأشياء إلى فئات ويعطى لكل فئة مسمى (أو رقم)،

بحيث ينتمي كل منها إلى فئة واحدة فقط (على سبيل المثال ذكر = صفر، أنثى = واحد). ويحافظ أي إعادة تخصيص للأرقام لكل فئة على المعلومات الخاصة بالتصنيف. أما عند مستوى القياس التراتبي، فإن الفئات التصنيفية تتسم أيضا بوجود ترتيب صارم (مثلما هي الحال في مقياس جوتمان). وتعتبر أي تحويلات للبيانات أمرا مشروعا طالما أنها تحافظ على خاصية الترتيب. ويتطلب مستوى القياس التبايني وجود فروق منتظمة بين وحدات ذات ارتباط بمقياس متدرج ذي وحدات متساوية (مثل درجات الحرارة) وأن يحافظ أي تحويل خطي للبيانات على هذه الفروق. أما مستوى القياس النسبي فيحقق الحفاظ على النسبة ما بين مسافة وأخرى، كما هي الحال عند التحويل من الميل إلى الكيلو متر.

ولقد أوضح كلايد هـ. كومبس في مقال له بعنوان "نظرية في القياس النفسي" نشرت في مجلة بحوث معهد الهندسة عام ١٩٤٦،[٦٩٣]أن هناك العديد من **المقاييس** الأخرى المماثلة (مثل الترتيب الجزئي) ذات الفائدة في العلوم الاجتماعية. وهو يحث على الاقتصار على المستويات الدنيا للقياس عوضا عن القياس الكمي التحكمي.

وتعرف إجراءات تحويل البيانات إلى المستويات الأعلى للقياس باسم "التدريج" أو التكميم. وإذا ما أمكن تمثيل القياس في صورة خط مستقيم فإن هذا يطلق عليه تدرج أحادي الخط (مثل **مقياس جوتمان** و**مقياس ليكرت**)، أما إذا احتاج إلى بعدين أو أكثر فإنه يعرف باسم **القياس المتعدد الأبعاد**.

وتشرح أغلب الكتب التعليمية في موضوع المسوح المستويات المختلفة للقياس عن طريق ضرب الأمثلة، وتحدد الإحصاءات والأساليب الملائمة لكل مستوى من المستويات (انظر على سبيل المثال، مؤلف دي فو المعنون: المسوح في البحث الاجتماعي، الصادر عام ١٩٨٥، وفي طبعته الثانية عام ١٩٩١).[٦٩٤]

القياس Scaling

انظر: **مقياس، وضع المقاييس**.

قياس، قياسي

Deduction, Deductive

يعني استخدام القواعد المنطقية للوصول إلى مجموعة من المقدمات التي يتعين أن ترتب عليها بعض النتائج. ويبدأ القياس **بالنظرية**، ثم ينتقل

بعد ذلك إلى **الفروض** المشتقة من النظرية، حيث يتم اختبار الفروض عن طريق التنبؤ والملاحظات المنظمة. ويسمى هذا الاتجاه الذى يقوم على الاختبار والنظرية باسم المنهج القياسى الفرضى. وفى بعض الأحيان يعد هو المنهج العلمى "الحق" على اعتبار أنه يركز على الفروض، والتنبؤ، والاختبار. انظر أيضا: **الاستقراء**.

قياس بالإجازة (تحكمى)

Measurement by Fiat

إجراءات إضفاء الطابع الكمى على بيانات لا يُدعى وجود **قياس** ممثل لها تمثيلاً كاملاً، بل يقوم بتعيين قيم رقمية استناداً إلى وحدات تحكمية (اعتباطية)، والمصداقية الظاهرية (الإسمية) أو الحد س. ويحدث هذا عادة عندما يشير علماء الاجتماع إلى مفاهيم تبدو ذات أهمية بدهية أو مسبقة، غير أنهم لا يعرفون كيف يمكن قياسها بطريقة مباشرة، ومن ثم يتم فرض مقياس على المفهوم بطريقة تحكمية.

وفى رأى وارن تورجرسون (فى كتابة: نظرية ومناهج القياس، الصادر عام ١٩٥٨)[٦٩٥] أن هذه الطريقة للقياس تعتمد على العلاقات المفترضة بين الملاحظات والمفاهيم المستخدمة. وتنطوى هذه الفئة على المؤشرات والدلالات الشائعة الاستخدام فى العلوم السلوكية. وهكذا قد نكون مهتمين، على سبيل المثال، بمفهوم "المكانة الاجتماعية الاقتصادية"، ومن ثم نقرر قياس تصورات **الهيبة المهنية**، التى نفترض أنها مرتبطة به. أو بالمثل، فإننا قد نكون مهتمين بمفهوم "الوعى السياسى"، ومن ثم نختار أن نقيسه من خلال تدريج بعض الخصائص مثل القدرة على التعرف على الشخصيات السياسية اللامعة، أو الميل إلى التصويت فى الانتخابات المحلية والقومية. وتمثل **مقاييس التقدير** مثالاً واضحاً على بعض أكثر أشكال القياس شيوعاً فى العلوم الاجتماعية.

وترد الإشارة أو توجه الانتقادات للقياس التحكمى عادة فى إطار المناقشات الفلسفية الأوسع نطاقاً للأسس **المعرفية** للعلوم الاجتماعية. ويميل النقاد الراديكاليون لما يسمى بالنزعة **الوضعية** إلى استخدام المصطلح بقدر من الحرية، مثلما هو الحالة على سبيل المثال فى النقد الإثنوميثودولوجى الذى طوره آرون شيكوريل لنظريات ومناهج البحث السوسيولوجى فى مؤلفه المعنون: المنهج والقياس فى علم الاجتماع، الصادر عام ١٩٦٤[٦٩٦].

القياس الاجتماعى Sociometry

مصطلح صكه مورينو Moreno فى عام ١٩٣٤ فى كتابه: لمن سيكتب البقاء؟[١٩٧] وكان قد طوره أساسا كجزء من اتجاه الدراما الاجتماعية لتفسير **البناء الاجتماعى**. ويعمل القياس الاجتماعى على تنظيم المعلومات التى يتم الحصول عليها من الأفراد الأعضاء فى **جماعة** معينة حيث يدلون بمعلومات عن الأفراد الذين يفضلون أن يرتبطوا بهم (أو فى الغالب النظير السلوكى الفعلى، حيث يحدد كل فرد الأفراد الذين يرتبط بهم فعلا) انطلاقا من أساس معين، أو من أجل تحقيق هدف معين.

ومن الاستخدامات المبكرة التى استعان فيها مورينو بطريقة القياس الاجتماعى كانت عملية إعادة توزيع الطلاب على الغرف فى أحدى المدن الجامعية، وذلك من أجل تقليل الصراع بين أولئك الطلاب إلى أدنى حد ممكن. من هنا ربط هذا الاستخدام المبكر للاختبار السوسيومترى (مثل اختيار الأصدقاء) بهذا التصور الأولى بالإفادة منه بنتائج مباشرة، وإن كان هذا الوضع قد أصبح أقل شيوعا الآن. أما عن عدد الاختيارات التى تطلب من المبحوث فى الاختبار السوسيومترى فقد يكون محددا (كأن يقال له: اذكر ثلاثة أصدقاء) أو غير محدد (كأن يقال له: اذكر ما شئت من أسماء الذين تفضلهم)، كما قد ينقب السؤال عن مدى قوة العلاقة.

وكان تحليل البيانات السوسيومترية يتركز فى الأصل على تحديد عدد الاختيارات التى يدلى بها المبحوث، وما يترتب على ذلك من تبين سمات أفراد بعينهم، كالنجوم الذين يستأثرون بأكبر عدد من الاختيارات، أو المعزولين الذين لا يحصلون على أى اختيارات على الإطلاق. وتوقع تلك المعلومات فى صورة نقط (ترمز للأفراد) وخطوط (ترمز للاختيارات) على رسم بيانى يسمى السوسيوجرام أو خريطة العلاقات الاجتماعية، حيث نجد الأفراد الذين حصلوا على أكبر عدد من الاختيارات يحتلون مركز الرسم وأولئك المعزولين يحتلون أطرافه.

ويستخدم منهج القياس الاجتماعى على نطاق واسع فى ميدان التربية وغيرها من المجالات التى تغلب فيها الجماعات الصغيرة، وذلك من أجل فهم بناء تلك الجماعة، وله مجلة علمية خاصة به اسمها "القياس الاجتماعى" Sociometry. ويصنف القياس الاجتماعى فى اتجاهات أخرى ضمن إطار تحليل **الشبكة الاجتماعية**.

قياس أحادى البعد (قياس ذو بعد واحد)
Unidimensional Scaling

انظر: **مقياس جوتمان، مقياس ليكرت، القياس.**

القياس الإسمى، والبيانات الإسمية
Nominal Mesurement, Nominal Data

انظر: **القياس.**

القياس الاقتصادى، الاقتصاد القياسى
Econometrics

التحليل الاقتصادى الذى يستخدم مزيجا من البيانات الإمبيريقية، وأساليب التقدير الإحصائى، وكذلك بعض أشكال **التحليل المتعدد المتغيرات**، كتحليل **الانحدار** مستخدما فى ذلك النظرية الاقتصادية. وتستخدم نماذج القياس الاقتصادى فى مجال الاقتصاد للتنبؤ وتحليل السياسات.

القياس (التدريج) المتعدد الأبعاد
Multi - Dimensional Scaling

عادة ما لايمكن عرض مجموعة من البيانات (كالبيانات المتعلقة ببنود **الاتجاهات**، على سبيل المثال) على بعد واحد، مثلما هى الحال فى التدرج أو القياس الأحادى البعد أو فى التحليل العاملى. ومن ثم فإن البنود يتم تعديلها أو الاختيار من بينها حتى يمكن تمثيلها على هذا النحو (كما هى الحال فى تحليل المكونات وبناء **المقاييس**)؛ أو يحاول الباحث – كبديل لذلك – أن يسعى إلى تمثيل البيانات فى حيز ذى بعدين أو أكثر. ويهدف القياس (التدريج) المتعدد الأبعاد إلى تقديم أفضل تمثيل ممكن للبيانات فى أقل عدد ممكن من الأبعاد.

وينظر هذا المنهج فى أكثر صوره بساطة (وهو المسافة الإقليدية اللاقياسية)، إلى البيانات باعتبارها تزودنا بمعلومات عن أوجه التشابه أو الاختلاف بين أزواج من الأشياء : على سبيل المثال، فإن الارتباط الايجابى بين متغيرين يمكن أن يفسر على أنه يعنى تشابها، بحيث أنه كلما كانت قيمة معامل الارتباط أعلى كلما كان معنى ذلك وجود قدر أكبر من التشابه بين المتغيرات. ويهدف القياس (التدريج) المتعدد الأبعاد إلى تمثيل كل متغير باعتباره نقطة فى حيز منخفض البعد بحيث تعكس المسافة بين النقاط – بدقة – الحجم النسبى للتشابه وعدم التشابه فى البيانات. وتعكس المقاييس اللامترية (أو التراتبية) الانتظام التراتبى للبيانات فقط، أما المقاييس المترية (الخطية أو الأسية) فتعكس

المعلومات الكمية. وتسعى برامج الكومبيوتر التى تطبق القياس (التدريج) المتعدد الأبعاد إلى التوصل إلى الحل عادة من خلال التكرار، أى أنها تبدأ من تخمين أولى يقترب تدريجيا للامتثال مع البيانات متتبعا مسارا دائريا يتم تحسينه مع كل خطوة.

ويعد القياس (التدريج) المتعدد الأبعاد حزمة عامة ومفيدة جداً من الاجراءات (نموذج عام للمسافة) المناسبة لبيانات شديدة التنوع، شاملة فى ذلك (على سبيل المثال) المصفوفات الارتباطية ثنائية الأبعاد، والمصفوفة المثلثة للارتباطات الفردية بين المتغيرات، والأعمدة الثلاثية الأبعاد للبيانات. كما تتضمن نماذج مختلفة (المسافة؛ والمضروبات العددية، أو المسافة الموزونة العامل)، كما أنها يمكن أن تستخدم عند مستويات مختلفة للقياس (مثل القياس الرتيب / اللا مترى؛ والخطى/ المترى؛ والتحويلات الأسية). وقد استخدم التدريج المتعدد الأبعاد بنجاح فى تحليل بيانات ذات نوعيات متباينة فى علمى النفس والاجتماع (انظر ج. ب. كروسال وم. ويش؛ القياس (التدريج) المتعدد الأبعاد، (الصادر ١٩٧٨).[٦٩٧]

قياس النسبة (أو المعدل)
Ratio Measurement

انظر: قياس.

القياس النفسى **Psychometrics**

قياس، وتصوير، وتحليل المتغيرات النفسية، وذلك باستخدام الرياضيات، والإحصاء، والحساب الآلى (الكومبيوتر). ومن أكثر موضوعات القياس النفسى أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع موضوعات قياس **الذكاء**، وعلم النفس البدنى (الذى يتناول القياس الكمى وتحليل الترابط بين المتغيرات البدنية ونظائرها الذاتية)، وطرق القياس، ونماذج الذكاء الاصطناعى.

قيمة **Value**

كلمة ذات معان عدة مختلفة كل الاختلاف: فالقيمة فى التحليل الإحصائى لمجموعات البيانات الكمية تعنى كمية النقاط أو الرقم الذى تم رصده **لمتغير** معين فى حالة بعينها، أو فى ظروف بالذات، فهى فى هذه الحالة مقدار رقمى. أما فى علم الاقتصاد فقد أوضحت **نظرية قيمة العمل** أن السلع يتم تبادلها تبعا لكمية العمل المكون لها والداخل فى إعدادها،

فيما ترى النظرية الماركسية عن الاستغلال، أن أصحاب العمل يستأثرون بالفائض ويعملون على خفض الأجور عن طريق تكوين جيش العمال الاحتياطيين. وفي بحوث الاتجاهات تعني القيم تلك الأفكار التي يؤمن الناس بها فيما يتصل بالسلوك الأخلاقي أو السلوك الملائم، وما هو خطأ وما هو صواب، ومرغوب فيه ومرغوب عنه. وفي نفس الاتجاه يتناول الفلاسفة القيم كجزء من **الأخلاق**، وفلسفة الجمال، والفلسفة السياسية.

أما فيما يتعلق بالقيم كنوع من البيانات الاجتماعية، فنجد العلماء يميزون عادة بين القيم التي تتسم بأنها: قوية، وشبه مستمرة، وعميقة التأثير، وتمثل استعدادا كامنا في بعض الأحيان. هذا من ناحية وعلى الناحية الأخرى **الاتجاهات** التي تتسم بأنها: سطحية نسبيا، وغير متجذرة في نفوس الأفراد، وتحوي آراء ووجهات نظر شديدة التغير. وبإمكان المجتمع الإنساني أن يتقبل في العادة وجود اتجاهات شديدة التنوع في داخله، وذلك في الوقت الذي يتطلب فيه هذا المجتمع قدرا من التجانس والاتساق في القيم التي يؤمن بها أفراده، الأمر الذي يعني توفر ذخيرة مشتركة من القيم الشائعة التي تعمل على صياغة الإجماع الاجتماعي والسياسي. والشائع عادة أن النظريات السوسيولوجية لأصحاب الوظيفية المعيارية (أو أصحاب **نظرية الإجماع**) عموما، وعند تالكوت **بارسونز** على وجه الخصوص، يبالغون في تأكيد أهمية القيم المشتركة في الحفاظ على **النظام الاجتماعي**.

ويمكن القول - بشكل أكثر عمومية - أن **علم الاجتماع** بكافة فروعه يهتم بالقضايا القيمية، وقد تصدى الكثيرون من الكتاب الكلاسيكيين - ومن أبرزهم إميل **دوركايم** وماكس **فيبر** - لمناقشة دور القيم في البحث الاجتماعي بشئ من التفصيل. وعند هذا المستوى الفلسفي من النقاش يبدو أن قضايا القيمة تهم علم الاجتماع من ناحيتين. الناحية الأولى: لما كان المجتمع نفسه يتكون - جزئيا - بفضل القيم، فمعنى ذلك أن دراسة علم الاجتماع هي في جانب منها دراسة للقيم. الناحية الثانية: لما كان علماء الاجتماع أنفسهم أعضاء في المجتمع، ويفترض فيهم الإيمان بالقيم (الدينية، والسياسية ... وغيرها)، فمعنى ذلك أن البحث السوسيولوجي سوف يتعرض لتأثيرات مفسدة أو ضارة فيما يتصل بالقيم أو فيما يتصل بالإيديولوجيا (على نحو مايرى

الماركسيون). والواقع أنه بسبب ذلك ذهب البعض إلى القول بأن علماء الاجتماع قد يعجزون عن تحقيق الحياد القيمي، الذى يتوقع أن يلتزم به العلماء عموما.

ويمكن القول أن هذه المناقشات **المعرفية** عن دور القيم فى العلوم الاجتماعية يمكن أن تمس البحث السوسيولوجى على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى: عند اتخاذ قرار دراسة موضوع معين كالدين أو الجنسية المثلية، حيث تثار قضايا الدلالة القيمية. المرحلة الثانية: عند التنفيذ الفعلى للدراسة، حيث تثار قضايا التحيز، والحياد القيمي، و**الموضوعية**. وأخيرا المرحلة الثالثة: فى تأثيرات نظريات أو بحوث معينة على المجتمع، حيث تثار قضية "الآثار القيمية". ونلاحظ فى الواقع أن غالبية علماء الاجتماع مقتنعون بأن مثل هذه التقسيمات الحادة لا يمكن إجراؤها بسهولة، ويقرون بأن القضايا القيمية المختلفة تتداخل مع بعضها البعض.

ومن السمات المميزة **للوضعية** الفلسفية أنها تعتبر أن العلوم (بما فى ذلك العلوم الاجتماعية) يجب أن تكون محايدة قيميا أو متحررة تماما من القيمة. وهى تتوقع من العلماء أن ينجحوا (أو على الأقل أن يسعوا بقوة) فى التخلص من كافة أشكال التحيز والميول فى كل مرحلة من مراحل دراستهم. من هنا يعد الحياد القيمى ضرورة لاغنى عنها للبحث العلمى فى علم الاجتماع. كذلك يعتقد أن علم الاجتماع يتسم بطابع فنى خالص، وأنه يقدم نتائج ليست لها أى دلالات محددة بالنسبة للسياسات أو فيما يتصل بالسعى نحو قيم معينة. على النقيض من هذا الموقف يذهب الماركسيون إلىأن كل مرحلة من مراحل التحليل السوسيولوجى زاخرة بالفروض والتأثيرات السياسية والأخلاقية، إلى حد أن علم الاجتماع نفسه أصبح مشروعا **إيديولوجيا** على نحو لا يمكن تجنبه أو إصلاحه.

ولكننا نجد الغالبية الغالبة من علماء الاجتماع يتخذون مواقف تقع فى مكان ما بين هذين الطرفين، حيث يذهبون – مثلا – إلى أنه على الرغم من أن اختيار موضوع البحث أو مجاله لابد وأن يثير مسائل قيمية، فإن تنفيذ الدراسة يتعين أن يتم بكل حياد قدر الإمكان، وأن تفرض النتائج بشكل محايد، ولكن طريقة استخدام الآخرين لتلك النتائج يعود ليثير مرة أخرى قضايا قيمية (هى فى الواقع قضايا السياسة التى ستتخذ). وهناك حل عملى كثيرا ما يتردد لمواجهة القضايا

المعرفية التى يثيرها موضوع القيم، ويتمثل فى الرأى القائل بأن علم الاجتماع متصل – بشكل لا ينفصم– بالأخلاق، والسياسة، والقيم، وأنه لا يستطيع أن يطهر نفسه منها، ومن ثم فإنه يتعين على علماء الاجتماع أن يعلنوا صراحة عن الحوار الدائر حول هذا الموضوع (أى عن تحيزاتهم وميولهم).

وقد شارك فى بعض المناقشات الكلاسيكية لموضوع القيمة علماء بارزون من أمثال: تشارلز رايت ميلز، وهوارد بيكر، وألفن جولدنر، وجورج لندبرج، وروبرت ليند، وجونار ميردال (وقد استعرضنا أهم أعمالهم فى مواضع متفرقة من هذه الموسوعة). ولكن الصياغة المنهجية الرئيسية مازالت ماثلة فى الدراسات التى يحويها كتاب ماكس فيبر بعنوان: منهج العلوم الاجتماعية (والتى صدرت فى الفترة من ١٩٠٤ حتى ١٩١٨)[٦٩٨]، خاصة تلك الفصول التى يناقش فيها الأساس الفلسفى "للدلالة القيمية" أو "الالتزام القيمى"، كأساس من أسس صياغة المفاهيم. وهنا يذهب فيبر (تأثرا بنظرية المعرفة عند هينريش ريكرت – انظر مادة : **العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية**) إلى أن الواقع معقد بلا حدود وأنه لا يمكن استيعابه مفاهيميا استيعابا كاملا وكليا، وأن العلوم الطبيعية والاجتماعية تستخدم أنماطا تعميمية وتفريدية من صياغة المفاهيم، وأن موضوعات المفاهيم الاجتماعية تتسم بأنها متشربة بالمعنى وبالقيم. ولهذا يرى فيبر أن الدلالة القيمية تحكم عملية اختيار الوقائع فى العلوم الاجتماعية وفى البحوث التاريخية، وذلك عن طريق إجلاء القيم الكامنة فى الموقف أو فى الظاهرة موضع التحليل. وطبيعى أن يكون هناك على الدوام بعض التفسيرات المقنعة والمتباينة للقيم التى تكمن وراء الظواهر الثقافية، ومن ثم يمكن تفسير بعض وجهات النظر المختلفة التي يمكن من خلالها صياغة الظاهرة (أو "الواقعة التاريخية الفريدة") مفاهيميا. ولكن ما أن تتم صياغة إحدى الوقائع التاريخية الفريدة مفاهيميا فى إطار بحث معين، فإنه يصبح من الممكن التوصل إلى معرفة علمية اجتماعية" متحيزة موضوعيا"، وذلك عن طريق اكتشاف العلاقات العلية بين وصف موضوع البحث المتأثر بالدلالة القيمية من ناحية، والعوامل التاريخية السابقة من ناحية أخرى. والسبب فى ذلك أن بلورة هذه العلاقات تخضع للقواعد المستقرة فى ممارسة البحث العلمى. وإذا تبين أن وجهة النظر

القيمية المعينة التى تم صياغة موضوع البحث مفاهيميا وفقا لها لم تيسر لنا التوصل إلى تفسير للظاهرة يتسم بالدلالة المعنوية والكفاءة العلية، فمعنى ذلك أن تلك الظاهرة مازالت تحتضن قيما أخرى يمكن أن تتيح لنا التوصل إلى تفسير أكثر تقبلا.

ويجد القارئ مناقشة مفصلة لهذا الرأى فى كتاب توماس بيرجر المعنون: نظرية ماكس فيبر فى بناء المفاهيم، الصادر عام ١٩٧٦.[٦٩٩]

انظر أيضا: **نظرية معيارية**

قيمة استعمالية Use Value

انظر: **إنتاج السلع للسوق**

قيمة تبادلية Exchange Value

انظر: **الرأسمالية، إنتاج السلع للسوق.**

قائمة بالمراجع والمؤلفات التى ورد ذكرها فى الموسوعة مرقمة بالإشارات التى وردت بها فى المتن

(1) Karl Marx, Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, 1959.
(2) Louis Althusser, For Marx, 1966.
(3) P. Stanworth and A. Giddens, Elites and Power in British Society, 1974.
(4) H. Kaelble, Historical Research on Social Mobility, 1977.
(5) A. Beteille, Caste, Class and Power, 1965.
(6) Pitirim Sorokin, Social Mobility, 1927.
(7) Peter M. Blau and Otis D. Duncan, The American Occupational Structure, 1967.
(8) Anthony Heath, Social Mobility, 1981.
(9) M. Shaw, Dialectics of War: An Essay in the Social Theory of Total War and Peace, 1988.
(10) David F. Aberle, The Peyote Religion Among the Navaho, 1966.
(11) Eric Hoffer, The True Believer, 1951.
(12) Theodor Adorno, The Authoritarian Personality, 1950.
(13) Neil Smelser, Theory of Collective Behaviour, 1963.
(14) T. Gurr, Why Men Rebel, 1970.
(15) Jean Cohen, Social Research, 1985.
(16) Mayer N. Zald and John D. McCarthy, The Dynamics of Social Movements, 1979.
(17) Alain Touraine, The Return of the Actor, 1988.
(18) Peter Worsley, The Trumpet Shall Sound, 1957.

(19) Knelm O.L. Burridge, Mombu, 1960.
(20) Peter Lawrence, Road Belong Cargo, 1964.
(21) Sylvia L. Thrupp (ed.), Millennial Dreams in Action, 1962.
(22) Douglas McGregor, The Human Side of the Enterprise, 1960.
(23) Rensis Likert, "New Patterns of Management", in: V. Vroom and E.L. Deci (eds.), Management and Motivation, 1970.
(24) Chris Argyris, "Understanding Human Behaviour in Organizations", in: M. Haire (ed.), Modern Organization Theory, 1959.
(25) F.J. Roethlisberger and W.J.Dickson, Management and the Worker, 1949.
(26) Michael Rose, Industrial Behaviour, 1975, 1988.
(27) M. Regini (ed.), The Future of Labour Movements, 1992.
(28) R.A. Wallace (ed.), Feminism and Sociological Theory, 1989.
(29) Jessie Bernard, Academic Women, 1964.
(30) Jessi Bernard, Future of Marriage, 1972.
(31) Jessi Bernard, The Female World, 1987
(32) Jessi Bernard, Academic Women on the Move, 1973.
(33) Jessi Bernard, Gender and the Life Course, 1985.
(34) Jessi Bernard, Feminists in Politics, 1982.
(35) Ann Oakley, The Sociology of Housework, 1974.
(36) Ann Oakley, From Hero to Maternity, 1979.
(37) Samuel Stauffer et al., The American Soldier, 1949.
(38) Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure, 1949.
(39) W. G. Runciman, Relative Deprivation, and Social Justice, 1966.

(40) M. Rutter and N. Madge, Cycles of Disadvantage, 1976.
(41) Z. Ferge and S.M. Miller, Dynamics of Deprivation, 1987.
(42) Joan N. Gurney and Kathleen J. Tierney, Relative Deprivation and Social Movements, A Critical Look at Twenty Years of Theory and Research, in: Sociological Quarterly, 1982.
(43) Erik Olin Wright, Classes, 1985.
(44) Ralph H. Turner and Lewis M. Killian, Collective Behaviour, 1957.
(45) Louis Wirth, "Urbanism as a way of Life", in : American Journal of Sociology, 1938.
(46) B.S. Turner, Citzenship and Capitalism, 1986.
(47) S.R. Munzer, A Theory of Property Rights, 1990.
(48) Michael Freeden, Rights, 1991.
(49) M. Berger, Equality by Statute, 1978.
(50) Max Weber, Economy and Society, 1922.
(50-1) Bronislaw Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, 1922.
(51) Joseph R. Gusfield, Symbolic Crusade, 1963.
(52) Louis A. Zurcher et al., Citizens for Decency, 1976.
(53) John H. Goldthorpe and David Lockwood et al., The Affluent Worker, 1968.
(54) Michael Burawoy, Manufacturing Consent, 1979.
(55) Malcolm Payne, Modern Social Work Theory, 1991.
(56) J. Heffernan et al., Social Work and Social Welfare, 2nd edn., 1992.
(57) Mary Richmond, Social Diagnosis, 1917.
(58) E. S. Savas, Privatizing the Public Sector, 1982.
(59) Timothy Barnekov et al., Privatism and Urban Policy in Britain and the United States, 1989.

(60) Amitai Etzioni, A Comparative Analysis of Complex Organizations, 1961.
(61) George Weinberg, Society and the Healthy Homosexual, 1972.
(62) Charles Darwin, The Origin of Species by Means of Natural Selection, 1859.
(63) Charles Darwin, The Descent of Man, 1871.
(64) David McClelland, The Achieving Society, 1961.
(65) Andre Gunder Frank, Latin America: Underdevelopment or Revolution, 1969.
(66) J. Mann et al., Aids in the World, WHO, UNAIDS, Biennial Report.
(67) Jack Douglas, Understanding Everyday Life, 1970.
(68) Patricia A. Adler et al., "Everyday Life Sociology", in: Annual Review of Sociology, 1987.
(69) Andrew Weigert, Sociology of Everyday Life, 1981.
(70) B. Banerjee, "Rural - Urban Migration and Family Ties", in: Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 1981.
(71) M. Grieco, Keeping it in the Family, 1987.
(72) Gary Mormino, "We Worked Hard and Took Care of Our Own", in: Labour History, 1982.
(73) Tamara K. Haraven, "The labourer's of Manchester, New Hampshire, 1912 - 1922", in: Labour History, 1975.
(74) Stephen Castle and Godula Kosack, Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe, 1973.
(75) R. Miles, Racism and Migrant Labour, 1982.
(76) Conrad M. Arensberg and Solon T. Kimball, Family and Community in Ireland, 1940.
(77) The Polity Reader in Cultural Theory, 1993.

(78) Kurt Lang, Military Institutions and the Sociology of War, 1972.
(79) J.J. Johnson, The Role of The Military in Underdeveloped Countries, 1962.
(80) Samuel A. Stouffer et al., The American Soldier, 1949.
(81) Samuel E. Finer, The Man on Horseback, 1962.
(82) Morris Janowitz, The Professional Soldier, 1960.
(83) Morris Janowitz, Sociology and the Military Establishment, 3rd edn., 1974.
(84) Martin Shaw and Colin Creighton, (eds.), The Sociology of War and Peace, 1988.
(85) Colin Bell and Howard Newby, Community Studies, 1972.
(86) Margaret Stacey, "The Myth of Community Studies", in: British Journal of Sociology, 20, 1969.
(87) Jonathan I. Gershuny and Graham S. Thomas, Changing Times, 1984.
(88) John Madge, The Origins of Scientific Sociology, 1963.
(89) Per Otnes (ed.), The Sociology of Consumption, 1988.
(90) H.F. Moorhouse, "American Automobiles and Worker's Dreams", in: Sociological Review, 1983.
(91) Daniel Miller, Material Culture and Mass Consumption, 1987.
(92) R. Miles, Racism, 1989.
(93) D.C.Cox, Class, Caste and Race, 1948.
(94) Robert Miles, Racism and Migrant Labour, 1982.
(95) Lee Rainwater, Behind Ghetto Walls, 1970.
(96) Howard Schuman, Racial Attitudes in America, 1985.
(97) Howard Schuman, Black Men, White Cities, 1973.
(98) Allegra Taylor, Prostitution, 1991.

(99) David Lee et al., Scheming for Youth, 1990.
(100) Bryan S. Turner, The Body and Society, 1984.
(101) Sue Scott and David Morgan (eds.), Body Matters, 1993.
(102) Paul Robinson, The Modernization of Sex, 1976.
(103) Janice M. Irvine, Disorders of Desire, 1990.
(104) John Gagnon and William Simon, Sexual Conduct, 1973.
(105) E. Zerubavel, Hidden Rhythms: Schedules and Calenders in Social Life, 1981.
(106) B. Adam, Time and Social Theory, 1990.
(107) E. Shanas et al., Old People in Three Industrial Societies, 1968.
(108) Ethel Shanas and M.B. Sussman (eds.) , Family, Bureaucracy and the Elderly, 1977.
(109) M. W. Riley's Presidential Adress to the American Sociolgical Association, "On the Significance of Age in Sociology", in: American Sociological Review, 1987.
(110) P. Townsend and N. Davidson, Inequalities in Health, The Black Report, 1982.
(111) Margaret Stacey, Sociology of Health and Illness, A Textbook 1988.
(112) Jack Goody, Cooking, Cuisine and Class, 1982.
(113) Stephen Mennell, All Manners of Food, 1985.
(114) Helene Z. Lopata, Occupation: Housework, 1971.
(115) Ann Oakley, The Sociology of Housework, 1974.
(116) Arlie Hochschild, The Managed Heart, 1983.
(117) Thomas Scheff, Microsociolgy, 1990.
(118) T. Kemper (ed.) Research Agendas in the Sociology of Emotions, 1990.

(119) R. Brenner and G. Brenner, Gambling and Speculation; A Theory, A History and A Future of Some Human Decisions, 1990.
(120) David Downes et al., Gambling, Work and Leisure: A Study Across Three Areas, 1976.
(121) O. Newman, Gambling: Hazard and Reward, 1972.
(122) C. Wright Mills, The Power Elite, 1956.
(123) D. McQuail, Mass Communication Theory, 1983.
(124) Neil Postman, Amusing Ourselves to Death, 1985.
(125) Paul Du Gay (ed.), Cultures of Production/ Production of Culture, 1997.
(126) R. and R.N. Rapoport, Leisure and the Family Life Cycle, 1975.
(127) Stanley Parker, Leisure and Work, 1983.
(128) Clark Kerr et al., Industrialism and Industrial Man, 1960.
(129) S. Hall et al., Resistance Through Ritual, 1976.
(130) C. Rojek, Capitalism and Leisure Theory, 1985.
(131) Erik Erikson, Childhood and Society, 1950.
(132) Erik Erikson, Life History and the Historical Moment, 1975.
(133) Arthur Mitzman, The Iron Cage, 1969.
(134) J.S. Coleman, Longitudinal Data Analysis, 1982.
(135) Herman Kahn and Anthony Wiener, The Year 2000, 1967.
(136) Club of Rome's Report on: The Limits of Growth, 1972.
(137) Marvin Cetron and Owen Davies, American Renaissance, 1989.
(138) Ralph Dahrendorf, Homo Sociologicus, 1968.

(139) Erving Goffman, The Presentation of Self in Everyday Life, 1959.
(140) Erving Goffman, Encounters, 1961.
(141) Stanford Lyman and Marvin Scott, The Drama of Social Reality, 1975.
(142) Louis Zurcher, Social Roles, 1983.
(143) Elizabeth Bott, Family and Social Network, 1957.
(144) Michael Young and Peter Willmott, Family and Kinship in East London, 1957.
(145) Michael Young and Peter Willmott, The Symmetrical Family, 1973.
(146) Talcott Parsons, The Social System, 1951.
(147) M. Rutter and N. Magde, Cycles of Disadvantage, 1976.
(148) E. Durkheim, The Rules of Sociological Method, 1895.
(149) Emile Durkheim, The Division of Labour in Society, 1893.
(150) E. Durkheim, Suicide, 1897.
(151) E. Durkheim, The Elemantry Forms of the Religious Life, 1912.
(152) Steven Lukes, Emile Durkheim: His Life and Work, 1973.
(153) Raymond Aron, Main Currents in Sociological Thought, 1967.
(154) Nicos Poulantzas, Political Power and Social Classes, 1968.
(155) R. Miliband, The State in Capitalist Society, 1969.
(156) Roger King, The State in Modern Society, 1986.
(157) Bob Jessop, "Recent Theories of the Capitalist State", in: Cambridge Journal of Economics, 1977.

(158) Gianfranco Poggi, The Development of the Modern State, 1978.
(159) Charles Tilly, The Formation of National States in Western Europe, 1975.
(160) C. Cousins, Controlling Social Welfare, 1987.
(161) Simone De Beauvoir, The Second Sex, 1949.
(162) Simone De Beauvoir, She Came to Stay, 1943.
(163) Simone De Beauvoir, The Mandarins, 1954.
(164) S. De Beauvoir, Memoirs of a Dutiful Daughter, 1958.
(165) S. De Beauvoir, The Prime of Life, 1960.
(166) S. De Beauvoir, A Very Easy Death, 1964
(167) S. De Beauvoir, Adieux, 1981.
(168) Roy Wallis, The Elementary Forms of the New Religious Life, 1984.
(169) Thomas Robbins, "Cults, Convets and Charisma", in: Current Sociology, 1988.
(170) E.A. Wrigly, "Family Limitation in Pre-Industrial England", in: English History Review, 1966.
(171) Laslett, The World we have lost, 1965; Household and Family in Past Time, 1972 and Family Life and Illicit Love in Earlier Generations, 1977.
(172) Kirk Patrick Sale, Human Scale, 1980.
(173) Robert Dahl, A Preface to Democratic Theory, 1956.
(174) Charles Wright Mills, The Power Elite, 1956.
(175) Jack Lively, Democracy, 1975.
(176) Graeme Duncan, Democratic Theory and Practice, 1983.
(177) Thomas Luckmann, The Invisible Religion, 1963.

(178) R.N. Bellah, "Civil Religion in America", in: W.G. Mc Loughlin and R.N. Bellah (eds.), Religion in America, 1968.
(179) Edward Shils and Michael Young, "The Meaning of The Coronation" in: Sociological Review, 1953.
(180) Robert Bales, Family, Socialization and Interaction Process, 1955.
(181) Robert Bales, Working Papers in the Theory of Action, 1953.
(182) Robert Bales, Interaction Process Analysis: A Method for the Study of Small Groups, 1950.
(183) Robert Bales, SYMLOG, A System for Multiple Level Observation of Groups, 1979.
(184) John Dewey, Democracy and Education, 1916.
(185) George Herbert Mead, Mind, Self and Society, 1934.
(186) Morris Rosenberg et al., Black and White Self - Esteem, 1972.
(187) Morris Rosenberg, Conceiving The Self, 1979.
(188) Stanley Cohen, Folk Devils and Moral Panics, 1971.
(189) Eysenck and Kamin, Intelligence : The Battle for the Mind, 1981.
(190) Arthur R. Jensen, "How Much Can be Boost IQ and Educational Achievement?, in: Harvard Review, 1969.
(191) Radcliffe - Brown, A. R., Structure and Function in Primitive Society, 1952.
(192) James S. Coleman and Thoma Hoffer, Public and Private High Schools: The Impact of Communities, 1987.
(193) James S. Coleman, The Adolscent Society, 1961.

(194) Pierre Bourdieu Cultural Reproduction and Social Reproduction, 1973.
(195) T. Bottomore, Theories of Modern Capitalism, 1985.
(196) Susan Strange, Casino Capitalism, 1986.
(197) S. Lash and J. Urry, The End of Organized Capitalism, 1987.
(198) Benjamin Seebohm Rowntree, Human Needs of Labour, 1918.
(199) B. S. Rowntree, Poverty: A Study of Town Life, 1901.
(200) Wilhelm Reich, The Mass Psychology of Facism, 1942.
(201) Wilhelm Reich, The Sexual Revolution, 1972.
(202) A. Cohen, Delinquent Boys, 1955.
(203) J.H. Goldthorpe et al., The Affluent Worker in the Class Structure, 1969.
(207) J.Pleck, The Myth of Masculinity, 1981.
(205) Mirra Komarovsky, Blue Collar Marrriage, 1964.
(206) M. Komarovsky, Dilemmas of Masculinity, 1976.
(207) Andrew Tolson, The Limits of Masculinity, 1976.
(208) T. Carrigan et al., Towards a New Theory of Masculinity, Theory and Society, 1985.
(209) A. Brittan, Masculinity and Power, 1989.
(210) Robert Connell, Gender and Power, 1987.
(211) Kenneth Clatterbaugh, Contemporary Perspectives On Masculinity, 1990.
(212) Robert Bly, Iron John, 1991.
(213) Judith Okely, The Traveler - Gypsies, 1983.
(214) Edwin Lemert, Social Pathology, 1951.
(215) Herbert A. Simon, Models of Bounded Rationality, 1982.

(216) F.F. Piven and R.A. Cloward, Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare, 1971.
(217) Anthony Forder et al., Theories of Welfare, 1984.
(218) John Dixon, Social Welfare in Developed Market Countries, 1989.
(219) E. Fox - Genovese, Fruits of Merchant Capital, 1983.
(220) Robert H. Abzug and Stephen E. Maizlish, New Perspectives on Race and Slavery in America, 1986.
(221) Claude Meillassoux and Alide Dasnois, The Anthrpology of Slavery, 1991.
(222) Victor Turner, The Forest of Symbols, 1967.
(223) Mary Douglas, Purity and Danger, 1966.
(224) Clifford Geertz, "Deep Play: Notes on the Balinese Cockfight", in: Daedalus, 1972.
(225) Basil Bernstein, Class, Codes and Control, 1971-7.
(226) Arnold M. Rose, Human Behaviour and Social Processes, 1962.
(227) Jean - Jacques Rousseau, The Social contract, 1762.
(228) Robert Redfield, Tepoztlan - Life in a Mexican Village, 1930.
(229) Florian Znaniecki and William Isaas Thomas, The Polish Peasant in Europe and America, 1914.
(230) Florian Znaniecki, Cultural Reality, 1919.
(231) F. Znaniecki, Social Relations and Social Roles, 1965.
(232) Lawrence Stone, The Family, Sex and Marriage in England, 1500- 1800, 1977.
(233) Peter Berger, Invitatation to Sociology, 1963.
(234) M. Whyte, Dating, Mating and Marriage, 1990.
(235) David Morgan, The Family, 1985.

(236) Jessie Bernard, The Future of Marriage, 1972.
(237) Chris Harris, Family and Industrial Society, 1983.
(238) Georg Simmel, The Philosophy of Money, 1900.
(239) Paul Rock, The Making of Symbolic Interactionism, 1979.
(240) David Frisby, Georg Simmel, 1984.
(241) Jean - Paul Sartre, The Problem of Method, 1957.
(242) Jean - Paul Sartre, Being and Nothingness, 1943.
(243) Jean - Paul Sartre, The Critique of Dialectical Reason, 1960.
(244) Robert B. Carlisle, The Proffered Crown, 1987.
(245) Herbert Spencer, Social Statics, 1851.
(246) Herbert Spencer, First Principles, 1862.
(247) Herbert Spencer, The Study of Sociology, 1873.
(248) J.D.Y. Peel, Herbert Spencer, 1971.
(249) Samuel A. Stouffer, The American Soldier, 1949.
(250) Levy - Bruhl, Primitive Mentality, 1922.
(251) James Frazer, The Golden Bough, 1900.
(252) Bronislaw Malinowski, Magic, Science, Religion and Other Essays, 1948.
(253) E.E. Evans - Pritchard, Withchcraft, Oracles and Magic Among the Azande, 1937.
(254) Clyde Kluckhohn, Navajo Witchcraft, 1944.
(255) Irene Silverblatt, Moon, Sun and Magic, 1987.
(256) B. R. Wilson (ed.), Rationality, 1970.
(257) Peter Winch, The Idea of Social Science, 1958.
(258) Max G. Marwick, "How Real is the Charmed Circle in African and Western Thought? ", in: Africa, 1973.

(259) Paul Samuelson, "The Pure Theory of Public Expenditure", in: Review of Economics and Statistics, 1954.

(260) Ezra J. Mishau, Introduction to Normative Economics, 1981.

(261) Richard Cornes and Todd Sandler, The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods, 1986.

(262) Howard Becker, Outsiders, 1963.

(263) Erving Goffman, Asylums, 1961.

(264) M. Harrop and W.L. Miller, Elections and Voters - A Comparative Perspective, 1987.

(265) See for Example, B. Sarlvik and I. Crewe, Decade of Dealignment, 1983.

(266) A. Heath et al. Understanding Political Change, 1991.

(267) Richard G. Niemi and Herbert F. Weisberg, Controversies in Voting Behaviour, 1993.

(268) Gustave Le Bon, The Crowd, A Study of the Popular Mind, 1895.

(269) Neil Smelser, Theory of Collective Behaviour, 1963.

(270) R. H. Turner and L. M. Killian, Collective Behaviour, 1957.

(271) Mancur Olson, The Logic of Collective Action, 1965.

(272) Robert K. Merton, "Social Problems and Sociological Theory", in R.K. Merton and R. Nisbet, Contemporary Social Problems, 1971.

(273) William Graham Sumner, Folkways, 1906.

(274) Albion W. Small, General Sociology, 1907.

(275) Albion W. Small, Adam Smith and Modern Sociology, 1907.

(276) Alibion W. Small, The Meaning of the Social Sciences, 1910.
(277) Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, 1759.
(278) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 1776.
(279) Adam Smith, Essays on Philosophical Subjects, 1795.
(280) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the wealth of Nations, 1776.
(281) Adam Smith, ... The Wealth of Nations, 1776
(282) E. G. West, "Adam Smith's Two Views of the Division of Labour", in: Economics, 1964.
(283) Pitirim Alexandrovich Sorokin, The Sociology of Revolution, 1925.
(284) Pitirim A. Sorokin , Social Mobility, 1927.
(285) Pitirim A. Sorkin, Rural Sociology, 1930.
(286) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, 4 Vols, 1937 - 41.
(287) Pitirim A. Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, 1956.
(288) Georges Sorel, Reflections on Violence, 1908.
(289) Georges Sorel, The Illusions of Progress, 1908.
(290) Ferdinand de Saussure, The Course in General Linguistics, 1934.
(291) Jill Rubery, "Employers and the Labour Market", in: D. Jallie (ed.), Employment in Britain, 1988.
(292) Jill Rubery and Frank Wilkinson (eds.), Employer Strategy and the Labour Market, 1994.
(293) I. Gough, The Political Economy of the Welfare State, 1979.

(294) T.H. Marshall, Sociology at the Crossroads, 1963.
(295) Barney Glaser and Anselm Strauss, Awareness of Dying, 1956.
(296) Gary Gereffi and Miguel Korzeniewicz (eds.) Commodity Chains and Global Capitalism, 1994.
(297) E. Bott, Family and Social Network, 1957.
(298) Mark Geranovetter, Getting a Job, 1974.
(299) Peter V. Marsden and Nan Lin (eds.) Social Structure and Network Analysis, 1982.
(300) L. Kish, "A Procedure for Objective Respondent Selection Within the Household", in: Journal of the American Statistical Association, 1949.
(301) A.L. Greil and T. Robbins (eds.), Between Sacred and Secular, 1994.
(302) Paul Gilroy, The Black Atlantic, 1993.
(303) Nancy Abelmann and John Lie, Blue Dreams: Korean Americans and the Los Angeles Riots, 1995.
(304) Gordon Allport, Personality, 1937.
(305) Max Weber, Protestant Ethic and the Spirtit of Capitalism, 1905.
(306) Theodor Adorno et al., The Authoritarian Personality, 1950
(307) John Madge, The Origin of Scientific Sociology, 1962.
(308) Harold Garfinkel, "Conditions of Successful Degradation Ceremonies", in: American Journal of Sociology, 1956.
(309) Mary R. Jackman and Robert W. Jackman, Class Awareness in the United States, 1983.
(310) Erving Goffman, Interaction Ritual: Essays on Face - To - Face Behaviour, 1967.

(311) Emile Durkheim, The Elementary Forms of Religious Life, 1912.
(312) Christel Lane, The Rites of Rulers: Ritual in Industrial Society, 1981.
(313) Marc Bloch, From Blessing to Violence, 1986.
(314) Arnold Van Gennep, The Rites of Passage, 1909.
(315) G. Lewis, Day of Shining Red, 1980.
(316) G. Rude, The Crowd in History, 1964.
(317) E.P. Thompson, The Making of the English Working Class, 1964.
(318) Stanley Cohen, British Mods and Rockers in the mid - 1960s, 1975.
(319) A. Obershall, "The Los Angeles Riot of August 1965", in: Social Problems, 1968.
(320) Carl Friedrich and Zbigniew Brzezinski, Totalitarian Dictatorship and Autocracy, 1963.
(321) Clifford Shaw, The Jack - Roller: A Delinquent Boy's Own Story, 1930.
(322) Jon Snodgrass, the Jack Roller at Seventy, 1982.
(323) Joseph Schumpeter, The Theory of Economic Development , 1912.
(324) Joseph Schumpeter, Business Cycles, 1939.
(325) Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, 1942.
(326) Stanley Cohen, Folk Devils and Moral Panic, 1972.
(327) Max Scheler, Ressentiment, 1912.
(328) Max Scheler, The Nature of Sympathy, 1913.
(329) Max Scheler, Problems of a Sociology of Knowledge, 1926.

(330) Max Scheler, Man's Place in Nature, 1928.
(331) Fernando Claudin, The Communist Movement from Comintern to Cominform, 1975.
(332) Friedrich Engels, The Origin of the Family, Private Property and the State, 1884.
(333) E. Leacock, "Marxism and Anthropology", in: B. Ollman and E. Vernoff (eds.), The Left Academy, 1981.
(334) Graham Allan, Friendship: Developing a Sociological Perspective, 1989.
(335) Stephen Hill, Competition and Conflict at Work, 1981.
(336) Mosca, Gaetano, Elementi di Scienza Politica, 1896 (G. Mosca, The Ruling Class, 1939).
(337) C. Wright Mills, The Power Elite, 1956.
(338) P. Bachrach, The Theory of Democratic Elitism, 1967.
(339) Geraint Parry, Political Elites, 1969.
(340) Charles Wright Mills, The Power Elite, 1956.
(341) G. William Domhoff and Hoyt B. Ballard (eds.), C. Wright Mills and the Power Elite , 1968.
(342) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, 1905.
(343) R. H. Howe, "Max Weber's Elective Affinities", in: American Journal of Sociology, 1978.
(344) David Lockwood, "Sources of Variation in Working - Class Images of Society", in: The Sociological Review, 1966.
(345) Walter Lippman, Public Opinion, 1922.
(346) Barney Glaser and Anselm Strauss, Status Passage, 1967.
(247) Robert Prus, "Generic Social Processes" in: Journal of Contemporary Ethnography, 1987.

(348) John Lofland, Doing Social Life, 1976.
(349) Carl Couch, Constructing Social Life, 1975.
(350) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict, 1956.
(351) Erving Goffman, Stigma, 1961.
(352) Anthony Giddens, Capitalism and Modern Social Theory, 1971.
(353) Anthony Giddens, Central Problems in Social Theory, 1979.
(354) Anthony Giddens, The Constitution of Society, 1984.
(355) Anthony Giddens, A Contemporary Critique of Historical Materialism, 1981.
(356) Anthony Giddens, The Nation State and Violence, 1985.
(357) Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, 1990.
(358) I.J. Cohen, Structuration Theory, 1989.
(359) Jon Clark et al. (eds.), Anthony Giddens - Consensus and Controversy, 1990.
(360) Stanley Cohen, Visions of Social Control, 1988.
(361) Jack P. Gibbs, Control : Sociology's Central Notion, 1989.
(362) Stanley Cohen, "The Punitive City: Notes on the Dispersal of Social Control", in: Contemporary Crises, 1979.
(363) Michel Foucault, Discipline and Punish, 1977.
(364) George Brown and Tirril Harris, Social Origins of Depression, 1978.
(365) Pierre Bourdieu, Outline of Theory and Practice, 1977.
(366) Richard Jenkins, Pierre Bourdieu, 1992.
(367) Andre Beteille, Caste, Class and Power, 1965.

(368) Charles Loring Brace, The Dangerous Classes of New York, 1872.
(369) Diana Gordon, The Return of the Dangerous Classes, 1994.
(370) Max Weber, Economy and Society, 1922.
(371) T. H. Marshall, "The Nature and Determinants of Social Status, in: Class, Citizenship and Social Development, 1964.
(372) Thorstein Veblen, The Theory of the Leisure Class, 1899.
(373) Charles Murray, Losing Ground, 1984.
(374) William Julius Wilson et al., The Declining Significance of Race, 1978.
(375) William Julius Wilson, The Truly Disadvantaged, 1987.
(376) John Rex and Sally Tomlinson, Colonial Immigrants in a British City, 1979.
(377) Charles Murray, The Emerging British Underclass, 1990.
(378) W.G. Runciman, "How Many Classes are There in Contemporary British Society?", in: Sociology, 1991.
(379) Anthony Giddens, The Class Structure of the Advanced Societies, 1973.
(380) Duncan Gallie, "Employment, Unemployment and Social Stratification," in his: Employment in Britain, 1988.
(381) Herbert Gans, "Deconstructing the Underclass", in: Journal of the American Planning Association, 1990.
(382) Gordon Marshall et al., Social Class in Modern Britain, 1984.
(383) Serge Mallet, La Nouvelle Classe Ouvriere, 1965.
(384) Duncan Gallie, In Search of the New Working Class, 1978.

(385) Gordon Marshall et al., Social Class in Modern Britain, 1984.
(386) John Scott, The Upper Class, 1982.
(387) Maurice Zeitlin, The Large Corporation and Contemporary Classes, 1989.
(388) Karl Renner, Wandlungen der modernen Gesellschaft, 1953.
(389) John H. Goldthorpe, Social Mobility and Class Structure in Modern Britain, 1980.
(390) Gordon Marshall et al., Social Class in Modern Britain, 1984.
(391) Phillipe Aries, Centuries of Childhood, 1962.
(392) Allison James and Alan Prout (eds.), Constructing and Reconstructing Childhood, 1990.
(393) George Brown and Tirril Harris, Social Origins of Depression, 1978.
(394) Janet Finch, Family Obligations and Social Change, 1989.
(395) William Graham Sumner, Folkways, 1906.
(396) Thomas Luckmann, Life - World and Social Realities, 1986.
(397) R. I. Cohen, (ed.), Justice : Views From The Social Sciences, 1986.
(398) T. Eckhoff, Justice : Its Determinants in Social Interaction, 1974.
(399) John Rawls, A Theory of Justice, 1972.
(400) Robert Norzick, Anarchy, State and Utopia, 1974.
(401) Friedrich Hayek, The Mirage of Social Justice , 1976.
(402) E. Walster et al., Equity : Theory and Research, 1978.

(403) K.E. Soltan, "Empirical Studies of Distributive Justice", in: Ethics, 1982.
(404) Wyne Alves and Peter Rossi, "Who Should Get What?", in: American Journal of Sociology, 1978.
(405) Jennifer Hochschild, What's Fair? American Beliefs About Distributive Justice, 1981.
(406) K.S. Scherer (ed.), Justice: Interdisciplinary Perspectives, 1992.
(406-1) Gordon Marshall, Adam Swift and Stephen Roberts, Against the Odds? 1997.
(407) J. Dollard et al., Frustration and Aggression, 1939.
(408) A L. Kroeber, Zuni Kin and Class, 1917.
(409) Raymond Firth, We, The Tikopia, 1936.
(410) E.E. Evans - Pritchard, The Nuer, 1940.
(411) Frederic M. Thrasher, The Gang, 1927.
(412) William Foote Whyte, Street - Corner Society, 1955.
(413) Albert K. Cohen, Delinquent Boys, 1955.
(414) Goff Pearson, Hooligan: A History of Respectable Fears, 1983.
(415) S. Cohen, Folk Devils and Moral Panics, 1972.
(416) Isaac Newton, Principia of Mathematica, 1686.
(417) John Locke, Essay Concerning Human Understanding, 1689.
(418) John Locke, Two Treatises on Government, 1689.
(419) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 1776.
(420) Theodor Adorno and Max Horkheimer, The Dialectic of Enlightenment, 1972.

(421) A. Swingewood, "Origins of Sociology : The Case of the Scottish Enlightenment", in: British Journal of Sociology, 1970.
(422) H. Kaminsky, "Chiliasm and the Hussite Revolution", in: Church History, 1957.
(423) Mark Aveline, "The Group Therapies in Perspective", in: Free Association, 1990.
(424) B. Hindess and P. Hirst, Pre - Capitalist Modes of Production, 1975.
(425) J. T. Dunlop, Industrial Relations Systems, 1958.
(426) T.A. Kochen et al., The Transformation of American Industrial Relations, 1986.
(427) A. R. Radcliffe - Brown, African Systems of Kinship and Marriage, 1950.
(428) John Stuart Mill, A System of Logic, Ratiocinative and Deductive, 1843.
(429) Marcel Mauss, The Gift, 1954.
(430) H. Codere, Fighting with Property, 1950.
(431) Marshall Sahlins, Stone Age Economics, 1972.
(432) Theodor Caplow, "Chistmas Gifts and Kin Networks", in: American Sociological Review, 1982.
(433) V. Zelizer, "Human Values and the Market", in : American Journal of Sociology, 1978.
(434) Julian Pitt - Rivers, The People of Sierra, 1954.
(435) Michael Kenny, A Spanish Tapestry, 1961.
(436) Robert Nisbet, The Sociological Tradition, 1967.
(437) Talcott Parsons, The Structure of Social Action, 1937.
(438) Neil Smelser, The Sociology of Economic Life, 2nd edn., 1976.

(439) Mark Granovetter and Richard Swedberg (eds.), The Sociology of Econmic Life, 1992.
(440) Frederic Thrasher, The Gang, 1927.
(441) Margaret Mead and Gregory Bateson, Blinese Culture, 1942.
(442) Howard Becker, Doing Things Together, 1986.
(443) Howard Becker, Art Worlds, 1980.
(444) Jon Wagner (ed.), Images of Information, 1979.
(445) Douglas Harper, "Visual Sociology", in: Grant Blank et al. (eds.), New Technology in Sociology, 1989.
(446) E.H. Carr, What is History?, 1962.
(447) Philip Abrams, Historical Sociology 1980.
(448) Anthony Giddens, Central Problems in Social Theory, 1979.
(449) J.H. Goldthorpe, "The Uses of History in Sociology", in: British Journal of Sociology, 1991.
(450) Barrington Moore, the Social Origins of Dictatorship and Democracy, 1966.
(451) Immanuel Wallerstein, The Modern World - System, 1974, 1980.
(452) Michael Mann, The Sources of Social Power, 1986.
(453) Theda Skocpol, States and Social Revolutions, 1979.
(454) Dennis Smith, Barrington Moore: Violence, Morality and Political Change, 1983.
(455)Christopher Jencks et al., Inequality: A Reassessment of the Efffcts of Family and Schooling in America, 1972.
(456) Christopher Jencks et al., Who Gets Ahead? Determinants of Economic Success in America, 1979.

(457) Roland Meighan et al., A Sociology of Educating, 2nd edn. , 1986.
(458) Philip Wexler, Social Analysis of Education: After the New Sociology, 1987.
(459) Diego Gambetta, Were They Pushed or Did they Jump? Individual Decision Mechanisms in Education, 1987.
(460) David E. Apter, Rethinking Development, 1987.
(461) Georg Simmel, The Metropolis and Mental Life, 1903.
(462) Louis Wirth, "Urbanism as a Way of Life", in: American Journal of Sociology, 1938.
(463) Manuel Castells, The Urban Question, 1977.
(464) Manuel Castells, The City and the Grassroots, 1983.
(465) Manuel Castells, The Informational City, 1989.
(466) D. T. Herbert and D.M. Smith, Social Problems and the City, 1989.
(467) Sigmund Freud, Civilization and its Discontents, 1930.
(468) Emile Durkheim, The Elementary Froms of Religious Life, 1912.
(469) Max Weber, The Sociology of Religion, 1922.
(470) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, 1905.
(471) Bryan Wilson, Religion in Sociological Prespective, 1982.
(472) Leo A. Goodman, Analysing Quantitative / Categorical Data, 1978.
(473) Leo A. Goodman, The Analysis of Cross - Cassification Having Ordered Categories, 1984.
(474) Howard Newby, "Rural Sociology", in: Current Sociology, 1980.
(475) H. Laswell, Politics: Who Gets What, When, How, 1958.

(476) Robert E. Dowse and John A. Hughes, Political Sociology, 2nd edn., 1986.
(477) Keith Grant, The Sociology of Work, 1991.
(478) John Eldridge et al., Industrial Sociology and Economic Crisis, 1991.
(479) Eliot Freidson, The Profession of Medicine, 1971.
(480) Ivan Illich, Medical Nemesis, 1976.
(481) Ruth Laub Coser, Life in the World, 1962.
(482) U. Gerhardt, Ideas About Illness: An Intellectual and Political History of Medical Sociology, 1989.
(483) Emily Mumford, Medical Sociology, 1983.
(484) E. Zaretsky, Capitalism, The Family and Personal Life, 1976.
(485)R.D. Laing, The Politics of the Family, 1971.
(486) Michell Barrett and Mary McIntosh, The Anti - Social Family, 1982.
(487) Philippe Aries, Centuries of Childhood, 1962.
(488) Michael Young and Peter Willmot, The Symmetrical Family, 1973.
(489) P. Townsend, The Family Life of Old People, 1957.
(490) J. Finch, Family Obligations and Social Change, 1989.
(491) Robert Merton, "Studies in the Sociolgy of Science", Part Four of his: Social Theory and Social Structure, 1968.
(492) Robert Merton, The Sociology of Science 1973.
(493) B. Barber, Science and the Social Order, 1952.
(494) Harry Collins, "the Sociolgy of Scientific Knowledge", in: Annual Review of Sociology, 1983.
(495) Andrew Pickering, Science as Practice and Culture, 1992.
(496) Michael Rose, Servants of Post-Industrial Power?, 1979.

(497) M. Cain and A. Hunt, Marx and Engels on Law, 1979.
(498) Emile Durkheim, The Division of Labour in Society, 1893.
(499) Emile Durkheim, Professional Ethics and Civic Morals, 1950.
(500) Max Weber, Economy and Society 1922.
(501) Max Weber, General Econmic History, 1923.
(502) Bernard Edelman, The Ownership of the Image: Elements for a Marxist Theory of Law, 1979.
(503) Frank Pearce, The Radical Durkheim, 1989.
(504) Roberto Unger, Law in Modern Society, 1976.
(505) R. Cotterrell, The Sociology of Law, 1984.
(506) R. Bowles, Law and Economy,. 1982.
(507) Gyorgy Lukacs, History and Class Consciousness, 1923.
(508) Karl Mannheim, Ideology and Utopia, 1936.
(509) Werner Stark, The Sociology of Knowledge, 1958.
(510) Ann Swindler and Jorge Arditi, "The New Sociology of Knowledge", in: Annual Review of Sociology, 1994.
(511) Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method, 1895.
(512) Melvin L. Kohn, Cross- National Research as an Analytical Strategy, in: American Sociological Review, 1987.
(513) A. Prezeworski and H.Teune, The Logic of Comparative Social Inquiry, 1970.
(514) Charles Ragin, In the Comparative Method, 1987.
(515) Else Oyen (ed.), Comparative Methodology, 1990.
(516) Charles C. Ragin (ed.) , Issues and Alternatives in Comparative Social Research, 1991.

(517) Edward Tirakian, Sociologism and Existentialism, 1962.
(518) Jack Douglas, Understanding Everyday Life, 1970.
(519) Stanford M. Lyman and Marvin B. Scott, A Sociology of The Absurd, 1970.
(520) Jack Douglas and J. Johnson, Existential Sociology, 1977.
(521) J. Kortaba and A. Fontana, The Existential Self in Society, 1984.
(522) B.M. Sykes et al., Criminology, 2nd edn., 1992.
(523) Cesare Beccaria, Dei Delitti e delle pene, 1764.
(524) Bob Roshier, Controlling Crime: The Classical Perspective in Criminology, 1989.
(525) Carol Smart, Women, Crime and Criminology, 1976.
(526) F. Adler, Sisters in Crime, 1975.
(527) R. Simon, Women And Crime, 1975.
(528) O. Pollak, The Criminality of Women, 1982.
(529) Susan Brownmiller et al., Against Her Will, 1975.
(530) Ian Taylor, Paul Walton and Jock Young, The New Criminology, 1973.
(531) G. Rusche and O. Kirchhimer, Punishmwnt and Social Structure, 1939.
(532) J. Young, Contemporary Crises, 1988.
(533) Enrico Ferri, The Positive School of Criminology, 1901.
(534) Cesare Lombroso, L'Uomo Delinquente, 1876.
(535) Charles Darwin, Origin of Species by Means of Natural Selection, 1859.
(536) Desmond Morris, The Naked Ape, 1967.
(537) E. Lemert, Social Pathology, 1951.
(538) B. Wootton, Social Science and Social Pathology, 1959.

(539) Dennis Kavanagh, Political Science and Political Behaviour, 1983.
(540) Ferdinand De Saussure, Course in General Linguistics, 1916.
(541) Roland Barthes, Mythologies, 1957.
(542) William McDougall, Intrduction to Social Psychology, 1908.
(543) Leonard Berkowitz, A Survey of Social Psychology, 3rd edn., 1986.
(544) Louis A. Penner, Social Psychology, 1986.
(545) Heinrich Rickert, Die Grenzen der Naturwissenschaftlichen Begriffsbildung: Eine Logische Einleitung in die historischen Wissenschaften, 1902.
(546) Heinrich Rickert, Science and History: A Critique of Postive Epistemology, 1898 - 1902.
(547) Werner Cahnman, "Max Wever and the Methodological Controversy in the Social Sciences", in: Cahnman and Alvin Boskoff (eds.), Sociology and History, 1964.
(548) Mancur Olsen, The Logic of Collective Action, 1965.
(549) Russell Hardin, Collective Action, 1982.
(550) Arlie Hochschild, The Managed Heart, 1983.
(551) R. Dore, Flexible Regidities, 1986.
(552) R. G. Burgess, In The Field, An Introduction to Field Research, 1984.
(553) Stanley Lieberson, Making it Count, 1985.
(554) Harry Braverman, Labour and Monopoly Capital, 1974.
(555) R. Edward, Contested Terrain, 1979.
(556) M. Burawoy, The Politics of Production, 1975.
(557) Talcott Parsons, Societies, 2 Vols., 1966.

(558) Talcott Parsons, The System of Modern Societies, 1971.
(559) Talcott Parsons, "Evoutionary Universals in Society", in: American Sociological Review, 1964.
(560) E.B. Barbier, Economics, Natural Resource Scarcity and Development, 1989.
(561) Philomena Essed, Understanding Everyday Racism, 1991.
(562) Norman Denzin (ed.), Studies in Symbolic Interaction, 1978.
(563) Martin Albrow and Elizabeth King, Globalization, Knowledge and Society, 1990.
(563-1) Eugen Weber, Varities of Fascism, 1964.
(564) Barrington Moore, The Social Origins of Dictatorship and Democracy, 1966.
(565) Antonio Gramsci, Prison Notebooks, 1929-1935.
(566) Nicos Poulantzas, Fascism and Dictatorship, 1970.
(567) Charles Arnold Van Gennep, Rites of Passage, 1909.
(568) Claude Levi - Strauss, The Elementary Structures of Kinship, 1969.
(569) Edward Franklin Frazier, The Negro Family in The United States, 1939.
(570) Edward Franklin Frazier, The Negro in The United States, 1949.
(571) Charles Wright Mills, White Collar, 1951.
(572) Robert N. Bellah, Habits of the Heart, 1985.
(573) Theodore M. Newcomb, The Acquaintance Process, 1961.
(574) Robert Francis Winch, Mate - Selection : A Study of Complementary Needs, 1958.

(575) D. L. Featherman, F.L. Jones and R.M. Hauser, "Assumptions of Social Mobility Research in the U.S.: The Case of Occupational Status", in: Social Science Research, 1975.
(576) R. Erikson and J.H. Goldthorpe, The Constant Flux, 1992.
(577) Harry Ganzeboom, Ruud Luikx and Donald Treiman, "Integrational Class Mobility in Comparative Perspective", in: Research in Social Stratification and Mobility, 1989.
(578) Clark Kerr and Abraham Siegel, "The Interindustry Propensity to Strike-An International Comparison", in: A. Kornhauser et. al., Industrial Conflict, 1954.
(579) Talcott Parsons, "The Kinship System of The Contemporary United States", in: American Anthropologist, 1943.
(580) Gordon Marshall et al., "Class, Gender and the Assymetry Hypothesis", in: Euorpean Sociological Review, 1995.
(581) George Homans, Social Behaviour: Its Elementary Forms, 1974.
(582) Max Weber, The Sociology of Religion, 1922.
(583) Ernst Troeltsch, The Social Teaching of The Christian Churches, 1912.
(584) Bryan Wilson, "An Analysis of Sect Development" , in : American Sociological Review, 1959.
(585) Bryan Wilson, The Social Dimensions of Sectarianism, 1992.
(586) Sigmund Freud, The Interpretation of Dreams, 1899 - 1900.

587) Sigmund Freud, Torem and Taboo, 1913.
588) Sigmund Freud, Moses and Monotheism, 1939.
589) Sigmund Freud, The Future of an Illusion, 1927.
590) Sigmund Freud, Civilization and Its Discontents, 1930.
591) Talcott Parsons, Essays in Sociological Theory, 1949.
592) Herbert Marcuse, Eros and Civilization, 1955.
593) Juliet Mitchell, Psychoanalysis and Feminism, 1975.
594) Sigmund Freud, Group Psychology and the Analysis of the Ego, 1921.
595) Nancy Chodorow, The Reproduction of Mothering, 1978.
596) Georges Friedmann, The Anatomy of Work, 1961.
597) Georges Fridman, Industrial Society: The Emergence of the Human Problems of Automation, 1964.
598) James George Frazer, The Golden Bough, 1890.
599) Catherine Hakim, Key Issues in Women's Work: Female Heterogeneity and the Polarization of Women's Employment, 1996.
600) Alison M. Scott (ed.) , Gender Segregation and Social Change, 1994.
601) Pierre Bourdieu, Outline of Theory of Practice, 1977.
602) Pierre Bourdieu, Reproduction in Education, Society and Culture, 1977.
603) Pierre Bourdieu, Distinction, 1984.
604) Pierre Bourdieu, Homo Academicus, 1988.
605) Pierre Bourdieu, In Other Words, 1990.
606) Pierre Bourdieu, the Logic of Practice, 1990.
607) Pierre Bourdieu, the Craft of Sociology, 1991.

(608) Rogers Brubaker, "Rethinking Classical Theory: The Sociological Vision of Pierre Bourdieu", in his: Theory and Society, 1985.

(609) Jeffrey Alexander, Theoretical Logic in Sociology, 1984.

(610) Charles Booth, The Life and Labour of the People in London, 1889 - 1903.

(611) Brian Abel Smith and Peter Townsend, Poverty, 1978.

(612) R. Haveman, Poverty Policy and Poverty Research, 1987.

(613) Julius Wilson and Robert Aponte, "Urban Poverty: A State - of - The - Art Review of the Literature", in: Wilson (ed.), The Truly Disavantaged, 1987.

(614) Eric R. Wolf, Peasants, 1966.

(615) Eric R. Wolf, Peasant Wars of the Twentieth Century, 1971.

(616) Alfred Schutz, Phenomenology of the Social World, 19932.

(617) Peter Berger and Thomas Luckmann, The Social Construction of Reality, 1966.

(618) John Gagnon and William Simon, Sexual Conduct, 1973.

(619) Peter Marsh et al. , The Rules of Disorder, 1978.

(620) Peter Hall, "The Presidency and Impression Mangement", in: Studies in Symbolic Interaction, 1979.

(621) H. Blossfeld, "Career Opportunities in Federal Republic of Germany: A Dynamic Approach to Study Life Course, Cohort and Period Effects", in: European Sociological Review, 1986.

(622) Meyer Fortes, The Web of Kinship Among the Tallensi, 1949.

(623) Meyer Fortes, African Political Systems, 1940.

(624) David Miller, Anarchism, 1984.
(625) Alan Ritter, Anarchism, 1980.
(626) Peter Kropotkin, Modern Science and Anarchism, 1912
(627) Murray Bookchain, Post Scarcity Anarchism, 1971.
(628) Murray Bookchain, Towards an Ecological Society, 1980.
(629) Murray Bookchain, ed., The Rise of Urbanization and the Decline of Citizenship, 1984.
(630) Murray Bookchain, The Modern Crisis, 2nd ed., 1987.
(631) Murray Bookchain, The Philosophy of Social Ecology, 1990.
(632) Michel Foucault, Madness and Civilization 1961.
(633) Michel Foucault, The Birth of the Clinic, 1963.
(634) Michel Foucault , Discipline and Punish, 1975.
(635) Michel Foucault, The History of Sexuality, vol.i, 1976.
(636) Michel Foucault, The Archaeology of Knowledge, 1969.
(637) Michel Foucault, The Order of Things, 1966
(638) Alan Sheridan, Foucault: The Will to Truth, 1980.
(639) Didier Eribon, Michel Foucault, 1991
(640) Alfred Weber, Kulturgeschichte als Kultursoziologe, 1935.
(641) Max Weber, Economy and Society, 1922. English Translation, 1963.
(642) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, 1905. English Translation, 1930.
(643) Max Weber, General Economic History, 1923.
(644) Max Weber, The Religion of China, 1916. English Translation,. 1951.
(645) Max Weber, The Religion of India, 1916 - 17. English Translation, 1958.

(646) Max Weber, Ancient Judaism, 1917 - 19, English Translation, 1952.
(647) Max Weber, The Methodology of the Social Sciences, 1949.
(648) Marianne Weber, Max Weber: A Biography, 1975.
(649) Frank Parkin, Max Weber, 1982.
(650) Thorstein Bunde Veblen, The Theory of The Leisure Class, 1899.
(651) Thorstein Bunde Veblen, The Theory of The Business Enterprise, 1904.
(652) Ludwig Wittgenstein, Tractatus Logico - Philosophicus, 1921 (German), 1922 (English).
(653) Ludwig Wittgenstein, Philosophical Investigations, 1953.
(654) A.C. Grayling, Wittgenstein, 1988.
(655) Wilhelm Windelband, A History of Philosophy, 1893 - 1901.
(656) Karl Marx, Preface to a Contribution to the Critique of Polititical Economy, 1839.
(657) Michael Burawoy, The Politics of Production, 1985.
(658) Ernesto Laclau, Politics and Ideology in Marxist Theory, 1977.
(659) Bob Jessop, The Capitalist State, 1982.
(660) G.A. Cohen, Karl Marx's Theory of History, 1978.
(661) Alan Hunt, The Sociological Movement in Law, 1978.
(662) C. Northcote Parkinson, Parkinson's Law, 1958.
(663) Henry Maine, Ancient Law, 1861.
(664) Rodney Needham, Rethinking Kinship and Marriage, 1971.

(665) Rodney Needham, Remarks and Inventions: Skeptical Essays about Kinship, 1974.
(666) Nicholas Abercrombie et al., The Dominant Ideology Thesis, 1980
(667) P. Saunders, Social Theory and The Urban Question, 1986.
(668) B. Hindess, The Use of Official Statistics in Sociology, 1973.
(669) Arlie Hochschild, the Managed Heart, 1983.
(670) Max Weber, "The Distribution of Power within the Political Community: Class, Status and Party", in his : Economy and Society, 1922.
(671) Steven Lukes, Power: A Radical View, 1974.
(672) Alvin Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, 1970.
(673) David Lockwood, "The Distribution of Power in Industrial Society - A Comment", in: J. Urry and J. Wakeford (eds.), Power in Britain, 1973.
(674) Dennis Wrong, Power, 1979.
(675) French and B. Ravin, The Bases of Social Power, 1959.
(676) Talcott Parsons, "The Distribution of Power in American Society", in: Structure and Process in Modern Societies, 1960.
(677) F. Hunter, Classic Community Power Structure, 1953.
(678) Robert Dahl, New Haven: Who Governs? 1961.
(679) Steven Lukes, Power: A Radical View, 1974.
(680) Peter Bachrach and Mortons Baratz, Power and Poverty: Theory and Practice, 1970.
(681) J. Gaventa, Power and Powerlessness, 1980.

(682) Peter Saunders, Urban Politics, 1979.
(683) J.K. Galbraith, American Capitalism: The Concept of Countervailing Power, 1952.
(684) Eugene A. Weinstein, Paul Deutschberger, Sociometry, 1963.
(685) A.D. Smith, Theories of Nationalism, 2nd ed., 1983.
(686) A.D. Smith, National Identity, 1991
(687) Hans Kohn, The Idea of Nationalism, 1945.
(688) Liah Greenfeld, Nationalism: Five Roads to Modernity, 1992.
(689) Ernest Gellner, Nations and Nationalism, 1983.
(690) Henri Tajfel, Human Groups and Social Categories, 1981.
(691) Michael A. Hogg and Dominic Abrams, Group Identifications, 1988.
(692) S.S. Stevens, "On The Theory of Scales of Measurement", in: Science, 1964.
(693) Clyde H. Coombs, "A Theory of Psychological Scaling", in: Engineering Research Institute Bulletin, 1964.
(694) D.A. de Vaus, Surveys in Social Research, 1985, 1991.
(695) Warren Torgerson, Theory and Method of Scaling, 1958.
(696) Aaron Cicoural, Methods and Measurement in Sociology, 1964.
(697) J.L. Moreno, Who Shall Survive, 1934.
(698) Max Weber, The Methodology of The Social Sciences, 1904 - 1918.
(699) Thomas Burger, Max Weber's Theory of Concept Formation, 1976.

انتهى المجلد الثانى بحمد الله

ويبدأ المجلد الثالث – والأخير – بحرف (الكاف)

٧٢-	السياسي العجوز	ت. س. إليوت	ت : فؤاد مجلي
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك في مصر	ل . ا . سيميتوڤا	ت : حسن بيومي
٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا آمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	ت : سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمري
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوي
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	ت : محمود السيد علي
٨٣-	مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالي
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	ت : عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل	جمال مير صادقي	ت : أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العناني
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠-	وسم السيف	ميجل دي ثرباتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤-	الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوي
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا مج ١	فرنان برودل	ت : بشير السباعي
٩٨-	الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحي
١٠١-	النص الروائي (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبي	ت : عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣-	قبر ابن عربي يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجني	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوي
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرار چينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسي	د. ماريا خيسوس روبييرامتي	ت : د. أشرف علي دعدور
١٠٧-	صورة الفدائي في الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدي

١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود علي مكي
١٠٩- حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١- المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيڤل الكسندر وڤتاتوليڤا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقي	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعي
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقي جلال
١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥- موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء	ميجيل دي ليبس	ت : علي عبدالرؤوف البمبي
١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبدالغفار مكاوي
١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكي أندرسون إمبرت	ت : علي إبراهيم علي منوفي
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت : منيرة كروان
١٥١- هوية فرنسا مج ٢ ، ج١	فرنان برودل	ت : بشير السباعي
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	ت : محمد محمد الخطابي
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسي
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جي أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مي التلمساني
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامي الكنوجي	ت : عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا مج ٢ ، ج٢	فرنان برودل	ت : بشير السباعي
١٥٩- الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت: إبراهيم فتحي
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت: حسين بيومي
١٦١- من المسرح الإسباني	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت: زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوي	ت: صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	ت: بإشراف: محمد الجوهري
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	جان لاكوتير	ت: نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	ت: سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل	يشعياهو ليفمان	ت: محمد محمود أبو غدير
١٦٧- في عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت: شكري محمد عياد
١٦٨- دراسات في الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت: شكري محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت: شكري محمد عياد
١٧٠- الطريق	ميغيل دليبيس	ت: بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد	فرانك بيجو	ت: هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس	مختارات	ت: محمد محمد الخطابي
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	ت:إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت: أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون في الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت: وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت: جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنري تروايا	ت: حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليوناني الحديث	نخبة من الشعراء	ت: محمد حمدي إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب	أيسوب	ت: إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت: سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبي الأمريكي	فنسنت ب. ليتش	ت: محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ت: ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت: فتحي العشري

١٨٤- القاهرة.. حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	ت: دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت. عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	ت:إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة	بُزْرج علوى	ت.محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	ت بدر الديب
١٨٩- العمى والبصيرة	پول دى مان	ت.سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت:محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت: مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بيك جـ١	زين العابدين المراغى	ت:محمود سلامة علاوى
١٩٣- عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت:محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ت: ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت:محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة	فالنين راسبوتين	ت:أشرف الصباغ
١٩٧- الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت: جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	ادوين إمرى وآخرون	ت:إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت: جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية	جيرمي سيبروك	ت فخرى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت: أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت: مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت: جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت: أحمد محمود هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	ت: أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	ت: على يوسف على
٢٠٧- ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت: محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت. محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت: أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت: يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فرديناn دوسوسير	جوناثان كلر	ت: محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت: يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	ت: سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت: محمد محمود محى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بيك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت: محمود سلامة علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت: أشرف الصباغ
٢١٧- عولمة السياسة العالمية	جون بايلس و ستيڤ سميث	ت: وجيه سمعان عبد المسيح
٢١٨- رايولا	خوليو كورتازان	ت: على إبراهيم على منوفى
٢١٩- بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت: طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت: على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت: رفعت سلام

٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	ت: نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت: السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت: منى عبدالظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥- حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت: السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت: طاهر محمد على البربرى
٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريا ديف بوركى	ت: السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت: مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت: أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت: مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت: جمال أحمد عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستينر	ت: مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال	ارثر هومان	ت: طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت: فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس التبريزى	جلال الدين مولوى رومى	ت: إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل تود	ت: أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت: عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	الانكتاد	ت: ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رابوخ	ت: نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت: صلاح عبدالعزيز محجوب
٢٤١- فى انتظار البرابرة	ج . م كويتز	ت: ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت: صبرى محمد حسن عبدالنبى
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية جـ١	ليفى بروفنسال	ت: على عبدالرؤوف البمبى
٢٤٤- الغليان	لاورا إسكيبيل	ت: نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت: توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركث	ت: على إبراهيم على منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر إرمبريست	ت: محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت: عبداللطيف عبدالحليم عبدالله
٢٤٩- لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت: رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت: ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (مج٢)	جوردن مارشال	ت: بإشراف: محمد الجوهرى

(إدارة المطبوعات والنشر ٦٤١٢ / ١ / / ٢٠٠٠ / ١٠٠٠ نسخة)



A Dictionary of Sociology

Gordon Marshall



هذه الموسوعة

تمثل هذه الموسوعة اشمل ، وادق ، واحدث معجم لعلم الاجتماع فى مطلع الالفية الثالثة . شارك فى تاليفها ، فى اصلها الانجليزى ، فريق من علماء الاجتماع المتخصصين باشراف جوردون مارشال (استاذ علم الاجتماع بجامعة اوكسفورد) . ونقلها الى العربية مجموعة من اساتذة الاجتماع بالجامعات المصرية باشراف محمد الجوهرى عن الطبعة الصادرة عام ١٩٩٨) .

وتشتمل الموسوعة على اكثر من الفى وخمسمائة مدخل ، تغطى مصطلحات ، ومناهج ، ومفاهيم علم الاجتماع بنظرة عالمية .

وهى تستوعب كذلك المصطلحات الاجتماعية الوثيقة الصلة بعلو النفس ، والاقتصاد ، والانثروبولوجيا ، والفلسفة ، والسياسة ، والاحص ..... الخ . وتخدم الموسوعة الدارسين لكافة تلك العلوم الاجتماعي خاصة المشتغلين بدراسة وتدريس علم الاجتماع .

